

ص

١٤١٥

مكتبة لكتاب في تاريخ

(مكتبة لكتاب في تاريخ)

مكتبة لكتاب في تاريخ

(فهرست الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية)

(في نقض كلام الشيعة والقدرية)

صفحة	صفحة
٩	٢
الفصل العاشر قال الرافضي ومنها رواه	الفصل الثاني قال الرافضي ان الامامية
أخطب خوايزم عن النبي صلى الله عليه	لمارأوا فضائل أمير المؤمنين وعلماته
وسلم أنه قال يا علي لو أن رجلا عبد الله	لا تحصى قدر رواها الخ
عز وجل الخ	٤
١٢	فصل وأما حديث الكساء فهو صحيح
الفصل الحادي عشر قال الرافضي وعن	رواه أحمد الخ
عامر بن واثله قال كنت مع علي وهو يقول	٥
لهم لا تحزن عليكم الخ	الفصل الثالث قال الرافضي في قوله تعالى
١٥	يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول الخ
فصل وأما حديث المعراج وقوله فيه ان	٥
الملائكة المقرئين والملائكة الكروبيين	الفصل الرابع قال الرافضي وعن محمد بن
لما سمعت فضائل علي الخ	كعب القرظي قال انضمر طلحة بن شبيبة
١٦	من بني عبد الدار الخ
فصل وكذلك الحديث المذكور عن ابن	٦
عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال	الفصل الخامس قال الرافضي ومنها
ذات يوم وهو نسيطاً ما التقى ابن القتي أخو	مارواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك
الفتي الخ	قال قلنا السلطان سئل النبي صلى الله عليه
١٧	وسلم من وصيه الخ
فصل وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي	٧
فهو موقوف عليه فلا يخرج به مع أنه نقله	الفصل السادس قال الرافضي وعن يزيد
عن أبي ذر وفيه نظر الخ	ابن أبي حمزة عن علي رضي الله عنه قال
١٨	انطلقت أنا ورسول الله الخ
فصل قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب	٨
الفرديوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن	الفصل السابع قال الرافضي وعن ابن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي	أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه
حسنة لا تضرم معها شية الخ	وسلم الصدوقون ثلاثة حبيب البصائر الخ
١٨	٨
فصل وكذلك الحديث الذي ذكره في	الفصل الثامن قال الرافضي وعن رسول
العهد الذي عهد الله في علي وأنه راية	الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لعلي أنت
الهدى وامام الاولياء وهو الكلمة الخ	مضى وأما سنن الخ
١٩	٨
قال الرافضي وأما المطاعن في الجماعة فقد	الفصل التاسع قال الرافضي وعن عمرو بن
نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف	ميمون قال لعلي بن أبي طالب عشر
الكاتب كتابي مثالب العصاة الخ	فضائل الخ

صحيفة

- ٣١ فصل وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في العود والوعيد والثواب والعقاب وأن فاعل السيئات تسقط عنه الخ
- ٥٨ فصل ولما قال السلف ان الله أمر بالاستغفار لا يجب محذوفهم الرافضة الخ
- ٩٧ فصل وقد اعترف طوائف بأنه يستحق أن يجب وأنكروا أنه يجب غيره الا بمعنى الارادة العامة الخ
- ١١٧ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر أقولوني فليست بخبركم وعلى فيكم فان كانت امامته حقا كانت استقالته منها معصية الخ
- ١١٨ قال الرافضي وقال عمر كانت بيعة أبي بكر فلسة وفي الله شرها فن عاد الى مثلها فاقنوه الخ
- ١٢٥ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر عند موته ليتني كنت سائلا لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل للانصار في هذا الامر حق الخ
- ١٢٥ فصل قال الرافضي وقال عند احتضاره ليت أي لم تلدني الخ
- ١٢١ فصل قال الرافضي وقال أبو بكر ليتني في ظله بنى ساعدة ضربت يدي على يد احد الرجلين فكان هو الأمير وكنت الوزير الخ
- ١٢١ فصل قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى مكر بالذئب أنفذوا جيش اسامة لعن الله المتخلف الخ
- ١٢٢ فصل قال الرافضي وأيضاً لم يول النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر البتة عملا في وقته بل ولي عليه عمرو بن العاص نارة واسامة أخرى الخ

صحيفة

- ١٢٤ فصل قال الرافضي وقطع يد السارق ولم يعلم أن القطع اليد اليمنى الخ
- ١٢٤ فصل قال الرافضي وأحرق الفجاءة السلي بالنار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاحراق بالنار الخ
- ١٢٤ فصل قال الرافضي وخفي عليه أكثر أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلالة وقال أقول فيها رأيي الخ
- ١٢٧ فصل قال الرافضي فأى نسبة له عن قال سلوني قبل أن تسفدوني سلوني عن طرق السماء الخ
- ١٢٨ فصل قال الرافضي وروى البيهقي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر الى آدم في علمه الخ
- ١٢٨ فصل قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أبو العباس لا نعلم أحدا قال بعد نبيه سلوني من ثبت الى محمد الا على الخ
- ١٢٨ فصل قال الرافضي وأعمل حدود الله فلم يقتص من خالد بن الوليد الخ
- ١٣٠ فصل قال الرافضي وخالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في توريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم الخ
- ١٣١ فصل وأما سمجته بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المسلمين سموه بذلك الخ
- ١٣١ فصل قال الرافضي ومنها ما روه عن عمر روى أبو نعيم الحافظ في كتابه حلية الاولياء أنه قال لما احتضر باليتي كنت كبشاً قوي الخ

صحيفة

- ١٣٤ فصل قال الرافضي وروى أصحاب
الصالح من مستدرك عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته
اثقوب دواء الخ
- ١٣٧ فصل قال الرافضي ولما وعظت فاطمة
أبا بكر في فذل كتب لها كتابا بها وردها
عليها الخ
- ١٣٩ فصل وأما قوله وغير حكم الله في المنفيين
فالجواب الخ
- ١٣٩ قال الرافضي وكان عمر قليل المعرفة
بالاحكام أمر برجم حامل فقال له علي الخ
- ١٤٠ فصل قال الرافضي وأمر برجم مجنونة
فقال له علي رضي الله عنه ان القلم رفع عن
المجنون الخ
- ١٤٧ فصل قال الرافضي وقال في خطبة له
من غلى في مهر امرأته جعلته في بيت
المال الخ
- ١٤٨ فصل قال الرافضي ولم يحدث قدامة في
الخر لانه تلا عليه لرس على الذين آمنوا
وعملوا الصالحات جناح الخ
- ١٥٠ فصل قال الرافضي وأرسل الى حامل
يستدعيها فاسقطت خوفا فقال له العصابة
نزال مؤدبا ولا شيء عليك الخ
- ١٥٠ فصل قال الرافضي وتنازعت امرأتان
في طفل ولم يعلم الحكم وقرع فيه الى على
أمير المؤمنين الخ
- ١٥١ فصل قال الرافضي وأمر برجم امرأة
ولدت لثلاثة أشهر فقال له علي ان خاصمتك
بكتاب الله خصمتك الخ
- ١٥٢ فصل قال الرافضي وكان يضطرب في
الاحكام قضى في الجد بجائته قضية
الخ

صحيفة

- ١٥٣ فصل قال الرافضي وكان يفضل في
الغنينة والعتاء وأوجب الله تعالى
التسوية الخ
- ١٥٦ فصل قال الرافضي وقال بارأى والحدس
والظن الخ
- ١٥٨ فصل قال الرافضي وجعل الامر شوري
بعده وخالف فيه من تقدمه الخ
- ١٦٥ وأما قول الرافضي وجمع بين الفاضل
والمفضول ومن حق الفاضل التقدم الخ
- ١٦٦ وأما قول الرافضي انه طعن في كل واحد
من اختاره للشورى الخ
- ١٦٨ وأما قوله ثم قال ان اجمع على وعثمان
فالقول ما قالوا وان صاروا ثلاثة فالقول
قول الذي صار فيه عبد الرحمن الخ
- ١٧٣ فصل قال الرافضي وأما عثمان فانه ولي
أمور المسلمين من لا يصلح للولاية الخ
- ١٧٦ فصل والقاعدة الكلية في هذا ان لا تعتقد
أن أحدا معصوم بعد النبي صلى الله عليه
وسلم الخ
- ١٨٩ وأما قوله ولي معاوية الشام فأحدث من
الفتن ما أحدثه فالجواب الخ
- ٢٠٧ فصل قال الرافضي وقد ذكر الشهرستاني
وهو من أشد المتعصبين على الامامية
أن مشار ذلك الفساد بعد شبهة ابليس
الاختلاف الخ
- ٢٣١ مجت قتال مانعي الزكاة الذين قاتلهم
أبو بكر الخ
- ٢٤٦ فصل قال الرافضي الفصل الثالث في
الادلة الدالة على امامة علي بن أبي طالب
الخ

صفحة	صفحة
٢٦٦	فصل قال الرافضى الوجه الثانى أن الامام يجب أن يكون منصوفا عليه الخ
٢٧٠	فصل قال الرافضى الثالث أن الامام يجب أن يكون حافظا للشرع الخ
٢٧٣	فصل قال الرافضى الرابع أن الله تعالى قادر على نصب امام معصوم الخ
٢٧٧	فصل قال الرافضى الخامس أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته الخ

(تت)

(فهرست هامش الجزء الثالث من منهاج السنة النبوية)

صفحة	صفحة
٢	قال الرازى البرهان الثانى كل جسم متناهى القدر الخ
٢	البرهان الثالث لو كان الجسم أزليا لكان فى الازل مختصا بجزء معين الخ
٦	مبحث الكلام على البرهان الرابع
١٠	مبحث الكلام على البرهان الخامس
٥٨	قال الرازى المسلك الثانى الاستدلال بإمكان الاجسام على وجود الصانع الخ
٦٤	قال الرازى المسلك الرابع الاستدلال بحدوث الصفات والاعراض على وجود الصانع تعالى الخ
٦٩	فصل وأما ما تكلموا به فى وجود واجب الوجود ونحوه فبهم فيه هل وجوده حقيقة أو زائد على حقيقة الخ
٨٣	فصل وكذلك يمكن تصوير هذه الادلة فى مادة الحدوث بأن يقال الموجودات اما أن تكون كلها حادثه الخ
٩٢	فصل واعلم بأن علم الانسان بأن كل محدث لابه من محدث أو كل ممكن لابه من واجب الخ
٩٦	فصل اذ اتبين ذلك فالآية والعلامة والدلالة على الشيء يجب أن يكون نبوتها مستلزما لثبوت المدلول الخ
١٢٥	فصل وما سلمه هؤلاء المتأخرون فى ابطال الدور والتسلسل فى العلل والمعلولات دون الاثار الخ
١٦٥	فصل وقد أورد الاجهرى ومن اتبعه على هذه الحجة المذكورة لقطع التسلسل الخ
١٨٧	فصل واعلم أن هؤلاء غلطوا فى مسعى واجب الوجود الخ
٢٠٩	فصل ولم يذكر ابن سينا ولا غيره فى اثبات واجب الوجود قطع الدور كما يذكر الجمهور قطع التسلسل لظهور فساده الخ
٢٢٦	فصل ولما كانت طرق معرفة الله والاقرار به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظائر تسلك طريقا الى اثبات معرفته الخ
٢٣٢	فصل وأما المسلك الثانى فسلوك افتقار الاختصاص الى المحض فقرره الامدى من وجهين الخ

(تت)

الجزء الثالث

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين

شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن

عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ نفع

الله به آمين

(وبهامنه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)

للمؤلف المذكور

(الطبعة الأولى)

بالطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نقد
١٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الفصل الثاني) قال الرافضي ان الامامة لما رافضائل امير المؤمنين وكمالته

لا تخفى قدرها والحقائق والواقف ورواها الجمهور وقد نقلا عن غيرهم الصانعة مطاعين كثيرة ولم يتفقوا على طاعة البتة اتبعوا قوله وجعلوا امامهم حيث زعمه الخائف والواقف وزكوا غيره حيث روي فيه من يعتقد امامته من المطاعين ما يطعن في امامته ونحن نذكر هنا شأنا سيرا بها هو صحيح عندهم ونقلوه في المعتمد قولهم وكتبهم ليكون حجة عليهم يوم القيامة فن ذلك ما رواه أبو الحسن الاسدي في الجمع بين الصحاح الستة موطا ما لا وصحي البخاري ومسلم وسنن أبي داود وصحيح الترمذي وصحيح النسائي عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا نزلت في بيته وأما البتة عند الباب فقلت يا رسول الله أنت من أهل البيت فقال انك على خير انتم من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وفي البيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وفاطمة والحسن والحسين فإلهم بكه وقال إلههم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

(والجواب) أن يقال ان الفضائل الثابتة في الأحاديث العجيبة لا يبرك وعمر أكبر وأعظم من الفضائل الثابتة على الأحاديث التي ذكرها هذا وذكر أنها في الصحيح عند الجمهور رواها نقلا عن المعتمد قولهم وكتبهم هومن أين الكذب على علماء الجمهور فان هذه الأحاديث التي ذكرها أكرها كذب وأضعف باتفاق أهل المعرفة بالمحدث والصحيح الذي فيه البس فيه ما يدل على امامته على ولا على فضيلته على أبي بكر وعمر وليست من خصائصه بل هي فضائل

(قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم متاهي القدر وكل متاهي القدر محدث وقررنا ثبوت بان متاهي القدر يجوز كونه أزيد وأنقص واختصاصه به دونها لمخرج مختار والافقد ترجح الممكن لاعتدال المخرج وفعل المختار محدث (قال الارموي) ولقاتل أن يمنع لزوم الترجيح لا لمخرج قلقت مضومة أنه يقول لانه لم ياذم يكن المخرج القدر مختارا لزم الترجيح بلا مرجح بل قد يكون أمرا مستلزما للقدر فان المخرج أهم أن يكون مختارا أو غير مختار فاذا قدر المخرج أمرا مستلزما لذلك القدر لما أمر قائمه أو أمرا منفصل عنه حصل المخرج للقدر وسأني ان شاء الله تعالى تمام الكلام على هذا اذا ذكرنا اعتراضات الأئمة على هذا

(البرهان الثالث) لو كان الجسم أزليا لكان في الازل مختصا بجزء معين لان كل موجود مشار اليه حساباته هنا أو هناك يجب كونه كذلك والازل يتبع زواله لما تقدم فامتعت الحركة عليه وقد ثبت جوازها (قال الارموي) ولقاتل أن يقول معنى الازل الدائم لا لا أول فيكون معنى قولنا لو كان الجسم أزليا لكان في الازل مختصا بجزء معين أنه لو كان الجسم

شاركه فيها غير مختلف ما ثبت من فضائل أبي بكر وعمر فإن كثيرا منها خاصا لهما لا سيما
فضائل أبي بكر فإن عبادتها خاصا لمن يشركه فيها غيره وأما ما ذكره من المطاع فلا يمكن أن
وجه على الخلفاء الثلاثة من مطعن الاوجه على علي ما هو حقه أو أعظم منه قتيبن أن ما ذكره
في هذا الوجه من أعظم الباطل ونحن نبين ذلك تفصيلا وأما قوله أنهم جعلوه اماما لهم حيث
نزهه المخالف والموافق وزكوا غير محيد وروى غيره من يعتقد اماما من المطاعين ما يظن
في امامته فقال هذا كذبين فإن عليا رضى الله عنه لم ينزهه المخالفون بل القادحون
في على طوائف متعددة وهم أفضل من القادحين في أبي بكر وعمر وعثمان والقادحون فيه
أفضل من القادح فيه فإن الخوارج متفقون على كفره وهم عند المسلمين كلهم خير من القادح
الذين يعتقدون إلهيته أو نبوته بل هم والذين قاتلوا من العصابة والتابعين خير عند جماهير
المسلمين من الرافضة الاثنى عشرية الذين اعتقدوه اماما معصوما وأبو بكر وعمر رضى الله
عنه ليس في الامتنع بقدر فهم الا لرافضة والخوارج المكفرون لعلي والواو ان أبي بكر وعمر
ويعرضون عنهما والمراتب الذين ينسبون عليا إلى الظلم ويقولون له لم يكن خليفة والواو
أبا بكر وعمر مع أنهم المسمى بأولهم فكيف يقال مع هذا ان عليا نزهه الموافق والمخالف
بمخلاف الخلفاء الثلاثة ومن المعلوم ان المذموم لهؤلاء أعظم وأكثر وأفضل وأن القادحين
في على حتى بالكفر والفسوق والعصيان طوائف مفرقة وهم أعلم من الرافضة وأدين
والرافضة عاجزون منهم علماء يدا فلا يمكن الرافضة أن تقيم عليهم حجة تقطعهم بها ولا كانوا
معهم في القتال منصورين عليهم والذين قد حووا في على رضى الله عنه وجعلوه كافرا أو اماما ليس
فيهم طائفة مفرقة بالردة عن الاسلام بخلاف الذين يسمونه ويشحون في الثلاثة كالفالية
الذين يدعون إلهيته من النصر يتوغمهم وكالاصطحية الملاحدة الذين هم شر من النصرية
وكالفالية الذين يدعون نبوته فإن هؤلاء كذابر مدون كفرهم بالله ورسوله ظاهر لا يخفى على
عالمين الاسلام فمن اعتقد في بشر الا لهية أو اعتقد بعد محمد نبيا أو أنه لم يكن نبيا بل كان على
هو النبي دونه وانما غلط جبريل فيه هذه المقالات ونحوها مما انظر كفر أهلها لمن يعرف الاسلام
أدنى معرفة بخلاف من يكفر عليا وبلغه من الخوارج ومن قائله ولعنهم أصحاب معاوية
وبني مروان وغيرهم فإن هؤلاء كانوا مقرين بالاسلام وشرائعه يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة
ويصومون رمضان ويحجون البيت العتيق ويحرمون حرم الله ورسوله وليس فهم كفر
ظاهر بل شعائر الاسلام وشرائعه ظاهرة فيهم مظلمة عندهم وهذا أحقر يعرفه كل من عرف
أحوال الاسلام فكيف يدعى مع هذا أن جميع المخالفين نزهه دون الثلاثة بل إذا اعتبر
الذين كانوا يفضونه وبوالون عثمان والذين كانوا يفضون عثمان ويحبون عليا وجد هؤلاء
خير من أولئك من وجوه متعددة فالنزهة لعثمان والقادحون في على أعظم وأدين وأفضل
من المذمومين لعلي القادحين في عثمان كازيدية مثلا فعلم أن الذين قاتلوه ولعنوه وذموم من
العصابة والتابعين وغيرهم هم أعلم وأدين من الذين يتولونه ويلعنون عثمان ولعنوا أهل السنة
عن موالاته رضى الله عنه وتحققوا إيمانه ووجوب موالاته لم يكن في التولية من يشد ران
بقاوم المغضين منه من الخوارج والامرية والمراتب فان هؤلاء طوائف كثيرة ويعلم
أن شر الذين يفضونه هم الخوارج الذين كفروا واعتقدوا أنه من تدعى الاسلام واسحقوا
قلته تقربا إلى الله تعالى حتى قال شاعرهم عمران بن حطان

يا ضربة من نقي ما أراد بها • الا يبلغ من ذى العرش رضىونا

أني لأذكركه يوما فأحببه * أوفى البرية عند الله ميزانا
فعارضه شاعر أهل السنة فقال

يا ضربة من شقي ما أرا ديبها * الأليغ من ذى العرش خسرا
أني لأذكركه يوما فألغنه * لعنا وألغن عمران بن حطانا

وهؤلاء الخوارج كانوا ثمان عشرة فرقة كالأزارقة أتباع نافع بن الأزرق والتبعية أتباع نخعة الحروري والابلية أتباع عبد الله بن الحاض ومقاتلهم وسيرهم مشهورة في كتب المقالات والحديث والسر وكأوامر وجود بن قزح العصابة والتابعين يناظر ونهم ومقاتلونهم والعصابة اتفقوا على وجوب قتالهم ومع هذا فلم يكفروهم ولا كفرهم على بن أبي طالب رضي الله عنه وأما الغالية في علي رضي الله عنه فقد اتفق العصابة وسائر المسلمين على كفرهم وكفروهم على بن أبي طالب نفسه وحرقتهم بالنار وهؤلاء الغالية يقتل الواحد منهم المقدور عليه وأما الخوارج فلم يقتلهم على حق قتلوا واحدا من المسلمين وأغاروا على أموال الناس فأخذوها فأولئك حكمهم فمهم على وسائر العصابة بحكم المرتدين وهؤلاء لم يحكموا فيهم بحكم المرتدين وهذا مما يبين أن الذين زعموا أنهم واليهم دون أبي بكر وعمر وعثمان ووجد فيهم من الشر والكفر باقتضى على وجع العصابة ما لا يوجد في الذين يدعوا بكفروه وتبين أن جنس المبغضين لأبي بكر وعمر شر عند علي وجميع العصابة من جنس المبغضين له على

(فصل) وأما حديث الكلب فهو صحيح رواه أحمد الترمذي من حديث أم سلمة ترواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة قالت خرج النبي صلى الله عليه وسلم ذات غد أو عليه مرط مرحل من شعر أسود فجاء الحسن بن علي فأدخله معق المرتط وجاءه الحسين فأدخله معه ثم جاءت فاطمة فأدخلها ثم جاء علي فأدخله ثم قال اتبأ بديانك لينذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا وهذا الحديث قد شربه فاطمة وحسن وحسين رضي الله عنهم فليس هو من خصائصه ومعلوم أن المرأة لا تصلح للإمامة فعلم أن هذه الفضيلة لا تختص بالأنثى بل بشرتهم فيها غيرهم ثم إن مضمون هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاهم بأن يذهب عنهم الرجس ويطهرهم تطهيرا وغاية ذلك أن يكون دعاهم بأن يكونوا من المؤمنين الذين أذهب الله عنهم الرجس ويطهرهم وأجبت الرجس واجب على المؤمنين والظاهر مما مر بها كل مؤمن قال الله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم حرجا ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وقال خنسن أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وقال تعالى إن الله يحب المتوابين ويجب التطهرين فغاية هذا أن يكون دعاهم بخل الأمور وتركها المخلوور والصدقين رضي الله عنه قد أخبر الله عنه بأنه الآتي الذي يوقى ماله بتركه ومالا أحد عنده من نعمته تجزى الابتغاء وجهه الأعلی ولينوف رضي وأضاف أن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم لا بد أن يكونوا قد فعلوا الأمور وتركوا المخلوور فإن هذا الرضوان وهذا الخراء انما ينال بذلك وحسنه فيكون ذهب الرجس عنهم وتطهيرهم من الذنوب بعض صفاتهم فادعاه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل الكلبه هو بعض ما وصف الله به السابقين الأولين والذي صلى الله عليه وسلم دعا لغير أهل الكلبه بأن يصلي الله عليهم ودعا لأقوام كثيرة لم ينجسوا بالمفردة وغير ذلك مما هو أعظم من الكلبه بذلك ولم يلزم أن يكون من دعاه

الأزلي وإنما ألفت اللمحة على أن جنس الجسم يقبل الحركة ومعلوم أنه إذا كان كل جسم يقبل الحركة وغيرها من الصفات كالعلم واللون والقدرة والعلم وغير ذلك ثم قدر أن في هذه الصفات الوجودية ما هو أزلي قدم لم يوجد له وجوب قدم ما يوجب له يلزم إمكان زوال هذه الصفة التي وجب قدم ما يوجبها فان ما وجب قدمه موجودا فقدمه وامتنع حدوثه ضرورة فان قيل يمكن نشأه حركة الفلك فاستنع أن يقال لم يرزل ساكنا قيل أو لئلا الكلام في حدوث الفلك بعينه بل في حدوث كل جسم فإذا قدر جسم أزليا كان غير الفلك لم يكن فيبدأ كزوال في حركة الفلك دليل على حدوثه لاسيما عند من يقول القديم الأزلي الخالق جسم لم يرزل ساكنا كما يقوله كثير من النظار من الهائمية والكرامية وغيرهم وقيل ثانيا الفلك وإن كان متحركا فغير واحد لم يخرج عن ذلك الحيز وحركته وضعية ليست حركة مكانية تتضمن نقله من حيز إلى حيز وحديثه فقوله وقد ثبت جواز الحركة أن أرادته الحركة المكاسبه كان ممنوعا وإن أراد غيرها كالحركة الوضعية لم يلزم من ذلك جواز انتقاله من هذا الحيز إلى غيره وقد سبق ألا مدي إلى هذا الاعتراض فانه قال في

ذلك أفضل من السابقين الأولين ولكن أهل الكسامل كان قد أوجب عليهم اجتناب الرجم وفعل التطهير دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن يعينهم على فعل ما أمرهم به ثلاثا يكونوا مستحقين للذم والعقاب ولينالوا المدح والثواب

(الفصل الثالث) قال الرافضي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يديكم صدقة قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يعمل بهذه الآية غيري وبخفف الله عن هذه الامة أمر هذه الآية

(والجواب) أن يقال الامر بالصدقة لم يكن واجبا على المسلمين حتى يكونوا عصاة بتركه وانما أمر به من أراد الضمير واتفق أنه لم يرد الضمير اذ ذلك الا على رضى الله عنه فتصدق لاجل المناجاة وهذا كما أمر بالهدى لمن غمغ بالعمرة الى الحج وأمر بالهدى لمن أحصر وأمر لمن به أذى من رأسه بغدقة من صيام أو صدقة أو نكاح وهذه الآية نزلت في كعب بن عجرة لما أمره النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتغنى تحت قدر وهو أم رأسه تؤذيه وكأمر لمن كان مريضا أو على سفر بعدة من أيام آخر وكأمر لمن خشي عينه بالطعام عشر تمساكين أو كسوتهم أو ثوب رقيقه وكأمره اذا قاموا الى الصلاة أن يغسلوا وجوههم ويديهم الى المرافق وكأمره اذا قرأ القرآن أن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم ونظائر هذا متعددة فالامر المعلق بشرط اذا لم يوجد الشرط الا في حق واحد لم يزعم به غيره وهكذا آية النجوى فانه لم ينادج الرسول قبل نسخها الا على ولم يكن على من ترك النجوى حرج فقتل هذا العمل ليس من خصائص النعمة ولان خصائص على رضى الله عنه ولا يقال ان غير على ترك النجوى بخلاف بالصدقة لان هذا غير معلوم فان المدة تظل وفي تلك المدة القصيرة لا يحتاج الواحد الى الضمير وان قدر ان هذا كان يخص بعض الناس لم يلزم أن يكون أبوبكر وعمر رضي الله عنهما من هؤلاء وكيف أبوبكر رضي الله عنه أنفق ماله كله ومغرب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة وعمر رضي الله عنه جاء نصف ماله بلا حجة الى النجوى فكيف يضل أحدهما بدرهمين أو ثلاثة يقدمهما بين يديهما وقد روى زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر يقول أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم أسبق أبا بكر ان سبقته يوما فأتى نصف مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لاهلك يا عمر فقلت منه قال وأتى أبوبكر بكل مال عنده فقال يا أبا بكر ما أبقيت لاهلك فقال أبقيت لهم الله ورسوله فقلت لا أسألك الى شيء أبدا

(الفصل الرابع) قال الرافضي وعن محمد بن كعب القرظي قال افترط طلحة بن شبة من بني عبد الدار وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب فقال طلحة بن شبة معنى مقتات البيت ولو أشاءت فيه وقال العباس أنا صاحب السقاية والقائم عليها ولو أشاءت في المسجد وقال علي ما أدري ما تقول ان قد علمت الى القبلة ستة أشهر قبل الناس وأنا صاحب الجهاد فأنزل الله تعالى اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن ياتكم اليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستورن عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين

(والجواب) أن يقال هذا القول لا يعرف في شيء من كتب الحديث المعتمدة بل دلالات الكذب عليه ظاهرة منها ان طلحة بن شبة لا يوجد واما حامد الكعبه هروشي بن عثمان بن طلحة وهذا مما يبين أن الحديث لم يصح ثم في قول العباس لو أشاءت في المسجد فأني كبير

الاعتراض على المقدمة الاولى الازل ليس هو عبارة عن زمان مخصوص ووقت مقدر حتى يقال حصول الجسم في الحيز فيه بل الازل لامعني غير كونه كوني الشيء الاول له والازل على هذا يكون صادقا على ذلك الشيء في كل وقت يفرض كون ذلك الشيء فيه فقول القائل الجسم في الازل موصوف بكذا أي في حالة كونه متصفا بالازلية وما من وقت يفرض ذلك الجسم فيه الا وهو موصوف بالازلية وأي وقت قد حصل ذلك الجسم فيه وهو في حيز معين لم يلزم أن يكون حصوله في ذلك الحيز المعين أزليا لان نسبة حصوله في ذلك الحيز المعين كنسبة حصوله في ذلك الوقت المعين ومالزم من كون الجسم الازلي لا يتحول عن وقت معين أن يكون كونه في الوقت المعين أزليا فكذلك الحصول في الحيز المعين قال وفيه دقت مع ظهوره في وقت ووضوح فساد هذه الحجة أن قوله كل جسم يجب اختصاصه بحيز معين لان كل موجود مشاء الى سماء بأنه هنا أو هناك يجب كونه كذلك يجب عنه بأن يقال آتية به أنه يجب اختصاصه بحيز معين مطلقا أو يجب اختصاصه بحيز معين حين الإشارة اليه أما الاول فباطل فليس كل مشاء اليه إشارة حية يجب اختصاصه دائما بحيز معين فانه ما من جسم الا وهو يقبل

الإشارة المستمع العلم بأننا شاهد
كثير من الأجسام تتحول عن
أجيازها وأمكنها فإن قال بل
يجب أن يكون حين الإشارة إليه
حيز معين فهذا حق لكن الإشارة
إليه كونه في كل وقت فالاختصاص
معين به بأن يكون في كل وقت
أما كونه في كل الأوقات لا يكون
الاف في ذلك المصين لا في غيره فلا
والأزلي هو الذي لم يزل فليس بعض
الأوقات أخص به من بعض حتى
يقال يكون في ذلك الوقت المصين
في حيز معين بل يجوز أن يكون في
وقت في هذا الحيز وفي وقت آخر في
حيز آخر وعلمنا ذلك ما تقدم ذكره
من أن الأزلي ليس شيئا معيناً حتى
يطلبه حيز معين بل هو عبارة عن
عدم الأول

ثم ذكر الرازي البرهان الرابع
والخامس وليست متعلقين بهذا
المكان ومضمون الرابع أن كل
ما سوى الواحد يمكن بذاته
وكل يمكن بذاته فهو مفتقر إلى
المؤثر والمؤثر لا يؤثر إلا في الحادث
لا في الباقي سواء كان تأثيره فيه
في حال حدوثه أو حال عدمه لأن
التأثير في الباقي من باب تفصيل
الحاصل والمقدمة الأولى من هذه
الخطبة على توحيد الفلاسفة
وهو نفي التركيب وإن كل مركب
فهو مفتقر إلى أجزاءه وأجزاءه غير
وهو في غاية النقص كالمسط في غير
موضع والثانية مبنية على أن علته

أمر في حيزه في المصحح يتصوره ثم فيه قول على صليت ستة أشهر قبل الناس فهذا مما يعلم
بطلانه بالضرورة فإن بين إسلامه وإسلام زيد وأبي بكر وخديجة وما أوتوه
فكيف يصلي قبل الناس ستة أشهر وأيضاً فلا يقول أصحاب الجهاد وقد شاركه فيه عدد
كثير جداً وأما الحديث فيقال الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه واقتضاه عن النعمان بن بشير
قال كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رجل ما ألبى أن لا أعمل إلا بعد
الإسلام الآن أنسى الحاج وقال آخر ما ألبى أن لا أعمل إلا في الإسلام الآن أعرم المسجد الحرام
وقال آخر الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم فزيرهم عمر وقال لا ترفعوا أصواتكم عند منبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم الجمعة ولكن إذا صليت الجمعة دخلت فاستغفرت فيها
اختلعت فيه فأنزل الله تعالى أحلهم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كن آمن بالله واليوم
الآخر وما جاهد في سبيل الله إلى آخرها وهذه الآية ليست من خصائص الأئمة ولا من خصائص
على فإن الذين آمنوا بالله واليوم الآخر وجاهدوا في سبيل الله كثيرون والمهاجرون والأنصار
يستركون في هذا الوصف وأبو بكر وعمر أعظم أئمة الجهاد لأسباب وقد قال الذين آمنوا
وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند الله ولأرباب جهاد أبي
بكر وعمر ونفسه أعظم من جهاد علي وغيره كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
إن آمن الناس علينا في محبته وذات يدي أبو بكر وقال ما نفعني مال ما نفعني مال أبي بكر وأبو
بكر كان مجاهداً باللسان وبه وهو أول من دعاه الله وأول من أودى في الله بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأول من دافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان مشاركاً لرسول الله
صلى الله عليه وسلم في هجرته وجهاد حتى كان هو وحده مع علي بن أبي طالب يوم بدر وحتى أن أبا
سفيان يوم أحلهم بالآل الأعمى صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر لما قال أفيكم محمد فقال
النبي صلى الله عليه وسلم لا تحيوا فقال أفيكم ابن أبي سفيان فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تحيوا فقال أفيكم ابن الخطاب فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحيوا فقال أما هؤلاء
فقد كذبواهم فلم يكلمهم عن نفسه فقال كذب ما عدوا الله إن الذي عدت أجياله وقد أبقاني الله
لئلا يحزنن ذلك كره البخاري وغيره

(الفصل الخامس) قال الرافضي ومنه ما رواه أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك قال
قال سلمان بن أبي عبد الله صلى الله عليه وسلم من وصيه فقال سلمان يا رسول الله من وصي قال
يا سلمان من كن وصي موسى فقال يوشع بن نون فقال فان وصي ووارث يقتضي ديني ويغير
موعدي علي بن أبي طالب

(والجواب) أن هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ليس هو
في مستند الأمام أحمد بن حنبل وأحمد قد صنف كتاباً في فضائل الصلابة ذكر فيه فضل أبي
بكر وعمر وعثمان وعلي وجاعة من الصلابة وذكر فيه ما روي في ذلك من صحيح وضعيف
للتعريف بذلك وليس كل ما رواه يكون صحيحاً ثم إن في هذا الكتاب ما رواه ابنه
عبد الله بن زيد من رواية القطيعي عن شيوخه وهذه الزيادة التي زادها القطيعي غالبها
كذب كسافي ذكر بعضها إن شاء الله وشيوخ القطيعي يروون عن أبي طهارة أحد وهؤلاء
الرافضة جهال أذلاء وأفيهم حديثاً نحن أن القائل لأحمد بن حنبل ويكون القائل
ذلك هو القطيعي ونالك الرجل من شيوخ القطيعي الذين يروون عن أبي طهارة أحد وكذلك

(۱) کذا بیاض باصله

لى وجعفر وزيد فى ائمة حرة تقضى بها حاجتها وكانت تحت جعفر وقال لى أنت منى

وأنا لنكون ظالم لمصر أشبهت خلقي وخلقي وقال يزيد أنت أخوانا ومولانا لكن هذا القبط قد قذله
 النبي صلى الله عليه وسلم لما قذفه من أعماقه كافي العصمين عن أبي موسى الأشعري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إن الأشعرين إذا أرادوا في الغزو أو قتل نفقة عليهم في المدينة
 جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم سوه بينهم بالسوية ههنا وأما منهم وكذلك قال عن
 جلييب ههنا وأما أنه فروى مسلم في صحيحه عن أبي بزة قال كنا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم في غزوة فأفاد الله عليه فقال لأصحابه هل تفقدون من أحد قالوا نعم فلانا وفلانا ثم قال
 وهل تفقدون من أحد قالوا نعم فلانا وفلانا وفلانا ثم قال هل تفقدون من أحد قالوا لا
 قال لكي أقتل جلييبا فأطلبوه فطلبوه في القتلى فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم ثم قتله فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه فقال قتل سبعة ثم قتله ههنا وأما أنه ههنا وأما أنه
 قال فوضع على ساعده ليس له سرير إلا ساعده صلى الله عليه وسلم قال خفره فوضع في قبره
 ولم يذكر غسلا فتبين أن قوله لعلى أنت مني وأما أنك ليس من خصائصه بل قال ذلك للأشعرين
 وقاله جلييب وإذا لم يكن من خصائصه بل قد شاركه في ذلك غيره ممن هودن الخلفاء الثلاثة
 في الفضيلة لم يكن دال على الأفضلية ولا على الإمامة

(الفصل التاسع) قال الرافضي وعن عمرو بن ميمون قال لعلى بن أبي طالب عشر
 فضائل ليست لغیره قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبني رجل لا يجزيه الله أبدا يحب الله ورسوله
 ويحبه الله ورسوله فاستشرف إليهم استشرف فقال أين علي بن أبي طالب قالوا هو وأرمد في
 الرحياطين وما كان أحد منهم يظن قال فأتاه هو وأرمد لا يكاد أن يبصر قال فتفت في عينيه
 ثم هزأ به ثلاثا وأعطاه إياه فبصمه بصمته بنجي قال ثم بعث أبا بكر بسورة راءه فبعث عليا
 خلفه فأخذها منه وقال لا ينبغي بها الأرجل ههنا وأما أنه وقال للنبي عه أياكم والنبي في
 الدنيا والآخرة قال وعلى جالس معهم فأبوا فقال علي أنا واليك في الدنيا والآخرة قال فتركه
 ثم أقبل على رجل منهم فقال أياكم والنبي في الدنيا والآخرة فأبوا فقال علي أنا واليك في
 الدنيا والآخرة فقال أنت ولبي في الدنيا والآخرة قال وكان علي أول من أسلم من الناس بعد
 خديجة قال وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيه فوضعه على علي وقاطمته والحسن والحسين
 فقال انما ير الله لينهب عنكم الرجز أهل البيت ويظهركم يظهرها قال وشرى على نفسه
 وليس ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نام كله وكان المشركون يرمونه بالحجارة وخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في غزاة تبوأوا فقال له علي أخرج سمك فقال لا فيكي على
 فقال له أما ترضى أن تكون مني غزاة ههنا من موسى الأنك لسبني لا ينبغي أن أذهب إلا
 وأنت خليقي وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ولبي في كل مؤمن بعدي قال وسد أبواب
 المسجد الأبواب على قال وكان يدخل المسجد حبنا وهو طرب يه ليس لمطر بن غيرة وقال لمن
 كتب مولاهم في مولاة وعن النبي صلى الله عليه وسلم من فو عاهه بعث أبا بكر في راءه إلى مكة فصار
 لها ثلاثا ثم قال لعلى الحق مفردة وبلغها أنت ففعل فلما تقدم أبو بكر على النبي صلى الله عليه وسلم
 بكى وقال يا رسول الله حدثني تني قال لا ولكني أمرت أن لا يبلغها إلا أنا وأورجل مني

(الجواب) أن هذا ليس مستندا بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون وفيه ألفاظ هي
 كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليقي فان النبي
 صلى الله عليه وسلم ذهب غير مرة وخليفته على المدينة غير مرة كما اعتبر عمر الحديبية وعلى

موصوف بهما وأما كون الإنسان
 المعين له أجزاء تركب منها فهذا
 باطل كما تقدم ولو سلم أن مثل
 هذا ليس تركيبا فقله كل
 مركب متفقر إلى غيره يدخل فيه
 ما مركبه المركب كالاجسام
 المركبة من مفرداتها من الأغذية
 والادوية والاشربة ونحو ذلك
 ويدخل فيه ما يقبل تفريق أجزائه
 كالإنسان والحيوان والنبات
 ويدخل فيه ما يجتمع بعض جوابه
 عن بعض ويدخل فيه الموصوف
 بصفات لازمة وهذا هو الذي
 أرادنا فقال له حاشاك يكون
 المراد أن كل ما كان له صفة لازمة
 له فلا بد في نبوته من الصفة
 اللازمة وهذا حق وهب أنك
 سميت هذا تركيبا فليس ذلك
 محتجا في واجب الوجود بل هو
 الحق الذي لا يمكن نقضه فوقف
 المركب متفقر إلى غيره معناه أن
 الموصوف بصفة لازمة لا يكون
 موجودا بدون صفة اللازمة
 لكن سمته مركبا وسميت صفة
 اللازمة جزءا وغيرا وسميت
 استزامة أي لا انفصال فقولك بعد
 هذا كل متفقر إلى غيره يمكن لقائه
 معناه أن كل مستزمام لصفة لازمة
 له لا يكون موجودا بنفسه بل بنبي
 مياينة ومعالم هذا باطل وذلك
 لأن المعلوم أن ما كانت ذاته تقبل
 الوجود والعدم فلا يكون موجودا
 بنفسه بل لا بد له من واجب بنفسه

معه وخليفته غيره وغرا بعد ذلك خير ومعه على وخليفته بالمدنية غيره وغرا غزوة الفتح وعلى معه وخليفته بالمدنية غيره وغرا حنين والطائف وعلى معه وخليفته بالمدنية غيره ووجه الدواعي وعلى معه وخليفته بالمدنية غيره وغرا غزوة بدر ومعه على وخليفته بالمدنية غيره وكل هذا معلوم بالاسانيد الصحيحة واتفق أهل العلم بالحديث وكان على معه في غالب الغزوات وإن لم يكن فيمقاتل فإن قبل استخلافه بدل على أنه لا يختلف الا الافضل لزمان يكون على مفصولا في عامة الغزوات وفي عمرته وجمته لاسما وكان كل مرة يكون الاستخلاف على رجال مؤمنين وعام نبول ما كان الاستخلاف الاعلى السامو الصبيان ومن عذر الله وعلى الثلاثة الذين خلفوا أو منهم بالثفاق وكانت المدينة آمنة لا يخاف على أهلها ولا يحتاج المسخلف الى جهد كل يحتاج في أكثر الاختلافات وكذلك قوله وسد الابواب كلها الا بابي على فإن هذا مما وضعه الشيعة على طريق المبالغة فإن الذي في الصحيح عن أبي سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه إن أمن الناس على في ماله وجمته أبو بكر ولو كنت متخذا خليلا غير ربى لا اتخذت أبا بكر خليلا ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يبقن في المسجد خوفا لا سبت الاخوة أبي بكر ورواه ابن عباس أيضا في الصحيحين ومثل قوله أنت وليي على كل مؤمن بعدى فإن هذا موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث والذي فيه من الصحيح ليس هو من خصائص الأئمة بل ولا من خصائص على بل قد شاركه فيه غيره مثل كونه يحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله ومثل استخلافه وكونه منه بمنزلة هرون من موسى ومثل كون على مولى من والده فإن كل مؤمن موالى لله ورسوله ومثل كون برائة لا يلبثها الأرجل من بني هاشم فإن هذا يشترك فيه جميع الهاشميين لما روي أن العادة كانت جارية بأن لا ينقض اليهود ويحلبها الأرجل من قبيلة المطاع

(الفصل العاشر) قال الرافضى ومن علمنا روله أخطب خوارزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا على لو أن رجلا عبد الله عز وجل مثل ما أقام نوح في قومه وكان له مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله ومتى عمر حتى حج ألف عام على قدميه ثم قتل بين السفا والمروة مغلولاً ثم لم يوالى يا على لم ينم راحته الجنة لم يدخلها وقال رجل لالمان ما أشجعك لعلى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من أحب علياً فقد أحبني ومن أبغض علياً فقد أبغضني وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق الله نورا ورجعه على سبعين ألف ملك يستغفرون له ولحبه الى يوم القيامة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحب علياً قبل الله منه صلاته وصيامه وقامه واستجاب دعاءه الا ومن أحب علياً أعطاه الله بكل عرق من يده مدينة في الجنة الا ومن أحب آل محمد آمن من الحساب والميزان والصراط الا ومن مات على حب آل محمد فأما كفيه في الجنة مع الانبياء ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رجة الله وعن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رزقه الله آمن في عاجته به وهو يبغض علياً فهو كاذب ليس بمؤمن وعن أبي برزة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن جالس ذات يوم والنبي نفسى بيده لا تزال قدما عبد يوم القيامة حتى ياله تبارك وتعالى عن أربع عن عمره فم أفاء وعن جده فم أبله وعن ماله فم أكسبه وفيهم أنفقه وعن حينا أهل البيت فقال له عرفاً آية تحبكم من بعدك فوضع يده على رأس على بن أبي طالب وهو الى جانبه فقال ان حبى من بعدى حب هذا وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال سمعت رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول وقد سئل بأى لغة خاطبكم بل لسان العرب فقال خاطبني بلغة على
فألهمني أن قلت يا رب خاطبني أم على فقال يا محمد أنتى لست كالنساء لأنفس بالناس
ولأوصاف بالنساء خلقن من زورى وخلقت عليهن نوراً فأطاعت على سرائر قلبك فلم أجد
القلب أحب من على خاطبك لسانه كما يطمئن قلبك وعن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو أن الرماض أقلام والجحش حباب والأنس كتاب ما أحصوا
فضائل على بن أبي طالب وبالسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى جعل
الاجر في فضائل على لأخصى كثرة فمن ذكر فضيلة من فضائله وقربها عن الله تعالى فانه من
ذنبه وما تأخر ومن كتب فضيلة من فضائله لم يزل الملائكة تستغفره ما بقي لتلك الكعبة ريس
ومن استمع فضيلة من فضائله غفر الله الذنوب التي اكتسبها بالاستماع ومن تفرق كتاب
من فضائله غفر الله الذنوب التي اكتسبها بالنظر ثم قال النظر إلى وجه أمير المؤمنين على عبادة
وذكره عبادة ولا يقبل الله عبادة عبد إلا بولائه والبراءة من أعدائه وعن حكيم بن خزام
عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لمبارة على بن أبي طالب لعمر بن
عبد و يوم الخندق أفضل من على إلى يوم القيامة وعن سعد بن أبي وقاص قال أمر
معاوية بن أبي سفيان سعدا بالسب فأى فقال ما منعك أن تسب على بن أبي طالب قال ثلاث
قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن أسبه لأن يكون في واحدة من أحب إلى من حرام
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى وقد خلفه في بعض مقامه فقال له على تخلفني
مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ترى أن تكون منى بمنزلة هرون
من موسى إلا أنه لا نبى بعدى وسمعت يوم خيبر يقول لأعطين الراية لرابطه جلا يحب الله ورسوله
ويحب الله ورسوله قال فتناولنا فقال ادعوا إلى علفا فإنه وهدى فقبضت في عنقه ودفع الراية
اليه ففتح الله عليه وأزلت هذه الآية فقل تعالوا مع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال هؤلاء أهلى

(والجواب) أن أخطب خوارزم هذا المصنف في هذا الباب فيمن الأحاديث المكذوبة
مالا يخفى كتبه على من له أدنى معرفة بالحديث فضلا عن علماء الحديث وليس هو من علماء
الحديث ولا ممن يرجع إليه في هذا الشأن البتة وهذه الأحاديث مما يعلم أهل المعرفة بالحديث
أهمان المكذوبات وهذا الرجل قد ذكر أنه يكره ما هو صحيح عندهم ويتقوى بالمعتمد من قولهم
وكتبهم فكيف يكره ما أجوعوا على أنه كذب موضوع ولم يرو في شيء من كتب الحديث المعتمدة
ولا سمعه أحد من أئمة الحديث فالعشرة الأولى كلها كذب إلى آخر حديث قتله لعمر بن
عبد و وأما حديث سعدا بالسب فأى فقال ما منعك أن تسب على بن أبي
طالب فقال ثلاث قالهن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن أسبه لأن يكون في واحدة من
أحب إلى من حرام سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلى وقد خلفه في بعض مقامه
فقال له على تخلفني مع النساء والصبيان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
ترى أن تكون منى بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبى بعدى ليس من خصائصه فإنه
استخلف على المدينة غير واحد ولم يكن هذا الاختلاف أكمل من غيره ولهذا قال له على
أخلفني مع النساء والصبيان لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان في كل غزوة يترك بالمدينة
رجلا من المهاجرين والأنصار الا غزوة تبوك فإنه أمر المسلمين جميعهم بالنظر فلم يخلف

ما إذا أريد بالقديم الذات القديمة
اختلاف لكل شيء فهذا واحد
لأله الأهو وقد يرد بالواجب
الموجود بنفسه القائم بنفسه وعلى
هذا فالذات واجبة دون الصفات
وعلى هذا فإذا قال القائل الذات
مؤثرة في الصفات والمؤثر والمؤثر
ذاتان قيل له لفظ التأثير جعل
أعني بالتأثير هنا كونه أبع
الصفات وفعلا أم بتأثيره كونه
ذاته مستلزما لها فالأول ممنوع
في الصفات والثاني مسلم والتأثير في
البدعات هو بمعنى الأول لا بالمعنى
الثاني بل قد بينا في غير هذا الموضع
أنه يمنع أن يكون مع الله شيء من
البدعات قديم بقدمه

(قال الرازي) في البرهان الخامس
لو كان الجسم قديما فكان قدمه اما
أن يكون عين كونه جسما واما
مقارباته كونه جسما والسمان
باطلاق فمثل القول يكون
الجسم قديما انما قلناه لا يجوز
أن يكون قدم الجسم عين كونه
جسما لانه لو كان كذلك لكان
العلم بكونه جسما علما بكونه قديما
فكان العلم بكونه جسما ضروريا
لزمان بكون العلم بكونه قديما
ضروريا ولم يلاحظ ذلك في هذا
القسم وانما قلناه لا يجوز أن
يكون قدم الجسم زائدا على كونه
جسما لان ذلك الزائد ان كان
قديم الزمان أن يكون قدمه زائدا
عليه ولزم التسلسل وان كان
حادثا فكل حادث فله أول وكل قديم

بالدنية الاعاص أم معدود غير النساء والصبيان ولهذا كرم على الاستخلاف وقال ان تخلفني مع
النساء والصبيان يقول تركني تخلفا لا تستعجبي بمعن فينبه له النبي صلى الله عليه وسلم
أن الاستخلاف ليس نقصا ولا اغضاة فان موسى استخلف هرون على قومه لأمانته عنده
وكذلك أنت استخلفك لأمانتك عندي لكن موسى استخلف نبيا وأنا لاني بعدى وهذا تشبيه
في أصل الاختلاف فان موسى استخلف هرون على جميع بني اسرائيل والنبي صلى الله عليه
وسلم استخلف عليا على قليل من المسلمين وجهودهم استعصمهم في القرابة وتشبه به هرون
ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر وعمر هذا ابراهيم وعيسى وهذا نوح وموسى فان هؤلاء
الاربعة افضل من هرون وكل من أبي بكر وعمر تشبه بانتم لا واحد فكان هذا التشبيه
أعظم من تشبيه علي مع أن اختلافه على له فيه أسياء وأمثلة من العصابة وهذا التشبيه ليس
لهذين فيه شيه فلم يصح الاستخلاف من الخصائص ولا التشبيه بيني في بعض أحوالهم
الخصائص وكذلك قوله لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله قال فتناولنا
فقال ادعوا لي عليا فأنا هو رمد فمضى في عسبه ودفع الراية اليه ففتح الله على يده وهذا
الحديث أصح ما روي على من فضائل أخر جاف في التعصير من غيره وليس هذا الوصف
مختصا بالائمة ولا بعلي فان الله ورسوله يحب كل مؤمن تقى ويحب الله ورسوله لكن
هذا الحديث من أحسن ما يجيء به على التواضع الذين ينبرون منه ولا يتولونه ولا يحبه بل قد
يكفر وبه أو يفتقوه كالخوارج فان النبي صلى الله عليه وسلم شهد به بأنه يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله لكن هذا الاحتجاج لا يترى على قول الراضية الذين يجادلون النصوص الدالة
على فضائل العصابة كانت قبل ردتهم فان الخوارج يقولون على مثل ذلك لكن هذا باطل
فان الله ورسوله لا يطلق هذا المدح على من يعلم أنه دعوت كافرا وبعض أهل الأهواء من
المعترة وغيرهم بعض المروانة ومن كان على هواهم الذين كانوا يفضونه ويسبونه وكذلك
حدث المباهلة شركه فاطمة والحسن والحسين كآثره في حديث الكساء فعلم أن ذلك
لا يختص بالرجال ولا بالذكور ولا بالائمة بل يشركه فيه المرأة والصبي فان الحسن والحسين
كانا صغيرين عند المباهلة فان المباهلة كانت لما قدم وفد نجران بعد فتح مكة سنة ثمان وأعشر
والنبي صلى الله عليه وسلم مان ولم يكمل الحسين سبع سنين والحسن أكبر منه بخصومة وانما
دعاهوا لآل الله أمر أن يدعو كل واحد الاقر بين والابناء والنساء والانفس فدعا الواحدين
أو ثلثا نساءه ونساءه وأخص الرجال به نساء هؤلاء أقرب الناس الى النبي صلى الله عليه وسلم
نسبا وان كان غيرهم أفضل منهم عنده فلو لم ير أن يدعو أفضل أتباعه لان المقدود أن يدعو
كل واحد منهم أخص الناس لما في جيلة الانسان من الخوف عليه وعلى ذرجه الاقر بين
اليه ولهذا خصهم في حديث الكساء والدعاء لهم والمباهلة منها على العدل فأولئك آيينا
يحتاجون أن يدعو أقرب الناس اليهم نسبا وهم يخافون عليهم ما يخافون على الاجانب
ولهذا امتنعوا من المباهلة عليهم ما على الحق وانهم اذا باعوا حقت عليهم لعنة الله وعلى
الاقر بين الهم بل قد يحذو الانسان على ولما لا يحذر على نفسه فان قيل اذا كان ماصع
من فضائل علي رضي الله عنه كقوله صلى الله عليه وسلم لأعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله
ويحبه الله ورسوله وقوله أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى وقوله اللهم
هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ليس من خصائصه بل له فيه شركاء فلماذا
تختص بعض العصابة أن يكون لذلك كآر وى عن سعد وعن عمر فالجواب أن في ذلك شهادة

فلا أول له فلو كان قدم القديم
عبارة عن ذلك الحادث لزم أن
يكون ذلك الشيء له أول وأن لا يكون
له أول وهو محال ثم قال فان عارضوا
بكونه حادثا قلنا الحادثون عبارة عن
مجموع الوجود الحاصل في الحادث
والعدم السابق ولا يعد حصول
العلم بالوجود الحاصل مع الجهل
بالعدم السابق بخلاف القديم فانه
لامعنى له الانفس وجوده فظهر
الفرق ثم قال وهذا وجه جدل فيه
مباحثات دقيقة قال ولكن هذا
آخر كلامنا في شرح لآل حدوث
الاجسام قلت قال الارمى لقائل
أن يقول ضعف الاصل والجواب
لا يخفى اه قلت قديين في غير هذا
الموضع فسادتم هذه الحققة من
وجود وهي منبهة على أن القديم
هل هو قديم يقدم أم لا ذهب ابن
كلاب والاشعري في أحد قوليه
وطائفة من الصفاتية أنه قديم يقدم
ومذهب الاشعري في القول
الاتحوا القاضي أبي بكر والقاضي
أبي يعلى وأبي علي بن أبي موسى وأبي
المعالى الجوني وغيرهم ليس كذلك
وهم متنازعون في البقاء فنقول
الاشعري وطائفة معه أنه باق بقاء
وهو قول الشريف وأبي علي بن
أبي موسى وطائفة وقول القاضي
أبي بكر وطائفة كالقاضي أبي يعلى
ونحوه في ذلك حقيقة الامر أن
الترافع في هذه المسئلة اعتباري
لفني كما قد بسط في غيره هذا الموضع

وهو متعلق بمسائل الصفات هل هي ذاتية على الذات أم لا وحقبة الامر ان الذات ان اراد بها الذات الموجودة في الخارج فذلك مستلزم لصفتها يتتبع وجودها بدون تلك الصفات واذا قدر عدم اللازم عدم المزموم فلا يمكن فرض الذات الموجودة في الخارج منفكة عن لوازمها حتى يقال هي زائدة أو ليست زائدة لكن بقدر ذلك تغدو ارق الذهن وهو القسم الثاني فاذا اراد بان الذات ما يقدر في النفس مجردا عن الصفات فلا ريب ان الصفات زائدة على هذه الذات المقدرة في النفس ومن قال من متكلمة أهل السنة ان الصفات زائدة على الذات فتصحيق قوله أنها زائدة على ما أثبتته المنازعون من الذات فانهم اثنوا اذا تجردت عن الصفات ونحن نثبت صفاتها زائدة على ما اثبتوهم لا مانع في الخارج ذاتا قائمة بنفسها وتجعل الصفات زائدة عليها فان الحى الفى يتتبع ان لا يكون الاحيا كيف تكون له ذات مجردة عن الحياة وكذلك ما لا يكون الاعلى اقديا كيف تكون ذاته مجردة عن العلم والقدرة والذين فرقوا بين الصفات النفسية والمعنوية قالوا ان الصفات بالنفس والقدم ونحو ذلك من الصفات النفسية بخلاف العلم

(١) لهد الله جار كذا في التسخ ولم نعرف عليه مقرر كسبه معجمه

التي صلى الله عليه وسلم على بايعائه باطنا وظاهرا وابنا للموالاة لله ورسوله وجوب موالاة المؤمنين له وفي ذلك رد على النواصب الذين يعتقدون كفره وأفسقه كشكوا راج المارقين الذين كانوا من أعباد الناس كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيهم يحرق أحدكم صلا مع صلاتهم وصله مع صلهم وقراءته مع قراءتهم يقرؤون القرآن لا يحاذون خارجهم يقرءون من الاسلام كما يقر السهمين الرمية ايضا القيتوهم فاقتلوهم وهؤلاء يكفرونه ويحتلون قتله ولهذا قتله واحد منهم وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي مع كونه كان من أعباد الناس وأهل العلم والسنة محتاجون الى اثبات ايمان على وعده ودينه فارد على هؤلاء أعظم ما يحتاجون الى مناظرة الشيعة فلن هؤلاء أصدق وأدين والشبهة التي يحصونها بها أعظم من الشبهة التي تنحج بها الشيعة كالأن المسلمين محتاجون في أمر المسيح صلوات الله وسلامه عليه الى مناظرة اليهود والنصارى فيحتاجون أن ينقوا عنه ما ريبه اليهود من أنه كاذب ولدنا والى نقي ما تدعيه النصارى من الالهية وجدل اليهود أشد من جدل النصارى ولهم شبه لا يقدر النصارى أن يجيبوهم عنها وانما يجيبهم عنها المسلمون كما ان النواصب شبهة لا يمكن الشيعة أن يجيبوا عنها وانما يجيبهم عنها أهل السنة فهذه الاحاديث الصحيحة المثبتة لايمان على باطنا وظاهرا رد على هؤلاء وان لم يكن ذلك من خصائصه كالنصوص الدالة على ايمان أهل بدروسة الرضوان باطنا وظاهرا فان فيه لاداعي من ينازع في ذلك من الروافض والخوارج وان لم يكن ما يستدل به من خصائص واحد منهم واذا شهد النبي صلى الله عليه وسلم لعين شهادة أو دعه له بدعاء أحب كثيرين الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة أو مثل ذلك الدعاء وان كان النبي صلى الله عليه وسلم شهد بذلك لخلق كثير ويدعو به لخلق كثير وكان تعينه ذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه وهذا كالثبوت بالجنة لثابت بن قيس بن شماس وعبد الله بن سلام وغيرهما وان كان قد شهد بالجنة لآخرين والشهادة بحجة الله ورسوله (١) لعبد الله جارا الذي ضرب في الجرح وان شهد بذلك لمن هو أفضل منه وكشاهدته لعمر بن قنبل بأنه ممن لا يعطيه لما في قلبه من الغنى والخير لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اني اعطى رجلا وأدع رجلا والذي أدع أحب الى من الذي أعطى أعطى رجلا لما في قلوبهم من الهلع والجزع وأكل رجلا الى ما جعل الله في قلوبهم من التقي واليريمهم عمرو بن قنبل وفي الحديث الصحيح لما صلى على الميت قال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وأبده دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وقفته القبر وعذاب النار وأفصح في قبره ونوره فيه قال عوف بن مالك ففتياناً كون أن ذلك الميت وهذا الدعاء على محتسب ذلك الميت

(الفصل الحادي عشر) قال الرافضى وعن عامر بن زائدة قال كنت سمع على وهو يقول لهم لا تحزن عليكم عما لا يستطيع عربكم ولا يحكمكم تصديقك فم قال أنشدكم بالله أيها النضر جميعا أفكم أحد وجد الله تعالى قبل قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحده أخت مثل أخى جعفر الطيار في الجنة مع الملائكة غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحده عم مثل عمى حرة أم الله وأندرسوله سيد الشهداء غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحده زوجة مثل زوجتى فاطمة بنت محمد سيدة نساء أهل الجنة غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم له سلطان مثل سبطى الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد ناجى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عشر مرات قدم بين يدي نوحوا صدق غيري قالوا اللهم لا قال أنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه ليبلغ الشاهد الغائب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انتني بأحب خلقك اليك والي بأكل شيء من هذا الطير فأنامه فأكل معه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عين الراهة ترجل أحب الله ورسوله ويحب الله ورسوله لا يرجع حتى يفتح الله على يديه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لني وكعة تتثنى أو لا بعض اليكم حلا نفضه كنفي وطاعته كطاعتي ومعصيته كعصيتي يفصلكم بالسيف غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كنذب من زعم أنه يحبني ويفض هذا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من الملائكة جبريل وميكائيل وإسرافيل حيث جئت بالماء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من القلب غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من السماء لا سيف إلا ذو الفقار ورواقي الأعلى غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هومي وأمنه فقال جبريل وأمنك يا غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين على لسان النبي صلى الله عليه وسلم غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قتلت على نزل القرآن وأنت تقاتل على تأويله غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قلت عليه الشمس حتى صلى العصر في وقتها غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ برامة من أبي بكر فقال له أبو بكر يا رسول الله أنزل في تنبي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا يؤذي عنى إلا هلى غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن ولا يفضل إلا منافق كافر غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه أمر بسد أبوابكم وفتح بابي فقلت في ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنا بسد أبوابكم ولا ففتح بابي بل أنشد بأبوابكم وفتح بابي غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أنه ناجي يوم العاقر خدون الناس فأطال ذلك فقتلتم بجانودنا فقال ما أنا بفتح بل الله انتص غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحق مع علي وعلى مع الحق يزول الحق مع علي كيمثال قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن تضلوا ما اتاكم به من كتاب ولا حديث ولا فقه حتى يرد على الخوض قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه من المشركين واضطجع في مضجعه غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد بارز عمرو بن عبدود العاصري حين دعاكم إلى البراز غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد نزل فيه أمه للتبهر حيث يقول انما يريد الله ليهب عليكم الرمح أهل البيت ويظهركم تبهر غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت سيد المؤمنين غيري قالوا اللهم لا قال فأنشدكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله

والقدر فقامهم نظروا إلى ما لا يمكن تقدير الذات في الدهن بدون تقديره فعملوا من التفسير وما يمكن تقديره هايدونه فيعملون منوب ولا ريب أنه لا يعقل موجود قائم بنفسه ليس قائما بنفسه بخلاف ما يقدر أنه عالم فانه يمكن تقدير ذاته بدون العلم وهذا لتقديره عا دالى ما قدره في أنفسهم والافني نفس الامر جميع صفات الرب الازمنة له هي صفات نفسية ذاتية فهو عالم بنفسه وذاته وهو عالم بالعلم وهو قائم بنفسه وذاته وهو قادر بالقدره فله علم لازم لنفسه وقدره لازمة لنفسه وليس ذلك خارجا عن مسمى اسم نفسه وعلى كل تقدير فالاستدلال على حدوث الاجسام بهذه الحجة في غاية الضعف كما اعترفوا به فان ما ذكره يوجب أن لا يكون في الوجود شيء قديم سواء قدرا أم جسام أو غير جسم فله ية ل لو كان الربوب العالمين قديما كان قسمه اما أن يكون عين كونه رما واما زائد على ذلك والامران باطلان فبطل كونه قديما أما الاول فلانه لو كان كذلك لكان العلم بكونه رما أو واجب الوجود أو نحو ذلك علما بكونه قديما وهذا باطل وأما الثاني فلان ذلك الزائد ان كان قديما يلزم أن يكون قدمه زائد اعلاه وزمن التسلسل وان كان حادنا كان لتقديم أولها كان جوابا عن مواضع الإجماع كان جوابا في موارد النزاع وان كان

العلم بكونه رب العالمين يستلزم
 انهم يقدمه لكن ليس العلم بنفس
 الرب بيه هو العلم بنفس القديم
 بل قد يقوم العلم الاول بالنفس مع
 ذهولها عن الثاني وقد يشك الثالث
 في قدمه مع العلم بأنه ربه ويحظر له
 أن للرب بها حتى يتبين له فساد ذلك
 وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك في الحديث الصحيح في قوله
 ان الشيطان يأتي أحدكم فيقول
 من خلق كذا فيقول الله فيقول
 فن خلق الله فإذا وجد ذلك
 أحدكم فليستعذ بالله ولينته وقد
 بسط هذا في موضع آخر كما سيأتي
 ان شاء الله والمقصود هنا ان هذه
 البراهين الخمسة التي اخرجها على
 حدوث الاجسام قديمين اصعبه
 المظنون به ضعفها بل هو نفسه
 أيضا بن ضعفها في كتب أخرى
 مثل المطالب الغالية وهي آخر
 ما صنفه وجمع فيها غاية علومه
 والمباحث المشرفية وجعل
 منتهى نظره وبخه تضعفها
 وقد بسط الكلام على هذا في
 مواضع وبين كلام انسلف
 والاعتق في هذا الموضع كالامام احمد
 وغيره وكلام النظار اصفانية كابي
 محمد بن كلاب وغيره وأن القائل
 اذا قال عبث الله ودعت الله
 وقال الله خالق كل شيء ونحو ذلك
 فاسمه تعالى يتناول الذات والصفات
 ليست الصفات خارجة عن مسمى
 اسمه ولا زائدة على ذلك بل هي
 داخله في مسمى اسمه ولهذا قال

صلى الله عليه وسلم ما سألت الله شيئا الا وسألت له مثله غري قالوا اللهم لا ومنها ما رواه ابو
 عمر الزاهد عن ابن عباس قال لعلي اربع خصال ليست لأحد من الناس غيره هو اول عربي
 وعجمي صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان لو اوصعه في كل زحف وهو الذي
 صبر معه يوم خيبر وهو الذي غلبه وأدخله قبره وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال مررت
 ليلة العراج بقوم تشرشر أشداقهم فقلت يا جبريل من هؤلاء قال قوم يطمعون الناس بالنسبة
 قال ومررت بقوم قد وضوا فقلت يا جبريل من هؤلاء قال هؤلاء الكفار قال ثم عدنا عن
 الطريق فلما اتينا إلى السماء الرابعة رأيت عليا يصلي فقلت يا جبريل هذا علي قد سمعنا قال لا
 ليس هذا عليا قلت فمن هذا قال ان الملائكة المقرئين والملائكة الكرويين لما سمعت فضائل
 علي وخاصة سمعت قول فيه أنت مني عنزة فهر من موسى الآية لا النبي بعدى اشتقت الى
 علي خلق الله تعالى له الملكا على صورة علي فاذا اشتقت الى علي جاءت الى ذلك المكان فكانها
 قد رأت عليا وعن ابن عباس قال ان المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط
 أنا الفتي ابن الفتي أخو الفتي قال فقول أنا الفتي يعني هو فتي العرب وقوله ابن الفتي يعني
 ابراهيم من قوله سمعنا في ذكرهم بقالة ابراهيم وقوله أخو الفتي يعني عليا وهو معنى قول
 جابر بن أبي بريد وقد عرج إلى السماء وهو فرح وهو يقول لاسف الاذواقا رولا
 فتي الاعلى وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رأيت بالخر وهو متعلق بأستار الكعبة وهو
 يقول من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فأنا ابوذر لوصفتم حتى تكونوا كالاولاد وصلينم حتى
 تكونوا كالحنايا ما نفعكم بذلك حتى تحبوا عليا

(والجواب) أما قوله عن عامر بن واثله وما ذكره يوم النوري فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة
 بالحديث ولم يقل علي رضي الله عنه يوم النوري شيئا من هذا ولا ما يناسبه بل قال له عبد الرحمن
 ابن عوف رضي الله عنه لئن أمرت لتعدن قال نعم قال وان باعت عثمان لتسعين وتطيعن
 قال نعم وكذلك قال عثمان ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يثاور المسلمين في الحديثين وهذا
 لفظ البخاري عن عمرو بن ميمون في معقل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلما فرغ من دفته
 اجتمع هؤلاء الرهط فقال لعبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم الى ثلاثة منكم قال الزبير قد
 جعلت أمرى الى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى الى
 عبد الرحمن فقال عبد الرحمن أيكم تبرا من هذا الامر ففعله الله والله عليه والاسلام
 لنظرن أفضلهم في نفسه فأبى عنك التجان فقال عبد الرحمن أنطعنوا الى والله على
 أن لا أوع أفضلكم قال نعم فأخذ سيد أحدهما فقال لك قرابة من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والقديم في الاسلام قد جعلت الله عليك لئن أمرت لتعدن ولئن أمرت لتعدن
 لتسعين وتطيعن ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فأخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان
 وفي حديث المسور قال المسور ان الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا فقتلوا وقال عبد الرحمن
 ابن عوف لست بأذي أن تكلم في هذا الامر ولكنكم ان منتم اخبرتمكم منكم فجعلوا ذلك الى
 عبد الرحمن فلما ولوا عبد الرحمن أمرهم هال الناس الى عبد الرحمن يثاورونه في تلك الايام
 حتى اذا كانت الليلة التي اصحابنا فيها بايعوا عثمان قال المسور طرقتني عبد الرحمن بعد هجرة
 من الليل فضرب الباب حتى استيقظت فقال أراك نائمًا فوالله ما كحلت في هذه الثلاث
 بكية قوم انطلق فادع الزبير وسعد افدعوتهم هال فثارها ثم طعني فقال ادع لي عليا فدعوت
 فثابها حتى فرق بينهما اللونين بالصبح فلما صلى الناس الصبح واجتمع أولئك الرهط عند المنبر

أحمد فيما صنفه في الرد على
الجمعية نقداً للصفات قالوا إذا قلتم
الله وعله والله وقدرته والله ونوره
قلتم قول النصارى فقال لا نقول
الله وعله والله وقدرته والله ونوره
ولكن الله بعله وقدرته ونوره هواله
واحد فين أحمد أنا لا نعطف
صفاته على مسمى اسمه العطف
الشعر بالمخارة بل نطق بما بين
أن صفاته داخلية في مسمى اسمه
ولما ناطره الجمعية في محضه
المشهوره فقال له عبد الرحمن بن
اصحق القافى ما نقول في القرآن
أهو الله أم غير الله يعني أن قلت هو
الله فهذا باطل وان قلت غير الله
فما كان غير الله فهو مخلوق فأجابه
أحمد بالمعارضة بالعالم فقال ما نقول
في علم الله أهو الله أم غير الله فقال
أقول في كلامه ما أموره في علمه
وسائر صفاته وبين ذلك في رد على
الجمعية بأن لا تطلق لفظ التعريف
ولا إنساناً لأن لفظاً شاملاً لا يغير
الشيء ما بينه وصارت مفارقة
وإراد بغيره ما أمكن تصوره بدون
تصوره وإراد بغير ذلك وعلم الله
وكلامه ليس غير الذات بالمعنى الاول
وهو غير ما بالمعنى الثاني (١) ولكن
ليس غير الله بالمعنى الاول وأما
كونه غير الله بالمعنى الثاني فغيره
(١) قوله ولكن ليس غير الله
بالمعنى الاول كذا في الاصل واعلم
فيه سقطان الناصح والاصل
ولكن كونه ليس غير الله بالهوى
الاول فعلى الخلافة وأما كونه الخ
تأمل كنه معجمه

أرسل ابن كان حاضر من المهاجرين والانصار وأرسل الى أمراء الاجناد وكانوا أوفاء تلك الحجة
مع عمر فلما اجتمعوا تشبه عبد الرحمن ثم قال أما بعد اعلني اني قد نظرت في أمر الناس فلم أرى
يعملون بعثمان فلا تخجلن على نفسك سيلاً فقال أبا يعلى على سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وانطلقتم من بعده فابعاه عبد الرحمن وابعاه الناس والمهاجرون والانصار وأمراء
الاجناد والمسلمون هذا القبط الخارى . وفي هذا الحديث الذي ذكره هذا الرافضى أنواع من
الاكاذيب التي زعم الله تعالى علانها مثل احتجابه بأخيه وعمه وزوجته وعلى رضى الله عنه
أفضل من هؤلاء وهو يعلم أن أكرم الخلق عند الله انتقامهم ولو قال العباس هل فيكم مثل أخى
حزرة ومثلى أولاد أخوتى محمد وعلى وجعفر لكاتب هذه الحجة من جنس تلك بل احتجابه
الانسان بنى اخوته أعظم من احتجابه بعمره ولو قال عثمان هل فيكم من تزوج بنى يلى كان
من جس قول القائل هل فيكم من تزوجته من زوجى وكانت طامعة قد مات قبل الشورى
كما ماتت زوجة عثمان فانها ماتت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بسنة أشهر وكذلك
قوله هل فيكم أحده ولد كولى وفيه أكاذيب متعددة مثل قوله ما سألت الله شياً الا
وسألت مثله وكذلك قوله لا يؤدى عنى الاعلى في الكذب وقال الخطيب في كتاب شعاع
الدين قوله لا يؤدى عنى الاعلى من أهل بيتى هو بنى جابه أهل الكوفة عن زيد بن نبع وهو
متهم في الرواية منسوب الى الرضى وعلمته بلغ عنه غير أهل بيته فقد بعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم أسد بن زرارته الى المدينة يدعو الناس الى الاسلام ويعلم الانصار القرآن
ويقههم في الدين وبعث الصلاء بن الحضرمى الى البصرى في مثل ذلك وبعث معاذاً وأبا
موسى الى اليمن وبعث عتاب بن أسيد الى مكة فأين قول من زعم أنه لا يبلغ عنه الاعلى
من أهل بيته وأما حديث ابن عباس ففيه أكاذيب منها قوله كان لواؤه معى كل رحف
فان هذا من الكذب المعلوم اذ لو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم أحد مع مصعب بن عمير
باتفاق الناس ولواؤه يوم الفتح كان مع الزبير بن العوام وأمره صلى الله عليه وسلم أن يركز
رأته بالحجون فقال العباس للزبير بن العوام أهاهنا أم هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
تركز الراية أخرجه الخارى في محضه وكذلك قوله وهو الذى صبر معى يوم حنين وقد علم أنه
لم يكن أقرب اليه من العباس بن عبد المطلب وأبى سفيان بن الحرث بن عبد المطلب والعباس
أخذ بلجام بنظته وأبى سفيان بن الحرث أخذ بزكبه وقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا صاحب
السمره قال فقلت بأعلى صوتى أين أصحاب السمره فوائه كأن عطفهم على حنين سمعوا
صوتى عطفة البصر على أولادها فها هو أباي باليد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أنا الذى
لا كذب أنا ابن عبد المطلب وزل عن بنظته وأخذ كضامن حتى فرمى به السوم وقال
اهزموا ورب الكعبة قال العباس فوائه ما هو الا أن يراههم فزال أرى حذهم كلاً وأمرهم
مدبراً حتى هزمهم الله أخرجاه في الصديقين وفي لفظ للخارى قال وأبى سفيان أخذ بلجام
بنظته وفيه قال العباس زمت أنا وأبى سفيان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين فلم تفرقه
وأما غسله صلى الله عليه وسلم وادخاله قبره فاشترك فيه أهل بيته كالعباس وأولاده ومولاه
شقران وبعض الانصار لكن كان على يأسر الفضل والعباس حاضر بخلافة العباس وأن علياً
أولاهم بما شروا ذلك وكذلك قوله هو أول عربى وعجمى صلى بنافض ما هو المعروف عن
ابن عباس

(فصل) وأما حديث المعراج وقوله فيه ان الملائكة المعربين والملائكة الكروبيين

لما سمعت فضائل علي ونصاته وقول النبي صلى الله عليه وسلم أمارضي أن تكون مني غزوة هرون من موسى اشتاقت إلى علي فقتل الله لها ملكا على صورته على

(فلجواب) أن هذا من كذب الجهال الذين لا يحسنون أن يكذبوا فإن المعراج كان مكة قبل الهجرة باجاء الناس كما قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعد بديلان من الصد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله له من آياته هو السبع البصير وكان الاسرامن المسجد الحرام وقال والنعم اذا هو ماضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وحى إلى قوله أقبارونه على ماري ولعداء زلة أخرى عند درة المنتهى إلى قوله أفرأيت اللات والعزى وهذا كله زينة باجاء الناس وقوله أمارضي أن تكون مني غزوة هرون من موسى قاله في غزوة تبوك وهي آخر الغزوات عام تسع من الهجرة فكيف يقال ان الامانة لاله المعراج سمعوا قوله أمارضي أن تكون مني غزوة هرون من موسى ثم فعل ان الاختلاف على المدينة مشترك فكل الاختلافات التي قبل غزوة تبوك وبعد تبوك كان يكون بالمدينة رجال من المؤمنين المطيعين يختلف عليهم وغزوة تبوك لم يكن فيها رجل مؤمن مطيع الا من عذره الله عن هوجاز عن الجهاد فكان يختلف عليهم في غزوة تبوك أقل وأضعف من المختلف عليهم في جميع أسفاره ومغازيه وعمره وجهه وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة قريبا من ثلاثين سفرة وهو يختلف فيها من يختلفه كما استختلف في غزوة الأنواء سبعين عبادة واستلف في غزوة بواط سبعين معاذ ثم لم يرجع وخرج في طلب لباكر بن جابر الفهري استخلف زيد بن حارثة واستخلف في غزوة العسيرة بأبلة ابن عبد الله التمهلي وفي غزوة بدر استخلف ابن أم مكتوم واستخلفه في غزوة قرة الكدر ولما ذهب إلى بني سليم وفي غزوة حراء الأسد وغزوة بني النضير وغزوة بني قريظة واستخلفه لما خرج في طلب الصباح التي استاقها عنه من حسن ونودي في ذلك اليوم بأخي الله اركبي وفي غزوة الحديبية واستخلفه في غزوة الفتح واستخلف بأبلة في غزوة بني قينقاع وغزوة السويق واستخلف عثمان بن عفان في غزوة غلفان التي يقال لها غزوة أعمار واستخلفه في غزوة ذات الرقاع واستخلف ابن رواحة في غزوة بدر الموعد واستخلف سبعين عرفة الفقاري في غزوة دومة الجندل وفي غزوة خيبر واستخلف زيد بن حارثة في غزوة الربييع واستخلف أبا رهم في غزوة القصب وكانت تلك الاختلافات أكل من اختلاف علي رضي الله عنه عام تبوك وكلهم كانوا من غزوة هرون من موسى انذر الله التوبة في أصل الاختلاف واذا قبل في تبوك كان السفر بعيدا قبل ولكن كانت المدينة مقوما حولها أمنا لم يكن هناك عدو يخاف لانهم كلهم ألوأوا من لم يسلم ذهب وفي غير تبوك كان العدو موجودا حول المدينة وكان يخاف على من بها فكان خائفه يحتاج إلى مزيد اجتهد لا يحتاج إليه في الاختلاف في تبوك

(فصل) وكذلك الحديث المذكور عن ابن عباس أن المصطفى صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم وهو نشيط أبا القتي بن أخوا القتي قال فقوله أبا القتي يعني قتي العرب وقوله ابن القتي يعني إبراهيم الخليل من قوله سمعنا قتي يذكرهم فقال له إبراهيم وقوله أخوا القتي يعني عليا وهو معنى قول جابر بن عبد الله وهو قريظ وهو يقول لا سيف الا ذوالفقار ولا قتي الا على فان هذا الحديث من الاحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث وكتبه معروف عن غير جهة الاستناد وجوه منها ان لفظ القتي في الكتاب والسنة ولغة العرب ليس هو من أسماء المدح كإليس هو من أسماء الذم ولكنه غزوة الشهاب

تفصيل فان أريد بتصوير معرفته المعرفة الواجبة الممكنة في حق العبد فلا يعرفه هذا المعرفة من لم يعرفه على غير قادر متكم فلا يمكن تصوره ومعرفته بدون صفاته فلا تكون مقارنته لمسمى اسمعوان أريد أصل التصور وهو الشعور به من بعض الوجوه فقد يشعر به من لا يحظره حينئذ حتى ولا علم ولا متكم فتكون صفاته مقارنته بالاعتبار الثاني وأجاب أحد أيضا بأن الله لم يسم كلامه غيرا وقال انه ليس بغير يعني والقاتل اذا قال ما كان غير الله أو سوى الله فهو محذوق فان احتج على ذلك بالسمع فلا بد أن يكون متدرجا هذا المقطع في كلام الشارع وليس كذلك وان احتج بالعقل فاعمل انما يدل على خلق الامور المبانيه وأما صفاته الخاصة بذاته فليست متخوفة والذين يحسبون كلامه متخوفا يقولون هو بائن عنه والعقل يعلم أن كلام المتكلم ليس بائن عنه وهذا التفصيل يظهر أيضا للخلل فيما ذكره من الفرق بين الصفات الذاتية والخصوية بأن الذاتية لا يمكن تقدير الذات في الذهن بدون تقديرها بخلاف الخصوية فانه يقال لهم ما تعنون بتقدير الذات في الذهن أو تصور الذات أو تحوذك من الالفاظ آتونه به أصل الشعور والتصور والمعرفة ولومن بعض الوجوه أم تريدون به التصور

والكهل والشيوخ ونحو ذلك والذين قالوا عن ابراهيم جعنا قتي يذكرهم بقالة ابراهيم هم الكفار ولم يقصدوا مدحه بذلك وانما الفتى ككتاب الحديث ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أن يقتر بجمده أو ابن عمه ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ عليا ولا غيره وسحدث المؤمنات على وشوا أبا بكر لعمر بن الأكاذيب وانما أخيه من المهاجرين والأنصار ولم يؤاخ بنين مهاجرين ومهاجري ومنها أن هذه السنن أدوم بدركذب ومنها أن هذا القتل لم يكن لعلي وانما كان سيفان سيوف في جهنم غنم المسلمون سنة يوم بدر لم يكن يوم بدر والقتال من سيوف المسلمين بل من سيوف الكفار وكل من ذلك أهل السنن فروى الأحام أجود الترمذي وابن ماجه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نقل سيفي القفار يوم بدر ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد النبوة كهل لا قد تعدي من القتيل

(فصل) وأما حديث أبي ذر الذي رواه الرافضي فهو موقوف عليه فلا يخرج مع أنه نقله عن أبي ذر وفيه نظر ومع هذا ذهب علي واجب وليس ذلك من خصائصه بل عليان نخبه كإليان نخب عثمان وعمر وأبا بكر وأن نخب الأنصار في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية الأيمان حب الأنصار وآية التفات بغض الأنصار وفي صحيح مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال أنه لعهد النبي الأبي إلى أنه لا يحبني المؤمن ولا ينقضني المنافق

(فصل) قال الرافضي ومنها ما نقله صاحب الفردوس في كتابه عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حب علي حسنة لا يضر معاصيته وبغضه سيئة لا ينفع معاصيته

والجواب أن كتاب الفردوس فيه من الأحاديث الموضوعة ما شاء الله ومصنفه مشهور به بن شهر بار الذي وإن كان من طلبة الحديث ورواه فان هذه الأحاديث التي جمعها وحذف أسانيدها فلهي غير اعتبار لصحتها وضعها موضوعها فلهذا كان فيه من الموضوعات أحاديث كثيرة جدا وهذا الحديث مما يشهد المسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم ما يقوه فان حب الله ورسوله أعظم من حب علي والسنن تصرع ذلك وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب عبد الله بن حارث في الخمر وقال أنه يحب الله ورسوله وكل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله والسنن تصرع وقد أجمع المسلمون وعلى بالاضطرار من دين الاسلام أن الشريك يضرب صلحه ولو أحب علي بن أبي طالب فان أماءه أبا طالب كان يحبه وقد ضربه الشريك حتى دخل النار والقالية يقولون أنهم يحبونه وهم كفار من أهل النار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ولو أن طائفة بنت محمد سرت لقطعت يدها وقدمه بالاضطرار من دين الاسلام أن الرجل لو سرق لقطعت يده وإن كان يحب عليا ولو زنى أقيم عليه الحد ولو كان يحب عليا ولو قتل لأقيم بالقتول وإن كان يحب عليا وحب النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من حب علي ولو زك رجل الصلوات وكذا فضل الكفاي فصر ذلك مع حب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يصر ذلك مع حب علي فمن المعلوم أن المحبنة الذين رأوا موافقا لواعه أعظم من غيرهم وكان هودا تأمنا بهم هو يصيهم ويطن عليهم ويترأ من فعلهم ودعا الله عليهم أن يده بهم خيرنا منهم ويدلهم به شرناهم (٢) ولولم تكن الأذون بهم فخلدوا في القتال معهم ومعصيتهم لآخره فاذا كان أولئك أخبار السبعة وعلى بين أن تلك الذنوب تضرهم فكيف عاها أعظم من أن هوش من أولئك وبالجملة هذا القول كفر ظاهر يستلج صلبه ولا يجوز أن يقول هذا من يؤمن بالله واليوم الآخر وكذلك قوله وبغضه سيئة لا ينفع معاصيته فان من أبغضه ان كان كافرا

- (١) قوله يتنوع مع تصور إلى قوله يتنوع أن يقدر هكذا في الأصل ولعل في العبارة تكرارا أو نقصا فانظر
- (٢) ولولم تكن الأذون بهم الخ كذا في الأصل وليرى ركبته محصية

ولازمهم موافقتك فيه وتدعي أنهم
إذا تنازلوا كانوا منقطعين معك
بهذه الجملة وذلك منع دعواك
الاختصاص بعلمك والنافي أن
اختصاصك بعلمك ضرورة أو قل
أنما يكون لاختصاصك بما يجب
تخصيصك بذلك كمن خص بنوة
أو تحريمه أو نحو ذلك بما يفرضه
وأنت لست كذلك فيما تدعي إمكانه
ولا تدعي اختصاصك بالعالم بإمكانه
وان ادعت ذلك يلزم غيرك
موافقتك في ذلك أن لم تقم عليه دليلا
وبحسب موافقتك سواء كان سعيها
أو عقليا وأنت تدعي أن هذا من
المعلوم المشتركة العقلية وهذه الأمور
ليسطها موضع آخر والمقصود هنا
التيسر على هذا الأصل الذي نشأ
منه التنازع أو الاشتباه في مسائل
الصفات من هذا الوجه وتفرق
هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة
لوصف بن ماسموها نفسية وذاتية
وماسموها معنوية يشبه تفرق
الناطقين في الصفات اللازمة بين
ماسموها ذاتيا مقوما داخل في
الحقيقة وماسموها معر ضا خارجا عن
الذات مع كونه لازما لها وتفرق معهم
في ذلك بين لازم الماهية ولزوم وجود
الماهية كما بدست الكلام على ذلك
في غير هذا الموضع وبين أن هذه
الفرق إنما تعود عند الحقيقة إلى
الفرق بين ما يتصور في الأذهان
وهو الذي قد يسمى ماهية وبين
ما يوجد في اليعيان وهو الذي قد
يسمى وجودها وإن ما يتصور

(١) في بعض النسخ وشبه بدل
نسب له معصية

الذي نافي الآخر وكلمة التقوى اسم جنس لكل كلمة تنفي الله بها وهو الصدق والعدل وكل
من تحرم الصدق في خبره والعدل في أمره فقد لزمت كلمة التقوى وأصدق الكلام وأعله قول لا اله
إلا الله فهي أخص الكلمات بأنها كلمة التقوى وكذلك حديث عمار وابن عباس كلاهما من
الموضوعات

(قال الرافضي) وأما المطاعن في الجماعة فقد نقل الجمهور منها أشياء كثيرة حتى صنف
الكلبي كتابا في مطالب العصاة ولم يذكر فيه منقصة واحدة لأهل البيت
والجواب أن يقال قبل الأخوة المصطفية عما ذكر من المطاعن إن ما ينقل عن العصاة من
المثالب فهو نوعان أحدهما ما هو كذب لما كذب به أو ما عترف قد دخله من الزيادة والتقصان
ما يخرج به إلى الذم والطنن وأما الثاني من المطاعن الصريحة فهو من هذا الباب يروى
الكذابون المعروفون بالكذب مثل أي خفيلوط بن يحيى ومثل هشام بن محمد بن السائب
الكلبي وأمثالهما من الكذابين ولهذا الشاهد هذا الرافضي عما صنفه هشام الكلبي في ذلك
وهو من كذب الناس وهو شيعي يروي عن أبيه وعن أي خفيلوط وكلاهما ترك كذاب وقال
الامام أحمد في هذا الكلبي ما خلفت أن أحدا يحدث عنه أنما هو صاحب ممر (١) ونسب
وقال الدارقطني هو ترك كذاب وقال ابن عدي هشام الكلبي القالب عليه الأسر ولا عرفه في
المستنبأ وأوه أيضا كذاب وقال زائدة والثلث وسليمان التميمي هو كذاب وقال يحيى بن
بشير كذاب ساقط وقال ابن جابر وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإعراف في
وصفه في النوع الثاني ما هو صدق كثر هذه الأمور لهم فهل لها ذر تحريمها عن أن تكون
ذوقا وتحطها من موارد الاجتهاد التي أنصاب المجتهد فيها فله أجر وإن أخطأه أجر وعامة
المتقول الثابت عن الخلفاء الراشدين من هذا الباب وما قدر من هذه الأمور ذمنا محققا أن ذلك
لا يقدح فيما علم من فضائلهم وسوابقهم وكونه من أهل الجنة لأن الذنب المحقق يرتفع عقابه في
الآخرة بأسباب متعددة منها التوبة المألحة وقد ثبت عن أئمة الإمامية أنهم تأوا من الذنوب
المعروفة عنهم ومنها الحسنات المألحة للذنوب فإن الحسنات يذهبن السيئات وقد قال تعالى
إن تحببوا كبار ما تنهون عنه تكفر عنكم سيئاتكم ومنها المصاب المكفرة ومنها دعاء
المؤمنين بعضهم لبعض وشفاعتهم فقام بسبب سقط به الذم والعقاب عن أحسن الأمة إلا
والعصاة أحق بذلك فهم أحق بكل مدح ونفي كل ذم من بعدهم من الأمة

ونحن نذكر قاعدة جامعة في هذا الباب لهم ولأسائر الأئمة فنقول لا بد أن يكون مع الإنسان
أصول كلية يراد بها الجزئيات ليحكم بعلم وعدل ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت والأين في
كذب وجهل في الجزئيات وجهل وتلزم في الكليات فيتولد فساد عظيم فنقول الناس قد تكلموا
في تصويب المجتهدين وتحطتهم وتأنيهم وعدم تأنيهم في مسائل الفروع والأصول ونحن
نذكر أصولا جامعة نافعة (الأصل الأول) أنه لم يكن كل أحد أن يعرف بجهله الحق في
كل مسألة فما زاع وإذا لم يكن فاجتهدوا واستفرغوا سعه فلم يصل إلى الحق بل قال ما اعتقده أنه
هو الحق في نفس الأمر ولم يكن هو الحق في نفس الأمر هل يستحق أن يعاقب أم لا هذا الأصل
هذه المسائل ولتناس في هذا الأصل ثلاثة أقوال كل قول عليه طائفتان النظائر الأول قول
من يقول إن الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلا يعرف به يمكن كل من اجتهدوا استفرغ
وسعه أن يعرف الحق وكل من لم يعرف الحق في مسألة أمولى أو فرعة فاجتهدوا فخطئوا
فيما يجب عليه بالاجتزاء وهذا القول هو المشهور عن القدرية والمعتزلة وهو قول طائفتين

في النفس من العاني ويعبر عنه بالاضافة لفظ دل عليه بالمطابقة هو الذي على تلك الماهية وله جزء من المعنى هو جزء تلك الماهية واللفظ المذكور دل عليه بالتضمن وله معنى يلزمه خارج عنه فهو اللازم لتلك الماهية الخارج عنها واللفظ يدل عليه بالانتماء وتلك الماهية التي في الذهن هي بحسب ما يتصوره الذهن من صفات الموصوف تكثر وتوثر وتقل وتارة وتكون تارة محله وتارة مفصلة وأما الصفات اللازمة للموصوف في الخارج فكلها لازمة لا تقوم ذاتها مع عدم شيء منها وليس منها شيء يسبق الموصوف في الوجود العيني كما قد يزعمونه من أن الذاتي يسبق الموصوف في الذهن والخارج وتلك الصفات هي أجزاء الماهية المتصور في الذهن كما أن لفظ كل صفة جزء من تلك اللفاظ إذا قلنا جسم حاسن تام متفرد متصرف لا داراة مطلق وأما للموصوف الموجود في الخارج كالإنسان فصفاة قائمة بحال فيه ليست أجزاء الحقيقة الموجودة في الخارج سابقة عليها سبق الجزع على الكل كما يتوهمه من يتوهم من هؤلاء الغالطين كما قد بسط في موضعه وقول هؤلاء المتكلمين في الصفات اللازمة أنها زائدة على حقيقة الموصوف يشبه قول أولئك أن الصفات اللازمة العرضية خارجة عن حقيقة

أهل الكلام غير هؤلاء ثم قال هؤلاء أما المسائل العلية فخطبها أدلة قطعية تعرف بها فكل من لم يعرفها فاعلم يستفرغ وسعه في طلب الحق فيأتي وأما المسائل العلية الشريعة فليس فيها مذهبان أحدهما أنها كالعالية وأما على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم وهؤلاء الذين يقولون المصيب واحد في كل مسألة أصله وفرعه وكل من سوى المصيب فهو آثم لأنه مخفي وانحطوا والآخر عندهم تلازمان وهذا أقول بشر المصيب وكثير من المعتزلة المتأخرين الثاني أن المسائل العلية أن كان عليها دليل قطعي فإن من خالفه آثم مخفي كالعالية وإن لم يكن عليها دليل قطعي فليس الله فيها حكيم في الساطن وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهد الله إليه وهؤلاء وافقوا الأولين في أن انحطوا والآخر متلازمان وإن كل مخفي آثم لكن خالفهم في المسائل الاجتهادية فقالوا ليس فيها قاطع والذين ليس عليهم دليل عند هؤلاء وانما هم من جنس مبدل النفوس التي تدور في شئ فبعضوا الاعتقادات التي تبين جنس الارادات وادعوا أنه ليس في نفس الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ولا في نفس الامر أماره أوج من أماره وهذا القول قول أبي الهذيل الصلاف ومن اتبعه كالجاني وابنه وهو أحق قول الأشعرى وأشهرهما هو اختيار القاضي أبي بكر الباقلي وأبي حامد الغزالي وأبي بكر بن العربي ومن اتبعهم وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيرا في غير هذا الموضع والمخالفون لهم كما في إحدى الاسرار بين وغيرهم من الأشعرية وغيرهم يقولون هذا القول أنه مضطربة آخر من تدقق وهذا قول من يقول أن كل مجتهد في المسائل الشريعة الاجتهادية العلية فهو مصيب وانما ظاهره أن لا يتصور عندهم أن يكون مجتهد انحطت إلى مخفي أنه مخفي عليه بعض الأمور وذلك الذي مخفي عليه ليس هو حكم الله لا في حقه ولا في حق أمثاله وأما من كان انحطوا وهو المخفي في المسائل القطعية فهو آثم عندهم والقول الثاني في أصل المسألة أن المجتهد المستدل قد يمكن أن يعرف الحق وقد يهمل عن ذلك لكن إذا عجز عن ذلك فقد بعاقبه الله تعالى وقد لا بعاقبه فإنه أن يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء بلا سب أصلا بل محض المشقة وهذا قول الجهمية والأشعرية وكثير من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ثم قال هؤلاء قد علم بالسمع أن كل كافر فهو في النار فمن تعلم أن كل كافر فإن الله يعذبه سواء كان قد اجتهد وهجز عن معرفة صحة دين الإسلام أو لم يجتهد وأما الملونون المختلفون فإن كان اختلافهم في الفروع عينا فأكبرهم يقول لا عذاب فيها وبعضهم يقول لأن الشارع عفا عن الخطأ فيها وعلم ذلك باجتماع السلف على أنه لا يتم على الخطأ فيها وبعضهم يقول لأن الخطأ في الفروع لا يمنع كاتقصد ذكره عن بعض الجهمية والأشعرية وأما المصلحون فأكبرهم يؤمن بالخطأ فيها ويقولون إن السمع قد دل على ذلك ومنهم من لا يؤمنه والقول الحق عن عبيد الله ابن الحسن العنبري هذا معناه أنه كان لا يؤمن بالخطأ من المجتهد من هذه الأمة لا في الأصول ولا في الفروع وأنكر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والرأي على عبيد الله هذا القول وأما غير هؤلاء فيقولون هذا أقول السلف وأئمة الفتوى كالأحنفية والشافعية والثوريين وأبو داود بن علي وغيرهم لا يؤمنون بمجتهد انحطت في المسائل الأصولية ولا في الفروع كذا كر ذلك منهم ابن حزم وغيره ولهذا كان أبو حنيفة والشافعية وغيرهما يقولون شهادة أهل الأهواء بالخطأية ويعصمون الصلوات خلفهم الكفار لا قبل شهادة على المسلمين ولا يصلي خلفه وقالوا هذا هو القول المعروف عن الصائين والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤمنون أحدا من المجتهدين المخطين لا في مسألة حلالة ولا على قالوا والفرق بين مسائل الأصول والفروع انما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام من المعتزلة والجهمية ومن سلك

سبيلهم وانتقل هذا القول الى اقوام تكلموا بذلك في اصول الفقه ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غيره قالوا والفرق في ذلك بين مسائل الاصول والفروع كما انه يحدثن في الاسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة والاجماع بل ولا ظاهرا أحسن السلف والائمة فهي باطلة عقلا فان المرفقين بين ما جعلوا مسائل اصول ومسايل فروع لم يعرفوا بينهم ما يفرق صحيح بين النوعين بل ذكروا ثلاثة فروع أو أربعة كلها باطلة فتهتم من قال مسائل الاصول هي العلية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ومسايل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل قالوا وهذا الفرق باطل فان المسائل العملية فيها ما يكفر جاحدا مثل وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان وتحريم الزنا والربا والتظلم والقواش وفي المسائل العلية ما لا يتم المتنازعون فيه كتفاز العصابة هل رأي محمدا به وكتنازعهم في بعض النصوص هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا وما أراد عنما وكتنازعهم في بعض الكلمات هل هي من القرآن أم لا وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة هل أراد الله ورسوله كذا وكذا أو كتنازع الناس في دقيق الكلام كشبه الجوهر الفرد وتماثل الاجسام وهذه الاعراض ونحو ذلك فليس في هذا تكفير ولا تنسيق قالوا والمسائل العملية فيها عمل وعلم فاذا كان الخطا مغفورا فيها فالتى فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطا فيها مغفورا ومنهم من قال المسائل الاصولية هي ما كان عليها دليل قطعي والفرقة ما ليس عليها دليل قطعي قالوا ولكن هذا الفرق خطأ أيضا فان كثيرا من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عنهم عرفوا وغيرهم لم يعرفها وفيها ما هو قطعي والاجماع تكريم المهرمان الظاهرة ووجوب الوليعة الظاهرة ثم لا تذكرها الرجل بجهل وتأويل لم يكفر حتى تقام عليه الحجة كما أن جماعة استأثروا بغير الحق على عهد عمر بن عبد المطلب أو أنها لحلال لهم ولم تكفرهم العصابة حتى ينزلوا هم خطأهم فتأولو رجوعا وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة أكلوا ابد طالع الفري حتى تبين لهم انطاع الاض من الخط الا سود ولم يؤثمهم النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن تكفيرهم وخطوهم قطعي وكذلك أسامة بن زيد وقتل الرجل المسلم وكان خطأ قطعا وكذلك الذين وجدوا رجلا في غنم فقال انهم مسلم فتأولو وأخذوا ماله كان خطأهم قطعا وكذلك خالد بن الوليد لمسلم التي بن جذعة وأخذ أموالهم كان خطأ قطعا وكذلك الذين تبموا الى الأباط وعاد الذي تخلف في القرباء لئلا يتبعه الدابة بل والذين أصابهم جنابة فلم يسموا ولم يصلوا كانوا خطئين قطعا وفي زماننا أو لم يقر في بعض الاطراف ولم يعلموا وجوب الحج ولم يعلموا تحريم الخمر لم يجدوا على ذلك وكذلك لو شربوا مأكلا من جهل وقد زنت على عهد عمر أم قبلت القرية قال عثمان انها تستهبل به استهلال من لا يعلم أم حوام فلما تبين للصحة انها لا تعرف القصر لم يجدوها ولا احتلال الزنا خطأ قطعا والرجل اذا خلف على شيء يعتقد كالحلف عليه فحين يخلفه فهو خطئ قطعا ولا اثم عليه بالاتفاق وكذلك لا كفارة عليه عند الاكثرب ومن اعتد به الغير فأكل فهو خطئ قطعا اذا تبينه الاكل بعد الصبر ولا اثم عليه وفي القضاة نزاع وكذلك من اعتقد غروب الشمس فحين يخلفه ومثل هذا كثير وقول الله تعالى في القرآن ربنا اننا أخذنا ان نسيانا وأخطأنا قال الله تعالى قد فعلت ولم يفرق بين الخطا القطعي في مسألة قطعية أو وظنة والتخييل لا يجرم بأنه خطأ الا اذا كان خطأ قطعا قالوا فمن قال ان الخطي في مسألة قطعية أو ظنة بآثم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم قالوا وايضا فكيف المسئلة قطعية أو وظنة هو أمر اضافي بحسب حال المعتقد ليس هو موصفا للقول في نفسه فان الانسان قد يقطع بآباء عليها بالضرورة أو بالنقل المعلوم صدقه عند غيره لا يعرف ذلك لا قطعا ولا ظنا وقد يكون

الموصوف وكلا الأمرين منه تليس واشتبه حادس به كثيرا من الخلل الا لا يكون كثيرا بينهم التزاع والجدال والقتل والقيل وبسط هذا موضع آخر وانما المقصود هنا التنبيه على ذلك والله أعلم وأحكم (١) وان كان قد بسط الكلام على ضعفه في غيره هذا الموضع مع أن هذا الذي ذكره مستوعب لما ذكره غيره من أهل الكلام من العقدة والاشربة والكرامة ومن وافقهم من الفقه من أصحاب الائمة الاربعة وغيرهم في ذلك وكان المقصود ما ذكره في تنهائي الحوادث ولهذا لم يعقد الا مدى في مسئلة حدوث العالم على شيء من هذه الطرق بل بين ضعفها واثباتها على ما هو متفق عليه ودونها في الضعف وهو أن الاجسام لا تتغلب على الاعراض والاعراض لا تتغلب على الحوادث ولا ينقل عن الحيوان فهو حادث وهذا البليل مبني على مقدمتي على أن (٢) كل عرض زمان فهو لا يبق زمانين وجهود العقلاء يقولون ان هذا يخالف الحس والضرورة وعلى امتناع حوادث لا أول لها وقد عرف الكلام في ذلك والوجه الذي ضعف بها (١) يوقع هنا بياض بالاصل فليرجع الى الاصول السبعة فان العبارة التي هنا غير مستقيمة (٢) قوله كل عرض زمان كذا في الاصل ولعل الصواب كل عرض في زمان كسبه معصمه

الإنسان ذكي قوي الذهن سريع الإدراك فيعرف الحق ويقطع بما لا يتصور غيره ولا يعرفه لاعلا ولا طنا فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة وبحسب قدرته على الاستدلال والناس يختلفون في هذا وهذا فكانوا المسئلة قطعة أو ظنية ليس هو صفة ملازمة لقول المتنازع فيمحق يقال كل من خالفه خالف القطعي بل هو صفة لخال الناظر المستدل المعتد وهذا مما يختلف فيه الناس فعلم أن هذا الفرق لا يطرود ولا يتعكس ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال المسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل فكل مسئلة على استقل العقل بدو كها فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق بخالفها والمسائل الفرعية هي المعلومة بالشرع قالوا فالأول كسائل الصفات والقدر والثاني كسائل الشريعة وخروج أهل الكبار من النار يقال لهم ماذا كرهوا بالند أو في خان الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل فالكافر من جعله الله ورسوله كافرا والفسق من جعله الله ورسوله فاسقا كأن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنا ومسلما والعدل من جعله الله ورسوله عدلا والمعصوم منهم جعله الله ورسوله معصوما والمصدق الآخر من أخبر الله ورسوله عنه أنه صدق في الآخرة والشيء فيها من أخبار الله ورسوله عنه أم شق فيها والواجب من الصلاة والصيام والصدقة والحج ما أوجبه الله ورسوله والمصدقون لبيان الميت من جعلهم الله ورسوله وارثين والتي يقتل حدا أو قصاصا من جعله الله ورسوله مباح الدم بذلك والمصدق في ذلك والخمس من جعله الله ورسوله مستحق ذلك والمصدق للآلة والمعاداة من جعله الله ورسوله مستحق الآلة والمعاداة والحلال ما أحله الله ورسوله والحرام ما حرمه الله ورسوله والدين ما شرعه الله ورسوله فهذه المسائل كلها ثابتة بالشرع وأما الأمور التي يستقل بها العقل فمثل الأمور الطبيعية مثل كون هذا المرض ينفع فيه الدواء الفلاني فان مثل هذا يعلم بالتجربة والقياس وتقليد الأطباء الذين علوا ذلك بقياس أو تجربة وكذلك مسائل الحساب والهندسة ونحو ذلك هذا مما يعلم بالعقل وكذلك مسئلة الجوهر الفرد عماثل الأجسام واختلافها وجواز بقاء الأعراس وامتناع بقاءها هذه ونحوها تعلم بالعقل وإذا كان كذلك فكأن الرجل مؤمنا وكافرا وعدلا وفسقا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية فكيف يكون من خالف ما جاء به الرسول ليس كافرا ومن خالف ما ادعى غيره أنه معلوم بعقله كافرا وهل يكفر أحد بالخطأ في مسائل الحساب والطب ودقيق الكلام فان قيل هؤلاء لا يكفرون كل من خالف مسئلة عقلية لكن يكفرون من خالف المسائل العقلية التي يعلمها صدق الرسول فان العلم بصدق الرسول مبني على مسائل معينة فاذا اخطأ فيها لم يكن عالما بصدق الرسول فيكون كافرا قيل تصديق الرسول ليس بمتاع على مسائل معينة من مسائل النزاع بل ما جعله أهل الكلام المحدث أصلا لهم بصدق الرسول كقول من قال من المعتزة والجمعية أنه لا يعلم بصدق الرسول إلا بان يعلم أن العلم حادث ولا يعلم ذلك إلا بان يعلم أن الأجسام محدثة ولا يعلم ذلك إلا بالعلم بأنها انتزعت من الحوادث إما الأعراس مطلقا وإما الألوان والما الحركات ولا يعلم حدوثها حتى يعلم امتناع حوادث الأول لها ولا يعلم أنه صادق حتى يعلم أن الرب غي ولا يعلم غمنا حتى يعلم أنه ليس بحسم ونحو ذلك من الأمور التي تزعم طائفة من أهل الكلام أنها أصول تصديق الرسول لا يعلم صدقه بوسه أي بما يعلم بالاضطرار من دين الرسول أنه لا يمكن جعل إيمان الناس موقفا على ما لا يعلم الناس بها ولا ذلك في كذب ولا سنة ولا ذكرها أحسن الصلابة لكن الأصول التي بها يعلم صدق الرسول مذكور في القرآن وهي غير هذه كما قد بين في غير هذا الموضع وهؤلاء الذين

الأمدي ما احتج به من قبله على حدوث الأجسام وافق كثير منها ما ذكره الأرموي وهو متقدم على الأرموي فأما أن يكون الأرموي رأى كلامه وأنه صحيح فوافقا وأما أن يكون وافق الخاطر الخاطر كما وافق الخاطر الخاطر أو أن يكون الأرموي بل والامدي أخذ ذلك أو بعضه من كلام الرازي وأغره وهذا الاحتمال أرجح فان هذين وأمثالهما وقفوا على كتبه التي فيها هذه الحجج مع أن تضعفها مما ساق هؤلاء الله كثير من النظار ومن تكلم من النظار بنظر ما تكلم به من قبله فأما أن يكون أخذه عنه أو تشابه قلوبهم وبكل حال فهم مع الرازي ونحوهم من أفضل بني جنسهم من المتأخرين (١) فانافقاهم دليل على قوة هذه المعارضات لاسيما إذا كان الناظر فيها بمن له بصيرة من نفسه يعرف فيها الحق من الباطل في ذلك بل يكون تعظيمه لهذه البراهين لأن كثيرا من المتكلمين من هؤلاء وغيرهم اعتمد عليها في حدوث الأجسام فاذا رأى هؤلاء وغيرهم من النظار قدح فيها وبين فسادها علم أن نفس النظار يختلفون في هذه المسائل وأن هؤلاء الذين يحتجون بها هم بعينهم يقدحون فيها على القدح فيها استقرأ أمرهم وكذلك غيرهم قدح فيها كأي حامد القراني وغيره وليس هذا

(١) قوله فانافقاهم لعل المناسب فانافقاهم وانظر كتبه معصمه

استدعوا أصولاً زعموا أنه لا يمكن تصديق الرسول إلا بهوان معرفتها شرط في الإيمان أو واجبة على الأعيان هم من أهل البدع عند السلف والأئمة وجهور العلماء يقولون أن أصولهم بدعة في الشريرة لكن كثير من الناس يظن أنها صحيحة في العقل وأما الحدائق من الأئمة ومن اتبعهم فيقولون أنها باطلة في العقل مبتدعة في الشرع وانها تناقض ما جاء به الرسول وحينئذ فإن كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال أنها أصول الدين كفر فهو هؤلاء الساكنون هذه الطرق الباطلة في العقل المستدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم وإن لم يكن الخطأ فيها كفر فلا يكفر من خالفهم فيها فثبت أنه ليس كفرافي حكم الله ورسوله على التقديرين ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين بل يجعلونها من الأعيان الذي لا بد منه ويكفرون من خالفهم فيها ويصلون دمه كفعل الخوارج والجمعية والرافضة المعتزلة وغيرهم وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد خطأ وإن كان مخالفاً لهم مكفر لهم مستحلاً لدماهم كالم كفار العصاة لا خوارج جمع تكفيرهم لغفان وعي ومن والاهما واستحل لهما لهما الملبين المخالفين لهم وكلام هؤلاء المتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والخطأ والتأنيب ونفيه والتكفير ونفيه لكونهم سواعي القولين المتقدمين قول القدرية الذين يجعلون كل مستدل قادراً على معرفة الحق فيعذب كل من لم يعرفه وقول الجمعية الجبرية الذين يقولون لا قدرة لله على شيء أصلاً بل الله يعذب بعض المشقة فيعذب من لم يفعل ذنبا قط وينعم من كفر وفسق وقدوافهم على ذلك كثير من المتأخرين وهؤلاء يقولون يجوز أن يعذب الأطفال والمجانين وإن لم يفعلوا ذنبا قط فمنهم من يجرم يعذب أطفال الكفار في الآخرة ومنهم من يجوز زو يقول لا أدري ما يقع وهؤلاء يجوزون أن يعذبوا فسق أهل القبلة بلا سبب أصلاً ويعذب الرجل الصالح على السنة الصغيرة وأن كانت حسنة أمثال الجبال بلا سبب أصلاً بل بعض المشقة وأصل الطائفتين أن القدر المختار يرجح أحد التماثلين على الآخر بالمرجح لكن هؤلاء الجمعية يقولون أنه في كل حادث يرجح بالمرجح وأولئك القدرية والمعتزلة والكراميت وطوائف غيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث وغيرهم يقولون أصل الأحداث والابداع كان ترجيحاً بالمرجح وأما بعد ذلك فقد خلق أسباباً وحكا على الحوادث بها واختلفت القدرية والجمعية الجبرية في الظلم فقال القدرية الظلم في حقهم هو ما نعرفه من ظلم الناس بعضهم بعضاً فلا أقل أنه خلق أفعال العباد وأنه مريد لكل ما وقع وقيل مع ذلك أنه يعذب العاصي كان هذا الظلم كظلمنا وسوا أنفسنا العبدية وقالت الجمعية الظلم في حقهم هو ما تمتع وجودهما كل ما يمكن وجوده فليس بظلم فإن الظلم إما مخالفة أمر من يجب طاعته وإما التصرف في ملك الغير بغير إذنه والرب ليس فوقه أمراً ولا تعير بملك بل إنما يتصرف في ملكه فكل ما يمكن فليس بظلم بل إذا نعم فرعون وأب جهل وأمثالهما ممن كفر به وعصاه وعذب موسى ومحمد ممن آمن به وأطاعه فهو مثل العكس الجميع بالنسبة السواء ولكن لما أخبر أنه نعم الطمحين وأنه يعذب العصاة رآه ذلك معلوم الوقوع غيره الصادق لا لسبب اقتضى ذلك والأعمال علامات على الثواب والعقاب ليست أسبافاً فهذا قول جمهور أهل البيت ومن وافقه كالاشعري ومن وافقه من أتباع الفقهاء الأربعة والصوفية وغيرهم ولهذا يجوز هؤلاء أن يعذب بالعجز عن معرفة الحق ولو اجتهد فليس عندهم في نفس الأمر أسبب الحوادث ولا حكم ولا في الأفعال صفات لاجلها كانت عاموراً بها ومنها عاينها بل عندهم ينتج أن يكون في خلقه وأمره لادى وأما

موضع استقصاء كرم من قدح في ذلك وأما المقصود القدر في هذه المسائل التي يسمونها براهين عقلية ويعارضون بها نصوص الكتاب والسنة واجماع السلف فمن نفس حذاقهم قد حوافها فلما المسلك الأول الذي ذكره الرازي فقال الآمدي المسلك السادس لبعض المتأخرين من أصحابنا في الدلالة على إثبات حدوث الأجسام وهو أنه لو كانت الأجسام أزلية لتكاثرت في الازل إيمان تكون محركة أو ساكنة وساق المسلك إلى آخره ثم قال وفيه وفي تقريره نظروا ذلك أن القائل يقول أما أن تكون الحركة عبارة عن الحصول في الحيز بعد الحصول في حيز آخر والسكون عبارة عن الحصول في الحيز بعد أن كان في ذلك الحيز أو لا تكون كذلك فإن كان الأول فقد بطل الحصر بالجسم في أول زمان حدوثه فإنه ليس محركاً (١) لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه وإن كان الثاني فقد بطل ما ذكر في تقرير كون السكون أمراً وجودياً ولا يحصى عنه فإن قيل الكلام إنما هو في الجسم في الزمن الثاني والجسم في الزمن الثاني ليس بخلو عن الحركة والسكون بالتفسير المذكور فهو ظاهر الأحالة فإنه إذا

(١) قوة لعدم حصوله في الحيز بعد أن كان فيه هكذا في الأصل والظاهر أن في الكلام نقصاً تأمل وحركته محسوس

القدرية فيثبتون به شريعة فيما يجب عليهم ويحرم عليه بالقياس على عبادهم وقد تكلمنا على قول
 الفر يقين في مواضع وذكرنا خلافا في ذلك في هذا الكتاب فيما تقدم لها تكلمنا على ما نسبته
 هذا الرافضي الى جميع أهل السنن قول هؤلاء الجهمية الجبرية وبيان هذه المسئلة لا تتفق
 بحسبنا الامامة والتفضل بل من الشيعيين بقول بلطبر والقدر وفي أهل السنة من يقول بهذا
 وهذا والمقصود هنا ان نبين ان الكلام في تصويب المتأخر عن مصيبي أو عجلتين متاينين أو
 معاقبين مؤمنين أو كفار أو فرغ عن هذا الاصل العام الشامل لهذه المسائل وغيرها وهذا
 يظهر القول الثالث في هذا الاصل وهو انه ليس كل من اجتهد واستدل بإمكان من معرفة الحق
 ولا يستحق الوعيد الا من ترك ما أمورا أو فعل محظورا وهذا هو قول الفقهاء والامة وهو القول
 المعروف عن سلف الامة وقول جمهور المسلمين وهذا القول يجمع الصوابين القولين فالصواب
 من القول الاول قول الجهمية الذين وافقوا فيه السلف والجمهور وهو انه ليس كل من طلب
 واجتهد واستدل على الشيء بإمكان من معرفة الحق فيه بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة
 والقدرية يقولون ان الله تعالى سوي بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على
 الكفار حتى آمنوا ولا خص المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتى أطاعوا وهذا من أقوال
 القدرية والمعرفة وغيرهم التي خالفوها الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل الصريح كما
 بسط في موضعه ولهذا أقالوا ان كل مستدل فقه مقدر تامة يتوصل بها الى معرفة الحق ويعلمون
 ان الناس اذا انتهت عليهم القيلة في السرف فكلمهم بأمور وبان الاجتهاد والاستدلال على جهة
 القيلة ثم بعضهم يتمكن من معرفتها وبعضهم يهمل عن ذلك فيفلس فظن في بعض الجهات
 انها جاهلوا لا يكون مصابيا في ذلك لكن هو مطيع لله ولا ثم عليه في صلاته اليها لان الله لا يكلف
 نضالا وسعها فيجزع عن العلم بها كجزع عن التوجه اليها كالمفتدوا لما يغفوا المحسوس والمرضى
 الذي لا يمكنه التوجه اليها ولهذا كان الصواب في الاصل الثاني قول من يقول ان الله لا يعذب
 في الآخرة الا من عصاه وترك المأمورا أو فعل المحظور والمعرفة في هذا وافقوا الجماعة بخلاف
 الجهمية ومن اتبعهم من الاشعرية وغيرهم فاتهم قالوا بل يصيب من لا ذنب له أو يخون ذلك ثم
 هو لا يمتحن على المعتزة في نفس الاحباب والتعريم العقلي بقوة تعالى وما كنا معذرين حتى
 نعتذر سولا وهو حجة عليهم أضاف في العذاب مطلقا لا بعد ارسال الرسل وهم يجوزون
 العذاب قبل ارسال الرسل فاولئك يقولون يعذب من لم يبعث المرسلوا لانه فعل الضالغ
 العقيلة وهؤلاء يقولون بل يعذب من لم يفعل قبيحا قالا هؤلاء هذا اختلاف الكتاب والسنة
 والفصل أيضا قال تعالى وما كلمنا من شئ نعتذر سولا وقال تعالى عن النار كلما أتى فيها
 فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا ما نزل الله من شئ ان أنتم
 الا في ضلال كبير فقد أخبرهم بما وعظي بصيغة العموم انه كلما أتى فيهم فوج سألهم انذرتهم
 هل جاءهم نذير فحرفون ما هم قلسا بهم نذير فترقم فوج يدخل النار الا وقد جاءهم نذير فلم
 يأتهم نذير لم يدخل النار وقال تعالى لا ليس الا ملان جهنم منك ومن تعب خلقهم اجمعين فقد أقسم
 سبحانه ان يطرأهم من ابليس وأتباعه وانما أتباعه من أطاعه فمن لم يعمل ذنبا لم يطلع به يكون ممن
 غلبه النار وانما ملأه من اتباعه لم يكن لهم فيه موضع وقد ثبت في الصحيحين من حديث
 أبي هريرة وأبو أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزال يلقى في النار ويقول هل من مزيد
 حتى يضع رب العزة قدمه وفي رواية يضع قدمه عليه فيقول فقلطون ينزوي بعضها الى بعض
 أي يقول حسبي حسبي وأما الجنة فيقضي فيها فضل فيشئ الله لها خلقا فيسكنهم فيقولون

كان الكلام في الجسم انما هو في
 الزمن الثاني من وجود الجسم
 فالزمن الثاني ليس هو (١) الاحالة
 الاولى وعند ذلك لا يلزم ان يكون
 الجسم أولا لا يتخلو عن الحركة
 والكون (قال) وان لنا الحصر
 فلم قلتم بامتناع كون الحركة أزلية
 وما ذكر ومن الوجه الاول في
 الدلالة فاما يلزم ان لو قيل بل ان
 الحركة الواحدة الشخص أزلية
 وليس كذلك بل المعنى يكون الحركة
 أزلية ان أعدادا متخاصمة المتعاقبة
 لا أول لها وعند ذلك فلامتامة
 بين كون كل واحدة من أعداد
 الحركات المتعاقبة حادثة ومسبوقة
 بالتي وبن كون جملة أحوالها أزلية
 بمعنى انها متعاقبة الى غير النهاية
 (قال) وما ذكر وفي الوجه الثاني باطل
 أيضا فان كل واحد من الحركات
 الدورية وان كانت مسبوبة بعدم
 لادبائه فعلى اجتماع الأعداد
 السابقة على كل واحد من الحركات
 في الازل انه لا أول لتلك الأعداد
 ولابدائه ومع ذلك فالعدم السابق
 على كل حركة وان كان لادبائه
 فيقارنه وجود حركته قبل الحركة
 المفروضة لانه لا نهاية لها على جهة
 التعاقب أي بعاقبه وجود حركات
 لانه لا نهاية قبل الحركة المفروضة
 وليس في معضلة السابق للسوق
 وعلى هذا فيكون الكلام في العدم
 السابق على حركة حركة وعلى هذا
 (١) قوله الاحالة كذا في الاصل
 وانتركه محصيه

الجنة هكذا وفي الصالحين من غير وجه وقع في بعض طرق الضلوى غلط قال فيه وأما النار فيبقى فيها أفضل والنجاري وما في سائر المواضع على الصواب ليس غلط هذا الراوي كجرت عادته بمثل ذلك إذا وقع من بعض الرواة غلط في لفظ ذكر الفاظ سائر الرواة التي يعلمها الصواب وما علق وقع فيه غلط الاقديين فيه الصواب بخلاف مسلم فله وقع في صححه عدة أحاديث غلط أنكرها جامع من الحفاظ على مسلم والنجاري قد أنكر عليه بعض الناس تخريج أحاديث لكن الصواب فيها مع النجاري والذي أنكر على الشيخين أحاديث خلية تجدا وأما سائر متونها فما اتفق علماء الحديث على صحتها وتصديقها وتلقاها بالقول لا يسيرون في ذلك وقد قال تعالى يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا قالوا شهدنا على أنفسنا وغرتهم الحياة الدنيا شهدوا على أنفسهم أنهم كانوا كافرين ذلك أن لم يكن ربهم ليهلك القرى بظلم وأهلها غافلون فقد خاطب الجن والإنس واعترفوا بالظلم بانهم بهتهم رسلهم فيقصون عليهم آياته وينذرونهم لقاء يوم القيامة ثم قال ذلك ألم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون أي هذا بهد السبب فعل أنه لا يعذب من كان غافلا ما لم يأت به نذير فكيف الطفل الذي لا عقل له ودل أيضا على أن ذلك ظلم تنزه سبحانه عنه والافلو كان الظلم هو المستعجم يتصور أن يهلكهم بظلم بل كضأ اهلكهم فاه ليس بظلم عند الجملة الجبرية وقد قال تعالى وما كان ربك مهلك القرى حتى يعثق أمرها رسولا ينزل عليهم آياتنا وما كنا مهلكي القرى إلا أهلها ظالمون وقال تعالى وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون وقال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظملا ولا هضمًا قال المفسرون الظلم أن يحمل عليه سيئات غير وجه والهضم أن ينقص من حسنة فيعمل سبحانه عقوبته بنبذ غيره ظملا ونزه نفسه ومثل هذا كثير كقوله لهما كتب وعليهما ما كتبت وقوله ولا تزوروا زورا ولا زوروا زورا أخرى وكذلك قوله لا تتخصموا الذي وقد قمت اليكم بالوعد ما تبدل القول الذي وما أنظلام المعيد فبين سبحانه أنه قدم بالوعد وأنه ليس بظلام لهم كالأية في الآية الأخرى ذلك من أساء القرى نقصه عليك منها قوم وحسد وما ظلمناهم ولكن ظلوا أنفسهم فما أغنت عنهم آلهتهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك وما زادهم غير تنبيذ فهو سبحانه نزه نفسه عن ظلمهم بين أنهم هم الذين ظلوا أنفسهم بشرهم فمن لم يكن ظالم لنفسه تكون عقوبته ظملا تنزه الله عنه وقال في الآية الأخرى أن المجرمين في عذاب جهنم يظلمون لا يقرعونهم وهم فيه مصلون وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وهذا الظلم الذي نزه نفسه عنه أن كان هو المستعجم الذي لا يمكن فعله فأى قائل في هذا وهل أحصيا أن يعمل به ذلك وأي تنزيه في هذا وإذا قيل هو لا يفضل إلا ما يقدر عليه قبل هذا معلوم لكل أحد وكل أحد لا يفضل إلا ما يقدر عليه فأى مدح في هذا مما يتنزه به الرب سبحانه عن العالمين فسلم أن من الأمور الممكنة ما هو ظلم تنزهه عنه مع قدرته عليه وذلك محمود وثق عليه فان الحمد والتثنية يقع بالأمور الاختيارية من فعل وترك كلمة ما في القرآن من الحمد والشكر أحسن من ذلك يكون على النعم والمدح أعظم من ذلك وكذلك التسبيح فانه تنزيه وتطهير فاذا سمع محمد مجمع بين هذا وهذا كما قد بسطنا الكلام على حقيقة التسبيح والتحميد ومعنى التسبيح محمد في غير هذا الموضع وقد قال سبحانه وتعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عبادكم كرمون قالوا اتخذنا قسلا من الأفعال وقد نزهه سبحانه نفسه عنه فعلم أن من الأفعال ما نزهه عنه والجبرية عندهم لا ينزع عن فعل من الأفعال وفي حديث البطاقة التي رواه الترمذي وصححه ورواه الحاكم في صححه قال فيه فيشره تسعة

كل منها: أنها كانت بعد أن لم تكن
وكون الحوادث كلها مشتركة
في أنها لم تكن (٢) لاوجب
أن يكون عدم كونها حقائق
متغايرة ثابتة في الازل بوضع
ذلك أن يقال أتتبع بكونها
مسوقة بعدم أن جنسها مسوق
بعدم أكل واحد منها مسوق
بالعدم أما الاول فهو محل النزاع
وأما الثاني فاذا قدر أن كل واحد
كان بعد أن لم يكن والجنس لم يزل
كأنه لم يجر أن يقال الجنس كائن
بعد أن لم يكن ولا يلزم من كون
كل من أفراد مسوقا بعدم أن
يكون الجنس مسوقا بالعدم إلا
إذا ثبت حدوث الجنس وهو محل
النزاع وعدم الحوادث هو نوع
واحد ينقض بحسب الحدوث
فكلما حدث حادثا نفى من
ذلك الصدم عدم ذلك الحادث ولم
ينقض عدم غيره فالأزلي حيث
عدم أعيان الحوادث كأن الأزلي
عند من يقول أنه لا أول لها هو
جنس الحوادث فجنس وجودها
أزلي وعدم كل من أعيانها أزلي ولا
متاخرين هذا وهذا إلا أن ثبت
وجوب البداية وهو محل النزاع
وبهذا يظهر الجواب عما ذكره
بعضهم في تقرير هذا الوجه فإن
بعضهم لما رأى ما أورده على ما ذكره
(١) قوله فهل يقال هذا الذي كذا
في الأصل ولعل وجه الكلام فهل
يقال مع هذا الذي في المخرج
(٢) قوله لاوجب أن يكون عدم
الحق كذا في الأصل وانظر كسبه

وتسعون سجلا كل سجل منها مد البصر ثم يقال لا ظلم عليك أن لك عندنا بطاقة فتوضع البطاقة في
كفة والسجلات في كفة فقلت البطاقة وطاشت السجلات فتقوله لا ظلم عليك دليل على أنه إن لم
يجاز تلك الحسنات وتوزن حسناته مع سيئاته كان ذلك ظلما بقدر الله عنه فإنه العالم بالقياس
وقد قال تعالى ويقولون ما أولتنا هذا الكتاب يا ناصر صغيرين ولا كبره إلا أحصاهم وحدها
ما على حاضر ولا يظلم ربك أحد أهمل (١) يقال هذا الذي أنه لا يفضل مع أحدا ولا يمكن ولا يقدر
عليه ولا يظلمهم شيئا من حسناتهم بل يحصها كلها وينهم عليها فدل على أن العبد ينال على
حسناته ولا ينقص شيئا منها ولا يعاقب إلا على سيئاته وإن عقوبته بغير ذنب وبخس حسناته فلم
ينزه الرب بخلوك وتعالى عنه وأيضاف قوله تعالى أففضل المسكين كالمجرمين وقال أم يجعل الذين
آمنوا وعملوا الصالحات كالفسدين في الأرض أم يجعل المتقين كالفجار وقال أم حسب الذين
اجترأوا السيات أن يجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سوا محييهم ومميتهم سواء
ما يحكمون أن غير ذلك فدل على أن التسوية بين هذين المختلفين من الحكم السي الذي ينزه عنه
وأن ذلك منكر لا يجوز نسبته إلى الله وإن من جواز ذلك فقد جوز منكره لا يصلح أن يضاق إلى الله
تعالى فإن قوله أففضل المسكين كالمجرمين استفهام أنكر فعمل أن جعل هؤلاء مثل هؤلاء لم يمتكر
لا يجوز أن ينزل الله أنه يفعل فلو كان هذا هو ضده بالنسبة السواء جاز أن يفعل هذا وهذا وقوله
سأعياكم يحتمل دل على أن هذا حكم سي والحكم السي هو الظلم الذي لا يجوز فعله أن الله منزعه عن
هذا ومن قال أنه يسوي بين المختلفين فقد نسب إليه الحكم السي وكذلك تفضيل أحد المتماثلين
بل التسوية بين المتماثلين والتفضيل بين المختلفين هو من العدل والحكم الحسن الذي يوصف به
الرب والظلم وضع الشيء في غير موضعه فاذا جعل النور كالظلمة والحسن كالسيء والمسلم كالجريم
كان هذا ظلما وحكما لا يقدر وينزه عنه سبحانه وتعالى وقال تعالى الحكم الجاهلية يقولون
ومن أحسن من الله حكم القوم ووقنون وعند هؤلاء حكمهم الحكم الجاهلية فكان حسنا وليس في
نفس الأمر حكم حسن وحكم غير حسن بل الجميع سواء فكيف يقال مع هذا ومن أحسن من
الله حكم فدل هذا النص على أن حكمه حسن لا أحسن منه والحكم الذي يحالفه سي ليس بحسن
وذلك تحليل على أن الحسن مفعلة حكمه فلو لم يكن الحسن إلا ما يتعلق به الأمر وأما أنه عليه لم يكن
في الكلام أنه لا يقدح في حكمه إلى حسن وأحسن لأن عندهم يجوز أن يحكم الرب بكل ما يمكن
وجوده وذلك كله حسن فليس عندهم حكم ينزه الرب عنه وقال تعالى وإذا جاءتهم آية قالوا لن
نؤمن حتى نفوق مثل ما أوferل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته فدل على أنه أعلم بالمثل الذي
يناسب الرسالة ولو كان الناس مستورين والتخصص بلا سبب لم يكن لهذا العلم معلوم يخص به
محل الرسالة وقال تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر كذوبا بآياتنا كلها فاخذناهم أخذ عزيز
مقتدر أكتادكم خير من أولئكم أم لكم براعة في الزبر وقال أم خير أم قوم تبع والذين من
قبلهم أهلكناهم لانهم كانوا مجرمين فهذا بين أن أولئك إذا كانوا كفارا وقعد عنابهم والكفار
الذين كذبوا محمد بالسوا خيرا من أولئك بل هم مثلهم استحقوا من العقوبة ما استحقه أولئك
ولو كانوا خيرا منهم لم يستحقوا ذلك فعمل أنه جعله بسوي بين المتماثلين ويفضل صاحب الخير
فلا يسوي بينه وبين من هودونه وكذا قوله تعالى هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب
من ديارهم لأول الحشر ما ظنتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأنهم أنهم الله من
حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا
بأولي البصائر إلى قوة تعالى ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ومن شاق الله ورسوله فإن الله

الرازي قرر الدليل على وجه آخر فقال القول يكون كل من الحركات الجزئية مسبوقا بخارى لاني أول يستلزم المحال فيكون محالا بيان الاول ان كل واحد منهما من حيث انه حادث يقتضي ان يكون مسبوقا بعدم أزلي لان كل حادث مسبوق بعدم أزلي فهذا يقتضي أن تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل ومن حيث انه عامن جنس يفرض الا ويجب ان يكون فرد منها موجودا يقتضي أن لا تكون تلك العدمات مجتمعة في الازل والازم أن يكون السابق مقارنا للسبوق ولا شك أن اجتماعها في الازل وعدم اجتماعها فيه متناقضان فالمستلزمه محال فيقال لمن احتج بهذا الوجه بعدم الازلي السابق على كل من الحوادث ان جعلته ثابتا في الازل متزاعنا عدم الحادث الآخر فهذا ممنوع فان عدم الازلي لا امتياز فيه أصلا ولا يعقل حتى يقال ان هنالك أعداما ولكن اذا حدث حادث علم انه انقضى عنه الماضي في ذلك النوع الشامل لها وليس شمول جنس الموجودات لها كشمول جنس عدم الاعدومات فان الموجودات لها الشيا في الخارج فنخص هذا الموجود متميز في الخارج عن نخص الآخر وأما عدم فليس بشئ أصلا في الخارج ولا امتياز فيه بوجه من الوجوه ولكن هذا القليل قد بني على قول من يقول المعدوم شئ

شديد العقاب والاعتبار ان يعبر عنهم إلى أمثالهم فيعرف أن من فعل كما فعلوا استحق كما استحقوا ولو كان تعالى قد يدور بين المتماثلين وقد لا يسوي يمكن الاعتراض حتى يعلم أن هذا المعنى عما يسهو بين نظيره وحينئذ فلا يمكن الاعتبار بالعدم معرفة حكم ذلك المعنى وحينئذ فلا يحتاج إلى الاعتبار ومن الجواب أن أكثر أهل الكلام احتجوا بهذه الآية على القياس وانما تدل عليه كون الاعتبار يتضمن التسوية بين المتماثلين فعمل أن الرب يفعل هذا في حكمه فإذا اعتبروا فيها في أمره الترتيب لدلالة مطلق الاعتبار على ذلك فهذا استدلوها على حكمه الخلق الكوني في الثواب والعقاب وهو الذي قصد الآية فدلالتها عليه أولى فعلم أن المتماثلين في الذنب متماثلان في استحقاق العقاب بخلاف من لم يشركهم في ذلك وإذا قيل هذا قد علم بخبره قيل هو لم يخبر قبل هذا بل دل على أن هذا هو حكمه الذي لا يجوز أن يضاف اليه سواء كدل على ذلك ما تقدم من الآيات وأيضا فالتقصير قد أخبر بالميزان بالقسط وأن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تلك حسنة يضاعفها بئس منه أجر أعظميا فدل هذا على أن مثقال ذرة اذا زبد في السبوات وأنقص من الحسنات كان غلبا يزن الله عن دول على أنه يزن الأعمال بالقسط الذي هو العدل فدل على أن خلاف ذلك ليس قسطا بل ظلم تفرغ عنه ولو لم يكن هناعد لم ينجح إلى الموازنة فله إذا كان التعذيب والتعير بلا قانون عدل بل بعض المشتبه لم ينجح إلى الموازنة وقال تعالى تلك آيات الله نتلوها على ذلك الخلق وما الله بذي الخلق العالم قال الزجاج وغيره قد علمنا أنه يعذب من عذبه لاستحقاقه وقال آخر معناه لا يعاقبهم بلا جرم فسئ هذا الظلم وأيضا فان الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفسا الا وسعها وقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها وقوله لا تكلف الله نفسا الا ما آتاهوا أمر يتقوه بقدر الاستطاعة فقال فاتقوا الله ما استطعتم وقد دعاه المؤمنون بقولهم يسألوا لنعمل على الصرا كما جعلته على الذين قبلنا ربنا ولا نجملنا الا طاعة لانه فقال قد فعلت فدل هذا النص على أنه لا يكلف نفسا ما أهز عنه خلافا للجمعة المجبرة ودلت على أنه لا يراخذ الخطي والناسي خلافا للقدرة والمعتزة وهذا افضل الخطاب في هذا الباب فالجهنم المستدل من امام وما حكم وعالم وناظر ومناظر ومفت وغير ذلك اذا اجتهد واستدل فاتي الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله ما يوسع وطبع لله مستحق للثواب اذا اتقاه ما استطاع ولا يعاقبه الله الشئ خلافا للجمعة المجبرة وهو مصيب بمعنى أنه مطيع لله لكن قد يعلم الحق في نفس الامر وقد لا يعلمه خلافا للقدرة والمعتزة في قولهم كل من استفرغ وسعه علم الحق فان هذا باطل كما تقدم بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب وكذلك الكفار من بلغت دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار الكفر وعلم أنه رسول الله فآمن به وآمن بما أنزل عليه واتقوا الله ما استطاع كفضل الصائين وغيرهم بل يمكنه الهجرة إلى دار الاسلام ولا التزام جيع شرائع الاسلام لكونه ممنوعا من الهجرة وممنوعا من الظاهر منه وليس عندهم من يعلم جميع شرائع الاسلام فهذا مؤمن من أهل الجنة كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون وكما كانت امرأة فرعون بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام مع أهل مصر فانهم كانوا كفارا ولم يكن يمكنه أن يفعل معهم كل ما يفرق من دين الاسلام فلهذا دعاهم إلى التوحيد والابتناء فلم يجيبوه وقال تعالى عن مؤمن آل فرعون وقد جاءه من يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاء به حتى إذا هلك قلتم لن نبعث الله من بعده رسولا وكذلك الضالين هو وان كان ملك الضالين فلم يطعهم فومه في الخول في الاسلام بل انما دخل معه نفر منهم ولهذا الاما لم يكن هنالك أحدي يصلي عليه

فصلي عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة خرج بالسجين الى المصلى فقصهم صفوا وصلى عليه
 وأخبرهم بحبه وبومات وقال ان أهلكم صالحا من أهل الحشمة مات وكثير من شرائع الاسلام
 أو أكثرها يمكن دخول فيها المجرم عن ذلك فلم يهاجر ولم يهاجد ولا ج البيت بل قد روي أنه لم يكن
 يصلي الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ولا يؤدي الزكاة الشرعية لان ذلك كان يظهر عند
 قومه فيذكرونه عليه وهو لا يمكنه مخالفتهم ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن عنك أن يحكم بينهم بحكم
 القرآن والله قد فرض على نبيه بالمدينة إذا جاء أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله
 اليه وحذره أن يقتلوه من بعض ما أنزل الله اليه وهذا مثل الحكم في الزنا الحسن بمحمد الرحمن وفي
 الديات البعلل والتسوية في الدعاء بين الشريف والوضيع النص بالنفس والعين والعين وغير ذلك
 والقاضي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن فان قومه لا يقرونه على ذلك وكثيراً ما يتولى الرجل
 بين المسلمين والتسارفاً ضابلي وأما وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك بل
 هناك من يمنع ذلك ولا كلف الله نفساً الاوسعها وعمر بن عبد العزيز وعدي وأدنى على بعض
 ما أقامه من العدل وتبلى الله سم على ذلك القاضي وأما الله سبحانه في الجنة وان كانوا لم يقره من
 شرائع الاسلام لا يقدرون على التزامه بل كانوا يحكمون بالاحكام التي يحكمهم الحكماء هو لهذا
 جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب قال تعالى وان من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك
 وما أنزل اليهم طسعين لله لا يشترطون بآيات الله مخالفاً أو ثلثاً لهم أجروهم عند ربهم الله
 أربع الحباب وهذه الآية قد قال طائفة من السلف انها زلت في القاضي ويروي هذا عن جابر
 وابن عباس وأبي ومنهم من قال فيه وفي أصله كما قال الحسن وقادته وهذا امر ادعاء ولكن
 هو المطاع فان لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد بها واحد وعن عطاء قال زلت في أربعين من أهل بخران
 وثلاثين من الحبشة وثمانية من الروم وكأوا في دين عيسى فأمنوا بمحمد صلى الله عليه وسلم ولم
 يكفوا ولا آمنوا بآتي صلى الله عليه وسلم بالمدينة مثل عبد الله بن سلام وغيره ممن كان يهودياً
 وسليان الفارسي وغيره ممن كان نصرانياً لان هؤلاء أصروا من المؤمنين فلا يقال فيهم وان من أهل
 الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك وما أنزل اليهم ولا يقول أحد ان اليهود والنصارى بعد
 اسلامهم وهرتهم ودخلهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال انهم من أهل الكتاب كما
 لا يقال عن الحبابة الذين كانوا مشركين وانهم من المشركين لمن يؤمن بالله ورسوله فانهم بعد
 الايمان باقوا بسوء مشركين فدل على أن هؤلاء قوم من أهل الكتاب أي من جنسهم وقد
 آمنوا بالرسول كما قال تعالى في المقتول خطأ وان كان من قوم يسلمهم ويشهدون في قوله عدوكم
 وهو مؤمن فمصر رقيقة مؤمنة فهو من العدو ولكن هو كان قد آمن وما أمكنه الهبة والظهور
 الايمان والتزام شرايعه فمما مؤمن لا يفعل من الايمان ما يقدر عليه وهذا كما أنه قد كان يحكة
 جماعة من المؤمنين يستخفون بما بينهم وهم عاجزون عن الهجرة قال تعالى ان الذين توفاهم
 الملائكة على أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الارض قالوا ان كنتم أرض الله
 واسعة فهاجروا فيها فاولئك ما وأهم جهنم وساءت مصير المستضعفين من الرجال والنساء
 والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فأولئك عسى الله ان يعفو عنهم وكان الله عفواً
 غفوراً فقدر مصالحة المستضعف العاجز عن الهجرة وقال تعالى وما لكم لا تتقون في سبيل
 الله المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا آخرا نحن من هذه القرية القتال
 أهلها واجل لنا من ذلك وليا واجل لنا من ذلك نصراً فأولئك كانوا عاجزين عن إقامة دينهم
 فغلبت عنهم ما عجزوا عنه فإذا كان هذا فيمن كان مشركاً أو من فالظن عن كان من أهل الكتاب

ولا يبعد أن يكون الرازي أخذ هذا الوجه من المعلقة القائلة بهذا فانهم يشيرون المعلوم شيئاً يكون هذا الحادث في حال عدمه شيئاً وهذا اخذت في حال عدمه شيئاً وحيث فلو ادعت أعدام متيرة ثابتة في الازل وهؤلاء القائلون بهذا يقولون ذلك في كل معدوم يمكن سوا معدن أوليحدث فإذا قال القائل لو ادعت أعدام أزلية ثابتة في الازل متيرة لم يتوجه الاعلى قول هؤلاء وهذا القرن قد عرف فساداً وبتقدير تعليمه فيصعب عنه عاذ كره هؤلاء وهوان اجتماعاً في الازل بمعنى غير انتفاء البداية مجتمع وعدم البداية ليس أمر موجوداً حتى يعقل فيه اجتماع وعلى هذا يقال لان لم أن الازل شيء مستقر أو شيء موجود (١) حتى وليس للازل حد محدود حتى يعقل فيه اجتماع بل الازل عبارة عن عدم الانتهاء وما لا ابتداء فهو أزلي وما لا انتهاء له فهو أبدي وما من حين يشتر وجوداً أو ليس هو الازل ففي كل حين بعضها موجود وبعضها معدوم فوجود البعض مقارن لعدم البعض دائماً وحيث فاجتماعاً في الازل معناه انشراحاً في أن كل واحد ليس له أول وعدم اجتماعه فيه معناه أنه لم يزل في كل حين واحتملها موجوداً وعدمه (١) قوله حتى كذا في الأصل ولعل هذا اللفظ محرف عن حتى أو من زيادة النسخ فمركبه معصية

عدم الابداء ووجودا شخصاهما
دائما الا اذا قيل بمتنع جنس
الحوادث الدائمة وقضاء عرض
المستدل بهذا على ما ذكره الامدي
والارموز في الوجه الاول (قال) فان
قلت الا اني الحركة الكلية بمعنى أن
كل فرد منها مسبوق بالاخر لاني
اول لا فارقها الموجدة اني
تقتضي المسبوقية بالغير ثم قال
قلت فينبذ ما هو المحكوم عليه
بالازلي غير موجود في الخارج
لا متاع وجود الحركة الكلية في
الخارج وما هو موجود منها في
الخارج فهو ليس بازلي ولما قيل ان
يقول هذا غلط نأمن الاجال
التي في لفظ الكلي وذلك انما
بمتنع وجود الكلي في الخارج
مطلقا كان مجردا عن امره
كوجود انسان مطلق وحيوان
مطلق وحركة مطلقة لا تختص
بعضر ولا بوجهة ولون مطلق
لا يكون ابيض ولا اسود ولا غير
ذلك من الالوان المعينة فادابر
حركة مطلقة لا تختص بغير
معين كان وجودها في الخارج
ممتعا واما الحركات المتعينة
فوجود الكلي فيها هو وجود ذلك
الافراد كالذو اوجده اناسي
فوجود الانسان الكلي هو وجود
اشخاصه ولا يحتاج أن يثبت الكلي
في الخارج وجودا غير وجود
اشخاصه بل نفس وجود اشخاصه

(١) قوله وقيل ان قوله منهم الخ
كذا في الاصل ولعل هذا مكررمع
الذي قبله فخر كنه معصمه

وامن وقوله وان كان من قوم عدو لكم وهومؤمن قيل هو الذي يكون عليه لباس أهل الحرب
مثل أن يكون في مصفهم فيعذر القتال لانه ما موربته الله تستسقط عنه الذمة وتجب الكفارة وهو
قول الشافعي وأجده في أحد القولين وقيل بل هو من أسلم ولم يهاجر كما يقوله أبو حنيفة لكن هذا
قد أوجب فيه الكفارة وقيل اذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطى أهل الحرب دينه
بل نجب الكفارة فقط وسواء عرف أنه مؤمن وقتل خطأ أو ظن أنه كافر وهذا ظاهر الآية
وقد قال بعض المفسرين ان هذه الآية زالت في عهد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جرير
ومقاتل وابن زيد يعني قوة وان من أهل الكتاب وبعضهم قال انها في مؤمنى أهل الكتاب من
اليهود والنصارى فهذا ان أرادهم من كان في الظاهر مع دوائهم من أهل الكتاب فهو كالقول
الاول وان أراد الصوم فهو كالثاني وهذا قول مجاهد ورواه أبو صالح عن ابن عباس وقولهم
أدخل فيها مثل ان سلام وأمثاله ضعف فان هؤلاء من المؤمنين ظاهرا وباطنا من كل وجه
لا يجوز أن يقال فيهم وان من أهل الكتاب بل يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم
خاشعين لله لا شتر ون باب الله تعالى فلا يؤمنون بل يؤمنون جميع شرائع الاسلام فأجرهم أعظم
أو لا فلا ن سلام أسلم في أول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وقال فلما رأيت وجهه
عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب وسورة آل عمران اعان ذلك أهل الكتاب فيها لما قدم
وفند خبر ان سنة تسع وأربع وثلاثين أن ابن سلام وأمثاله هو واحد من جلة الصابية والمؤمنين
وهومن أفضلهم وكذلك سلمان الفارسي فلا يقال فيه ان من أهل الكتاب وهو لا ملهم أجور مثل
أجور سائر المؤمنين بل يؤمنون بأجرهم مرتين وهم ملتزمون بجميع شرائع الاسلام فأجرهم أعظم
من أن يقال فيه أو لئلا ملهم أجور عند ربهم وأضافان أمر هؤلاء كان ظاهرا معروفا ولم
يكن أحد يشك فيهم فأى فائدة في الاخبار بهم وما هذا الا كما يقال الاسلام دخل فيه من كان
مشركا ومن كان كائيا وهذا معلوم لكل أحد انه دين يمكن يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم
فكل من دخل فيه كان قبل ذلك إماما مشركا وإماما من أهل الكتاب إما كائيا ولما أميا فأى فائدة
في الاخبار بهذا بخلاف أمر الناسي وأصحابه من كانوا متظاهرين بكبريما عليه النصارى فان
أمرهم قد ثبت له وهذا ذكر وفي سبب نزوله هذه الآية له إمامات الناسي صلى الله عليه
صلى الله عليه وسلم فقال قاتل صلى على هذا العلي النصارى وهو في أرضه قاتل هذه الآية
هذا مستقول جار وأنس من مال وأبن عباس وهم من الصابية الذين باثروا الصلابة على
الناسي وهذا بخلاف ابن سلام وسلمان الفارسي فانه اذا صلى على واحد من هؤلاء لم ينكر
ذلك أحد وهذا مما بين أن الظاهر من الاسلام فيهم متناق لا يصلي عليه كاتل في حق ابن أبي
وأمثاله وان من فوق أرض الكفر قد يكون مؤمنا صلى عليه كالنصاني وبشبه هذه الآية أنه
لما ذكر تعالى أهل الكتاب فقال ولو أن من أهل الكتاب لكان خيرا لهم منهم المؤمنين وأكرمهم
الفاشون لن يضرهم ولا الأذى وان يقاتلواكم ولوكم الادبار ثم لا ينصرون ضربت عليهم
الذلة أيضا تنفوا لا يجبل من الله وحبل من الناس وأيا بعضهم من الله وضربت عليهم المكنة
ذلك بانهم كانوا يكفرون بآيات الله ويعتقون الانبياء فسحق ذلك بما عصبوا وكانوا يعتدون
لبسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله أناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله
واليوم الآخر بأمر من بالمرورف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخير انوا ولشتم
الصلحين وهذه الآية قيل انها زلت في عهد الله بن سلام وأصحابه (١) وقيل ان قوله منهم المؤمنين
وأكرمهم الفاشون هو عهد الله بن سلام وأصحابه وهذه الآية علم من نط التي قبله فان هؤلاء

هو وجوده ومعلوم أنه اذا اراد
وجود الكلي في الخارج وجود
أشعه لا ينزع فيه أحد من
العقلاء وان كانوا قد تنازعوا
في أن الكلي المطلق لا بشرط وهو
الطبيعي هل هو موجود في الخارج
أم لا ويشتد فرادهم بوجود الحركة
الكلي في الخارج هو وجود أفرادها
المتعاقبة شيئا بعد شيء فكل فرد
مسبق بالشيء وليس هذا الجنس
المتعاقب الذي يوجد بعضه شيئا
فشيئا يسبق بالغير وان شئت قلت
لا نسلم أن الكلي لا يوجد في الخارج
ولكن نسلم أنه لا يوجد في الخارج
كلها وهذا هو الكلي الطبيعي وهو
المطلق لا بشرط كشيء الانسان
لا بشرط فانه يوجد في الخارج لكن
معينا متصا وتوجد أفرادها لما
مجتمعة وامتناعية كعقاب
الحوادث المستقلة فوجود الحركات
المعينة كوجود سائر الاشياء
المعينة ووجود معنى الحركة
كوجود سائر السمات الكلية
والمحكوم عليه بالازلية هو النوع
الذي لا يوجد الا شيئا فشيئا لا يوجد
مجتمعا فان قال القائل معنى الحركة
ليس موجود في الخارج على وجه
الاجتماع كما يوجد من أفراد الانسان
فقد صدق وان قال لا يوجد شيئا
فشيئا فهذا ممنوع ومن قال ذلك
لزمه أن لا يوجد في الخارج حركة
أصلا لا متناهية ولا غير متناهية
وهذا يخالف الحس والعقل وقد

ما يقرب من أهل الكتاب وانما المقصود من هو مؤمن في الظاهر وهو مؤمن لكن لا يقدر على ما يقدر
عليه المؤمنون المهاجرون الجاهلون كزمن آل فرعون هو من آل فرعون وهو مؤمن ولهذا
قال تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله
وقد جاءكم بالبينات من ربكم فهو من آل فرعون وهو مؤمن وكذلك هؤلاء من المؤمنين ولهذا
قالوا أكثرهم الفاسقون وقد قال قبل هذا ولما من أهل الكتاب كان خيرا لهم ثم قال منهم
المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ثم قال لن يضركم الآية وهذا عند الله جميعهم لا إلى أكثرهم
ولهذا قالوا ويقاتلوكم ولو لم يادباركم لا ينسرون وقد يقاتلون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه
يشهد القتال معهم ولا يكتفه الهجرة وهو مكره على القتال ويعتد يوم القيامة على نيته كافي الصريح
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بفرو جيش هذا البيت فبينما هم ينداء من الأرض أذا
خففهم فقبل يارسول الله وفهم المكره قال يعنونه على نياتهم وهذا في ظاهر الأمر وان
قتل وحكمهم عليه بما يحكم على الكفار فانه يعنونه على نيته كأن المتأقنين من يحكم لهم في الظاهر
بحكم الاسلام يعنونه على نياتهم فالجواب عن القسامة على ما في القلب لا على مجرد الظواهر
ولهذا روى أن العباس قال يارسول الله كتب بكركها قال أما ظاهرك فكان علينا وأما سررتك
فألى الله وبالحجة لا خلافا بين المسلمين أن من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة
لا يجب عليه من الشرائع ما يجز عبا بل الوجوب بحسب الامكان وكذلك ما يعلم حكمه فلو لم
يعلم أن الصلاة واجبة عليه بقي ملتزم بصل لم يجب عليه القضاء في ظهر قول العلماء وهذا
مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر وهو أحد الوجهين في مذهب أحد وكذلك سائر الواجبات من
صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك ولو لم يعلم تحريم الخمر فربما لم يجد اتفاق المسلمين
وانما اختلفوا في قضاء الصلوات وكذلك لو عاين عاين خطه من ربا وأمير ثم نبين له تحريم
ذلك بعد القبض هل يفسخ العقد أم لا كالفسخه لو فصل ذلك قبل الاسلام وكذلك لو تزوج
نسكا ما يعتقد صحته على عادتهم ثم لما طغى شرائع الاسلام رأى أنه قد أدخل بعض شروطه كالو
تزوج في عدة وقد انقضت فهل يكون هذا فاسدا أو يقر عليه كالأخذ قبل الاسلام ثم أسلم
وأصل هذا كله أن الشرائع هل تلتزم من لم يعلمها أم لا تلزم أحد الأبعد العلم أو يفرق بين الشرائع
الناسخة والمبدآت هذه ثلاثة أقوال هي ثلاثة أوجه في مذهب أحمد كرم القاضى أبو يعلى
الوجهين المطلقين في كتابه وذكره وغيره الوجه المرفق في أصول الفقه وهو أن النسخ
لا يثبت حتى المكلف حتى يفسخ النسخ وتخرج أبو الخطاب وجهان بنبوته ومن هذا الباب
من ترك الطهارة الواجبة ولم يكن علم بوجودها أو صلى في الموضع المنهي عنه قبل علمه بالنهي
هل يعيد الصلاة فيه روايتان منصوصتان عن أحمد والصواب في هذا الباب كله أن الحكم
لا يثبت إلا مع التمكن من العلم وأنه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه فقد ثبت في الصحيح أن من الصلاة
من أكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الخطأ الأبيض من الخط الأسود ولم يأمرهم
النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء ومنهم من كان يكتح حنبله لا يصلي ولم يكن يعلم حوازل الصلاة
بالتيمم كالخمر وكسبرين الخطاب وعارضا أجنبوا لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم أحد أن يهتم
بالقضاء ولا شئ أن يلقا من المسلمين عكة والبولدى صاروا يصلون إلى بيت المقدس حتى بلغهم
النسخ ولم يؤمروا بالاعادة ومثل هذا كثير وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور
أن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها فالوجوب بشرطه لا يقدره العقوبة لا تكون إلا على ترك
ما أمورا وأفعال محظورة بعد قيام الحجة

تظن ان سبب هذا الموضع وتكلم
في وجود الحركة بكلامه وقد نقله
عنه الرازي وغيره وقد تكلمنا عليه
وينفسد قياساً في ان شاء الله
قال الاسدي وبقي الوجه في
الدلالة ما ذكرناه في امتناع حوادث
غير متناهية في اثبات واجب
الوجود وقد ذكرت فلا حاجة الى
اعتدائها وهو قد كره قبل ذلك في
امتناع ما لا ينتهي اربعة طرق
ففيها واختار طبرسي بقاها
الاول التطبيق وهو ان يقدر
جهة فلا كان ما قبلها لانه لا ينفو
فرضناز بادته متناهية على الجملة
المفروضة ولكن الزيادة عشرة
مثلاً فالجهة الاولى اما ان تكون
مساوية لنفسها مع فرض الزيادة
عليها أو ابدأ وانقص والقول
بالمساواة وان يات بحال فان الشيء
لا يكون مع غيره كقولنا مع غيره ولا
أز يدوان كانت الجهة الاولى ناقصة
بالنظر الى الجهة الثانية فمن المعلوم
أن التفاوت بينهما انما هو بأمر
متناه وعنده ذلك فالزيادة لا بد أن
يكون لها نسبة الى الباقي فيجتمعت
جهات القسب على نحو زيادة
المتناهي على المتناهي وحال أن
يحصل بين المسميتين النسبة
الواقعة بين المتناهيين وأيضاً فان اذا
كانت إحدى الجنتين أثر يمين
الآخرى بأمر متناه فيطبق بين
الطرفين الآخرين بان تأخذ من
الطرف الاخير من إحدى الجنتين

(فصل) وقد ذكرنا في غير هذا الموضع حكم الناس في الوعد والوعيد والتواب
والعقاب وان فاعل الشئ ان سقط عنه عقوبة جهنم بنوع عشرين اسباب فاذا كان هذا الحكم
في المجتهدين وهذا الحكم في المذنبين حكماً عاماً في جميع الامة فكيف في أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم واذا كان المتأخرون من المجتهدين والمذنبين يندفع عنهم الغم والعقاب
بما ذكر من الاسباب فكيف السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ونحن نسط هذا
وننبه بالادنى على الاعلى فنقول كلام المذنبين المتأخريين والغيرهم من الصابئين من راضين وغيره
هو من باب الكلام في الاعراض وفيه حق تعالى لما يتعلق به من الولاية والعداوة والحب
والبغض وفيه حق لا تميز أيضاً ومعلوم اننا اذا تكلمنا فيهم هو دون الصابئين مثل الملوذ
المختلفين على الملوذ والعلو والمشايع المختلفين في العلم والدين وجب أن يكون الكلام بعلم
وعدل لا يجهل وظلم فان العدل واحد لكل أحد على كل حال والظلم محرم مطلقاً
لا يباح قط بحال قال تعالى ولا يجزى منكم شئان قوم على أن لا تعدوا اعدوا هو أقرب للتقوى
وهذه الآية زالت بسبب بعضهم فكفار وهو بعض ما موبه فاذا كان البعض الذي أمر الله
به قد نهى صاحبه أن يظلم من يقضه فكيف في بعض مسلم يتأويل وشبهه أو يهوى نفس فهو
أحق أن لا يظلم بل يعدل عليه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق من عدل عليهم في
القول والعمل والعدل عما اتفق أهل الارض على مدحه ومحبتة والثناء على أهله ومحبتة والظلم
عما اتفق على ذمه ونقصه وذم أهله ونقصهم وليس المقصود الكلام في التصحيح والتعجيب
العقلى فقد تكلمنا عليه في غير هذا الموضع في مصنف مفرد ولكن المقصود أن العدل
محمود محبوب باتفاق أهل الارض ومحبوب في النفوس مكره في القلوب تحبه القلوب
وتحمله وهو من العروف الذي تعرفه القلوب والظلم من المنكر الذي تنكره القلوب فيفضه
وتنميه والله تعالى أرسل الرسل ليقيم الناس بالقسط قال الله تعالى لقد أرسلنا رسلنا
بالبينات وأزلائهم الكتاب والميزان وقال تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها واذا حكمتم
بين الناس أن تحكموا بالعدل وقال فان جازك فاحكم بينهم وأعرض عنهم وان تعرض
عنهم فلن يضرؤك شأوا وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال
فاحكم بينهم عا أنزل الله ولا تتبع أهواهم عما جاءك من الحق فاحرء أن يحكم بالقسط وأن يحكم
بما أنزل الله فقد ذلك على أن القسط هو ما أنزل الله فما أنزل الله هو القسط والقسط هو ما أنزل
الله ولهذا وجب على كل من حكم بين اثنين أن يحكم بالعدل لقوله واذا حكمتم بين الناس أن
تحكموا بالعدل فليس لحاكم أن يحكم بظلم ابدأوا الشرع الذي يجب على حكم المسلمين المحكيه
عدل كله ليس في الشرع ظلم أصلاً بل حكم الله أحسن الأحكام والشرع هو ما أنزل الله فكل
من حكم بما أنزل الله فقد حكم بالعدل لكن العدل قد يتنوع بتنوع الشرائع والمناهج فيكون
العدل في كل شرعة محسباً ولهذا قال تعالى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب
المقسطين وكيف يحكمون وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك
بالمؤمنين انما أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا والرايون
والاجبار عا ما صحفوا من كتاب الله وكانوا فعليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشوا ولا تشتروا
بأثني غفلاً لا من ليحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون الى قوله وليحكم أهل الانجيل عا
أنزل الله فيه ومن ليحكم بما أنزل الله فاولئك هم الفاسقون وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقاً

لما بين به من الكتاب ومهمنا عليه فالحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاء من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لحكمكم أمّة واحدة ولكن ليوقنكم بما أنتم فاعلموا أن الله لا يتبع أهواءهم وما أحذرهم أن يقتضوا عن بعض ما أنزل الله الباطل فإن تولوا فاعلموا أن غير ما بين الله أن يصيبهم بعض ذنوبهم وإن كثير من الناس افسدوا أحكامهم الجاهلية يتبعون ومن أحسن من الله حكم القوم وقتون ذكر سبحانه حكم التوراة والإنجيل ثم ذكر أنه أنزل القرآن وأمر نبيه أن يحكم بينهم بالقرآن ولا يتبع أهواءهم عما جاء من الكتاب وأخبر أنه جعل لكل واحد من الأنبياء شرعة ومنهاجا فجعل لموسى وعيسى ما في التوراة والإنجيل من الشرعة والمناهج وجعل لنبى صلى الله عليه وآله ما في القرآن من الشرعة والمناهج وأمره أن يحكم بما أنزل الله وحذرهم أن يقتضوا عن بعض ما أنزل الله وأخبر أنه أنزل هو حكم الله موسى ابني غيره فقد ابني حكم الجاهلية وقال ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولا ريب أن من لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله على رسوله فهو كافر فمن أسهل أن يحكم بين الناس بما رآه هو عدل من غير اتباع لما أنزل الله فهو كافر فله ما من أمة إلا وهي تأمر بالحكم بالعدل وقد يكون العدل في دينها ما رآه أكابرهم بل كثير من المنسب إلى الإسلام يحكمون بعاداتهم التي لم ينزلها الله كسوائف الأدوية وكأوامر الطاعين فهم يرون أن هذا هو الذي ينبغي الحكم به دون الكتاب والسنة وهذا هو الكفر فإن كثير من الناس أسلوا ولكن مع هذا لا يحكمون إلا بالعادات الجارية لهم التي يأمر بها الطاعون فهو لا إذا ذاع عرف أنه لا يجوز الحكم إلا بما أنزل الله فلم يلتزموا ذلك بل استعملوا أن يحكموا بخلاف ما أنزل الله فهم كفار والا كانوا جاهلا كن تقدم أمرهم وقد أمر الله المسلمين كلهم إذا تنازعوا في شيء أن يردوه إلى الله والرسول فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازع في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما نحن بنهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسليما فمن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فيما نحن بنهم فقد أقسم الله نفسه أنه لا يؤمن وأما من كان ملتزما بحكم الله ورسوله باطنا وظاهرا لكن عصى وأتبع هواه فهذا أمثلة من العصاة وهذه الآية مما يحتاج بها المتطويع على تكفير ولا الأمر الذين لا يحكمون بما أنزل الله ثم يزعمون أن اعتقادهم هو حكم الله وقد تكلم الناس بما يطول ذكره هنا وما ذكرته يدل على سياق الآية والمقصود أن الحكم بالعدل واجب مطلقا في كل زمان ومكان على كل أحد ولكل أحد الحكم بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله وسلم هو عدل خاص وهو أكل أنواع العدل وأحسنها والحكم به واجب على النبي وكل من اتبعه ومن لم يلتزم بحكم الله ورسوله فهو كافر وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازع فيه من الأمور الاعتقادية والعلمية قال تعالى كل الناس أمّة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوا من بعد ما جاءتهم البينات وقال تعالى وما اختلف فيه من شيء فحكمه إلى الله وقال فإن تنازع في شيء فردوه إلى الله والرسول فالأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة ليس لأحد أن يلزم الناس بقول عالم ولا أمير ولا شيخ ولا ملك ومن اعتقده أن يحكم بين الناس بشيء من ذلك ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة فهو كافر وحكام المسلمين يحكمون في الأمور المعنية لا يحكمون في الأمور الكلية وإذا حكموا في المعينات فليس من أن يحكموا بما في

عدله ومفروضاته من الأخرى مثله وهم جراحا لما أن يتسلل الأمر إلى غير النهاية فلا يمتنع مساواة الأنصاف اللازمة في كل طرفه وهو محال وإن فرضت الجلبة الناقصة الطرف الذي لا نهاية له فقد ناهت والزيادة غايات على الناقصة بأمر متناه وكل ما زاد على على المتناهي بأمر متناه فهو متناه (قال) وهذا لا يستقيم لأعلى قواعد الفلاسفة ولأعلى قواعد المنكبين أما فلاسفة فاتهم قضايا بكل ماله ترتيب وضحي كالأبعاد والاستعدادات أو ترتيب طبيعي وأحاد موجودة معا كالمطل والمعلولات فالقول بعدم النهاية فيه مفصل وما سوى ذلك فالقول بعدم النهاية فيه غير مفصل وسواء كانت أحواله موجودة معا كالنفوس بعد مفارقة الأبدان (١) وهي على التعاقب والتجدد كالزمنية والحركات الغورية فإن ما ذكره وإن استلزمهم فيما قضاوا فيه بالنهاية فهو لازم لهم فيما قضاوا فيه بعدم النهاية وعند ذلك فلا يمتنع بطلان أحد الأمرين لما للعدل أن كان اعتقادهم عدم النهاية حقا ولما اعتقاد عدم النهاية أن كان للعدل حقا لا استعمال الجمع (قال) وليس لما يكره أبقراط من جهة الفرق

(١) قوله وهي على التعاقب كذا في الأصل ولعل وجه الكلام وأعلى ما عاقب الخ كتب معصية

كتاب الله فان لم يكن فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجدوا الجهد الحالك لم يراه
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم القصة ثلاثة فاضان في النار وقاض في الجنة فمن علم الحق وقضى
به فهو في الجنة ومن علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ومن قضى للناس على جهل فهو في النار
واذا حكم بعلم وعقل فاد الجهد فاصاب به اجر وانما الجهد فاقطاعه اجر كما ثبت ذلك في
الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجهين والمقصود هنا انه اذا وجب فيما يصير بين عموم
المؤمنين ان لا تسلك الا بعلم وعقل وورث ذلك الله والرسول فذلك في امر الصلابة اظهر فلو
طعن طاعن في بعض ولادة الامور من ملك وحاكم او امر وشيخ ونحو ذلك وجعله كافرا معتدا على
غيره في ولاية وغيره او جعل غيره هو العالم العادل المبرأ من كل خطأ وذنوب وجعل كل من لم يحب
الاول وتولاه كافرا او ظالم لم يتحقق السلب واخذ بسببه فله يجب الكلام في ذلك بعلم وعقل
والرافضة سلكوا في الصلابة ذلك التفرق فوالوا بعضهم وغلو فيه وعادوا بعضهم وغلو في معاداته
وقد يسلط كثير من الناس ما يشبه هذا في امرهم وملوكهم وعلماهم وشيوخهم فيفصل بينهم
رفض في غير الصلابة فيجد أحد الطرفين يتولى فلا يوافقهم ويفض فلا يوافقهم وقد يسلط ذلك
بغير حق وهذا كله من التفرق والتسرع الذي نهى الله عنه ورسوله فقال تعالى ان الذين فرقوا
دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وقال تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تعونوا
واثمه يسئلون واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكر وانعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء
فألف بين قلوبكم فأصبحت جماعة اخوانا وقال تعالى ولا تكونوا الذين تفرقوا واختلفوا فمن
بعدهما به هم البينان واوثل الله لهم عذاب عظيم يوم يبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم بعدا عما كنتم تكفرون واما الذين ابيضت
وجوههم ففي رحمة الله فهم فيها خالون قال ابن عباس تبيض وجوه اهل السنة وتسود وجوه
اهل البدعة ولهذا كان ابو امامة الباهلي وغيره يتأولها في الخوارج قاله تعالى قد امر المؤمنين
كلهم ان يعصوا امرا يحبه جميعا ولا يفرقوا وقد فرح به بكلمه وبدنه وبالاسلام وبالاخلاص
وبامرهم وبعدهم بطاعته وبالجماعة وهذه كلها منقولة عن الصلابة والتابعين لهم بإحسان وكلها
صحيحة فان القرآن يأمر بدين الاسلام وذلك هو عهده وامرهم وطاعته والاعتصام به جميعا لما
يكون في الجماعة ودين الاسلام حقيقته الاخلاص لله وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله رضى لكم ثلاثا ان تعددوه ولا تشركوا به شيئا وان تعصموا
بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وان اتصموا من ولادة الله امركم وانه تعالى قد حرم ظلم المسلمين
أحسانهم وامواتهم وحرم دماءهم واموالهم واعراضهم وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال في حجة الوداع ان دماءكم واموالكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة
ويمكم وهذا في شهركم هذا في بلدكم هذا في اهل البيت ابلغ الشاهد القاطع فرب مبلغ
أقرب من سامع وقد قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا
بهتاناً وغشامينا فمن اذى مؤنسا حيا ومتاب غير ذنب وجب ذلك فقد دخل في هذه الآية
ومن كان مجتهدا لا اثم عليه فاذا اذام مؤثقه اذامه فيما اكتب ومن كان مذنبا وقد تاب
من ذنبه واغفر له بسبب آخر مجتهد لم يبق عليه عقوبة فاذا مؤثقه اذامه فيما اكتب ومن
حصل له بغيره مصلية ولما حاج موسى آدم وقال لماذا اخرجتنا ونفسنا من الجنة فقال آدم بكم
وجدت مكتوبا على قتل ابي اخلق وعصى آدم به ففوى قال يا رب بعن سنة قال في آدم موسى
وهذا الحديث ثابت في الصحيحين لكن غلط كثير من الناس في معناه فظنوا ان آدم اخطأ بالقدر

على أن الذنب لا يلام عليه ثم تفرقوا بعد هذا بين مكذب بلفظه ومتأول لمناهة تأويلات فاسدة
وهذا فهم فلسد وخطا عظيم لا يجوز أن يظن بأهل الناس علما وإيعانا أن يظن أن كل من أذنب فلا
ملام عليه لكون الذنب مقدر عليه ونو سمع ما أخبر الله به في القرآن من تعذيبه لقوم فوج
وعادوا وعودهم وقوم فرعون ومدن وقوم لوط وغيرهم والقدر شامل لجميع الخلق فلو كان الذنب
معدور المذنب هو لا على ذنوبهم وهو يعلم ما أرسل الله به من محمدا وغيره من عقوبات المعتدين
كألف التوراة والقرآن وما أمر الله به من إقامة الحدود على المفسدين ومن قاتل الكافرين
وما شرع الله من أنصاف المتطاولين من الظالمين وما يقضي به يوم القيامة بين عادمين عقوبة
الكافرين والاقتصار للظالمين من العالم وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع لكن
مقصود الحديث أن ما يصيب العبد من المصائب فهي مقدرة عليه بنيت أن يسلم لقد أمر الله كما قال
تعالى ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله بهد قلبه قال علقمة هو العبد تصيبه
المصيبة فعمل أنهما من عند الله فرضي وسلم روى الوالي عن ابن عباس بهد قلبه ليقين فعمل
أن ما أصاب لم يكن ليخطئه وما أخطأ لم يكن ليصيبه وقال ابن السائب وابن قتيبة إذا ابتلى صبر
وإذا أتم عليه شكر وإذا ظلم غفر وإن كانت المصيبة بسبب فعل الآباء والجدات آدم قد تاب
من الأكل فتابي عليه ملام للتوبة والمصيبة كانت مقدرة فلا معنى لوم آدم عليها فليس للإنسان
أن يؤذي مؤمنا جري له على يده ما هو مصيبة في حق المؤمن إمام معذور وإمام مغفوره ولا رب
أن كثيرا ممن حصل له مصيبة أو فوات غرض بعض المصائب يسرع بدمه كما يظن بعض الرافضة
أن أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم كانوا هم السبب في متهمهم ظلموا وهذا كذب عليهم
أو يقولون بسببهم ظلمنا غيرهم وهذا عدوان عليهم فإن القوم كانوا عادلين متبعين لأمر الله ورسوله
ومن أصابته مصيبة بسبب ما جاء به الرسول فذنبه أصيب فليس لأحد أن يعيب الرسول وما جاء
به لكونه فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجهد المناقضين أولئك به بسبب تقديمه أبا بكر
وعمر فتمهما المسجون بعده كما ذكر عن بعض الرافضة أنه أدى الله ورسوله بسبب تقديم الله
والرسول لا يكره وعمر وعن بعضهم أنهم كانوا يقرؤون شيئا من الحديث في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم فأتوا على فضائل أبي بكر فلما سمعها قال لأصحابه تعلمون والله بلاءكم من صاحب هذا
القبر يقول من وأبا بكر فليصل الناس لو كنت تحذرن من أهل الأرض خليلا لأخذت أبا بكر
خليلا يا بني الله والمسلمون الأبا بكر وهذا كما أنه ليس لأحد أن يقول بسبب زول القرآن
لسان العرب اختلفت الأمة في التأويل واقتتلوا إلى أمثال هذه الأمور التي يجعل الله
الواقع فيها بسبب ما جاء به الرسول فإن هذا كله باطل وهو من كلام الكفار قال تعالى عن الكفار
الذين قالوا لرسولهم قالوا اناطير يا أيكم لم تنتهوا عن ترككم ولستم منكم منذ أبائكم قالت لهم
رسولهم طاركم معكم أم أتذركم خيل أنتم قوم مسرفون وقال عن قوم فرعون فأذا جاءتهم الحسنة
قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة بطروا عيسى ومن معه إلا انطاموا ربه عند الله وقال الماذكر
الأمر بالجهاد وأن من الناس من يبطئ عنه أيما تكروفا ويدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة
وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل لمن
عند الله فإله هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا ما أصابكم من حسنة فمن الله وما أصابكم
من سيئة فمن نفسك والمراد بالحسنة والسيئة هنا التيم والمصائب كما قدمي الله تعالى
حسنتا وسيئتا في غير هذا الموضع من القرآن كقوله ولأنهم بالحسنة والسيئة وفوقه
أن تصيب حسنة تسوهم وإن تصيب مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرنا من قبل ونزلواهم فرعون

من مجرى هذا الاختلاف والقول بأن ما زادت به إحدى الجنتين لا بد وأن تكون نسبة إلى الثاني غير مسلم ولا يلزم من قبول المنهائي نسبة المنهائي إليه قبول غير المنهائي لنسبة المنهائي إليه (قال) وأما المتكلم فله في إبطال القول بعدم انتهاية طرق الأول ما ألفتناه من الطريقة المذكورة ولا يلزم عليه ما ذكرناه مع عدم التناقض اللازم للفيلسوف من ضرورة اعتقاد عدم انتهاية فيض ذلك فأمس الصور وعدم اعتقاد المتكلم لذلك غير أن المناقضة لازمة للمتكلم من جهة اعتقاد عدم انتهاية في معلومات الله تعالى ومقدوراته مع وجود ما ذكرناه من الدليل الدال على وجوب انتهاية فيها قال وما يقال (١) من أن المعنى يكون المعلومات والمقدورات غير متناهية صلاحية العلم لعلته بما يصح أن يعلم وصلاحية القدرة لعلتها بكل ما يصح أن يوجد وما يصح أن يعلم ووجود غير متناهية لكن من قبيل التقديرات الوهمية والتجويرات الامكانية وذلك مما لا يمتنع كونه غير متناهية بخلاف الأمور الوجودية والخفاتي العينية ولا أثر له في القدر أيضا فإن هذه الأمور وإن لم تكن موجودات الأعيان لكنها متحقق في الأذهان ولا يخفى أن نسبة ما فرض استعماله فيما

ولهذا قال ما أصابكم ولم يقل ما أصبت وهكذا قال السلف في رواية أبي صالح عن ابن عباس أن
 الحسنة هي الحب والمروءة والسيئة الحب والغلاء وفي رواية الوالي عنه أن الحسنة الفصح
 والغبية والسيئة الجراح والهزيمة وقال في هذه الرواية ما أصابكم من حسنة ما فتح الله عليه يوم
 بدر والسيئة ما أصابهم يوم أحد وكذلك قال ابن قتيبة الحسنة الغنمة والنعمة والسيئة الخسارة
 وروى ذلك عن أبي العالمة وروى عنه أن الحسنة الطاعة والسيئة المعصية (٢) وهذا من
 طائفة من المتأخرين ثم اختلف هؤلاء فقال مشة القدر هذا الجملة لقوله سبحانه قل كل من عند
 الله وقال نفاة بل هو جملة لقوله وما أصابكم من سيئة فمن نفسكم وجملة كل فريق تدل على فساد
 قول الآخر والقولان باطلان في هذا الآية فإن المراد النعم والمصائب ولهذا قال وإن تصبهم
 والضيم قد قيل أنه يعود على المنافقين وقيل على اليهود وقيل على الطائفتين والتحقيق أنه يعود
 على من قال هذا من أي صنف كان ولهذا قيل هذا لا يعين قائله لأنه دائم بقوله بعض الناس
 فكل من قاله تناوله الآية فإن الطائفتين فجماعيهما من كافر ومنافق ومن قبله
 مرض أو عند محمل يقول مثل ذلك وكثير من الناس يقول ذلك في بعض مجاميعه الرسول ولا يعلم
 أنه مجاميعه لظنه خطأ صاحبه ويكون هو المخطئ فإذا ما أصابهم نصرور رزق قالوا هذا من عند الله
 لا يسيبه إلى مجاميعه الرسول وإن كان سيأله وإن أصابهم نقص رزق وخوف من العدو
 وظهوره قالوا هذا من عند الله لأنه أمر بالجهاد فغير مجاري وأنهم ظلموا مجاميعه كما ظلم قوم
 فرعون بمجاميعهم موسى والسلف ذكروا المعنيين فمن ابن عباس قال بشؤمك وعن ابن زيد
 قال بسوء سيرك قال تعالى قل كل من عند الله وعن ابن عباس الحسنة والسيئة أما الحسنة
 فأنتم بها عليكم وأما السيئة فاستلاد بها فها هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثنا وقد قيل
 في مثل هذا لم يفقهوا ولم يكادوا وأن النبي مقابل الأنبياء وقيل بل معناه فهو بعد أن كادوا
 لا يفقهون كقوله فيجبوها ما كادوا يفقهون قال في جهانبند والمثبتهامني وهذا هو
 المشهور وعليه عامة الاستعمال وقد يقال براديهما تارة وتارة فاذم صرح بآيات
 الفعل ففسد جود فاذم البوت الألباني المحض كقوله لم يكذبوا ولا يكادون يفقهون حديثنا فهذا
 نفي مطلق ولا قرينة معه تدل على الأنبياء في فرق بين مطلقها ومقتدها وهذه الأقوال الثلاثة
 الخاصة وقال بكل قول طائفة وقد وصف الله تعالى المنافقين بعدم الفقه في مثل قوله تعالى هم الذين
 يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولهم خزائن السموات والأرض ولكن
 المنافقين لا يفقهون وفي مثل قوله ومنهم من يسمع البليح إذا خرجوا من عندك قالوا الذين
 أووا العلم ماذا قال أنفا أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم فدل على أنهم لم
 يكونوا يفقهون القرآن لكن قوله حديثنا كرق في سابق التي قتم كآقال في الكهف وجد من
 دونهم ما قوما لا يكادون يفقهون قولا ومعلوم أنهم لا بد أن يفقهوا بعض الأقوال والأفلاحيش
 الإنسان بدون ذلك فلم أن المراد أنهم يفقهون بعد أن كادوا لا يفقهون وكذلك في الرواية وهذا
 أظهر الأقوال الخاصة وأشهرها والمقصود أن هؤلاء لم يفقهوا القرآن لعلوا أنكم أمرتهم لا يفقهوا
 وما يتهمهم إلا عن شروائهم تكن الصيغة الخاصة لهم بسبيل بل بسبب ذنوبهم ثم قال تعالى
 ما أصابكم من حسنة فمن الله وما أصابكم من سيئة فمن أنفسكم قال ابن عباس وأما كتبها عليكم وقيل
 أنها في حرف عبد الله وأما فترتها عليكم وهذا كقوله وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم
 وبعضهم كثير وقوله أولما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم
 وقوله وإن تصبهم سيئة مما قدمت أيديهم فإن الإنسان كفور (٣) وأما رواية كردم عن يعقوب بن

له وجود ذهني على نحو استعماله
 فيما له وجود عيني (١) (قال)
 الطريق الثاني يعني في بيان
 امتناع ما لا نهاية له قوله لو وجد
 أعداد لا نهاية لها لم تكن لها أن
 تكون شفعا أو ورا أو شفعا
 ووراء ما أو لا شفعا ولا ورا فإن
 كانت شفعا فهي تصير ورا بزيادة
 واحد وإن كانت ورا فهي تصير
 شفعا بزيادة واحد واعواز الواحد
 لما لا ينتهي بحال وإن كانت شفعا
 وورا فهو محال لأن الشفع ما يقبل
 الانقسام بتساويين والورا غير قابل
 لذلك والعدد الواحد لا يكون قابلا
 لذلك وغير قابل له معا وإن لم يكن
 شفعا ولا ورا فإن من منه وجود واسطة
 بين الثاني والآخر وهو محال وهذه
 الحالات إنما زمت من القول بعدد
 لا نهاية له فالحال هو محال (قال) وهو
 من التمس الأول في الفساد وجهين
 الأول قد لا نلصق استحالة الشفعة أو
 (١) وجدناها من الأصل
 زيادة لم يجعل لها علامة في الصلب
 ونصها قال وأما أحاد الأعراف
 فإن العلم يستل عليها استرسالا
 وأما الجواب بصلاحية التعلق فهو
 جواب التبرر ستافي ونحوه قال
 الأمدى اه
 (٢) قوله وهذا من طائفة من
 المتأخرين كذا في الأصل وانظر
 (٣) قوله وأما رواية كردم الخ
 هكذا في الأصل وحرر العبارة
 فدل فيها بقرضا أو سقطا كتبه
 مصححه

فكف فنهانها بنقض القراءة المتواترة فلا يعتد عليها ومعنى هذه الآية كافي الحديث الصحيح
 الا الهى باعادي اتخاها اعمالكم احصى لكم ثم اوفىكم ما بها في وجد خيرا فليصدق الله ومن
 وجد غير ذلك فلا يؤمن الا نفسه ومعنى هذه الآية متناول لكل من نسب ما اصابه من المصيبة
 الى امر الله ورسوله كائنات كان فمن قال انه بسبب نقضه لا يكره وراسخا في حق
 الاسلام او بسبب ولا يتما حصل لهم مصيبة قيل مصيبتكم بسبب ذنوبكم ومن يتق الله يجعل له
 مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب بل هذا كل من ادنى المؤمنين بغير ما كتبوا وقد قال تعالى
 ولا يفت بضعكم بعضا وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال القصة ذكركم احوال
 بما يكره قيل ارايت ان كان في ابي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه
 فقد بهته فمن رى أحد اعماليس فيه فقد بهته فكيف اذا كان ذلك في الصلوة ومن قال عن
 مجتهده ان تعد الظلم او تعد معصية الله ورسوله ومخالفة الكتاب والسنة ولم يكن كذلك فقد
 بهته واذا كان فيه ذلك فقد اغتابه لكن يباح من ذلك ما اياه الله ورسوله وهو ما يكون على
 وجه القصاص والعسل وما يحتاج اليه للصحة الدين ونصحة المسلمين فالاول كقول المشتكى
 المظلوم فلان ضربني واخذ مالي ومنعني حتى ونحو ذلك قال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
 من القول الا من ظلم وقد نزلت فيمن ضاع قوم ما لم يقره ولا نقرى الضيف واجب كادلت عليه
 الاحاديث العديدة فلما نعو صفه كان له ذكر ذلك وقد اذن له النبي صلى الله عليه وسلم ان
 يعاقبهم مثل قرام في زعمهم وما لهم وقال نصره واجب على كل مسلم لانه قد ثبت عنه في الصحيح انه
 قال انصر احوال ظالمها او مظلوما قلت يا رسول الله انصر مظلوما فكف انصره ظالمها قال نعمه
 من الظلم فذلك نصره له اياه واما الحاجة فقل استفتاءه بدينه عتة كائنت في الصحيح انها قالت
 يا رسول الله ان انا مسكين رجل تضيح لا يعطيني وبني ما يكتفي بالمعروف فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم خذ ما يكتفي ووليك بالمعروف اخرج افي الصحيح من حديث عائشة فذكر عليها
 قولها وهو من جنس قول المظلوم واما النصيحة فمثل قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت خبيس
 لما استشارته فبين خطيبا فقال خطيبا اوجههم معا وبه فقال اما هو بهت فصولا لاملاله
 واما اوجههم فلا يمنع عصاه عن عاتقه وفي لفظ يضرب النساء انكهي اسامة فلما استشارته فبين
 ترويض ذكر ما يحتاج اليه وكذلك من استشاره جلا فين يعلمه والنصيحة ما مور بها ولم يشاوره
 فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث العميد الدين النصيحة الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن
 يا رسول الله قال الله ولكلمه ورسوله ولا تمة المسلمين وعاجتهم وكذلك بين اهل العلم ن غلط في رواية
 عن النبي صلى الله عليه وسلم او تعد الكذب عليه او عي من ينقل عنه العلو وكذلك بيان من غلط
 في رأى رافق امر الدين من المسائل العلة والعلة فهذا اذا تكلم فيه الانسان بعم وعدل وقصد
 النصيحة فانه تعالى يشبه على ذلك لاسيما اذا كان التكلم فيه داعيا الى بدعة فهذا لا يجب بيان
 امره بالناس فان دفع شرعهم اعظمهم دفع شرطا على الطريق وحكم التكلم باجتهاد في العلم
 والدين حكم امثاله من المجتهدين ثم قد يكون مجتهدا غلطيا او مصيبا وقد يكون كل من الرجلين
 المختلين باللسان واليد مجتهدا يعتد بالصواب معه وقد يكونان جميعا غلطيين مغفورا لهما
 كما ذكرنا في ذلك كما كان يجري بين الصلوة ولهذا ينبغي عناية بين هؤلاء سواء كانوا من
 العلية او من بعدهم فاذا تشاجر مسلمان في قضية ومضت ولا تعلق للناس بها ولا يعرفون
 حقيقتها كان كلامهم فيها كلاما بلا علم ولا عدل يتضمن اذاهم في شرقي ولو عرفوا انها مغلوبة
 او غلطتان لكان ذكر ذلك من غير مصلحة راجعة من باب القية المذمومة لكن الصلابة رضاء ان الله

الوزيرة فيما لا نهاية له والقول بان
 ما لا يتناهي لا يعوزه الواحد الذي به
 يصير شفعان كان وزرا ووزرا ان
 كان شفعا فدعوى مجردة ومحض
 استبعاد الدليل عليه الوجه الثاني
 انه يلزم عليه عقود الحساب
 ومعلومات الله ومقدوراته فانها غير
 متناهية امكانا مع امكان اجراء
 السبل المذكورة فيها قلت ولما قل
 ان يقول اما الوجه الاول فضعيف
 فان كون ما لا يتناهي معوزا الواحد
 كالمعلوم فساد بالضرورة بل يمكن
 ان يقال ما لا يتناهي لا يمكن ان
 يكون لا شفعا ولا وزرا لان الشفع
 والوزر نوعا جنس العدد المحصور
 الذي له طرفان مبدأ ومتنهي فاما
 اذا قدر ما لا مبدأ له ولا متنه له
 فليس عددا محصورا فلا يكون شفعا
 ولا وزرا كما يقوله المسلمون وغيرهم
 من اهل الملل فيما يحدثه الله تعالى
 في المستقبل من نعم الجنة انه
 لا شفع ولا وزر وهذا ايضا قول
 العلامة الطيحية والانه فان
 ما لا نهاية له لا يكون شفعا ولا وزرا
 وذلك ان ما لا نهاية له ليس له طرفان
 والشفع ما يقبل الانقسام بسنتين
 متساويتين وهذا انما يعقل مما له
 طرفان متنهان واذا لم يكن ان
 يكون شفعا لم يمكن ان يكون وزرا
 واما عقود الحساب فالتقدير منها
 في الذهن محصور ومتناه وما
 لا يتناهي لا تقدره الاذهان بل
 كل ما يضيغه الذهن من عقود
 الحساب فهو متناه والمراتب في

نفسه لتأليه (١) ولكن إحدى

المرتبتين لو وجدت أفراد في

(١) وحدها بجانبية أصل الهامش

زيادته لم يضع لها علامة في الصلب

ونصها قلت الفرق بين السبطين

يحتاج إلى ثبوت الوصف الفارق

وثبوت تأنيده والأمدى سلم لهم

الوصف ونازعه في كونه مؤثرا

والصحيح أن ماذر ومن الوصف

متوجه في الصدرة فإن تأملتها

بالمعوم من باب التجويز بخلاف

العلم فإن فساده تعلق بالمعوم ليس

من باب التجويز فإن المعوم هنا

معلوم للعلم ليس المراد بذلك أن ثم

صفة تصح أن يدهم بالمعوم إذا

وجد له هو معلوم قبل وجوده

بخلاف القدرة فإن تعلقها بالمعوم

معناه أهم صفة صالحة تعلق

بالمقدور إذا وجد قلت أضافان

قول القائل المعنى بكون المعلومات

والمقدورات غير متناهية هو صلاحية

العلم والقدرة لتعلق هو وأن سلم في

القدرة فلا يسلم في العلم فإن الكلام

ليس هو في إمكان الصلحها بل في

العلم الذي يقال أنه علم موجود أزل

متعلق بالآلهية به وهذا أمر موجود

وعن هذه الشبهة صراطا تفهم من

النظار إلى إرسال العلم على آحاد

نوع العرض كقوله أبو العلي وحكي

ذلك عن أبي الحسن البصري وداود

الخوارزمي قال أبو المعالي الأجسام

جنس واحد والأعراض أجناسها

محمودة وأفراد الجنس غير محصورة

(قال) فلا يجوز وجود أجناس لا

تتناهى لانه يجب حثث وجوده لا

يتناهى في العلم والدليل دال على نفي

النهاية في هذا وهذا اه محصيه

عليهم أجمعين أعظم حرمة وأجل قدرا وأثره أعراضا وقد ثبت من فضائلهم خصوصاً وعموماً
ما لم يثبت لغيرهم فلهذا كان الكلام الذي فيهم من غيرهم على ما نهر بينهم أعظم إيمان الكلام
في غيرهم فان قيل فأتدعي في هذا المقام تسوية الرافضة وتنوهم وتذكرون عموهم قبل ذكر
الأصناف المنومة غير ذلك إلا لاختصاص المعينة فله قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن
أنواع كثيرة كقوله لعن الله الجوراء وهو عاصره وهو معتصره وهو عاملها والمحمولة إليه وبأنها
وأكل غنما لعن الله أكل الرابو موكله وكتابه وشاهد به ولعن الله من غير مزار الأرض وقال
المدينة حرام ما بين عيرا إلى نورقن أحدث فيها حدنا وأوى محدثا فلعن الله والملائكة والناس
أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وقال لعن الله من عمل قوم لوط وقال لعن الله المختئين
من الرجال والمترجلين من النساء وقال من ادعى إلى غير أبيه أو وثق غير مواليه فعليه لعنة الله
والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا وقال الله تعالى في القرآن أن لعنة الله
على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ويغوون عموما فالقرآن والسنة مملوآن من ذم الأنواع
المنومة وذنم أهلها ولعنهم تحذير من ذلك الفعل وأخبارا بما يلحق أهلها من الوعيد: المعاصي
التي يعرف صاحبها أنه خاص بثوببها والمتبع الذي يظن أنه على حق كالخوارج والنواصب
الذين نصبوا العداوة والحرب للجماعة المسلمين فابتدعوا بدعة وكفروا من لم يوافقهم عليها فصار
ذلك ضررهم على المسلمين أعظم من ضرر الظلة الذين يعلون أن الظالم محرمون كانت عقوبة
أحدهم في الآخرة لأجل التأويل قد تكون أخف لكن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم
ونهي عن قتال الأمراء الظلمة وتوارب عنه بذلك الأحاديث العديدة فقال في الخوارج يحقر
أحدكم صلاته مع صلاتهم وفراة مع فرائهم وصامهم مع صيامهم بقرون القرآن لا يجاوز
حناجرهم عرقون من الإسلام كما يحرق السهمين الرمية أبنيا لصيغهم فأتولعهم وقال في بعضهم
يقتلون أهل الأيمان ويدعون أهل الأوثان وقال لا تصاروا لكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى
تلقوني على الخوض أي تلقون من يستأثر عليكم بالمال ولا ينصفكم فأمرهم بالصبر ولم يأذن
لهم في قتالهم وقال أضيحكون عليكم بعدي أمر ايعطونكم منكم حقهم ويمنعونكم حقكم
قالوا لما تأمرنا برسول الله قال أذواللهم حقهم وسوا الله حقكم وقال من رأى من أميرين
فليس عليه قتاله من فارق الجماعة قد شرب فقد خلع ربة الإسلام من عتقه وقال من خرج عن
الطاعة وفارق الجماعة من سبته جاهلية وقال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون
عليهم يصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين يبتغونهم ويغضونكم وتلعنهم وتلعنهم ويغضونكم قالوا
أفلا تقاتلهم قال لا ماصلوا وهذه الأحاديث كلها في الصحيح إلى أحاديث أمثالها فهذا أمره
بقتال الخوارج وهذا أمره بقتال هؤلاء الظلمة وهذا أمره باستدله على أنه ليس كل ظالم باع يجوز
قتاله ومن أسباب ذلك أن الظالم الذي يستأثر بالمال والولايات لا يقتال في العادة إلا لأجل الدنيا
بقتاله الناس حتى يعطيهم المال والولايات وحتى لا يظلمهم فربما كان أصل قتالهم ليكون الذين كره
الله وتكون قلة الله هي الملبوا كان قتالهم من جنس قتال المارقين قطاع الطرق الذين قال
فيهم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون حرته فهو شهيد لأن أولئك معادون لجميع
الناس وجميع الناس يعينون على قتالهم ولو قدر أنه ليس كذلك العداوة والحرب فليسوا أولاد
أمر قادرين على الفعل والأخذ بل هم بالقتال يريدون أن يأخذوا أموال الناس ودماءهم فهم
مبتدئون الناس بالقتال بخلاف أولاد الأمور فاهم لا يبتدئون بالقتال للربعة وقرق بين من تقاتله
دفعوا بين من تقاتله ابتداء وله ذل يجوز في حال الفتنة قتال الدفع فيمن أحدر وايتان

لتعارض الآثار والمعاق و بالجملة العادة المعروفة أن الخروج على ولادة الامور يكون لطلب ما في
 أيهم من المال والامارة وهذا قتال على الدنيا ولهذا قال أبو برزة الاسدي عن قتلة ابن الزبير
 وقتلة القرامع الحجاج وقتلة مروان بالشام هؤلاء هم هؤلاء اعدائنا مقاتلون على الدنيا وأما
 أهل البدع كالخوارج فهم يربون افسادين الناس فقتلهم قتال على الدين والمقصود بقتلهم أن
 تكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله فهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا وهي عن
 ذلك ولهذا كان قتال علي رضي الله عنه الخوارج ثابتا بالنصوص الصريحة وباجماع العصابة
 والتابعين لهم باحسان وسائر علماء المسلمين وأما قتال الجمل ومصنف فكان قتال فتنه كرهه فضلاء
 العصابة والتابعين لهم باحسان وسائر العلماء كدلت عليه النصوص حتى الذين حضروا كانوا
 كارهين له فكان كارهه في الامة أكثر وأفضل من حامليه وقد ثبت في الصحاح من غير وجه أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يقسم مالا في حصار البصرة للبيعة وهو مخلوق الرأس كثر الله تعالى
 الحسين بن عتبة أنثر الصدوق فقال بالمحمد اعدل فانك لم تعدل فقال ويحك ومن يعدل اذا لم اعدل
 ثم قال ويحك يا مثنى من في السماء ولا تأمنوني فقال له بعض العصابة دعني أضرب عنقه فقال
 يخرج من منصف هذا أقوام يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم الحديث
 فهذا كلامه في هؤلاء العباد كما كانوا مبتدعين وثبت عنه في الصحيح أن رجلا كان يشرب الخمر
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم كلما أتته المجلدة الحد فأتته اليه مرة فلعنه رجل وقال ما أكثر
 ما يؤتني النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تلغنه فلهب بحب الله وسوله فنهى عن لعن هذا المعين
 المذموم الذي يشرب الخمر وشهده بأنه يحب الله وسوله مع لعنه شارب الخمر عموما فعمل الفرق بين
 العام للمسلق والخاص للمعصية وعلم أن أهل الذنوب الذين يعترفون بذنوبهم أخف ضررا على
 المسلمين من أهل البدع الذين يشتدون بدعة يستحلون بها عقوبة من يخالفهم والرافضة
 أشد بدعة من الخوارج وهم يكفرون من لم تكن الخوارج تكفركه كما يكره وعرو يكذبون على
 النبي صلى الله عليه وسلم والعصابة كذبوا ما كذب الخوارج لا يكذبون لكن الخوارج
 كانوا أصدق وأتبع منهم وأوفى بالله منهم فكانوا أكثر قتالا منهم هؤلاء كذبوا جبنوا غدر
 وأذل وهم يستعينون بالكفار على المسلمين ففسدوا بناور رأى المسلمون أنه اذا ابتلى المسلمون بعدد
 كافر كانوا مع على المسلمين كما جرى لحسن بن علي التلعكبري ان الرافضة أعانته على المسلمين
 وأما أعانتهم لهؤلاء الكافرين ابنه لما جاءه الى خراسان والعراق والشام فهذا أظهر وأشهر من أن يخفى
 على أحد فكانوا بالعراق وخراسان من أعظم أنصاره لمطاعوا ظاهره وكان وزيره بالخلفه سيفداد
 الذي يقال له ابن العظمى منهم فلم يزل يكره للخلفه والمسلمين ويسعى في قطع أرزاق عسكر المسلمين
 وضغفههم بنهي العامة عن قتالهم بتكيد أو طمان الكيس في خلافوا فتقوا من المسلمين ما يقال
 انه بضعة عشرين ألف ألف انسان أو أكثر وأقل ولم يفر في الاسلام لمصلحة مثل طلبة التركة الكفار
 المسلمين بالتور وقاتلوا الهاشميين وسواهم من العباسيين وغير العباسيين فهل يكون مواليا
 لا لرسول الله صلى الله عليه وسلم من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين وهم
 يكذبون على الحجاج وغيره أنه قتل الاشراق ولم يقتل الحجاج هاشميا قط مع ظلمهم وغشمة فان عبد
 الملك ساهم في ذلك واعاقتل ناس من اشراق العرب غير بني هاشم وقد روج هاشمية وهي بنت
 عبد الله بن جعفر فلم تكن بتوامية من ذلك وفرقوا بينه وبينها وقالوا ليس الحجاج كفالشريعة
 هاشمية وكذلك من كان بالشام من الرافضة الذين لهم كلمة أو سلاح يعضون الكفار من
 المشركين ومن النصارى أهل الكلب على المسلمين على قتلهم وسبيهم وأخذ أموالهم وانخوار

انخارج لكانت أكثر من الاولى
 وليس ذلك تفاوت في أمور موجودة
 لافي الاذهان ولا في الاعيان (قال
 أبو الحسن الأمدى) الطريق
 اثبت أنه لو وجد أعداد لا نهاية لها
 فكل واحد منها محصور بالوجود
 فالجملة محصورة بالوجود وما لا يتناهى
 لا يتحصر بمحصار (قال) وهو أيضا
 فاسد لثلاثة أوجه الاول لا نسلم
 أن الوجود زائد على الموجود حتى
 يقال يكون الوجود حاصرا له بل
 الوجود هو ذات الموجود وعينه
 على ما يأتي الثاني وان كان زائدا
 على كل واحد من أفراد الجملة فلا
 نسلم كونه حاصرا بل عارض
 مقارن لكل واحد من الأفراد
 والعارض المقارن لشيء لا يكون
 حاصرا له الثالث لما أن الوجود
 حاصر لكل واحد من أفراد الجملة
 ولكن لا نسلم أن الحكم على الأفراد
 يكون حكما على الجملة ولهذا اصدق
 أن يقال لكل واحد من أفراد الجملة
 انه جزء الجملة ولا يصدق على الجملة
 أنه جزء الجملة ولقاتل أن يقول في
 افساد هذا الوجه أيضا قول القائل
 انه محصور في الوجود أي بعبارة
 هنالك سور موجودا حاصرا ما يتناهى
 أو ما لا يتناهى بين طرفيه أمر يريه
 أنه موصوف بكونه موجودا فان
 أراد الاول فهو باطل فله ليس
 للوجود انشئ خارج عن الموجودات
 محصر لها قبل انهما تتاهة أو
 غير متاهة وان قيل ان كل واحد
 محال يتناهى من الموجودات هو

ما علمت من هذا شأ بل كانوا يعاقبون الناس لكن ما كانوا يسلطون الكفار من المشركين وأهل الكتاب على المسلمين ودخل في الرافضة من الزنادقة المتأفكين والجماعية والصبرية وغيرهم من لم يكن يجترأ أن يدخل عسكر الخوارج لأن الخوارج كانوا عابدين متورعين كآل أبيهم النبي صلى الله عليه وسلم يحرق أحدهم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم الحديث فأنزل هؤلاء الرافضة من الخوارج والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد لكن ليسوا في ذلك مثل غيرهم من أهل الأهواء الملعونة أعقل منهم وأعلم وأدب والكذب والفسوق فيهم أقل منه في الرافضة والزبدية من الشيعة خير منهم أقرب إلى الصدق والعدل والعلم وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أعدل من الخوارج ومع هذا فأهل السنة يستعملون معهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم فإن الظلم حرام مطلقا كما تقدم بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء غير من بعضهم لبعض بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض وهذا مما يعترفون به ويقولون أنتم تنصفوننا لا ينصف بعضنا بعضا وهذا لأن الأصل الذي اشتد كوافيه أعدل فله مني على جهل وظلم وهم مشتركون في ظلم سائر المسلمين فصاروا عترة قطع الطريق المشتركين في ظلم الناس ولأرب أن المسلم العالم العادل أعدل عليهم (١) وعلى بعضهم من بعض والخوارج تكفر أهل الجماعة وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة ومن لم يكفر فحق وكذا أكثر أهل الأهواء يتعدون رأيا يكفرون من خالفهم فيه وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول ولا يكفرون من خالفهم فيه بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله كنت خير أمة أخرجت للناس قال أبو هريرة كنت خير الناس للناس وأهل السنة نفاة المسلمين فهم خير الناس للناس وقد علم أنه كان ساحل الشام جبل كبير فيه ألوف من الرافضة يفسكون دماء الناس وبأخذون أموالهم وقتلوا خلقا عظيما وأخذوا أموالهم ولما أنكر السلطنة (٢) غازان أخذوا الخيل والسلاح والأسارى وأبغروهم بالكفر والنصاري بقرص وأخذوا من مرهم من الجند وكانوا أضرب على المسلمين من جمع الأعداء جعل بعض أمرائهم بداية النصاري وقالوا له أعيان خير السلطنة أو النصاري فقال بل النصاري فقالوا له مع من تحضر يوم القيامة فقال مع النصاري وسلبوا إليهم بعض بلاد المسلمين ومع هذا لم يمتثلوا بعض ولادة الأمر في غر وهم وكتب جوابا مبسوطا في غر وهو ذو هبة إلى ناحيتهم وحضر عندي جماعة منهم وجرى بيني وبينهم مناظرات ومفاوضات بطول وصفها فخلع السلطنة بلدهم وتكفن السلطنة منهم منهم عن قتلهم وعن سبهم وأزالناهم في بلاد المسلمين متفرقين ثلاثا يجتمعوا فما أذكر في هذا الكتاب فيهم الرافضة يريان كذبهم وجعلهم قليل من كثير مما عرفهم منهم ولهم شر كثير لا عرف تفصيله ومصفاه هذا الكتاب وأمله من الرافضة أنما تقابلهم بعض ما فعلوه بأمة محمد صلى الله عليه وسلم سلفها وخلفها فاتهم عدوا إلى خيار أهل الأرض من الأولين والآخرين بعد النبيين والمرسلين وإلى خيار أمة أخرجت للناس فبعلوهم شرار الناس واقتروا عليهم العظام وجعلوا أحسنهم شيئا ثم جأوا إلى شر من انتسب إلى الإسلام من أهل الأهواء وهم الرافضة بأصنافها غلبا وأمامها لوزيدها والله يعلم وكفى بالله عليم الس في جمع الطوائف المنسوبة إلى الإسلام مع بدعة وضلالة شرهم لأجل ولا أكذب ولا أنظم ولا أقرب إلى الكفر والفسوق والعصيان وأبعد عن حقائق الأيمان منهم فرغوا أن هؤلاء هم صفوة الله من عباده فان ما سوى أمة محمد كفار وهؤلاء كفروا الأمة كلها وأصلها هاسى طاعتهم التي يزعمون أنها الطائفة المحقة وأما المجتمع على ضلالة فبعلوهم صفوة بنى آدم فكان مثلهم كمن جاء إلى غم

موجود فهذا حق فإذا سمى المسي هذا حاسرا كان هذا اطلاقا فظنا وكان قوله حينئذ لا ينتهي لا يكون محصورا بمنزلة قوله لا يكون موجودا وهذا محل النزاع فقد غير الصار وصادر على المطلوب ثم لا ينتهي في المستقبل موجودا بأنه في أهل المال وعامة الفلاسفة ولم ينزع في ذلك الأمن خذ كلهم وأنى الهذيل ونحوهما من هو مسروق بإجماع المسلمين يصحح بالكتاب والسنة مخصوص بالادلة العظيمة مع مخالفة جواهر العقلاء من الأولين والآخرين وهو مع هذا محصور بالوجود كآل ما لا ينتهي في الماضي محصور بالوجود لكنهم يفرقون بأن الماضي دخل في الوجود بخلاف المستقبل ومنازعهم يقولون الماضي دخل ثم خرج فصارا جمعا معدومين والمستقبل لم يدخل في الوجود وهو تفرق في صوري حقيقته أن الماضي كان وحصل والمستقبل لم يحصل بعد فيقال لهم ولم قلتم إن كل ما حصل وكان يتسع أن يكون دائما لم يزل وهو وإن كان متناهيا من الجانب الذي يليه للمستقبل أيضا متناه في هذا الجانب وأما الكلام في

- (١) قوة وعلى بعضهم من بعض هكذا في الأصل ولعل في الصار قلبا ووجه الكلام من بعضهم على بعض ليسوا في مقابلة فتأمل
(٢) قوله غازان كذا في نسخة وفي أخرى عازاب وحرركيه معصه

المسلم عنهم كما كانوا يأخذون عن أمثالهم بخلاف المكرمين ونحوها فإنه لم يأخذ أهل العلم
 المرفوعون بالعلم عنهم شيئا فيريدون أن يجعلوا ما قاله الواحد من هؤلاء عوقول الرسول التي بعث
 الله بها جميع السابقين منزلة القرآن والمتواتر من السنن وهذا لا يثبت عليه دينه إلا من كان من
 أبعد الناس عن طريقة أهل العلم والأعيان وأصلوا أصلا ثانيا وهو أن اجماع الرافضة هو
 اجماع العترة واجماع العترة معصوم والمقدمة الاولى كاذبة يقرن والثانية فيها نزاع فصارت
 الاقوال التي فيها صدق وكذب على أولئك منزلة القرآن لهم ومنزلة السنة المسموعة من الرسول
 ومنزلة اجماع الامة وحدها وكل عاقل يعرف دين الاسلام وتصور هذا كله بحجة أعظم مما هي الخ
 الاجماع والعلم لا يسلم كان له خبرة بطرق أهل العلم لا سيما مذهب أهل الحديث وما عندهم
 من الروايات الصادقة التي لا ريب فيها عن المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى فإن هؤلاء جعلوا
 الرسول الذي بعثه الله إلى الخلق هو امامهم المعصوم عنه يأخذون دينهم بالخلال ماله وحرام
 ما حرمة والدين ما شرع وكل قول يخالف قوله فهو مردود عندهم وإن كان الذي قاله من خيار
 المسلمين وأعلمهم وهو ما عورض على اجتهادكم لم يضر بقرائن قول الله وقول رسوله بشي أصلا
 لأن نقل نقل عن غيره ولا رأى غيره ومن سواهم من أهل العلم فاتهم بساط في التبليغ عنه ما لم يلق
 حديثه وما لم يلقه فقوم بعلومهم ما عندهم من قرآن وحديث وقوم يتبعوه في ذلك وعرفوا معناه
 ومانعوا عوا فيه مردود إلى الله والرسول فلهذا لم يجمع قط أهل الحديث على خلاف قوله في كلمة
 واحدة والحق لا يخرج عنهم قط وكل ما جئت به عا عليه فهو مجاهبه الرسول وكل من خالفهم من
 خارجي ورافضي ومعتزلي وجهي وغيرهم من أهل البدع فاتهم بخلاف رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بل من خالف مذهبهم في الشرائع المملعة كان مخالفا للسنة الثابتة وكل من هؤلاء فاتهم
 فيما خالفه الآخر فاهل الاوراس مع منزلة أهل الملل مع المسلمين فإن أهل السنة في الاسلام
 كأهل الاسلام في الملل كما قد بسط في موضعه فإن قيل فإذا كان الحق لا يخرج عن أهل
 الحديث فلم لم يترك في أصول الفقه أن اجماعهم حجة وقد كثر الخلاف في ذلك كما تكلم على اجماع
 أهل المدينة واجماع العترة قبل لأن أهل الحديث لا يتفقون الا على ما جاء عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وما هو منقول عن الصحابة فيكون الاستدلال بالكتب والسنة واجماع الصحابة
 مضايعة دعوى اجماع يزارع في كونه حجة بعض الناس وهذا بخلاف من يدعى اجماع
 المتأخرين من أهل المدينة اجماعا فانهم يذكرون ذلك في مسائل لانص فيها بل النص على
 خلافها وكذلك المدعون اجماع العترة يدعون ذلك في مسائل لانص معهم فيها بل النص على
 خلافها فاجتاحت هؤلاء التي يدعون ما يدعون من الاجماع التي يزعمون أنه حجة وأما أهل الحديث
 فالنصوص الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هي عندهم وعليها يجمعون إذا اجتمعوا لاسيما
 وأفتهم يقولون لا يكون قط اجماع صحيح على خلاف نص الامة الاجماع نص ظاهر معلوم يعرف
 أنهم معارض لذلك النص الآخر فإذا كانوا لا يثبتون أن تعارض النصوص مجادى من اجماع
 الامم لم يسلطوا تعارض النص والاجماع عندهم فكيف اذا عارضت النصوص مجادى من
 اجماع العترة أو أهل المدينة وكل من سوى أهل السنة والحديث من الفرق فلا ينزاع عن أمة
 الحديث يقول صحيح بل لا بد أن يكون مع من دين الاسلام ما هو حق وبسبب ذلك وقت الشبهة
 والافاسطال المحض لا يشبه على أحد ولهذا سمي أهل البدع أهل الشبهة وقيل فيهم أنهم
 يلبسون الحق بالباطل وهكذا أهل الكتاب معهم حق وباطل ولهذا قال تعالى لهم ولا تلبسوا
 الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون وقال أفئتمون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض

يتفرغوا فيه لعبادته اغماشتغولون فيه بالشهوات فالصاري مشركون به واليهود مستكبرون
عن عبادته واليهودون عبدوا الله وحده بما تشرع ويحرم به بالدع وهذا هو دين الاسلام الذي
بعث الله به جميع النبيين وهو ان يستلم العبد لله لا لغيره وهو الخليفة دين ابراهيم حين استلم
له ولغيره كان مشركا ولم يستلمه فهو مستكبر وقد قال تعالى ان الله لا يفتقر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقال ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين
وكذلك في امر الحلال والحرام في الطعام واللباس وما يدخل في ذلك من الخصاصات فالتصاري
لا تحرم ما حرمه الله ورسوله ويستحلون الخبائث المحرمة كاللحم والدم ولحم الخنزير حتى انهم
يتعدون بالخصاسات كالبول والغائط ولا يغتسلون من جنابة ولا يتطهرون للملاة وكلما كان
الراهب عندهم ابعد عن الطهارة واكثر ملابسة القساوسة كان معناه اغندهم فاليهود حرمت
عليهم طيبات اكلت لهم فهم يحرمون من الطيبات ما هو منفعة للعباد ويحجبون الامور
الطاهرة مع الخصاسات فالمرأة الحائض لا يأكلون معها ولا يجالسونها فهم في افعالهم واعمالهم
عذوا بها واولئك يتناولون الخبائث الفسرة مع ان الرهبان يحرمون على انفسهم طيبات
اكلت لهم فيحرمون الطيبات ويثأرون الخصاسات وهذا يحرمون الطيبات النافعة مع
انهم من اخب الناس قلوبا وانفسهم واطمن وطهارة الطاهر انما يقصد بها طهارة القلب
فهم يطهرون ظواهرهم ويحجبون قلوبهم وكذلك اهل السنة في الاسلام متوسطون في
جميع الامور فهم على وسط بين الخوارج والرافض وكذلك في عثمان وسط بين المروانية
والزيرية وكذلك في سائر الصلابة وسط بين الفلاة فهم والطاعين عليهم وهي في الوعيد وسط
بين الخوارج والمعترة وبين المرتجة وهي في القدر وسط بين المقدرة من المعتقة ونحوهم وبين
القدرية البجرة من المجهمة ونحوهم وهي في الصفات وسط بين المعلقة والمعلقة والقصد وان
كل طائفة سوى اهل السنة والحديث المتبعين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينفردون
عن سائر طوائف الامة بالقبول والفساد لا ينفردون قط بقول صحيح وكل من كان عن السنة ابعد
كان انفراده بالاقوال والافعال الباطلة اكثر وليس في الطوائف المنتسبين الى السنة ابعد
عن آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرافضة فلماذا اتخذ فيما انفردوا به عن الجماعة
أقوالا في غاية الفساد مثل تأخيرهم ملاة المغرب حتى يطالع الكوكب مضالعة لهم وقد تواترت
النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بنهيهم المغرب ومثل صومهم قبل الناس بيومين
وفطرهم قبل الناس بيومين مضالعة لشدعة اهل الكتاب الذين عدلوا عن الصوم بالهلال الى
الاجتماع وجعلوا الصوم بالحساب وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان امة
امية لا تحب ولا تكتب اذنا بغيره فسموا واذا اذنا بغيره فافطروا فانهم عليهم فافطروا
وفي رواية فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا فافطروا
ومثل معاونة الكفار على قتال المسلمين وترغيب الكفار في قتال المسلمين وهذا لا يعرف لاحد
من فرق الامة ومثل تخصيص المائعات التي يائسها اهل السنة وهذا من جنس دين السامرة
وهي رافضة اليهود هي اليهود وكلا رافضة في المسلمين والرافضة تشابههم من وجوه كثيرة فان
السامرة لا تؤمن بنبي بعد موسى وهرون وغيرهم وكذلك الرافضة لا تقر لاحد من الخلفاء
والصلابة بفضل ولا امامة الا لابي والسامرة تنصب ويحرم ما يشرعهم من المائعات وكذلك
الرافضة والسامرة لا يأكلون الا ذبايح انفسهم وكذلك الرافضة فاتهم يحرمون ذبايح اهل
الكتاب ويحرم أكثرهم ذبايح اليهود ولا تسهم مرتدون وعندهم ذبحة المرتد لا ذبايح والسامرة

والعلوات مسبوقة بالعدم ضرورة
أن لا شيء منها في الازل ولم يكن
ذلك أن يكون لها ابتداء ونهاية غير
متوقف على سبق غيره عليه وهو
المطلوب (قلت) هذا الوجه هو الوجه
الثالث الذي ذكره الرازي حيث
قال اما ان يقال حصل في الازل
شي من هذه الحركات أو لم يحصل
فان لم يحصل في الازل شيء من هذه
الحركات وجب أن يكون مجموع
هذه الحركات والحوادث بداية
أول وهو المطلوب وان حصل في
الازل شيء من هذه الحركات فتلك
الحركة الحاصلة في الازل ان لم تكن
مسبوقة بغيرها كانت تلك الحركة
أول الحركات وهو المطلوب وان
كانت مسبوقة بغيرها لم أن يكون
الاول مسبوقة بغيره وهو محال وقد
اعترض أبو النشاء الأرموي على هذا
بأنه ليس شيء من الحركات الجزئية
أزلا بل كل واحدة منها حادث وانما
القديم الحركة الكلية بتعاقب
الانفراد الجزئية وهي ليست
مسبوقة بغيرها فلا يلزم أن يكون
لكل الحركات الجزئية أول وبيان
هذا الاعتراض فيما ذكره الأمدى
أن يقال قوله اما ان يقال بوجود
شيء منها في الازل أو لا وجود لشيء
منها في الازل جوابه أنه ليس شيء
بعينه موجودا في الازل ولكن
الجنس لم يزل متعاقبا وحيث نشد
يندفع ما ذكره على التقديرين أما
الاول فانه قال لو كان شيء منها
موجودا في الازل لكان مسبوقة

فيهم كبر ورعونته وحق ودعائه كاذبة مع القلة والفلة وكذلك الرافضة والرافضة تجعل الصلوات
 الخمس ثلاث صلوات فيصلون دائما الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا وهذا المذهب
 اليه غيرهم من فرق الامة وهو يشبه دين اليهود في الصلوات عندهم ثلاث غلظة لبيدوسيون
 على اصحابهم صلاة الضحى والمؤثر وقيام الليل قصيرا الصلاة عندهم سبعا وهدون النصراري
 والرافضة لا تصلي جمعة ولا جماعة لا خلف اصحابهم ولا غير اصحابهم ولا يصلون الا خلف المعصوم
 ولا معصوم عندهم وهذا لا يوجد في سائر الفرق كتر جماعا وحدي الرافضة فصار اهل البدع
 سواهم لا يصلون الجمعة والجماعة الا خلف اصحابهم كيهودين الخوارج والمعتزة وغيرهم واما انهم
 لا يصلون ذلك بحال فهذا ليس الا للرافضة ومن ذلك انهم لا يؤمنون في الصلاة أو بعضهم وهذا
 ليس لاحد من فرق الامة بل يهودين اليهود فان اليهود وحدوا المؤمنين على التامين وقد حكى
 طائفة عن بعضهم انه يحرم لهم الابل وذلك لركوب عائشة على الحبل وهذا من اظهر الكفر فهو
 من جنس دير اليهود وكثير من عوامهم يقولون ان الطلاق لا يكون الا برضا المرأة وعلمها وهم
 ينكرون هذا وهذا لم يقه احد من غيرهم وهم يقولون امام منتظر موجود غائب لا يعرفه
 عين ولا أثر ولا يعلم بحس ولا خبر لا يتر الامان الاله ويقولون اصول الدين اربعة الا الوحيد
 والعدل والنسوة والامامة وهذا انتهى الامام عندهم الايمان به معصوم غائب عن الانصار
 حاضري الامصار سيجز الدينار من قعر الصار بطبع الحصى وورق العباد داخل سر دباب
 سارسة ستين ومائتين وله من العمر لمانستان واما ثلاث واما خمس لا يخفى ذلك فانهم يحتفلون
 في قدر عمره ثم الى الآن لم يعرفه خبر يوردين الخلق مسلم اليه لا لحال ماحله والحرام ما حرمه
 والدين ما شرعه ولم ينتفع به احد من عباده الله وكذلك كراهتهم لسماء قطير اسماء من بغضونه
 ومحبتهم لسماء قطير اسماء من يحبونه من غير نظر الى المسمى وكراهتهم لان يكلموا رجل بشئ
 عدده عشرة كراهتهم نفا عشرة واشتغالهم عن بغضونه كبر وعائنه وغيره ما بان بقدره
 جادا كالجس اوجوا كالشاة الجراء انه هو الذي يعادونه بعد ذنوب تلك الشاة تشفيان
 العدوس من الجهل البليغ الذي لم يعرف عن غيرهم وكذلك اقامة المائت والتوايح ولطم الخدود
 وشق الجيوب وفرش الرماد وتعليق المسوح أو كل المالح حتى يبطش ولا يشرب ماء تشبهان
 ظلم وقتل واقامة ماتم بعد خمسمائة وستين سنة من قبله لا يعرف تغيرهم من طوائف الامة
 ومصار يد الرافضة التي تدل على غاية الجهل والضلال كثيرة لم نقصد ذكرها هنا لكن المقصود ان
 كل طائفة سوى اهل السنة والحديث المتبعين لا تار التني على اتبعه وسلم لا ينفردون عن
 سائر الطوائف بحق والرافضة ابلغ في ذلك من غيرهم واما الخوارج والجمعة والمعتزة فانهم
 ايضا لا ينفردون عن اهل السنة والجماعة بحق بل كل ماعينهم الحق في اهل السنة والجماعة
 من يقوله ولكن ما يبلغ هؤلاء من قلة العقل وكثرة الجهل ما بلغت الرافضة وهكذا
 الطوائف المتسبون الى السنة من اهل الكلام والراي مثل الكلاية والاشعرية والكرامية
 والسليمة ومثل طوائف الفقه من الحنفية والمالكية والشافعية والاوزاعية والشافعية
 والحنبلية والداودية وغيرهم مع تنظيم اقوال المشهورين عن اهل السنة والجماعة لا يوجد
 لطائفة منهم قول انفردوا بمع سائر الامة وهو صواب بل ماع كل طائفة منهم من الصواب يوجد
 عند غيرهم من الطوائف وقد ينفردون بخطا لا يوجد عند غيرهم لكن قد تفرط طائفة الصواب
 عن يناظرهم من الطوائف كاهل المذاهب الاربعه قد وجدوا كل منهم اقوال انفرد بها وكان
 الصواب الموافق السنة معمدون الثلاثة لكن يكون قوله قدوة لغيرهم من الصواب والتابعين

بالعدم غير مسبوق بالعدم وهذا
 انما يلزم اذا قيل في واحد من
 الحوادث المتعاقبة انه قد سبق ازل
 وهذا لا يقره عاقل واما التقدير
 الثاني فقوله وان كان الثاني فقول
 القائل انطلق والمطلوبات المتعاقبة
 أو غيرهما من الحوادث المتعاقبة
 تكون مسبوق بالعدم انما يلزم
 اذا قيل ان جنسها ليس بقديم ولا
 ازل وهذا جعل النزاع وحقيقة
 الاخر ان قول القائل اما ان يقال
 بوجود شئ من ازل او لا يوجد
 شئ من ازل معناه اما ان شئ
 منها قد سبق ازل او ليس شئ منها
 قد سبق ازل وهذا اللفظ محتمل فان
 اراد به ان واحدا من الحوادث
 المتعاقبة يكون قد سبق ازل فهذا
 لا يقولونه وان اراد ان جنسها لم
 يزل يحدث شيئا بعد شئ وانه لا اول
 للجنس بل الجنس قديم ازل فهذا
 هو الذي يقولونه وسبب هذا يلزم
 من نفي الازلية عن واحد منها عن
 الجنس وذلك ان معنى الازل ليس
 هو شيئا له ابتداء محدودي يقال
 هل حصل شئ من ازل في ذلك المبدأ
 المحدود بل معنى الازل هو معنى
 القدم ومعناه ما لا ابتداء لوجوده
 ولا يقدر الذهن غاية الا كان قبل
 تلك الغاية فاذا قال القائل هل وجد
 شئ من هذه الحوادث في الازل
 كان معناه هل من اقدم من الازل
 لوجوده لم يزل موجودا والمتبقي
 انما يقول لم يزل الجنس موجودا
 شيئا بعد شئ كما يقوله المسلمون

وسائر علماء الامة بخلاف ما انفردوا به ولم ينقل عن غيرهم فهذا لا يكون الا خطأ وكذلك أهل
الظاهر كل قول انفردوا به عن سائر الامة فهو خطأ وأما ما انفردوا به عن الاربعة وهو صواب
فقد قاله غيرهم من السلف وأما الصواب الذي انفرد به كل طائفة من الثلاثة فهو كثير ولكن
الغالب أنه وافقه عليه بعض أتباع الثلاثة وذلك كقول أبي حنيفة بأن الحرم محجوزة أن
يلبس الخلف المقطوع وما أشبهه كالجلب والمداش وهو وجه في مذهب الشافعي وغيره وقوله أن
الحديد يسطر الاخرتوقدوافقه عليه بعض أصحاب الشافعي وأحد وكقوله بأن طهارة المسح
يشترط لها دوام الطهارة دون ابتدائها وقوله أن الفضلة تزول بكل ما يزيلها وهذا أحد الأقوال
الثلاثة في مذهب أحد ومذهب مالك وكذلك قوله بأنها تطهر بالاستحالة ومثل قول مالك بأن
الجنس مصرف مصروف النبي وهو قول في مذهب أحد فله عنه روايتان في جنس الزكاهل
يصرف مصرف النبي أو مصرف الزكاة وإذا صرف مصرف النبي فاعلموا تابع جنس الغنمية
ومثل قوله بجواز أخذ الجزية ممن كل كفر جازت معاهدته لا فرق بين العرب واليهود ولا بين أهل
الكتاب وغيرهم فلا يمتنع أن السبل للدين في الغنمة والاسترقاق وحل الذبايح والمناسك
وهذا أصح الأقوال في هذا الباب وهو أحد القولين في مذهب أحد فله بخلافه الأفي أخذ
الجزية من مشرك العرب ولم يبق من مشرك العرب أحد بعد زول آية الجزية بل كان جميع
مشرك العرب قد أسلموا ومثل قول مالك أن أهل مكة يصرون الصلاة بغير وعرة وهو قول في
مذهب أحد وغيره ومثل مذهب في الحكم باللائل والشواهد وفي إقامة الحدود ورعاية مقلد
الشريعة وهذا من محاسن مذهب ومذهب أحد قريبن مذهب في أكثر ذلك ومثل قول
الشافعي أن الصبي إذا صلى في أول الوقت ثم بلغ قبل بعد الصلاة وكثير من الناس يعيب هذا على
الشافعي وغلطوا في ذلك بل الصواب قوله كائناً في موضعه وهو وجه في مذهب أحد وقوله
تقبل ذوات الأسباب في وقت التهي وهو أحد الروايتين عن أحد وكذلك قوله بطهارة المني
كقول أحد في أظهر الروايتين ومثل قول أحد في تكاح البغي لا يجوز حتى تنوب وقوله أن
الصبي إذا خرج ثم غاب عنه يؤكل ما لم يوجد فيه أثر آخر وهو قول في مذهب الشافعي وقوله بأن
صوم النذر يصام عن الميت بل وكل المنذورات تفصل عن الميت وروى عن طعن عنه وبعض
الناس يضعف هذا القول وهو قول الصحابة ابن عباس وغيره ولم يفهموا غوره وقوله أن الحرم
إذا لم يجد الطعن ولا الزايل من السفين والسر اويل بلا قطع ولا تقف فان هذا كان آخر الأمرين من
التي صلى الله عليه وسلم وقوله بأن مرور المرأة على الكلب الأسود والحمار يقطع الصلاة وقوله
بأن الجدة ترث وابنتها وقوله بجهة المساقاة والزروع وما أشبه ذلك وإن كان البذر من العامل
على إحدى الروايتين عنه وكذلك طائفة من أصحاب الشافعي وقوله في إحدى الروايتين أن
مخلوق السكران لا يبيع وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة والشافعي وقوله بأن الوقت إذا
قطعت نفسه يبيع واشترى به ما يقوم بمقلده وفي مذهب أبي حنيفة ما هو أقرب إلى مذهب أحد
من غير ذلك في مذهب مالك وكذلك قوله في إبدال الوقت كإبدال مسدده وهو محل الأول
غير مسدّد كإفعل من إن خطب رضى الله عنه وفي مذهب أبي حنيفة ومالك يجوز الإبدال
للمأخذه في مواضع وقوله بقول شهادة العبد وقوله بأن صلاة المنكر خلف الصفي يجب
عليه فيها إعادة وقوله أن فسح الخلق إلى المرتبة تزجر عن بل هو أفضل وقوله بأن القارن إذا
سأله الهدى فقرأه أفضل من التبع والأفراد كإفعل التي صلى الله عليه وسلم ومثل قوله أن
صلاة الجماعة فرض على الأعيان وبالجملة فما اختلف به كل إمام من المحاسن والفضائل كثير

وجهم والناس غيرهم في الأبد
فيقولون أنه لا يزال جنس الحوادث
يحدث شيئاً بعينها فلو قال القائل
الحوادث المنقضية لا تكون أبدية
ولا تكون فيما لا يزال لانه أمان
يوجد شيء منها في الأبد ولا وجود
لشيء منها في الأبد فان كان الأول
فهو عمتنع لأن الأبدى لا يكون
منقضي سائر الأبدى موجوداً وإن
كان الثاني فعمله المنقضية لمحوقة
بالعدم وما كان لمحوقة بالعدم لم
يكن أبدى لأن الأبدى هو ما لا يلغيه
العدم كما أن الأبدى ما لا يسبقه
العدم كان الجواب عن قول هذا
القائل بأن يقال الأبدى هو جنس
الحوادث المنقضية لا واحد واحد
منها والجنس لا يلغيه العدم وإن
لحق أحاده كقَالَ تعالى أن هذا رزقنا
ماله من نفاد وقال تعالى أكملها ثم
قال ثم هو والجنس وكذلك الذي
لا تغداه هو الجنس لا كل واحد من
أعيان الرزق والمال كولا وقد أورد
الأمدي على نفسه سؤالاً وأجاب
عنه فقال قولكم إن لم يوجد شيء منها
في الأبد فلها أول وبدية فنقول
لا يزال من كون كل واحد من العلل
والمولات غير موجود في الأزل أن
تكون الجهة غير آتية فله لا يلزم
من الحكم على الآحاد أن يكون
حكمها على الجهة بل جاز أن يكون
كل واحد من آحاد الجهة غير آتية
والجهة آتية بمعنى تعاقب آحادها
التي غير النهاية وقال في الجواب عن
هذا قلنا إذا كان كل واحد من

ليس هذا موضع استقصائه فان المقصود ان الحق دائما مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وآثاره الصالحة وان كل طائفة تصاف الى غير هذا انفراد بقول عن سائر الامة لم يكن القول
 الذي انفرقت به الا خطأ بخلاف المضافين اليه اهل السنة والحديث فان الصواب معهم دائما
 ومن وافقهم كان الصواب معه دائما واقتضاهم اياه ومن خالفهم كان الصواب معهم دونه في
 جميع امور الدين فان الحق مع الرسول فمن كان علم بسنته واتبع لها كان الصواب معه
 وهو لا يهم الذين لا يتصرون بالقول ولا صافون الا به وهم اهل الناس بسنته واتبع لها أو أكثر
 سلف الامة كذلك لكن التفرق والاختلاف كثير في المتأخرين والذين رفع الله قدرهم في
 الامة هو بما أحياه من سنته ونصرته وهكذا سارطوا سلف الامة بل سارطوا سلف الخلق كل خير
 معهم فيما عاتبه الرسول عن الله وما كان معهم من خطأ أو ذنب فليس من جهة الرسل
 ولهذا كان الصالح اذا تكلموا في مسئلة اجتهد بهم قال أحدهم أقول فيها رأيي فان يكن صوابا
 فمن الله وان يكن خطأ فلي ومن الشيطان والله ورسوله برئان منه كما قال أبو بكر رضي الله عنه
 في الكلافة وكأما ابن مسعود في المفوضة اذا مات غناز وجهوا كلاله أصاب فيما قاله برأه
 لكن قال الحق فان القول اذا كان صوابا فهو وما جابه الرسول عن الله فهو من الله وان كان خطأ
 فانه لم يبعث الرسول بخطافه ومن نفسه ومن الشيطان لان الله ورسوله والمقصود هنا بالاضافة
 اليه الاضافة اليه من جهة الاهيته من جهة الامر والشرع والدين وآله يحبه ورضاه ويحب
 فاعله عليه وأما من جهة الخلق فكل الانبياء منه والناس لم يسألوا الصالح عما من الله خلقا
 وتقديره فقد علموا ان كل ما وقع منه والعرب كانت في جاهليتها تقرر بالقضاء والقدر قال ابن قتيبة
 وغيره ما زالت العرب في جاهليتها ولاسيما لهمة قرة القضاء والقدر وقد قال عنترة
 يا عجل أين من المنية مهرب • ان كان يرى في السماء قضاءها
 وانما كان سؤال الناس عما من الله من جهة أمره ودينه وشرعه الذي رضاء ويحبه ويحب
 أهله وقد علم الصالح ان ما خالف الشرع والدين فله يكون من النفس والشيطان وان كان قضاء
 الله وقدره وان كان يعني من صاحبه كما يعني عن النسيان والخطا ونسيان الخير يكون من
 الشيطان كما قال تعالى وما ينسئ الشيطان فلا تقعدهم الذكرى مع القوم الظالمين وقال قتي
 موسى صلى الله عليه وسلم وما أنساه الا الشيطان ان ذكره وقال فأنساه الشيطان ذكره ولما
 نام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في الوادي عن الصلاة قال هذا واحد حضرة الشيطان وقال
 ان الشيطان أتى بلالا فجعل يهذه بك أيدي الصبي حتى نام فانه كان وكل بلال ان يكلأ لهم
 الصبح مع قوله ليس في النوم تفرط وقال ان الله قبض أرواحنا وقال بلال أخذ بنفسى الذي
 أخذت نفس لما قال من نام عن صلاة فليصلها اذا ذكره كالكثرة لها الانكاد ومع قوة تعالى عن
 المؤمنين برسالاته واخذنا نسينا أو خطا قال تعالى قد فعلت وكذلك الخطا في الاجتهاد
 من النفس والشيطان وان كان مغفورا لصاحبه وكذلك الاحتلام في المناهي الشيطان وفي
 المحصن عنه أنه قال الرواة ثلاثة يمين الله وروى عن الشيطان وروى ما يحمد به المرفضة
 في القطع فمراد في المنام فالتأثير في منامه ما يكون من الشيطان وهو كما قال صلى الله عليه
 وسلم رفع القلم عن التامح حتى يستنطق وعن المجنون حتى يفتق وعن الصبي حتى يحتمل وأعذرهم
 التامح ولهذا لم يكن شيء من أقواله التي تسمع منه في المنام حكما بشأن العلماء فلو طلق أو اعتق
 أو تبرع أو غير ذلك في منامه كان لقوا بخلاف الصبي المبرر فان أقواله قد تعتبر ما بان للولي وما
 يفترده في مواضع بالنص وفي مواضع بالاجماع وكذلك الوسواس في النفس يكون من الشيطان

الاحاد لا وجود له في الازل وهو
 بعض الجله فليس بعض من أبعاض
 الجله يكون موجودا في الازل واذا
 لم يكن شيء من الأبعاض موجودا
 في الازل فله لا وجود للجملة دون
 وجود أبعاضها (قلت) ولما قيل ان
 يتول قوله لا وجود للجملة دون
 وجود أبعاضها أي عني به وجود
 أبعاضها معاً لا وجود لأبعاضها
 ولو كانت متعاقبة أما الاول فلا
 يسع لان ما فرض متعاقبا لا يمكن
 ان تكون أبعاضه موجودة معه
 وليس له وجود مجتمع في زمن واحد
 حتى يمكن اجتماع أبعاضه معه بل
 وجود أبعاضه وهو متعاقب مع جلته
 جمع بين التقييد وان عني به
 وجود أبعاضها كمتساكن
 فيقال هذا صحيح والمتى انما هو
 وجود شيء من أبعاضها في الازل ولا
 يلزم من انتفاء كون الواحد من
 أبعاضها قدما أن لا يكون
 موجودا اذا كان وجود الجملة
 موقوفا على وجود أبعاضها فوجود
 أبعاض المتعاقب يمكن وان قال ان
 وجود الجنس المتعاقب الذي هو
 قديم أزلي أبدي موقوف على كون
 الواحد من أبعاضه قدما أزليا
 أو أبدا فهذا محل النزاع فتبين أن
 الجواب فيه مغلفة وحقيقة
 الجواب أنه يجب الحكم على الجملة
 بما يحكم به على أفرادها وقد بين هو
 وغيره فلهذا الجواب فله اذالم
 يكن بعض الجملة أزليا كذلك
 سلبا لا زلياً عن أفراد الجنس

سرّ رقائعا على وزن فعلية ولكن العرب تعاقب بين الحرف المضاعف والمقل كما يقولون تقضى
 البازي وتقتض قال الشاعر • تقضى البازي إذا البازي كسر • ومنه قوله تعالى فاطر الـ
 طعائل وشراييل لم يتسنه وهذه الهمزة تقتل أن تكون أصلية فبرزت لم ويكون من ساهت
 وتحتل أن تكون هاء السكت كلها من كتابه وحمايه واقتدوا به وسلطانيه وأكتر
 القراء يثبتون الهاء وصلوا وقفا وحزوا والكسائي يحذفها من الوصل هنا ومن اقتد به فعل
 قراءتها يجب أن تكون هاء السكت فإن الأصلية لا تحذف فتكون لفظة لم يتسن كما تقول لم
 يتسن وتكون مأخوذة من قولهم تسنى تسنى وعلى الاحتمال الآخر تكون من تسنه تسنه
 والمعنى واحد قال ابن قتيبة أي لم يتغير عمر السنين عليه قال والقفا مأخوذة من السنة تقول
 ساهت الفضة إذا حلت عاما وحالت عاما فذكر ابن قتيبة لفظة من جعل الهاء أصلية وقبها لفتان
 يقال علمته ساهته وساهته ومن الشواهد ما ذكره ابن قتيبة قول الشاعر
 فليست بسناه ولا راجية • ولكن عرايا السن الجواخ
 يدح الضفة والمقصود مدح صاحبها بالجد وأنه يعمر هالما يأكل ثم هالما رجبها بفضيلة ثمها
 ولا هي بسناه والمفسرون من أهل اللغة يقولون في الـ لا معنى له يتغير وأما لقمن قال ابن
 أمية سنة وفيه مشهورة ولهذا يقال في جمعها سنوات وشابهه في الاشتقاق الا كبر الماء
 الآسن وهو المنصر المتن وشابهه في الاشتقاق الاصفر الحما المسنون فله من سن يقال سنت
 الحمر على الحمر إذا حكته والذي يسيل بينهما سن ولا يكون الامتناع لوهذا الأصح من قول من
 يقول المسنون المنسوب على سنة الوجه أو المنسوب للمرغ أي أبدع صورة الانسان فان هذا
 انما كان بعد ان خلق من الحما المسنون ونفس الحما لم يكن على صورة الان ولا صورة
 وجه ولكن المراد المتن فقله لم يتسنه بخلاف قوله ما سن فانه من قولهم أسن بأسن فهذا من
 جنس الاشتقاق الا كبر لا شرا كهم في لسن والنون والتون الأخرى والهمزة والهاء
 متقاربان فاهما حار فالحق وهذا باب واسع والمقصود ان الغظن اذا اشتركا في أكثر
 الحروف ونفاوتا في بعضها قبل أحدهما مشتق من الآخر وهو الاشتقاق الا كبر والادب أن
 يشتركا في الحروف لا في ترتيبها كقول الكوفي الاسم مشتق من السمة والاشتقاق الاصفر
 الخاص الاشتراك في الحروف وترتيبها وهو المشهور كقولك علم يعلم فهو عالم وعلى هذا فالشيطان
 مشتق من شطن وعلى الاشتقاق الا كبر ومن شاطب شيط لانهما اشتراكا في الشين والطاء والنون
 والياء متقاربان فله سبيله أمر في سورة الناس بالاستعانة من شرا الوساوس من الجن والناس
 الذي يوسوس في صدور الناس ويدخل في ذلك وسوسة نفس الانسان ووسوسة غيره والقول
 في معنى الآية مبسوط في مصنف مفرد والمقصود هنا أنه قد ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من حديث أبي هريرة عن عائشة ان الصادق عليه السلام كتب عليه فان تركها الله
 كتب له حسنة كلمة فان عملها كتبت عليه حسنة واحدا نواه اذا هم بحسنة كتبت له حسنة
 كلمة فان عملها كتبت له عشر حسنة اليه سبحانه ضعف الى ضعف كثيرة وفي العيصين عن
 أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله تجاوز لامتي ما حدثت به أنفسها ما لم
 تكلم أو تعمل به وفي العيصين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا أذن المؤذن
 أدر الشيطان له ضراحي لا يسمع التآذين فاذا أفاض التآذين أقبل فاذا قرب الصلاة أدبر يعني
 الأكمة فاذا أفاض التآذين أقبل حتى يخطو بين المروضة يقول أذكر كذا ذكر كذا كذا كذا
 يذكر حتى يظن الرجل ان يدري كم صلى فاذا وجد ذلك أحدكم فليجد صدقته فقد أخبرنا

أن يكون موجودا في حال وجوده
 لا يعني أنه أوجد بعد وجوده بل
 يعني أن ما قدره من الوجود غير
 مستثنى عن العلة بل يستند اليها
 ولولاها لما كان واذن لا فارق
 بين أن يكون المعلول وجوده مسبوقا
 بالهدم أو غير مسبوق بالهدم قلت
 هذا الخطة هي حجة ابن مينا وأمثاله
 على أن المعلول يكون مع العلة في
 الزمان وهي حجة فاسدة ويتقدير
 صحتها الانتفاع بالمدى في هذا المقام
 فان الناس لهم في مقارنة المعلول
 لعلته التامة والمفعول لما فعله ثلاثة
 أقوال قيل يجب أن يفان الأثر
 للوزير التام ولتأثيره بحيث لا يتأخر
 الأثر عن التأثير في الزمان فلا يتعصب
 ولا يتراخي عنه وهذا قول هؤلاء
 الدهرية القائلين بان العالم قديم
 عن موجب قديم وقولهم أقدم
 الأقوال الثلاثة وأعظمها تنافضا
 فانه إذا كان الأثر كذلك لزم
 ان لا يحدث في العالم شيء فان العلة
 التامة إذا كانت تستلزم مقارنة
 معلولها في الزمان وكان الرب
 علة تامة في الأزل لزم أن يشارفه
 كل معلول وكل ما سوا معلول
 له إما بواسطة وإما بشير وإسطة
 فليزم ان لا يحدث في العالم شيء
 وأيضا فليحدث من الحوادث
 بعد ذلك بفقر الى علة تامة مقارنة
 له فليزم تسلسل علل أو تمام علل
 ومعلولات أن واحد وهذا باطل
 بصريح العقل واتفاق العقلاء
 وان قدر ان الرب لم يكن علة تامة في

الازل بطل قولهم وقيل بل يجب
 تراخي الاثر عن المؤثر التام كما
 يقوله أكثر أهل الكلام ويلزم
 من ذلك أن يصير المؤثر مؤثرا
 تاما بعد أن لم يكن مؤثرا تاما بدون
 سبب حادث أو أن الحوادث
 تحدث بدون مؤثر تام وأن الممكن
 يرجح وجوده على عدمه بدون
 المرجح التام وهذا قول كثير من
 أهل الكلام منهم من يقول القادر
 يرجح أحدهما القادرين بل يرجح
 ومنهم من يقول بل يرجح بالارادة
 القعدة الازلية ومن هؤلاء وهو لا
 من يقول بل يرجح مع كون الرجحان
 أولى لاعم وجوه وهو قول محمود
 الحواري من الأولين وهو قول
 محمد بن الهيثم الكراخي وغيره من
 الآخرين فإن الكرامية مع
 الأشعرية والكلاية يقولون
 المرجح هو الارادة القعدة الازلية
 ويقولون ان الارادة لا توجب
 المراد لكن منهم من يقول من شأن
 الارادة أن ترجح بلازمية فالمرجح بل
 مع نواي الامرين كما تقول الأشعرية
 ومنهم من يقول (١) ترجح أولوية
 الترجيح وهذا قول الكرامية
 والقول الثالث أن المؤثر التام
 يستلزم وجودا أثره عقبه لاعمه
 في الزمان ولا مفرضا عنه كما قال
 تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن
 نقوله كن فيكون وعلى هذا
 فيلزمه: وث كل ما سوى الرب لانه
 مسبوق بوجود التأثير ليس زمنه
 زمن التأثير والقادر المردي يستلزم
 (١) قوله ترجح أولوية الترجيح كذا
 في الاصل وانظر كتبه معجمه

هذا التذكير والوسواس من الشيطان وأنه يشبهه حتى لا يدري كم صلى وأمره بصديق السهو
 ولم يؤمنه بذلك والوسواس الخفيف لا يبطل الصلاة باتفاق العلماء وأما إذا كان هو الغلب ففعل
 عليه الاعادة فهو اختيار رأي عبد الله بن حامد والصحيح الذي عليه الجمهور وهو المنصوص عن
 أجدوده أنه لا إعادة عليه فإن حدثت أثره في غير تمام مطلق في كل وسواس ولم يؤمر بالاعادة لكن
 ينقص أجره بقدر ذلك قال ابن عباس ليس لك من صلاتك إلا ما غفلت منها وفي السنن عن عمار
 ابن ياسر أنه صلى صلاة فغفلها ففعل في ذلك فقال هل نقصت منها شيئا قالوا لا قال فاني بدت
 الوسواس وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل لينصرف من صلاته ولم يكتبه منها
 الا عشرها الا تسعها الاغنيا حتى قال الا نصفها وهذا الحديث بحجة على ابن حامد فإن أدنى ما ذكر
 نفسه هو وقد ذكر أنه يكتبه عشرة وأداء الواجب له مقصود إن أحدهما رافعا للثمة بحيث
 يندفع عنه الذم والعقاب المستحق بالترك فهذا لا يجب معه الاعادة فإن الاعادة تبقى مقصودها
 حصول ثواب مجرد وهو شأن الطلوعات لكن حصول الحسنات الماحية للثبات لا يكون الا مع
 القول الذي عليه الثواب فيقدر ما يكتبه من الثواب يكفر عنه به من السيئات الماضية وما لا
 ثواب فيه لا يكفر وإن رتبته الثمة كافي الحديث المأثور بتمامه ليس خطئه من صامه الا الجوع
 والعطش ورب قائم خطئه من قيامه السهر يقول أنه تعب ولم يحصل له منفعة لكن زعمه برئت
 وإن برئت زعمه فلم ينل العقاب فكان على حاله لم يزد بذلك خيرا او الصوم انما تسرع لتقصير
 التقوى كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
 تتقون أياما معدودات وقال النبي صلى الله عليه وسلم الصوم جنة فإذا كان أحدكم صائما فلا
 رفث ولا يجمل فإن أمر شاته أو قاله لمقل أني صائم وفيها ثلاثة أقوال في مذهب أجدوده
 أول قوله في نفسه فلا زعمه وقيل بقوله بلسانه وقيل بفرق بين الفرض بقوله بلسانه والنفل
 بقوله في نفسه فإن صوم الفرض مشترك والنفل يخاف عليه من الرياء والعصية أنه بقوله بلسانه
 كادل عليه الحديث فإن القول المطلق لا يكون الا باللسان وأما ما في النفس فليس يكونه مما
 حدث به أنفسهم قال تمام تستكلم وتعمل به فالتكلام المطلق انما هو الكلام المسموع وإذا قال
 بلسانه أني صائم بين عذري في المسألة عن الرد وكان أذرج لم يدا بالعدوان وفي الصحيحين عنه صلى
 الله عليه وسلم أنه قال من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه فين
 صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى لم يحرم على الصائم الاكل لحاجته الى ترك الطعام والشراب كما
 يحرم السيد على عبده بعض ماله بل المقصود بحجة الله تعالى وهو حصول التقوى فإذا لم يأته
 فقد أتى عاكس فيه بحجة ورضا فلا يثاب عليه ولكن لا يعاقب عليه عقوبة التارك والحسنات
 المقبولة تكفر السيئات ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح الصلوات الخمس والحسنة
 الى الجمعة ورمضان الى رمضان تشارفنا ليا بينن إذا جئت الكبار ولو كفر الجميع بالفساد لم
 يخرج الى الجمعة لكن التكفير بالحسنات المقبولة وغلب الناس لا يكتبه من الصلاة الا بعضها
 فيكفر ذلك بقدره بالقياس يحتاج الى تكفير ولهذا جاز من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة من أعماله الصلوات فإن أكلت والاقل انظر واهله
 من تطوع فإن كان له تطوع أكلته الفريضة ثم يرضع في سائر أعماله كذلك وتكمل الفرائض
 بالتطوع مطلق فانه يكون يوم القيامة يوم الجزاء فله إذا ترك بعض الواجبات استحق العقوبة
 فإذا كان له من جنسه تطوع عتقه فلا يعاقب وإن كان ثوابه ناقصا لم تطوعه عند مسده
 فكل ثوابه وهو في الدنيا يؤمر بان يصيحه عنك انما فاعله ناقصا من الواجبات أو يجبره

مع وجود القدرة والارادة وجود المقدور والمراد والقدرة والارادة حاصلان قبل المقدور والمراد وجود المقدور والمراد هما مستزمانان له وهذا قول أكثر أهل الألبت وعلى هذا فيجب الفرق بين وجود الملة والفاعل والمؤثر عند وجود الآخر في الزمان فإن هذا (١) لا يمتنع وبين وجود الملة التي هي الفعل والتأثير في الزمان فإن هذا هو الذي يتعقبه المفعول المعلوم الذي هو الآخر ومن السام من فرق بين تأثير القادر المختار وتأثير العلة الموجبة فزعم أن الأول لا يكون الأمع تراخي الآخر والثاني لا يكون الأمع مقارنة الآخر وتأثير وهذا أيضا غلط فإن الأدلة الدالة على وجوب التسبب وتلو قدر أنه يمكن أن يكون المؤثر غير قادر مختار فكيف إذا كان ذلك مختصا وأكون المعلوم والمفعول لا يكون مفعولا معلولا لا بعد عدمه هو من القضايا الضرورية التي اتفق عليها عامة العقلاء من الأولين والآخرين وكل هؤلاء يقولون ما كان معلولا يمكن وجوده ويمكن عدمه لا يكون الأحاد تاسبا بالعدم وعن قال ذلك أرسطو وأتباعه حتى إن سينا وأمثاله صرحوا بذلك لكن إن سينا تناقض مع ذلك فزعم أن الفاعل هو قديم أزلي مع كونه يمكن قبيل الوجود والعدم وهذا يخالف لما صرح به وهو صريحه أغته وسائر العقلاء وهو مما أنكره عليه ابن رشد الحفيد وبين أن هذا يخالف قوله لا يمتنع وبين وجود كذا في نسخة وفي أخرى لا يمتنع في وجود وانظر اه محبته

عما يخبر به كصدق السهو في الصلاة وكعدم الخبر لما تركه من واجبات الطهور مثل صدقة الفطر التي فرضت طهر لمصائبهم والقهر والرفق وذلك لأنه إذا أمكنه أن يأتي بالواجب كان ذلك عليه ولم يكن قدره من عهده بل هو مطلوب به كالقول بفعله بخلاف ما إذا اعتذر فله يوم الجزاء فانه لم يكن هناك الإلحاحات ولهذا كان جمهور العلماء على أن من ترك واجبا من واجبات الصلاة عند إقبليه إعادة الصلاة ما دام يمكن فعلها وهو أعادتها في الوقت هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد لكن مالك وأحمد يقولان قد يجب فيها ما يسقط بالسهو ويكون جهود السهو عوضا عنه وسهو السهو واجب عندهما وأما الشافعي فيقول لكل ما وجب بطلت الصلاة بتركه عدا أسهوا وسهو السهو عنده ليس بواجب فإن ما حثت الصلاة مع السهو عنه لم يكن واجبا ولا يسقط والاكثر من وجوب جهود السهو كالمأوى حنفية وأحمد يقولون قد أمر به النبي صلى الله عليه وسلم والأمر يقتضي الإيجاب ويقولون الزيادة في الصلاة لو فعلها بعد إبطال جهود السهو بالسنن والاجماع فهذا السهو لما تصح الصلاة مع سهو دون عهده وكذلك ما تنقصه منها فإن السهو يكون لازما براءة من نقص أخرى كسهو النبي صلى الله عليه وسلم لما ترك التمسيد الأول ولو فعل ذلك أحد بعد إبطال صلاته عند مالك وأحمد وأما حنفية فيوجب في الصلاة ما لا تبطل بتركه لا عهدا ولا أسهوا ويقول هو سعى بتركه كالطمانينة وفرامة الفاتحة وهذا مما عارضه فيه الأكثرون وقالوا من ترك الواجب عند فعله إعادة المكنة لا يملك يفعل ما أمر به وهو قادر على فعله فلا يسقط عنه وقد أخرجنا الصديق حديث النبي صلى الله عليه وسلم لما قاله النبي صلى الله عليه وسلم أرجع فصل فانك لم تصل وأمره بالصلاة التي فيها طمانينة فدل هذا الحديث الصريح على أن من ترك الواجب لم يكن مافعله صلاة بل يؤمر بالصلاة والشارع صلى الله عليه وسلم لا يبيح الاسم إلا انتفاء بعض واجباته فقوله انك لم تصل لأنه ترك بعض واجباتها ولم تكن صلاته تامة مقابلة الأهمية للأمور بها في قوة تعالى فإذا أطمأنتم فاقموا الصلاة فقد أمر بأتمامها ولهذا لما أمر بأتمام الحج والعمرة بقوله وأتموا الحج والعمرة لله أزم الشارع فيها فاعل جميع الواجبات فإذا ترك بعضها فلا يمتنع الخبر أن فعله أنه إن لم يأت بالأمور به بأتمام الواجب والأفعله ما يمكن من إعادة أو جبران وكذلك أمر الذي رأى يصلي خلف الصف وحده أن يهيد وقال لا صلاة لنفس خلف الصف وقد صححه أحمد بن حنبل وأبو حنيفة بن راهب وابن خرم وغيرهم من علماء الحديث فان قيل ففي حديث النبي الذي رواه أهل السنن من حديث شافعية من رافع أنه حمل ما تركه من نكاح وأخذ بتركه فحفظه بحسبه ما فعل ولا يكون كمن لم يصل قبل وكذلك نقول من فعلها وترك بعض واجباتها لم يكن بمنزلة من لم يأت بشيء منها بل يصل على ما فعل ويعاقب على ما ترك وانما يؤمر بالاعادة لمع عقوبته ما ترك وترك الواجب بسبب العقاب فإن كان يعاقب على ترك البعض لأنه أن يفعلها فإن كان جبرانا أو أمكن فعله وحده والأفعله مع غيره فانه لا يمكن فعله مفردا فان قيل فانه لا يمكن فعله مفردا طاعة لشيء عليه أو لأقل هو أو لأفعله ولم يكن يعلم أنه لا يجوز أو كان ساهيا كالذي يصلي بلا وضوء وسهو عن القراءة بفعله الأمر والمفروض فتباعد على ما فعل ولا يعاقب بفساده وخبطه لكن يؤمر بالاعادة لأنه لم يفعل ما أمر به أو لا كالتأثم إذا استنقظ في الوقت فانه يؤمر بالصلاة لأنها واجبة عليه في وقتها إذا أمكن والأصل لها أي وقت استنقظ فانه يهتد يؤمر بها أو ما إذا أمر بالاعادة فقد علم أنه لا يجوز فعل ذلك مفردا فلا يؤمر به مفردا فان قيل فلو تيمد أن يفعلها مع ترك الواجبات

التي يعلم وجوبها قبل هذا مستحق للعقاب فانه حاص بهذا الفعل وهذا قد يكون انهم كاتم التارك
وان قدر ان هذا التائب فانه لا يتأب عليه ثواب من فعله مع غيره كما امر به بل أكثر ما يقال انه
عليه ثواب واجب لكن الذي يعرف انه اذا لم يكن يعرف ان هذا واجب أو منى عنه فانه يتأب على
ما فعله قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرغين خيرا يرى موثما يعمل مثقال ذرغين شرا يرى مؤثما والقرآن وقد كراهه
ودعاؤهم غير والا فالسليم لا يصلي الى غير قبله أو بغير وضوء أو ركوع أو سجود ومن فعل ذلك كان
مستحقا للذم والعقاب ومع هذا فقد يمكن اذا فعله في ذلك مع اعترافه به مذنب لا على طريق
الاستئذان والاستعزاء والاستخفاف بل على طريق الكسل أن يتأب على ما فعله كمن ترك واجباً
الجميع المصوبة بدم لكن لا يكون ثوابه كما اذا فعل ذلك مع غيره على الوجه المأمور به وبهذا يتبين
الجواب عن شبهة أهل البدع من التواريج والرجعة وغيرهم من يقول ان الاعيان لا يتبعض
ولا يتفاضل ولا ينقص قالوا لانه اذا ذهب منه جزء ذهب كله لان الشيء المركب من اجزائه متى
ذهب منه جزء ذهب كله كالصلاة اذا ترك منها واجباً بطلت ومن هذا الاصل تشعبت بهم طرق
وأما الصحابة وأهل السنة والحديث فقالوا انه يزوي نقص كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة خرد من ايمان وعلى هذا فنقول اذا نقص شيء
من واجباته فقد ذهب ذلك الكمال والتمام ويجوز في الاسم اذا أريد به في ذلك الكمال وعليه أن
بأن في ذلك الجزء أن كان ترك واجباً فله أن كان ذنباً استغفر منه وبذلك يبرهن المؤمنين المستحقين
لثواب الله المحض انما يصح عن العقاب وأما اذا ترك واجباته أو فعل محرماً فانه يستحق العقاب
على ذلك ويستحق الثواب على ما فعل والمتى انما هو المجموع لاكل جزء من اجزائه كما اذا ذهب
واحد من العشرة لم يبق العشرة عشرة لكن بقي أكثر اجزائها وكذلك جاءت السنة في سائر
الاعمال كالصلاة وغيره انه يتأب على ما فعل منها وما يعاقب على الباقي حتى ان كان له تلوع
جبراً تركه التلوع ولو كان ما فعل باطلاً وجوده كعدمه لا يتأب عليه لم يجز بالتوافل شيء
وعلى ذلك دل حديث المساء الذي في السنن انه اذا نقص منها شيئاً أتى به على ما فعله فان قلت
فالفقهاء يطلعون انه قد بطلت صلاته وصومه وحججه اذا ترك منه ركناً قيل لان الباطل في عرفهم
ضد الصحيح والصحيح في عرفهم حاصل بمقصوده وترتب عليه حكمه وهو براءة النعمة ولهذا
يقولون الصحيح ما سقط القضاء فصار قولهم بطلت معنى وجب القضاء لا بمعنى انه لا يتأب عليها
بشيء في الآخر وهكذا الذي في كلام الله ورسوله كقوله صلى الله عليه وسلم لا يرنى الزاني
حين يرنى وهو مؤمن وقوله لا ايمان لمن لا امانة له ولا دين لمن لا عهد له وقوله تعالى انما المؤمنون
الذين اذا ذكروا به سجدوا وهم خاشعون وقوله انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم ينزلوا ما هودوا
بأموالهم وانفسهم في سبيل الله وأولئك هم الصادقون فان في الايمان عن ترك واجباته أو
فعل محرماً كمن غير كقوله لا صلاة الايام القرآن وقوله ليس ارجع فصل فانك لم تصل وقوله
لن تغرب خلف الصف لئلا امر بالاعادة لا صلاة خلف الصف وقوله من سمع النداء ثم لم يجب
من غير عذر فلا صلاته ومن قال من الفقهاء ان هذا الذي الكمال قبله ان أدركت الكمال
المستحب فهذا باطل لو جاز ان هذا من هذا الاوجه فقط في لفظ الشارع انه يني علاقته العبد
على الوجه الذي وجب عليه ثم ينيه ترك بعض المستحب بل الشارع لا يني علاقته الا اذا لم يضعه
العبد كواجب عليه الثاني انه لو ترك مستحباً كان عامة الناس لا صلاتهم ولا صيامهم فان
الكامل المستحب متفاوت واحد يصلي كصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل من لم يكلها
كتمكيل الرسول يقال لا صلاته فان قيل فهو لا الذين يتركون فرضاً من الصلوات وغيرها

لما صرح به ارسطو وسائر الفلاسفة
وان هذا لم يقبله احد قبله وارسطو
لم يكن يقسم الوجود الى واجب
ويمكن ولا يقول ان الاول موجب
بذاته لصلام بل هذا قول ابن سينا
وأما مثله وهو وان كان أقرب الى
الحق مع فساد وتنقضه فليس هو
قول سلفه بل قول ارسطو وأتباعه
أن الاول انما افتقر اليه الفلك
لكونه يتحرك للتنسبه لالكون
الاول علة فاعلة وحقيقة قول
ارسطو وأتباعه أن ما كان واجب
الوجود فله يكون مقتضراً الى
غيره فيكون جسماً مركباً كما حمله
للاعراض فان الفلك عندهم
واجب بذاته وهو كذلك كما قد بطل
كلامهم والرد عليهم في غير هذا
الموضع وبين ما وقع من الغلط في
نقل مذهبهم وأن أتباعهم صاروا
يحسبون مذهبهم منهم من يجعل
الاول محدثاً للعلة بالامر وليس
هذا قولهم فان الاول عندهم لا شعور
له بحركة ولا ارادة وانما الفلك
يتحرك عندهم لتنسبه به فهو محرك
كحريك الامام الزعيم أو المشوق
لعاشقة لا تحرك الا محرماً لمؤدبه كما
يزعم ابن رشد وغيره ومنهم من
يقول بل هو علة تبسدة فاعلة
لا فلا كما يقوله ابن سينا وأتباعه
وليس هذا أيضاً قولهم ولكن كثير
من هؤلاء المتأخرين لا يعرفون من
مذاهب الفلاسفة الا ما ذكره ابن
سينا كافي حامد الغزالي والرازي
والأمدى وغيرهم وينكرون

يؤمنون بأعادة الصلاة والاعيان اذا ترك بعض فرائضه لا يؤمر بأعادة قيل ليس الامر بالأعادة مطلقا بل يؤمر بالممكن فان أمكن الأعادة أعاد وان لم يمكن أمر أن يفعل حسنة غير ذلك كما لو ترك الجمعة فاته أمر بالتطهر فلا تسجد الجمعة بل الائتم الحاصل بترك الجمعة لا يزول جميعه ما ظهر وكذلك أمر ترك واجب الحج عداوته يؤمر به مادام يمكن فعلها في الوقت فإذا فات الوقت أمر بالدم الجابر ولم يكن ذلك مستطاعه أتم التقوية مستطاعا بل هذا الذي يمكنه من البدل وعليه أن يتوب توبة تقبل أتم التقوية كمن فعل محرما فله أن يتوب منه توبة تقبل عنه ومن ذلك أن يأتي بحسنة تيممه وكذلك من قوتوا جهل عيكة استندرا كه وأما إذا أمكنه استندرا كه فعله بنفسه وهكذا نقول فمن ترك بعض واجبات الاعيان بل كل مأموتر كه فقد ترك جزءا من اعانه فيستدركه بحسب الامكان فان فات وقته فلف فعل حسنة أخرى غيره ولهذا كان الذي اتفق عليه العلماء أنه يمكن إعادة الصلاة في الوقت الخاص والمشتد كما يصلي التطهر بعد دخول العصر ويؤخر العصر الى الاصفر ارفهذا اتفق صلاته وعليه أن التأخير وهو من المذمومين في قوله تعالى قويل للصليين الذين هم من صلاتهم ساهون وقوله فلفظ من بعدهم خلف واضعوا الصلوات اتبعوا الشهوات فان تأخيرها عن الوقت الذي يجب فعلها فيه هو اضعافها وهو عنها بلا نزاع أعلى بين العلماء وقد جاءت الآثار بذلك عن الصحابة والتابعين وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الامراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها صلوا الصلوات وقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة وهم انما كانوا يؤخرون التطهر الى وقت العصر والعصر الى وقت الاصفر وذلك مما هم مذمومون عليه ولكن ليسوا كمن تركها أو فوتها حتى غاب الشمس فان هؤلاء أمر النبي صلى الله عليه وسلم بشالهم ومنه عن قتال وأولئك فانه لما ذكر أنه سيكون أمرا يفعلون ويفعلون قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما صلوا وقد أخبر عن هذه الصلاة التي يؤخرونها أمر أن تعلى في الوقت وتعاد معهم نافلة ففعل على صلاتهم ولو كانوا يصلوا الصلواتهم وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من أدرك ركعتين العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر مع قوله أيضا في الحديث الصحيح تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق قرب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا و ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله و ثبت عنه في الصحيحين أنه قال من ترك صلاة ناله صرف فقد حبط عمله وقال أيضا ان هذه الصلوات عرضت على من كان فكلمكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له اجر مرتين وقد اتفق العلماء على ما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من قوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها فات فغفوا على أن التائب يصلي اذا استيقظ والتائب اذا ذكره وعليه قضاء الفائتة على الفور عند جمهورهم كالأول من حبل أو أي خيفة وغيرهم وأما الشافعي فيصلي قضاء التائب والتائب على التراخي ومن نسي بعض واجباتها فهو كمن نسيها فلو صلى ثم ذكر بعد خروج الوقت أنه كان على غير وضوء أعاد كما عذر عثمان وغيره لما صلوا الناس ثم ذكروا بعد الصلاة أنهم كانوا اجنبا فأعادوا ولم يأمر والمؤمنين بالأعادة وفي حديث عمر أنه لم يذكر الا بعد طلوع الشمس وكذلك اذا أخرها تأخير اري أنه جائز كما أخرها النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب وما تلاها بعد غيب الشمس فان ذلك التأخير لما أن يكون لتسليته أو لانه كان جائزا اذا كانوا مشغولين بقتال العدو وان يؤخر الصلاة والعلماء لهم في ذلك ثلاثة أقوال قبل صلى حال القتلى ولا يؤخر الصلاة وتأخيرها عن وقتها منسوخ وهذا مذهب مالك والشافعي والإمام أحمد

ما ذكر ابن سينا من حجه كاذره الآدمي في هذا الموضوع حيث قال ان العلة أو الفاعل لا يفتقر في كونه علة الى سبق العدم لان تأثر العلة في المفعول انما هو في حال وجود المفعول فيقال لهم ليس في هذا ما يدل على أن المفعول يجوز أن يكون قد عا زل غير مسبوق بالعدم بل قولكم واذ ذلك فلا فرق بين أن يكون المفعول وجوده مسبوقا بالعدم أو غير مسبوق دعوى مجردة من أن ما ذكره الامدعي وغيره من امتناع الاتراف بين العلة والمفعول في الزمن وجوب مقارنتهما في الزمن من اضعاف الطبع بل ما ذكره لا يدل على جواز الاقتران فضلا عن أن يدل على وجوب الاقتران بل غاية ما ذكره أن سبق العدم ليس بشرط في ايجاد العلة ولا يلزم من كونه ليس بشرط وجوب الاقتران بل قد يقال بجواز الاقتران وجواز التأخير وحشد فلقائل يقول (١) هذا الذي ذكرته وان كان باطلا كما قد بسط في غيره هذا الموضوع وبينه أن الناس في هذا المقام ثلاثة أقوال قبل يجوز أن يشارن المفعول العلة في الزمان فيفتقرن الاثر بالوقت في الزمان كما يقوله ابن سينا وتأثيره (١) قوله هذا الذي ذكرته الخ هكذا في الاصل وفي العبارة نص فانظر ابن النجاشي وحرر المقام من أسئل آخر سليم فان الاصل الذي يبدل بحرف مقبم كنه معصية

في المشهور عنه وقيل بخيرين تقديمها وتأخيرها لأن الصلاة لما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يصلوا العصر الا في بني قريظة كانت طائفة منهم أخرها والصلاة تفصلوا بدعوى الشمس وكانت منهم طائفة قالوا لم يردنا الا المداورة الى العدو لا نتعوب الصلاة تفصلوا في الطريق فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم أحد من الطائفتين والحديث في العصيين من حديث ابن عمر وهذا قول طائفة من الساميين وغيرهم وهو أحاديث الروايتين عن أحمد وقيل بل يؤخرها كما فعل يوم الخندق وهو مذهب أبي حنيفة ففي الجملة كل من أخرها تأخيرا بعده مال النسيان أو لخطا في الاجتهاد فانه يصلها بعد الوقت كمن علم أن الشمس لم تطلع فأخبرها حتى طلعت أو علم أن وقت العصر باق فأخبرها حتى غربت فإن هذا يصلي وعلى قول الأكثرين ما بقي تأخيرها بما ترأخى تغرب الشمس ومن قال انه يجوز التأخير فانه يصلها ولو أخرها باجتهاده فانه يصلها وان قيل انه أخطأ باجتهاده وليس هذا من أهل الوعيد المذكور في قوله من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله فان هذا اعتمدنا أول خطئي وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى عن أمتي الخطأ والنسيان وهو حديث حسن وقد نقل عليه القرآن والحديث الصحيح وأما من قوته ما دعا علما بوجودها أو فوب بعض واجباتها الذي يعلم وجوده منه فهذا مما تنازع فيه العلماء فعيل في الجميع يدعي أن يصلها بعد التقويت ويحبذ أن عليه ويثاب على ما فعل ويعاقب على التقويت كمن أخر الظهر الى وقت العصر والمغرب والعشاء الى آخر الليل من غير عذر وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يقولون في كل صلاة وجبت اعادة في الوقت فوجب اعادةها بعد الوقت وأما مالك وغيره من أهل المدينة فيغفرون بين ما بعد في الوقت وما بعد خروج الوقت فإما يكن فرضا بل واجبا وهو الذي يسمونه سنة أمره واما إعادة الصلاة اذا تركه في الوقت كمن صلى بالنساة وأما ما كان فرضا كالركوع والسجود والظاهر فانه بمنزلة من لم يصل فبعد الوقت وقد أنكر عليهم كثير من الناس التفرق بين الاوقات الوقت وبعده وصف الزم في معتزلة زكية على ما ذكر ثلاثين مسئلة منها هذه وقد رد على الزم في الشيخ أبو بكر الأبهري واصله القاضي عبد الوهاب وعدمهم أن الصلاة ان فعلت كما أمرهم المبدأ فلا اعتد عليه في الوقت ولا بعده وان لم تفعل كما أمر بها العبد فهي في ذمته فبعد في الوقت وبعده وأهل المدينة يقولون فاعلم في الوقت واجب ليس لاحد قط أن يؤخرها عن الوقت فان كان الوقت أو كدما ترك لم يعد بعد الوقت لانه ما بقي بعد الوقت يمكنه تلافيها فان الصلاة مع الصلاة أو عرانا في الوقت خير من الصلاة بلا الخامسة بعد الوقت فلا أمرنا ما يبعد ما بعد الوقت لكننا أمره بانقص محاسن وهذا لا يأمر به الشارع وهذا بخلاف من تركه تركنا منه هذا بمنزلة من لم يصل فبعد الوقت وهذا الفرق بيني على أن الصلاة من واجباتها ما هو ركن لا تتم الا به ومنه ما هو واجب تنبيهه لما مع السهو واما مطلقا وهذا قول الجمهور وأبو حنيفة وجب فيها ما لا يجب تركه الا لاعتدال حال فإذا وجب أهل المدينة فيها ما لا يجب تركه الا لاعتدال في الوقت كان أقرب الى الترخع وأحمد مع مالك وسفيان فيما باسقط السهو ويحرم السجود ثم ذلك الواجب اذا تركه عمدا أمره أحد في ظاهر مذهبه بالاعادة كالوتر ترك فرضا وأما مالك ففي مذهبه قولان فحين ترك ما يجب السجود تركه كسجود كثيره التمسك الاول وتركه تكبيرتين فصاعدا أو قراءة السورة والجمهر والمخالف في موضعهما وقد اتفق الجميع على أن واجبات الجماعتها ما يجب والجميع تركه ومنها ما يغتفر الجميع تركه فلا يجب كالوقوف بمرفة فكذلك الصلاة وقالت طائفة ثلاثة ما أمر الله به في الوقت اذا تركه لم يعد رضى فان وقته لم يكن فعله بعد الوقت كالجمعة والوقوف بمرفة وروى الجارح فان النفل

وقيل بل يجب تراخي الاثر عن المؤثر وتأثيره كما يقوله أكثر المتكلمين وقيل بل الاثر يعقب التأثير ولا يكون معه في الزمان ولا يكون مترابعا عنه وهذا هو الصواب كما قال تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون ولهذا يقال طلعت المرأة فطلعت وأعتقت العبد فتقت فالعتق والطلاق عقب التطبيق والاعتاق لا يقتربنه ولا يتأخر عنه (١) وبين أن من قال باقتران الاثر بالمؤثر كما يقوله هؤلاء المتفلسفة فان ذلك يستلزم أن لا يكون لشيء من الحوادث فاعل ويستلزم أن لا يحدث شيء في العالم ومن قال بالتراخي فقوله يستلزم أن المؤثر والتأثير لا يستلزم الاثر بل يحدث الحادث بلا سبب حادث وهذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي ذكره هو مأخوذ من كلام ابن سينا وهو مع فساد غايته أن الحلول يجوز أن يشارف وجوده وجود الصلاة لا يجب أن يكون مسبوقا بالصلاة مع وجود العلة وليس في هذا بيان أنه متع تأخر وجوده عن وجود الصلاة والاقسام الممكنة ثلاثة اما أن يقال بوجود المقارنة أو بوجود التأخر أو بجواز الأمرين وما ذكره لا يدل

(١) قوله وبين أن من قال الخ كذا في الأصل ولعل في الكلام نقضا فانظر كتبه معصمه

الواجبات وحينئذ ينصلي في الوقت بلا قراءة أو غير ما لم تعد أو نحو ذلك إذا أمر أن يصلي بعد الوقت بقراءة أو ستره كان ما أمر به دون ما فعله ولهذا إذا لم يكن إلا أحدهما وجب أن يصلي في الوقت بلا قراءة ولا ستر ولا يؤخرها أو يصلي بعد الوقت بقراءة أو ستر ففعل أن ذلك التوقيت ما بقي استدراكه كما يمكن أو ما المعلوم فأنه تعالى جعل الوقت في حقه متى أمكنه من نسي الصلاة أو بعض واجباتها صلاحاً متى ذكرها وكان ذلك هو الوقت في حقه وإذا قبل صلاته في الوقت كانت أكمل قبل نعم لكن تلك لم يجب عليه لغيره بالنوم والسيان وإنما وجب عليه أن يصلي إذا استيقظ وذكر كذا نقول في الحائض إذا ظهرت في وقت العصر فهي حينئذ مأمورة بالظهر والعصر وتكون مصلية للظهر في وقتها أداء وكذلك إذا ظهرت آخر الليل صلت المغرب والعشاء وكانت المغرب في حقه أداء كما أمرها بذلك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم ولم ينقل عن صحابي خلافة وهذا يدل على أن هذا من السنة التي كان الصحابة يعرفونها فإن مثل هذا يقع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وقد دل على ذلك الكتاب والسنة حيث جعل الله المواقف ثلاثة في حق المذور ومنه مذكورة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وهو يسل على أن الوقت مشترك في حق المذور وفلا يحتاج أن ينوي الجمع كما هو قول الأكثرين أبي حنيفة ومالك والامام أحمد وقدماء أصحابه لكن الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالخريفي ومن وافقه قالوا يجب النية في العصر والجمع وجهور العلماء على أنه لا يجب النية لانه لا هذا ولا هذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وهو الصواب كما بسط في غير هذا الموضوع وقصة الحائض عابدين أن فعل الصلاة في غير وقتها الذي أمر به عليه غير ممكن فإن ذلك لو كان ممكناً كانت الحائض تؤمر بفضاء الصلاة أو ما يجب أو أمر ما أصاب فإذا قبل سقط القضاء عنها تخفيفاً قبل فلواردت أن تصلي قضاء لتحصل ثواب الصلاة التي فاتتها لم يكن هذا مشروعا باتفاق العلماء وكان لها أن تصلي من النوافل ما شاءت فإن تلك الصلاة لم تكن مأمورة بها في وقتها والصلاة المكتوبة لا يمكن فعلها إلا في الوقت الذي أمر به العبد فلم يجز فعلها بعد ذلك وكل من كان معذوراً من تأخيرها ونسيها غشياً فهو لأعمال ما مورون بها في الوقت الثاني فلم يصلا إلا في وقت الأمر كما أمرت الحائض والمسافر والمرضى بقضاء رمضان وقيل في المتعمد لفطره لا يجز به صيام الدهر ولو صامه قالوا والناس إنما أمر بالصلاة إذا ذكرها لم يؤمر بها قبل ذلك وذلك هو الوقت في حقه فلم يصلي إلا في وقتها وكذلك التام إذا استيقظ إنما صلى في الوقت قالوا ولم يجوز الله لأحد أن يصلي الصلاة لفطره وقتها أو يقبلها منه في غير وقتها البتة وكذلك شهر رمضان وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أظفر وما من رمضان لم يقضه صيام الدهر وإن صامه قالوا وإنما يقبل الله صيامه في غير الشهر من المذور كالريض والمسافر والحائض ومن أشبه عليه الشهر فخرى فصار بعد ذلك أنه يجز به الصيام أما المتعمد لفطره فلا قالوا ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع أهله في رمضان بصوم بل أمره بالكفارة فقط وقد جاء ذكر أمره بالقضاء في حديث ضعيف ضعفه العلماء أحمد بن حنبل وغيره وكذلك جافى الذي يستقي عمد أنه يصيد وهذا ما ثبت رفعه وإنما ثبت أنه موقوف على أبي هريرة رضي الله عنه فربما يكون المراد به المذور الذي اعتقد أنه يجوز له الاستقاء والريض الذي احتاج إلى أن يستقي فاستقاءه فإن الاستقاء لا تكون في العادة إلا بعد الأكل ولا يقصد العاقل أن يستقي بلا حاجة فيكون المستقي متدواً بالاستقاء كما يستدوي بالآكل وهذا يقبل منه القضاء يؤمر به وهذا الحديث ثابت عن أبي هريرة رضي الله عنه في رفعه وبكل حال هذا معتاد فان أبهر ربه هو الذي

أقول اللهم في غير هذا الموضوع وأما القسمة الثانية التي بنوعها امتناع الطل المتعاقبة فهي منسبة على امتناع حوائث لأول لها والمتلف لا يقول بذلك فلم يكنهم أن يحولوا مقدمة في إثبات واجب الوجود والتحقق أنه لا يحتاج إليها ولا يحتاج في إثبات واجب الوجود إلى هذه الطريقة كما قد بينا الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع وهو لا يتحد معهم كره كلامهم في النظريات والعقبات وتعظيم العلم الإلهي الذي هو سيد العلوم وأعلامها وأشرفها وأسناها لا يحققون ما هو المقصود منه بل لا يحققون ما هو المعلوم لجواهر الخلائق وإن ابتغوا طولوا فيسه الطريق مع إمكان تقصيرها بل قد يورثون الناس شكاً فيما هو معلوم لهم بالقطرة الضرورية والربل صلوات الله عليهم وسلامه بعثوا بتكميل القطرة وتقريرها لا فسادها وتفسيرها قال تعالى فأمرهم بها للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون منسب إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تذكروا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون وفي العيصين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كل مولود يولد على الفطرة فاعلموا أنه يهودي أو نصراني أو مجوسي

وروى حديث الاعراب وحديث من أفطر يوماً من رمضان بقضه صيام الدهر فتمل أحاديثه على الاتفاق لأعلى الاختلاف وهذا أقول لما تقدمت السلف والخلف وهو قول أبي عبد الرحمن صاحب الشافعي وهو قول داود بن علي وابن خزم وغيرهم قالوا والمنازعون للناس لهم قط حجة برز اليها عند التنازع وأكثرهم يقولون لا يجب القضاء بالأمريئة وليس معهم هنا أمر ونحن لا ننزع في وجوب القضاء فقط بل ننزع في قبول القضاء منه وصحة الصلاة في غير وقتها فنقول الصلوات الخمس في غير وقتها المختص والمشتك المقتضى والموضع كالجمعة في غير وقتها وكما في غير وقته وكري الجارية في غير وقتها والوقت حصة للفعل وهو من أكد واجباته فكيف تقبل العبادة بدون مقتضى الواجبة فيها وهو وصلى إلى غير القبلة بغير عذر لم تكن صلاته الاطالة وكذلك إذا صلى قبل الوقت المشتك لعذر مثل أن يصلي الظهر قبل الزوال والمغرب قبل الغيب ولو فعل ذلك متأولاً مثل الاسير إذا طلع دخول شهر رمضان فقام ومثل المسافر في يوم الغيرة وغيرها إذا اجتهد وافصلوا الظهر قبل الزوال والمغرب قبل الغروب فهو لا في وجوب الاعادة عليهم قولان معروفان للعلماء والتزاع في ذلك في مذهب مالك والشافعي والمعروف من مذهب أحمد أنه لا يجزئهم ولو فعلوا ذلك في الوقت المشتك كدلالة العصر في وقت الظهر والعشاء قبل مغيب الشفق فقياس الصحيح من مذهب أحمد أن ذلك يجزئ فانه جمع لعذر وهو لا يشترط النية وقد نص على أن المسافر إذا صلى العشاء قبل مغيب الشفق أجراً لمجاوزة الجملة وإن كان لم يصليها مع المغرب ولهذا استحبه مع أمثاله تأخير الظهر وتقديم العصر وتأخير المغرب وتقديم العشاء كائن قلن السلف فدل على أن الثانية إذا فعلت قبل الوقت الخاص أجزأه قالوا فالنزاع في صحة مثل هذه الصلاة كالنزاع في رمي الجمار لا يفعل بعد الوقت قال لهم الأولون ما قسم عليه من الجمعة والجمهورية الجمار لا يفعل بعد الوقت المحدود في الشرع بحال المعذور ولا يغير معذور فعلم أن هذه الأفعال مختصة بزمان كلهم مختصة بمكان وأما الصلوات الخمس فيجوز فعلها المعذور بعد انقضاء الأوقات فعلم أنه يصح فعلها في غير الوقت وإن الوقت ليس شرطاً فيها كما هو شرط في تلك العبادات قال الآخرون الجواب من وجهين أحدهما أن يقال هب أنه يجوز فعل الصلاة بعد وقتها المعذور وسعة من الله وروية لأن التام والناسي لا ذنب لهما فوسع الله لهما عند الذكر والانتباه إذا كان لا يمكنهما الصلاة الا حينئذ فأى شيء في هذا مما يدل على جواز ذلك لم تنكب الكسيرة التي لا عذر له في تقويتها والجملة إذا فاتت في عام أمكنه أن يجزئ في عام قابل ورى الجمار إذا فاتته جعله بدل عنها وهو التسلك والجمعة إذا فاتت على الظهر وكان المعذور إذا فاتته هذه العبادات المؤقتة شرع له أن يأتي بدلا ولا يتم عليه رحمة من الله في حقه وأما غير المعذور ففعل له البدل أيضاً في الجملة لأن الجملة قبل التنبية فإذا مات الإنسان جاز أن يجزئ عنه وإن كان مفترقا فإذا جاز أن يجزئ عنه غير فلا يجزئ أن يأتي هو بالبدل بطريق الأحرى والأولى فالدائم الذي يخرج منه هو أول من فعل غيره عنه وأما الجمعة إذا فاتته فاعلمنا على الظهر لانها الفرض المتعاقب كل يوم لا تأنيهاً بل عن الجمعة بل الواجب على كل أحد إما الجمعة وأما الظهر فإذا أمكنت الجمعة وجبت عليه وإن لم تمكن صلى الظهر فإذا فاتت الجمعة أمكنه أن يصلي الظهر فوجب عليه صلاة الظهر ولهذا لا يجوز فعلها عند كمال العلماء إذا فاتت الجمعة وأما الصلاة المكتوبة فلا تدخلها التنبية بحال وكذلك صوم رمضان إذا كان قادراً عليه والأسقط عنه الصوم وأطعمه من كل يوم يسكنها عند الأكثرين وعند مالك لا شيء عليه وأما ما وردت به السنة من صيام الإنسان عن وليه فذلك في التذرع كاتسره العصابة الذين روي به هذا كإيدل عليه لفظه فانه قال من مات وعليه صيام صام

وبجسائه كائن في البهمة بهيمة وجعاهل تحسون فيها من جدهاء ثم قال أبو هريرة أقرؤا ان شئت فطرة الله التي فطر الناس عليها قالوا يا رسول الله أرى تسمن يموت من أطفال المشركين وهو صغير فقال الله أعلم بما كانوا عاملين وفي صحيح مسلم عن عياض بن حماد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى اني خلقت عبداً يحسنه فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحلت لهم وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزلهم سلطاناً فالأقرار بالخلق سبحانه وتعالى والاعتراف بوجود موجود واجب الوجود قديم أزلي كانه من كور في الفطرة مستغرق القلوب فبراهنه وأدلتها متعددة جدالس هذا موضعها وهو لا دعامة ما يدكرون من الطرق إما أن يكون فيه خلل وإما أن يكون طويلاً كثيراً تبع والقالب عليهم الاول فالأزلي أثبت الصانع مختصة مسالك وهي كلها مبنية على مقدمة واحدة الاول الاستدلال بمحدثات الزوات بناء على أن أجسام العالم محدثة وكل محدث فله محدث أما المقدمة الاولى فقد تبين كلامهم فيها ومتنقصة بعضهم بعضاً وأنها التزموا لاجلها إما جدهم من الله وأفعاله القائمة به وإما جدهم بعض ذلك وأنها اشتراطوا في خلق الله تعالى العالم ما ينافي خلق العالم فسلطوا عليهم أهل الملل والفلسفة جميعاً

عنه وليه والتذرف في ذمته وهو عليه وأما صوم رمضان فليس في ذمته ولا هو عليه بل هو ساقط عن
 المجزئته فلما كانت الصلوات الخمس وصيام رمضان لا ينفصل أحدهما عن الآخر لا يمكن لهما
 بدل بخلاف الحج وغيره فلهذا وسع الشارع في قضائهما بالعدو والحاجة إلى ذلك توسعته من وجبة
 وغيرهما لموسع في قضائه لأجل دلالة حاجته إلى قضائه لما شرع من البدل إما عبادة أخرى
 كالظفر عن الجملة والدم عن واجبات الحج وإما فعل الغير كالجمع المصنوع والمثقفين
 الفرق بين الصلوات الصوم وغيرهما بين المعذور وغيره وبين أن من وسع فيهما الغير المعذور كما
 يوسع للعدو وقد أخطأ القياس الجواب الثاني أن النفس قبل الاستغناء بالحكم الفرع من
 الأصل فإن ما ذكرناه ثابت بالأدلة الشرعية التي لا يحتاج إلى القياس معها كما تقدم لكن ذكرنا
 القياس ليتصور الإنسان ما جاء به الشرع في هذا كما ضرب الله الأمثال لتفهيم والتصوير لئلا
 ذلك هو الغليل الشرعي والمراد بهذا القياس أن يعرف أن فعل الصلاة بعد الوقت حيث حرم الله
 ورسوله تأخيرها بمنزلة فعل هذه العبادات والمقصود تخيل الحكم بالحكم لا تمثيل الفعل بالفعل
 فيعرف أن المقصود أن الصلاة ما يقتضي تقبيل ولا تصح كالتقبيل هذه ولا تصح فإن من الجهل
 من يظن أن المراد بذلك مؤخر من الصلاة وأن من قوتها سقط عنه الفساد فذهب عن ذلك السفهاء
 إلى تفويتها وهذا لا يقوله مسلم بل من قال أن من قوتها فلا ثم عليه فهو كافر ثم يستتاب فإن
 تاب والاقتل ولكن تفويت الصلاة عمد أمثل تفويت شهر رمضان عمد إجماع المسلمين فأجمع
 المسلمون كلهم من جميع الطوائف على أن من قال لأصلي صلاة النهار إلا بالليل فهو كمن قال لا
 أصوم رمضان إلا في شوال فإن كان بتجوير تأخيرها ويرى ذلك جائزاً له فهو كمن يرى تأخير رمضان
 جائزاً وهذا إن يجب استنباطهما باتفاق العلماء فإن تأيلاً واعتقداً وجوب فعل الصلاة والصوم في
 وقتهم والاعتقاد وكثير من العامة والجهل يعتقدون جواز تأخيرها إلى الليل بأدنى شغل ويرى أن
 صلاتها بالليل خير من أن يصلها بالنهار مع الشغل وهذا باطل بإجماع المسلمين بل هذا كفر
 وكثير منهم لا يرى جوازها في الوقت الأمع كمال الأفعال وأنه إذا صلاها بعد الوقت مع كمال الأفعال
 كان أحسن وهذا باطل بل كفر باتفاق العلماء ومن أسباب هذا الاعتناء الفاسدة تجويز
 القضاء للغير المعذور وقول القائل أنها تصح وتقبل وإن تأخرت تأخير فجعلوا فعلها بعد الغروب
 كفعل العصر بعد الاصفرار وذلك جمع بين ما فرق الله ورسوله بينه فلو علمت السامعة أن تفويت
 الصلاة كقتل شهر رمضان باتفاق المسلمين لاجتهادوا في فعلها في الوقت ومن جهة أسباب
 ذلك أن رمضان يشترك في صومه جميع الناس والوقت مطابق للعبادة لا ينفصل عنها وليس له
 شروط كالصلاة والصلاة وقتها موسع فيصلي بعض الناس في أول الوقت وبعضهم في آخره وكلاهما
 جائز وفيما واجبات بطن الجهل أنه لا يجوز رفعها إلا مع تلك الواجبات فيقولون نفعها
 بعد الوقت فهو خير من فعلها في الوقت بدون تلك الواجبات فهذا الجهل أوجب تفويت الصلاة
 التفويت الحرمة بالإجماع ولا يجوز أن يقال في قوتها لا شيء علينا أو تسقط عنك الصلاة وإن
 قال هذا فهو كافر ولكن بينه أن بمنزلة من زنى وقتل النفس وبغزاة من أفطر في رمضان عمد إذا
 أدبت ذنباً ما في جبران يقوم مقامه فله من الكبار بل قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار فإذا كان هذا في الجمع من غير عذر فكيف
 بالتفويت من غير عذر وحسن فعلها بالتوبة والاحتياط في أعمال سالحة أكثر من قضائها
 فصل صلوات كثيرة عليها أن يكفر بها عند ما قوتها وأنت مع ذلك على خطر وتصديق فإن بعض
 العصاة ألهم بدسته عن صلاة المغرب فتصدق بستانه سليمان بن داود لما فاتته صلاة

وأما الثالث فهي أظهر وأعرف
 وأبعد في العقول من أن تحتاج إلى
 بيان فتبينوها على أن كل محدث فهو
 ممكن الوجود وأن الممكن يحتاج في
 وجوده إلى مؤثر موجود وكل من
 هاتين المقدمتين صحيحة في نفسها
 مع أن القول بافتقار المحدث إلى
 المحدث أبين وأظهر في العقل من
 القول بافتقار الممكن إلى المؤثر
 الموجود فتقدير بيانهم للقدمتين
 يكونون قد طولوا وداروا بالعقول
 دورة تبعدها على العقول معرفة الله
 تعالى والافتقار بشيئته وقد يحصل
 لها في تلك الدورة من الآفات
 ما يشغلها عن المقصود فكأنوا كما
 قيل لبعض الناس أين أنزلت فرغ
 يدوم أدارها على رأسه ومذهاو على
 وقال هذا أدنى وكان يمكنه أن
 يشير إليها بالطريق المستقيم
 القريب ويقول هذا أدنى وهو كما

قبل

أقام يعمل أياماً ربه

وشبه الماء بعد الجهد بالماء
 وهو نظير ما ذكر عن بعض رهبان
 اسحق الكندي فيما يحكاك عنه
 السراي من قوله هذا من باب فقد
 عدم الوجود وقد عدم الوجود هو
 الوجود فكيف وقد ذكر وافي
 افتقار الممكن إلى الواجب بنفسه
 مع ظهوره وبانه كما قد سنا في
 غيره هذا الموضع ما هو نقض
 المقصود من التعليم والبيان وتجري
 الأدلة والبراهين وقد تكلمنا على
 تقرير ما يتعلق بهذا المقام في غير

هذا الموضع (قال الرازي)

المسألة الثاني الاستدلال بإمكان

الاجسام على وجود الصانع سبحانه

وتعالى وهي عمدة الفلاسفة قالوا

الاجسام ممكنة وكل ممكن فلا بد

له من مؤثر أما بيان كونها ممكنة

فبالطريق المذكورة في مسئلة

الحدوث وأما بيان أن الممكن لا بد

له من مؤثر فبالطريق المذكورة

هنا (قلت) وهذه الطريقة

هي طريقة ابن سينا وأمثاله من

المتفلسفة وابتدأت طريقة أرسطو

والقدماء من الفلاسفة وابن سينا

كان يجب بهذه الطريقة ويقول

انه أثبت واجب الوجود من نفس

الوجود من غير احتياج الى

الاستدلال بالحركة كإفعل أسلافه

الفلاسفة ولا ريب أن طريقته

ثبتت وجودا واجبا لكن لا ثبتت

أه مغاير لافلاك الأبيان إمكان

الاجسام كذا كره الرازي عنهم

وإمكان الاجسام هو مني على

توحيدهم المبني على نفي صفات الله

تعالى كما تقدم التنبيه عليه وهو من

أفسد الكلام كما قد بين ذلك في غير

موضع ومن طرقهم دخل

القائلون بوحدة الوجود وغيرهم

من أهل الخلاف القائلين بالخلل

والانحداد كصاحب التصوص

وأمثاله الذين حقيقة قولهم

تعطيل الصانع بالكلية والقول

بقول الدهرية الطبيعية دون

الالهية (قال) المسألة الثالث

الاستدلال بإمكان الصفات على

العصر بسبب الخلل لطفى مسما بالسوق والاعتناق ففقرها كفاً فلا يمنع فن قوت صلاة
واحدة عند افتدأت كيرة عظيمة فليست ذلك بما يمكن من توبة وأعمال الصلوة فلو فقهنا ما يمكن
بمجرد القضاء فافضائهم ما ففعل باجتماع المسلمين والذين يقولون لا يقبل منه القضاء يقولون تأمره
باضعاف القضاء هل الله أن يصفقوه وإذا قالوا لا يجب القضاء إلا بأمر جديد فلا ن القضاء
تخفيف ورجة كما في حق المريض والمسافر في رمضان والرجة والتخفيف تكون للأعدور
والعاجز لا تكون لأصحاب النكاح المتعدين لها المفترطين في عود الإسلام والصلوة عود
الإسلام الأتري الى ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من غيروه أنه لما سئل عن
وجب عليه الحج فجزى عنه أو نذر صياماً أو جهافت هل يفعل عنه فقال أرايت لو كان على أبيك
أو أمك دين فقتلته أما كان يجزى عنه قال بلى قال إن الله أحق بالقضاء ومرا ذلك أن
الله أحق بقول القضاء عن المعدورين بن آدم فان الله أرحم وأكرم فإذا كان الأتسون
يقولون القضاء عن مات فالله أحق بقبوله أيضاً لم رد بذلك أن الله يجب أن تقضى حقوقه
التي كانت على الميت وهي أوجب ما يقضى من الدين فان دين الميت لا يجب على الورثة قضاءه
لكن يقضى من تركه ولا يجب على أحد فعل ما وجب على الميت نذر والسائل انما سأل
عن الأجزاء والقبول لم يسأل عن الوجوب فلا بد أن يجب عن سؤاله ففعل أن الأمر بقضاء
العبادات وقبول القضاء من باب الاحسان والرجة وذلك مناسب للعذور وأما صاحب الكيرة
المتعد فلا يستحق تخفيفاً ولا رجة لكن إذا بلغه أسوة سائر التائبين من الكافر فيعتدى
طاعات الله وعباداته بما يمكن والذين أمروه بالقضاض من العلماء لا يقولون أنه بمجرد القضاء
يسقط عنه الأثم بل يقولون القضاء يخفف عنه الأثم وأما الممنوعون وتأخير الصلاة عن وقتها
فهو كسائر الذنوب التي تحتاج الى توبة وأما الى حسنات صاحبها وأما غير ذلك مما يسقط به
العقاب وهذه المسائل لبسطها موضع آخر والمقصود هنا أن ما كان من الشيطان مما لا يدخل
تحت الطاعة فهو معتقونه كالنوم والتسليم والخطايا الاجتهاد ونحو ذلك وأن كل من مدح
من الأمة وألهم وأخرهم على شيء أنابه الله عليه ورفع به قدره فهو محاسبه الرسول صلى الله عليه
وسلم فالنواب على ما جابه الرسول والنصر من نصرة والسعاد من اتباعه وصالوات الله وملائكته
على المؤمنين ووالعلمين للناس دينه والحق يدور معه حينما دأروا على الخلق بالحق وأنعمهم
أعلمهم بسنته وأنعمهم لها وكل قول خالف قوله فهو أمان من منسوخ وأمان من بدل لم يشرع
قط وقد قال على رضي الله عنه في مغاضبة جرت بينه وبين عثمان رضي الله عنه حينما اتبعنا لهذا
الدين وعثمان وافقه على ذلك وسائر الصالحات رضي الله عنهم أجمعين

(فصل) ولما قال السلف أن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد فسمعهم الرافضة كان
هذا كلاماً حاقاً وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا نسوا أصحابي يقضى
تحريرهم سمعهم أن الأمر بالاستغفار للمؤمنين واليهي عن سبهم عام في المصيص عن ابن مسعود
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وقد قال تعالى يا أيها الذين
آمنوا لا يضر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نادم من ناس عسى أن يكون خيراً منهم
ولا تملوا أن تصفكم ولا تاتوا بالالقاء بش الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن يئيب فأولئك هم
الظالمون فقد نهى عن البغز والتنازع بالأنقاب والأزاعيب والطعن ومنه قوله تعالى
ومنهم من يلزك في الصدقات أي يعسلك ويطعن عليك وقوله الذين يلزون المطوعين من
المؤمنين في الصدقات وقوله ولا تملوا أن تصفكم أي لا يلز بعضكم بعضاً بكفوه لولا أن جعلتموه

ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا وقوله تنوبوا إلي بارئكم فاقبلوا أنفسكم وقد قال تعالى ويل لكل همزة الآية والهمز لعب واللعن شدت وعنف ومنهم من الارض بعقبه ومنه الهمزة وهي تبرئ من الصدر وأما الاستغفار للمؤمنين عموما فقد قال تعالى واستغفروا لنفسكم وللمؤمنين والمؤمنات وقد أمر الله بالصلاة على من عوت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستغفر للمنافقين حتى نهي عن ذلك فكل مسلم لم يعلم أنه منافق جاز الاستغفار له والصلاة عليه وإن كان فيه بدعة أو فسق لكن لا يجب على كل أحد أن يصلي عليه وإذا كان في ترك الصلاة على الداعي إلى البدعة والمظهر للغيور مصلحة من جهة أزار الناس فكف عن الصلاة كان منه وعلم أن كان يؤثر ترك الصلاة في الزجر بأن يصلي عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فحين قتل نفسه صاوعا على صاحبكم وكذلك قال في القتال صاوعا على صاحبكم وقد قيل لسمر بن جندب إن ابتل لم ينم البارحة فقال أبتما قالوا شمالك لومات لم أصل عليه يعني لأنه يكون قد قتل نفسه وللعلماء هنا نزاع هل يترك الصلاة على مثل هذا الإمام فقط لقوله صلى الله عليه وسلم صاوعا على صاحبكم أم هذا الترك يختص بالنبي صلى الله عليه وسلم أم مشرعو عن تطليص الصلاة وهل الإمام هو الخليفة أو الإمام الرابع وهل هذا يختص بهذين أم هو ثابت لغيرهما فهذه كلها مسائل تذكر في غير هذا الموضع لكن بكل حال المسلمون المظهرون للإسلام قسمان إمام مؤمن وإمام منافق فمن علم نفاقه لم يجز الصلاة عليه والاستغفار له ومن لم يعلم نفاقه صلى عليه وإذا علم شخص نفاق شخص لم يصل هو عليه ويصلي عليه من لم يعلم نفاقه وكان عروضي الله عنه لا يصلي على من لم يصل عليه حذيفة لأنه كان في غزوة تبوك قد عفر المنافقين الذين عزموا على القتل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلم أنه لسانا فبين عقوبة الإنسان في الدنيا على ذنبه وبين الصلاة عليه والاستغفار له فإن الزاني والسارق والشارب وغيرهم من العصاة تنضم عليهم الحدود ومع هذا فصن عليهم بالاعطاهم في دينهم ودنياهم فإن العقوبات الشرعية أعاشر عترة من الله بعباده فهي صادرة عن رجة الله وأمره لإحسان لهم ولهذا ينبغي أن يعاقب الناس على الذنوب أن يقصد بذلك إحسان إليهم والرحمة لهم كما يقصد الداء بوب ولده كما يقصد الطبيب معالجة المريض فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما أهلكم عترة الوالد وقد قال تعالى النبي أولي بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وفي قراءاتي وهو أب لهم والقراءة المشهورة تدل على ذلك فإن نسائه إنما كن أمهات المؤمنين تبعاه فلولا أنه كالأب لم يكن نسائه كالأمهات والانباء أطباء الدين والقرآن أنزله الله شفاعة في الصدور فأنى يعاقب الناس عقوبة شرعية إنما هو تأنيبه وخليفة فعله أن يفعل كما يفعل على الوجه الذي فعل ولهذا قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله قال أبو هريرة كنتم خير أمة أخرجت للناس تأتون بهم في الأقباد والسلال تسألونهم الجنة أخروا أن هذه الأمتخير الإمام بن آدم فأنهم بما قربتهم بالقتل والأسر ومقصودهم بذلك إحسان إليهم وسوفهم إلى كرامة الله ورضوانه وإلى دخول الجنة وهكذا الداعي أهل البدع من الرافضة وغيرهم أن لم يقصد فيه بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان إليهم لم يكن عمله صالحا وإذا قلنا قد بدعة ومعصية كان قصده بيان ما قبل من الفساد ليصفوا للعباد كما في نصوص الوعيد وغيرها وقد هجر الرجل عقوبة وتقريرا والمقصود بذلك رده ودرع أمثاله لرحمة الإحسان لا لتقني والانتقام كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الثلاثة الذين خلفوا الماءا المختفون عن الفراءة يعتذرون ويخلفون وكانوا يكذبون وهؤلاء الثلاثة صدقوا وعقبوا بالهجرة ثم تاب الله عليهم بركة

وجود الصانع سواء كانت الاجسام واجبة وقديمة أو ممكنة وحادثة قال وتقرى به أن يقال اختصاص كل جسم عامه من الصفات اما أن يكون لجسمته أولايا يكون حالافي الجسمية أولايا يكون محلا لها أولايا لا يكون حالافها ولا محلا لها وهذا القسم الأخير اما أن يكون جسما أو جسمانيا أولايا وجسما ولا جسمانيا وتبطل كل هذه الاقسام سوى القسم الأخير مما مقرر به في اثبات المسئلة الأولى في مسئلة حدوث العالم قلت وهذا هو القول بتأنيل الاجسام وان يخصص بعضها بالصفات دون بعض يفتقر إلى تخصص القول بتأنيل الاجسام في غاية الفساد والاراضي نفسه قد بين بطلان ذلك في غير موضع وهذا الذي أحال عليه ليس فيه إلا أن الجسم لا يكون اختصاصه بالجسم واجبا بل جائزا بتقدير ثبوت هذا في التحيز لا يلزم منه في سائر الصفات وما ذكر من الدليل لا يصح وذلك أنه قال اختصاصه بذلك ان كان واجبا فاما ان يكون الوجوب لنفس الجسمية أولايا عرض الجسمية أولايا عرض له الجسمية أولايا عرض لها ولا معرض لها ولا معرض لها ولا واجب اشتراك الاجسام في تلك الصفة وان كان متعارض فاما ان يكون ممتنع الزوال وهو اللازم أن يمكن الزوال وهو العارض فان العرضي في اصطلاحهم أعين العارض

الامتناع لنفس الجسمية عاد الاشكال الاول وان كان تغيرها أقصى الى التسلسل وان كان لعروض الجسمية لم يصح لان المعقول من الجسمية الذهب في الجهات فلو كان في محل لكان ذلك المحل يجب أن يكون ذاهبا في الجهات فيكون محل الجسمية حسلا لانه لم يكن ذاهبا في الجهات لم يكن له اختصاص بالحيز فلا يعقل حصول الجسم المختص بالحيز في محل غير مختص بالحيز واذا كان محله ذاهبا في الجهات كان جسما وحيثما والقول في اختصاصه بذلك الحال فيه كالقول في الحيز لا يجوز ان يكون الجسمية أولوا زوها بل لا امر عارض يمكن الزوال فيكون ذلك الحيز يمكن الزوال وهو المقصود قلت ولقال ان يقول هذا الدليل مبني على تماثل الاجسام وأكثر العقلاء على خلافه وقد رآى في موضع آخر أنهم يختلفون لامتثالته وهو مبني أيضا على الكلام في الصورة والمادة ونحو ذلك مما ليس هذا موضع يسط الكلام فيه لكن بين فساد ديبان موضع المنع في مقدماته (قوله ان كان الامتناع لتغير الجسمية أقصى الى التسلسل) مجموع فان الاجسام اذا كانت مشتركة في مسمى الجسمية وقد اختلف بعضها عن بعض بصفات أخرى لم يحجب في ذلك التسلسل كافي سائر الامور التي تشترك (١) قوله وقد يدلكون في التكفير ذلك هكذا في الاصل وانظر ورو

ذلك فقبلتنا واحدة ونبينا واحد ولكم قوم مفتونون حتى علينا قتالهم حتى يرجعوا إلى الحق
 وبه قال ابن يحيى حديثنا قصة حدثت لثلاثين عن الحسن بن الحكم عن رياح بن الحرث عن
 عمار بن ياسر قال دينا واحد وقلتنا واحد وقد عوتنا واحد ولكم قوم يعولنا افتانناهم
 قال ابن يحيى حديثنا على حدثنا سمر عن عبد الله بن رياح بن الحرث قال قال عمار بن
 ياسر لا تقولوا كفر أهل الشام قولوا أشعروا قولوا غلوا قال محمد بن نصر وهذا يدل على أن الخبر
 الذي روى عن عمار بن ياسر أنه قال لعثمان بن عفان هو كافر خبيث باطل لا يصح لأنه إذا أنكر كفر
 أصحاب معاوية وهم أنما كانوا يظهرهم أنهم يقاتلون في دم عثمان فهو تكفير عثمان أشد
 إنكارا قلت والروى في حديث عمار أنه لما قال ذلك أنكر عليه على رضى الله عنه وقال أنكر كفر
 رب آمن به عثمان وحده في عابدين بطلان ذلك القول فيكون عماران كان قال ذلك متأولا
 قد رجح عنه حين تبينه أنه قول باطل ومحمد بن علي أن العصابة لم يكفروا والخوارج هم كانوا
 يصلون خلفهم وكان عداهن عن رضى الله عنه وغيره من العصابة كانوا يصلون خلف خدة
 الخواري وكانوا أيضا يحدونهم ويضربونهم ويخاطبونهم كما يخاطب المسلم كما كان عداه الله
 ابن عباس يجيب نعمة الخواري لما أرسل إليه يسأله عن مسائل وحديثه في الضاري وكما أجاب
 نافع بن الأزرق عن مسائل مشهورة وكان نافع ينظر في أشياء بالقرآن كما ينظر المسلم وما
 زلت السيرة المسلمين على هذا ما جعلهم مرتدين كالذين قاتلهم السديني ورضي الله عنه هذا مع أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتالهم في الأحاديث العديدة وأما روى من أنهم شرقتي تحت أديم
 السما من قبل من فتلقوا الحديث الذي وأما روى أمانة روى الترمذي وغيره أي أنهم شرعتي
 المسلمين من غيرهم فأنهم لم يكن أحد شر على المسلمين منهم إلا هو ودولنا النصاري فأنهم كانوا يجتهدون
 في قتل كل مسلم لم يوافقهم مستحيين لدماء المسلمين وأموالهم وقتل أولادهم مكفرين لهم وكانوا
 مشددين ذلك لعظم جهلهم وبدعتهم المنحلة ومع هذا العصابة والتابعون لهم باحسان لم
 يكفروهم ولا جعلهم مرتدين ولا اعتدوا عليهم بقول ولا فعل بل اتفقوا الله فيهم وسروا فيهم السيرة
 العادلة وهكذا تفرق أهل البدع والأهواء من الشيعة والمعتزة وغيرهم فمن كفر الاثنين
 والسبعين فرقة كلهم فقد خالف الكتاب والسنة واجاع العصابة والتابعين لهم باحسان مع أن
 حديث الاثنين والسبعين فرقة ليس في الصحيحين وقد ضعفه ابن خزم وغيره ولكن حسنه غيره وأو
 صححه كاصححه الخاكم وغيره وقد روى أهل السنن وروى عن طريق وليس قوله ثنتان وسبعون
 في النار واحديث في الجنة بأعظم من قوله تعالى إن الذين يأكلون أموال البائس ظلما إنما يأكلون
 في بطونهم نارا وسيطون سعيرا وقوله ومن يفعل ذلك عدونا وظالمات فسوف نصليه نارا وكان ذلك
 على الله بيما وأمثال ذلك من النصوص الصريحة يدخل من فعل ذلك النار ومع هذا فلا
 تنهد للمسلمين بالنار لا مكان أنه تاب وأكثله حسنت تحت سياته أن كفر الله عنه بمسائب
 أو غير ذلك كما تقدم بل المؤمن بالله ورسوله بالظنوا ظاهرا الذي قصد اتباع الحق وما جابه الرسول
 إذا أخطأ ولم يعرف الحق كان أولى أن يمضيه الله في الآخر من المتعمد العالم بالذنب فإن هذا
 عاص مستحق للعذاب بل لا ريب وأما ذلك فليس متعمدا للذنب بل هو غشفي والله قد تجاوز لهذه
 الآية عن الخطأ والنسيان والعقوبة في الدنيا تكون لدفع ضرره عن المسلمين وإن كان في
 الآخر خيرا ممن لم يعاقب كما يعاقب المسلم المتعدى الحدود ولا يعاقب أهل النعمة من اليهود
 والنصارى والمسلم في الآخر خير منهم وأيضا فصاحب البدعية صاحب هوى يهل لهواه
 لا ديانة ويصنع الحق الذي يخالف هواه فهذا يعاقبه الله على هواه ومثل هذا يستحق العقوبة

لذلك اللازم وأيضا فقولهم إن كان
 الامتناع لعروض الجسمية فهو
 محال ممنوع وقوله لأن المعقول
 من الجسمية الامتناد في الجهات
 فمحله لا بد أن يكون له ذهب في
 الجهات يقال له محمل الامتناد
 في الجهات هو المتدفق في الجهات كما
 أن محمل التصير هو المنصير ومحمل
 الطول والعرض والعرض هو الطويل
 انعرض البقي ومحمل المقدار هو
 المقدر وكذلك محمل الحياة والعلم
 والقدره هو الحالى العلم القدير
 وكذلك محمل السوداء والبياض هو
 الاسود والابيض وهذا في كل
 ما يوصف بصفة يفعل الصفة فهو
 الموصوف وهكذا جميع سميات
 المصادر وغيرهما من الأعراض
 محلها الأعيان القائمة بنفسها فإذا
 كانت الجسمية هي الامتناد في
 الجهات التي هي الطول والعرض
 والعرض مثلا كان محلها هو الشيء
 المتدفق في الجهات التي هي الطول
 العرض وجبت فعلها اختصاص
 بالجزء ويكون ذلك المعروف
 للجسمية الذي هو محمل لها المتدفق
 الجهات هو المقتضى لاختصاصه
 بما يختص به من الصفات اللازمة
 وهو مستلزم لذلك كما هو مستلزم
 للامتناد في الجهات فخص الجسم
 مستلزم بنفس الامتناد وبمن
 الاعراض والصفات فالجسم
 المعين هو مستلزم للامتناد
 المعين في الجهات المعينة ومستلزم
 للصفات المعينة التي يقال إنها

في الدنيا والآخرة ومن فسق من السلف الخوارج ونحوهم كإروى عن سعد بن أبي وقاص أنه قال فيهم قوله تعالى وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخائرون فقد يكون هذا مقصدا لاسبابا اذا تفرق الناس فكان منهم من يطلب الرئاسة ولاصاحبه واذا كان المسلم الذي يقاتل الكفار قد بطلت لهم جماعة وجية ورياء مذكور ليس في سبيل الله فكيف باهل البدع الذين يخاضعون ويقابلون عليها فانهم يفعلون ذلك جماعة وجية ورياء يعقبون لما اتبعوا اهل اوامهم فيرهدى من الله لا يجرد الخطا الذي اجتهدوا فيه ولهذا قال الشافعي لان تكليف علم يقال فيه اخطأت أحب الي من أن تكلف في علم يقال فيه كفرت فمن عيوب اهل البدع تكفير بعضهم بعضا ومن محاد اهل العلم انهم يحفظون ولا يكفرون وسبب ذلك أن أحدهم قد ظن ما ليس بكفر كفر وقد يكون كفر الاله نسيب أنه تكذيب الرسول وسبب الثاني والآخر لم ينسب له ذلك فلا يلزم اذا كان هذا العالم يحاله بكفر اذا قاله أن يكفر من لم يحاله والناس لهم فيما يحفظونه كفر طرق متعبد فقههم من يقول الكفر تكذيب ما علم بالاضطرار من دين الرسول ثم الناس متفاوتون في العلم الضروري بذلك ومنهم من يقول الكفر هو الجهل بالله ثم قد يجعل الجهل بالصفة كالجهل بالموصوف وقد لا يجعلها وهم مختلفون في الصفات نفيًا وإثباتًا ومنهم من لا يحد بحمد بل كل ما نسي أنه تكذيب لما حابه الرسول من أمر الايمان بالله واليوم الآخر جعله كفرًا الى طرق آخر ولاريد أن الكفر متعلق بالرسالة فتكذيب الرسول كفر وبغضه وسبه وعداؤه مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة والتابعين لهم باحسان وأئمة العلم وسائر الطوائف الا لهم ومن وافقه كالمصالح والانسعى وغيرهم فاتهم قالوا هذا كفر في الظاهر وما في الباطن فلا يكون كفر الا اذا استلزم الجهل بحيث لا يبق في القلب شيء من التصديق بلرب وهذا بناء على أن الايمان في القلب لا يتفاضل ولا يكون في القلب بعض من الايمان وهو خلاف النصوص الصريحة وخلاف الواقع وليسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أن كل من تابى من اهل البدع تاب الله عليه واذا كان الذنب متعلقا بالله ورسوله فهو حق محض لله فيجب على الانسان أن يكون في هذا الباب قاصدا الوجه الله متعلسا رسوله ليكون عمله خالصا صوابا قال تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك امانتهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجر عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى ومن أحسن دينًا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم خفيًا واتخذ الله ابراهيم خليلًا قال المفسرون وأهل الفقه معنى الآية أخلص دينه وعمله لله وهو محسن في عمله وقال القرطبي قوله فعل أسلم وجهه لله أخلصت عملي وقال الزجاج قصدت بعبادتي الى الله وهو كقولوا كقائد كرتوجه في موضع آخر وهذا المعنى يدور عليه القرآن فان الله تعالى أمر أن لا يعبد الا الله وعبادته فعل ما أمرت ما حظر والاول هو اخلاص الدين والعمل لله والثاني هو الاخلاص وهو العمل الصالح ولهذا كان عمر يقول في دعائه اللهم اجعل عملي كله صالحا واجعله لوجهك خالصا ولا تجعل لأحد فيه شيئا وهذا هو الخالص الصواب كما قال الفضيل بن عياض في قوله لسواكم أيكم أحسن عملا قال أخلصه وأصوبه قالوا يا أبا علي ما أخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا لم يكن صوابا لم يقبل ولذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص أن يكون لله والصواب أن يكون على السنة والامر بالسنة والنهي عن البدعة هما امر معروف ونهي عن منكر وهو من أفضل الاعمال الصالحة فيجب أن يتتبع به

لازمته حتى انه متى قدر عدم تلك الوازم فقد تبطل حقيقته فالوجوب لها هو الموجب لحقيقته وهذا مطرد في كل ما يقدر من الموصفات المستلزمة لصفاتها كالحياة والناطقة للانسان وكذلك الغشضاء والنمو للصوان والنبات مثلا فان كون النبات ناسيا متغذيا هو صفة لازمة له لا الهوم كونه جسما ولا سبب غير حقيقته التي يختص بها بل حقيقته مستلزمة لغيره واعتدائه وهذه الصفات اقرب الى أن تكون داخلية في حقيقته من كونه عمدا في الجهات وان كان ذلك أيضا لازما فاننا نعلم أن النار والنار والقراب والتبخر والانسان والشمس والفلان وغير ذلك كلها مشتركة في أنها متحدة في متندق الجهات كما أنها مشتركة في أنها موصوفة بصفات قائمة بها وفي أنها حاملة لتلك الصفات وما به افرقت وامتاز بعضها عن بعض أعظم مما فيه اشتركت فالصفات الفارقة بينها الموجبة لاختلافها وبابنة بعضها لبعض أعظم مما يوجب تشابهها ومناسبة بعضها البعض فن يقول بمائل الجواهر والاحكام يقول ان الحقيقة هي ما اشتركت فيه من التعزية والمقدارية وتوابعها وسائر الصفات عارضة لها فتعزى الى سبب غير الذات ومن يقول باختلافها يقول بل المقدارية لجسم والتعزية للغير كالوصفية

للو صوف والورنية للون والعرضة
للعرض والقيام بالنفس للفتات
بأنفسها ونحو ذلك ومعلوم أن
الموجودين إذا اشتهر كافى أن هذا
قائم بنفسه وهذا قائم بنفسه لم يكن
أحدهما مثالا لآخر وإذا اشتهر
فى أن هذا اللون وهذا اللون وهذا لعم
وهذا لعم وهذا عرض وهذا عرض
لم يكن أحدهما مثالا لآخر وإذا
اشترى كافى أن هذا موصوف وهذا
موصوف لم يكن أحدهما مثالا
لآخر وإذا اشتهر كافى أن لهذا
مقدار ولهذا مقدارا ولهذا حيزا
ومكانا ولهذا حيزا ومكانا كان أولى
أن لا يوجد جبه هذا اتصالهما لأن
اختلافه لوصوف أدخل فى حقيقته
من القدر والمقدور والمكان للممكن
والحيز للصير فإذا كان اشتراكهما
فيما هو أدخل فى الحقيقة لا يوجد
التماثل فاشترى كما فيهما هو دونه
فى ذلك أولى بعدم التماثل والكلام
على هذا الأمر مبسوط فى غير هذا
الموضع والمقصود هنا التنبية على
مجموع ما أنتباهه الصانع
(قال الرازى) المسألة الرابع
الاستدلال بمحدوث الصفات
والاعراض على وجود الصانع
تعالى مثل ضرورة النطفة المتشابهة
الأجزاء أنسابا فإذا كانت تلك
التركيبات أعراضا حادثة والعبد
غير قادر عليها فلا بد من فاعل آخر
من ادعى العلم بأن حاجة المحدث إلى
الشاعل ضرورى ادعى الضرورة
هنا من استدلال على ذلك بالامكان

وجه الله وأن يكون مطابقا للأمر وفى الحديث من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر فبني أن
يكون عالما بما أمر به عالما بنهى عنه رفيقا بما أمر به رفيقا بما نهى عنه طيبا
قيا بما أمر به حليما فيما نهى عنه فالعلم قبل الأمر والرفق مع الأمر والخلم مع الأمر فان لم يكن
عالما لم يكن له أن يقضو ما ليس له به علم وان كان عالما لم يكن رفيقا كان كالطبيب الذى لا رفق
فيه فيغلط على المريض فلا يقبل منه وكالمؤيد القلظ الذى لا يقبل منه الملك وقد قال تعالى
لنوسى وهرون قولاه قولنا لعلهم يتذكرا ويخشى ثم إذا أمر وأهى فلا بد أن يؤذى فى العادة
فعله أن يصبر ويحلم كإمام تعالى وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر واصبر على ما أمرك أن ذلك
من عزم الأمور وقد أمر الله نبيه بالصبر على أذى المشركين فى غير موضع وهو أمام الأمرين
بالمعروف الناهين عن المنكر فان الإنسان عليه أو لا أن يكون أمر الله وقصد طاعة الله فيما
أمر به وهو يجب صلاح المأمور وأقامة الحجة عليه فان فعل ذلك لطلب الرضا لنفسه ولطائفته
وتنقص غيره كان ذلك خطية لا يقبله الله وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله
باطلا ثم إذا رد عليه ذلك أو أذى أو تنب إلى أنه خطي وغرضه فاستد طلبت نفسه الانتصار
لنفسه وآياه الشيطان فكان مبدءا له فثم صاره هو يطلبه أن يتصبر على من آذاه وما
اعتدى على ذلك المؤذى وهكذا أصيب أصحاب المصالحات المختلفة إذا كان كل منهم يعتقد أن
الحق معه وأنه على السنة فان أكثرهم قد صار لهم في ذلك هو أن يتصبر صاهم أو يستهم
وأنساب الهم لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا وأن يكون الدين كله لله بل يقصدون
على من خالفهم وان كان يجتهد بمعذرة لا ينضب الله عليه ورضون عن كان وافقه وان كان
جاهلا سى القصد ليس له علم ولا حسن قصد ففنى هذا أن لا يحمدوا من لم يحمد الله ورسوله
ويعلموا من لم يمه الله ورسوله وتصبروا إلى الله ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله
ورسوله وهذا حال الكفار الذين لا يظنون إلا أهواءهم ويقولون هذا صدقنا وهذا عدونا وبلغه
المغل هذا بال هذا بائى لا ينظرون إلى محو الآلة الله ورسوله ومعاداة الله ورسوله ومن ههنا تنشأ الفتن
بين الناس قال الله تعالى وفاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فإذا لم يكن الدين كله
لله كانت فتنة وأصل الدين أن يكون الحب لله والبغض لله والموالاة لله والمعاداة لله والعبد لله
والاستعانة بالله والخوف من الله والرجاء لله والاعطافه والمنع لله وهذا انما يكون بمقتضى رسول
الله الذى أمر أمرا لله ونهى عنه الله ومعاداة الله وطاعة الله ومعصية الله وصاحب الهوى بعبه الهوى وبعبه فلا يتخضر ماله ورسوله فى ذلك ولا يظلم ولا يرضى
لرضا الله ورسوله ولا ينضب لقب الله ورسوله بل يرضى إذا حصل ما يرضاه هو ودينه وينضب إذا
حصل ما ينضبه هو ودينه يكون مع ذلك مع شبهة دين أن الذى يرضى به وينضب هو السنة وهو
الحق وهو الدين فإذا اقدرا أن الذى معه هو الحق المحض دين الاسلام لم يكن قصده أن يكون الدين
كله وأن تكون كلمة الله هي العليا بل قصد الحق لنفسه وطائفته أو الرضا بالعلم هو يرضى عليه
أو فعل ذلك شجاعة وطعنا وأعرض من الغنى لم يكن لله لم يكن مجاهدا فى سبيل الله فكيف إذا
كان الذى يدعى الحق والسنة هو كتظير معصية وباطل وسنة وبدعة ومع خصمه حق وباطل وسنة
وبدعة وهذا حال المختلفين الذين فرقوا دينهم وكانوا شعا وكفر بعضهم بعضا وفسق بعضهم بعضا
ولهذا قال تعالى فهم ومات فرق الذين أتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة وما أمروا الا ليعبدوا
الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة وقال تعالى كان
الناس أمة واحدة يعنى فاختلفوا كما فى سورة يونس وكذلك فى قرأة بعض الصحابة وهذا على قرأة

الجمهور من العصاة والتابعين أنهم كانوا على دين الاسلام وفي تفسير ابن عطية عن ابن عباس أنهم كانوا على الكفر وهذا ليس بشئ وقد مر ان عطية عن ابن عباس ليس ثابت عن ابن عباس بل قد ثبت عنه أنه قال كان بين آدم ونوح عشرين قرون وكلهم على الاسلام وقد قال في سورة نوح وما كان الناس الا امة واحدة فاشتخروا فمنهم على الاختلاف بعد أن كانوا على دين واحد فقل أنه كان حقا والاختلاف في كتاب الله على وجهين أحدهما أن يكون كله مذموما كقوله وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد والثاني أن يكون بعضهم على الحق وبعضهم على الباطل كقوله نال الرسول فضلا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتيناهم من ابن مريم البينات وايدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا بينهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ولكن الله يفعل ما يريد لكن اذا أطلق الاختلاف فالجميع مذموم كقوله ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما هذه من كان قبلكم يكرهوا لهم ما لا ينعون ولا ينهون عن انبيائهم ولهذا افسروا الاختلاف في هذا الموضع بأنه كله مذموم قال الفراء في اختلافهم وجهان أحدهما كفر بعضهم بكتاب بعض والثاني تبديل ما بدلوا وهو كقول فان المختلفين كل منهم يكون معه حق وباطل فيكفر بالحق الذي مع الآخر وصدق بالباطل الذي معه وهو تبديل ما بدل فلا اختلاف لا بد أن يجمع النوعين ولهذا ذكر كل من السلف أو اعلم هذا أحدها الاختلاف في اليوم الذي يكون فيه الاجتماع فالיום الذي أمر به يوم الجمعة فدل عليه الطائفتان فهذه أخذت السبت وهذه أخذت الاحد وفي الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال نحن الاثرون السابقون يوم القيلة يبدئهم أو الكلاب من قبلنا أو آتيناهم من بعدهم فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه فبدأنا الله الناس لثانيه تبع اليوم لنا وغدا لهم ود بعد غد لثالثي وهذا الحديث يطابق قوة تعالى فهدي الله الذين آمنوا للاختلاف افيهم من الحق باثنه وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فاضل الليل يصلي يقول اللهم بجزيل وسكاكيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلفوا في من الحق بذلك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم والحديث الاول بين أن الله تعالى هدى المؤمنين لغير ما كان فيه المختلفون فلا كانوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وهو عاين أن الاختلاف كله مذموم والنوع الثاني القسمة بينهم يصرى الى المشرق ومنهم يصرى الى المغرب وكلاهما مذموم يشعره الله والثالث ابراهيم قال اليهود كان يهوديا وقال النصراني كان نصرانيا وكلاهما كان من الاختلاف المذموم ما كان ابراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين والرابع عيسى جعلته اليهودية وجعلته النصرانية والخلع الكسب للثمة آمن هؤلاء ببعض هؤلاء ببعض والسادس الذين أخذوا بدين هؤلاء بدين ومن هذا الباب قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصرانية على شيء وقالت النصرانية ليست اليهودية على شيء وقدرى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اختلفت يهود المدينة ونصارى نجران عند النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اليهود ليست النصرانية على شيء ولا يدخل الجنة الا من كان يهوديا وكفروا بالانجيل وعيسى وقالت النصرانية ليست اليهودية على شيء وكفروا بالتوراة وموسى فأزل الله هذه الآية والتي قبلها واختلاف أهل البدع هوم من هذا النمط فالخارجي يقول ليس الشيعي على شيء والشيعي يقول ليس الخارجي على شيء والقدري الثاني يقول ليس المبتدع على شيء والقدري

أو بالقياس على حدوث الذوات فكذلك بقول ايضا في حدوث الصفات قال والفرق بين الاستدلال بإمكان الصفات وبين الاستدلال بحدوثها أن الاول يقتضي أن لا يكون الفاعل جسما والثاني لا يقتضي ذلك قلت هذه الطريقة جرم من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل وكان عليها سلف الاسماء وأنتها وجاهل العقلاء من الآدميين فان الله سبحانه يذكرك في آياته ما يحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحوان وغير ذلك من الحوادث ويذكرك في آياته خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار ونحو ذلك لكن القائلون بانبات الجوهر الفردي من المستقلة ومن وافقهم من الاشعية وغيرهم يسمون هذا استدلالا بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها بل الجواهر والاجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها ولا تزل موجودة وانما تغيرت صفاتها كما تغيرت صفات الجسم اذا تحرك قبل السكون وكما تغير ألوانه وكما تغير أشكاله وهذا مما يكره عليهم جواهر العقلاء من المسلمين وغيرهم وحقيقة قول هؤلاء بالجمعية والمعرفة ومن وافقهم من الاشعية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلا لا يفعل شيئا ولا يسكنهم عشيقته وقدرته

المجربى المتيقن بقول ليس الثاني على شيء والوحيد به تقول ليست المرجحة على شيء والمرجحة
تقول ليست الوعيدية على شيء بل ويوحى شيء من هذا بين أهل المذاهب الاصولية والفروعية
المتسقين الى السنة فالكلابي يقول ليس الكراي على شيء والكراي يقول ليس الكلالي على شيء
والاشعري يقول ليس السالبي على شيء والسالبي يقول ليس الاشعري على شيء وصنف السالبي
ثاني على الاهوازي كتابا في مثالب الاشعري وصف الاشعري كان عسكرا كتابا في نقض ذلك
من كل وجه وذكر فيه مثالب السالبة وكذلك أهل المذاهب الاربعية وغيرهوا لاجل ما كانوا كثيرهم قد
تلبس بعض المقالات الاصولية وغلط هذا بهذا فالحنبلي والشافعي والمالكي يغلط عندهم
مالكو والشافعي وأحمد من أصول الاشعرية والسالبة وغيرهم ذلك ويصفه المذهب مالكو
والشافعي وأحمد وكذلك الحنفي يغلط عندهم أي حنفية من أصول المعتزلة والكرامة
والكلابية ويصفه المذهب أي حنفية وهذا من جنس الرض والتشيع لكنه تشيع في
تفضيل بعض الطوائف والعلماء لا تشيع في تفضيل بعض الصحابة والواجب على كل مسلم
يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده
لا شريك له وطاعة رسوله بدور على ذلك ويتبعه أين وحده ويعلم أن أفضل الخلق بعد الانبياء هم
الصحابة فلا ينصرف لخص انتصارا مطلقا كما لا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا طائفة انتصارا
مطلقا كما لا الصحابة رضي الله عنهم أجمعين فان الهدي يدور مع الرسول جسد دار ويدور مع
أصحابه دون أصحاب غير حيث داروا فاذا اجتمعوا مجتمعوا على خطا فخطا أصحابه عالم
من العلماء فانهم قد يجتمعون على خطا بل كل قول قالوه لم يقله غيرهم من الأمثلة يكون الاخطا
فان الدين الذي بعث الله به رسوله ليس حلالا في عالم واحد أو أصحابه ولو كان كذلك لكان ذلك
التخصر نظير الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو شبه يقول الرضا في الامام المعصوم ولا بد أن
يكون الصحابة والتابعون يعرفون ذلك الحق الذي بعث الله به الرسول قبل وجود التبوعين
الذين تنسب اليهم المذاهب في الاصول والفروع وعتق أن يكون هؤلاء ما يعتق بخلاف ما جاء
به الرسول فان كل ما خالف الرسول فهو باطل وعتق أن يكون أحدهم علم من جهة الرسول
ما يخالف الصحابة والتابعين لهم باحسان فان أولئك لم يجتمعوا على ضلالة فلا بد أن يكون قوله
ان كان حقا ما أخذوا عما جاء به الرسول موجودا في قلبه وكل قول قيل في دين الاسلام يخالف
لما مضى عليه الصحابة والتابعون لم يقله أحد منهم بل قالوا خلافة فله قول باطل والمقصود هنا
أن الله تعالى ذكر أن المختلفين جاءتهم اليه وجاههم العلم وانما اختلفوا فيما ولهم انهم الله
وعاقبتهم فانهم لم يكونوا يجتمعون بخطئين بل كانوا قاصدين النبي عاقلين باطن معرضين عن القول
وعن العمل به وتظهره اذ قوله ان الدين عند الله الاسلام وما اختلف الذين أتوا الكتاب الا من
بعد ما جاءهم العلم بغير ما بينهم قال الزجاج اختلفوا النبي لا قصده البرهان وقال تعالى ولقد يؤاتنا
بنو اسرائيل ميوا صدق ورزقناهم من الطيبات فما اختلفوا حتى جاءهم العلم ان ربك يقضي
بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون وقال تعالى ولقد آتينا بني اسرائيل الكتاب والحكم
والتبوء ورزقناهم من الطيبات وقضينا لهم على العالمين وآتيناهم بينات من الامر فما اختلفوا
الا من بعد ما جاءهم العلم ان ربك يقضي بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون ثم جعلناك
على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون انهم لن يفزعوا عنك الله شيئا وان
الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين هذا صار لنا سر وهدي بورجة فهذه المواضع
من القرآن تبين أن المختلفين ما اختلفوا حتى جاءهم العلم واليقات فاختلوا النبي والظلم لا لاجل

ثم انه أمدع جواهر من غير فعل يقوم
به وبعد ذلك ما بقي يختلج شيئا بل انما
تحدث صفات تقوم بها ويدعون
أن هذا قول أهل الملل الانبياء
وأتباعهم وبينهم بين الفلاسفة في
هذا نزاع أخطأه كل من الفريقين
فان الفلاسفة يقولون باثبات المادة
والصوره ويجهلون للمادة والصوره
جوهرين وهؤلاء يقولون ليست
الصوره الا عرضا قائما بمجسم
والتحقيق أن المادة والصوره تلتصق
يقع على معان كالمادة والصوره
الصناعية والطبيعية والكلية
والاولية فالاول مثل الفضة اذا
جعلت درهما وخامسا وسبيكة
واثنى اذا جعل كرسا والين
والجرا اذا جعل بيتا والقرل اذا
نسج ثوبا ونحو ذلك فلا ريب أن
المادة هنا التي يسمونها الهولوية هي
أجسام قائمة بنفسها وان الصوره
أعراض قائمة بها في حصول الفضة
من صورته الى صورته هو تحويلها من
شكل الى شكل مع ان حفظها
تغيرا أصلا وهذا يظهر لك خطا
قول القائل ان من أثبت افتقار
الحديث الى القائل بالقياس على
حدوث النوات قال هنا كذلك
وهذه الطريقة طريقة أي على
وأي هاتم ومن وقفهم ما يقال
هؤلاء انما قالوا على افتقار
الكتابة الى كاتب والنسب الى بين
ونحو ذلك ومعلوم أن النسب
والكتابة لم يسدع جمعا وانما
أحدث في الاجسام ما لا يخالصها

اشباه الحق بالباطل عليهم وهذا حال أهل الاختلاف المذمومين أهل الأهواء كلهم لا يختلفون الا من بعد ان يظهر لهم الحق ويحسبهم العلم فينبغي بعضهم على بعض ثم المختلفون المسمومون كل منهم يبنى على الآخر فكذب علمهم من الحق مع علمه أنه حق وصدق علمهم من نفسه من الباطل مع علمه أنه باطل وهذا حال كلهم مسمومون ولهذا كان أهل الاختلاف المطلق كلهم مسمومين في الكتاب والسنة فله ما منهم الا من خالف حقوا واتبع باطلا ولهذا أمر الله الرسل أن تدعوا إلى دين واحد وهو دين الاسلام ولا تتفرقوا فيه وهو دين الاولين والآخرين من الرسل وأنبأهم قال تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم اليه وقال في الآية الاخرى يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم وأن هذا أمركم أمه واحدة وأمركم فاتقون فتقطعوا أمرهم بينهم بزوا كل حزب بما لديهم فرحون أي كتبنا اتبع كل قوم كتابا مستداعا غير كتاب الله فصاروا متفرقين مختلفين لأن أهل التفرق والاختلاف ليسوا على الحقيقة المفضة التي هي الاسلام المحض الذي هو اخلاص الدين لله الذي ذكره الله في قوله وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين به الدين خائفوا فقيموا الصلاة ويزوروا كنوز ذلك الدين القيمة وقال في الآية الاخرى فاقم وجهك للدين حنيفا فطرنا الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون متبين اليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكفروا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شعا كل حزب بما لديهم فرحون فهناك أن يكون من المشركين الذين فرقوا دينهم وكانوا شعا أو أعلام حرف من ليس أن الثاني يدل من الاول والسبيل هو النفس وبالكلام وما قبله وثبوته وقال تعالى ولقد آتينا موسى الكتاب فاختلف فيه ولولا كنا لنتبعن من ربك لقتلنا بينهم في حقهم ولولا ما جعل للناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم فاختار أن أهل الرحلة لا يختلفون وقد ذكر في غير موضع أن دين الانبياء كلهم الاسلام كما قال تعالى عن نوح وأمرت أن أكون من المسلمين وقال عن ابراهيم إذ قال له ربه اسلم قال اسلمت لرب العالمين وموسى بما ابراهيم بنسبه ويعقوب يابني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وقال يوسف فاطر السموات والارض أنت ولي في الدنيا والاخرة فوفى سلما والحقى بال صالحين وقال موسى يقوم ان كنتم آمنتم بالله فعليهم توكلوا ان كنتم مسلمين وقال عن السيرة ربنا أفرغ علينا صبرا وتوفنا مسلمين وقال عن بلقيس رب اني ظلمت نفسي واجئت مع سليمان بنسب العرب العالمين وقال يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا والرايين والاحبار وقال واذا وحيت الى الخوايين ان آمنوا بي وبرسولي قالوا آتينا واشهد باننا مسلمون وفي القصص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما عناصر الانبياء ديننا واحد وتوعد الشرائع لا يمنع أن يكون الدين واحدا وهو الاسلام كالدين الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فله هو دين الاسلام والا و آخره وكانت القبله في أول الامر بيت المقدس ثم صارت القبله الكعبة وفي كلا الحالتين الدين واحد وهو دين الاسلام فهكذا اسلمنا شرع الانبياء قبلنا ولهذا حيث ذكر الله الحق في القرآن جعله واحدا وجعل الباطل متعددا كقوله وان هذا صراطى مستقيما فاعبوا ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله وهذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله اجتنبوا هذا صراطا مستقيما وقوله ويهديك صراطا مستقيما وقوله افقوا للدين آمنوا بخرجه من الظلمات الى النور والذين كفروا اولياؤهم الطغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات وهذا يابن حاق

وهو عرض من الاعراض فكيف يجعل مثل هذا محمدا للذوات ويحصل الذي خلق الانسان من نقطة والتحرر من نواتها أحدث الصفات لكن المعترف لا يقولون ان الجسم يحدث جسما وانما يحدث عرضا والثاني من معاني المادة والصورة هي الطبيعة وهي صورة الحيوانات والنباتات والمعادن وتكون ذلك فهذه ان ريد بالصورة فيها نفس الشكل الذي لها فهو عرض قائم بجسم وليس هذا مراد الفلاسفة وان ريد بالصورة نفس هذا الجسم المتصور فلا ريب أنه جوهر محسوس قائم بنفسه ومن قال ان هذا عرض قائم بجوهر من أهل الكلام فقد غلط وحينئذ فيقول المتكلم ان هذه الصورة القائمة بالمادة والهوى ان أراد بذلك ما خلق منه الانسان كالنفس وهو لم يرد ذلك فلا ريب أن ذلك جسم آخر فسدوا سمحوا وليس هو الا ان موجودا بل ذلك صورة وهذا صورة والله تعالى خلق أحد ههنا من الآخر وان أراد ان هذا هو الجسم قائم بنفسه غير هذا الجسم المشهود الذي هو صورة وان هذا الجسم المشهود الذي هو صورة قائم بنفسه العقل فهذه من خيالهم الفاسدة ومن هنا تعرف قولهم في الهوى الكلية حيث ادعوا أن بين أجسام العالم جوهر قائم بنفسه تنتقل فيه الأجسام ومن تصور الامور وعرف ما يقول

علم ليس ين هذا الجسم المعين
وهذا الجسم المعين قد رشت له
موجود في الخارج أصلا بل كل
منها متغير عن الآخر بنفسه
المتأولة ذاتة وصفاته ولكن
يشترك في المقدارية وغيرها من
الاحكام اللازمة للجسم وعلم أن
اتصال الجسم بعد انفصاله هو
نوع من التفرق والتفرق والاجتماع
هذان الاعراض التي يوصف بها
الجسم فالانصال والانفصال
عروضان والقابل لهما نفس الجسم
الذي يكون متصلا بآخر ومنفصلا
أخرى كما يكون مجتمعا بآخر ومنفصلا
أخرى ومنفصلا بآخر كما تسمى
وهذا بسبب في غير هذا الموضع
(قال الرازي) وانظر بقية المقالة
وهي عند التحقيق عائدة الى الطرق
الاربعة وهي الاستدلال بما
في العالم من الاحكام والافتقار على
علم الفاعل والذي يدل على علم
الفاعل هو بالذات على ذاته أولى
قلت والمقصود هنا التنبيه على أن
ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
هو الحق الموافق لصريح العقول
وان ما بينه من الآيات والدلائل
والبراهين العقلية في اثبات الصانع
سجانه ومعرفته صفاته وأفعاله هو
فوق نهاية العقول وان خيار ما عند
حذاق الاولين والآخرين من
الفلاسفة والمتكلمين هو بعض
حافيه لكنهم يلبسون الحق بالباطل
فلا يأتونه على وجهه كأن طريقة
الاستدلال بجود المحدثات على
(١) قوله ذكر الخلق في الاصل
ولعل في الكلام نفعا أو تحريفا

كتاب الله من أن الاختلاف المطلق كالمضموم بخلاف المقد الذي قيل فيه ولكن اختلفوا
فهم من آمن ومنهم من كفر فهذا قد بين أنه اختلاف بين أهل الحق والباطل كما قال هذان
خصمان اختصموا في دينهم وقد ثبت في الصحيح أنها زلت في المقتنين يوم بدر في حجرة عم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى وعبد بن الحزب ابن عمه والمشركون الذين بارزهم عبدة
وسية والوليد بن عبدة وقد تدرج كتب الاختلاف التي يذكر فيها مقالات الناس اما نقلها مجردا
مثل كتاب المقالات لابي الحسن الاشعري وكتاب الملل والنحل للشهرستاني ولا يعبس الورواق
أو مع اتصال بعض الأقوال كما رما صنفه أهل الكلام على اختلاف طبقاتهم فربما عامة
الاختلاف الذي فهمنا من الاختلاف للمضموم وأما الحق الذي بعث الله رسوله وأزله كتابه
وكان عليه سلف الأمة فلا يوجد فيها في جميع مسائل الاختلاف بل يذكر أحدهم في المسئلة
عدة أقوال والقول الذي جاءه الكتاب والسنة لا يذكره وليس ذلك لأنهم يعرفونه ولا يدركونه
بل لا يعرفونه ولهذا صكك السلف واللاحق في تسمية هذا الكلام ولهذا يوجد الجدل الخلق منهم
المنصف الذي غرضه الحق في آخر عمره يصرح بالحيرة والشك الذي لم يحقق الاختلاف التي تظن
فهو ناتج من جهل أو محض وكثير منهم يترك الجيع ويرجع الى الدين العلية الذي عليه الهماز
والاعراب كما قال أبو المعالي وقت السيل قد خضعت الصراخضمة وخليت أهل الاسلام
وعلمهم ودخلت في الذي نهى عنيه والآذان لم يندرك في ربحته فالويل لابن الجوزي
وهذا إذا موت على عبدة أمي وكذلك أبو حامد في آخر عمره استقر أمره على الوقف بالحيرة بعد
أن تظن فيما كان عنده من طرق النظر أهل الكلام والفلسفة وسلط ما تسير من طرق
العبدات والرياسة والزهد وفي آخر عمره اشتغل بالحديث البخاري وسلم وكذلك الشهرستاني
مع أنه كان من أخبر هؤلاء المتكلمين بالمقالات والاختلاف وصف فيها كتابه المعروف بنهاية
الاقدام في علم الكلام وقال قد أشعرني من اشارته غم وطاعته حتم أن أذكره من
مشكلات الأصول ما أشكل على ذوي العقول ولعله استحسن ذا يوم ونضج في غير صرم

لمرى لقد سطفت المعاهد كلها وسويت طرق بين نكاح العالم
فلم أبالا واضعا كف حائر على ذفن أوقار ما سن نادم

فأخبر أنه لم يجد الآثارنا كالحرام أو من اعتقد قد هدما تسببه خطره فالاول في الجهل
البيط كطلبات بعضهم فوق بعض اذا خرج يدك بذكرها وهذا دخل في الجهل المركب
ثم تبين أنه جهل فندم ولهذا تجد في المسائل يذكر أقوال الفرق ويجهل ولا يتذكر بوجه شأ
العبارة وكذلك لا مدى الغالب عليه الوقف والحيرة وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في
الموضع الواحد منه ينصرف قولا في موضع آخر منه أو من كتاب آخر ينصرفه ولهذا استقر
أمره على الحيرة والشك ولهذا لما ذكر أن أكمل الصلوم العلم بالله وصفاته وأفعاله
(١) ذكر على أن كلامها اشكال وقد كرت كلامه وبينت ما أشكل عليه على هؤلاء في
مواضع فإن الله قد أرسل رسوله بالحق وخلق عباده على الفطرة فمن كمل فطرته عما أرسل الله
بهره وجد الهدى واليقين الذي لا ريب فيه ولم يتناقض لكن هؤلاء أنسدوا فطرتهم العقلية
وشرعهم السعفة بما حصل لهم من الشهوات والاختلاف الذي لم يهدوا معه الى الحق كما
قد كرت تفصيل ذلك في موضع غير هذا والمقصود هنا التلميح ذكر ذلك قال ومن الذي
وصل الى هذا الباب ومن التي خلق من هذا الشراب

اثبات الصانع الخالق هي طريقة

فطرية ضرورية وهي خيار ما عندهم

بل ليس عندهم طريقة صحيحة

غير هالكهم أذخافهم من الاختلال

والفساد ما عرفه أهل التحقيق

والانتقاد الذين آتاهم الله الهدى

والسداد وقد بسط الكلام

على هذه المطالب في غير هذا الموضع

(فصل) وأما ما تكلموا به في

وجود واجب الوجود وتغييره فيه

٥- لوجود حقيقته أو زائده على

حقيقته وفي صفاته وأفعاله فهذا

بحر واسع قد بسطنا في غير هذا

الموضع وقد اعترف الرازي بتغيره

في مسائل الذات والصفات

والافعال وهو تارة يقول ويقول

هؤلاء وتارة يقول هؤلاء

والآسدي متوقف في مسائل

الوجود والذات ونحو ذلك مع أنه

لم يذكر دليلا على اثبات واجب

الوجود البتة فإنه ظن أن الطرق

المذكورة ترجع إلى الاستدلال

بلا إمكان على المرجح الموجب فلم

يسلك في اثبات واجب الوجود

الاهذه الطريقة التي هي طريقة

ابن سينا لكن ابن سينا وأتباعه

قرروها أحسن من تقرير الآسدي

فإن أولئك انتروا واجب الوجود

بالبهتان العقلي الذي لا ريب فيه

لكن احتجوا على مقابرة الموجودات

المحسوسة بطريقهم المنبئة على

في الصفات وهي بالجملة وأما

الآسدي فلم يقرر اثبات واجب

(١) هكذا اسكن بالاصل

(٢) قوله يذكر أنه لعل الصواب

يذكره بالافراد فامل كتبه معجبه

نهاية إقدام العقول عقل * وأكرسى العالمين منلال

وأرواحنا في وحشة من جوسنا * وحاصل دنيانا أذى وويل

ولم نستفد من بحثنا لول عمرا * سوى أن جعنا في قيل وقالوا

وقال لقد تأملت الطرق الكلامية والناج الفلسفية فأرأيتها تنفي غلبا ولا تروى غلبا

ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرافي الاثبات إليه يصعد الكلام العيب الرحمن على

العرش استوى وأقرافي التني ليس كمنه شيء وهو السمع الصبر ولا يحيطون به علما ومن

جرب مثل تجربي عرف مثل معرفتي وهو صادق فيما أخبر به أنه لم يستفد من بحثه في الطرق

الكلامية والفلسفية سوى أن جمع قيل وقالوا وأنه لم يجد فيها ما يشي غلبا ولا يروى غلبا فإن

من تدر كنهه كلها لم يجد فيها مسئلة واحقق مسائل أصول الدين موافقة للحق الذي يدل عليه

المنقول والمقول بل في كرفي المسئلة عدة أقوال والقول الحق لا يعرفه فلا يذ كره وكذا غيره

من أهل الكلام والفلسفة ليس هذان خصائصه فإن الحق واحد ولا يخرج عما جاء به الرسل

وهو الموافق لسريح العقل وفطرة الله التي فطر عليها عباده وهؤلاء لا يعرفون ذلك بل هم من

الذين فروقوا بينهم وكأوا شعا وهم يختلفون في الكتاب وأن الذين اختلفوا في الكتاب في شقاق

بعد وقال الامام أحد في خطبة مصنفه الذي صنفه في عجب في الرد على الزنادقة والمجهمية فيما

شكك فيمن مناه القرآن وتأولنه على غير تأويله قال الحمد لله الذي جعل في كل زمان قريتين

الرسيل بقيامين أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ويسمرون منهم على الاندي يحبون بكتاب

الله الموفى ويسمرون بنور الله أهل الضلالة والهي فكهم قتل لا بليس قد أحيوه وكهم

تائه ضال قد هودوا فأحس أنهم على الناس وما أقيج أنرا الناس عليهم ينقون عن كلب الله

تخريف الغالين واتصال المصلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية الدعة وأطلقوا غنان

الفتنة فهم يختلفون في الكتاب محققون الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون

على الله وفي كتاب الله نصير علم يتكلمون بالمشبه من الكلام ويخدعون جهال

الناس بما يلبسون عليهم وهو كاد وصفهم رحمة الله فإن المختلفين أهل المقالات المذكور في

كتب الكلام إمانا نقلا مجرد الاقوال وإمانا نقلا ومجتاز ذكر البعدال مختلفون في الكتاب كل

منهم موافق بعضا ويرد بعضا ويجعل ما وافق رأيه هو الحكم الذي يجب اتباعه وما يخالفه هو

المتشابه الذي يجب تأويله أو توقيفه وهذا موجود في كل مصنف في الكلام يذ كر النصوص

التي يحتج بها ويحتج بها عليه يجده يتناول النصوص التي تخالف قوله أو يلات لوفضله لغيره لإمام

القائمة عليه ويتناول الأيات بما يظلم بالاضطرار أن الرسول لم يرد (١)

العلم وما لا يدل عليه اللفظ أصلا من الجهل وهو يشبه من بعض الوجود علما بما جاء به محمد صلى الله عليه

وسلم مفصلا وعلما بما في التوراة والانجيل مجعلا لما نقله الناس من التوراة والانجيل ونزلة علم

الرجل الحنفي أو الشافعي أو المالكي أو الحنيلي عنده الذي عرف أصوله وفرعه واختلاف أهله

وأولته بالنسبة إلى ما (٢) يذكره من خلاف المذاهب الاخر فله انما يعرفه معرفة مجملة وهكذا

معرفة عنده أهل السنن والحديث مع أنهم من أعرف المتكلمين المستفيين في الاختلاف بذلك

وهو أعرف به من جميع أصحابه من القاضي أبي بكر وابن فوران وأبي اسحق وهؤلاء أعلم به من

أبي المعالي ونو به ومن الشهرستاني ولهذا كان ما يذ كره الشهرستاني من مذهب أهل السنة

والحديث ناقصا عما يذ كره الاشرعي فإن الاشرعي أعلم من هؤلاء كلهم بذلك نقلا وتوجيها وهذا

كالفقيه الذي يكون أعرف من غير من الفقهاء بالحديث وليس هو من علماء الحديث أو المحدث

الطبيعي والذي يحكيه القرآن والشهرستاني والرازي وغيرهم من مقالات الفلاسفة هو من كلام ابن سينا والفلاسفة أصناف مصنفه غير هؤلاء ولهذا يذكر القاضى أبو بكر فى دقائق الكلام قوله أو الحسن الأشعرى فى كتابه مقالات غير الاسلام وهو كتاب كبير من مقالات الاسلامين أقوالا كثيرة تلقاها فلا بد كرها هؤلاء الذين يأخذون عن ابن سينا وكذلك غير الأشعرى مثل أبي عيسى الوراق والتونجى وأبى على وأبى هاشم وخلق كثير من أهل الكلام والفلسفة والمقصود أن كتب أهل الكلام يستفاد منها رديعهم على بعض وهذا يحتاج إليه من لا يحتاج إلى رد المقالة الباطلة لكونها لم تخطر بقله ولا عند من يحتاجه بها ولا يطالع كتابها فيه ولا ينتفع به من لم يفهم الدليل قد يستتر به من عرف الشبهة ولم يعرف فسادها ولكن المقصود هنا أن هذا هو العلم الذى فى كتبهم فأنهم يزعمون باطلا باطل وكلام القولين باطل ولهذا كان مذموما ممنوعا عند السلف والأئمة وكثير منهم أو أكثرهم لا يعرف أن الذى يقوله باطل وبكل حال فهم يكرهون من عيوب باطل غيرهم ومنه ما قد ينتفع به مثقال ذلك تنازعهم فى مسائل الاسماء والاحكام والوعود والوعيد فالخوارج والمعتزة يقولون صاحب الكبار الذى لم يبق منها بخلاف النادر ليس معه شئ من الايمان ثم الخوارج تقول هو صكافر والمعتزة توافقهم على الحكم على الاسم والمرجئة تقول هو مؤمن تام الايمان لا تنقص فى ايمانه بل ايمانه كاملا انما هو الاول واليه وهذا زاع فى الاسم ثم تقول فقهاؤهم ما نقوه الجماعة فى أهل الكبار فزعمهم يدخل النار ويؤمنهم لا يدخل كاذل على ذلك الاحاديث المصنوعة واتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان هؤلاء لا ينافون أهل السنة والحديث فى حكمه فى الآخرة وانما ينافونهم فى الاسم وينافونهم فى اضافين قال ولم يفعل وكثير من مشكلة المرجئة تقول لا تعلم أن أحدا من أهل القبلة من أهل الكبار يدخل النار ولأن أحدا منهم لا يدخلها بل يجوز أن يدخلها جميع الفساق ويجوز أن لا يدخلها أحدهم فهو يجوز دخول بعضهم ويقولون من أذن سواب لا يقطع بقول قوت به بل يجوز أن يدخل النار أيضا فهم يقولون فى هذا كله ولهذا هو الواقعة وهذا قول القاضى أبى بكر وغيره من الأشعرية وغيرهم فصح أولئك النصوص الوعد وعومها وعبارتهم هؤلاء النصوص الوعد وعومها فقال أولئك الفساق لا يدخلون فى الوعد لانهم لا حسنات لهم لا أنهم لم يكونوا من المتقين وقد قال الله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقال تعالى لا تطوعوا وحدهم بالحق والاذى وقال لا رفعا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا به بالقرول كجهر بعضكم لبعض أن تحب أعمالكم وأنتم لا تشعرون وقال ذلك بأنهم اتبعوا ما أوحى الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم فهذه النصوص وغير هاتى على أن الماضى من العمل قد تحبط بالبيئات وأن العمل لا يتقبل الا مع التقوى والوعدا هم الموثقون وهو لا يلبيحوا مؤمنين بل يبدل قوه انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وقوه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون وقوه أفن كان مؤمنا كمن فليق باليستون والفسق ليس يؤمن فلا يثبتوا له الوعد وما ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أنه قال لا يرنى الرافى حين يرنى وهو مؤمن ولا يبرب المخرجين بشرها وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وقوه من غشنا فليس منا ومن حل علينا السلاح فليس منا ونحن ذك وتقول المرجئة قوه تعالى انما يتقبل الله من المتقين المريد من اتى الشرك ويقولون الاعمال لا تحبط الا بالكفر قال تعالى لن أترككم الا يصبطن علق وقال

الفرس وإن يكون مرجعاً لملته لكونه من الآحاد وفيه جعل الملة معلولا والمعلول علته وهو دور متع وإن كان المرجع خارجا عنها فهو إما ممكن أو واجب فإن كان ممكنا فهو من الجملة وهو خلاف الفرض فلم يبق الا أن يكون واجبا لذاته وهو المطلوب (قلت) فهذه الطريقة اتى ذكرها لئلا يتركها فى اثبات المنافع ثم أورد على نفسه أسئلة كبرتها من القول المعترض لانسلم وجوب ما يسمى جملة فى غير المتناهي اجمع ماذ كرموه ولا يلزم من صحة ذلك فى المتناهي مع اشتراط بالمرسر صحة فى غير المتناهي فلما كان مفهوم الجملة حاصل فيما لا يتناهي وأنه ممكن ولكن لانسلم أمزائد على الآحاد المتعاقبة الى غير النهاية وعند ذلك فلا يلزم أن يكون معاللا بغيره على الآحاد فلما أمزائد على الآحاد ولكن ما المانع أن يكون مترجعا بآحاده الداخلة فيه لا معنى أنه مترجع واحد منها بل يزعم ما ذكرتموه بل طريق ترجمه بالآحاد الداخلة فيه مترجع كل واحد من آحاده بالآخر الى غير النهاية وعلى هذا فلا يلزم انفساره الى مرجع خارج عن الجملة ولأن يكون المرجع جملة مرجع نفسه ولعلته ثم قال فى الجواب قولهم لانسلم أن مفهوم الجملة زاد على الآحاد المتعاقبة الى غير النهاية قلنا أن أردتم أن مفهوم الجملة هو نفس المفهوم من كل واحد من الآحاد فهو ظاهر الآحاد

ومن يكفر بالاعيان فقد جسطع عليه ويقولون قد قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا انهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصدون منهم سابق بالخيرات يا ذن الله ذلك هو الفضل الكبير جئت عدن يدخلونها فقد أخبرنا الثلاثة يدخلون الجنة وقد حكى عن بعض غلاة المرجئة أن أحدا من أهل التوحيد لا يدخل النار ولكن هذا لا أعرفه قائلا معنا فاحكيه عنه ومن الناس من يحكه عن مقاتل بن سليمان والقاهر أنه غلط عليه وهو لا يقدح بمحجونه هذه الآية ويحجونه بقوة فأذن تكلموا تطلق لا يصلها الا لاسحق الذي كذب وبولى وقد تحج بعض الجهال بقوله ذلك يخوف الله عباده قال فالوعيد شئ يخوفكم به ويقولون أما قوله ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فاحطأ أعمالهم فهذا معنى الكفار فاه قال والذين كفروا فاحطأ أعمالهم وأضل أعمالهم ذلك بأنهم كرهوا ما أنزل الله فاحطأ أعمالهم وكذلك قوة ان الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سؤل لهم وأمل لهم ذلك بأنهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سخط عليكم في بعض الامور والله يعلم اسرارهم فكيف اذا أوفتهم الملائكة ضررون ووجههم وأدبارهم ذلك بأنهم اتبعوا ما أحطأوا لله كرهوا رضوانه فاحطأ أعمالهم فقد أخبر سبحانه أن هؤلاء ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى وأن الشيطان سؤل لهم وأمل لهم أي وسع له في العمر وكان هذا سبب وعدهم الكفار بالواقعة فقال ذلك بأنهم قالوا الذين كرهوا ما نزل الله سخط عليكم في بعض الامور ولينما فسر السلف هؤلاء الذين كرهوا ما أنزل الله الذين كانوا سبب نزول هذا الآية بالمناقضين واليهود قالت الوعيدية الله تعالى انما وصفهم بمجرد كراهة ما نزل الله والكراهية عمل القلب وعند الجهمية الاعيان مجرد التصديق بالقلب وعليه هذا قول جهم والصالحي والاشعري في المشهور عنه وأكثرا جماعه وعند فقهاء المرجئة هو قول الحسن مع تصديق القلب وعلى القولين أعمال القلوب ليست من الاعيان عندهم كأعمال الجوارح فيمكن أن يكون الرجل مصدقا قلبه وإسماع مع كراهة ما نزل الله وحسنه فلا يكون هذا كافرا عندهم والآية متناهية واذا دلت على كفره دلت على فساده قولهم قالوا أما قولكم للمتقين الذين اتقوا الشر فكذلك اخلاف القرآن فان الله تعالى قال ان المتقين في ظلال وعيون وفواكه مما يشتهون ان للمتقين في جنات ونهر وقال المذنب الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك ولا يخرجه من يوقنون وقالت مريم اني أعوذ بك من ذلك ان كنت تقابل من رزبه الشر بل أرادت التي التي لا يقدم على العمور وقال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال تعالى ان تتقوا الله يجعل لكم فرقا ولو يكفر عنكم سأتكم وقال وسفاهه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين وقال تعالى لتأتون في أموالكم وانفسكم وتسمع من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا اذنى كثيرا وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من نعمتنا من الامر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعطون الحق لله والله هو الحق المتقين وقال يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم فهم قد آمنوا واتقوا الشر فلم يكن اتقوا أمرهم به بعد ذلك مجرد ترك الشر وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته أنقول مسلم ان قطاع الطرق الذين يسفكون دماء الناس ويأخذون أموالهم اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا وان أهل الفواحش وشرب الخمر وظلم الناس اتقوا الله حق تقاته وقد قال السلف ان مسعود وغيره كالحسن وعكرمة وقداف ومقاتل حق تقاته ان يطاع فلا يعصى وان يشكر فلا يكفر وان يذكر فلا ينسى وبعضهم

وان أردتم به الهيئة الاجتماعية من أحاد الأعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الأحاد وهو المطلوب قولهم ما يمنع من أن تكون الجملة مرتجة بأحادها الداخلة فيها كما قررنا قبلنا أما أن يقال ترجع الجملة بمجموع الأحاد الداخلة فيها أو بأحدها فان كان بأحدها فانها لخال التي أئزنا ما حاصل وان كان بمجموع الأحاد فهو نفس الجملة المفروضة وفيه ترجع الشئ بنفسه وهو محال فهذا ما ذكر في كتابه المشهور المعروف بكتاب الافكار المصنف في الكلام وليس في هذا تعرض لأبطال علل ومعلولات يمكنه بحسنة لانه ياتى بها ولكن فيه اثبات واجب الوجود خارجا عنها وقد ذهب طائفة من أهل الكلام كاحباب معمر الى اثبات معان لانهاية لها بحسنة وهي الخلق وهي شرط بدقائق الحقائق في الفلسفة ذكر هذا لمح وزادهم ابطال اثبات علل ومعلولات لانهاية لها ولكنه اعترض عليها باعتراض وذكراته لاجواب عنه فيبحث حجة على اثبات واجب الوجود موقوفة على هذا الجواب فقال بعد ان ذكر ما ذكرهنا الجملة اما أن تكون باعتبار ذاتها واجبة أو ممكنة لا ما أن تكون واجبة والاما كانت أحادها ممكنة وما يتوهمه بعض الناس من قوة الله اذا كانت الأحاد ممكنة ومعناه افتقار كل واحد الى

بريه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي تفسيره والوالي عن ابن عباس قال هو أن
 مجاهد العبد في الحق جهاد هو أن لا يأخذ في القلوة لأنه وإن يقوموا بالقسط ولو على
 أنفسهم وأبائهم وأبنائهم وفي آية أخرى فاتقوا الله ما استطعتم وهذا مفسر لتلك ومن قال من
 السلف هي ناصلة لها فغناه أثمارا فغناها من أن المراد من حق نقاته ما يهبط الشر عنه فإن
 الله يأمر بهذا قسط ومن قال إن الله أمر به فقد غلط ولقد التمس في عرف السلف يدخل فيه كل
 ما فيه فوعر فحكم وأظهر أولن دلالة حتى يسووا شخصي العلم نضوا ومنهم من يسمى
 الاستثناء نضوا إذا تأخر نزوله وقد قال تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا أتى
 أتى الشيطان في أمثله فينبغي الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته فهذا رفع لشيء ألقاه
 الشيطان ولم ينزه الله لكن غايته أن يظن أن الله أنزله وقد أخبر أنه نسخه وقد قال تعالى إن
 الذين أتوا الله من بعد ما حكم الشيطان نذروا فإذا هم مصرون وأخاؤهم عذوبهم في
 التي ثم لا يصبرون فمن كان الشيطان لا يزال يعمد في التي وهو لا يند كرو ولا يصبر كيف
 يكون من المؤمنين وقد قال تعالى في آية الطلاق ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث
 لا يحتسب وفي حديث أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يا أبا ذر لو عمل الناس كلهم بهذه
 الآية لكشفهم وكان ابن عباس وغيره من الصحابة إذا تعدى الرجل حد الله في الطلاق يقولونه
 لو أتيت الله لجعل لك مخرجا وفرجا ومعلوم أنه ليس المراد بالتقوى هنا مجرد تقوى الشرك ومن
 أوخر ما رزق من القرآن وقيل إنها آخر آية نزلت قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله
 ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظنون فهل اتقاه ذلك هو مجرد ترك الشرك وإن فعل كل
 ما حرم الله عليه وترك كل ما أمر الله به وقد قال طلق بن حبيب مع هذا كان سعيد بن جبير
 ينسبه إلى الأرباب قال التقوى أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وأن تترك
 معصية الله على نور من الله تخاف عقاب الله وبالجملة فيكون التقوى هم الإبرار الفاعلين
 لأفرائض المجتنبين للحرام همون العلم العام الذي يعرفه المسلمون خلفا عن سلف والقرآن
 والأحاديث تقتضي ذلك قالت المرحبة أما احتجناكم بقوله تعالى أفمن كان مؤمنا كمن كان
 فاسقا لا يتوبون فلا يصح لأن عام الآية يدل على أن المراد بالفسق المكذب فإنه قال وأما
 الذين فسقوا فما أوهام النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب
 النار التي كنتم تكذبون فقد وصفهم بالكذب بعذاب الآخرة وهذا وصف المكذب
 لا العاصي وقالوا مع الجاهل والشوارح لو كان صاحب الكعبة كافرا لكان من دعاوهم قتلته
 والله تعالى قد أمر بجهد الرائي وأمر بجهد القاذف وأمر بقطع السارق ومضت سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بجهد الشارب فهذه النصوص صريحة بان الرائي والشارب والسارق
 والذائق ليسوا كفرا أمر بدين يستحقون القتل فمن جعلهم كفرا فقد خالف نص القرآن
 والسنة المتواترة وقالوا لهم وللعقبة قد قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اتقتلوا
 فأمهلوا بينهما فإن نعت أحدهما على الأخرى فقتلوا التي تبقى حتى نزل إلى أمر الله فإن
 فاه فأمهلوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأمهلوا
 بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون قالوا فقد ساء لهم مؤنس مع الاقتال والبي وقد
 أمر الله تعالى بالإصلاح بينهم وجعلهم أخوة للعلم بينهم الذي لم يقتل فعمل أن النبي لا يخرج عن
 الأيمان ولا عن أخوة الأيمان قالت المرحبة وقوله ليس من أي ليس مثلنا وليس من خيارنا
 قتلهم لهم ولم يش ولم يحمل السلاح أكان يكون مثل النبي صلى الله عليه وسلم أو كان يكون

فلا مانع من إطلاق الجملة على مجموع الاحاد
 بمعنى أنها غير مفترقة إلى أمر خارج
 عن ذاتها وإن كانت أعضاها
 يفتر بعضها إلى بعض فتر بعضها قاط
 قاله إذا قيل إن الجملة غير محكمة فقد
 ينافي المنطقيين أن كل ما ليس
 يمكن بالمعنى الخاص فاما واجباته
 واما مجتمع لا جاز أن يقال بالامتناع
 والامتناع كانت موجودة بقي أن
 تكون واجبة بذاتها وإذا كانت
 الجملة هي مجموع أحداتها وكل واحد
 من الأحدات يمكن فالجملة أيضا
 محكمة بذاتها والواجب باعتبار ذاته
 يستحيل أن يكون ممكنا باعتبار ذاته
 وإن كانت محكمة فلا يلزم من مرجح
 لضرورة كونها موجودة والمرجح
 فاما أن يكون ممكنا وأجلا جاز
 أن يكون ممكنا فهو من الجملة ثم
 يلزم أن يكون مرجحا لنفسه لكونه
 مرجحا للجملة والمرجح للجملة مرجح
 لأحداتها وهو من أحداتها وذلك محال
 ثم يلزم أن يكون علة عطف وهو
 دور مجتمع وإن كان واجبا لذاته غير
 مفترقا على علة وجوده فاما أن
 يكون علة للجملة أو لبعضها فإن كان
 علة للجملة لزم أن يكون علة لكل
 واحد من أحداتها إذا جملة هي
 مجموع الأحدات وهو محال من جهة
 اقتضائه إلى كون كل واحد من
 أحدات الجملة المفروضة معطلا بعلة
 وهي العلة الواجبة الوجود وما قيل
 أنه علة (١) من أحدات الجملة وإن كان

(١) قوله من أحدات الجملة كذا في
 الأصل ولعل هنا تعريضاً وجهه
 الكلام لبعض أحدات الجملة الخ فأمثل

من خبايرهم يمر هذا الكلام وقالت المرحمة نصوص الوعيد عامة ومن امن بشكر صريح العزم
ومن اتبناها قال لا يعلم تساؤلها على فريدين أقرا الدال عام فمن لم يعذب لم يكن اللفظ قد شمله
فقبل للواقعة منهم عندكم يجوز أن لا يحصل الوعيد بأحد من أهل القبلة فيلزم تعطيل نصوص
الوعيد ولا يبقى لأخامة وليس مقصودنا هنا السخاء الكلام في المسئلة وإنما الغرض
التجمل بالمشاطرات من الطرفين وأهل السنة والحديث وأئمة الاسلام المتبعون للعبادة
متوسطون بين هؤلاء وهؤلاء لا يقولون بفساد أحد من أهل القبلة في النار كما تقول الخوارج
والمعتزلة لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاحاديث العجيبة أنه يخرج منهن من كان في
قلبه مثقال خذرة من ايمان واخر احمه من النار يخرج بشفاعته فيصلي الله عليه وسلم فمن يشفع
له من أهل الكبار من أمته وهذه احاديث كثيرة مستفحة متواترة عند أهل العلم بالحديث ولا
يقولون انما تنفي في الاحكام المطلقة بل تعلم أن الله يسخر النار من يدخله من أهل الكبار وناس
آخرون لا يدخلونها لاسباب لكن تنازعوا هل يكون الداخلون بسبب اقتضى ذلك كقطع الذنوب
وكررتها والذين لا يدخلونها بسبب منع ذلك كالحسنات المعارضة ونحوها وان سحاه وتعالى يفعل
ما يشاء بحكمة واسباب أم قد يفرق بين المائتات ببعض المشقة فمعذب الشخص ويعفو عن
هو مثله من كل وجه بعض المشقة هذا لهم فيه قولان والنصوص وأقوال السلف توافق الاول
واغما قد تنفي في الشخص المعين فلا تشهد بحته ولا نار الا عن علم لان حقيقة ما مله وما مات
عليه لا يخفى بل لكن ترجو الحسن وتخاف على السيء وله في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال منهم
من لا يشهد بالجنة لاحد الا لانساه وهذا قول محمد بن الحنفية والاوزاعي والثاني أنه يشهد بالجنة
لكل مؤمن جاء فيه نص وهذا قول كثير من أهل الحديث والثالث يشهد بالجنة لهؤلاء ولا يؤمن شهد
له المؤمنون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أنهم شهداء الله في الارض وقال وشك أن نعلموا
أهل الجنة من أهل النار قالوا بمرسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ فأخبر أن ذلك مما
يعلمه أهل الجنة وأهل النار وكان أبو ثور يقول أشهد أن أجدن حبل في الجنة ويخرج بهذا
وبسط هذه المسئلة في موضع آخر والايمان عندهم يتفاضل فيكون ايمان كل من ايمان كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم كل المؤمن ايماناً أحسنهم خلقاً فيقولون قوله انما يتقبل الله من
المتقين أي من اتصاف في ذلك العمل ليس المراد به الخلو من الذنوب ولا مجرد الخلو من الشرك بل من
اتصاف في عمل فيه منه وان كانت ذنوب أخرى بدليل قوله وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل
ان الحسنات بذهبن السيئات فلو كانت الحسنات لا تقبل من صاحب السيئة لم تعها وقد ثبت
بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات فلو كانت الكبرية تحيط بالحسنات
لم تبقى حسنة تزين معها وقد ثبت في الصحيحين أن بضاعت كل باعتر لها فيه قالوا وانما آدم
لم يكن أحدهما مشركا ولكن لم يقصد التقرب إلى الله بالطيبين ماله كما جاز في الآخرة فلهذا لم يقبل
الله قربة له وقد قال تعالى في حق المنافقين وامنعهم أن تقبل منهم نقضت لهم الاثم كفر بالله
وبرسوه ولا يؤتون الصلاة الا وهم كسالى ولا ينتفون الا وهم كارهون فجعل هذموا نفع قبول
التقوى مطلق الذنوب قال أهل الحديث ومن نفي عنه الايمان فلا ترك بعض واجباته
والعبادة نفي اسمها نفي بعض واجباتها الا انها لم تبقى كاملة ولا يلزم من ذلك لا يبقى منه شيء بل
قد دلت النصوص على أنه بقي بعضه ويخرج من النار من بقي معه بعضه ومعلوم ان العبادات
فيها واجب كالخفية واجب اذا تركه كان محبة ناقصة ثم عاترك ولا اعاده عليه بل يجزئ عدم كرمي
الجبار وان لم يجزئ في ذمته فكذلك الايمان ينقص بالذنوب فان تاب عاد والابقى ناقصا

عنه بعض منها الا يكون معلولا لغيره
فهو خلاف الفرض وهذه الحالات
انما زمت من القول بعدم النهاية
فهو محال كيف وكل على ومعاولات
فيل باستنادها الى علة لا علة لها
فالقول بكونها غير متناهية أعداها
محال وجمع بين متناقضين وهو
القول بأنه مامن علة الا وبها علة
والقول بانتهاء العلل والمعاولات الى
علة لها فاذا قد اتضح بعماهدا
امتناع كون العلل والمعاولات
غير متناهية وأن القول بان لانهاية
لها محال (ثم قال) ولقال أن يقول
اثبات الجملة لما تنهاه وان كان
غير مسلم لكن ما للمانع من كون
الجملة ممكنة الوجود ويكون
ترجمها بترجم أحدها وترجم
آحادها كل واحد بالآخر الى غير
النهاية على ما قبل (قال) وهذا اشكال
مشكل وربما يكون عند غيري
حله (قلت) فهذا استدلال على
واجب الوجود لم يركب كسبه غيره
وأما حدوث العالم فبطل طرق
الناس ويند على أن الجسم لا يتخلو
من الاعراض الحادثة اذا الغرض
لا يبقى زمانين واستدل على امتناع
حدوث لا أول لها بعد أن أبطل
وجوه غيره بالوجه الذي تقدم
وتقدم ما فيه من الضعف الذي بينه
الارموي وغيره ثم اذ اثبت حدوث
العالم قاله لم يستدل بالحدوث على
المحدث الا بطريقة الذين بنوا ذلك
على الامكان وهو أن ذلك يتضمن
التخصيص المفترى على شخص لانه

يا به وقد حرم في الحج أفعال إذا فعلها نقص جهه ولم يطل كالطيب وليس السبل بل يحذر ذلك
 ولا يفسد من المحرمات إلا الجاع فكذلك لا يزال إلا الجاع كله إلا كذا الحصى الذي لا يقي مع
 صاحبه شيء من الأيمان قالوا وهذا هو الذي يحيط بجميع الأعمال وأما ما دون ذلك فقد يحيط
 بعض العمل كافي آية إلى ولا الذي فان ذلك يطل تلك الصدقة لا يطل سائر أعماله والذين
 كرهوا ما أنزل الله كافر وأعمال الفلوس مثل حب الله ورسوله وخشعة الله ومخوض ذلك كلها من
 الأيمان وكراهة ما أنزل الله كفر وأوتى عرى الأيمان الحب في الله والبغض في الله وقد قال
 تعالى لا تحمد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر وادّون من هذا الله ورسوله وقوله في السابق
 والمقتصد والظالم لنفسه حيث عذب بخلونها لا تمنع أن يكون الظالم لنفسه قد عذب بخل هذا ثم
 بسطها وقوله لا يصلها إلا الاشتق لا يصلها ما أن يكون المراد بالصلى نوعان التعذيب كاقبل أن
 الذي تصلية النار الذي يحيط به وأهل القبلة لا تحرق النار منهم مواضع الصدود وتكون ناراً
 مخصوصة وقوله يخوف الله عباده كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الشمس والقمر انهما
 آيات من آيات الله يخوف الله به عباده وقد قال تعالى وما يرسل بالآيات إلا تخويفاً
 والآيات التي يخوف الله به عباده تكون مبني على شرب نزل بالناس فمن اتقى الله فعل ما أمره
 وفي ذلك النور ولو كان عملاً حقيقة أصله يخف أحد إذا علم أنه لا شر في الباطن وانما يبي
 الخوف للجهل القديم كما يفرع الصبيان للجهل وقد قال تعالى ذلك يخوف الله عباده
 يا عبادة تقون خفوا العباد مطعوا أمرهم بقوله ثلاث نزل الخوف وأرسل الرسل مبشرين
 ومنذرين ولا نذره إلا الإعلام بما يخاف منه وقد وجدت المخوفات في الدنيا عاب الله على الذنوب
 أما كثيرة كإفصاح في كتابه وكأشودهم من الآيات وأخبر عن دخول أهل النار النار في غير
 موضع من القرآن وقال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ولو كان الأمر كما يتوهمه
 الجاهل لكان انما يخشى من عباده الجاهل الذين يضيئون الماحقة وهذا كله مبسوط في
 موضعه وانما الغرض هنا التمثيل بأقوال المختصين التي كلها ماله ومثال ذلك أن تنازع في القدر
 القدرية من المعتزة وغيرهم القدرية المبرتن المهمة وغيرهم فقالوا جعلا ارادة الله هي
 ورضاه ثم قالت المعتزة وهو صله بحب الأيمان والعمل الصالح ويكره الكفر والفسق
 والعصيان فلا يكون مراده قالوا والدليل على ذلك قوله ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون
 ما لا يرضى من القول وقوله والله لا يحب الفساد والفقهاء متفقون على أن أفعال البر تنقسم إلى
 واجب ومستحب والمستحب هو ما أحبه الله ورسوله وأن المنهي عنه كرهه الله ورسوله
 والكرهية نوعان كراهة تحریم وكراهة تنزيه وقد قال تعالى لما ذكر المحرمات كل ذلك كان
 سنة عند ربك مكروها وفي النصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يكره لكم قبل
 وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال وفي الصحيح أيضاً أنه قال ان الله يحب العطاء ويكره
 التناوب قالوا فهذا دليل على أنه يكون في العالم ما هو مكروه فلا يكون مراده أن يكون في العالم
 ما لا يريده الله وهو ما لا يريده الله أو شيء منة قالوا لا امر لا يعقل امر إلا بالارادة الأمر ما أمره
 من الأمور ومن قدر أن الأمر يطلب الأمور به طلباً لا يكون ارادة ولا استئذان الارادة فهذا قد
 ادعى ما يعلم فساد الضرورة وما يخرج من التمثيل بأمر المحقق فذلك لا يمكن طلب الأمور به
 ولا أمر به في الباطن بل أظهر أنه أمر به بطلب وقالوا قد قال الله تعالى يردها لكم بالسرو ولا
 يرديكم العسر وقال تعالى ما يردها ليعمل عليكم من حرج ولكن يرديكم بطهرهم ولستم نعمته
 عليكم لعلكم تشكرون وقال تعالى يردها ليعملين لكم بهم يدكم من الذين من قبلكم فموتوب

ترجع لاحد طرفي الممكن فهو
 لا يستدل بالحدوث على المحدث
 البناء على أن ذلك ممكن يقتصر إلى
 واجب ولا يجعل الممكن دال على
 الواجب إلا بما على نفي التسلسل
 والتسلسل قد أورد عليه السؤال
 الذي قال انه لا جوابه عنه وكل
 هذه المقدمات اتفق ذكرها لا يقتصر
 اثبات الصانع الهوا بتقدير افتقاره
 إليها فباطل التسلسل ممكن فتم
 تلك المقدمات وذلك أن اثبات
 انصاع لا يقتصر إلى حدوث
 الاجسام كالتقدم بل نفس ما
 يشهد حدوثه من الحوادث يفتقر
 عن ذلك والعلم بان الحادث يفتقر
 إلى المحدث هو من بين العلوم
 الضرورية وهو آية من اقتضار
 الممكن إلى المرجح فلا يحتاج أن
 يقر ذلك بان الحادث ممكن أو أنه
 كان يمكن حدوثه على غير ذلك
 الوجه فخصيصه بوجه دون وجه
 ممكن جائز نظرين فيحتاج إلى
 مرجح يخص بأحدهما وهذه
 الطريقة يسلكها من يسلكها من
 متأخر أهل الكلام من المعتزة
 والاشعرية ومن وافقهم على ذلك
 من أصحاب أجدادنا الشافعي
 وأبي حنيفة وغيرهم وقد ثبتنا على
 أنها لو كانت صحيحة فاتها لتدويل
 بلا فائدة واستدلال على الظاهر
 بالآخر وعلى الأقوى بالضعف كما
 لا يجد الشيء بما هو أخفى منه وان
 كان الحسد مطبقاً للحدود مطرداً
 منكم لا يحصل التيزيع أن الحد

فهذا المتولى الى تلك الجسور وقطعها
 هالوا لم يترك الا الواحد اطول بلا بعيدا
 ضعفا ثم انه خرقة في اثنائه حتى
 انتقع الطريق ولم يبق لاحد
 طريق الى العبور وهو مع هذا
 يستعمل الناس في الا لآلات التي
 يصنع بها الجسور ويشعر الناس
 أنه لا يمكن أحدا أن يعبر إلا بما
 يصنعه أو مثل رجل كان له يشبه
 أسوار متداخلة سور خلف سور
 كل سور منها يحفظ المدينة فقد
 المتولى في هدم تلك الأسوار كلها
 وترك سوراهو أضعفها وأطولها
 وأصعبها حفظا ثم انه مع ذلك خرق
 منه ناحية يدخل منها العدو فلم
 يبق للدينسور يحفظها فيقال
 ان أثبات الصانع يمكن بطرق
 كثير منها الاستدلال بالحدوث على
 المحدث وهذا يكن في محدث
 الانسان نفسه أو حدوث ما يشاهد
 من الحيوانات كالنبات والحيوان
 وغير ذلك ثم انه يعلم بالضرورة أن
 المحدث لا يله من محدث وإذا قدر
 أنه أثبت الصانع بحدوث العالم لزم
 أن المحدث لا يله من محدث ثم إذا
 قدر أنه استدلل بطريقة الامكان
 إما ابتداء وامامع طريقة الحدوث
 فالعلم بان الممكن يقتضي الوجود
 علم ضروري لا يشترط في نفي التسلسل
 وأيضاً فابطال التسلسل له طرق
 كثيرة وذلك أنه يمكن أن يقال فيه
 وجوه أحدها ان الموجودات
 بأسرها إما أن تكون واجبة
 الوجوداً وبممكنة الوجوداً ومعتمة

ربانهم أضلن كثيرا من الناس وقال تعالى لن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله
 رب العالمين وقال في شاء اتخذ إليه سبيلا وقال وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ان الله كان علما
 حكما وقال في شاء كره وما يدكرون إلا أن يشاء الله هو أهل التقوى وأهل المغفرة وقد
 أمرنا أن نقول في الصلاة اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين والذين أنعم الله عليهم المذكورون في قوله تعالى فلو لم نسمع الذين أنعم الله عليهم من
 النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا والاعمال المطلق انما يدخل
 فيه المؤمنون فدل ذلك على أن الطاعة الحاصلة من المؤمنين هو الذي أنعم بها ولو كانت نعمته
 عليهم كنعتمه على الكفار لكان المجمع من النعم عليهم أهل الصراط المستقيم وقوله تعالى غير
 المغضوب عليهم صفة لا استثناء لانه خفض غير كما تقول العرب اني لامر بالصادق غير الكاذب
 فالمغضوب عليهم والضالون لم يدخلوا في النعم عليهم حتى يخرجوا بل بين أن هؤلاء صغار يرون
 لأولئك كمفاتيح الصديق للكاذب وقد قال تعالى من هذا الله فهو المهتد ومن بضل فلم يجد الله
 وليا لم ير هذا فدل على أن كل من هداه الله اهتدى وولدى الكافر كما هدى المؤمن لا هتدى
 وقال الخليل رب اجعلني مقيم للصلاة من ذريتي وبنات وقيل دهه ربنا اغفر لي ولوالدي
 فبين أنه سبحانه هو الذي يجعله مقيم الصلاة وقال تعالى وجعلناهم عبيد من ناسرنا بالصبر وا
 وقال تعالى وجعلناهم آفة يدعون الى النار فهو الذي جعل هؤلاء آفة متعدي وهو لا آفة متعدي
 وقال تعالى فبأرجحة من الله لئن لم يكن آفة من الله وقال أهل الجنة الحمد لله الذي
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رحمة ربنا بالحق وقال تعالى لما
 ذكر الانبياء من آياتهم وزيارتهم واخوانهم واجتنبناهم وهداناهم الى صراط مستقيم ذلك
 هدى الله يهديهم من يشاء من عباده ولو أثر كوا الحبط عنهما كانوا يعلون الى قوله أولئك
 الذين هدى الله فبهم ذاهب ما هم آفته فآخرة ما يخص هذا الهدى من يشاء من عباده وأخبرنا
 هؤلاءهم الذين هداهم الله فلم آفة تخص هذا الهدى من اهتدى به دون من لم يهتد به ودل على
 تخصيص المهتدين بانه هداهم ولم يهتد من لم يهتد والهدى يكون بمعنى البيان والدعوة وهذا
 يشترك فيه المؤمن والكافر كقوله تعالى وأما بعد فقد تباهم فاستحبوا الهدى على الهدى ويكون
 بمعنى جعله مهتدا وهذا يخص بالمؤمنين وهو المطلوب بقوله اهدنا الصراط المستقيم وقوله
 هدى للفقير وذلك أن هدى بمعنى دل وأرشد فديكون بالقوة فهذا مشترك وقد يكون بالفعل
 فهذا يخص كاتقول علته فعمل وعلمته فاعمل وكذلك هتد به فاهتدى وهديته فاهتدى فالاول
 يخص بالمؤمنين والثاني مشترك وليس تعلبه وهداه كتحليم البشر بعضهم بعضا فان العلم يقول
 والمعلم يعلم بسبب لا بقدر علم العلم والله تعالى هو الذي يحصل العلم في قلب من علمه ولهذا
 يطلب منه ذلك فيقال اهدنا الصراط المستقيم ولا يقال ذلك للبشر فانهم لا يقدر على طلب
 العلم من الله أن يعلمه وبهم هو بشر حصدروا أن يجب اليه الايمان والعمل الصالح ولا يطلب
 هدايته غير الله قال تعالى أفن شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من نوره وقال في رد الله أن
 يهديه بشر صدره للاسلام ومن رد ان يضل به جعل مدرضا قاربا وقال ففهمنا لما سليمان
 شخص سليمان بالخير مع أنهم كانوا كافرين لم يخص أحدهما بعلم ظاهر وقال تعالى ونفس
 وما سواها فألهمها فجورها وتقيها وكانت أكثر عزم رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوقل
 الضالوب وقال ما من قلب من قلوب العباد الا وهو بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء أن
 يقيه أو يألمه وان شاء أن يزيه أو أزاعه وقد قال تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تزعزع قلوبنا بعد ذلك

هذبتنا وهبنا من لدن رحمة انك أنت الهاب وقال تعالى ولو لا اندخلت جهنم لقلت ما شاء الله لا قوة الا بالله وقال ولوشاير بل أن من في الارض كلهم جحما وقال ولوشاير بل جعل الناس أمة واحدة وقال ولوشاير ما قاتل الذين من بعدهم من بعد ما جاتهم اليات وقال ولو شئت لانتا كل نفس هداها وقال ولوشاير بل ما فعلوه وقال ولوشاير ما أشركوا وقال لاجعلنا في اعناقهم أغلالا فيهي الى الاذقان فمهم مقصود وجعلنا من بين ايديهم سدوا من خلفهم سدا فاغشاهم فهم لا يبصرون والآيات والنصوص المثبتة لا قدر كثير جدا وهذا كله حجة على بطلان قول المعتزلة وغيرهم من القدرية النافية فصار مع هؤلاء نصوص يقولون بها ومع هؤلاء نصوص وكل من الطائفتين تناول نصوص الأخرى وتأويلات فاسدة ونظم الى النصوص التي تحتاجها أمور الاصل عليها النصوص وأما أهل السنة والحديث من العصاة والتابعين لهم باحسان وأئمة السلفين وعلماء أهل السنة والحديث رضي الله عنهم فما متوا بالكتاب كله ولم يحز فروا شيئا من النصوص وقالوا نحن نقول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ونقول ان الله خالق كل شيء وربه وملكه فكل ما سوى الله مخلوقه حادث بثبوت وقدرته ولا يكون في ملكه ما لا يشاء ويخلق فلا يقدر أحد أن يمنع الله عما أراد أن يخلق ويكونه فانه الواحد القهار ما يمنع الله الناس من رحمة فلا يمسكها وما يمنع فلا مزل لمن بعده وهو العزيز الحكيم وقالوا ان الله يأمر بالاعيان والعمل الصالح وينهى عن الكفر والفسوق والعصيان ويجب كل أمر به ويرضاه ويكره ما نهى عنه ويضبطه وهو سبحانه لا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر قالوا وليس كل ما أمر بالصواب وأراد منهم أن يفعلوا أرادوا أن يخلق لهم ويعينهم عليه بل اعانت على الطاعة من أمر به افضل منه كسائر النعم وهو يخص رحمة من يشاء والطائفتان غلطوا من حيث انهم لم يميزوا بين ارادته لما يخلق في عباده وارادته لما أمر به عباده وقد قال سبحانه آله الخلق والامر قارب خالق كل شيء وكل ما خلقه فبارادته خلقه فإنا الله كان وما لم يشأ لم يكن فإلم يكن لم يرد أن يخلق وما كان فقد أراد أن يخلق وهو لا يرد أن يخلق الا ما سبق عليه به يخلق فان العلم مطابق للمعلوم وقد أمر الصادق بالحسنات التي تنفعهم ونهاهم عن السيئات التي تضرهم والحسنات محبوبة مرضية لله والسيئات مكروهة في يضبطها ويسقط على أهلها وان كان الجميع مخلوقا فانه خلق جبريل وإبليس وهو مجبور بل ويغض إبليس وخلق الجنة والنار وجعل الطلقات والنور وخلق القتل والحرق وخلق الموت والحياة وخلق الذكرو الانثى وخلق الاعمي والبصير وقد قال لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون وقال وما يستوى الاعمي والبصير ولا الطلقات ولا النور ولا القتل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات وقال أفضعل المسلمين كالبحر من مالكم كيف تحكمون وقال أم تجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفاسدين في الأرض أم تجعل المتقين كالنجس وقال أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محبهم ومبغضهم ساء ما يحكمون وقد خلق الطيبات والنجس وليست الطيبات كالتنجس ولا القوا كالمحبوب كالبلول والعذرة وهو سبحانه اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه وهو طيب لا يقبل الا طيبا وهو طيف بحب النظافة وجميل بحب الجمال وليس كل ما خلقه يصعد اليه ويكون طيبا محمودا مرضعا عنده بل انما يسكن في جنته من سلبها ويصلح لها وكذلك النار قال تعالى طست فاذخلوها الذين وفي الصحيح انه اذا عبر أهل الجنة الصراخ وقفوا على قطرة بين الجنة والنار فيقتل بعض من بعض من نظام كانت بينهم في الدنيا حتى اذا هذبوا ونوا أن لهم سقي

الوجود والاقسام الثلاثة باطله فأنهم ان يكون بعضها واجبا وبعضها ممكنا أما الثالث فهو باطل فان ما وجد لا يكون محتج بالوجود والثاني باطل أيضا لان يمكن الوجود هو الذي يمكن وجوده وعدمه وما كان كذلك لم يوجد الا بغيره فلو كان مجموع الموجودات ممكنة لاقتضت الموجودات كلها الى غيرها وبالسبب من وجوده فهو معدوم والمعلوم لا يقبل الوجود بالضرورة والاول باطل أيضا فانا نشاهد فيها ما يحدث بعد أن لم يكن كالحياوان والنبات والمعدن والصحاب والامطار والحادث عدم مرتبه وجد آخر فلا يكون محتجا لان المستع لا يوجد ولا واجب بنفسه لان الواجب بنفسه لا يعدم فثبت انه ممكن وثبت أن في الموجودات ما هو ممكن بنفسه وأنه ليس كلها ممكنة فثبت أن فيها موجود ليس يمكن والموجود الذي ليس يمكن هو الواجب بنفسه فان الموجود اما أن يكون وجوده بنفسه وهو الواجب أو بغيره وهو الممكن ولا يجوز أن يكون فيهما مجتمع لان المستع هو الذي لا يجوز أن يوجد فيجتمع أن يكون في الوجود مجتمع فثبت أن في الموجودات واجبا وممكنا وليس فيها مجتمع وان شئت قلت اما أن يقبل من جهة نفسه العدم وهو الممكن أو لا يقبل العدم وهو الواجب بنفسه وان شئت قلت اما أن يقبل في غيره وهو الممكن أو

لا يشتر وهو الواجب وإذا كانت
الموجودات اما واجبة واما ممكنة
وليس كلها ممكنة ولا كلها واجبة
ان فيها واجبا وفيها ممكنا الوجه
الثاني ان يقال كل ممكن نفسه
لا يوجد الا بموجب محقق موجوده
لانه اذا لم يحصل ماله بموجب وجوده
كان وجوده ممكنا قابلا لوجود
وانعدم فلا يوجد وما بموجب وجوده
لا يكون ممكنا لان الممكن لا يجب
به شي لا فتقاره الى غيره فالتعذر
الى الممكن مقترن بالعدم والى محاله
وجب الممكن وإذا كان الممكن
وحده لا يجبه شي محتمل افتقار
الممكن الى الواجب بنفسه الوجه
الثالث ان يقال طبيعة الامكان
سواء فرضت الممكنات متناهية
او غير متناهية لا توجد الوجود
بنفسها فان ما كان كذلك لم يكن
ممكنا فلا بد للممكن من حيث هو ممكن
من موجود ليس بممكن والمراد
بالممكن في هذه المواضع الممكن
الامكان الخاص وهو الذي يقبل
الوجود والعدم فيكون الواجب
والممتنع قسميه فاذا اراد به الممكن
الامكان العام وهو قسم الممتنع
فكل موجود فهو ممكن بالامكان
العام ثم الموجود لما موجود
بنفسه واما بغيره وليس كل موجود
وجد بنفسه لان منها المحدثات
التي يعلم ضرورة العسل ان
وجودها ليس بانفسه فثبت
ان من الموجودات ما هو موجود
بنفسه وما هو موجود بغيره

دخول الجنة فلا يدخلون الجنة الا بعد التهذيب والتقية كما قال تعالى طمأنينة فادخلوها بسلام
ولما قال ابلوس اخبرني عن خلقتي من نار وخلقتم من طين قال فاطم منها ما يكون لك ان تسكر
فيها فخرج انفسهم الصاغرين فين ابلوس لمن في الجنة ان تسكر وفي صحيح مسلم عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
مثقال ذرة من ايمان قال رجل بارسل الله الرجل يجب ان يكون ثوبه حسنا وثوبه حسنا
افن الكبر ذلك قال لان الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس وقوله جميل
يحب الجمال اي يجب ان يحب الجمال العبد ويتزين كما قال تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد
وهو يكره ان يصلي العبد عريانا بل يكره سبحانه ان تصلي المرأة مكشوفة الرأس وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة حاض الا بخلع ولله الما كان المشركون
يطوفون بالبيت عراة ويقولون ان الله امرنا بهذا قال تعالى ان الله لا يامر بالفسق اثم يقولون
على الله ما لا تعلمون فقص النعل والتوب لعل الله هو من التصل الذي يحبه الله ولو زين
لصنعة لم يحب ذلك والمؤمن الذي توارقه قلبه بالاعمال يظهر نور الايمان على وجهه ويكس
حبة ومهابة والمنافق بالعكس وأما الصورة المغيرة سواء كانت حسنة مشبهة كصورة الرجال
فلساء والنساء قبحا أو لم تكن مشبهة فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ان الله لا ينظر الى صوركم ولا اموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم واعمالكم ويقال ولا لباسكم
وقد قال تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفر والذين آمنوا اي الفرقين خرم مقاما
وأحسن ندما وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ائنا نورنا والا لالت لباس والمال والرى
المنظور الصورة وقال تعالى عن المنافقين واذا رآهم احسن ائنا نورنا والا لالت لباس والمال والرى
كانهم خشب مسندة يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله اني رؤفكون فين
ان لهم اجساما ومن اطر قال ابن عباس كان ابن ابي جبير يصعب الحلق الا ان قال المفسرون
وصفهم الله بحسن الصورة والى المنطق ثم ابان انهم في عدم الفهم والاستغفار عذرة انكس
المسندة المعلقة الى الجسد والمراد انها ليست بالصور بل هي خشب مسندة الى حلق ثم
عاجهم بالبين فقال يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله اني رؤفكون اي
لا يسمعون صوتا الا نلوا انهم قد اذوا لما في قلوبهم من الرعب ان يكشف الله امرهم
فصاحب الصورة الجميلة اذا كان من اهل هذه الاعمال التي يقضيها الله كان الله يفضله ولا
يحب له لانه فان الله لا ينظر الى صورته وانما ينظر الى قلبه وعمله ويوسف الصديق وان كان
اجل من غيره من الانبياء وفي الصحيح انه على شطر الحسن فلم يكن بذلك افضل من غيره بل
غيره افضل منه كابرهم واسمعيل واسحق ويعقوب وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله
عليهم اجمعين ويوسف وان كانت صورته اجل فان ايمان هؤلاء واعمالهم كانت افضل من
ايمانهم وعملهم هؤلاء واعمالهم نفس الايمان والدعوة الى الله فكان الذين عادوهم معادين لله
ورسوله وكان صبرهم صرا على وحيد الله وعادته وطاعته وهكذا اسار قصص الانبياء التي في
القرآن ويوسف عليه السلام اذ اخوته تغربوا اليه حسدا على خط من حظوظ
الانفس لا على دين ولهذا كان صبره على التراب ودهن وحسن الذين حسدوه على ذلك افضل له من
صبره على اذى اخوته فان هذا صبره على تقوى الله باختياره حتى لا يفعل الحرم ونكاح صبره على
اذى الغير الحاصل بغير اختياره فهذا من جنس صبر المصاب على مصيبته وذلك من جنس
صبر المؤمن على الذين يأمرونه بالمعاصي ويدعونهم اليها فيصبر على طاعة الله وعن معصيته ويطلب

هو اوسمونه وهذا افضل فاما صراير ابراهيم وموسى وعيسى ونبينا صلوات الله وسلامه عليهم على
 اذى الكفار وعساوتهم على الايمان بالله ورسوله فذلك افضل من هذا كله كان التوحيد
 والايان افضل من مجرد ترك الزنا وكان تلك الطاعات اعظم فالصبر عليها وعلى معادات أهلها
 اعظم وايضا فهو لا ياتوا يطلبون قتل من يؤمن واهلها كمثل طريق لا يحجون المؤمنين أصلا
 بخلاف يوسف فاهله ابتلي بالحبس وكانت المرأة متحبة فلم تعاقبه بأكثر من ذلك وقوله تعالى نحن
 نقص عليك أحسن القصص سواء كان القصص مصدر قصص بقص قصصا أو كان مفعولا أى
 أحسن القصص فذلك لا يختص بقصة يوسف بل قصة موسى أعظم منها قد راوا أحسن ولهذا
 كرر ذكرها في القرآن وبسطها قال تعالى فلما جاءه موصى عليه القصص ولهذا قال عما أوحينا
 اليك هذا القرآن وقد فرغنا أحسن القصص بالكسر ولا تختص بقصة يوسف بل كل قصصه الله
 فهو أحسن القصص فهو أحسن مقصود وقد قصه الله أحسن قصص وقوله صلى الله عليه
 وسلم ان الله جيل يحب الجبال قاله جوابا للسائل في بيان ما يحب الله من الافعال وما يكرهه قاله
 صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ولا يدخل النار من في قلبه
 مثقال ذرة من ايمان ومعلوم ان هذا الكبر من كسب العبد الداخل تحت قدرته ومشيته وهو
 منهي عنه وما مور بعده خاف السائل أن يكون ما يجعل به الانسان فيكون أجل به ممن لم يعمل
 مثله من الكبر المذموم فقال اني أحب أن يكون نبي حسنا ونبي حسنا فمن الكبر ذلك وحسن
 نوبه ونمله فهو ما حصل بفضله وقصد ليس هو شأنا خلقه بغير كسبه كصورته فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم ان الله جيل يحب الجبال ففرق بين الكبر الذي يحقته الله وبين الجبال الذي
 يحبه الله ومعلوم ان الله اذا خلق شخصا أعظم من شخص وأكبر منه في بعض الصفات لما في
 جسمه وما في قوته وما في عقله وذلك لأنه يتوكل لا يمكن هذا من خضوعه فان هذا ليس باختيار العبد
 بل هذا اختار فيه بغير اختياره بخلاف ما اذا كان هو متكبرا على غيره بذلك وبغيره فيكون هذا
 من عمله الذي يحقته الله عليه كما قال لا ليس فما يكون لك أن تتكبر فيها كذلك من خلقه الله
 حسن اللون معتدل القامة جبل الصورة فهذا ليس من عمله الذي يحمده الله أو يذم ويناب
 أو يعاقب ويحب الله ورسوله عليه أو يفضيه عليه كآله اذا كان أسودا أو قسيرا أو طولا ولا يخو
 ذلك لم يكن هذا من عمله الذي يحمده عليه أو يذم ويناب أو يعاقب ويحب الله ورسوله عليه
 أو يفضيه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا فضل لعربي على عجمي ولا لهي على عربي ولا
 لابيض على أسود ولا أسود على أبيض الا بالتقوى ولهذا لما كان المنافقون لهم حال في الصورة
 وليس في قلوبهم ايمان شهبهم بالحسب المسند البائبة التي لا تتمر فالحسبة البائبة اذا كانت
 لا ترميها لا تدح ولو كانت عظيمة وهكذا الصورة تقع القلب نعم قد تكون الصورة عونا
 على الايمان والعمل الصالح كما تكون القوة والمال وغير ذلك فمصدقها اذا استعان بها في
 طاعة الله وعف عن معاصيه ويكرن حسنا فذبح الجبال التي يحبه الله ولو كان أسودا وقيل ما يحبه
 الله من الجبال كان ايضا في الجبال التي يحبه الله والمقصود هنا ذكر ما يحبه الله ورسوله
 وهو الذي يناب أصحابه عليه ويبتلون الجنة ومن المعلوم ان الفرق بين مطلق الارادة
 وبين الحب موجود في الناس وغيرهم فالانسان يريد كل ما يفعله باختياره وان كان في ذلك
 ما هو يفضي اليه مكرهه يريد له لا وسيلة الى ما هو محبوبه كما يريد السرير تناول
 الدواء الذي يكرهه ويتألم له لا وسيلة الى ما يحبه من العافية والى زوال ما هو أبغض اليه من الالم
 والجهمية والقدرية انما تفرق بين ما يات أو ما يحبه لا هم لا يبتنون لله محبة لبعض الامور

الوجه الرابع أن يقال الموجودات
 ليست كلها موجودة بغيرها لان
 القرآن كان مقدوما استنع أن يكون
 الموجود موجودا بمائس
 بوجود وان كان الغير موجودا
 كان الموجود خارجا عن جملة
 الموجودات واذا لم تكن الموجودات
 كلها موجودة بغيرها فلما أن يكون
 كلها وكل منها موجودا بنفسه ولما
 أن لا يكون والاول ممنوع لان
 المحدثات التي يشهدونها يعلم
 بالضرورة أنها ليست موجودة
 بنفسها واذا لم تكن كلها موجودة
 بغيرها ولا كلها موجودة بنفسها تعين
 أن منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بغيره وهذا أن
 تعبر في كل فرد فمن الموجودات
 وفي الجميع فنقول يتنع في كل فرد
 من الموجودات أن يكون موجودا
 بغيره موجودا اذا كان كل واحد
 من الموجودات موجودا بغيره موجود
 لزم أن يكون كل من الموجودات
 موجودا بحدوم وهذا متنع واذا
 امتنع فلما أن يكون كل موجود
 موجودا بنفسه ولما أن يكون
 موجودا بغيره ولما أن يكون
 منها ما هو موجود بنفسه ومنها
 ما هو موجود بغيره والاول
 ممنوع لوجود الحوادث التي
 لا توجد بانفسها والثاني ممنوع لان
 كل واحد واحد من الموجودات
 اذا كان موجودا بوجود غيره
 والتعين الموجودات التي لا توجد
 الا بوجود غيره لم يكن فيها الا

المخلوقون بعض وفراحيته التائب وكان أول من أنكر هذا الجسد درهم فضي به خاله
 ابن عبد الله القسري وقال ضوا نقل الله ضحاياكم فاني مضى الجسد درهم به زعم أن الله لم
 يكلم موسى تكليما ولا اتخذ إبراهيم خليلا تعالى الله عما يقول الجسد درهم علوا كبيرا ثم نزل
 عن المنبر فذبحه فان الخلف من رابع الحببة فمن كل من أسله أن الله لا يحب ولا يحب لم يكن
 قلعة عند سني والرسول صلوات الله عليهم أجمعين أنما جاءوا بآيات هذا الأمل وموان الله يحب
 بعض الامور والمخلوق ويرضاهما ويحبط بعض الامور ويحبطها وأن أعمال العباد رضية نكرة
 ونقضه أخرى قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أحبط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم
 وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم وقال فلما
 آسفونا انتقمنا منهم من ابن عباس أغضونا قال ابن قتيبة الأسف الغضب يقال أسفت أسفا
 أي غضبت وقال الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه
 ولعنه وأعد له عذابا عظيما وقد ثبت في الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 قال الله أشد فرحا بتوبة عبده من رجل أمثل راحته براض أو به مهلكة عليها طعامه وشرابه
 فطلبها لم يجدها فلم تحت شجرة ينتظر الموت فاستيقظ فذا هو يدايه عليها طعامه وشرابه قاله
 أشد فرحا بتوبة عبده من هذا راحته والفرح أن يكون يحصل المحبوب والمذهب كالصيد
 الأبق من مولا الفارضة فإذا تاب فهو كالغائد إلى مولا وإلى طاعته وهذا المثل الذي ضرب به
 النبي صلى الله عليه وسلم بين من محبة الله وفرحه بتوبة العبد ومن كراهته لمعاصيه ما بين
 أن ذلك أعظم من التبديل البعيد الأبق فان الإنسان إذا فقد الدابة التي عليها طعامه وشرابه في
 الأرض المهلكة فانه يحصل عنده ما لا يعلم من التأذي من جهة فقد الطعام والشراب
 والمركب وكون الأرض مغارة لا يمكنه التخلص منها وإذا طلبها لم يجدها فاشق والممان إلى الموت
 وإذا استقظ فوجدها كان عنده من الفرح ما لا يمكن التعبير عنه بوجود ما يحب ورضاه بعد الفقد
 المنافي لذلك وهذا بين من محبة الله لتوبة المتعمدة للإيمان والعمل الصالح ومن كراهته
 لخلاف ذلك ما ردد على منكري الفرق من الجهمية والقدرية فان الطائفتين تجعل جميع الاشياء
 بالنسبة إلى سواء ثم القدرة يقولون هو بقصد نفع العبد لكون ذلك حسنا ولا بقصد اقل
 لكرهه قبيحا والجهمية يقولون اذا كان لافرق بالنسبة إليه بين هذا وهذا امتنع أن يكون عنده
 شيء حسن وشيء قبيح وانما يرجع ذلك إلى أمور اضافية للعباد فالحسن بالنسبة إلى العبد
 ما يلائمه وما يرتب عليه ثواب يلائمه والقيير بالعكس ومن ههنا جعلوا المحبة والارادة سواء فلو
 أبتوا أنه سبحانه يحب ويرى يحصل بحسبه كما أخبر به الرسول تين لهم حكمته وتين أيضا
 أنه يفعل الأعمال لحكمة فان الجهمية قالوا اذا كانت الاشياء بالنسبة إلى سواء امتنع أن يفعل
 لحكمة والمعقولة قالوا يفعل لحكمة تعود إلى العباد فقال لهم الجهمية تلك الحكمة تعود إلى
 منها حكم أولادهم فالاول خلاف الأصل الذي أصفوه والشأن متنع فمتنع أن أحد يختار
 الحسن على القبح وان لم يكن له من فعل الحسن معنى يعود إليه فيكون فعل الحسن يناسبه
 بخلاف القبح فإذا قدرتي ذلك امتنع أن يفعل لحكمة ثم ان هذه الصفات من أعظم صفات
 الكمال وكذلك كونه محبا لخالقه وهو أصل دين الرسل فانهم كلهم دعوا إلى عبادة الله وحده وأن
 لا اله الا هو والاله هو المستحق أن يعبد والعبادة لا تكون إلا بتعظيم ومحبة والافن عمل لغيره
 لعوض بسببه ما يولي لم يكن محبا لم يكن عابدا قاله وقد قال تعالى يحبهم ويحبونه وقال تعالى والذين
 آمنوا أشد حبا لله هؤلاء الذين يتفون أن الله يحب ويحب أحب أمرهم أنه لا يبقى عندهم فرق

ما هو مقتدر محتاج إلى القبر وما كان نفسه مقتدر احتجا إلى القبر لم يوجد الا وجود ذلك القبر وما كان في نفسه لا يوجد الا بغيره فأولى أن لا يكون بنفسه مسببا لغيره فيلزم أن لا يكون في الموجودات ما هو موجود بنفسه ولا ما هو فاعل لغيره فيلزم حينئذ أن لا يوجد شيء من الموجودات لان الموجود اما موجود بنفسه واما موجود غيره وهذا انما لا يقدر أن كل موجود موجود بغيره فتعين أن من الموجودات ما هو موجود بنفسه وهو المطلوب واما اذا اعتبر ذلك في المجموع فمجموع الموجود لا يكون واجبا بنفسه لان من أجزائه ما هو يمكن يحدث كائن بعد أن لم يكن والمجموع يتوقف عليه والمتوقف على الممكن لا يكون واجبا بنفسه ولا يكون المجموع مقترا إلى غيره المبانيه فان ذلك لا يكون الامسودا والموجود لا يكون مقترا إلى فاعل معدوم ليس بموجود فضلا عن مجموع الموجود فتعين أن يكون المجموع مقترا إلى ما هو داخل في المجموع وذلك البعض لا يكون الا واجبا بنفسه اذ لو لم يكن واجبا بنفسه لكان يمكنه مقترا إلى غيره فيكون مجموع كل واحد من الموجودات مقترا إلى غيره وذلك القبر يمكن بنفسه وهو جزء من المجموع الممكن المقترا إلى غيره ومتنع أن يكون مجموع الممكن ليس مقترا

بالنسبة الى الله بين اوليائه وبين أعدائه ولا بين الاعيان والكفر ولا بين ما أمر به وما نهى عنه ولا بين بيوته التي هي المساجد وبين الحانات ومواضع الشرك وعامة ما يثبتونه من الفرق أن هذا على لغة تحصل الانسان وهذا على علم يحصل للانسان فان كان من الصوفية الذين يجعلون الكمال في فناء العبد عن حظوظ الدنيا وفي مقام الضائق وتوحيد الربوبية الذين يقولون فيه العارف لا يستحسن حسنة ولا يستفج سيئة ويجعلون هذا غاية العرفان فيبقى عندهم لافرق بين اولياء الله وأعدائه ولا بين الاعيان والكفر به ولا بين حدموا التنازع عليه وعبادته وبين سبب وشتمه وجعله ثالث ثلاثة ولا بين رسول الله وبين أبي جهل ولا بين موسى وفرعون وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع وان كان من المتكلمين الذين يقولون مات الاما هو حفظ المعلمين الخلفاء صاروا واضحين في العادات مستقلين لها وفي قلوبهم مرتع للشيطان فانه يضع لهم لم لا ينعم بالثواب بدون هذا التكليف فلذا اجابوا أنفسهم بان هذا ألد كان هذا من أبرد الاجوبة وأجمعها فان هذا انما يقال في المتأملين وأحارب العالمين فلا أحدا لا هو مقر بفضله واحسبه ثم يقال فحسب طلب الاثمين شقاوة الاكثرين ما كان خلفهم في الجنة ابتداء بلا هذا الا انهم أجود لهم وهو قادر على خلق ذات عظيمة الى أمثال هذه الاجوبة وان كان من المرجحة الذين ايمانهم بالله عديم ضعف استرسلت نفسه في الهرمات وترك الواجبات حتى يكون من شر الخلق بخلاف من وجد حلاوة الايمان بحجة الله وعلمه بأنه يحب العادات وأنه يحب أفعالا وأشخاصا و يفيض أفعالا وأشخاصا ويرضى عن هؤلاء ويغضب على هؤلاء ويرح بتوبة التائبين الى غير ذلك مما أخبر به الرسول فان هذا هو الاسلام الذي يشهد بالعباد لاله الا الله ومن لم يقل بالفرق فلم يجعل الله معبودا يحبو باقاعا يشهد أن لا رب الا هو والمشركون كانوا يقولون بهذه الشهادة لم يشهدوا أن لاله الا الله والرسول عليهم الصلاة والسلام يشهدوا بتوحيد الألوهية المتضمن وتوحيد الربوبية وأما توحيد الربوبية مجردا فقد كان المشركون يقولون بان الله وحده خالق السموات والارض كما أخبر الله بذلك عنهم في غير موضع من القرآن قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون وهذا قد بسطنا في موضع آخر وهو لا يدعون بحجة الله في الابتداء ويظنون أمر محسنه ويحبسون السماع بالقضاء والدقوف والشكائات ويردونه بل أن ذلك يزعمهم بحرك محبة الله في قلوبهم وإذا حقق أمرهم وجدت محبتهم تشبه بحجة المشركين بالحجة الموحدين فان بحجة الموحدين متابعة الرسول والمجاهدة في سبيل الله قال تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم وقال تعالى قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم وهم أو أنكم وأخوانكم أو أزواجكم وغيركم تكتفون فأتواكم بها فتجرون فإني أعرف بقلوبكم خفاياهم وما كنتم تعلمون فأتواكم بها فتجرون فإني أعرف بقلوبكم خفاياهم والله ورسوله وجهاد في سبيله قهر بوضاحي يأتي الله بأمره وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان يرتبتمكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أفنة على المؤمنين أعززة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وهؤلاء لا يحققون متابعة الرسول ولا الجهاد في سبيل الله بل كثير منهم أو أكثرهم يكرهون متابعة الرسول وهم من أبعد الناس عن الجهاد في سبيل الله بل يمازفون أعداءه ويدعون محبته لان محبتهم من جنس محبة المشركين قال الله فيهم وما كان صلاتهم عند البيت الا مكوا وتصدية ولهذا يحبون سماع القصائد أعظم مما يحبون سماع القرآن ويجهنون في عداستهم والاساتين بهم عند قبورهم في حياتهم في منيهم أعظم مما يحبون في دعائهم والاستغاثة في المساجد والبيوت وهذا كله من فعل أهل الشرك

الى ما هو بعض المكتبات فان مجموعها أعظمهم بعضها وذلك البعض يشرك المجموع في الفقر والاحتياج الى الفقر فيه ما يهمل من الاحتياج والفقر الى الفقر من أن المجموع أعظمه فلذا كانت الاجزاء كلها فقيرة محتاجة والمجموع محتاجا فقيرا امتنع أن يكون شيء من الاجزاء بالمجموع وحده فضلا عن أن يكون يحجزه آخر فضلا عن أن يكون المجموع الذي كل أجزائه فقر واحد من تلك الاجزاء الفقراء وهذا كله يبين ضروري لا يستريب فيمن تصوره ويمكن تصور بر هذه المواقف وجود أخرى

(فصل) وكذلك يمكن تصوير هذه الالة في مادة الحدوث بان يقال الموجودات اما ان تكون كلها احادنة وهو ممتنع لان الحوادث لا بد لها من فاعل وذلك معلوم بالضرورة ومحدث الموجودات كلها لا يكون معدوما وذلك ايضا معلوم بالضرورة وما نرى عن الموجودات لا يكون الامعدوما فلو كانت الموجودات كلها محدثة لزم لها ما حدونها بلا محدث ولا محدثونها بحديث معدوم وكلاهما معلوم الفساد بقصر وقتنا أنه لا بد في الوجود من موجود قديم وليس كل موجود قديما بالضرورة الحسية فثبت أن الموجودات تنقسم الى قديم ومحدث وهاتان القمتان وهوان كل حادث خلا بيه من محدث وأن المحدث

لوجود لا يكون الامور جودامع
 أنهما معلومان بالضرورة فإن كثيراً
 من أهل الكلام أخذوا بقرون
 ذلك بطلان نظرية ويحتمون على
 ذلك بطلان وهي وإن كانت صحيحة
 لكن النتيجة أين عند العقل من
 المضامين فيصير كمن يحدّث إلى
 بالاشقي وهذا وإن كان قد يسميه كثير
 من الناس مطلقاً فقد ينفع به في
 مواضع مثل عند المناظر ومنازعة
 في المقدمة الجلية دون ما أخفى
 منها ومن حصول العلم بذلك من
 الطرق الدقيقة الخفية الطويلة إن
 يرى أن حصول العلم به مثل هذه
 الطرق أعظم عنده وأحب إليه
 وأنه إذا خوطب بالأدلة الواضحة
 المعروفة للعامة لم يكن له حيلة على
 العامة ولن يقصد بمخاطبة مثل
 ذلك أن مثل هذه الطرق معروفة
 معلوم عند الناس بغير عجز أو جهلا
 وأنما عرضنا عنه استفادته عما هو
 خير منه واستشاعتها عما نفع من
 طوبى لمن يحتاج إليه إلى أمثال
 ذلك من المقاصد فاما كون الحوادث
 لا بد من محدث فهي ضرورية
 عند جاهل العلماء وكثير من
 متكلمي المعتزلة ومن اتبعهم جعلوه
 نظراً لا يسمي أن ذكره بهذا
 وأما كون المعلوم لا يكون معلوماً
 للموجودات فهو أظهر من ذلك
 ولذلك اعترف بكونه ضرورياً من
 استدلال على أن المحدث لا بد من

(١) في نسخة أبو عمرو بن نجاد
 كنهه

ليس من فصل المخلصين لله منهم كالصلوة والتابعين لهم بإحسان فاولئك أنكرنا محبة
 وهذا لا دخلوا في محبة المشركين والطائفتان خارجتان عن الكتاب والسنة فنفس محبة
 أصل لعبادته والشرك في محبة أصل الاشراك في عبادته وأولئك فيهم باليهود وعندهم
 كبر من جنس كبر اليهود وهذا فيهم شبه من النصارى وفيهم شرك من جنس شرك النصارى
 والنصارى ضالون لهم عبادة ووجه وديانة لكن بلا علم ولهذا ينبغي أن هوأهمهم بلا علم قال
 تعالى يا أهل الكتاب لا تغالوا في دينكم ولا تتناولوا في دينكم ولا تتناولوا في دينكم الله الا لشي
 لا تغالوا في دينكم غير الحق ولا تتناولوا في دينكم قذوا من قبل وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء
 السبيل أي وسط الطريق وهي السبيل القصد التي قال الله فيها على الله قصد السبيل وهي
 الصراط المستقيم فأخبر بتقديم ضلالهم ثم ذكر صفة ضلالهم والاهواهم أي إرادات النفس بغير
 علم فكل من فعل ما يريد نفسه بغير علم بين أنه مصلته فهو متبع هواه والعلم بالنفس هو مصلته
 البعد عند الله في الآخر وهو العلم الذي يات به الرسل قال تعالى فإن لم يحسيروا فاعلم أنما
 ينبغي أن هوأهمهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله وقال تعالى ولن رضى عند اليهود
 ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك
 من العلم لما لن الله من ولى ولا نصير وقال تعالى فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم
 عما جاءك من الحق وقال تعالى ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين
 لا يعلمون ولهذا كان مشايخ الصوفية العارفين أهل الاستقامة يوصون كثيراً بتابعة العلم
 ومتابعة الشريعة لأن كثيراً منهم سلكوا في الصابغة بغير دمج النفس وإرادتها وهواها من غير
 اعتصام بالعلم الذي جاء به الكتاب والسنة فقلوا بسبب ذلك خللاً لا يشبه ضلال النصارى ولهذا
 قال بعض الشيوخ وهو (١) عمرو بن نجييد كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل
 وقال سهل كل عمل بلا اقتداء فهو عيش النفس وكل عمل باقتداء فهو عذاب على النفس وقال أبو
 عثمان النيسابوري من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلان على الحكمة ومن أمر الهوى على نفسه
 قولاً وفعلان على البدعة لأن الله تعالى يقول وإن تطيعوه تهتدوا وقال بعضهم ما ترك أحدنا
 من السنة الا لكبر في نفسه وهو كما قالوا فانه اذا لم يكن متبعاً لآمر الذي جاء به الرسول كان يعمل
 بإرادة نفسه فيكون متبعاً لهواه بغير هدى من الله وهذا عيش النفس وهو من الكبر فانه شعبة
 من قول الذين قالوا ان تؤمن حتى تؤق مثل ما أوفى رسل الله وكثير من هؤلاء يظن أنه يصل
 برأيه وأجتهل في العبادة وتصفية نفسه التي ما وصلت اليه الانبياء من غير اتباع لطريقهم
 وفهم طوائف يظنون أنهم صاروا أفضل من الانبياء وأن الولي الذي يظنون هم أنه الولي أفضل
 من الانبياء وفهم من يقول ان الانبياء والرسل انما يأخذون العلم بالله من مشكاة خاتم الاولياء
 ويدعى في نفسه أنه خاتم الاولياء ويكون ذلك العلم هو حقيقة قول فرعون أن هذا الوجود المشهود
 واجب بنفسه ليس له صانع مبدئ له لكن هذا يقول هو الله وفرعون أظهر الانكار بالكلمة
 لكن كان فرعون في الباطن أعرف منهم فانه كان مثلاً لصانع ولا نلتوا أن الوجود المخلوق
 هو الوجود الخالق كما يقول ذلك ابن عربي وأمثاله من الاتحادية والمقصود كمن عدل عن
 العبادات التي شرعها الرسول إلى عبادات يارادته وذوقه ووجدته ومحبته وهو ما هو أهمهم صاروا في
 أنواع من الضلال من جنس ضلال النصارى ففهمهم بدعي اسقاط واسطة الانبياء والوصول
 إلى الله بغير طريق فهم بدعي ما هو أفضل من التوراة ومنهم بدعي الاتحاد والحلول الخاص
 إما لنفسه وإما لشيء وإما لخاصة الواسين إلى حقيقة التوحيد بغيره وهذا قول النصارى

والنصارى موصوفون بالغلو وكذلك هؤلاء مستدعة العباد الغلوهم وفي الرافضة ولهذا
 يوجد في هذين الصنفين كثير من بدعي الماتنفة وأما الشبهة الالهية كما يدعيه كثير من
 الاسعيلية لاختمهم بنبي عيسى وكما يدعيه كثير من الثالثة إما الاثنى عشر وإما الغيرهم من أهل
 البيت ومن غير أهل البيت كما يدعيه الصيرفي وغيرهم وكذلك في جنس المبتدعة الخارجين عن
 الكتاب والسنة من أهل التعبد والتصوف منهم طوائف من الغلاة يدعون الالهية وتدعى
 ما هو فوق النبوة وأن كان متعظا فيحتو زواجوني بعد محمد كالسرور في المقتول في الذقة وابن
 سبعين وغيرهما صاروا يطلبون النبوة بخلاف من أقر بما جاءه الشرع ورأى أن الشرع الطاهر
 لا سبيل إلى تعديره قاله يقول النبوة ختمت لكن الولاية لم تختم وبدي من الولاية ما هو أعظم
 من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين وأن الأنبياء يستفيدون منها ومن هؤلاء من يقول
 بالحلول والاتحاد وهم في الحلول والاتحاد قواعن يقول بالحلول والاتحاد العام المطلق كابن
 عربي وأمثاله ويقولون في النبوة أن الولاية أعظم منها كما قال ابن عربي مقام النبوة في رزخ
 فوقيق الرسول ودون الولي وقال ابن عربي في القصص وليس هذا العلم بالاتحاد المرسل وخاتم
 الانبياء وما يراه أحد من الانبياء الأمن مشكاة خاتم الانبياء وما يراه أحد من الاولياء الأمن
 مشكاة خاتم الاولياء حتى إن المرسل إذا رآه لا يرونه الأمن مشكاة خاتم الاولياء فان الرسالة
 والنبوة أعني رسالة التشريع ونسوة تنقطعان وأما الولاية فلا تنقطع أبدا فالمرسلون من كونهم
 أولياء لا يرون ما ذكرناه الأمن مشكاة خاتم الاولياء وكيف يمكن دونهم من الاولياء وان كان خاتم
 الاولياء ناعا في الحكم لما جاءه خاتم المرسل من التشريع فذلك لا يقدح في مقامه ولا يناقض
 ما ذهبنا إليه قاله من وجه يكون أنزل ومن وجه يكون أعلى (قال) ولما مثل النبي صلى الله عليه
 وسلم النبوة لما خاتم النبي فقرأ أحد ذلك الموضوع لبنة فكان هو صلى الله عليه وسلم موضع
 اللبنة وأما خاتم الاولياء فلا بد من هذه الرأيا فيرى ما مثل النبي صلى الله عليه وسلم ويرى نفسه
 في الحائط موضع لبنتين ويرى نفسه تنطبع في موضع اللبنتين فيكمل الحائط والسبب
 الموجب لكونه رأيا هاتين أن الحائط لبنتين ذهب ولبنة من فضة واللبنة الفضة هي ظاهره وما
 ينبع فيه من الاحكام كلها أخذ عن الله في السر ما هو في الصورة الطاهرة متبع فيه لانه يرى
 الامر على ما هو عليه فلا بد أن يراه هكذا وهو موضع اللبنة الذهبية في الباطن قاله بأخذ من
 المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحى به الى الرسول (قال) فان فهمت ما أشيرنا اليه فحصل
 لك العلم النافع (قلت) وقد بسطنا الرد على هؤلاء في مواضع وبيننا كشف ما هم عليه من
 الضلال والخلل والتناقض والندقة وأما الذين يقولون بالاتحاد الخاص فهو لا عنهم من يصرح
 بذلك وأما من كان عندهم بالنصوص الطاهرة تروى أن هذا يناقض ما عليه المسلمون في
 اتفاهر قاله يجعل هذا إماما باله ويرميه ولا يساجبه ثم إن كان معتظا لقرسول والقرآن
 ظن أن الرسول كان يقول بذلك فكيف لم يعبه لانه عمال لا يمكن البشر أن يوحوا به وان كان غير
 معظم للرسول زعم أنه تعدى حد الرسول وهذا الضلال حدث قد علم من جهال العباد ولهذا كان
 العارفون كالجنيد بن محمد الطائفة قدس الله سره لما مثل عن التوحيد قال التوحيد أفراد
 الحدوث عن القدم قاله كان عارفا ورأى أقواما ينتهي بهم الامر الى الاتحاد فلا يحزنون بين القديم
 والحديث وكانوا ضالقة ممن أصحاهم وقواعن الضلالت في توحيد الربوبية لاني لا أعرفه بين الأمور
 والمخلوق فدهاهم الجندی الى الفرق الثاني وهو توحيد الالهة الذي يعرقه بين الأمور والمخلوق
 فثمهم وافقه ومنهم من خالفه ومنهم من لم يفهم كلامه وقد ذكر بعض ما جرى من ذلك أبو سعيد بن

محمد ثم موجود والممكن لا بد من
 مؤثر موجود كالرازي وغيره (قال
 الرازي) أما كون المؤثر موجودا
 فله لافرق بين في المؤثر وبين مؤثر
 مني والحكم بالاكتماف بالمؤثر
 المنفي حكم بعدم الاحتياج
 الى المؤثر (قال) والعلم بذلك
 ضروري ولا يتصور في هذا المقام
 الاستدلال بالكلام المشهور ومن
 أن المعدوم لا يعز فيه فلا يمكن
 استناد الامر اليه لانه يتوجه عليه
 شك ولا معروف (قال) والجواب
 عنهما ان كان يمكن الآن العلم بضاد
 استناد الامر الموجود الى المؤثر
 المعدوم أظهر كثيرا من العلم بذلك
 والدليل والاجابة عن الاسئلة
 التي تورده عليه وايضا الواضح
 لا يبريد الاخفاء (قال) وقول
 القائل هب أن المؤثر ليس بمعدوم
 فلم يجب أن يكون موجودا قلنا
 لا واسطة بين الوجود والعدم
 وقول القائل ان الماهية تقتضي
 الامكان لا شرط الوجود ولا العدم
 فهو متوسط بين الوجود والعدم
 قلنا نحن لا ندعي أن كل حقيقة
 فهي إما الوجود وإما العدم حتى
 يلزم من كون الماهية مغايرة لهما
 فساد ذلك الحصر بل ندعي أن العقل
 يحكم على كل حقيقة من الحقائق
 التي لاهاية لهما أنها لا تخلو عن وصفي
 الوجود والعدم وإذا كان كذلك
 فكأن الماهية مغايرة لوجود
 والعدم لا يقدح في قولنا انه لا واسطة
 بين الوجود والعدم (قلت)

الاعراض في طبقات التسالوكان من أصحاب الجندوسن شيوخ أي طالب المكي كل من أهل العلم بالجندوسن وغيره ومن أهل المعرفة بأخبار الزهاد وأهل الحقائق وهذا الذي ذكره الجندوسن الفرق بين القديم والمحدث والفرق بين المأمور والمختار بهما من قول ما وقع فيه كثر من الصوفية من هذا الضلال ولهذا كان السلال منهم ينعون الجندوسن على ذلك كابن عربي وأمثاله فإنه كتابه اسم الأسرار إلى المقام الأسرى مقصوده حديث نفس وروايس شيطان حصلت في نفسه جعل ذلك معراجاً له أخرج الأنبياء وأخذ يعيب على الجندوسن على غير من الشيوخ ما ذكره ويوجب على الجندوسن قوله التوحيد فإدخاله من القدم وقال قتله بالجندوسن بين الشيعين الأمن كان خالراً جاعها وأنت إمام قديم وأحدث فكيف عجز وهذا جهل منه فإن المميز بين الشيعين هو الذي يعرف أن هذا غير هذا ليس من شرطه أن يكون ثلثاً بل كل إنسان عجز بين نفسه وبين غيره وليس هو ثلثاً والاربع حصه عجز بين نفسه وبين غيره وليس هذا ثلث وهذا الذي نعه الجندوسن حقه وأمثاله من الشيوخ والعرفان وقع فيه خلق كثير حتى من أهل العلم بالقرآن وتفسيره والحديث والآثار ومن المصلين لله ورسوله وأهلنا وأهلنا المحبين لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذين لم يذهبوا عنها وقوا في هذا غلطاً لا اعتداهم وهم يحسبون أن هذا نهاية التوحيد كما ذكر ذلك صاحب منازل السائر يجمع عليه ويستوعبه وقد ذكر في كتابه منازل السائر من أشياء حسنة نافعة وأشياء بالية ولكن خوفه ينتهي إلى الضماني وتوحيد الربوبية ثم إلى التوحيد الذي هو حقيقة الاتحاد ولهذا قال باب التوحيد قال الله تعالى شهد أنه لا إله إلا هو التوحيد تنزه الله عن الحدوث قالوا نطق العلماء بانطقه وإشارته المحققون إلى ما أشاروا إليه في هذا الطريق لقد تصحح التوحيد وأما من حال أو مقام فكله مصحوب العلل قال والتوحيد على ثلاثة أوجه الأول توحيد العامة الذي يصح بالشواهد الثانی توحيد الخاصة وهو الذي ثبت بالحقائق والوجه الثالث توحيد قائم بالقدم وهو توحيد خاصة الخاصة فاما التوحيد الأول فهو تنزه أن لا إله إلا الله الواحد العبد الذي لم يلد ولم يولد لم يكن له كفوا أحد هذا هو التوحيد الظاهر الجلي الذي في الشريعة الأعظم وعليه نصب الشبهة وبه وجبت الفتن وبه ضلت العامة والأموال وانفصلت دار الإسلام من دار الكفر وبه ضلعت العامة وان لم يقوما بحسن الاستدلال بعد أن سلوا من الشبهة والحدوث والربوبية بصدق شهادة صحبها يقول القلب وهذا توحيد العامة الذي يصح بالشواهد والشواهد هي الرسالة والصانع يحب بالسمع وتوحيد بصير الحق وتنوع على مشاهدة الشواهد قال وأما التوحيد الثاني الذي ثبت بالحقائق فهو توحيد الخاصة وهو إسقاط الأسباب الظاهرة والصعود عن منازعات العقول وعن التعلق بالشواهد وهو أن لا يشهد في التوحيد حلال ولا في التوكل سبيل ولا في الصلوة وسيلة فيكون مشاهداً سبق الحق بحكمه وعلمه ووضعه الأشياء مواضعها وتطبيقاتها بأبوابها وأبوابها وأبوابها في رسومها وتحقيق معرفة العلل وسبيل إسقاط الحدوث هذا هو توحيد الخاصة الذي يصح بطريق الضمان بصوفي علم الجمع ويحب إلى توحيد الربوبية (قال) وأما التوحيد الثالث فهو توحيد لخصه الحق لنفسه واسمعه بقدره والأحسن له إلى أسرارها فتمت صفوته وأحضرهم عن نفسه وأحضرهم عن الله والذي أشار إليه على السن السبعة من أنه إسقاط الحدوث وإنشأت القدم على أن هذا الرمز في ذلك التوحيد على الأصح ذلك التوحيد الأساطيلها هذا قطب الإشارة إلى على السن علماء أهل هذا الطريق وإن زحرفوا أنه نعه وأوصوله تفصيلاً فان ذلك التوحيد ترتيباً للعبارة فغوا العصفه نفوروا والبسط صعوبة (١) وإلى أهل هذا

هذا السؤال والجواب عنه لا يحتاج إلى الجمع علينا الضروري بأن المؤثر في الوجود لا يكون الأموجود وهذا قد سبقه إليه غير واحد من المتأخرين كالمعالين الجويني فإنه قال في الإرشاد فإن قال قائل فقد قلت فيما قدمتم على العلم بالصانع فم تنكرون على من يقدر الصانع عدم قلنا عدم عندنا في محض وليس المعدوم على صفة من صفات الالهيته ولا فرق بين نفي الصانع وبين تقدير الصانع منفيًا من كل وجه بل نفي الصانع وإن كان باطلاً بالدليل الصانع فالقول به غير متناقض في نفسه والمصير إلى إثبات صانع منفي متناقض وإنما يلزم القول بالصانع المعدوم للمعرفة حيث ابتدأ لعدم صفات الالهيته وقضوا بان المعدوم على خصائص الأجسام (قال) والوجه أن لا تعدل الوجود من الصفات فإن الوجود نفس الذات وليس بمثابة التصير لا هو فإن التصير صفته زائدة على ذات الجوهر ووجود الجوهر عندنا نفسه من غير تقدير من يد (قال) والالته بتوسطه هو في عدم الوجود من الصفات والعلم به علم بالذات (قال) الكيا الهراسي الطبري إذا قلنا الباري موجود فوجوده ذاته هذا بالاتفاق من أصحابنا القائلين بالاحوال والناس فيها الأعلى رأى (١) في نسخة وإلى هذا التوحيد بإسقاط أهل كتبه معجمه

ولهذا أقرو وجوده طوائف أنكروا
قيام الصفات به وإذا قرو أقيام
الصفات به فكون الفاعل لا يكون
الاموجود أبين من كون ما تقوم
به الصفة لا يكون الاموجودا
وكلاهما معلوم بالضرور ولكن
الفاعل الذي يبدع غيره أحق
بالوجود وكال الوجود من محل
الصفة فان محل الصفة قد يكون
جادا وقد يكون حيوانا وقد يكون
قدرا وقد يكون عاجزا والصفة أيضا
قد تقوم بها الصفة عند كثير من
الناس بشرط قيامها جميعا محل
آخر فالصفة وإن كانت متفردة إلى
محل وجودي فهو من باب الافتقار
إلى المحل انقالب وأما المفعول
المتفرد إلى الفاعل فهو من باب
الافتقار إلى الفاعل ومعلوم أن
الحاجة إلى الفاعل فيها فاعل
أقوى من الحاجة إلى القابل فيها
قابل وأيضا فان القابل بشرط في
المفعول لا يجب تقدمه عليه بل
يجوز افتقارهما لمختلف الفاعل فله
لا يجوز أن يفتقر المفعول بل لابد
من تقدمه عليه ولهذا اتفق
المفلساء على أنه لا يجوز أن يكون
كل من الشئ فاعلا لا آخر لا بمعنى
كونه على قاعته ولا بمعنى ذلك من
اللعاف وأما كون كل من الشئ
شرطا لا آخر فانه يجوز وهذا هو
البور المحي وذلك هو الدور القسلي
وقد بسط هذا في غير هذا الموضع
وبين ما دخل على الفلاسفة من
التعلق في مسائل الصفات من هذا

كل شئ ولا تكسب كل نفس الاعلها وهذا التوحيد كثير في القرآن وهو أول الدين وآخره
وإيمان الذين وظاهره وذروا سنام هذا التوحيد لأولى العزم من الرسل ثم التخليق بمحمد وإبراهيم
صلى الله عليهم وسلم تسليما فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه قال إن الله
لا يتخذ خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا وأفضل الرسل بعد محمد صلى الله عليه وسلم إبراهيم فله قد
ثبت في الصحيح عنه أنه قال عن خير البرية أنه إبراهيم وهو الامام الذي جعله الله اماما وجعله
أمة والامة القدوة الذي يقتدى به فله حقق هذا التوحيد وهو الخنفة ملته قال تعالى قد
كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا رأينا ملكا من ربنا أعجبكم وعما عبدون من
دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم المداوة والبعضا بدأ حتى تؤمنوا بالله وحدهم لا قول
إبراهيم لآبيه لا تستغفرون لي وما أملك لكم أن تنقم من شئ علينا قلوا ربنا انزلنا وإنا بالذليل
المصر ربنا لا تخجلنا فتنة الذين كفروا واطغرننا ربنا انزلنا أنت العزيز الحكيم لقد كان لكم
فهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقال تعالى وإذ قال إبراهيم لأبيه وقومه اني
براهماعدون إلا الذي فطرني فأستعبدن وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون وقال
عن إبراهيم انه قال يا قوم اني برى عما تشركون اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
خشيافا وما أنتم المشركين وما جع قومه قال أنما نحجوني في الله وقد هدانا ولا أخاف ما تشركون
به إلا ان يشاربي شيأ وسع رب كل شئ علما أفلا تتذكرون وكيف أخاف ما أشركتم ولا تتخفون
أنكم أشركتم بالله ما ينزل به عليكم سلطانا فأي الفريقين أحق بالام ان كنت تعلمون الذين
آمنا ولم يسلوا انما هم بظلم أولئك لهم الامن وهم مهتدون وتلك حجتنا إناهم إبراهيم على
قومه نرفع درجات من نشاء ان ربك حكيم عليم وقال أنفرايت ما تعبدون أنتم وآباؤكم
الاقدمون وأنهم عدوى إلى الرب العالمين والتخليق هو الذي تخلف بحسب خيله قلبه فلم يكن فيه
مسلك لغيره كما قيل

قد تخلفت مسلك الروح حتى • وبذا سبي التخليق خليلا
وقد قيل له ما خزن من التخليق وهو النقص مشتمل من الخلق بالفتح كما قيل
وان أنا تخليل يوم مضى • يقول لأغائب مالي ولا حرم

والصواب أنه من الاول وهو مستلزم للثاني فان كمال حبه لله هو محبة عبودية وافتقار ليست
كحبة الرب بعده فاما محبة استغناء واحسان ولهذا قال تعالى وقل الحمد لله الذي لم يتخذ
ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبرا فان الرب لا يوالي عبيد من الدن
كما يوالي المخلوق لغيره بل يواليه احسانا له والولي من الولاية والولاية ضد العداوة وأصل الولاية
الحب وأصل العداوة البغض وإذا قيل هو ما خزن من الولي وهو القرب فهذا جزم معناه فان الولي
يقرب من وليه والعدو يبعد عن عدوه ولما كانت الخلة تستلزم كمال المحبة واستيعاب القلب لم
يصلح لشيء صلى الله عليه وسلم أن يتخالف مخلوقا بل قال لو كنت متخذ من أهل الارض خليلا
لا اتخذت أبابكر خليلا ولكن صاحبكم خليل الله ولهذا امتن الله إبراهيم بذي ابنه والذبيح
على انقول الصحيح انه الكبير اسمعيل كادت على ذلك سورة الصافات وغير ذلك فانه قد كان سال
ربه أن يهبه من الصالحين فبشره بالسلام الحليم اسمعيل فلما بلغ معه السعي أمره أن يذبحه
ثلاثين في قلبه محبة مخلوق تراحم محبة الخلق إذ كان قد طلبه وهو بكره وكذلك في التوراة يقول
اذمحم ابنك وتوحيدك وفي ترجمة أخرى بذكره ولكن الحق المبطلون لفظ الحق وهو باطل فان
الحق هو الثاني من اولاده باتفاق المسلمين وأهل الكتاب فليس هو وحده ولا بكره وانما وحده

وبكره اسمعيل ولهذا لما ذكر الله قصة الذبيح في القرآن قال بعده واوبشراياهما بيمين يسمان الصالحين وقال في الآية الاخرى فبشرناهما بالحق ومن وراء الحق يعقوب فكيف يشتره ولدت بامر به وبشراياهما بالحق وقفت لاساره وكانت قد غارت من هاجر لما ولدت اسمعيل وامر الله ابراهيم ان يذهب باسمعيل واهله الى مكة ثم لما جاء الضيف وهم الملائكة لاراهيم وشروها بالحق فكف بامر به بذهب الحق مع بقاء اسمعيل وهي لم تصبر على وجود اسمعيل وسد بل غارت ان يكون له ابن من غيرهما فكيف تصبر على ذبح ابنها وبقائه من ضربها وكيف بامر الله ابراهيم بذبح ابنه وامه مبشر به وبانه ايضا فاذبح انما كان عكة وقد رأى النبي صلى الله عليه وسلم قرني الكس في البيت فقال صاحب اني رأيت قرني الكس في الكعبة فغيرها فله لا ينبغي ان يكون في الكعبة شيء يلهي المصلي و ابراهيم واسمعيل هما اللذان بنيا الكعبة بنص القرآن واهن كان في الشام والمقصود بالامر بالذبح ان لا يبقى في قلبه عجة لغير الله وهذا اذ كان له ابن واحد ولا صار له ابنان فالمقصود لا يحصل الا بذهبا مجعما وكل من قال له الحق فاعلمنا اخذ من اليهود اهل التوريف والتسديد كما اخبر الله تعالى عنهم وقد بسطنا هذه المسئلة في مصنف مفرد والمقصود هذان الخليطين هما كل خاصة الخساسة توحيد فلا يجوز ان يكون في امة محمد صلى الله عليه وسلم من هو اكل توحيد من نبي من الانبياء فضلا عن الرسل فضلا عن اولي العزم فضلا عن الخليطين وكال توحيدها تحقن افراد الالهية وهو ان لا يبقى في القلب شيء لغير الله اصلا وكال هذا التوحيد وجب ان يبقى العبد المبالغة في كل شيء يحب ما احب ويغض ما ابغض ويرضى بما رضى ويسخط بما سخط و امر بما امر ونهى عما نهى واما التوحيد الثاني الذي ذكره وسماه توحيد الخالص فهو الفناء في توحيد الربوبية وهو ان يشهد بربوبية الرب لكل ماسوا موانه وحديث ربك شيء ومليك والفناء اذا كان في توحيد الالهية فهو ان يستولي على القلب شهوة معبودة وكروم حجة حتى لا يصح شيء اخر مع الصلح بنبوته ما نبته الحق من الاسباب والحكم وعبادته وحده لا شريك له بالامر والنهي ولكن غلب على القلب شهوة الواحد كما قال غالب موجود مع وجوده معبودة عن عباده وعذ كره عن ذكره معروفة عن معرفته كما ذكر ان رحلا كان يحب آخر فوقع المحبوب في اليم فالتى المحب نفسه خلفه فقال له اما وقعت فلما اذ وقعت انت فقال غيب بل عنى فقلت انك انما صاحب هذا الفناء اذا غاب في ذلك فهو معذور وبهزمه عند غلبه ذكر الرب على قلبه عن شعوره بشيء آخر كما يغتر من مع الحقائق ان أغشى عليه وكاعذر موسى صلى الله عليه وسلم لما صق حين تجلى له الجبل وليس هذا الحال غاية السالكين ولا لاما لكل سالك ومن الناس من ظن انه لا بد لكل سالك منه وليس كذلك فحينئذ صلى الله عليه وسلم والسائقون الاولون هم افضل وما اصاب احدا منهم هذا الفناء ولا صق ولا مات عند سماع القرآن وانما تجد هذا الصق في التابعين لا سيما في عباد الصبرين ومن الناس من يجعل هذا الفناء هو الغاية التي ينتهي اليها السائر العارفين وهذا اضعف من الذي قبله وما بد كره ان يزد بالسطح من قوله ما في الجنة الا الله وقوله ان ابو يزيد انما طلب ما يزيد بمنته كذا وكذا سنة ونحو ذلك فجلوه على انه كل من هذا الباب ولهذا يقال عنه انه كان اذا قال انكر هذا فنهض ونحوه كثر لكن اذا زال العقل بسبب عترة الانسان كانت موانع الانعام لم يكن مؤاخذا بما يصدر عنه في حال عدم التكليف ولا ريب ان هذا من ضعف العقل والتمييز واما الفناء الذي بد كره صاحب المنازل فهو الفناء في توحيد الربوبية لا في توحيد الالهية وهو ثبت توحيد الربوبية مع نفي الاسباب والحكم كما هو قول القدرية والمجبرية كالعلم

الرحم حيث لم يعبز وابن الشرط والعلية الفاعلة بل قد يحيلون ذلك كله على اذلة عندهم بدخل فيها الفاعل والغاية وهما العلتان الفصلان الثاني هما يكون وجود العلول والقابل الذي قد يسمى مائة وهو يوفى مع الصورة هما على حقيقة الشيء في نفسه سواء قبل ان حقيقته غير العين الموجودة في اخبار ج كما يدعون ذلك او قبل هي هي كما هو المعروف عن متكلمي اهل السنة والمقصود هنا ان الدليل لما دل على انه لا يمكن موجود واجب بنفسه اى لا يكون له فاعل يوجد له فاعلة فاعلة ولا ماسي فاعلا غير ذلك صاروا يطلقون عليه الواجب بنفسه ثم اخذوا ما يحتمل هذا اللفظ من المعاني فاداروا انبائها كالمفساروا بفنون الصفات ويغنون ان يكون له حقيقة موصوفة بالوجود فلا تكون الذات مستقلة بصفة فلا تكون واجبة بنفسها معلوم ان كون الذات مستقلة بصفة كما يمنع حقيقة ما دونها لا واجب افتقارها الى فاعل او فاعلة ولكن غاية ما فيه ان تكون الذات مشروطة بالصفة والصفة مشروطة بالذات وان تكون الصفة اذ قيل بانها واجبة لا تقوم الا بوصف فاذا قيل هذا فيه افتقار الواجب الى غيره يلزم ان يكون ذلك الغير فاعلا ولا فاعلة فاعلة بل اذا قدر انه يطلق عليه غير فاعله مشروط من اشروط وكون الذات مشروطة بالصفة

ابن مغفوان ومن اتبعه والاشعري وغيره من شيوخ الاسلام وان كان ترجحه الله من أشد الناس
مسانة للجهمية في الصفات وقد صنف كتابه الغاروق في الفرق بين المشتبه والمعطلة وصنف
كتاب تكفير الجهمية وصنف كتابه في الكلام وأوله وزاد في هذا الباب حتى صار وصف
بالتقوى في الآثبات للصفات لكنه في القدر على رأي الجهمية نفقة الحكم والاسباب والكلام في
الصفات نوع والكلام في القدر نوع وهذا الفناء عنده لا يجتمع الباطنة في لكل ماسوي حكم
الرب بل ارادته الشاملة التي تخص أحد المتماثلين بلا تخص ولهذا قال في باب التوبة في لطائف
أسرار التوبة الطيفة الثالثة ان مشاهدة العبد الحكم لم تدعه استحقاق حسنة ولا استحقاق
سنة الصعود من جميع المعاني الى معنى الحكم أي الحكم القدرى وهو خلقه لكل شئ بقدرته
وارادته فان لم يثبت في الوجود فربا بالنسبة الى الرب بل يقول كل ماسواه محبوبه مرضى
له مراده سواء بالنسبة اليه ليس بحسب شيئا ويغض شيئا فان مشاهدة هذا لا يكون معها
استحقاق حسنة ولا استحقاق سنة بالنسبة الى الرب اذا الاستحقاق والاستحقاق على هذا
المذهب لا يكون الا بالنسبة الى العبد يتحسن ما يلائمه ويستقيم ما ينفيه وفي عين الفناء لا يشهد
غيبه ولا غيره بل لا يشهد الا فعله به فعند هذه المشاهدة لا يتحسن شيئا يستحق آخر على قول
هؤلاء القدرية الجبرية المتعين لهم بن مغفوان وأمثاله وهؤلاء وافقوا القدرية في أن مشيئة
الرب و ارادته وحجته ورضاه سواء ثم قالت القدرية النفاة وهو لا يجب الكفر والفسوق
والعصيان فهو لا يريد ولا يشاؤ فيكون في ملكه كما لا يشاء وقالت الجهمية المجبرية بل هو يشاء
كل شئ فهو يريد ويحب ويرضاه وأما السلف وأتباعهم فيفرون بين المشيئة والمحبة وأما الارادة
فتكون تارة بمعنى المشيئة وتارة بمعنى المحبة وقد ذكر الاشعري القولين عن أهل السنة المتيقنين
للقدر قول من فرق بين المحبة والرضا وقول من سوى بينهما واختاره هو التسوية وأما المعالي يقول
ان ما الحسن أول من سوى بينهما لكن يرى في الموجد قدس في قوله عن سليمان بن حرب وعن
ابن كلاب وعن الكرايسي وعن داود بن علي وكذلك ابن عسقل يقول أجمع المسنون على أن
الله لا يجب الكفر والفسوق والعصيان ولا يقل له بحجة غير الاشعري وأما القاضي أبو يعلى
فهو في المعتمد وفاق الاشعري وفي مختصره ذكر القولين وذكر في المعتمد قول أبي بكر عبد العزيز
أنه يقول بالفرق وتأول كلام أبي بكر تأويل باطل لكن أهل الملل كلهم متفقون على أن الله
يتبع على الطاعات ويعاقب على المعاصي وان كانت المشيئة شاملة لتوابعها فيهم يسلون الفرق
بالنسبة الى العباد والمقتدون بالفرقة والحقيقة والفناء فيما يطلبون ان لا يكون لهم مراد بل
يريدون ما يريد الحق تعالى فيقولون الكمال أن تفنى عن ارادتك وتتبع مع ارادتك وعندهم
أن جميع الكائنات بالنسبة الى الرب سواء فلا يتحسنون حسنة ولا يستقصون سنة وهذا الذي
قالوه منع عقلا غيرهم شرعوا لكن المقصود هنا بيان قولهم ولهذا قال شيخ الاسلام في توجيههم وهو
التوحيد الثاني انه اسقاط الاسباب الظاهرة فان عندهم لم يخلق الله شيئا بسبب بل بفضل عنده
لا به (قال) والصعود عن منازعات العقول وعن التعقيل بالواحد وهو أن لا يشهد في التوحيد
دليلا وفي التوكل دليلا وفي الصلوة سنة وذلك لان عندهم ليس في الوجود شئ يكون سببا لشي
أصلا ولا شئ جعل لأجل شئ ولا يكون شئ شئ فالشئ عندهم لا يكون بالاكلا ولا العلم
الحاصل في القلب بالدليل ولا ما يحصل للتوكل من الرزق والنصرة سبب أصلا ولا في نفسه ولا في
نفس الامر ولا الطاعات عندهم بسبب الطواب ولا المعاصي بسبب العقاب فليس للنسبة وسيلة بل
محض الارادة الواحدة تصدر عنها كل حادث ويصدر مع الاخر متعاقبة اقترانا بلا أن أحدهما

اللازمة لها والصفة مشروطة بالذات لا يمتنع أن يكون الجمع واجبا بنفسه لا يقتصر الى فاعل ولا على فاعله وقد بسط هذا في غير هذا
الموضع والمقصود انه اذا كان قد علم أن الصفة المشروطة جعلها تقتضى أن يكون محلها موجودا فالمفعول المقتضى الى فاعل يقتضى أن يكون فاعله موجودا بطريق الاول وأيضا يقال الحوادث المشهود لا يدلها من محض إذ المحض من حيث هو محدث وكل ما يقتدر محدثا سواء اقتدر متناهيا أو غير متناه لا يوجد بنفسه بل لا بد له من فاعل ليس بمحدث والعلم بذلك ضروري اذ طبيعة الحدوث تقتضى الاقتضالى فاعل فلا بد لكل ما يقتدر محدثا من فاعل فيمتنع أن يكون فاعل المحدث محدثا فوجب أن يكون قديما وأيضا فالحدث مقتضى الى محدث كامل مستقل بالفعل اذ ما ليس مستقلا بالفعل مقتضى الى غير فلا يكون هو وحده الفاعل بل الفاعل هو وذلك الغير فلا يكون وحده فاعلا للحدث ثم ذلك الغير ان كان محدثا فلا بد له من فاعل أيضا فلا بد للحدث ثامن فاعل مستقل بالفعل مستغن عن جميع محدثاته والعقل يعلم اقتضالى المحدث الى المحدث الفاعل ويقطع به ويعلم ضرورة ما بلغ من علمه باقتضالى الممكن الى الواجب الموجبة فلا يحتاج ان يقال في ذلك ان المحدث يخص زمان دون زمان أو يقدر

مطلق بالآخر وأسببه أو حكمته ولكن لاجل ما جرت به العادة من افتقار أحد هاتين الآخري
 يجعل أحدهما أمارة وعلا ودلالة على الآخر بمعنى أنه اذا وجد أحد المقتربين عادة كان الآخر
 موجودا معه وليس العلم الحاصل في القلب حاصل هذا الدليل بل هذا أيضا من جملة الافتقارات
 العادية ولهذا قال فيكون مشاهدا سبق الحق بحكمه وعله أي يشهد أنه علم ماسكون وحكمه
 أي إرادته وقضاه وكتبه وليس عندهم شيء الا هذا وكثير من أهل هذا المذهب يتركون الأسباب
 الدنيوية ويجعلون وجود السبب كعلمه ومنهم قوم يتركون الأسباب الاخروية فيقولون ان
 سبق العلم والحكم المساعدة فغن سعادة وان سبق أنا أشياء فغن أشياء فلا فائدة في العمل
 ومنهم من ترك السعادة بناء على هذا الأصل الفاسد ولا ريب أن هذا الأصل يخالف الكتاب
 والسنة واجماع السلف وأئمة الدين وخالف الصريح العقول وخالف الحس والمشاهدة وقد
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن إسقاط الأسباب نظر القدر فذلك كاتب في العيصين عنه
 صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم من أحد الا وقد علم بقدر من الجنة ومقدار من النار
 قالوا يا رسول الله أفلا ندع العمل ونشكل على الكتاب فقال لا أعلموا فكل مسير لما خلقه وفي
 العيصين أيضا أنه قيل له يا رسول الله أرايت ما يكذب الناس فيه اليوم يعملون أم شيء قضى عليهم
 ومضى أم فيما يتفكرون مما آتاهم فيه الحق فقال بل شيء قضى عليهم ومضى قالوا يا رسول الله
 أفلا ندع العمل ونشكل على كتابنا فقال لا أعلموا فكل مسير لما خلقه وفي السنة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قيل له أرايت أدوية تتداوى بها ورقي تستقرى بها وتغاة تنفعل بها ترى قدر
 الله شأنا فقال هي من قدر الله وقد قاله تعالى في كتابه وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي
 رحمته حتى اذا أقلت سحابا ثقالا استقابل للميت فارتزله الماء فاخرجناهم من كل الثمرات
 وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الأرض بصدومها وقال فأتواهم بعد ذلك الله
 بأيديكم وقال ونحن نرصدكم أن يصيبكم الله بعد ذلك من عنده أو يبدينا وقال يضل به كثيرا
 ويهديه كثيرا وما يضل به الا الفاسقين وقال يهديه الله من يشاء ليعلم ان تتبع رضوانه يصل السلام وقال
 وانما نهيدي الى صراط مستقيم وقال ولكل قوم هاد فكيف لا يشهد الدليل وقال وبضئ الله
 الذين اتقوا عجزاتهم وقال ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم ليعلم انهم
 آمنوا واتبعهم مخرجهم بآياتنا ليعلم انهم آمنوا واتبعهم مخرجهم بآياتنا ليعلم انهم آمنوا
 أنزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور يا الذين آمنوا وقال كلوا واشربوا هنيئا بما أسلفتم
 في الايام الخالية وقال ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وقال ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا
 وقال ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقال فيما راجع من الله لنت لهم
 وقال فنظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وصدفهم عن سبيل الله كثيرا
 وأخذهم الرباق وقد هرعوا وأكلهم أموال الناس بالباطل وقال فاهلكناهم بذنوبهم وأثأنا
 من بعدهم قرأ آخرين وقال فأتاهم الله بما قالوا وحانت نجرى من تحتها الا انه روى قال وجزاهم بما
 عملوا واجتنبوا وجرا وقال ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولي
 الالباب وقال ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والسموات التي تجري في
 الصر عا ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الارض بصدومها وبشرا بين يدي
 دابة وتصرف الرياح والسموات المسفرة بين السماء والارض لا ياتلقون ويعلمون وأما ذلك
 في القرآن كثير وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لسعد عبي أن تخلف فينتفع
 بك أقوام ويضر بك آخرون فكيف يمكن أن يشهد أن الله لم ينصب على توحيد دليل ولا جعل

دون قدر ولا بد لا يقتضي من
 مختص فان العلم بفتقار الحدث
 الى الحدث أين في العقل وأبدله
 ولهذا قال تعالى أم خلقوا من غير
 شيء أم هم الخلقون قال جبرين
 مطعما سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقولها أحسنت
 يقولون قد انصدع وقال أفرأيت
 ما تخشون أن تخلفوه أم تخشون
 الخلقون اذ كان كل من القسمين
 وهو كونهم خلقوا من غير شيء
 وكونهم خلقوا أنفسهم معلوم
 الانتفاء بالضرورة فان الانسان
 يعلم بالضرورة أنه لم يحدث من غير
 محدث وأنه لم يحدث نفسه لما
 كان العلم بأنه لابد من محدث وان
 محدثه ليس هو اياه علما ضروريا
 ثبت بالضرورة وأنه محدثا خالفا
 غيره وكل ما يقدر فيه أنه مخلوق فهو
 كذلك والخلق ينضم الحدوث
 والتقدير فبمعنى الابداع
 والتقدير واذا علمت أن الممكن
 لابد من مخرج يجب به والام يكن
 موجودا بل يبقى معدوما على أصح
 القولين أو مستتر دأين الوجود
 والعدم على الآخر فالحديث لابد من
 فاعل يستغني به الفعل فيكون به
 والابقي مقترا الى غيره واذا قدر
 محدثه أيضا هو أيضا ما يحدث لم
 يستغن به لان ذلك الحديث
 مقترا الى غيره فالمقترا اليه
 مقترا الى الغير الذي الاول
 مقترا اليه بطريق الاولى فلا
 توجد الحوادث الا بفعل غني عن

غيره وكل محدث مفترق الى غيره فلا
توجد الحوادث الابطاعل قديم غير
محدث فهذه طرق متعددة يثبت
بها الوجود الواجب بنفسه القديم
(فصل) واعلم بان علم الانسان
بان كل محدث لابد منه محدث
او كل ممكن لايه من واجب او كل
فقيه فلا بد منه من غنى او كل مخلوق
فلا بد منه من خالق او كل معلم فلا بد
من معلم او كل اثر فلا بد منه من مؤثر
ومحدوث ذلك من القضاء الكلية
والاخبار العامة هو علم كل قضية
كلية وهو حق في نفسه لكن علمه
بان هذا المحدث للمعين لابد منه
محدث وهذا الممكن للمعين لابد
من واجب هو ايضا معاوية مع
كون القضية معينة مخصوصة
جزئية وليس علم بهذه القضايا
المعينة المخصوصة موقوف على العلم
بتلك الصفة العامة الكلية بل هذه
القضايا المعينة قد تنطبق الى فطرته
فقبل ان يستشعر تلك القضايا
الكلية وهذا كله بان الكتابة
لا بد لها من كاتب والبناء لابد منه
بان فانه اذا رأى كتابة معينة علم انه
لا بد لها من كاتب واذا رأى بناء
علم انه لابد منه بان وان لم يستشعر
في تلك الاحمال كل كتابة كانت او
تكون او يمكن ان تكون ولهذا
تحدد الصي ويخضع يعلم هذه القضايا
المعينة الجزئية وان كان علمه

(١) قوة فليست العلة الاثر الخ
هكذا في الاصل وانظر كتبه

معجمه

لقد امتن عذابه وسيله ولا جعل لما يفعله التوكل من عبادسيا وهو سبب الاسباب وخالق
كل شيء بسبب منه لكن الاسباب كما قال فيها ابو حامد واو الفرج بن الجوزي وغيرهما
الافتئات الى الاسباب شرك في التوحيد وهو الاسباب ان تكون اسبابا تقصر في وجه العقل
والاعراض عن الاسباب بالكلية قد حفي الشرع والتوكل معنى يلتم من التوحيد
والعقل والشرع فالوحد التوكل لا يلتفت الى الاسباب على انه لا يطمئن اليها ولا يتوكل بها ولا
يرجوها ولا يخافها فله ليس في الوجود سبب مستقل بحكم بل سبب مفترق الى امور
اخرى تنضم اليه وله موانع وعوائق تمنع موجه وامان سبب مستقل بالاحداث الامثلية الله
وحده فله ان كان وما لم يشأ لم يكن وما شاء خلقه بالاسباب التي يحدثها ويصرف عنه الموانع
فلا يجوز التوكل الا عليه كما قال تعالى ان ينصركم الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي
ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون وما سبق من علمه وحكمه فهو حق وقد علم وحكم
بان الشيء الفلاني محدثه هو سبحانه بالسبب الفلاني فمن نظر الى علمه وحكمه فليشهد الحدوث عما
أحدثه واذا نظر الى الحدوث بلا سبب منه لم يكن شيئا مما يطابق العلم وحكمه فمن شهد ان الله
تعالى خلق الاولين اربعين لست على علمه وحكمه فهذا هو الله تعالى بل يشهد ان الله تبارك وتعالى
سبق علمه وحكمه بان يخلق الولي من الاوين والاول سبب في وجوده فكيف يجوز ان يقال
ان سبق علمه وحكمه محدثه بلا سبب واذا كان علمه وحكمه قد أثبت السبب فكيف تشهد الامور
بمختلف ما هي عليه في علمه وحكمه والمال التي تنفي وتوان أحدهما ان تعتمد على الاسباب وتتوكل
عليها وهذا شرك محرم والثاني ان تترك ما امر به من الاسباب وهذا ايضا محرم بل عليك ان
تسجد بفعل ما امر به من الاسباب عليك ان تتوكل عليه في ان يصنع على ما امر به وان
يفعل هو لا تقدر ان عليه بدون سبب منك (١) فليست العلة الاثر لما امر به الرب امر
ايحاب واستحب ومن فعل ما امر به كالأمر بفلس عند علة ولكن قد يجعل حقيقة ما امر
به فيكون منه علة وقول القائل بسبب السبيل اسقاطا للحدث ان اراد اني اعتقد في حدوث شيء
فهذا مكابر وتكذيب بخلق الرب ومحدث للواقع وان اراد اني اسقط الحدوث من قلبي فلا تشهد هذا
وهو مرادهم فهذا اخلاف ما امر به وخلق الحق بل قد امرت ان تشهد ان لا اله الا الله وان
محمد ارسل الله واشهد حدوث المحدثات عيشته عاظه من الاسباب ولما خلقه من الحكم
وامرته ان لا تشهد بخلق حدث شيء قط وقول القائل بخلق من لم يكن ويسبق من لمزل ان
اراد ان يخلق الوجه المأمور به بحيث يشهد ان الحق هو المحدث لكل ما سواه عما أحدثه من
الاسباب ولا اراد من الحكمه فهذا حق وان اراد اني لا أشهد بخلق قابل لا تشهد الا القديم
فقط فهذا انصر في الاعيان والتوحيد والعقبي وهذا من باب الجهل والضلال وهذا اذا غلب
على قلب العبد كان معذورا اما ان يكون هذا ما امر الله به ورويه فهذا خلاف الكتاب
والسنن والاجماع ولما كان هذا امر ادهم قال هذا توحيد الخالصة الذي يصح بعلم الفتاوى يصرف في
علم الجمع ويجذب الى توحيد رب الجمع فان المراد بالجمع ان يشهد الاشياء كلها بجمعه في
خلق الرب ومشيته وانها صادرة برأيه لا يرجع مشلا عن مثل فلا فرق بين ما أمر وعظوم
وحسن وقبح وأوليا الله وأعدائه والوقوف عند هذا الجمع هو الذي أنكره الجند وغيره من
أئمة طريق أهل الله أهل التصديق فاتهم امرؤا بالفرق الثاني وهو ان يشهد مع هذا الجمع ان الرب
فرق بين ما أمره وبين ما نهى عنه فالحب هذا أو البغض هذا أو التأييد على هذا أو التأييد على هذا
فبب ما أحبه الله ورسوله وببض ما أبغضه الله ورسوله ويشهد الفرق في الجمع والجمع في

الفرق ولا يشهد جميعا ولا فرقا خصوصا وأما قوله ويجذب الى توحيد ارباب الجمع فسأني
وهذا لشرعوا من العيين التي شرع بها تسمية القدر فان أولئك الذين قالوا الامرأنت قالوا اذا
سبق علمه وحكمه بشي امتنع أن يأمر بخلافه فوجب وجوده في ذلك ابطال الامر والشي
لكن أولئك كانوا معظمين الامر والشي فقلنا أن اثبات ما سبق من العلم والحكم بنافه فاقبوا
الشرع ونفوا القدر وهو ما اعتقدوا ذلك أيضا لكن اثبتوا القدر ونفوا عن شاهد أن يتحسن
حسنة بأمرهم أو يستقبح بسبته ينهي عنها فاقبوا القدر وأبطالوا الشرع عن شاهد القدر وهذا
القول أنشدنا قائلين الاسلام من قول نفاة القدر قال وأما التوحيد الثالث فهو توحيد اختصه
الحق لنفسه واستحقه بقدره الى آخر كلامه وقد تقدم حكايته فهو لا هم الذين أنكر عليهم
أئمة الطرق كالجنيدي وغيره حيث لم يفرقوا بين القديم والمحدث وحقيقة قول هؤلاء الاتحاد
والحلل الخاص من جنس قول التصاري في المسح وهو أن يكون الموحد هو الموحد ولا يوجد
الله الا الله وكل من جعل غير الله وحدا لله فهو جاحل عندهم كما قال
* ما وحد الواحد من واحد * أي من واحد غيره * اذ كل من وحد مجاهد * فانه على
قولهم هو الموحد والموحد ولهذا قال
توحيد من ينطق عن نفته * علة أبطلها الواحد

يعني اذا تكلم العبد بالتوحيد وهو يرى أنه المتكلم فاما ينطق عن نفع نفسه فيستعير ليس له
فيتكلم به وهذا معارضة أبطلها الواحد لكن اذاني عن شهود نفسه وكان الحق هو المتكلم على
لسانه حيث فني من لم يكن وبقي من لم يزل فيكون الحق هو الناطق بنعت نفسه لا بنعت العبد
ويكون هو الموحد وهو الواحد ولهذا قال * توحيدا ياد توحيد * أي توحيدا لحق اياه أي
نفسه هو توحده هو لا توحيد الخلق فيه فانه لا وحده عندهم مخلوق يعني أنه هو الناطق بالتوحيد
على لسان خاصته ليس الناطق هو المخلوق كما يقول التصاري في المسح ان الالهوت تكلم بلسان
الناسوت وحقيقة الامر أن كل من تكلم بالتوحيد أو تصوروه وهو يشهد غير الله فليس بموحد
عندهم واذا غاب وقتي عن نفسه بالكلية فتم له مقام توحيد الفناء الذي يجبه الى توحيد ارباب
الجمع صار الحق هو الناطق المتكلم بالتوحيد وكان هو الموحد وهو الموحد لا موحد غيره وحقيقة
هذا القول لا يكون الابن يصير ارباب والعبد شيئا واحدا وهو الاتحاد فيصير الالهوت والناسوت
كما يقول التصاري ان المتكلم بما كان يسبح من المسح هو الله وعندهم ان الذين سمعوا منه هم
رسل الله وهم عندهم افضل من ابراهيم وموسى ولهذا أتاكم بلغظا الالهوت والناسوت طائفتين
الشيخوخ الذين وقعوا في الاتحاد والحلول مطلقا وبمعنا فكانوا ينشدون قصيدة ابن الفارض
ويتخللون بها فها من تحفيق الاتحاد العام ويرون كل ما في الوجود هو محلي ومظهر تظهر فيه عين
الحق واذا رأى أحدهم مظهر لحسنه أنشد

ينجلي في كل طرفتين * لباس من الجلال جديد
وينشد الآخر

ههنا يشهد ناظري معكم سوى * اذ أنتم عين الجوارح والقوى
وينشد الثالث

أعاني في كل الوجود جالكم * وأسمع من كل الجهات نداكم
وتلفظان مرتين على جدي يدي * لاني في التحفيق لست سواكم

ولما كان ظهور قول التصاري بين المسلمين مما يظهر أنه باطل لم يكن أصحاب هذا الاتحاد أن

يتكلموا به كاتكلمته التصاري بل صار عندهم محاشيه ولا ينطق به وهو عندهم من الاسرار التي لا يباح بها ومن يباح بالسرقتل وقد يقول بعضهم ان الخلاج لما باج هذا السر وجب قتله ولهذا قال هو توحيد اختصه الحق لنفسه واستحقه بقدر ما لا يحسنه لا لمحال الى اسرار طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بشه فقال أما توحيد الحق لنفسه بنفسه وهو عليه بنفسه وكلامه الذي يخبر عن نفسه كقوله شهدائه أنه لا اله الا هو وقوله اني انا الله لا اله الا انا ما عرفت فذا المستغنى التائقة به كاتقوم به سائر صفاته من حياته وقدرته وغير ذلك وذلك لا يفارق ذات الرب وينقل الى غيره أصلاً كما ترصفاته بل صفات الخلق لا تفارق ذاته وتنقل الى غيره فكيف بصفات الخلق ولكن هو سبحانه ينزل على أنبيائه من عليه وكلامه ما أنزله كما أنزل القرآن وهو كلامه على خاتم الرسل وقد قال سبحانه شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائماً بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم فهو سبحانه يشهد لنفسه بالوحدانية والملائكة يشهدون وأولو العلم من عباده يشهدون والشهادات تطابق متوافقة وقد يقال هذه الشهادة هي هذه بمعنى أنها تسمى بنفس صفة الخلق وهي نفس صفة الخلق ولكن كلام الله الذي أنزله على رسوله هو القرآن الذي يقرؤه المسلمون وهو كلامه سبحانه مسموعاً من المبشرين ليس تلاوة العبادة وسماع بعضهم من بعض عزلة سمع موسى له من الله بلا واسطة فإن موسى سمع نفس كلام الرب كما يسمع كلام المتكلم منه كما يسمع العصاة كلام الرسول منه وأما سائر الناس فسمعه مسموعاً من الله كما يسمع التابعون ومن بعدهم كلام النبي صلى الله عليه وسلم بلغا عنه ولهذا قال لرسوله بلغ ما أنزل اليك من ربك وقال يعلم أن قد بلغوا رسالنا عنهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم بلغوا عني وقال نضرته امرأ سمعني حديثاً فبلغه الى من لم يسمعه فرب حامل فقه الى غير فقهه ورب حامل فقه الى من هو أفق منه وقال الأرجل يحملني الى قوميه لا يبلغ كلامي فإن فريشاً قد منعوني أن أبلغ كلامي وقول القائل والأحسنه لا شأني بالأسرار طائفة من صفوته وأخرسهم عن نعمته وأعجزهم عن بشه فقال أفضل صفوته هم الأنبياء وأفضلهم الرسل وأفضل الرسل أولو العزم أو أفضل أولو العزم محمد صلى الله عليه وسلم وما إلا أنه على أسرار هؤلاء فهو كل توحيد يعرفه العباد وهم فكلموا بالتوحيد ونعتوه ونسبوه وما بقدر أحد قط أن ينقل عن نبي من الأنبياء ولا وارث نبي أنه يدعي أنه يعلم توحيداً لا يمكنه النطق به بل كل ما له القلب أمكن التعبير عنه لكن قد لا يفهمه إلا بعض الناس فلما أن يقال ان محمداً صلى الله عليه وسلم عاجز عن أن يبين ما عرفه القميين وتوحيدهم قد ليس كذلك ثم يقال ان أريد بهذا الاثنان أن يكون الرب بنفسه هو الموحد لنفسه في قلوب صفوته لا لتوحيدهم أو لحال فهم فهذا قول التصاري وهو باطل شرعاً وعقلاً وان أراد بانه يعرف صفوته من توحيدهم وعرفته قولا لايمان به ما لا يعرفهم فهذا حق لكن ما قام بظهورهم ليس هو نفس انطالق تعالى بل هو العلم به ومعرفة وتوحيد وقد يسمى المثل الاعلى ويُسَمَّى بقوله تعالى وله المثل الاعلى في السموات والارض أي في قلوب أهل السموات والارض ويقال له المثل الحي والمثال العلي وقد يحصل لناقص العقل اذا أحب شخصاً صالحة تاممة بحيث يفتي في حبس حتى لا يشهد في قلبه غيره أن نفس المحبوب صار في قلبه وهو غاط في ذلك بل المحبوب في موضع آخر ما في بيته وإما في السجود وإما في موضع آخر ولكن الذي في قلبه هو مثله كثيراً ما يقول القائل انت في قلبي وانت في فؤادي والمراد هذا المثل لانه قد علم أنه لم يكن ذاته فلن ذاته متفصله عنه كما يقال أنت بين عيني وأنت دائماً على لساني كما قال الشاعر

القضية المعينة صادقة والعلم بها
فطري ضروري لا يحتاج أن
يسدل عليه وان كان قد عكس
الاستدلال على بعض المعينات
بالقضية الكلية ويستفاد العلم
بالقضية الكلية بواسطة العلم بالمعينات
لكن المقصود ان هذا الاستدلال
ليس شرطاً في العلم بل العلم بالمعينات
قد يعلم كما تعلم الكليات وأعظم بل
قد يجزم بالمعينات من لا يجزم
بالكليات ولهذا اتحد أحدنا بك
في ان هذه الكتابة لا بد لها من كاتب
وهذا البناء لا بد له من باني بل يعلم
هذا ضرورة وان كان العلم بان كل
حادث لا بد له من فاعل قد اعتاده
طوائف من المتأخرين حتى
أقاموا عليه دليلاً بما يقاس الشمول
وأما بقاء التثنية فالاول قول
من يقول كل محدث لا بد له من
محدث والثاني قول من يقول هذا
محدث فنفسه في محدث قبلا على
البناء والكتابة ثم القائلون بان
كل محدث لا بد له من محدث تسهم
من ثبت هذا الاستدلال على أن
الحادث محقق والتخصيص لا بد
له من محقق فمن الناس من
يثبت هذا بان الخصوص ممكن
والممكن لا بد له من مرجح لوجوده ثم
من الناس من يثبت هذا بان نسبة
الممكن الى الوجود والعدم سوا علما
بمعنى ترجيح أحد الجانبين وكثير
من الناس يجعل المقعدة الاولى في
هذه القضية بضرورة بل يجعلها
أبين من الثانية التي استدلل بها

مثالث في عيني وذكر كره في عيني * وشوال في قلبي فكيف تغيب

ما كن في القلب يصبره * لست أنساه فاذ كره

يخجله ساكنه امل القلب لا ينسى ولم يرد ان ذاته حصلت في قلبه كما يحصل الانسان الساكن في بيته بل هذا الحاصل هو المثال العلي وقال آخر

ومن عجب ابي احسن اليهم * واسأل عنهم من لقيت وهم معي

وتظلم عيني وهم في سواده * وشكاهم قلبي وهم بين اضلعي

ومن هذا الباب قول الفاضل القلب بيت الرب وما يذكره في الاسرار لبيات من قوله ما وسعني ارضي ولا سمائي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن التي التي الورع الذين فلس المراد ان الله نفسه يكون في قلب كل عبد بل في القلب معرفة ومحبة وعبادته والتأثير في المنام انسانا يتخلط به ويشاهد ويحرم معه فصولا وذلك المرقى قاعد في بيته أو بيت في بيته وانما رأى مثاله وكذلك يرى في المرأة الشمس والقمر والكواكب وغير ذلك من المراتب وراهات كبر المرأة وتصغر بصغرها وتستهير باستدراجها وتضعو نصفها وتلك مثال المراتب القائمة بالمرأة وأما نفس الشمس التي في السماء فتنصرف ذاتها في المرأة وقد خاطبني مرة شيخ من هؤلاء في مثل هذا وكان من بظن ان الخلاص قال أنا الخلق لكونه كان في هذا التوحيد فقال الفرق بين فرعون والخلاص ان فرعون قال أنا ربكم الاعلى وهو بشير الى نفسه وأما الخلاص فكان تابعاً لنفسه والحق ينطق على لسانه فقلته أفضار الحق في قلب الخلاص ينطق على لسانه كما ينطق الحق على لسان المصروع وهو سبحانه ماثر على قلب الخلاص وغير من الخفاوات فقلب الخلاص أو غيره كيف يسع ذات الحق ثم الجني يدخل في جسد الانسان ويشغل جميع أعضائه والانسان المصروع لا يحس بما يقوه الجني ويقعه بأعضائه لا يكون الجني في قلبه فقط فان القلب كل ما قام به فأتاه وعرض من الاعراض ليس شيأ موجوداً فأتاه بنفسه ولهذا لا يكون الجني بقلبه الذي هو روحه وهؤلاء قد يدعون ان ذات الحق قامت بقلبه فقط فهذا يستعمل في حق الخلق فكيف بالخالي جل جلاله وقد ينجح بعضهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قال الامام مع الله لمن جده فقولوا ربنا والله الحمد فان الله قال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم سمع الله لمن جده فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد ما أردتم من الحلول والاتحاد ولكن أراد ان الله بقلبك هذا الكلام على لسان رسوله وأخبركم أنه سمع دعائكم جده فاحدوه أنتم وقولوا ربنا والله الحمد حتى يسمع الله لكم دعاءكم فان الحمد قبل الدعاء سبب لاستجابة الدعاء وهذا أمر معروف بقول المرسل رسوله قل على لسانى كذا وكذا ويقول الرسول لمرسله قلت على لسانى كذا وكذا ويقول المرسل أنا قلت لكم على لسان رسولى كذا وكذا وقد قال تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فوحي بآياته ما يشاء فأنه تعالى اذا أرسل رسولا من الملائكة أو من البشر برسالة كان مكلماً بالعباد بواسطة رسوله عما أرسل به رسوله وكان مينا لهم بذلك كما قال تعالى قد نبأنا الله من أخباركم أى بواسطة رسوله وقال فاذا قرأناه فاتبع قرآنه وقال تنزل علينا من بناموسى وفرعون بالحق وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبله لمن الغافلين فكانت تلك التلاوة والقرأة والقصص بواسطة جبريل فأنه سبحانه يكلم عباده بواسطة رسول رسوله فوحي بآياته ما يشاء ولهذا جاء بلفظ الجمع فان ما فعله المطاع يجتنبه يقال فيه نحن نفعل كذا والملائكة رسل الله فما خلقه وأمر به فما خلقه وأمر به بواسطة رسله من الملائكة قال فيه نحن فعلنا كما قال تعالى فاذا قرأناه

عليها وهذا الاضطراب انما يقع في القضاة الكلية العامة وأما كون هذا البناء لا بد منه من بان وهذه الكتابة لا بد لها من كاتب وهذا السبب المخط لا بد منه من خياط وهذه الآثار التي في الارض من آثار الاقدام لا بد لها من مؤثر وهذه الضربة لا بد لها من ضارب وهذه الصياغة لا بد لها من صانع وهذا الكلام المظنوم المسموع لا بد منه من متكلم وهذا الضرب والى والطعن لا بد منه من ضارب ورام وطاعن فهذه القضاة المعينة الجزئية لا يشك فيها أحد من العقلاء ولا تنقصر في العلمها الى الجليل وان كان ذكر تطارها بحجة لها هو ذكر القضية التي تتناولها وغير ما حجة ثانية فيستدل عليها بقياس التنبيل وقياس الشمول لكن هي في نفسها معلومة للعقلاء بالضرورة مع قطع نظرهم عن قضية كيسة كما يعلم الانسان أحوال نفسه المعينة فأنه يعلم أنه لم يحدث نفسه وان لم يستحضر ان كل حادث لا يحدث بنفسه ولهذا كانت فطرة الخلق مجبولة على انهم متى شاهدوا شيأ من الحوادث المتجددة كالرعد والبرق والزلازل ذكروا الله وسجدوا له انهم يعلمون أن ذلك المتجدد لم يتجدد بنفسه بل لم يحدث أحد منه وان كانوا يعلمون هذا في سائر المحدثات لكن ما اعتادوا حدوثه صار مألوفا لهم بخلاف المتجدد الغريب والافعامة ما يذكره الله

وبصوته عند من الشرائع
المصددة قد شهدوا من آيات الله
المتقدمة ما هو أعظم منه ولو لم يكن
الخلق الإنسان فانه من أعظم
الآيات فكل أحد يعلم انه هو لم
يحدث نفسه ولا واما حدثه ولا
أحد من البشر أحدثه ويصل انه
لا به من محدث فكل أحد يعلم ان
له خاشا خلقه ويعلم انه موجود
عالم قدير جامع بصير ومن جعل
غيره حيا كان أولى أن يكون حيا
ومن جعل غيره عالما كان أولى أن
يكون عالما ومن جعل غيره قادرا
كان أولى أن يكون قادرا ويعلم أيضا
ان فيه من الأحكام ما دل على علم
الفاعل ومن الاختصاص ما دل
على ارادة الفاعل وان نفس
الاحداث لا يكون الا بقدره المحدث
فعله نفسه المعينة المختصة
الجزئية بقدر العلم بهذه المطالب
وغيرها كما قال تعالى وفي أنفسكم
أفلا تنصرون

(فصل) اذا تبين ذلك
فالأية والعلامة والدالة على النبي
يجب أن يكون نبوتها مستلزما
لنبوت المدلول التي هي آية
وعلامة عليه ولا تنفرد في كونها آية
وعلامة ودلالة إلا أن تتدرج تحت
قضية كلية سواء كان المدلول عليه
قد عرفت عنه أو لم تعرف عنه
بل عرف على وجهه مطلقا مجمل
فالاول مثل أن يقال علامة دار
فلان أن على بابها كذا أو على
عتبها كذا أو علامة فلان أنه كذا

فاتبع قرأته وفي الصحاح عن ابن عباس قال ان علينا أن نحمعه في قلبك ثم تقرأه بلسانك فاذا
قرأه جبريل فاستمع له حتى يفرغ كما قيل في الآية الأخرى ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يلقى
الك وحبه أي لا تجعل يتلاوه ما يفرح به جبريل عليه السلام من قبل أن يلقى جبريل يتلاوه بل استمع
له حتى يقضى تلاوته ثم بعد هذا اقرأ ما أنزل السيلك علينا أن يجمع ذلك في قلبك وأن تقرأه
بلسانك ثم أن تبينه للناس بعد ذهاب جبريل عنك وقوله والذي يشار اليه على السن المبشرين أنه
اسقاط الحدوث واثبت القدم فيقال مرادهم بهذا اني احدث أي ليس هذا الا القديم وهذا
على وجهين فلان أريد به نفي الحدث بالكلية وان العبد هو القديم فهذا شر من قول النصارى الا
أنه قريب الى قول العقوبية من النصارى فان العقوبية يقولون ان اللاهوت والناسوت امتزجا
واختلطافصرا جوهر واحد أو اقنوم واحد أو طبيعة واحدة ويقول بعضهم ان البدن اللتين
سرهاهما البدن اللتان خلقتهما آدم وأما النسطورية فيقولون بحلول اللاهوت في الناسوت
والمكانية يقولون شخص واحد اقنوم واحد طبيعتين ومشيئتين ويشبهونه بالحديق والنار
والنسطورية يشبهونه بالماء في التفرغ والعقوبية يشبهونه باختلاط الماء والبن والماء والجر
فقول القائل اسقاط الحدوث ان أريد به ان المحدث عدم فهذا مأكرة وان أريد به اسقاط المحدث
من قلب العبد وأنه لم يبق في قلبه الا القديم فهذا ان أريد به ذات القديم فهو قول النسطورية
من النصارى وان أريد به معرفته والاعيان به وتوحده وأقبل مثله أو المثال العلي أو نوره أو نحو
ذلك فهذا المعنى صحيح فان قلوب أهل التوحيد عملوا بهذا لكن ليس في قلوبهم ذات الرب القديم
وصفاته الفاتحة وأما أهل الاتحاد العام فيقولون ما في الوجود الا الوجود القديم وهذا قول
الجمية وأبو اسعيل لم يرد هذا فانه قد مر في غير موضع من كتبه بتكفير ولا الجمية
الحلوية الذين يقولون ان الله بذاته في كل مكان وانما يتغير الى ما يختص به بعض الناس ولهذا
قال الأحسنه لا تخال الى اسرارها تفنن صفوته والاتحاد والحلول الخالص وقع فيه كثير من
العباد والصفوة وأهل الاحوال فانهم يخبرونهم بما يرون عن معرفته وتضعف عقولهم عن
تميزه فيظنون به ذات الحق وكثير منهم يظن أنه رأى الله بعينه وفيهم من يحكى محالته ومعابته
وذلك كله اعماهر في قلوبهم المثال العلي الذي في قلوبهم بحسب ايمانهم به وبما يشبه
المثال العلي رؤية الرب تعالى في المنام فله يرى في صور مختلفة رام العبد على حسب ايمانه ولما
كان النبي صلى الله عليه وسلم أعظم ايمان من غيره رأى في أحسن صورته رؤية منام بالدينة كما
نطق بذلك الاحاديث المتأخرة عنه وأما ليلة المعراج فليس في شيء من الاحاديث المعروفة
أنه رأى ليلة المعراج لكن روى في ذلك حديث موضوع عاقتاق أهل العلم بالحدوث واما الحلال
من طريق أبي عبيدود كرام القاضي أو يعلى في ابطال التأويل والذي نص عليه الامام أحمد
في الرؤية هو ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وما قاله أصحابه قلادة يقول رآه بفؤاده متعالي
ذرفه روى بإسناد عن أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بفؤاده وقد ثبت
في صحيح مسلم أن ابنا رسال النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربته بثلث فقال نوراني أراه ولم ينقل هذا
السؤال عن غير أبي ذر وأما ما يذكر بعض العامة من أن أبا بكر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله
عليه وسلم فقال نعم رأته وان عاتية سألته فقال لم أره فهو كذب لم يرو أحد من أهل العلم ولا يجب
النبي صلى الله عليه وسلم عن مسئلة واحدة بالنبي والاثبات مطلقا ومنه عن ذلك فلما كان أبو
ذر أعلم من غيره اتبعه أحمد مائة في الصحاح عن ابن عباس أنه قال رآه بفؤاده مرتين وثارة
يقول أحمد وأبو يظن لا يقبله يعين ولا قال أتباع الحديث وثارة يستحسن قول من يقول

وأول يقول بعين ولا قلب ولم ينقل أحد من أصحاب أحد الذين بشر وعنه أنه قال براء بعينه وقد ذكر ما نقله عن أحد الخلال في كتاب السنة وغيره وكذلك لم ينقل أحد يستند به عن ابن عباس أنه قال براء بعينه بل الثابت عنه إما الإطلاق وإما التقييد بالفرد وقد ذكر ما نقله عن أصحاب أحد كالفاضل أبي يعلى ومن اتبعه عن أحد ثلاث روايات في رؤيته تعالى أحداهم أراء بعينه واختار روايتي وكذلك اختاره الأشعري وطائفة ولم ينقل هؤلاء عن أحد لفظاً صريحاً بذلك ولا عن ابن عباس ولكن النقول الثابتة عن أحد من جنس النقول الثابتة عن ابن عباس إما تقييد الرؤية بالقلب وإما الإطلاق وإما تقييدها بالعقل فلم يثبت لأحد ولا عن ابن عباس وأما من سوى النبي صلى الله عليه وسلم فقد ذكر الإمام أحد اتفاق السلف على أنه لم يره أحد بعينه وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدنا منكم لم يره ربه حتى يموت وهذا البسط موضع آخر وإنما القصد هنا أن كثيراً من السالكين يرد عليه من الأحوال ما يظلمه حتى ظن أنه هو الحق وأن الحق فيه أو أن الحق يتكلم على لسانه وأنه يرى الحق وأنه هو ذلك وإنما يكون الذي يشاهده ويحاط به هو الشيطان وفيهم من يرى عرشه على نور يرى الملائكة حول العرش ويكون ذلك الشيطان وتلك الشياطين حوله وقد جرى هذا لغير واحد

(فصل) وقد اعترف طوائف طائفة يستحق أن يحبوا نكروا أنه يجب غيره إلا عدي الإرادة العامة فإن محبة المؤمنين ربهما أمر موجود في القلوب والفطرته هبة الكتاب والسنة واستفاض عن سلف الأمة وأهل الصفة واتفق عليه أهل المعرفة بالله وقد ثبت أن التذات المؤمنين يوم القيامة بالنظر إلى الله أعظم من الحق في الجنة ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه فيقولون ما هو أيام بيض وجوهنا وينقل موازيننا وليدخلنا الجنة ويجزئنا من النور قال فكشفنا ما لم يفتشون إليه فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة وفي حديث آخر رواه النسائي وغيره أسأل الجنة النظر إلى وجهي والشوق إلى لقائي في غير ضرا مضرة ولا فتنة مضلة فقوله في الحديث الصحيح فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه يعني أن اللذة الحاصلة بالنظر إليه أعظم من كل لذة في الجنة والإنسان في الدنيا يجد في قلبه ذكر الله وذكر محامده وآلائه وعادته من اللذة ما لا يجد شيئاً آخر وقال النبي صلى الله عليه وسلم جعلت قرعة عني في الصلاة وكان يقول أرحنا بالصلاة يا بلال وفي الحديث إذا مررت برأى الجنة فارتعوا قالوا وما برأى الجنة قال يجالس الذكر ومن هذا الباب قوله ما بين يدي وينبى روضه من رياض الجنة فإن هذا كان أعظم مجالس الذكر والمنكرين رؤيته من الجهمية والمعتزلة تنكر هذه اللذة وقد يفسر هاهنا تناول الرؤية بغير العلم على لذة العلم كالألذة التي في الدنيا ذكره ولكن تلك أكمل وهذا أقول متصوفة الغلاة والنفاة كالغفاري وكأبي حامد وأمثاله فإن ما في كتبهم من اللذة التي في وجههم بهذا المعنى والغلاة تثبت اللذة الصلوة وأونصر الغفاري وأمثاله من المتفلسفة تثبت الرؤية بغيره يفسرها بهذا المعنى وهذه اللذة أيضاً ثابتة بعد الموت لكنهم مقتصرون في تحصيلها أو يفتنون هاهنا من لذات الآخرة كما هو مبسوط في موضعه وأما أبو المعالي وابن عسقلان وغيرهما فيستكرونها أن يثبتوا أحد النظر إليه وقال أبو المعالي يمكن أن يحصل مع النظر إليه لذة بعض المخلوقات من الجنة فتكون اللذة مع النظر بذلك المخلوق وسع ابن عسقلان رجلاً يقول أسأل الجنة النظر إلى وجهي فقال له ب أن وجهي أفتتد بالنظر إليه وهذا

تكون مكروهة غاية الكراهة لكن يصح لها الانسان لاجل المقصود كما يجتمع المريض الدواء الكره لاجل محبته للعافية ولا يقال انه يجب ذلك الدواء الكرهه فان كان الرب سبحانه لا يحب الا لا يختلف من التمتع فله لا يجب وقد قال تعالى ومن الناس من يتخمن دون الله ان ينادى يحبونهم كعب الله والذين آمنوا أشد حبا لله فأخبر أن المؤمنين أشد حبا لله من المشركين وأن المشركين يحبون الانداد كعب الله ومن المعاصم أن المشركين يحبون آلهتهم بمحبة قوية كقائل تعالى وأشر بواقي قلوبهم الجبل يكفرهم وهذا وان كان يقال انه لما ظنونه فيهم من أنهم اتفقوا على فلا ريب أن الشيء يجب لهذا ولهذا ولكن اذا ظن فيه أنه متصف بصفات الكمال كانت محبته أشد مع قطع النظر عن نعمه والحديث الذي يرى أحبا لله لما ينفذ وكه من نعمه وأحبا لله كعب الله وأحبا أهل بيته يحيى استلذه ضعف فان الله يحب أن يحب لذاته وان كانت محبته واجبة لاحبابه وقول القائل المحبة لاجل احسان محبة العامة وتلك محبة الخاصة ليس بشئ بل كل مؤمن فانه يحب الله لذاته ولأنه بكر ذلك بلسانه ومن لم يكن الله رسوله أحب اليه مما سواهم لم يكن مؤمنا ومن قال اني لا أحبه في المحبة في قلبي لله ورسوله فأحد الامرين لازم اما أن يكون صادقا في هذا الخبر فلا يكون مؤمنا فان أباحه بل وبألبه وأمثالهما اذا قالوا ذلك كانوا صادقين في هذا الخبر وهم كذا أخبر وعام في نفوسهم من الكفر مع أن هؤلاء في قلوبهم محبة الله لكن مع الشرك به فانهم اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كعب الله ولهذا أنفوا الرسول وعادوه لانه دعاهم الى عبادة الله وحده ورفض ما يحبون معه فانهم ان يحبوا شيئا كعب الله فافوضوا على هذا فقد يكون بعض هؤلاء المشركين الذين اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كعب الله يفضل ذلك للندى على الله في أشياء وهو لا قد يعلمون أن الله أجل وأعظم لكن هم يهوى نفوسهم ذلك النذا كثر والرب تعالى اذا جعل من يحب الانداد كعبه مشركين فمن أحب النذا كثر كان أعظم شركا وكثرا كقائل تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم فلولوا لنعفلهم لآلهتهم على الله لماسوا الله اسبأ آلهتهم وقال تعالى وجعلوا لله مما خسر من الحرب والاعمال نصيبا فقالوا هذا الله زعمهم وهذا الشرك كائننا كان شركتهم فلا يصل الى الله وما كان لله فهو يصل الى شركائهم بما يحكمون وقال أبو سفيان يوم أحد «أهل جبل أعل جبل» فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا تحبوه قالوا وما نقول قال قولوا «الله أعلى وأجل» وقال أبو سفيان «إن لنا العزى ولا عزى لكم» ويوجد كثير من الناس يخلف بسبب جعله لله ويشذره ويوالي في محبته بعباد من بعضهم ويخلف به فلا يكذب ويوفي بما نذرته وهو يكذب اذا خلف بالله ولا يوفي بما نذرته ولا يوالي في محبة الله ولا يصادى في الله كما يوالي ويصادى ذلك النذ فمن قال اني لا أحد في قلبي أن الله أحب الي من سواي فأحد الامرين لازم اما أن يكون صادقا فيكون كافرا اعطاه في النار من الذين اتخذوا من دون الله أندادا يحبونهم كعب الله واما أن يكون غافيا في قوة لا أحدي قلبي وهذا الانسان قد يكون في قلبه معارف وارادات ولا يدري أنها في قلبه فوجود الشيء في القلب شيء والدراية به شيء آخر ولهذا يوجد الواحد من هؤلاء يطلب تحصيل ذلك في قلبه وهو حاصل في قلبه فقرأه يتعب تعبنا كثيرا لجهله وهذا كالموسى في الصلاة فان كل من فعل فعلا باختياره وهو يعلم ما يفعله فلا بد أن يتوبه ووجد ذلك بدون التوبة التي هي الارادة بمنع فمن كان يعلم أنه يقوم الى الصلاة فهو يريد الصلاة ولا يتصور أن يصلى الا وهو يريد الصلاة فطلب مثل هذا التحصيل التمتع من جهة حقيقة التوبة ووجوده في نفسه وكذلك

المقي المديم لها فهي مفتقرة اليه في حدونها وبقاتها سواها قبل ان بقاها وصفا زائعا عليها وأول يقل ولهذا يعلم العقل بالضرورة ان هذا الحادث لا يلقى الاسباب بعينه كما يعلم أنه لم يحدث الاسباب بحده ولو بنى الانسان سقفا ولم يدع شيئا يحكه لقاله الناس هذا اليوم ولا يلقى وكذلك اذا خاط الشوب بخوط ضعيفة وخاطه خيطا فاسدة قالوا له هذا لا يلقى السقفا المطلوب فيهم يعلمون بفقرتهم افتقار الامور المفترسة الى ما يقيها كما يعلمون افتقارها الى ما يجدونها ينشأها وما يذكر من الامثال المضروبة والشواهد المينة لكون الصفة تنفقر الى الصانع في حدونها وبقاتها لانها هو للتبعية على ما في الفطرة كما تبطل بالسببية في الحكاية المشهورة عن بعض أهل العلم أنه قاله طائفة من المالحنم الدلالة على وجود الصانع فقال لهم دعوني فاطمري مشغول بامر غريب قالوا ما هو قال بلغني أن في دجلة سفينة عظيمة مملوءة من أصناف الامتعة العجيبة وهي ذاهبة وراجعة من غير أحد يجرها ولا يقوم عليها فقالوا له انجوت أنت قال وما ذاك قالوا ان هذا يسدده عاقل فقال فكيف حدثت غفلتكم أن هذا العالم عايفه من الاقوال والاصناف والحوادث العجيبة وهذا القلق الدوار السار يجري ويتحدث هذه الحوادث بغير محدث وتقر له هذا المثير كات بغير

لا يحبه الا الله ومن كان يكره ان يرجع في الكفر بعد اذ انقذه الله منه كما يكره ان يلقى في النار
فوجود حلاله والاعيان في القلب لا تكون من محبة العوض التي لم يحصل بعد بل الناعل الذي
لا يعمل الا للكره لا ليجد حال العمل الا التعب والمشقة وما يزيله فلو كان لا معني لمحبة الله ورسوله
الاعجوبة ما سبغ اليه العبد من الاجر يكن هذا حلالا واعيان يجدها الصديق قلبه وهو في دار
التكليف والامتحان وهذا خلاف الشريعة وخلاف النظره التي فطر الله عليها قلوب عباده فقد
ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل مولود يولد على الفطرة وفي صحيح مسلم
عنه انه قال يقول الله تعالى خلقت عبدي خفاه فاجتاتهم الشياطين وحرمت عليهم ما احللت
لهم وامرهم ان يشركوا بي ما لم ازل به مسلطان فانه فطر عباده على الحنيفية فلهذا ابراهيم
واسمه محبة الله وحده فاسم فطرته لم ينفذ الا اذ هي تجدها محبة الله تعالى لكن قد تنفذ
الفطرة اما لكره وغرض فاسم كافي فروع وامان ان يشرك معه غيره في المحبة كما قال تعالى ومن
الناس من يتخذ من دون الله آيدا ينجسونهم كتب الله واما اهل التوحيد الذين يعدون الله
مخلصين له الدين فان في قلوبهم محبة الله لا بما لله فيها غيره ولهذا كان الرب محمودا جده مطلقا
على كل ما فعله وجد خاصا على احسانه الى الخالد فهو جاد الشكر والاول حده على كل
ما فعله كما قال الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الطلقات والنور الحمد لله فاطر
السموات والارض الاله والحمد لله الذي جعل خبر بحسان المحمود مقرون بحسنة والحمد
بما سوى المنمو مقرون بنقصه ولا يكون حمد المحمود الامع بحسنة ولا يكون ذم للمزموم الامع
بنقصه وهو سبحانه الخلق الاول والاخرة واول ما خلق به آدم الحمد لله رب العالمين واول
ما سمع من ربه رجلا ربنا وآخرو دعوى اهل الجنة ان الحمد لله رب العالمين واول ما يسمي الى
الجنة المجددون ونسبنا محمد صلى الله عليه وسلم صاحب لواء الحمد آدم في دونه تحت لوائه وهو
صاحب المقام المحمود الذي يسطره بالاولون والاخرون فلا تكون عبادة الاله المحمود ولا
يكون حمد الاله المحمود وهو صله المحمود المحمود واول نصف الضاعحة الذي الرب جده
وآخرو عبادته اوله الحمد لله رب العالمين وآخره اياه تعبد كما ثبت في حديث القصة يقول الله
تبارك وتعالى فسميت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي
ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله جدي عبدي يقول العبد الرحمن الرحيم
فيقول الله تعالى اتي على عبدي يقول العبد ما لي يوم الدين فيقول الله تبارك وتعالى يجدي
عبدي يقول العبد اياه تعبدوا بالان تسعين فيقول الله تعالى هذه الاله بيني وبين عبدي
ولعبدي ما سأل يقول العبد اياه الصراط المستقيم الى آخر السورة يقول الله تعالى هذا
لعبدي ولعبدي ما سأل واما مسلم في صحيحه وقال النبي صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا
والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له الحمد لله الذي خلقني ثم قدر لي جميع بين
التوحيد والتعبد كما قال تعالى فادعوا مخلصين له الدين الحمد لله رب العالمين وكان ابن عباس
يقول اذا قلت لا اله الا الله فقل الحمد لله رب العالمين يتاول هذه الاله وفي سنن ابن ماجه
 وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل الذكر لا اله الا الله وافضل الدعاء الحمد لله
 وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كل امرئ حال لا يدافع له الحمد فهو اجزم وقال
 ايضا كل خطبة ليس فيها آية هدفى كالد الحمد ما غلب في الخطبة من الحمد ومن توحده
 ولهذا كانت الخطبة في الجمع والاعاد وغير ذلك مستقلة على هذه الاصليين وكذلك التشهد
 في آخر الصلواته ثناء على الله وآخرو الشهادتان ولا يكون التناء الاعلى محبوب ولا التاء الا

فامسكت اتفاقا حصل العالم
بشكله الذي تراء عليه (قال) ولست
أرى صاحب هذه المقالة ممن ينكر
الصانع بل هو يعترف بالصانع
لكنه يحل سبب وجود العالم على
النفس والاتفاق احترافا زاع
التعليل فصعدت هذه المسئلة من
الظنريات التي يقام عليها برهان
فان النظره السليمة الانسانية شهدت
بضرورته فطرته او بدنية ففكرتها
بصانع علم قادر حكيم افي الله شك
ولئن اتهمهم خلفهم بقولون الله
ولئن سألهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم وانهم غفلوا عن هذه النظره
في حال السراء فلا شك انهم يلوذون
بالهائي حال الضراء دعوا الله
مخلصين له الدين واذا مسكم الضر
في البحر من تدعون الاله
(قال) ولهذا يرد التكليف بحرفة
وجود الصانع وانما ورد بحرفة
التوحيد ونفي الشرك امرت ان
أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
فاعلم انه لا اله الا الله ولهذا جعل
محل النزاع بين الرسل وبين الخلق
في التوحيد بذل كلهم اذ ادعى الله
وحده كفرهم وان يشرك به تؤمنوا
واذا ذكر الله وحده اتخا زلوب
الذين لا يؤمنون بالآخرة واذا
ذكرت ربك في القرآن وحده ولو
على ادبارهم نفورا (قال) وقد سلك
التكلمون طرقا في اثبات الصانع
وهو الاستدلال بالحوادث على
محدث صانع وسلك الاوائل طريقا

لمحبوب وقد بسطنا الكلام في حقائق هذه الكلمات في مواضع متعددة وإذا كان العباد يحمدونه وينشرون عليه ويحبونه وهو سبحانه أسمى بحمده نفسه والتنازل نفسه والهمة نفسه كما قال أفضل الخلق لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فلأننا من مشر أعظم من ثناء الرب على نفسه ولا تناء الأجب والاحسن محبوب لمحبوب أعظم من محبة الرب بنفسه وكل ما يحبه من عباده فهو تابع لمحبته نفسه فهو محبوب المقطوع والمحسن والصابر والمؤمن ومحب التواضع ومحب التطهرين ويفرح بتوبة التائبين كل ذلك تابع لمحبته نفسه فان المؤمن إذا كان يحب ما يحبه من المخلوقات فهو فيكون حبه لرسول والصالحين تبعاً لمحبته نفسه فكيف الرب تعالى فيما يحبه من مخلوقاته انما يحبه بتعالجه بنفسه وخلق المخلوقات لحكمته التي يحياها فخلق شيئاً الا لحكمته وهو صله قد قال أحسن كل شيء خلقه وقال صنع الله الذي أتقن كل شيء وليس في أسماءه الحسنى الاسم عديم به ولهذا كانت حكمها حدى والحسنى خلاف السوإى فكلها حسنة والحسن محبوب معدود بالمقصود بالخلق ما يحبه ويرضاه وذلك أمر معدود ولكن قد يكون من لوازم ذلك ما يرسله الله من لوازم ما يحبه وسوائه فان وجود المزموم بدون اللازم متعجب كمتعجب وجود العلم والارادة لا محالة ومتعجب وجود المولود مع كونه مولوداً بلا ولادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح حديث الاستفتاح والخير بيدك والشر ليس اليك وقد قيل في تفسيره لا يتقرب اليك الله تعالى أنه الأعمال المهي عنها وقد قيل لا يضيق اليك بناء على أنه المخلوق والشر المخلوق لا يضيق الى الله مجرداً عن الخير وأما يذكر على أحد وجوه ثلاثة إبداع إضافة الى المخلوق كقوله من شر ما خلق وإبداع حذف الفاعل كقول الجن وألا أسرى أنى أرديعن في الأرض أم أراديهم جهنم رشداً ومنه في الفاتحة صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر الانعام مضافاً إليه وذكر الغضب محذوفاً فاعله وذكر الضلال مضافاً الى العبد وكذلك قوله وإذا أمرت فهو يسفين وإما أن يدخل في العموم كقوله خالق كل شيء ولهذا إذا ذكر باسمه الخاص قرن بغير لقوله في أسماءه الحسنى الضار النافع المعنى المانع الخافض الرافع المعز المذل فجمع بين الاسمين لافيه من العموم والشمول الدال على وحدانيته وأنه وحده يفعل جميع هذه الاشياء ولهذا لا يدعى بأحد الاسمين كالنصارى والنافع والخافض والرافع بل يذكران جميعاً ولهذا كان كل نعمته فضلاً وكل نعمة منه عدلاً وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال عين الله مملأى لا ينقصها نفقة - صاء الجبل والتهار أرايت ما أتقى من خلق السموات والأرض فانه لم يقض ما في عينه والقطب يد الأخرى يخفض ويرفع فإحسان يده البني والعدل يده الأخرى وكلتا يديه بين مباركة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال المقسطون عند الله يوم القيامة على منابر من نورة عين الرحمن وكلتا يديه بين الذين يعملون في أهلهم وما أولوا ولبسط هذا موضع آخر والمقصود هنا أنه سبحانه إذا خلق ما بنفسه وبكره حكمته يحبه ويرضاه فهو مريد لكل ما خلقه وإن كان بعض مخلوقاته انما خلقه لغيره وهو يرضاه ولا يحبه وهذا الفرق بين المحبة والميلية فهو مذهب السلف وأهل الحديث والفقهاء وأكرمكم كلهم أهل السنة كالخنفية والكرامية والمتقدمين من الخنبلية والمالكية والشافعية كاذ كرددك أبو بكر عبد العزيز في كتاب المغن وهو أحد قولى الأشعري وعليه اعتماد الواقفي ابن الجوزي ووجهه على قول من قال لا يحب الفساد لاثنين أو لا يحبه ديناً وذكر أبو المعالي أن هذا قول السلف وأول من جعلهم أسوة من أهل الانبياء هو أبو الحسن والذين قالوا هذا من متأخري المالكية والشافعية والخنبلية كآبى المعالي

آخر وهو الاستدلال بإمكان الممكنات على مخرج لأحد طرق الإمكان (قلت) وهذا الطريق الثالث يسلكه الأوائل وأما سلكه ابن سينا ومن وافقه ولكن الشهور ساقى وأمثله لا يعرفون مذهب أرسطو والأوائل إذا كان عمدتهم فيما ينقلونه من انفسه على مذهب ابن سينا (قال) ويسمى كل واحد من جهة الاستدلال ضرورة وبديهة (قال) وأنا أقول ما شهد به الحدوث أو دل عليه الإمكان بعد تقديم المقدمات دون ما شهدت به الفطرة الإنسانية من احتياجه في ذاته الى مدبره هو متبني مطلب الحاجات يرغب اليه ولا يرغب عنه ويستغنى به ولا يستغنى عنه ويتوجه اليه ولا يرضى عنه ويضع الله في الشرائع والمهمات فان احتياجه نفسه أو وضع من احتياجه الممكن الخارج الى الواجب والحادث الى المحدث وعن هذا المعنى كانت تعريفات الحق سبحانه في التنزيل على هذا المنهج أهم من يجب المضطربان دعاء أهم فيحكم من ظلمات البر والبحر أهم من يرزقكم من السماء والأرض أهم يبدأ الخلق ثم يعيده وعلى هذا المعنى قال النبي صلى الله عليه وسلم خلق الله العباد على معرفته فاجتاتهم الشياطين عنها (قلت) لنظاً الحديث في الصحيح يقول الله خلق عبادى خفاه فاجتاتهم الشياطين وحرم عليهم ما أحلت لهم وأمرتهم

والقاضى ابي يعلى وغيرهما هم في ذلك تبع للاشعرى وبهذا الفرق يظهر أن الإرادة تفرعان
 ارادة أن يخلق وإرادته لم أمره فأما الأمور به فهو مراد ارادة شرعية دينية متميزة أنه يحب
 ما أمر به ورضا وهذا معنى قولنا بر بدن عبده فهو بر يده كما يراد بالامر الناصح للامور
 المنصوح بقوله هذا خير لك وأنفع لك وهذا إذا فعله أحبه الله ورضيه والمخالفات مراد ارادة
 خلقية كونية وهذه الإرادة متبينة لما وقع بدون ما لم يقع وقد يكون الشيء مراد الله غير محبوب
 بل ارادته لأفضائه الى وجوده ما هو محبوب أو لم يكونه شرطا في وجوده ما هو محبوب فهذه
 الإرادة الخلقية هي المذنورة في قوله تعالى فمن ير الله أن يهديه يسر صدره للاسلام ومن يرد
 أن يضله يجعل صدره ضيقا حار في قوله ولا ينفخ عليهم نصحي ان أردت أن أنصح لك من كان الله
 يريد أن يغويكم هو يرБКهم وفي قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يئأ لم يكن وفي قوله ولوشئنا
 لا تبتاكل نفس هذا وأمثال ذلك والإرادة الامرية هي المذنورة في قوله وير الله بكم اليسر
 ولا يريد بكم العسر وفي قوله وير الله أن يشوب عليكم وير الله أن يشعرون الشهوات أن
 غلبوا ملاعظها وير الله أن يخفف عنهم وخلق الإنسان ضعيفا وفي قوله ما يريد الله ليجعل
 عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وأمثال ذلك وإذا قبل الامر هل
 يستلزم الإرادة أم يأمر على الريد قبل هو الاستلزام الإرادة الاولى وهي ارادة الخلق فليس
 كل ما أمر الله به أراد أن يخلفه وأن يجعل العبد الامور فاعلا والقدرية تنفي أن ير بذلك
 لانه عندهم لا يجعل أحد افاعلا ولا يخلق فعل أحد وأما أهل السنة فقدم هو الذي جعل
 الارار ارادوا المسلمين يسلمين وعندهم من أمره وجعله فاعلا للامور صار فاعلا وان لم
 يجعله فاعلا لم يصرف فاعلا فاهل الايمان والطاعة أراد منهم إيمانهم وطاعتهم أمرا وخلقها
 فأمرهم بذلك وأعطاهم عليه وجعلهم فاعلين لذلك ولولا إغاثته لهم على طاعته لما طاعوه وأهل
 الكفر والعصية أمرهم ولم يجعلهم مطيعين فلم ير أن يخلق طاعتهم لكنه أمرهم بها وأرادها
 منهم ارادة شرعية دينية لتكون ما ينفعهم ومصلحة أفعالها ولم يردها أن يخلقها لما في ذلك من
 الحكمة وإذا كان يجب تقدير وجوده ما فقد يكون ذلك مستلزما لمر بكرهه وألفوات ما هو
 أحب اليه منه ودفعه أحب اليه من حصول ذلك المحبوب فيكون ترك هذا المحبوب دفع
 المكروه أحب اليه من وجوده فكان وجود المكروه المستلزم لوجود المحبوب يجعله مرادا
 لاحله إذا كان محبته أعظم من محبته لعدم المكروه التي هو الوسيلة وليس كل من تعهته بقوله
 علي أن تعهته على الفعل الذي أمر به فالانبياء والصالحون دعا غايته حصول الناس بإمرهم
 ويلتزمهم على ما إذا فعلوا كان صلاحهم ولا يعاوتهم على أفعالهم وقد يكونون قادرين لكن
 مقتضى حكمته أن لا يفره لوان ذلك لأسباب متعددة والرب تعالى على كل شيء قدير لكن ما من
 شيء الا وله ضد ينافيه ولازم لا يمتنع فينتج وجود الضدين معا وجودا للزوم بدون اللازم
 وكل من الضدين مقدوره والله قادر على أن يخلقهم لكن بشرط عدم الآخر فأما وجود الضدين
 معاً فينتج ذاته فلا يلزم من كونه قادرا على كل شيء ما وجود أحد هال مع الآخر والعباد قد
 لا يعلون التساق أو التلازم فلا يكونون طالبين بالمتنازع فيظنونه يمكن الوجود مع حصول
 المحبوب المطلوب للرب وقرن بين العلم بالامكان وعدم العلم بالمتنازع وانما عندهم عدم العلم
 بالمتنازع العلم بالامكان وعدمه فاعلا فما توأم عدم علمهم وهو الجهل الذي هو أصل الكفر وهو
 سخاه إذا اقتضت حكمته خلق شيء فلا يمتن خلقا لزمه وفي استدلاله قال القائل لم يجعل
 معه الضد المتناقى أولم وجد اللازم كان لعدم علمه بالحقائق وهذا مثل أن يقول القائل هلا

أن يشركوا في عالم أنزل به سلطانا
 (قال) فتلك المعرفة هي ضرورة
 الاحتياج وذلك الاحتياج من
 الشيطان هو توسيله الاستغناء
 وفي الحاجة والرسول معوثون
 لتذكر وضع الفطرة وتطهيرها عن
 تزييلات الشياطين فانهم
 الباقون على أصل الفطرة وما كان
 له عليهم من سلطان فذكر ان
 نفعت الله كرى سذكر من يخشى
 فقولاه قولنا لينا الله يذكروا
 يخشى (قلت) الذي في الحديث
 ان الشياطين أمرتهم أن يشركوا
 به ما لم ينزل به سلطانا وهذا المرض
 العام في أكثر بني آدم وهو الشرك
 كما قال تعالى وما يؤمن أكثرهم
 بالله الا وهم مشركون وأما
 التعطيل فهو مرض خاص لا يكاد
 يقع الا عن عناد كما وقع لفرعون
 وليس في الحديث ان الشياطين
 سولت لهم الاستغناء عن الصانع
 فان هذا لا يقع الا خاصا لبعض
 الناس أو لكثير منهم في بعض
 الاحوال وهو من جنس السفطة
 بل هو من السفطة والسفطة
 لا تكون عامة لعدد كبرائها بل
 تعرض لبعض الناس أو لكثير منهم
 في بعض الاشياء (قال) ومن رحل
 الى الله قربت مسافته حيث رجع
 الى نفسه أدنى رجوع فعرف
 احتياجه اليه في تكوينه وبقائه
 وتطلبه في أحواله وأحواله ثم
 استبصر من آيات الافاق الى آيات
 الانفس ثم استشهد به على الملكوت

لا بالملكوت عليه الخ (قلت) هو وطائفة معه يفتنون ان الضمير في قوله حتى يبين لهم انه الحق عائد الى الله ويقولون هذه جعلت طريق من استدلال بالخلق على الخلق ومن استدلال بالخلق على المخلوق والصواب الذي عليه المفسرون وعليه تدل الآية ان التفسير عائد الى القرآن وان الله يرى عباده من الآيات الانسية راغصة بما بين لهم ان القرآن حق وذلك بضمين ثبوت الرسالة وان يسلم ما أخبره الرسول كما حال تعال قل ارايت ان كان من عنده الله ثم كفرتم به من أضل ممن هو في شقاق بعيد سنجبرهم اياتنا في الآفاق وفي انفسهم حتى يبين لهم انه الحق والمقصود هنا التنبيه (١) على ان حاجة العين الى العلم لا يتوقف على العلم بحاجة كل من هو مشله والاستدلال على ذلك بالقياس التمثولي والتشبيهي وايضا فالحاجة التي يقترن مع العلم بها ذوق الحاجة هي اعظم وقعا في النفس من العلم الذي لا يقترن به ذوق ولهذا كانت معرفة النفوس بما تحبه وتكرهه وتبغضها وبضرها هو ارفع فيها من معرفتها بالاحتياج اليه ولا تكرهه ولا تبغضه ولهذا كان ما يعرف من احوال الرسل مع اهمهم بالاخبار المتواترة ورؤية

(١) قوله على ان حاجة العين الى العلم كذا في الاصل ولعل في العبارة تعريضا لخبر ركبته معصية

خلق زيد اقبل اسبه فيقاله مجتمع ان يكون ابنه ويخلق قبله او يخلق حتى يخلق ابوه والناس تظهر لهم الحكمة في كثير من تفاصيل الامور التي يتدبرونها كما تظهر لهم الحكمة في جلوسه ماء العين وعذوبه ماء الفهم وحرارة ما لا ذن ولو حتمت الماء والصبر وذلك بدلهم على الحكمة فيما لم يعلموا حكمته فلن من رأى انسانا يلقى الضوء والطلب والحساب والفقه وعلم انه اعلم منه بذلك اذا اشكل عليه بعض كلامه فلم يفهمه سلم ذلك الفرب العالمين الذي هرت العقول حكمته ورجحته الذي احاط بكل شئ علما واحصى كل شئ عددا وهو ارحم الراحمين واحكم الحاكمين وارحم يعباد من الوالدة ولها كيف لا يجب على العبد ان يسلم ما جهله من حكمته الى ما علمه منها وهذه الامور بسيطة في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه على المختلفين في الكتاب الذين رد كل منهم قول الآخر وفي كلام كل منهم حق وما ملل وقد ذكرنا ثلثين مثالا في الاسماء والاحكام والوعود والوعيد ومثالا في التسرع والقدور وذكرنا ثلثا في القرآن فان الالفة والسلف انفقوا على ان القرآن كلام الله غير مخلوق بل هو الذي تكلم به بقدرته ومشيئته لم يقل احد منهم انه مخلوق ولا انه قديم وصار المختلفون بعدهم على قولين فقوم يقولون هو مخلوق خلقه الله في غيره والله لا يقوم به كلامه يقولون الكلام صفة فعل لا صفة ذات ومرادهم بالفعل ما كان متصفا عن الصاعلي غير قائمه وهذا لا يعقل اصلا ولا يعرف مستكلام لا يقوم به كلامه وقوم يقولون بل هو قديم لم يزل قائما بذات ازلوا وبدا لا يتكلم لا بقدرته ولا بمشيئته ولم يزل ندا وعلوي ازلوا وكذلك قوله بالاراهيم ياموسى يا عيسى ثم صار هؤلاء مزين خربا عرفوا ما كان قد عاينوا يزل مجتمع ان يكون حروفه واحرفه واصواتا فلان الحروف متعاقبة الباعقل البين والصوت لا يبق بل يكون شيا بعد شئ كالحركة مجتمع ان يكون الصوت الذي سمعه موسى قد عاين يزل ولا يزال فقالوا كلامه معنى واحد قائم بذاته هو الامر بكل ما امر ورواهي عن كل منهي عنه والنهي بكل ما اخبره ان عبرته بالعربية كان قرأنا وان عبرته بالعبرانية كان تورات وان عبرته بالسريانية كان انجيلا وان ذلك المعنى هو امر بكل ما امر به وهنهي عن كل ما منهي عنه وهو خبر بكل ما اخبر به وتكونه امر او نهيا او خبرا صفاته اضافة مثل قولنا زيد بايعهم وخال ليست انواعا ولا ينقسم الكلام الى هذا وهذا قالوا واقع لم يتكلم بالقرآن العربي ولا بالتوراة العبرانية ولا بالانجيل السريانية ولا سمع موسى ولا غيره منه بل انه سمع صوتا ولكن القرآن العربي خلقه الله في غيره واحد متجبر بل ومحمد ليبر بعمار اذ افهامه من ذلك المعنى الواحد فقال لهم جمهور الناس هذا القول مخالف لمصرح المعقول وصحح المنقول فاننا نعلم بالاضطرار ان معنى آية الكرسي ليس هو معنى آية الدين ولا معنى قل هو الله احد هو معنى ثبت بذاتها في قلب عرب الناس التوراة فوجدوا فيها معاني ليست هي المعاني التي في القرآن ونحن نعلم قطعا ان المعاني التي اخبر الله بها في القرآن في قصة بدر واحد والتصدق ونحو ذلك لم ينزلها الله على موسى بن عمران كما لم ينزل على محمد تحريم السبت ولا الامر بمقتل عبا الجبل فكيف يكون كل كلام الله معنى واحدا ونحن نعلم بالاضطرار ان الكلام معانيه وحروفه تنقسم الى خبر وانشاء والانشاء من الطلب والطلب ينقسم الى امر ونهي وحقيقة الطلب غير حقيقة الخبر فكيف لا تكون هذه اقسام الكلام وانواعه بل هو موصوف بها كلها وايضا فانه تعالى يخبر بأنه لما أتى موسى بالنصر تداره فناداه في ذلك الوقت لم يناده في الازل وكذلك قال ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وقال ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من راب ثم قاله كن فيكون وقال ولقد علم الملائكة الى مواضع كثيرة من القرآن تبيين انه

تكلّم بالكلام المذكور في ذلك الوقت فكيف يكون أزلياً أبدياً ما زال ولا يزال وكيف يكون لم
يزل ولا يزال قالوا فإفراح أهابت بسلامتها يا عيسى التي ستوفيت ووافقت التي يا موسى اني أنا
الله لا اله الا أنا يا أيها الرّسل قم القبل الا قليلا وقال هؤلاء هذا القرآن العربي ليس هو كلام الله
وقال هؤلاء كلام الله لا يتعدى ولا يتبعض فقال لهم الناس موسى لما كلفه الله فهمه كلامه كله
أو بعضه ان قلتم كله فقد صار موسى يعلم علم الله وان قلتم بعضه فقد تبعض ووعدهم كماله
لا يتبعض وكذلك هذا القرآن العربي هو عدهم كماله وليس كلام الله ولكنه عبارة عنه أو فهو عبارة عن كلفه
فهذا مجتمع أم عن بعضه فهذا مجتمع أيضا الى كلام آخر يطول ذكره هنا وقال الحزب الثاني ما راوا
فد امد هذا القول بل نقول ان القرآن قديم وانه حروف وأحرف وأصوات وان هذا القرآن العربي
كلام الله كدليل على ذلك القرآن والسنة واجماع المسلمين وفي القرآن مواضع كثيرة تبين أن هذا
القرآن هو القرآن وهو كلام الله وانه عرى واخذوا يستنوعون على أولئك بانكراهم أن يكون هذا
كلام الله فان أولئك أنبتوا قرايين قرا لنقد اعراقوا بخلافه فاعخذ هؤلاء يستنوعون على أولئك
بآيات قرآنيين فقال لهم أولئك فأنتم اذا جعلتم القرآن العربي وهو قديم كلام الله لم أن يكون
مخلوقا وكنتم موافقين له فأنتم فأنفكتم القرآن العربي قديم مجتمع في صرائح العقول ولم يقل
ذلك أحد من السلف ونحن جميع الطوائف ننكر عليكم هذا القول ونقول انكم
بشدة عتوه وخالفتموه العقول والمنقول والافتكف تكون السن المعينة المسوقة بالباء المعينة
قدعة أزلية وتكون الحروف المتعاقبة قدعة والصوت الذي كان في هذا الوقت قد خدعنا ولم يقل
هذا أحد من الائمة الا ربعة لا غيرهم وان كان بعض المتأخرين من اصحاب مالك والشافعي
وأحمد يقولونه ويقولوه ابن سالم واصحابه وطائفت من أهل الكلام والحديث فليس في هؤلاء أحد
من السلف وان كان الشهرستاني ذكر في نهاية الاقدام أن هذا قول السلف والحنابلة فليس
هو قول السلف ولا قول أحد من جنس ولا اصحابه القدام ولا جمهورهم فصار كثير من هؤلاء
الموافقين السالمة وأولئك الموافقون للكلاية بينهم نزاعات ومخاضات بل وقت وأمسك ذلك
قولهم جميعا ان القرآن قديم وهي أيضا بدعة لم يقلها أحد من السلف وانما السلف كانوا يقولون
القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدا وباليه يعود وكان قولهم أولاته كلام الله كما فعلناهم فان
ما كان كلاما لم يتكلم لا يجوز أن يكون منفصلا عنه فان هذا يخالف للعقول والمنقول في الكلام
وفي جميع الصفات مجتمع أن وصف الموصوف بصفة لا تكون قط فائتبه بل لا تكون الا بانه
عنه وما يزرعه الجهمية والعترة من أن كلامه وارادته ومحبته وكرهاته ورضاه وغضبه وغير
ذلك كل ذلك مخلوقاته منفصلة عنه هو ما أنكره السلف عليهم وجهوا الخلف بل
قالوا ان هذا من الكفر الذي يتبعن تكذيب الرسول وجمود ما سمعه الله من صفاته وكلام
السلف في رده القول والاطلاق الكفر عليه كثير منشر وكذلك لم يقل السلف ان غضبه على
فرعون وقومه قديم ولان فرحه بنوبة التائب قديم وكذلك سائر ما وصف به نفسه من الجزاء
لعابه على الطاعة والمعصية من رضاه وغضبه لم يقل أحد منهم انه قديم فان الجزاء لا يكون قبل
العمل والقرآن صريح بان أعمالهم كانت سبب ذلك كقوله فلما أسفونا انتقم منهم وقوله
ذلك بانهم اتعوا ما أضط الله وكرهوا رضوانه فأحاط أعمالهم وقوله قل ان كنتم تحبون الله
فأتبعوني يحكم الله وأمثال ذلك بل قد ثبت في الصحيحين من حديث الشفاعة أن كلام الرسل
يقول اني قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وفي الصحيحين
عن زيد بن خالد قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في اثمراء كانت من

يفيد العلم فقط فان هذا يفيد العلم
مع الترتيب والترتيب فيفد كمال
القوتين اعلية والعلمية بنفسه
بختلاف ما يفيد العلم ثم لم يفيد
العمل واهذا كان ككفر الناس
على أن لا قارب الصانع ضروري
فطري وذلك أن اضطرار ان موسى
الى ذلك اعظم من اضطرار هالي
ما لا تتعلق به حاجتها الا ترى أن
الناس يصرفون من أحوال من
تتعلق به منافعهم ومضارهم كولاية
أمورهم ومالكهم وأسد قائمهم
وأعدائهم ما لا يبلغونه من أحوال
من لا يرجونه ولا يخافونه
ولاشي أحوج الي شي من الخلق الى
خالقه فهم محتاجون اليه من جهة
رؤيته اذ كان هو الذي خافهم
وهو الذي بأنهم بالنافع ويدفع عنهم
المضار وما يكمن من نعمة فمن الله
ثم اذا سكم الضرف اليه تجارون
وكل ما يحصل من أحد فاعلموه
بخلفه وتقديره وتبنيه وتسببه
وهذا الحاجة التي توجب رجوعهم
اليه حال اضطرارهم كما يخاطبهم
بذلك في كتابه وهم محتاجون اليه
من جهة الوهية فله لا صلاح لهم
الا بأن يكون هو معبودهم الذي
يحبهون وعظمونه ولا يجهلون له أندا
يجوبهم كعب الله بل يكون ما
يحبهونه سواء كان يباه وصلى عباده
انما يحبونهم لاجله كافي المحبين

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلحق في النار ومعهم أن السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو والخوف المعبود العظيم الذي تعترف النفوس بالحاجة اليه والافتقار الذي واضح على شئ لعظمته واستسلم كل شئ لقدرته وذل كل شئ لعزته فإذ كانت هذه الأمور محتاجة النفوس اليها ولا بد لها منها بل هي ضرورة فيها كان شرطها ولازمها وعو الاعتراف بالصانع والاقرب اليه أولى أن يكون ضروريا في النفوس وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة وقوله فيما روى عن به خلقت عبدي حنفاء ونحو ذلك لا يتفق بمجرد الاقرار بالصانع فقط بل اقرارا بنبه عبودية الله بالحب والتعظيم واخلاص الدين وهذا هو الحنفية وأصل الايمان (١) قول الصلبي وعلمه أي علمه بالخالق

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الايمان من كان الله ورسوله أحب اليه مما سواهما ومن كان يحب المرء لا يحبه الله ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلحق في النار ومعهم أن السؤال والحب والذل والخوف والرجاء والتعظيم والاعتراف بالحاجة والافتقار ونحو ذلك مشروط بالشعور بالمسؤول المحبوب المرجو والخوف المعبود العظيم الذي تعترف النفوس بالحاجة اليه والافتقار الذي واضح على شئ لعظمته واستسلم كل شئ لقدرته وذل كل شئ لعزته فإذ كانت هذه الأمور محتاجة النفوس اليها ولا بد لها منها بل هي ضرورة فيها كان شرطها ولازمها وعو الاعتراف بالصانع والاقرب اليه أولى أن يكون ضروريا في النفوس وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة وقوله فيما روى عن به خلقت عبدي حنفاء ونحو ذلك لا يتفق بمجرد الاقرار بالصانع فقط بل اقرارا بنبه عبودية الله بالحب والتعظيم واخلاص الدين وهذا هو الحنفية وأصل الايمان (١) قول الصلبي وعلمه أي علمه بالخالق

وكل كلام في الوجود كلامه • سواء علمنا نوره وتقلامه

ولهذا قال سليمان بن داود الهاشمي من قال ان الله تعالى في خلقه فقالوا من جنس قول فرعون الذي قال ابارككم الاعلى فان هذا مخلوق وهذا مخلوق يقول ان هذا يجب أن يكون ما خلق فيمهد القول هو القائل كما كان فرعون هو القائل لمساقيه قالوا

وقولهم

(١) قوله قول الصلبي وعلمه أي علمه الخ كذا في الأصل وانظر كسبه

مصححه

وقوله ان الكلام صفة فعل فله تلبس فقال لهم آريدون به أنه مفعول منفصل عن المتكلم أم
 تريدون به أنه قائم به فان قلتم بالاول فهو باطل فلا يصرف قط متكلم بكلامه مستلزم كونه
 منفصلا عنه والفعل ايضا لابد ان يكون قائما بالفاعل كقَالَ السلف والا كثرون وانما المفعول
 هو الذي يكون باثنا عنه والمخلوق المنفصل عن الرب ليس هو خلقه فإله بل خلقه السموات والارض
 ليس هو نفس السموات والارض والذين قالوا الخلق هو المخلوق فترأى من أمور خلقه ما لا يحصى
 وكان ما فراهو الله شرا مما عرفوا منه فانهم قالوا ان كان الخلق غير المخلوق لكان اما قد عيا واما حادنا
 فان كان قد عيا لم يقدم المخلوق وان كان حادنا فلا بد من خلق آخر قبله من التسلسل فقال لهم
 الناس بل هذا منقوض على أصلكم فانكم تقولون انه يبدل ابداء قد عية والمراد ان كل ما له حادثه فان
 كان هذا جائزا فلماذا لا يجوز ان يكون الخلق قد عيا والمخلوق حادثا وان كان هذا غير جائز
 الادارة تفارن المراد ان جواز قيام الحوادث به وحيد فيصور ان يقوم به خلق مقارن للخلق
 فلم يفسد قولكم على التقديرين وكذلك اذا قيل ان الخلق حادث فلم قلتم انه محتاج الى خلق
 آخر فانكم تقولون المخلوقات كلها حادثه ولا تحتاج الى خلق حادث فلم يجوز ان تكون مخلوقة
 بخلق حادث وهو لا يحتاج الى خلق آخر ومعلوم ان حدوثها بخلق حادث اقرب الى العقول من
 حدوثها كلها بلا خلق أصلا فان كان كل حادث يقتصر الى خلق بطل قولكم وان كان فيها
 ما لا يقتصر الى خلق جاز ان يكون الخلق نفسه لا يقتصر الى خلق آخر وهذه المواضع مبسطة في
 غير هذا الموضوع والمقصود التمثيل بكلام المتكلمين في الكتاب الذين يقولون كل واحد منهم حق
 وباطل وان الصواب ما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال العصابة والتابعين لهم بإحسان والناس
 لهم في طلب العلم والدين طريقان مستندان وطريق شرعي فالطريق الشرعي هو النظر فيما
 جاءه الرسول والاستدلال بأدلة والعمل به جها فلا بد من علم بما جاءه وعمله لا يكفي أحدهما
 وهذا الطريق متضمن للادلة العقلية والبراهين البينة فان الرسول بين بالبراهين العقلية
 ما يتوقف السمع عليه والرسول بينا ان الناس العقليات التي يحتاجون اليها كما ضرب الله في القرآن
 من كل مثل وهذا هو الصراط المستقيم الذي أمر الله عبده أن يسأله هدايته وأما الطريقان
 المتبتعان فأحدهما طريق أهل الكلام البديعي والرأي البديعي وأن هذا فيه باطل كثير
 وكثير من أهله يقرطون فيما أمر الله به ورواه من الاعمال فسبق هؤلاء في فساد علمهم وفساد عملهم
 وهؤلاء منصرفون الى اليهودية الباطلة والثاني طريق أهل الرياضة والتصوف والعبادة البديعية
 وهؤلاء منصرفون الى النصرانية الباطلة فان هؤلاء يقولون اذا صفي الانسان نفسه على الوجه
 الذي يذكره فاضت عليه العلوم بلا تعلم وكثير من هؤلاء تكون مباداه متبدعة بل مخالفة لما
 جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم فيفعلون في فساد من جهة العمل وفساد من نفس العلم حيث لم
 يعرفوا ما جاءه الرسول وكثيرا ما يقع بين هؤلاء وهؤلاء متضاد كل طائفة في الاخرى ويعد كل
 منهم اتباع الرسول والرسول ليس ما جاءه موافقا لما قال هؤلاء ولا هؤلاء ما كان ابراهيم يهوديا
 ولا نصريا وانبيا ولكن كان حنيفا مسلما وما كان من المشركين وما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا أصحابه على طريقة أهل البدع من أهل الكلام والرأي ولا على طريقة أهل البدع من أهل
 العبادة والتصوف بل كان على ما بهت الله من الكتاب والحكمة وكثير من أهل النظر يزعمون
 أنه بمجرد النظر يحصل العلم بلا اعتبار تولاوين ولا تركية لنفس وكثير من أهل الادارة يزعمون ان
 طريقة الرياضة غير دها نحصل المعارف بلا تعلم ولا تفكر ولا تدبر للقرآن والحديث وكلا الفريقين
 غالط بل تركية النفس والعمل بالعلم وتقوى الله تأثير عظيم في حصول العلم لكن بمجرد العمل

وعبوديته الخلق والقلب مغفور
 على هذا وهذا واذا كان بعض
 الناس قد خرج عن الفطرة بما
 عرض له من المرض اما بجعله واما
 بظلمه فبعدا يا رب الله واستبقها
 نفسه فخلوا عن عالم يتبع أن يكون
 الخلق ولدوا على الفطرة وقد ذكرنا
 في غير هذا الموضوع طائفة من قول
 من ذكر أن المعرفة ضرورية
 والعلم الذي يقتضيه بمحب المعلوم قد
 يسمى معرفة كافي الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فالمرء وفما
 تحبه القلوب مع العلم والمنكر ما
 تكرهه وتفرغه عند العلم به
 فلهذا اقدمي من كان فيه مع
 علمه بالله حقيقة واثابة اليه
 عار ما يخالف العالم الخلق عن حب
 القلب وتأله فانهم لا يسمونه عارفا
 ومن المعلوم أن وجوب الله
 وخشيته والرغبة اليه وتأله في
 القلب فرع وجود الاقرار به وهذا
 الثاني مستلزم للاول فاذا كان هذا
 يكون ضروريا في القلب فوجود
 الاقرار السابق عليه اللازم له أولى
 أن يكون ضروريا فان ثبوت
 المانوم لا يكون الا مع ثبوت
 اللازم وقد مر بدليلنا المعرفة العلم
 الذي يكون معلومه معينا خاصا
 وبالعلم الذي هو قسم المعرفة ما
 يكون المعلومه كلياعاما وان كان
 لفظ العلم يتناول النوعين في الاصل
 كما بسط في موضع آخر وسيأتي
 كلام الناس في الاقرار بالصانع هل
 يحصل بالضرورة أو بالظن أو يحصل

بهذا وهذا وقد بينا في غير هذا
الموضع الكلام على قولهم على
الحاجة الى المؤثر هل هي الحدوث
أو الامكان أو مجموعهما وبينانه
ان أريد بذلك أن الحدوث مثلا
دليل على أن المحدث يحتاج الى
محدث أو أن الحدوث شرط في افتقار
المفعول الى فاعل فهذا صحيح وان
أريد بذلك أن الحدوث هو الذي
يجعل المحدث متفقا الى الفاعل
فهذا باطل وكذلك الامكان اذا
أريد به أنه دليل على الافتقار الى
المؤثر وأنه شرط في الافتقار الى
المؤثر فهذا صحيح وأن أريد به أنه
يجعل نفس الممكن متفقا فهذا
باطل وعلى هذا فلا منافاة بين ان
يكون كل من الامكان والحدوث
دليلا على الافتقار الى المؤثر وشرطا
في الافتقار الى المؤثر وانما النزاع
في مسئلتين احدهما أن الواجب
بغيره لا ولا بداهل يصح أن يكون
مفعولا لغيره كما بقوله من يقول من
المفلسفة ان الضحك قد مضى معقول
يمكن لواجب الوجود ألا يوجد
فهذا هو القول الذي ينكره جليل
العطاء من بني آدم يقولون ان
كون الشيء مفعولا مصنوعا مع
كونه مقارنا لفاعله ألا يوجد مجتمع
ويقولون ايضا ان الممكن الذي
يقبل الوجود والعدم لا يكون الا
موجودا تارة ومعدوما أخرى فاما
ما كان دائم الوجود فهذه عند علمة
العقلاء ضروري الوجود وليس من
الممكن الذي يقبل الوجود والعدم

لا يفيد ذلك الابتظر وتدبر ففهم لما بعث الله الرسول ولوقعت الانسان ما عسى أن يتعبد لم
بصرف ما خص الله به محمد صلى الله عليه وسلم ان لم يصرف ذلك من جهته وكذلك لو نظر واستدل
ماذا عسى أن ينظر لم يحصل المطلوب الا بالتعلم من جهته ولا يحصل التعلم الا في النافع الاع
العمل به والافتقار الى الله تعالى فلما زاعوا أن زاع الله قلوبهم وقال وما يشركهم بها اذا جاءت
لا يمشون ونقلب أقدسهم وأبصارهم كالم رؤسوا به أول مرة وقال تعالى وقولهم قلوبنا غفل
بل طبع الله عليها بكفرهم وقال تعالى لا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون وقال ألم
يهدي الذين يرون الارض من بعد اهلها أن لو نشاء امناهم يذوقهم ونطبع على قلوبهم فهم
لا يسمعون وقال ولولا أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم واشد تنبينا وان لا تنبأهم من
لذا أجاز علمنا ولهديناهم صراطا مستقيما وقال قد علمه كمن الله نور وكتب مبين يهدي به
الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور فإنه وهبهم الى صراط
مستقيم وقال هذا بيان للناس وهدى وموعظة للتقين وقال ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى
للتقين وكذلك لو جاع وسهر وخلا وصمت وفعل ماذا عسى أن يفعل لا يكون مهتديا ان
لم يتعد بالصادات الشرعية وان لم يتلق علم الغيب من جهة الرسول قال تعالى لا فضل لخلق
الذي كان أرى الناس نفساوا كملهم عقلا قبل الوحي وكذلك أوجنا السكروا حمان أمرنا
ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلنا نورنا هدى من نشاء من عبادنا وقال قل
ان خلقت فأتعاضل على نفسي وان اعتدبت فمباوحى الى ربى انه سمع قريب وقال فاما
بأنينكم من هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فانه معشة
ضنكا ونحسره يوم القيامة أى قال الرب لمحترق أى وقد كنت بصيرا قال كذلك أتتك
آياتنا فتنيتهم ولو كذلك اليوم تنسى وقال تعالى ومن يش عن ذكر الرحمن ينفخ في شيطانا
فهو قرين أى عن الذكر الذى أنزلته قال المفسرون يعش عنه فلا ينفذ الى كلامه ولا يخاف
عقابه ومنه قوله وهذا ذكر مبارك أنزلناه وقوله ما يا أيهم من ذكرى من بهم محدث وشاهده
في الآية الاخرى من أعرض عن ذكرى ثم قال كذلك أتتك آياتنا فتنيتهم ولو كذلك اليوم تنسى
فكل من عشا عن القرآن فانه يقضيه شيطان يشه ولو تعبد عاتبد ويعش روى عن ابن
عباس يعش وكذلك قال عطاء وابن زيد بن أسلم وكذلك أبو عبيدة قال تظلم عنه واختاره ابن
قتيبة ويرجمه على قول من قال يعرض والعشاضف في البصر ولهذا قيل فيه يعش وقالت
طائفة يعرض وهو ربه الفاعل عن ابن عباس وقوله قتاد واختاره فراموا الزاج وهذا صحيح
من جهة المعنى فان قوله يعش ضمن معنى يعرض ولهذا عدى بحرف الجر عن كما يقال أنت
أعنى عن محاسن فلان اذا أعرضت فلم تنظر اليها فقه يعش أى يكن أعنى عنها وهودى العى
فلم تنظر اليها الا نظر اضيقا وهذا حال اهل الضلال الذين لم يتفكروا بالقرآن فانهم لا يتفكرون
فيه كما ينظر وفي كلامهم لا يهتم بحسبون أنه لا يحصل المقصود وهم الذين عشا عنه فقيست
لهم الشياطين ففهم بهم وتصدعهم من الليل وهم يحسبون أنهم مهتدون ولهذا التجبد في كلام
من لم يتبع الكتاب والسنة بيان الحق علما وعلا أبدأ أكثر مما فى كلامهم من وساوس الشيطان
وحديثى غير مرتجل وكان من أهل الفضل والذكر كما هو المعرفة قال انه كان قد قرأ على
شخص سمى له وهو من أكابر أهل الكلام والنظر وروى عن الحسن المصلى لأن الخطيب وأناسيا من
اشارات ابن سينا قال رأيت حالى قد تغير وكان له نور وهدى بور وثبت مناعا متسقة فقرأ صاحب
النسخة بحال سبته فقص عليه الرؤيا فقال له من كتابك واشارات ابن سينا يعرف جمهور

السبلن الذين يعرفون دين الاسلام ان فيها الحاديات كثيرا بخلاف المحصل يظن كثير من الناس ان فيه بمحونا تحصل المقصود قال فكنت عليه

محصل في اصول الدين حاصله • من بعد تحصيله اصل بلادين

اصل الضلالات والشك المينقا • فيه ما ذكره وحى الشياطين

(قلت) وقد سئلت ان اكتب على المحصل ما يعرف به الحق فيما ذكره فمكنت من ذلك ما ليس هذا موضعه وكذلك تكلمت على ما في الانوار في مواضع اخرى المقصود هنا التيسير على الجمل فما في المحصل وسائر كتب الكلام المتخالف اهلها وكتب الرازي واصلها من الكلاية ومن هذا حذوهم وكتب المعتزلة والشيعة والفلاسفة ونحو هؤلاء لا يوجد فيها ما بهت الله به رسوله في اصول الدين بل يوجد فيها حق مبسوط باطل وبكفيل نفس مسئلة خلق الرب مخلوقاته لا تحدد فيها الاقوال القدرية والجمعية والعبرية لما العلة التي تنتجها الفلاسفة الدهرية أو القادر التي تشبه المعتزلة والجمعية (١) ثم ان كان من الكلاية من أثبت تلك الارادات الكلية ومن عرف حقائق هذه الاقوال تبين له انها مع مخالفتها للكتاب والسنة واجماع السلف مخافة لصرح المعقول وكذلك قولهم في التنويرات المتلفة ثبت النبوة على أصلهم الفاسد انهم اقوة قدسية يختص بها بعض الناس لكونها اقوى من العلم واقوى تأثيرا في العالم واقوى تقيلا لما يعقل في صورة تضيئه واصوات متخيلة وهذه الثلاثة هي عندهم خاصة التي ومن انصف بما فهو يني القوت القدسية العلية والتأثير في الهول وما يتخيل في نفسه من اصوات هي كلام الله ومن صوره عندهم ملائكة ومعلوم عندهم ان هذا القدر يوجد لكثير من اعداء الناس واكثر الناس لهم نصيب من هذه الثلاثة ولهذا طمع كثير من هؤلاء في ان يصيروني اولها قال هؤلاء ان التسليم مكتسب وانما هو اعدا انهم لا يشبهوا الله علما بالجزئيات ولا قدروا كلاما يتكلم به بغير ما لا تشكك ثم ان الجمعية والمعتزلة ردون عليهم بقرود امقار باون بقرود اضعافا لكونهم جعلوا اصناف العالم بارجح احدى المائتين بالارحى وجعلوا القادر المختار بارجح بالارحى وزعم اكثرهم انه مع وجود القدر والاعى التام لا يجب وجود الفعل (٢) ففردوا عن الموجب بالذات واقتلوا الموجب بالذات بمجل فالذى ادعته المتلفة باطل فانهم اثبتوا موجبات مجردة عن الصفات يستلزم مفعولاه حتى لا يتاخر عنه شيء واثبتوا له من الوحدة ما يفهمونه في صفاته وافعله الفاتحة وقالوا الواحد لا يصدر عنه الا واحد والواحد الذي ادعوه لاهيئة الا في الازهان لاق الايمان والكلام على مذاهبهم وابطالها بمسوط في موضع آخر وقد بينا انهم اكثر الناس تناقضا واضرا باوان دعواهم انه علمه متوجه لعلول ازلا وبدا فاسد من وجوه كثيرة واما اذا قيل هو موجب بالذات بمعنى انه يجب عيشه وقدرته ما يريد ان يفعله فهذا هو الفاعل بقدرته ومشيئته فسيب السعي هو موجباته اذ زاع لفظي واكثر الجمعية والقدرية لا يقولون انه بقدرته ومشيئته بلزم وجود مقدوره بل قد يحصل وقد لا يحصل فيرجع ان حصل بالارحى وهذه الامور بمسوبة في موضع آخر والمقصود هنا ان الجمعية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه فقط بشي من صفات الكمال بل يجوز ان يجعل من هو اجعل الناس نيا ثم الجمعية الهضبة عندهم يحق الله كلاما في غيره فزله الملك واما الكلاية فعندهم النبوة تتعلق المعنى القائم بالذات بالشيء بمعنى انت عسى وورسولي فيقولون في التسليم جنس ما هو فوقه أحكام افعال العباداته ليس الحكم بمعنى الاتعلق المعنى القائم بالذات به والمعنى القائم بالذات المتعلق به لا يشترط في الايمان والتقوى والاعمال السالفة خاصة فيعتز بها عن البيات حتى امر

وهذا مما وافق عليه الفلاسفة

قابلية حتى ابن سينا وانباعه

ولكن ابن سينا تناقض فادعى

في باب اثبات واجب الوجود ان

الممكن قد يكون قدسيا اذ لا يعلم كونه

ممكنا وواقفه على ذلك طائفة من

المتأخرين كالرازي وغيره ولم يهتم على

ذلك من الاشكالات ما لم يقدروا

على جوابه كما قد بسط في موضعه

وعلى هذا فالامكان والحادث

متلازمان فكل ممكن محدث وكل

محدث ممكن واما تقدير ممكن

مفعول (٣) لواجب غيره

مع انه محدث فهذا متع عند

جاهل الفعلاء واكثر الفلاسفة

من اتباع ارسطو وغيره مع الجمهور

يقولون ان الامكان لا يعقل الا في

المحدثات واما الذي ادعى نبوت

ممكنا قديم فهو ابن سينا ومن واقفه

ولهذا اورد عليهم في اثبات هذا

الامكان سؤالان لا جواب لهما عنها

والرازي لما كان مشتت هذا الامكان

موافقة لابن سينا كان في كلامه

من الاضطراب ما هو معروف في

كتبه الكبير والصغير ان هؤلاء

كلهم يشتركون في كبرهم المنطقية

ما يوافقون فيه سلفهم ارسطو وغيره

(١) قوله ثم ان كان الخ كذا في

الاصل وفي العبارة تنقص او تحريف

غيره

(٢) قوله ففردوا عن الموجب

الخ كذا هو في الاصل وانظر

(٣) قوله لواجب غير كذا في الاصل

ولعل الصواب واجب لغيره وانظر

كتبه معصيه

بها لاجلها وكذلك في النبوة والمعزة ومن وافقهم يثبتون لله شريعة بالقياس على عبادته فيوجبون عليه من جنس ما يجب عليهم ويحرمون عليه من جنس ما يحرم عليهم ولا يجعلون أمره ونهيه وجهه ونقضه وورثه وضلته تأثير في الاعمال بل مصفاها ثابتة بدون انطباع والخطاب بمجرد كاشف منزلة الذي يخبر عن الشمس والقمر والكواكب بما هي متصفه به والله سبحانه قد أخبرنا بصطفى من الملائكة رسلا من الناس والاصطفاء افتعال من الانصاف فكان الاختيار افتعال من الخيرة فيصير من يكون مصطفى وقد قال الله احيى حيث يجعل رسالته فهو اعلم من يجعله رسولا ومن لم يجعله رسولا ولو كان كل الناس يصلح للرسالة لامتنع هذا وهو عالم بتعيين الرسول وانه احق من غيره بالرسالة كمال القرآن على ذلك وقد قالت خديجة رضي الله عنها لما لحق الوحي النبي صلى الله عليه وسلم وخاف من ذلك فقالت كلا والله لا يخزيك الله أبدا انك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وكانت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها اعقل واعلم من الجهمية حيث رأت أن من جعله الله على هذه الاخلاق الشريفة المتضمنة لعلمه واحسانه لا يخزيه الله فان حكمة الرب تأتي ذلك وهو لا يمتنعهم هذا ليعلم بل لا يخزي من يكون كذلك وقد نبأ بشر الناس كما في جهل وغيره ولهذا أنكرا المازري وغيره على خديجة كما أنكروا على هرقل استدلاله بما استدله به في حديث ابي ذبيان المشهور لما سأل عن صفات النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه اذا اتخذ رسولا فاضه بصفات أخرى لم تكن موجودة فيه قبل ارساله كما كان يظهر لكل من رأى موسى وعيسى ومحمد من أحوالهم وصفاتهم بعد النبوة وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم فلا يقال ان النبوة مجرد صفة اضافية كاحكام الافعال كما تقولوا الجهمية ولهذا لما صار كثرة من أهل النظر كالرازي وأمثاله ليس عندهم الا قول الجهمية والقدرية والفلاسفة تجددهم في تفسير القرآن وفي سائر كتبهم يذكرون أقوالا كثيرة متعديدة كالمبالغة لا يذكرون الحق مثل تفسيره للهلل وقد قال تعالى يسألونك عن الاهل قل هي مواقيت للناس والجمع فذكر قول أهل الحساب فيه وجعله من أقوال الفلاسفة وذكر قول الجهمية الذين يقولون ان القادر المختار يحدث فيه الضوء بلا سبب أصلا والحكمة وكذلك اذا تكلم في المطر يذكرون قول أولئك الذين يجعلونه حاصلين بمجرد الضار المتساعد والمنعطف الجو وقول من يقول انه أحده الفاعل المختار بلا سبب ويذكر قول من يقول انه نزل من الافلاك وقد يرجع هذا القول في تفسيره ويحجزه بفساده في وضع آخر وهذا القول لم يقله أحد من الصابغ ولا التابعين لهم باحسان ولا أئمة المسلمين بل سائر أهل العلم من المسلمين من السلف والخلف يقولون ان المطر نزل من السحاب ولقضا السماء في اللغة والقرآن اسم لكل ما علا فهو اسم جنس العالي لا يتعين في شيء الا بما يضاف الى ذلك وقد قال فلندد بسبب الى السماء وقال أنزل من السماء ماء وقال أمتهم في السمة والمراد بالجميع العلو ثم تعين هناك بالسقف ونحوه وهناك بالسحاب وهناك بما فوق العالم كله فقله أنزل من السماء ماء أي من الصلوع قطع النظر عن جسم معين لكن قد مر في موضع آخر نزوله من السحاب كما في قوله أفريتم الماء الذي نثر برون أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون والمزن السحاب وقوله أم أنزل ان الله يرزقهم انهم يرثونه ثم يجعله ركاما فترى الودق يخرج من خلاله والودق المطر وقال تعالى الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ويوجهه كيف تافتق الودق يخرج من خلاله فأخبر سبحانه أنه يبسط السحاب في السماء وهذا مما يبين أنه لم يرد بالسحاب هنا الافلاك فان السحاب

أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحادنا كما تباعد أن لم يكن وقد ذكر أبو الوليد بن رشد الحفيد هذا وقال ما ذكر ابن سينا ونحوه من أن الشيء يكون ممكنا يقبل الوجود والعدم مع لونه قد عيا أن لا يقول لم يقله أحد من الفلاسفة قبل ابن سينا (قلت) وابن سينا قد ذكر أيضا في غير موضع أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون الاحادنا مسوقا بالعدم كما قاله سلفه وسائر اقلاده وقد ذكرت الفاظهم من كتاب الشفاء وغيره في غير هذا الموضوع وهو مما يشين به اتفاق العقلاء على ان كل ممكن يقبل الوجود والعدم فلا يكون الاحادنا كما تباعد أن لم يكن وهذا مما يبين أن كل ما سوى الواجب بنفسه فهو محدث كائن بعد أن لم يكن وهذا لا يناقض دوام فاعليته والمقسود هنا أن نفس الحدوث والامكان دليل على الافتقار الى المؤثر وأما كون احدهما جعل نفس المخلوقات مقفلة الى الخلق فهذه خطأ بل نفس المخلوقات مقفلة الى الخلق بذاتها واحتياجها الى المؤثر أمر ذاتي لها لا يحتاج الى علة فانه ليس كل حكم ثبت لذوات يحتاج الى علة انذلك يقضي الى تسلسل العلل وهو باطل باتفاق العلماء بل من الاحكام ما هو لازم للذوات لا يمكن أن يكون مفارقا للذوات ولا يفترق الى علة وتكون كل ما سوى الله فقيرا اليه محتاجا اليه

دائمًا هو من هذا الباب فالنقص

والاحتياج أمر لازم ذاتي لكل
 ماسوي الله كأن النقي والعبدية
 أمر لازم لذات الله فينتج أن يكون
 سبحانه فقيرًا أو غنيًا أن يكون
 لا غنى عن كل ما سواه وتنتج فيها
 سواء أن يكون غنيًا عن وجهه من
 الوجوه ويحب في كل ما سواه أن
 يكون فقيرًا محتاجًا إليه دائمًا في كل
 وقت وهما يتنازعان في المسئلة
 الثابتة وهما أن المحدث المخلوق هل
 افتقاره إلى الخالق المحدث وموت
 الأحداث فقط أو هو دائم متغير
 إلى الابد فوالنظر لكثير من أهل
 الكلام يلتفتون في وجهه وإلى الهذيل
 ومن اتبعهما من المعتزة وغيرهم
 يقولون أنه لا يفتقر إليه إلا في حال
 الأحداث لا في حال البقاء وهذا
 القول في مقابلة قول الفلاسفة
 الدهرية الذين يقولون افتقار
 الممكن إلى الواجب لا يستلزم
 حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقاءه
 دائمًا لا زوالًا أبدًا فهو لا يزول وأوجود
 الفعل بلا حدوث شيء وأولئك
 زعموا أن المخلوق لا يفتقر إلى الخالق
 دائمًا وكلا القولين باطل كما قد تبين
 في موضعه والمقصود هنا أن كثيرا
 مما يجعلونه مقدمات في أدلة اثبات
 الصانع وأن كان حقا فانه لا يحتاج
 إليه طاعة الفطر السليمة وأن كان
 من عرضه شبهة قد ينتفع به
 والكلام على إبطال الدود والتسلسل
 هو من هذا الباب وما سلكوه من
 الطرق يقطع التسلسل والدور
 (١) قوله مثل مطر شر كذا في الأصل
 ولعل هنا سقطا والأصل مثل مطر
 شهر إذا ورر كتيه مجيبيه

لا يسطي الأفلاك بل الناس يشاهدون السحاب يسقط في الجو وقد يكون الرجل في موضع
 عال إما على جبل أو على غيره والسحاب يسقط أسفل منه وينزل منه المطر والشمس فوقه والري
 لا يثبت على قول بل هو دائما ينصرف فلا يثبت له ما ينافيه لأسباب تقتضي ذلك وشي من
 الناس يفهمون من القرآن ما لا يدل عليه وهو معنى فاسد ويحصلون ذلك بعارض العقل وقد
 يتناقض منصف مقدره بعارض العقل والنقل وقد كثر ما يذهب عنه ما يذهب عن من العقلات في
 معارضة الكتاب والسنة وبين أن التعارض لا يقع إلا إذا كان ماسي معقولا فاسدا وهذا هو
 الغالب على كلام أهل البديع أو يكون ما أضيق إلى الشرع ليس منه ما حديث موضوع وما
 فهم فاسد من نص لا يدل عليه وأما نقل إجماع باطل ومن هذا كثير من الناس ذم الأحكام
 الضمنية ولا ريب أنها مذمومة بالشرع مع العقل وأن الخطأ فيها ضعف الصواب وأن من
 اعتد عليها في تصرفاته وأعرض عما أمر الله به ورسوله خسر الدنيا والآخرة لكن قد ردونها
 على طريقة الجمجمة ونحوهم بأن يدعو أنه لا أثر لشي من العلويات في السفليات أصلا إما
 على طريقة الجمجمة لكن تلك لا تنفي العادات الاقترانية وأن ثبت أسبابها وسبب حكمة وما
 بناء على نفي العادات في ذلك ثم قد ينزعون في استدارة الأفلاك ويسعون شكلا آخر وقد يتناقض
 جواب المسائل التي سألت عنها في ذلك أن الأفلاك مستديرة عند علماء المسلمين من الصحابة
 واتباعهم لهم بإجماع كما ثبت ذلك عنهم بالأسانيد المذكورة في موضعها بل قد نقل إجماع
 المسلمين على ذلك غير واحد من علماء المسلمين الذين هم من أخبار الناس بالمقولات كما في الحسين
 ابن المنادي أحدا كبار الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد وله نحو أربع مائة منصف وإلى
 محمد بن حزم الأندلسي وإلى الفرج ابن الجوزي وقد نقل على ذلك الكتاب والسنة كما قد تبين في
 الأحاطة وغيرها وكذلك المطر معروف عند السلف والخلف أن الله تعالى يخلفه من الهوام ومن
 الضار المتعاذل لكن خلقه للطير من هذا كخلق الإنسان من نطفة وخلق الشجر والزرع من
 الحب والنوى فهذا امر وقته بالمادة التي خلق منها ونفس المادة لا تحب ما خلق منها باتفاق
 العقلاء بل لا بد مما يخلق تلك الصورة على ذلك الوجه وهذا هو الدليل على القادر المختار
 الحكيم الذي يخلق المطر على قدر معلوم وقت الحاجة إليه والبلد الجرز يسوق إليه الماء من حيث
 أمطر كما قال أولم يروا أن نسوق الماء إلى الأرض الجرز فنحضر به زرعنا ثم أنعمناهم
 وأنفسهم أفلا يبيرون فالأرض الجرز لا تحضر ما يكفيها كالأرض مصر لو أمطرت المطر المعتدل
 يكفيها فأنها أرض الجوز أن أمطرت مطرا كثيرا مثل (١) مطر شهر خربت المساكن فكان من
 حكمة الباري ورجه أن أمطر أرضا بعيدة ثم ساق ذلك الماء إلى أرض مصر فهذه الآية
 يستدل بها على علم الخالق وقد رتبته وحسنه وإثبات المادة التي خلق منها المطر والنهر
 والإنسان والحيوان مما يدل على حكمته ونحن لا نعرف شيئا خلقه إلا من مادة ولا أخبر الله
 في كتابه بخلق الإنسان من مادة وكذلك كون كسوف الشمس وغيره مما يبال بعض الحوادث هو مما
 دلل عليه النصوص العصية في الصباح من غير وجع النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن
 الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة ولكنهما آياتان من آيات الله عز وجل يخوف الله
 بهما عباده فإذا رايتن ذلك فافزعوا إلى الصلاة وقد ثبت عنه في الصباح أنه صلى صلاة الكسوف
 بر كوعا زان في كل ركعة وأهملوها لم يطل بالأم بطول في شيء من صلوات الجماعات وأمر عند
 الكسوف بالصلاة والذكر والصدقة والاستغفار وقوله يخوف الله بهما عباده
 كقوله تعالى وما يرسل بالآيات إلا نحو ما لهذا كانت الصلوات مشروعة عند الآيات عموما

مثل تناسل الكواكب والازمنة وغير ذلك والقضوف انما يكون مما هو سبب القسوف
كلازمة والريح العاصف والافواج وجمعه كعدمه لا يحصل بتخفيف فعمل ان الكسوف سبب
القسوف قد لا يكون عنه شرم القول فيه كالقول في سائر الاسباب هل سبب كإليه جهور الآفة
أو هو مجرد افتقار عاء كإيقوه الجهمية وهو صلي الله عليه وسلم أخبر عن أسباب الشرم
يدفعها من العبادات التي تقوى ما انتقد سبب من الخير وتدفع أو تضعف ما تقبليه من
الشر كما قال ان السماء والارض والخلقان في عجلان بين السماء والارض والافلافة تعترف بهذا
لكن هل ذلك بما على ان الله يدفع ذلك بقدرته وحكمته أو بناء على أن القوى النفسانية تؤثر
هذه المني على أمولهم في هذا الباب ويحكى عن بطلموس أنه قال ضميم الاموات في ما كل
العبادات بضون الفاتن تحلل ما عذته الافلاك الفارات وعن ابقراط أنه قال واعلم ان طينا
بالنسبة الى طب ارباب الهياكل كطب الهياكل بالنسبة الى طينا فالقوم كالموت فترين بما وراء
القوى الطبيعية والفلكية وليس ذلك مجرد القوى النفسانية كإيقوه ابن سينا وطاقتة
(١) بل علكه بل العالم العلوي والسفلي والجن أيضا لا يحصى عددهم الله والله وكفى
الملائكة بتدبير هذا العالم عيشته وقدرته كذل على ذلك الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة
وكما يستدل على ذلك ايضا بآلة عقلية والملائكة احياء لما طوق ليسوا اعرضا فاجتبهوها كما
يزعمه كثير من المتفلسفة ولا هي مجرد العقول المشردة والنفس السبعة بل هذه الملة
بألة كثيرة وما يثبتونه من المجرىات المفارقة لا يحصل معهم غير النفس الناطقة فانها
تفارق بدنها وما سوى ذلك فلا يثبت معهم على طريقتهم الا المجرىات المعقولة في الأذهان وهي
الكليات المعقولة ولكسهم فظنون ثبوت ذلك في الخارج كإيمان شعة أفلاطون ثبوت المثل
الافلاطونية في الخارج ثبتت كليات قديمة أزلية أبدية مفارقة كائنات كلّي وهذا هو
غظهم حيث ظنوا ما هو في الأذهان موجودا في الاعيان وكذلك ما يثبتونه من الجواهر العقلية
وهي أربعة العقل والنفس والمادة والصورة وطائفة منهم كشعة أفلاطون تثبت جواهر
عقلها هو الدهر وجوهر عقليها هو الخير وتثبت جواهر عقليها هو المادة الاولى المعارضة للصورة
وكل هذه العقليات التي يثبتونها اذا حققت غاية التحقيق تبين أنها أمور معقولة في النفس
فتصورها في نفسه فهي معقولات في قلبه وهي مجردة عن جزئياتها الموجودة في الخارج فان
الصلد انما يثبت عن الاعيان المعينة المشهودة كليات مشتركة عقلية كإيتصور زيدا وعمر
وبكر اتم تصور انما يثبت كإيتبين علي زيدا وعمر وبكر ولكن هذا المشترك انما هو في
قلبه وذهنه بقطر قلبه ليس في الخارج انسان مشترك كلّي يشتركه هذا وهذا بل كل انسان
يخص بذهنه وصماته لا يشاركه غيره في شيء مما هو مطلق واذا قبل الانسان مشتركة أو
الحوانة فالمراد ان في هذا حيوانة وانسانة تشابه ما في هذا من الحيوانة والانسانة
ويشتركان في معنى الانسانة والحيوانة وذلك المني اذا أخذ مشتركا كإيتبين الاقي الفهن
وهو تارتو جدم مطلقا بشرط الاطلاق فلا يكون الاقي الفهن عند عامة العقلاء الامن أثبت
المثل الا لا طونية في الخارج وانه يوجد مطلقا بشرط الاطلاق بحيث يتناول المصنات
وهذا قد يقال انه موجود في الخارج وهو موجود في الخارج معينا بقيد انحصار صافيات
هذا الانسان وهذا الحيوان وهذا الفرس وأما موجود في الخارج جمع كونه مشترك في الخارج
فهذا باطل ولهذا كان من المعروف عندهم ان الكليات ثابتة في الأذهان لا في الاعيان ومن
قال ان الكلّي الطبيعي موجود في الخارج فمقتضى الصحيح أن ما هو كلّي اذا كان في الذهن يوجد

فهو طريق صحيح أيضا وجماع ذلك ان الدور وغان والتسلسل
فوقان أما الدور فقد يراه أنه
لا يوجد هذا الامع هذا اول هذا الا
من هذا اوسى هذا الدور المني
الاتفاق ورايه أنه لا يوجد هذا
الا بعد هذا اول هذا الا بعد هذا ونحو
ذلك وهو الدور القبلي فالاول يمكن
كالامور المتضاربة مثل النبوة
والايوة والمعالين لعله واحدة
وسائر الامور المتلازمة التي لا يوجد
ان واحد منها الامع الآخر كصفات
الخالق صمته المتلازمة وكصفاته
مع ذاته وكسائر الشروط وكغير
ذلك مما هو من باب الشرط
والمشروط وأما الذي في مقتضى فانه
اذا كان هذا لا يوجد الا بعد ذلك
وذلك لا يوجد الا بعد هذا لزم أن
يكون ذلك الموجود قبل هذا وهذا
قبل ذلك فيكون كل من هذا وذاك
موجودا قبل أن يكون موجودا
فيلزم اجتماع الوجود والعدم غير
مرة وذلك كله متع من هذا
الباب أن يكون هذا فاعلا لهذا أو
عله فاعلة أو علة غائبة ونحو ذلك
لان الفاعل والعله ونحو ذلك يتبع
أن يكون فاعلا لنفسه فكيف
يكون فاعلا لفاعل نفسه وكذلك
العله الفاعلة لا تكون علة فاعلة
لنفسها فكيف العله نفسها وكذلك
العله الغائبة التي يوجد هذا الفاعل

(١) قوله بل علكه كذا في النسخ
بغير نقط ومله بل على لكتة سور
كتبه مصححه

وجوده لا لنفسها فإذا لم تكن
معلولة لنفسها فكيف تكون
معلولة لمعلول نفسها فهذا نحو
من الدور (٢) التسلسل تقدم
الشيء على نفسه أو على المتقدم
على نفسه وكونه فاعلا لنفسه
المفعولة أو لمفعول منفعول نفسه
أو على نفسه المعلولة أو لمعلول
معلول نفسه أو لمفعول منفعول
لنفسه أو لمعلول نفسه ومفعول
نفسه كل ذلك يمنع ظاهر الامتناع
ولهذا اتفق العقلاء على امتناع
ذلك وأما التسلسل في الآثار
والشرط وتحوذ نفسه قولان
ممنوعان لأصناف الناس وأما
التسلسل في الفاعلين والمعلول
القائلة وتحوذ نفسه لا يمنع بلا
ريب فإذا تبين هذا فنقول لو كان
جميع الموجودات ممكنة متفرقة إلى
فاعل غير فذلك الغير ان كان هو
الغير الفاعل له لزم كون كل منهما
فاعلا لا آخر وهذا من الدور القبلي
المتنع باتفاق العقلاء وإن كان
ذلك الغير غير آخر لزم وجود فاعلين
ومفعولين إلى غير غاية وإن شئت
قلت لزم مؤثر وإن كل منهم مؤثر
في الآخر إلى غير غاية وإن شئت قلت

في الخارج لكن لا يوجد في الخارج كما هو هذا كما يقال ما يتصوره ذهن قد يوجد في الخارج وقد
لا يوجد ولا بد بل أن نفس الصورة الذهنية تكون بمعنى في الخارج ولكن رتبة ما يتصور
في ذهن قد يوجد في الخارج كما يوجد أمثاله في الخارج كما يتصور الإنسان دارا بينها وعلايمه
ويقول الرجل لغيره ميت عما كان في نفسي وفعلت هذا كما كان في نفسي وقال عرب
انطاب رضى الله عنه زورت في نفسي مقالة فقام أبو بكر في بديةته بأحسن منها وهذا كله
معروف عند الناس فإن الشيء وجوده في نفسه ومثاله مطابق له في العلم ولغزبه على ذلك
المثال العلمي وخط مطابق ذلك اللفظ وشال به وجود في الأعيان ووجود في الأذهان ووجود في
اللسان ووجود في البنان ووجود عيني وعلى ولغزبه ورسمي كالشمس الموجودة والكعبة
الموجودة ثم إذا رأى الإنسان الشمس يتلها في نفسه ثم يقول بلسانه شمس وكعبة ثم يكتب
بخطه شمس وكعبة فإذا كتب وقيل هذه الشمس التي في السماء وهذه الكعبة التي يصلي
إليها المسلمون لم يرد بذلك أن الخط هو الشمس والكعبة ولكن المعنى معروف كما إذا قيل يازيد
فالتأني لا ينادى الصوت وإذا قال ضربت زيدا لم يرد أنه ضرب الحروف ولكن قد عرف
أنه إذا أطلق الاسم فالمراد سميتها التي جعلت الأسماء دالة عليها وإذا كتبت الأسماء
فالمراد بالخط ما أراد سميتها التي جعلت الأسماء دالة عليها وإذا كتبت الأسماء
اللفظي الذي مطابق الخط ومثل هذا كثير يعرفه كل أحد فإذا قيل لما في النفس (١) ليس بعينه هو
الموجود في الخارج فهو بهذا الاعتبار ما يتصوره في النفس موجود في الخارج لكن مطابق
مطابقة المعلوم له فإذا قيل الكلى الطبيعي في الخارج فهو بهذا الاعتبار ما يوجد في الخارج
ما مطابق الكلى الطبيعي فإنه المطلق لا بشرط فيطابق المعينات بخلاف المطلق بشرط الاطلاق
فإن هذا مطابق المعينات (٢) وأما أن يقال في الخارج كما يشتر كونه بعينه هو في
هذا المعين وهذا المعين فذلك ما لم يطابق قطعا وإن كان قد فله طائفة وأثبتوا ما هان مجردة في الخارج
عن المعينات وقالوا إن تلك الماهية غشيتها غواش غير متوان أسباب الماهية غير أسباب
الوجود وهذا قد بسط الكلام عليه في الكلام على المنطق وعلى الإشارات وغير ذلك وبين أن
الذي لا ريب فيه أن ما يتصور في الأذهان ليس هو الموجود في الأعيان فمن عني بالماهية ما في
الذهن وبوجود ما في الخارج فهو مصيب في قوله الوجود مقارن للماهية وأما إذا عني بالماهية
ما في الخارج وبوجود ما في الخارج أو بالماهية ما في ذهن وبوجود ما في ذهن وادعى أن في
الذهن شيئين وأن في الخارج شيئين وجودا وما هية فهذا يتصل خيالا لا حقيقة وبهذا
التفصيل يزول الاشتباه الحاصل في هذا الموضع ولفظ الماهية مأخوذ من قول السائل ما هو
وما هو سؤال عما يتصوره المسؤول لا يجب عنه موتك هي الماهية لتشي في نفسه والمعنى المدلول
عليه باللفظ لا بد أن يكون مطابقا للفظ فتكون دلالة اللفظ عليه بالمطابقة ودلالة اللفظ على بعض
ذلك المعنى بالتضمن ودلالتة على لازم ذلك المعنى بالاتزام وليست دلالة المطابقة لدلالة اللفظ
على ما وضع له كما ينه بعض الناس ودلالة التضمن استعمال اللفظ في جزء من دلالة الاتزام
استعمال اللفظ في لازم معناه بل يجب الفرق بين ما وضعه اللفظ وبين معناه المتكلم باللفظ وبين
ما يحمل المستمع عليه اللفظ فالأحكام إذا استعمل اللفظ في معنى فذلك المعنى هو الذي عناه
باللفظ وسمى معنى لاء عني أي قصدوا وابدن ذلك فهو مراد المتكلم ومقصود بلفظه ثم قد يكون
اللفظ مستعملا فيما وضعه وهو الحقيقة وقد يكون مستعملا في غير ما وضعه وهو المجاز وقد
يكون المجاز من باب استعمال لفظ الجميع في البعض ومن باب استعمال الساروم في اللازم وقد

لزعم على كل منها معلول لا حُرَّاي
 غير غاية وكل من هؤلاء يمكن الوجود
 مفقرا إلى غيره لا وجود بنفسه فمنا
 سؤال أن أحدهما قول القائل لم
 لا يجوز أن يكون المجموع واجبا
 بنفسه وإن كان كل فرد من أفراد
 ممكنات بنفسه وقد أجيب عن هذا
 بأنه يستلزم ثبوت واجب الوجود
 بنفسه مع أنه باطل أيضا لأن
 المجموع هو الأجزاء المجتمعة مع
 الهيئة الاجتماعية وكل من الأجزاء
 ممكن بنفسه والهيئة الاجتماعية
 عرض من الأعراض لا يقدر
 بنفسه فهو أيضا ممكن بنفسه بطريق
 الأولى فكل من الأجزاء ومن الهيئة
 الاجتماعية ممكن بنفسه فاستغ
 أن يكون هناك ما يقدر واجبا بنفسه
 وأيضا فإن ما توصفه الأفراد قد
 بوصفه المجموع وقد لا يوصف
 فإن كان أوصاف الأفراد له طبيعة
 مشتركة بينها وبين المجموع وجب
 أوصاف المجموع بدخلاف ما إذا
 حدث للمجموع التركيب ووصف
 منتف بالافراد ومعلوم أن كل واحد
 واحد إذا لم يكن موجودا لا يغيره
 وهو فقير يحتاج فكمرة الفعرات
 المتحاجات واجتماعها لا يوجب
 استغناء هالي أن يكون في بعضها
 معاونة لا حركا للضعفين إذا اجتماع
 حصل اجتماعهما قوفاً لأن كلا منهما
 مستغن عن غيره من وجه يحتاج
 اليه من وجه وأما إذا قدر أن كلا
 منهما لم يقتر إلى غيره من كل وجه
 امتنع أن يحصل لهما بالاجتماع

يكون في غير ذلك وذلك كدلالة اللفظ على مجموع المعنى وهي دلالة المطابقة سواء كانت الدلالة
 حقيقية أو مجازية أو غير ذلك ثم تلك المعنى للدلول عليه باللفظ إذا كانت جزءاً لدلالة اللفظ
 عليه تضمن لأن اللفظ تضمن ذلك الجزء ودلالتة على لازم ذلك المعنى هي دلالة الزمزم وكل
 لفظ استعمل في معنى فدلالته عليه مطابقة لأن اللفظ طابق المعنى بأي لغة كان سواء أسمى ذلك
 حقيقة أو مجازاً فالماهية التي يعنىها التكميل بلفظ دلالة لفظه عليه دلالة مطابقة ودلالتة على
 ما دخل فيها دلالة تضمن ودلالتة على ما يلزمها وهو خارج عن دلالة التزام فإذا قبل الصفات
 الذاتية الداخلة في الماهية والخارجة عن الماهية وعن الداخل ما دل عليه اللفظ بالتضمن
 وبالخارج ما دل عليه بالالتزام فهذا صحيح وهذا الدخول والخروج هو بحسب ما تصور له التكميل
 فن تصور حصوله أن اللفظ فقال إنسان كانت دلالتة على المجموع مطابقة وعلى أحدهما تضمن وعلى
 الآخر مثل كونه صاحبا للترام وإذا تصور أن صاحباً حكا كانت دلالة إنسان على المجموع مطابقة
 وعلى أحدهما تضمن وعلى الآخر مثل كونه ناطقاً للترام وأما أن تكون الصفات اللازمة
 للموصوف في الخارج بعضها داخل في حقيقته وما به وبعضها خارج عن حقيقته وما به
 والداخل هو الذاتي والخارج ينقسم إلى لازم للماهية والوجود وإلى لازم للوجود دون الماهية
 فهذا كله مما قد بسط الكلام عليه في مواضع وبيننا في المنطق اليوناني من الأغاليط التي بعضها
 من معلوم الأول وبعضها من تفسير المتأخرين وتكلمنا على ما ذكره أنهم في ذلك واحد أو احداً
 كان سنأولاً إلى البركان وغيرهما وأنه وجد من كلامهم بأنفسهم ومن رديهم على بعض
 ما بين أن ما ذكره ومن تقسم الصفات اللازمة للموصوف إلى هذه الأقسام الثلاثة تقسم باطل إلا
 إذا جعل ذلك باعتبار ما في الذهن من الماهية لا باعتبار ما به موجود في الخارج وكذلك
 ما فرغوه على هذا من أن الإنسان مركب من الجنس والفصل فإن هذا التركيب ذهني لا حقيقة
 له في الخارج جرت ركبته من الحيوان والناطق من جنس تركبته من الحيوان والناطق إذا جعل كل
 من الصفتين لازماً لماز ومازاً أو يصدق بالضرورة والناطق بالضرورة وأما إذا قيل في الخارج
 الإنسان مركب من هذا وهذا فإن أريد به أن الإنسان موصوف بهذا وهذا فهذا صحيح
 وهكذا إذا فرق بين الصفات اللازمة للإنسان التي لا يكون أناساً إلا بها كالحيوانية والناطقية
 والناحية و بين ما يعرض لبعض الناس كالسودا والياض والريسة والهيمنة فهذا صحيح
 أما إذا قيل هو مركب من صفاته اللازمة وهي أجزائه وهي متقدمة عليه تقدماً ذاتياً فإن
 الجزء قبل الكل والمفرد قبل المركب وأريد بذلك التركيب في الخارج فهذا كله غلط فإن
 الصفة تابعة للموصوف فكيف تكون متقدمة عليه ووجه من الوجوه وإذا قيل هو مركب من
 الحيوانية والناطقية أو من الحيوان والناطق فإن أريد أنه مركب من جوهرين قائمين
 بأنفسهما لم أن يكون في كل موصوف جوهر كثير بعد صفاته فيكون في الإنسان جوهر هو
 جسم وجوهر هو حس وجوهر هو نام وجوهر هو متحرك بالارادة وجوهر هو ناطق ومعلوم أن
 هذا خطأ بل الإنسان جوهر قائم بنفسه موصوف بهذه الصفات فيقال جسم حس نام متحرك
 بالارادة ناطق وإن أريد به أنه مركب من عرضين فالإنسان جوهر والجوهر لا يتركب من
 أعراض لاحقة فضلاً عن أن تكون سابقة متقدمة عليه وهذا كله قد بسط في مواضع
 وإنما كان المقصود هنا أن هؤلاء الفلاسفة كثيراً ما يضلون في جعل الأمور الذهنية المحقولة
 في النفس فيصطلون ذلك بعنه أمور موجودة في الخارج فأصحابنا غرور القائلون بالاعداد
 الجبروت في الخارج من هنا كان غلطهم وأصحاب أفلاطون الذين أثبتوا المثل الأفلاطونية من

هنا كان غلطهم وأصحاب صاحب ارسطو الذين أثبتوا جواهر معقولة مجردة في الخارج بمقارنة الجواهر الموجودة المحسوسة كالذات والصور والماهية الزائفة على الوجود في الخارج من هنا كان غلطهم وهم اذا أثبتوا هذه الماهية قبل لهم أي في الذهن أم في الخارج في أيها أثبتوها ظهر غلطهم وإذا قالوا ثبتها مطلقا قطع النظر عن هذا وهذا وأعم من هذا وهذا قبل عدم نظر الناظر لا يغير الحقائق عما هي عليه في نفس الامر ما في الذهن وما في الخارج وما كان أعين منهم فهو أضاف في الذهن فان ذلك اذا قدرت ماهية لا في الذهن ولا في الخارج لم تكن مقدرا الا في الذهن ومعنى ذلك أن هذا التقدير في الذهن لأن الماهية التي قبل عنها ليست في الذهن هي في الذهن بل الماهية التي تصورها الانسان في ذهنه يمكنه تقديرها ليست في ذهنه من أن تقديرها ليست في ذهنه هو في ذهنه وان كان تقديرها بجمتها بل يجب الفرق بين الماهية الحقيقية بكونها في الذهن وبين الماهية المظلمة التي لا تتقدر بذهن ولا خارج مع العلم بان هذه الماهية المظلمة لا تكون أيضا الا في الذهن وان أعرض الذهن عن كونها في الذهن فكونها في الذهن شيء والعلم بكونها في الذهن شيء آخر وهو لا يتصورون أشياء وقدرونها لذلك لا يكون الا في الذهن لكن حال ما يتصور الانسان شيئا في ذهنه ويشعره قد لا يشعر بكونه في الذهن كمن رأى الشيء في الخارج فاشتغل بالمرق عن كونه رائي له وهذا يشبه ما يسميه بعضهم الفناء الذي يقضي بمد كونه من ذكره ومحبوه عن محبته ومعبوده عن عبادته ونحو ذلك كما يشعر الشيء بخلاف ما هو عليه كما اذا قدر أن الجبل من باقوت والصخر من زئبق فتقدير الامور على خلاف ما هي عليه هو تقدير اعتقادات باطلة والاعتقادات الباطلة لا تكون الا في الازهار فمن قدر ماهية لا في الذهن ولا في الخارج فهو مثل من قدر موجود الا وواجبا لا يمكنه الا قد دعا ولا محذورا ولا قائما بنفسه ولا قائما بغيره وهذا التقدير في الذهن وقد بسطنا الكلام على ذلك لما ينشأ فساد احتجاج كثير من أهل النظر بالتقديرات الذهنية على الامكانات الخارجية كما يقوله الرازي وغيره ما يمكننا أن نقول الموجود ما داخل العالم وما خارج العالم وما داخل العالم ولا خارجه وكل موجود ما مابين لغيره وما محاسبه واما الامساك والمحاسب فهذه ابدل على امكان القسم الثالث وكذلك اذا قلنا الموجود ما متصورا ما قائم بالتصور واما لا متصورا ما قائم بالتصور وهذا يدل على امكان القسم الثالث وهذا غلط فان هذا كقول القائل الموجود اما قائم بنفسه واما قائم بغيره واما قائم بنفسه ولا بغيره فدل على امكان القسم الثالث فان هذا غلط وكذلك اذا قيل اما قائم واما محدد واما لا قائم ولا محدد واما واجب واما ممكن واما لا واجب ولا ممكن وكذلك ما نسب هذا ودخل الخطأ على هؤلاء محبت ظنوا أن مجرد تقدير الذهن وفرضه يقتضي امكان ذلك في الخارج وليس كذلك بل الذهن يفرض أمورا معتدلة لا يجوز وجودها في الخارج ولا تكون تلك التقديرات الا في الذهن لا في الخارج وهذه الامور مبسطة في وضع آخر ولكن المقصود هنا ذكر ما اختلف فيه الناس من جهة النعم والعقاب ويتأان الحال يرجع الى أمليين أحدهما أن كل ما تنازع فيه الناس هل يمكن كل أحد اجتهدا يعترف به الحق أم الناس ينقسمون الى قادر على ذلك وغير قادر والاصل الثاني المجتهد العاجز عن معرفة الصواب هل يعاقبه الله أم لا يعاقبه من اتقى الله ما استطاع وعجز عن معرفة بعض الصواب وإذا عرف هذان الاصلان فاعلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع ما يطعن به فيهم أكثره كذب والصدق منه فانيه أن يكون ذنباً أو خطأ أو خطا أو مغفورا والذنب به أساليب متعددة توجب المغفرة ولا يمكن أحدا أن يقطع بان واحد منهم فعل من الذنوب بما يوجب النار لا محالة وكثير مما يطعن به على أحدهم

قوة أو موهبة من أحدهما لا خرافة التقدير أن كل ما من ليس له شيء الا من الآخر وهذا الدور القليل دور القائلين والعلل الفاعلة والغائية فلا يحصل لاحدهما من الآخر شيء والتقدير أنه ليس له من نفسه شيء فلا يحصل بالاجتماع وجود أصليين هذا أن كل جزء فهو مفقود من كل وجه الى غيره والجموع أيضا مفقود من كل وجه الى الافراد فانه أي فرد من الافراد قد عدهم لزم عدم المجموع فليس في المجموع وجود يعطيه للافراد ولا شيء من الافراد وجود يعطيه للجموع أو لغيرهم من الافراد وهذا بخلاف ما اذا اجتمعت آحاد العشرة فان كونها عشرة لا يحصل لافرادها كما أن كل فرد ليس وجوده مستغدا من اجتماع العشرة فلما لم يكن كل من الافراد وجوده من العشرة ولا من غيره من الافراد أمكن وجوده بنفسه وأمكن أن يكون شرط في وجود الفرد الآخر وأن يكون الحكم الحاصل بالاجتماع الشرط لا يحصل لفرد فثبت أن مجموع الممكنات لا يكون الامكانات وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع والسؤال الثاني سؤال الامدى وهو قوله ما المانع من كون الجملة ممكنة الوجود ويكون ترجيحها ترجيح أحداهما وترجح كل واحد بالآخر الى غير نهاية فقال عن هذا أجوبة الاول أنه اذا كان كل من الجملة ممكنات بنفسه لا يوجد الا بغيره فكل

يكون من محاسنه وفضائله فهذا جواب مجمل

ثم نحن نتكلم على ما ذكرته الرافضة من المطاعن على وجه التفصيل **حكم** ما ذكرناه افضل
الرافضة في زمانه صاحب هذا الكتاب لما ذكر أن الكلي صنف كتابا في المسائل قال
الرافضي وقد ذكر غير معنا أشبه كثيرة نحن نذكر منها شيئا بغير أمهاتنا وما عن أبي بكر
أنه قال على المنبر إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم بالروح وإن شيطانه يترقب أن
استغفرت فأعينوني وإن زغرت فقوموني وكيف تجوز إمامة من يستعين بالربعة على تقويمه مع
أن الرعية تحتاج إليه . والجواب أن يقال هذا الحديث من كبار فضائل الصديق رضي الله
عنه وأدله على أنه لم يكن يريد علو في الأرض ولا سدا فلم يكن طالب رياسة ولا كان ظالمًا لوالده
إنما كان يأمر الناس بطاعة الله ورسوله فقال لهم إن استغفرت على طاعة الله فأعينوني عليها
وإن زغرت عنها فقوموني . كإلزامها للناس أطيعوني ما أطعت الله فإذ اعصت الله فلا طاعة
لبي عليكم والشيطان الذي يمتري به شري جمع بني آدم فلم يمان أحد الا وقد وكل الله بقرينه
من الملائكة وقرنه من الجن والشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم كافي العصيين عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال ما من أحد الا وقد وكل الله بقرينه من الملائكة وقرنه من الجن قيل
وأنت يا رسول الله قال وأنا لا لأن الله أعانني عليه فلم يمان في الأمر وفي الصحيح عنه قال
لما صر به بعض الانصار وهو يصعد مع صفته لئلا يقال على رسلكم إنها صفة بنت حسي ثم
قال اني خشيت أن يخذف الشيطان في فلو بكنا شيان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم
ومقصود الصديق بذلك أني لمستصوما كالرسول صلى الله عليه وسلم وهذا حق وقول
القاتل كيف تجوز إمامة من يستعين على تقويمه بالربعة كلام جاهل بحقيقة الإمامة فإن
الإمام ليس هو رب الرعية حتى يستغنى عنهم ولا هو رسول الله إليهم حتى يكون هو الواسطة بينهم
وبين الله وأغما هو والرعية شركاء يتعاونون هم وروعي مصلحة الدين والدينا فلا بد من اعانتهم
ولا يلهيهم اعانتهم كما أمر القاطلة الذي يسير بهم في الطريق أن يسلك بهم الطريق اتبعوه
وإن أخطأ عن الطريق فهو وأرشدوه وإن خرج عليهم مسائل يصول عليهم تعاون هو وروعي
دفعه لكن إذا كان أكملهم علما وقدر توره كان ذلك أصح لحوالهم وذلك إمام الصلاة إن
استقام صلوها وبصلاته وإن سها بصوابه فقوموه إذا زاع . وكذلك دليل الحاج أن مشى بهم في
الطريق مشوا خلفه وإن غلط قوموه والناس بعد الرسول لا يتعلون الذين من الإمام بل الأئمة
والأئمة كلهم يتعلون الذين من الكتاب والسنة ولهذا لم يأمر الله عند التنازع برد الأمر إلى الأئمة
بل قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم في
شيء فردوه إلى الله والرسول الآية فأمر بالرد عند التنازع إلى الله والرسول لا إلى الأئمة وولاية الأمور
وإنما أمر بالطاعة والامور تبع للطاعة الرسول ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الطاعة
في المعروف وقال لا طاعة لمخلوق في معصية الخلق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه
وقول القاتل كيف تجوز إمامة من يستعين بالربعة على تقويمه مع أن الرعية تحتاج إليه وارتقى
كل متعاونين ومشاركين يحتاج كل منهما إلى الآخر حتى التراكيف الصارات والصناعات وإمام
الصلاة هو بهذه الميزة فإن المأمومين يحتاجون إليه وهو يحمل عنهم السهو وكذلك القراء عند
الجمهور وهو يستعين بهم إذا سها فينبهونه على سهوهم ويقومونه ولزاع عن الصلاة فخرج عن الصلاة
الشريعة لم ينعومها وتظاره متعددة ثم يقال استعانته على رعيته وحاجته إليهم كانت أكثر من
استعانته أي بكر . وكان تقويم أي بكر لرعيته وطاعتها أعظم من تقويم على رعيته وطاعتها

من الأحاد ليس وجوده بنفسه
والجمله ليس وجودها بنفسها
فليس هناك شيء وجوده بنفسه
وكل ما ليس وجوده بنفسه فلا
يكون وجوده الا بغيره فحين أن
يكون هناك غير ليس هو جملة
مجموع الممكنات ولا شيئا من الممكنات
وما ليس كذلك فهو موجود بنفسه
وهو الواجب بنفسه ضرورة وأما
قوله يكون ترجيح كل واحد بالآخر
أي يكون كل من الممكنات موجودا
بممكن آخر على سبيل التسلسل فيقال
له نفس طبيعة الامكان شاملة
لجميع الأحاد وهي مشتركة فيها فلا
يتصور أن يكون شيء من أفراد
الممكنات خارجا عن هذه الطبيعة
العامة الشاملة ونفس طبيعة
الامكان توجب الافتقار إلى الغير
فلوقدر وجوده مكنت بدون واجب
بنفسه لزم استغناء طبيعة
الامكان عن الغير فيكون ما هو ممكن
مفتقر إلى غيره ليس يمكن مفتقرا
إلى غيره وذلك جمع بين النقيضين
يبين ذلك أنه مهما تقدم من
الممكنات التي ليست متناهية فله
ليس واحدا منها موجودا بنفسه بل
هو مفتقر إلى ما يبدعه ويقبله
فالتالي منها شاركه الأول في هذه
الصفة من كل وجه فليس شيء منها
وجود من نفسه ولا للمصلحة فلا
يكون هناك موجودا أصلا بل إذا
قال القاتل هذا موجودا بآخر
والآخر بآخر إلى غير نهاية أو هذا
أبدعه آخر الآخر أبدعه آخر إلى

فان ابا بكر كاوا اذا نزعوه اقام عليهم الجف حتى يرجعوا اليه كما اقام الحجة على عرق قتال ماني
 الزكاة وغير ذلك وكاوا اذا امرهم طاعوه وعلى رضى الله عنه لما ذكر قوله في امهات الاولاد انه
 اتفق را به ورأى عمر على أن لا يعين نهرأى ابن يعين فقال له فاضم عبيد السباقي بلع عمر
 في الجماعة أحب للناس من رأيلو حدثك في الفرقة وكان يقول اقضوا كما كنتم تفضون فاني
 اكرما لخلاف حتى يكون الناس جماعة اأمويت كما مات اصحابي وكانت رعيته كثيرة المعصية
 له وكاوا يسيرون عليه بلأى الذي يخالفهم فيه يتبعه أن الصواب كان معهم كما أشار عليه
 الحسن بأمر مثل أن لا يخرج من المدينة دون الميابة وأن لا يخرج الى الكوفة وأن لا يقتل
 بصفيين وأشار عليه أن لا يعزل معاوية وغير ذلك من الامور وفي الجملة فلا يشك عاقل أن
 السياسة انتظمت لأبي بكر وعمر وعثمان ما لم تنتظم على رضى الله عنهم فان كان هذا الكمال المتولى
 وكال العبة كاواهم ووعيتهم أفضل وان كان لكمال المتولى وحدهموا بلع في فضلهم وان
 كان ذلك لفرط نقص رعية على كان رعية على انفس من رعية أبي بكر رضى الله عنه وعمر
 وعثمان ورعيته هم الذين قاتلوا معاوية وأبو امامته ورعية الثلاثة كاوا مقربين بامامتهم فاذا كان
 المقربون بامامة الثلاثة أفضل من المقربين بامامة على زعم أن يكون كل واحد من الثلاثة أفضل
 منه وأيضاً فقد انتظمت السياسة لمعاوية ما لم تنتظم على فيلزم أن تكون رعية معاوية خيراً
 من رعية على ورعية معاوية شعبة عثمان وفهم النواصب المفضون على فتكون شعبة عثمان
 والنواصب أفضل من شعبة على فيلزم على كل تقدير اما أن تكون الثلاثة أفضل من على واما أن
 تكون شعبة عثمان والنواصب أفضل من شعبة على والرافض وأبهما كان لزم فساد مذهب
 الرافضة فانهم يدعون أن علماً كدل من الثلاثة وأن شيعته الذين قاتلوا معاوية أفضل من الذين
 بابوا الثلاثة ففضلوا على اصحاب معاوية يقولون بانفاق الناس أن الامرا انتظم الثلاثة لمعاوية
 ما لم ينتظم على فكيف يكون الامام الكمال والرعية للكمال على رأبهم أعظم اضطراباً لو أن
 انتظاما من الامام الناقص والرعية الناقصة بل من الكفر وقول الفاسقة على رأبهم ولم يكن في
 اصحاب على من العلم والدين والشجاعة والكرم الاما هودون مافى رعية الثلاثة فلم يكونوا أسلم
 في الدنيا ولا في الدين ومع هذا فلم يكن للشعبة امام ذو سلطان معصوم بزعمهم أعظمهم على فاذا
 لم يستقيموا معاوية كاوا أن لا يستقيموا مع من هودونه أولى وأحرى فلم أنهم انقص من غيرهم
 وهم يقولون المعصوم انما وجبت محبته لما في ذلك من اللطف بالكافرين والمصلحة لهم فاذا علم
 أن مصلحة غير الشيعة في كل زمان خير من مصلحة الشيعة والطف بهم أعظم من اللطف بالشيعة
 علم أن ما ذكره من اثبات العصمة باطل وتبين حينئذ ملجعة الأئمة الى الامة وان الصديق هو
 الذي قال الحق وأقام العدل أكرم من غيره

(فصل) قال الرافضي وقال أقبلوني قلت تخبركم وعلى فيكم فان كانت امامته

حقا كانت استحقاقته منها معصية وان كانت بالمعز من الطعن والجواب أن هذا كذب
 ليس في شيء من كتب الحديث ولا في استناد معلوم فانه لم يقل وعلى فيكم بل الحديث الذي ثبت
 عنه في الصحيح أنه قال يوم السقيفة بابوا أحد هذين الرجلين عمر بن الخطاب وأبا عبد الله الجراح
 فقال له عمر بل أنت سيدنا وغيرنا وأوصنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عمر كان والله لأن
 أقدم فمضرب عنق لا يقرني ذلك انما أحبالني من تأمرى على قوم فهموا أبو بكر ثم قال وعلى
 فيكم لاستخلفه مكان عمر فان أمره كان مطاعاً وأما قوله ان كانت امامته حقاً كانت استحقاقته
 منها معصية فيقال ان ثبت أنه قال ذلك فان كونها حقاً ما يعني كونها جائزة والجارح يجوز تركه

واما معنى كونها واجبة الذايولوا غير مولودين عليه وأما إذا قالوا ولوا غيره لم تكن واجبة عليه
والإنسان قد يستدعيها ألبارة ويكون العقد حقا ثم يطلب الأمانة وهو لو أضافه ونقل الحمل
عليه قد يطلب الأمانة وإن لم يكن هنالك من هو أحق بهامنه وتواضع الإنسان لا يسقط حقه
(فصل) قال الرافضي وقال عمر كانت يبعة أي بكر فقلت وفي الله شره لهن عاد إلى مثلها
فأفكتوه ولو كانت أمانته محصية لم يستحق فأعطاه القتل فلأنهم تنطق الطعن إلى عمر وإن كانت
بالطعن لزم الطعن عليها جميعا والجواب أن لفظ الحديث يأتي قال فيه فلا تغترن
سروا أن يقول إنما كانت يبعة أي بكر فقلت قت الأمانة قد كانت كذلك ولكن وفي الله شرها
وليس فيكم من تقطع إليه الاعتناق مثل أبي بكر ومعنا مان يبعة أي بكر وودر الهام غير بث
ولا انتظار لكونه كان متعنا لهذا الأمر كما قال عمر ليس فيكم من تقطع إليه الاعتناق مثل أبي
بكر وكان ظهور فضله أي بكر على من— وأودت قد يرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
على سائر الصلوة أمرها ظاهر ما علموا فكانت دلالة النصوس على تعيينه تقني عن مشاورة
وإنتظار ويرتبط بخلاف غيره فله لا يجوز ما يبعثه الأبعد المشاورة والانتظار والتربث في بايع
غير أبي بكر عن غير انتظار وتناول لم يكن له ذلك وهذا قد جامع سرفا حديث عمر هذا في خطبة
المشهورة الثانية في الصحيح التي خطب بها من حصن الجحى آخر عمر وهذه الخطبة معروفة عند
أهل العلم وقد رواها الضاري في حصصه عن ابن عباس قال كنت أقرئ ذكر جال من المهاجرين منهم
عبد الرحمن بن عوف فبينما أنا في منزله عني وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة فجمعهم أذرجع
إلى عبد الرحمن بن عوف فقال لروايت رجلا أني أمير المؤمنين اليوم فقال يا أمير المؤمنين هل
لتي فلان يقول لو قدمت هرقدا بابت فلا نأولها ما كانت يبعة أي بكر الألفة فقلت ففض
عمر ثم قال اني ان شاء الله لأمم العشيرة في الناس فحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يفسدوهم
أمورهم فقال عبد الرحمن فقلت يا أمير المؤمنين لا تتعل فان الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاهم
وأنهم هم الذين يظنون على قريش حين تقوم في الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يظنها
عنت كل مطير وأن لا يعرفها وأن لا يضعوها على مواضعها فأمهل حتى تقدم المدينة فانها دار
الهمرة والسنة فتخلص بأهل الفتوة وأشراف الناس فتقول مقالتك متكاتفي أهل العلم
فمقاتلك ويضعونها على مواضعها فقال عمر أما والله ان شاء الله لا قوم من ذلك أول مقام أقومه
بالمدينة قال ابن عباس فقدمنا المدينة في عيشة الجحى فلما كان يوم الجمعة غلبت الرواح حين
زاعت الشمس حتى اجلس سعد بن زيد بن عروبن نضل جالس إلى ركن المنبر فجلست حوله خمس
ركبتين وركبته فلم أنسب أن أخرج عمر بن الخطاب رضى الله عنه فلما رآته مقبلا قلت لسعد بن
زيد بليقرون العتبة مقالة ليظنها منذ اختلف فانكر على وقال ما عسبت أن يقول ما لي بقل قلبه
فجلس عمر على المنبر فلما سكبت المؤذن قام فاتني على الله معاه وأهله ثم أما بعد فاني قائل لكم
بمقالة قد قدر في أن أقولها لأدري بلطها بين يدي أجلي فمن يظنها وعافها فليصحبها حيث انتهت
بهراحتها ومن خشي أن لا يسقطها فلا أحل لأحد أن يكذب عني ان الله بعث محمد صلى الله
عليه وسلم بالحق وأزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرحيم فقرأها وعظمتها ووعيناها
رجس رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعد فآخى أن طال بالناس زمان أن يقول قائل
وأمة ما يجد آية الرحيم في كتاب الله فضلا بترك فرضة أنزلها الله والرحيم في كتاب الله حتى
على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا ظلمت البينة أو كان الجبل أو الاعتراف ثم أنا كنا
نقرأ أمنا نقرأ من كتاب الله أن لا نرغوا عن آياتكم فله كفر بكم أن نرغوا عن آياتكم ألا

بين العقلاء الذين يفهمون مسواه
 قيل ان المثرقي يجمع الممكنات هو
 قدرة الله تعالى بدون اسباب أو
 قيل انه مؤثر فيها بالاسباب التي
 خلقها أو قيل ان بعضها مؤثر في
 بعض بالاجباب والابداغ أو التوليد
 أو العمل أو غير ذلك مما قيل فان كل
 من قال قولاً من هذه الأقوال لا بد
 أن يجعل للمؤثر وجوداً من موجود
 بنفسه لا يمكن أحداً أن يقول كل
 منهما مؤثر وليس له من نفسه إلا
 العدم وليس هناك مؤثره من نفسه
 وجوده كما يعلم بمرجع العقل أنه
 إذا فسر أن كل تلك الأمور ليس
 لشيئ منها وجود من نفسه ولا بنفسه
 لم يكن له تأثير من نفسه ولا بنفسه
 فان ما لا يكون موجوداً بنفسه
 ومن نفسه فإولى أن لا يكون مؤثراً
 في وجود غيره بنفسه ومن نفسه
 فإذا لم يكن هناك ماهو موجود
 بنفسه ولا مؤثر بنفسه بل كل منها
 غير موجود بنفسه ولا مؤثر بنفسه
 كان كل منهما معدوماً بنفسه معدوم
 التأثير بنفسه فتكون قدرته زائماً
 متسلطاً على كل منها لا وجود له بنفسه
 ولا تأثيره بنفسه وليس هناك تأثير
 لها يكون موجوداً مؤثراً فيها فليس
 هناك لا وجود ولا تأثير قطعاً وإذا
 قال القائل كل من هذه الأمور التي
 لا توجد بنفسها يبدع الآخر الذي
 لا يوجد بنفسه كان مرجع العقل
 يقول له فما لا يكون موجوداً بنفسه
 لا يكون مؤثراً بنفسه فكيف يجعله
 مؤثراً في غيره ولا حقيقة له فان

وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طرفي كما طرث النصارى عيسى بن مريم وقولوا بعد
الله ورسوله ثم لعلني أن قالنا منكم يقول والله لو لماتت عربياست فلا نفلنا بغيرنا امرؤا
يقول انما كانت بيعة أي بكركتة قتت الا وانه قد كانت كذلك ولكن الله في شرا هو ليس
فيكم من قطع الاعناق المثل أي بكر من بايع رجلا من غير مشورته من المسلمين فلا يبايع هو
ولا الذي بايعه تفرقة أن يقتل وانه قد كان من خيرنا حين توفي الله صلى الله عليه وسلم أن الانصار
خالقوا واجتمعوا بأمرهم في سقفة بني ساعدة فوالف عناعلى والزبير ومن معهم واجتمع
المهاجرون إلى أبي بكر فقلت لأبي بكر يا أبا بكر اطلق بنا إلى اخواننا هؤلاء من الانصار فانطلقنا
زبدهم فلما فرغوا منهم اقسنا منهم رجلا من صلحان فذكر امامنا على القوم فقالوا بن زبدون
باعتهم المهاجرون فقلنا نادر بداخواننا هؤلاء من الانصار فقالوا عليكم أن لا تروهم اقصوا امرأكم
فقلت والله لنأخذ منهم فانطلقنا حتى انتهاه في سقفة بني ساعدة فاذ رجل من أهل بين ظهرانيهم
فقلت من هذا فقالوا هذا سعد بن عباد فقلت له قالوا وعلى فلما احلنا فقلنا لا تشهد خطبهم
فأنت على الله عاهوا هله ثم قال أبا ماضي فحين انصار الله وكتبة الاسلام أنتم معاشر المهاجرين
رهط وقد دقت دافهم من قومكم فاذا هم يريدون أن يحتفلوا نحن املنا وان يحضروا نحن الامر فلما
سكت أردت أن أنكم وكنت ورت مقالة أعجبتني أو بدان أقدمها بين يدي أبي بكر وكنت
أدري منه بعض الحد فلما أردت أن أنكم قال أبو بكر على رسل فكرهت أن أغضبه فنكمت أو
بكر فكان هو أحملي وأقر والله ما نزل من كلمة أعجبتني في زو برى الا قال في يد من مثلها أو
أفضل من مثلها حتى سكت فقال ما ذكرتم فيكم خير فأنته أهل ومن يعرف هذا الامر الا الهذا
الحق من فريش هم أوسط العرب نساورا وقد رعت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أبا
شيثم فأخذ يدي ويدي عيسى بن الجراح وهو جلس بيننا فذكر كما قال غيرها كان والله
أن أقدم فقتل بعثني لا يقر في ذلك من انما أحب الي من أن أتمر على قوم فيهم أبو بكر
الله لا أنسؤل في نفسي عند الموت شيئا الا أحدهم لأن فقال قائل من الانصار لا تجذبها
الحصن وعذبها المرحب منكم أمير يا معاشر فريش فذكر القبط وارتفعت الاصوات
حتى فرقت من الاختلاف فقلت يا بطل يا أبا بكر فبسط يديه فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته
الانصار وزنا على سعد بن عباد فقال قائل منهم قتلتم سعد بن عباد فقلت قتل الله سعد بن عباد
قال عمر والله ما وجدنا فيها حضرا من أمر أقوى من مبايعته أي بكر خبيثا ان فارقتا القوم
ولم تكن بيعة ان يبايعوا رجلا منهم بعدنا فاما مبايعتهم على ما لارضى واما أن تخالفهم فيكون
فساد في بايع رجلا من غير مشورته من المسلمين فلا يتابع هو والذي بايعه تفرقة أن يقتل قال
مالك وأخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان الرجلين اللذين لقيهما عيسى بن ساعدة من بن
عدى وهما بن شهيدرا قال ابن شهاب وأخبرني سعد بن المسيب أن الذي قال أبا جندبها
الحصن وعذبها المرحب الجلباب النذر وفي جميع النصارى عن عائشة رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وأبو بكر بالسيف فقام عمر يقول والله ما مات رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وقال عمر والله ما كان يقع في قلبه الا الذل واليعة الله تغلبه فطن أي رجال
وأرجلهم فذا أبو بكر رضي الله عنه فكشف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله فقال يا بني
وأبي طيب حوا من أوالذي نفسي بيده لا يفتك الله الموتين أبدأ ثم خرج فقال أبا الخلف على
رسل فلما أنكم أبو بكر جلس عمر فهدأ الله أو بكر وأتى عليه فقال ألامن كان بعد محمد فان
محمد أقدمت ومن كان بعده الله فان الله صلى الله عليه وسلم قال لعون وقال الله تعالى انما نبيسوا منهم ميتون وقال

قال بل حقيقة توحيد ذلك الغير
قيل له ليس هناك حقيقة توحيد فان
الغير الذي قدرته هو أيضا لا وجود
له ولا تأثيرا أصلا لا باعتداده من غير
آخر ليس له وجود ولا تأثير وتكفة
هذا الجواب أن تقدير الفعل لما
لا يوجد بنفسه بعدد ولا يحققه
وجوده بغيره كونه مؤثرا بعدد غيره
من أعظم الأمور بطلانا وهذا
فان أبدأ عليه لئلا يكون لا بعدد
وجوده وهو كونه يمكنه قبل
الوجود والعلم ليس موجودا فكل
ما قدرنا على معدومات وضع
هذا الجواب الثالث وهو أن نقول
قول القائل الممكن الذي لا يوجد هو
معدوم ليس موجودا أصلا والمعدوم
الذي لم يحصل له ما يقتضي وجوده
هو باق مستر على العلم وإذا قال
القائل الممكن لا يتبرح أحد حطرقه
الاجر فهدأ بين ظاهر في جانب
الاثبات فانه لا يكون موجودا الا
بقتضى لوجوده ما كان ليس له من
نفسه وجودا ما في النفي في الناس
من يقول على علمه علم على وجوده
ويجعل لعلمه على كمال وجوده على
وهذا أقول ابن سينا وأتباعه
والنص في العلم على جمهور النظار
من المتكلمين والمتفلسفين وهو
الأخر من قول الرازي أن عدمه
لا يقتضي العلم به بعدد معدوما
فالعدم المحض لا يطل ولا يظلم به
اذ العدم المحض المستر لا يقتضي
التي فاعل ولا لعله ولكن عدمه على
مستتر لعدمه وليل على عدمه

وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل انا ان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم ومن ينقلب على
عقبه فلن يصرف الله شأنا ولا يحجز الله الشاكرين قال فتعجب الناس بكونه وان اجتمعت الانصار الى
سعد بن جابر في سقيفة بني ساعدة فقالوا اننا امير ومستمكم امير فذهب اليهم ابو بكر وعمر بن الخطاب
واوبى سعد بن الجراح فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر فذهب عمر
ان هياكل لا ما قد اعجبني خشيت ان لا يبلغه او يكره ثم تكلم ابو بكر فقال بلغ الناس فقال
في كلامه عن الامراء وانتم الزرارة فقال حبيب بن المنذر لا والله لا نفع لنا امير ومستمكم امير
فقال ابو بكر لا ولكننا الامراء وانتم الزرارة فقال حبيب بن المنذر لا والله لا نفع لنا امير ومستمكم امير
عمر او ما عبيد بن الجراح فقال عمر بل نباهل انت فانت سيدنا وخيرنا واحبنا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاخذ عمر بيده فباعه وباعه الناس فقال قاتل قاتلهم والله سعد افعال عمر
قتله الله وفي صحيح البخاري عن عائشة في هذه القصة قالت ما كان من خطبتي ما من خطبة الا انفع
الله بها لقد خوفت عمر الناس وان فهم لتعاقبوا فزعموا انك قلت فم قاتلهم بصرى ابو بكر الناس الهدي
وعزهم الحق التي عليهم وفي صحيح البخاري عن انس بن مالك انه سمع خطبة عمر الاخيرتين
جلس على المنبر وقال اللهم يوم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتشهدوا ابو بكر صامت
لا يتكلم قال كنت ارجو ان يعش رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يدبرنا ربنا بذلك ان
يكون آخرهم فان يكن محمد قدامت فان الله قد جعل بيننا طهركم بو رايتهم ونبه به هدى الله
محمد وان ابو بكر صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثي اثنين وانه اولى المسلمين باموركم
فقوموا فاباهوا وكانت طائفة منهم قد باهوا قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة كانت بيعة العامة على
المنبر وعنه قال سمعت عمر يقول لابي بكر ومثله اصدع المنبر فزله حتى صعد المنبر فباعه الناس
عامة وفي طريق اخرى لهذا الخطبة اما بعد فاختار الله رسوله الذي عندهم على الذي عندكم
وهذا كتاب الله الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا لما هدى الله به رسوله صلى الله
عليه وسلم

(فصل) قال الرافضي وقال ابو بكر عندهم ليني كنت سأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الى الانصار في هذا الامر حتى وهذا يدل على انه في ثلثين امامته ولم تقع صوابا والحوار
ان هذا كذب على ابي بكر رضى الله عنه وهو لم يذكره اسنادا ومعلوم ان من احب في اى مسألة
كانت بشي من النقل فلا بد ان يذكر اسنادا تقوم به الحجة فكيف يعين بطعن في السابقين الاولين
بغير حكاية لا اسنادا ثم يقال هذا يشدح في اتدعونه من النص على عني فانه لو كان قد نص على
على لم يكن الا لصرفه حق ولم يكن في ذلك شك

(فصل) قال الرافضي وقال عند احتضار علي بن ابي طالب في بيته كنت تنبه في لينة مع
أهله فقلت لواعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من محتضر يحضر الا يروى مقعده من الجنة
والنار والحوار ان تكلم به هذا عند الموت غير معروف بل هو باطل بل لا ريب بل الثابت عنه انه
لما احتضر وتلفت عنده عائشة يقول الشاعر

لعمرك ما ينفي التراء عن القتي * اذا حضر جرت يوما ضاق بها الصدر

فكشفت عن وجهه وقال ليس كذلك ولكن قولتي وجبت سكر الموت بل خلق ذلك ما كنت منه
تحييد ولكن نقل عنه انه قال في مصه لثي امي لم تلدف ونحوه انه قال خروا فان صرح النقل عنه
ومثل هذا الكلام ينقول عن جماعة منهم قالوا خوفنا هبة من اهل يوم القيامة حتى قال
بعضهم لو خيرت بين ان احاسب وادخل الجنة وبين ان اصير زاما لاخترت ان اصير زامورا

فاذا اريد بطله علمه ما يستلزم
علمه ويدل على علمه فهو صحيح
وان اريد بطله علمه متحقق العلم
الذي يشترط في تحققة العلم موجبة
له فليس ذلك فان العلم المستلزم
لا يشترط في علمه موجبة فقول القائل
الممكن لا يوجد الامر جمع غزاة قوله
لا يوجد بنفسه لا يوجد لغيره ولا
يحتاج ان يقول ما لا يوجد بنفسه
لا يعلم الا بغيره فان ما لا يوجد
بنفسه فليس له من نفسه وجود
واذا قلنا من نفسه العلم فهذا
له منبنا ان اردت ان حقيقته
مستلزمة لعدم لا تقبل الوجود
فليس كذلك بل هي قابلة للوجود
وان اردت ان حقيقته لا تقتضي
الوجود بل ليس لها من نفسها غير
العدم وان وجودها لا يكون الا من
غيرها لان نفسها هذا صحيح
فالفرق بين كونه ليس له من نفسه
الا لعدم وبين كونه نفسه مستلزمة
لعدم فرق بين مع ان قولنا له من
نفسه وليس له من نفسه لا ريب
انه في الخارج بنفس ثابت ليس لها
الا لعدم وهي مستلزمة لعدم فان
هذا يتبين من قول المعدوم هي
ثابت في الخارج او يقول الماهيات
في الخارج امور متضاربة للوجود
المحقق في الخارج وهذا كلام خيال
باطل كما تبسط في موضعه ولكن
الماهية والتي قد يقدر في الذهن
قبل وجوده في الخارج يوجد ذلك
خافي الاذهان مغاير لما في الاعيان
واذا قلنا هذا الممكن يقبل الوجود

والعلم أوفيه أوحقيقته
لا تقتضي الوجود ولا تستلزم العلم
فقتضى به أن ما صورته العقل من
هذه الحقائق لا يكون موجودا في
الخارج بنفسه وليس له في الخارج
وجود من نفسه ولا يجب علمه في
الخارج بل يقبل أن يتحقق حقيقته في
الخارج فصوره موجودا ويمكن أن
لا يتحقق حقيقته في الخارج فلا
يكون موجودا وليس في الخارج
حقيقة ثابتة أو موجودة تقبل
الاثبات والنفي بل المراد أن
ما صورناه في الأذهان هل يتحقق
في الاعيان أولا يتحقق وما يتحقق
في الاعيان هل تحققه بنفسه أو
بغيره فإذا قدر أن التصورات في
الأذهان ليس فيها ما يتحقق بنفسه
في الخارج فليس فيها ما هو مبدع
بنفسه لـه في الخارج بـطريق
الأولى وليس فيها إلا ما هو معدوم في
الخارج بل ليس فيها إلا ما هو متع
في الخارج فإن الممكن إذا قدر علم
موجود بنفسه يدعه كان متعنا
لغيره فإذا قدر أنه ليس له في الخارج
الإمالة له وجود بنفسه لم يكن في
الخارج إلا ما هو متع الوجود لما
لنفسه وما لغيره ولا يكون عدم شيء
من ذلك مقترا على أنه لا يجب عدمه
بل هو معدوم بنفسه سواء أمكن
وجوده أو امتنع وحيث فلا يكون
في الخارج إلا لعدم المستمر وإذا
قبل بعد هذا الذي لا وجود له
من نفسه موجود هذا الذي لا وجود
له من نفسه ولم حوا كان غرته أن

الامام أحمد بن أبي ذر أنه قال والله لو دبت أنى شجرة تصعد وقلروى أبو نصيب في الحلية قال
حدثنا سليمان بن أحمد حدثنا محمد بن علي الصائغ حدثنا سعد بن منصور حدثنا أبو يعقوب
حدثنا السري بن يحيى قال قال عبد الله بن مسعود لو وقف بين الجنة والنار ففصل لي أختر في
أيهما تكون أو تكون رمدا لا أختر أن أكون رمدا وروى الامام أحمد حدثنا يحيى بن
سعيد بن مجاهد عن الشعبي عن مسروق قال قال رجل عند عبد الله بن مسعود ما أحب أن
أكون من أصحاب البعير أكون من المقرين أحب الي فقال عبد الله بن مسعود لكن ههنا رجل
وذاه إذا مات لم يبعث يعق نفسه والكلام في مثل هذا هل هو منه وع أم لا له موضع آخر
ولكن الكلام الصادر عن خوف العبد من الله يدل على إيمانه بالله وقد غفر الله له خافه حين
أمر أهله بغيره وتذره نصفه في البر ونصفه في البحر مع أنه لم يعمل خيرا قط وقال والله لئن
قدرا الله علي لبعثني عبدا لا يعيذه أحد من العالمين فأمر الله البر فبع ماله وأمر البحر
فجمع ماله وقال ما جلت علي ما صنعت قال من خشيتك يا رب فغفرت له آخر جامع في الصالحين فإذا
كان مع شك في القدرة والمعاد أفضل ذلك غفرت بخوفه من الله علم أن الخوف من الله من أعظم
أسباب المغفرة فلا موار الحقيقه اذا قدر أنها ذنوب

(فصل) قال الرافضي وقال أبو بكر ليني في ليلة بني ساعد مضرت بدي على يد أحد الرجليين فكان هو الأمير وكنيت الوزير قال وهو يدل على أنه لم يكن الحجازي فتنى لنفسه الإمامة والجواب أن هذا أن كان ظاهراً فلو أدل دليل على أن علياً لم يكن هو الإمام وذلك أن قاتل هذا الخاقية هو قاتل الله أن يضيع حتى الولاية وأنه أداؤا لغيره وكان وزيره كان أياً لفته فلو كان علياً هو الإمام لكانت وليته لاحد الرجلين اضاعة قلاماً أما أيضاً وكان يكون وزيراً لغيره وكان قدام آخره بدنياً غير وهذا لا يضيع من يخاف الله ويطلب رضاءه وهذا كالأول كان الميت قد صمى بدون فاعقد الوارث أن الميت لها شخص وارثها إليه مع رسول ثم قال ليني أرسلتاهم من هو أدمن منه خوفاً أن يكون الرسول الأول مقصر في الوفاء فترطاً وشياً فترطاً شخص حاضر يدعي أنه الميت قد لدن دون ذلك الغائب فلو علم الوارث أنه الميت لكان يعطيه ولا يحتاج إلى الإرساله إلى ذلك الغائب

(فصل) قال الرافضي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرض موته مرة بعد أخرى مكرراً ذلك أنفذوا جيش أسامة لعن الله الخلف عن جيش أسامة وكانت الثلاثة تسمع ومنع أبو بكر عمر من ذلك والجواب أن هذا من الكذب المتفق على أنه كذب عند كل من يعرف السير ولم ينقل أحد من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل أباً بكر أو عثمان في جيش أسامة وأما، ويؤخذ في عمر وكيف يرسل أبابكر في جيش أسامة وقد استخففه صلى الله عليه وسلم بالسلح من ماله وكان ابتداء مرضه من يوم الخميس إلى الخميس إلى يوم الاثنين اثني عشر يوماً ولم يقدم في الصلاة بالجلين إلا أبابكر بالنقل المتواتر ولم تكن الصلاة التي صلاها أبو بكر بالجلين في مرض النبي صلى الله عليه وسلم صلاة ولا صلاتين ولا صلاة يوم ولا يومين حتى يظن ما ندب عنه الرافض من التلبس وأن عائشة قد سمته بغير أمره بل كان يصلي بهم مذبذباً فإن الناس متفقون على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل بهم في مرض موته إلا أبو بكر وعليه أنه صلى الله عليه وسلم مذبذباً يوم أو قل ما قبل أنه صلى الله عليه وسلم سبع عشرة صلاة صلى بهم صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة وخطب بهم يوم الجمعة هذا عما أورثه الأحاديث العصمة ولم يزل صلى الله عليه وسلم في يوم الاثنين صلى بهم صلاة الغمر وكشف النبي صلى الله عليه وسلم الستة فقرأهم بصلوات خلف أبابكر فلما أروا كادوا

يقتنون في ملائمتهم ثم أخرج السائر وكان ذلك آخر عهدهم ووفى يوم الاثنين حين اشتد الضمى
 قربان الزوال وقد قبل الله صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة ما وجد في نفسه
 بهم مدة مرضه كلها لكن خرج النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة واحدة ما وجد في نفسه
 فقدم وجعل أبابكر عن يمينه فكان أبوبكر يأمم بالنبي صلى الله عليه وسلم والناس يأمون بأبي
 بكر وقد كشف السائر يوم الاثنين صلاة القبر وهم يصلون خلف أبي بكر وجهه صلى الله
 عليه وسلم كله ورقة مصفحة ذلك لما رأى اجتماع الناس في الصلاة خلف أبي بكر ولم يروه
 بعدها وقد قيل إن آخر صلاة صلاها كانت خلف أبي بكر وقيل صلى خلفه غيره فكيف تصور
 أن يأمره بالخروج في الغزاة وهو يأمره بالصلاة للناس وإضافته جهازه أسامة قبل أن
 يمرض فله أثره على جيش عنتهم المهاجرين منهم عمر بن الخطاب في آخر عهد صلى الله عليه
 وسلم وكان ثلاثة آلاف وأمره أن يصر على أهل مؤنة وعلى جانب فلسطين حيث أصيب أبو
 وحضر ابن ربيعة فصر أسامة بن زيد وقيل وخرج في نقبه إلى الجرف وأقام بها أياما
 لشكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسامة فقال أعذ
 على ربه الله والنصر والعاقبة ثم أخرج أسامة بن زيد فقال أسامة يا رسول الله قد أصبحت
 ضعيفا وأرجو أن يكون الله قد أفاض في ما كنت حتى يشفيك الله فاني إن خرجت فوات
 على هذا الحلة خرجت وفي نفسي منك قرحة وأكره أن أسأل عنك الناس فبكته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ووفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بأيام قبل أن
 أبكر الغزاة أنفذه مع ذلك الجيش غير أنه استأنه في أن يأنزل لصرن الخطاب في الإقامة لأنه
 ذرأى ناصح للإسلام فاذن له وسار أسامة لوجهه الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصاب
 في ذلك العدو مصيبة عظيمة وغنم هو وأصحابه وقتل قاتل أسامة وذهم الله سالن إلى المدينة وأما
 أنفج جيش أسامة أبوبكر الصديق بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وقال لأهل رابة عضدها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأشار عليه غير واحد أن يرد الجيش خوفا عليهم فاتهم خافوا أن
 يطعم الناس في الجيش عرت النبي صلى الله عليه وسلم فاستمع أبو بكر من رد الجيش وأمر بإضافته
 فلبسواهم الناس بفرون عقموت النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك مما أيد الله به الدين وشده
 قلوب المؤمنين وأذله الكفار والمنافقين وكان ذلك من كمال معرفة أبي بكر الصديق وإيمانه
 وقينه وتدينه ورأيه

(فصل) قال الرافضي وأيضاً بول النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر ليلة علق وقته
 بل وفي عليه عمرو بن العاص تاروق أسامة أخرى ولما أنفذه بوزرة ما توفته بعد ثلاثة أيام موسى
 من الله وكف برضى العاقل أمامة من لا يرثه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الله
 لاداعشاً أئمتين براة والحواب أن هذا من أين الكذب فله من المعلوم التواتر عند أهل
 التفسير والمغازي والسلم والحديث والفقه وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل أبابكر
 على الجماع تسم وهو أول حج كان في الإسلام من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن قبله
 حج في الإسلام الإمامة التي أقامها علي بن أسيد بن أبي العاص من أمية من مكة فان مكة ففقت
 ستة ثمان وأقام ذلك العام عتاب بن أسيد الذي استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أهل مكة
 ثم أمر أبابكر سنة تسع الهجر بعد رجوع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة تبوك وفيها أمر أبابكر
 بالتمتد في الموسم أن لا يحج بعد العام مشرك ولا بطوف البيت عزاب ولا يؤمر النبي صلى الله عليه
 وسلم غير أبي بكر على مثل هذه الولاية قولاً في أبي بكر كانت من خصائصه فان النبي صلى الله عليه

يقال هذا المعلوم موجود بهذا
 المعلوم وهو جليل غيرة أن يقال
 هذا المتع موجود بهذا المتع
 فيكون هذا تناقضاً حيث جعلت
 المعلوم موجوداً بعد موصلة
 ذلك فجعلت بين تسلسل العدومات
 وبين جعل كل واحد منهما هو الذي
 أوجد المعلوم الآخر (الوجه
 الرابع) أن يقال الممكن لا يتحقق
 وجوده بمجرد ممكن آخر فان ذلك
 الممكن الآخر لا يترج وجوده على
 عدمه إلا بغيره وإذا كان الممكن
 الذي قدر أنه الفاعل المؤثر المرح
 لم يترج وجوده على عدمه
 بل يقبل الوجود والعدم فالممكن
 الذي قدر أنه الأثر المفعول المصنوع
 المبرج أولى أن لا يترج وجوده
 على عدمه بل هو قابل للوجود
 والعدم بل الممكن لا يكون موجوداً
 إلا عند ما يجب وجوده فله مادام
 متردداً بين إمكان الوجود والعدم
 لا يوجد فإذا حصل ما يجب وجوده
 وجد وإذا كان كذلك فنفس الممكن
 لا يجب بممكن بل لا يجب الممكن
 الواجب والواجب ما ينفسه
 وما يغيره والواجب يغيره هو الممكن
 من نفسه الذي لا يوجد إلا بما يجب
 وجوده وحينئذ يفتح تسلسل
 الممكنات بحيث يكون هذا الممكن
 هو الذي وجب به الآخر بل إنما

(١) قوله أكثر من ذلك الجمعة
 التي قبل ذلك في الأصل وفي الصلوة
 تحريف يحتاج لصر بر كنهه

ولم يؤمر على الجأ أحدًا كتاباً رأى بكر ولم يخطف على الصلاة أحداً كاستخلاف أبي بكر
وكان على من رعبته في هذه الحجة فله حقه فقال أميراً ما مور فقال علي لم ما مور وكان على
بصلي خلف أبي بكر مع سائر المسلمين في هذه الولاية وأمر لأمره بما تأمره سائرهم معه ونادى على
مع الناس في هذه الحجة بأمر أبي بكر وأولاه غير أبي بكر فكانت مما يشترك فيها غيره كولاية علي
وغیره فلم يكن لعلي ولاية الاوتصر مثل استخلاف ولاية أبي بكر فاتهمن خصائصه ولم يول النبي
صلى الله عليه وسلم علي أبي بكر لاسامة بن زيد ولا عمرو بن العاص فاما أميراً اسامة عليه فهو من
الكذب المتفق على كذبه وأما قصة عمرو بن العاص فان النبي صلى الله عليه وسلم كان أرسل عمراً
في سرية وهي غزو ذات السلاسل وكانت الي بني عذرة وهم أخوال عمرو فامر عمر اليكون
ذلك سبباً لاسلامهم للقرابة التي له منهم ثم أوقفه بأبي عبيدة ومعه أبو بكر وعمرو وغيرهما من
المهاجرين وقال لظاهره ولا تختطفوا خلفي عمر قال أصلي بأصحابي ونصلي بأصحابك قال بل أنا
أصلي بكم فانما أنت مدد لي فقال له أبو عبيدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن
أماور على فان عسيتي أطفئت قال فاني أصعبك فارد عمرو ان ينازع في ذلك فأنشأ عليه أبو بكر
لا تفعل ورأى أبو بكر ان ذلك أصعب للامور فكفوا فابصا لون خلف عمرو مع علم كل واحد ان أبا بكر
وعمر وأبا عبيدة أفضل من عمرو وكان ذلك من فضلهم وصلحهم لان عمراً كانت امارته قد
تقدمت لاجل ما في ذلك من تاليف قومه الذين أرسل اليهم لكونهم قاربهم ويحوز ولاية المفضل
للمصلحة راجحة كما أمر أسامة بن زيد لياخذ بأمر أبي بكر يدين حارثة لما قتل في غزوة مؤتة فكيف
والنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمر على أبي بكر أحد في شيء من الامور بل قد علم بالتقل العام
المتواتر انه لم يكن أحد عنده أقرب اليه ولا أحسنه ولا أكثر اجتماعه ليل ولا نهار اسراراً وعلانية
من أبي بكر ولا كان أحد من العصابة يتكلم بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم قبله فيأمر وينهى
ويخطب ويقيم ويقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك راضياً بما يفعل ولم يكن ذلك تقدماً بين
يديه بل بلذنه قد علمه وكان ذلك سموة للنبي صلى الله عليه وسلم وتليفاً عنه وتنفيذاً لأمره لانه
كان أعلمهم بالرسول وأجهم الى الرسول وأتبعهم في ما أقول الرافضين انهم لما اتفقدوا رسوله
بعد ثلاثة أيام فهذا من الكذب المعلوم أنه كذب فان النبي صلى الله عليه وسلم لما أترأى أبا بكر
على الجأ ذهب كما أمره وأقام الجأ في ذلك العام عام نزع الناس ولم يرجع الى المدينة حتى قضى
الجأ ونفذ فيه ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم فان المشركين كانوا يجمعون البيت وكانوا يطوفون
بالبيت عراً وكان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين المشركين عهد ومطقة فحدث أبا بكر وأمره
أن ينادي أن لا يجمعوا عند العام مشرك ولا يطوفوا بالبيت عراً فان غداي بذلك من أمره أبو بكر
بالتناء ذلك العام وكان علي بن أبي طالب من جملة من نادى بذلك في الموسم بأمر أبي بكر ولكن
لما خرج أبو بكر أوقفه النبي صلى الله عليه وسلم على أبي طالب لينبذ الى المشركين اليهود قالوا
وكان من عاد العرب أن لا يعقد اليهود ولا يفتضحوا الا الطاع وأرجل من أهل بيته فبعث علياً
لاجل فسخ اليهود التي كانت مع المشركين خاصة لم يبعثه لشي آخر ولهذا كان علي يصلي خلف
أبي بكر ويدفع بدهقه في الجأ كسائر عبي أبي بكر الذين كانوا معه في الموسم وكان هذا صدغرة
تبولاً واستخلافه فيها على من تركه للمدينة وقوله لما مرضي أن تكون مني عذرة فترهون من
موسى ثم بعد هذا أترأى أبا بكر على الموسم وأوقفه على أمور اعله لا يبرأ الصديق رضي الله
عنه وكان هذا محمداً على أن علياً لم يكن خلفه الا مدغم فيه عن المدينة فقط ثم أترأى أبا بكر
عليه عام نزع ثم انه بعد هذا بعث علياً وأما موسى الأشعري ومعاذ الى اليمن فارجع على

يجب الا يخرجوا هو واجب وما
كان يمكننا بقا على الامكان لم يكن
واجباً لاني نفسه وبغيره فاذا قدر
تسلسل الممكنات القابلة للوجود
والعدم من غير أن يكون فيها موجود
بنفسه كانت باقية على طبيعة
الامكان ليس فيها واجب فلا يكون
فيها ما يجب به شيء من الممكنات
بطريق الأولى فلا يوجد شيء من
الممكنات وقد وجدت الممكنات
هذا خلف وانما لزمت هذا الماقدرا
ممكنتا توجد ممكنات ليس لها من
نفسها وجود من غير أن يكون
هناك واجب بنفسه في واعلم أن
الناس قد تنازعوا في الممكنات هل
يفتقر وجودها الى ما يجب
وجودها بحيث تكون اما واجبة
الوجود معه واما متعنة العدم
أو قد يحصل ما تكون معه بالوجود
أول مع امكان العدم وتكون
موجودا لمخرج الوجود مع امكان
العدم فالاول قول الجمهور والثاني
قول من يقول ذلك من المعتزلة
ونحوهم وكثير من الناس يتناقض
في هذا الاصل فاذا تنازعنا في القول
الصحيح فلا كلام وان أردنا أن نذكر
ما بين القولين قلنا الوجه الخامس
أن الممكن لا يتحقق وجوده بمجرد
تمكن آخر لم يتحقق وجوده بل
لا يتحقق وجوده الا بما يتحقق
وجوده وحينئذ فاذا قدرنا الجميع
ممكنتا ليس فيها ما يتحقق وجوده
يحصل شرط وجود شيء من
الممكنات فلا يوجد شيء منها لان

وأومس الى وهو عكة في حجة الدواع وكل منهما قد أهمل بالهلال النبي صلى الله عليه وسلم فاما ما ذكره
فلم يرجع الى ابد و وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه
(فصل) قال الرافضي وقطع (١) يد السارق ولم يعلم أن القطع للبدني والجواب أن قول
السائل ان ابا بكر مجهول هذان أظهر الكذب ولوقدر ان ابا بكر كان بحرين فك لكان قولنا
ساتحلال القرآن ليس في ظاهر ما يعين البين لكن تعيين النبي في رقعة ابن مسعود فاقطعوا
أعياها وبذلك مضت السنة ولكن أين النقل بذلك عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قطع اليسرى
وأين الاسناد الثابت بذلك وهذه كتب أهل العلم بالآثار موجودة تليس فيها ذلك ولا نقل أهل
العلم بالاختلاف ذلك قولنا مع تعظيمهم لا يكره رضي الله عنه

(فصل) قال الرافضي وأحرق الجماعة السلي بالشار وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن الاحراق بالشار والجواب أن الاحراق بانار عن أشهر وأظهر منه عن أبي بكر وأنه
قد ثبت في الصحيح أن علياً أتى بقرور نادق من غلاة الشيعة فخرتهم بالنار فبلغ ذلك ابن عباس
فقال لو كنت أألم أحرقهم بالنار لمتي النبي صلى الله عليه وسلم إن يعذب بعذاب الله ولضربت
أعناقهم لم يقول النبي صلى الله عليه وسلم بل دبره فاقولوا فبلغ ذلك علفا فقال ويح ابن أم
الفضل ما أخطه على الهنات فمضى حرق جماعة بالرافض كان ما فعله أو يكره مكراف فعل على
أنكره وإن كان فعل على محال أنكره على الأئمة فلو بكر أولى أن لا ينكره

(فصل) قال الرافضي ونفى عليه أكر أحكام الشريعة ولم يعرف حكم الكلالة وقال
أقول في هاربي فان يكن صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمن ومن الشيطان وقضى في الجديسين
ففسه وهو يدل على قصوره في العلم والجواب أن هذا من أعظم البهتان وكيف ينفي عليه
أكر أحكام الشريعة ولم يكن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من يقضى ويقضى الا هو ولم
يكن النبي صلى الله عليه وسلم أكر مشاورة لاحد من أصحابه منه ولم يكن أحد أعظم
استصاها بالنبي صلى الله عليه وسلم من عمر وقد كره غير واحد مثل منصور بن عدي
الحبار السعاني وغيره اجاع أهل العلم على أن الصديق أعلم الأمة وهذا عين فان الامم تختلف
في ولايته في مسألة الافضل هو يعلم بينه لهم وحجة يذكرها لهم من الكتاب والسنة كايين
لهم موت النبي صلى الله عليه وسلم وتبيينهم على الاعمال وقرائه عليهم الآية ثم بين لهم موضع
دفنه وبين لهم قتال ماني الزكلاء استراب فيه عمر وبين لهم أن الخلافة في فريش في سقفة بني
ساعدا لما ظن من نل أنها تكون في غير فريش وقد استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على أول
حجة بحث من مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وعلم الناس أدق ما في العبادات ولولا لعله
بها لم يستعمله وكذلك الصلاة استعمله فيها ولولا لعله بها لم يستعمله ولم يستعمله غيره في
ولا في صلاة كتاب الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها أنس من أبي بكر
وهو أصح ما روي فيها وعليه اعتد الفقهاء وفي الجملة لا يعرف لا يكره مسئلة من الشريعة غلطها
وقد عرف لغز مسائل كثيرة كابط في موضعه وقد تنازع الصلبة بعد في مسائل مثل
الجد والاخوة ومثل العمر بين مثل العول وغير ذلك من مسائل الرافض وتنازعوا في مسئلة
الحرام الطلاق الثلاث بكلمة والخلبة والبرية والبسة وغير ذلك من مسائل الطلاق وكذلك
تنازعوا في مسائل صارت مسائل نزاع بين الأمة الى اليوم وكان تنازعهم في خلافة عمر زاع اجتهد
محض كل منهم بقوله صاحبه على اجتهد كتنازع الفقهاء أهل العلم والدين وأما في خلافة عثمان
فقوى النزاع في بعض الامور حتى صار يحصل كلام غليظ من بعضهم لبعض ولكن لم يقاتل

فأعل و جده فوق هذه الحال لم
يصدق وجوده بعده فله مادام
مفقرا الى أن يصير موجودا تليس
موجود فان كونه موجودا
ينافي كونه مفقرا الى أن يصير
موجودا فلا يكون فيها موجود
فلا يكون فيها يحصل بشرط
وجود الممكن فضلا عن أن يكون
فيها ما يكون مدعا لممكن أو فعلا
له فلا يوجد ممكن وقد وجدت
الممكنات قتل للممكنات
يكون كل منهما مؤثرا في الآخر متع
وهو المطلوب واعلم أن قتل
المؤثرات لا كان محتاطا هو
الامتناع في فطر جميع العقلاء
يكن متقدما على الظاهر بطول في
تقرره لكن المتأخر أن أخذوا
يقروونه وكان من أسبل ذلك
استثناء التسلسل في الآثار التي هي
الافعال بالتسلسل في المؤثرين
الذين هم الفاعلون فان جمعهم
صفوان وأما بهذين العلاف ومن
اتبعها من أهل الكلام المحدث
الذي يزمه السلف والأئمة وسلكه
من سلكه من المعتزلة والكلابية
والكرامية وغيرهم اعتقدوا بطلان
هذا كله وعن هذا استخوان
يقولوا ان الرب لم يزل متكما اذا
شاء ثم استلقوا هل كلامه مخلوق
أوحاد النوع أو قديم العين وهو
معدى أو قديم العين وهو حرف
أو حرف وأصوات مقترن بعضها
ببعض أزلا وأبدا على الأقوال

(١) قوله يد السارق كذا في الاصل
غير مفيد اليسرى والمقام محتاج
اليه كنه محصيه

بعضهم بعضا بسد ولا يسف ولا غيره وأما في خلافة علي فتغلط النزاع حتى تغتالوا بالسوف
وأما في خلافة أبي بكر فلم يعلم أنه استقر بينهم نزاع في مسئلة واحدة من مسائل الدين وذلك لكمال
علم الصديق وعلمه ومعرفته بالأدلة التي تزيل النزاع فلم يكن يقع بينهم نزاع الأظهر للصديق من
الحجة التي تفصل النزاع ما يزيل معه النزاع وكان علماء الحجج الفاصلة للنزاع أتباع الصديق ابتداء
وقليل من ذلك يقولون عمر أو غيره فيقره أبو بكر الصديق وهذا ما يدل على أن الصديق ورعيته
أفضل من عمر ورعيته وعثمان ورعيته وعلى ورعيته فإن أبو بكر ورعيته أفضل الأئمة والأمة بعد
التي صلى الله عليه وسلم ثم الأقوال التي خولف فيها الصديق بعدموته قوله فيها أرجح من قول من
خالفه بعدموته وطرد ذلك الجدل والاختلاف فان قول الصديق وجهور الصلبة وأكارههم أنه
بسط الأخوة وهو قول طوائف من العلماء وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي
وأحمد كابن عباس بن سيرين من الشافعية وأبي حفص البرمكي من الحنابلة وبذلك قال الرواية
عن أحمد والذين قالوا بتوريث الأخوة مع الجد كعلي وزيد بن مسعود اختلفوا اختلافا
معروفا ومنهم قال قولنا خلفه الأخوة وانفرد بقوة عن سائر الصلبة وقد بسطنا الكلام على
ذلك في غير هذا الموضع في مصنف مفرد وينبأ أن قول الصديق وجهور الصلبة هو الصواب
وهو القول الرابع الذي تدل عليه الأدلة الشرعية من وجوه كثيرة ليس هذا موضع بسطها
وكذلك ما كان عليه الأمر في زمن صديق الأمر في حق الله عنه من جواز فتح الحج إلى العرة
بالتيمم وإن من طلق ثلاثا بكلمة واحدة بلزومه الالطعة واحدة هو الرابع جدون من يحرم الضحك
وبلزومه الثلاث فان الكتاب والسنة انما يدل على ما كان عليه الأمر في عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وخلافة أبي بكر دون القول المخالف لذلك وما يدل على كمال حال الصديق وأنه أفضل من
كل من في الأمة بل وعن ولي غيرهما من الأئمة بعد الأنبياء أنه من المعلوم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أفضل الأولين والآخرين وأفضل من سائر الخلق من جميع العالمين وقد ثبت عنه
في الصحيحين أنه قال كانت نبؤا سائر النبي تسوسهم الأنبياء كلها ثم نبى خلفه نبي وله لاني بعدى
وسكون خلفاء ويكرهون قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال أوفوا ببيعة الأول فالأول ومن
المعلوم أن من تولى بعد الفضل إذا كان فيه نقص كثير عن سبابة الأول ظهر له النقص
ظهر رأينا وهذا معلوم من حال الولاة إذا تولى ملك بعد ملك أو قاض بعد قاض أو شيخ بعد شيخ أو
غير ذلك فإن الثاني إذا كان ناقص الولاية نقصا يظهر ذلك فيه وتغيرت الأمور التي كان الأول
قد تملها ألغها ثم الصديق تولى بعد أكمل الخلق سياسة فلم يظهر في الإسلام نقص وجه من
الوجه بل قاتل المرتدين حتى عاد الأمر إلى ما كان عليه وأدخل الناس في السبب الذي خرجوا
منه ثم شرع في قتال الكفار من أهل الكتاب وعلم الأمة ما خفي عليهم وقواهم لم يخفوا
وشجعهم لم اجنوا وسرفهم سيرة وجب صلاح دينهم وديارهم فاعلم الله به الأمة في
علمهم وقد رتبهم دينهم وكان ذلك مما حفظ الله على الأمة دينها وهذا مما حقق أنه أحق الناس
بخلافة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما قول الرافضي لم يعرف حكم الكلافة حتى قال
فيها رأي فاجواب أن هذا من أعظم علمه فان هذا الرأي الذي أرى في الكلافة قد اتفق عليه
جماهير العلماء بعده فانهم أخذوا في الكلافة بقول أبي بكر وهو من أولاده ولادوا القول بالرأي
هو معروف عن سائر الصلبة كابن بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن
جبل لكن الرأي الموافق الحق هو الذي يكون لصاحبه أجران كراي الصديق فان هذا خبر
من الرأي الذي غاية صاحبه أن يكون له أجر واحد وقد قال قيس بن عباد لعل رأيت مسيرك

المعروفة في هذا الموضع ثم ان
جهما وأما الهذيل الصلاف صنعا
ذلك في الماضي والمستقبل ثم ان
جهما كان أشد تعطلا فقال بقوله
الجنة والنار وأما أبو الهذيل فقال
بقتله حركات الجنة وجعلوا الرب
تعالى فيما لا يزال لا يمكن أن يتكلم
ولا يفعل كما قالوا لم يزل وهو لا يمكنه
أن يتكلم وأن يفعل ثم صار الكلام
والفعل ممكنا بتفسير جدوني
يقضى امكانه وأما كراي اتباعهما
فقد روين الماضي والمستقبل كما
ذكر في غير هذا الموضع والمقصود
هنا أنه لم يجعل من جعل التسلسل
نوعا واحدا كما جعل من جعل
الدور نوعا واحدا حصلت شبهة
فصار بعض المتأخرين كالآمدى
والأهمري يوردون أسئلة على
تسلسل المذنبات ويقولون انه
لا جواب عنهم افلذلك احتج إلى بسط
الكلام في ذلك

فصل وما ملكه هؤلاء
المتأخرين في إبطال الدور والتسلسل
في العلل والمعالوات دون الآثار
فهو طريق صحيح أيضا وإن كان
منهم من يورد على ذلك شكوكا يهين
بعضهم عن حلها كما قد بسط في غير
هذا الموضع لكنه طريق طويل
مشتق لاجابة اليه ولهذا لم يسلكه
أحمد بن النظار المتضمنين من أهل
الكلام المحدث فضلا عن السلف
والأئمة فشيخ المعتزلة والاشعرية
والكرامية وغيرهم من أصناف
أهل الكلام أثبتوا الصانع بطريق

هذا المذهب هذه الأصول التي هي عليه وسلم أم رأى أم يتفق قال بل رأى أم يتفق أم لا
 داود وغيره فلذا كان مثل هذا الرأي الذي حصل به من سفك الدماء حاصل لا يقع صاحبه
 أن يكون أماما فكيف بذلك الرأي الذي اتفق جواهر العلماء على حسنه وأماما ذكر من
 قضائه في الجد سبعين قضية فهذا كذب وليس هو قول أبي بكر ولا نقل هذا عن أبي بكر بل نقل
 هذا عن أبي بكر يدل على غاية جهل هؤلاء واضع وكذبههم ولكن نقل بعض الناس عن
 عمر أنه قضى في الجد سبعين قضية ومع هذا هو باطل عن عرفائه لم يمت في خلافه سبعون جدا
 كل منهم كان لابن ابنه أخوة وكانت تلك الوقائع محتمل سبعين قولا مختلفة بل هذا الاختلاف
 لا يحتمل له حتى في العالم فقل أن هذا كذب وأماما مذهب أبي بكر في الجد فله جعله أباه هو قول بضعة
 عشرين الصحابة وهو مذهب كثير من الفقهاء كما تقدم وهو أظهر القولين في الليل ولهذا يقال
 لا يعرف لأبي بكر خطأ في الفتيان بخلاف غيره من الصحابة فان قوله في الجد أظهر القولين والذين
 وزوا الأخوة مع الجد وهم على وزيد وابن مسعود وعرف أحد الروايتين عنه تفرقوا
 ذلك وجوه الفقهاء على قول زيد وهو قول مالك والشافعي وأحمد فالفقهاء في الجد إمام على
 قول أبي بكر وأما على قول زيد الذي أمضاه عمر ولم يذهب أحد من أئمة الفتناء إلى قول على في الجد
 وذلك بما بين أن الحق لا يخرج عن أبي بكر وعمر فان زيد فاضى عمر مع أن قول أبي بكر أربع
 من قول زيد وعمر كان متوقفا في الجد وقال ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يبين لنا الجد والكلالة وأبو ابن أو ابن الرابطة لأن الله تعالى في الجد أبا في غير موضع من
 كتابه كما قال تعالى أخرج أبو بكر من الجنة وقوله ملائكتكم إبراهيم وقد قال يابني إسرائيل يابني
 آدم في غير موضع وإذا كان ابن الابن ابنا كان أبو الابن أبوا للجد بقوم مقام الأب في غير
 مورد النزاع فله بسقط ولد الأم كالأب يقدم على جميع العصباء سوى البنين كالأب ويأخذ
 مع الجد السدس كالأب ويجمع بين الفرض والتعصيب بنت كالأب وأما في العريتين
 زوج وأبون أو زوجة وأبون فان الأم تأخذ ثلث الباقي والباقي للأب ولو كان معها جده لاخذت
 الثلث كله عند جهور الصحابة والعلماء إلا ابن مسعود لأن الأم أقرب من الجد وأما الجدة فنظر
 الجدو الأم تأخذ من الأب الثلث والجدة لا تأخذ من الجد إلا السدس وهذا بما يقوى به الجد ولأن
 الأخوة مع الجد الأدنى كالأعمام مع الجد الأعلى وقد اتفق المسلمون على أن الجد الأعلى يقدم على
 الأعمام فكذلك الجد الأدنى يقدم على الأخوة لأن نسبة الأخوة إلى الجد الأدنى كسبة الأعمام
 إلى الجد الأعلى ولأن الأخوة لو كانوا الكهنة من الأب يشاركون الجد لكن نوال الأخوة كذلك كما
 يقوم بنوال البنين مقام آبائهم ولما كان بنو الأخوة لا يشاركون الجد كان آبائهم الأخوة كذلك
 وعكس البنون لما كان الجد يفرض مع البنين فرضه مع بنى البنين وأما الجدة التي تروى عن
 علي وزيد في أن الأخوة يشاركون الجد حيث شبهوا ذلك بأهل شجرة خرج منها فرع خرج منه
 غصن فأخذ الغصنين أقرب إلى الآخر منه إلى الأصل وبشر خرج منه شجرة أخرى ومنه جدولان
 فأخذها إلى الآخر أقرب من الجدول إلى النهر الأول فضموا هذه الجدة أن الأخوة أقرب إلى
 المستمن الجد ومن تدر أصول الشريعة علم أن جدة أبي بكر وجوهور الصحابة لا تعارضها هذه
 الجدة فان هذا لو كانت حصصة لكان بنو الأخوة أولى من الجد ولكن العلم الأول من جد الأب فان
 نسبة الأخوة من الأب إلى الجد إلى الأب كسبة الأعمام من الجد إلى الجد الأعلى جد الأب فلما
 أجمع المسلمون على أن الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة وهذه
 مستقلة تقتضي ترجيح الجد على الأخوة وأيضا لما قلنا من عسكرة الأخوة لجد لهم أقوال

الحديث والامكان وما يتعلق
 بذلك من غير احتياج إلى بنا ذلك
 على إبطال الدور والتسلسل كما هو
 الموجود في كتبهم فلا يوجد جديده
 اثبات الصانع على قطع الدور
 والتسلسل في العلل والمعلولات دون
 الآثار في كلام مثل أبي علي الجبائي
 وأبي هاشم وعبد الجبار بن أحمد
 وأبي الحسين البصري وغيرهم ولا
 في كلام مثل أبي الحسن الأشعري
 والقاضي أبي بكر وأبي بكر بن فوران
 وأبي إسحق الأسفراييني وأبي
 المعالي الجويني وأمثالهم ولا
 في كلام محمد بن كرام ومحمد بن
 الهيصم وأمثالهم ولا في كتب
 يوافق المتكلمين في كثير من
 طرقهم مثل كلام أبي الحسن
 التيمي والقاضي أبي يعلى وأبي
 الزواف بن عقيل وأبي الحسن بن
 الزاغوني وأمثالهم وكذلك غير
 هؤلاء من أصحاب مالك والشافعي
 وأحمد وفي كلام متكلمي الشيعة
 كالسوى والطوسي وأمثالهم
 لأعلم أحدا من متكلمي طوائف
 المسلمين جعل اثبات الصانع
 موقفا على إبطال الدور والتسلسل
 في العلل والمعلولات دون الآثار
 وإن كان هؤلاء يتفون ما يطلونه
 من الدور والتسلسل فالمقصود
 أنهم لم يجعلوا اثبات الصانع متوقفا
 عليه بل من ذكرهم إبطال
 التسلسل يذكر في مسائل الصفات
 والأفعال فان هذا فيه نزاع مشهور

فيذكرون ابطال التسلسل
مطلقا في السلسل والا ثار لا ابطال
حوادث لا اول لها بدليل التطبيق
ونحوه وأما التسلسل في القاطعين
والعلل الفاصلة والعلل الفاتية
دون الاثارة فاتهم عن اتفاقهم على
بطلانه لا يحتاجون اليه في اثبات
الصانع وأما التسلسل في الآثار
والشروط فهذا يحتاج اليه من
احتياج من نعماته ما يقوم به من
المقدورات والمرادات كالكلابية
وأكثر المعقولة والكرامية ومن
واقفي هؤلاء من أقدمهم رأيت
ذكر نفي التسلسل في اثبات
واجب الوجود في المؤثرات خاصة
دون الآثار من سببها هو بناءه
على نفي التسلسل في العلة فقط
ثم اتبعه من سلك طريقته
كالهرودي والمقتول وأمثاله
وكذلك الرازي والطوسي وغيرهما
لكن هؤلاء زادوا عليه احتياج
الطريقة التي في الدور أيضا والدور
القبلي مما اتفق العقلاء على نفيه
ولوضح انتقائه لم يتجمل المتقدمون
والجمهور إلى ذكر ذلك لأن
المستدل بدليل ليس عليه أن
يذكر كل ما قد يحطر بقول الجاهل
من الاحتمالات وينفيه فإن هذا
لانهائية وانما عليه أن ينفي من
الاحتمالات ما يتفدح ولارب أن
انفساد الاحتمالات يختلف
باختلاف الاحوال ولعل هذا هو
السبب في أن بعض الناس يذكر
في الأدلة من الاحتمالات التي بينها

(١) قوله ينت كذا في الاصل
والعروف وضعت فخر رتبته معصية

متعارضة متناقضة لا دليل على شيء منها كما يعرف ذلك من يعرف الفرائض فلم أن قول أبي بكر في
الجداء أصح الأقوال كما أن قوله دائما أصح الأقوال

(فصل) قال الراضي فأى نسبة بمن قال سألوني قبل أن تفقدوني سألوني عن طرق
السماء فأى أعرف بها من طرق الأرض قال أبو الصقر رأيت عليا سعد المنبر بالكوفة وعليه
مدقة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم متخذة أسفد رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا
بعامة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي يدنا خاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقعده على المنبر
فكشفت عن بطنه فقال سألوني من قبل أن تفقدوني فأتينا بين الجوامع حتى علم جم هذا سقط العلم
هذا العابد رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما رزقني رسول الله صلى الله عليه وسلم رزقا من
غيري أو حتى أتى فواته لو (١) بيتي وسادة فخلت عليها لاقتب أهل التوراة بتوراتهم
وأهل الانجيل بالانجيل حتى ينطق الله التوراة والانجيل فتقول صدق على قداقنا كما
أنزل الله في وأنت تتلون الكتاب أفلا تعقلون والجواب أما قول علي سألوني فأتينا كان
يخاطب بهذا أهل الكوفة ليعلمهم العلم والدين فإن غلبهم كانوا جاهلا لم يدركوا النبي صلى الله عليه
وسلم وأما أبو بكر فكان الذين حول منبره هم كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين تعلموا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم والدين فكانت شريعة أبي بكر أعلم الامة وأدينها وأما الذين
كان على مخاطبهم فهم من جلة عوام الناس التابعين وكان كثير منهم من شرار التابعين ولهذا
كان على رضى الله عنه ينههم ويدعو عليهم وكان التابعون نكحة والمدنية والشام والبصرة خيرا
منهم وقد جمع الناس الاقضية والقضايا المنقولة عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى فوجدوا
أمرهم بأدلهما على علم صاحبهما أمور أبي بكر ثم عمر ولهذا كان ما وجد من الأمور التي وجد
نص بها خلفا عن عمر أقل مما وجد من علي وأما أبو بكر فلا يكاد يجد نص يخالفه وكان هو الذي
يفصل الأمور المشبهة عليهم ولم يكن يعرف منهم اختلاف على عهده وعامة ماتنا زعوا فيه من
الاحكام كان بعد أبي بكر والحديث المذکور عن علي كذب ظاهر لا يجوز نسبة مثله إلى علي
فإن علما أعلم بالله ودين الله من أن يحكم بالتوراة والانجيل إذ كان المسلمون متفقين على أنه
لا يجوز لمسلم أن يحكم بين أحد الايمان أنزل الله في القرآن وإذا تحاكم اليهود والنصارى إلى
السبلين لم يحز لهم أن يحكموا بينهم الا بما أنزل الله في القرآن كما قال تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك
الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آتينا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ومن الذين هادوا سملعون
لكذب سماعون لقوم آخرين لم يؤثروا إلى قوله فإن جاول فاحكم بينهم وأعرض عنهم وان تعرض
عنهم قلن بضرو لنا وإن حكمت فاحكم بينهم والقسطان الله يحب المقسطين إلى قوله فاحكم
بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما حاد من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو
شاء الله لعلكم أمة واحدة ولكن لبؤكم فيما آتاكم فاستبقوا الصلوات إلى الله مرجعكم
جما إلى قوله وإن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض
ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيرا من الناس
لفاسقون وإذا كان من المعلوم بالكتاب والسنة والاجماع أن الحاكم بين اليهود والنصارى
لا يجوز أن يحكم بينهم الا بما أنزل الله على محمد ص وأما ما يدعيه من التوراة والانجيل
أول ما وافقه كان من نسب عليا إلى أن يحكم بالتوراة والانجيل بين اليهود والنصارى أو يقتضيه
بنقله ويحده بذلك إيمان أن يكون من أجهل الناس بالدين وبما عديده صاحبه وأما أن يكون

زيد بن سالم أورد القدر في عثل هذا الكلام الذي يستحق صاحبه الثم والعقاب دون المدح والتواب

(فصل) قال الرافضي وروى البيهقي بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه وإلى نوح في تقواه وإلى إبراهيم في حله وإلى موسى في هيبته وإلى عيسى في عبادته فليستظر إلى علي بن أبي طالب فأثبت ما تفرق فيهم والجواب أن يقال أولاً إن إسناده هذا الحديث والبيهقي يروي في الفضائل أحاديث كثيرة ضعيفة بل موضوعة كجرت عادة أمته من أهل الحديث ويقال ثانياً هذا الحديث كذب موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ريب عند أهل العلم بالحديث ولهذا لا يذكره أهل العلم بالحديث وإن كانوا أحرصا على جمع فضائل علي كالتسائي فإنه قد صد أن يجمع فضائل علي في كتاب سماه الخصائص والترغيب فقد ذكر أحاديث متعددة في فضائله ومنها ما هو ضعيف بل موضوع ومع هذا لم يذكره أحد أو نحوه

(فصل) قال الرافضي قال أبو عمر الزاهد قال أو العاص لا تلم أحد أقال بعد نبه سألوني من ثبت إلى محمد الأعلى فساه الأكار أو بكر وعمر وأشبههما حتى انقطع السؤال ثم قال بعد هذا ما قيل من زبادن ههنا علما جالوا أميتة جللة الجواب أن هذا النقل انصح عن ثعلب فتعجب من تركه إسناده حتى يتحجبه وليس ثعلب من أئمة الحديث الذين يعرفون به من سقيه حتى يقال قد صرح عنه كاذباً قال ذلك أحد أو يحيى بن معين أو الجازي ونحوهم بل من هو أعلم من ثعلب من الفقهاء كروى أحاديث كثيرة لا أصل لها فكيف ثعلب وهو قد سمع هذا من بعض الناس الذين لا يدرون ما يقولون عن أحد وعلى رضي الله عنه لم يكن يقول هذا بالمدينة لا في خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان وإنما كان يقول هذا في خلافة أبي الكوفة. أعلم أولئك الذين لم يكونوا يعلمون ما ينبغي لهم علمه وكان هذا التصريح من طلب العلم وكان على رضي الله عنه يأمرهم بطلب العلم والسؤال وحديث جميل من زبادي على هذا فإن كمالاً من التابعين لم يصعبه إلا بالكوفة فدل على أنه كان يرى تقصير من أولئك عن كونهم حلة العلم ولم يكن يقول هذا في المهاجرين والأنصار بل كان عظيم التناء عليهم وأما أبو بكر فربما سأل علياً قطع عن شيء وأما عمر فكان يشاور النضابة عثمان وعلياً وعبد الرحمن وابن مسعود ويزيد بن ثابت وغيرهم فكان على من أهل السورى كعثمان وابن مسعود وغيرهما لم يكن أبو بكر ولا عمر ولا غيرهما من كبار النضابة خصان علياً وسؤال المعروف أن علياً أخذ العلم من أبي بكر في كل السنن عن علي قال كتب إذا جعت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً فنفني الله ما شاء أن ينفني وإذا حدثني غير حديثاً لم تحفظته فإذا حدثني صدقته وحديثي أو بكر وصدق أبو بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مؤمن يذنب ذنباً فيحسن الطهور ثم يقوم فيصلي ثم يستغفر الله الاغفر الله

(فصل) قال الرافضي وأهل حدود الله فليقتن من خالفين الوليد ولا حمة حيث قتل ماله بن نوري وكان مسلماً وتزوج امرأة له لية قتله وضاحها وأشار عليه عمر بن الخطاب بقتله والجواب أن يقال أولاً أن كان ترك قتل قاتل المعصوم مما يحرم على الأمة كان هذا من أعظم حجة شيعه عثمان على علي فإن عثمان خير من مل الأرض من مثل ماله بن نوري وهو خليفة المسلمين وقد قتل مظلوماً شهيداً بلا تأويل مسوخ لقوله وعلى لم يقتل قتله وكان هذا من أعظم ما امتنع به شيعه عثمان عن مبايعه علي فإن كان علي له عذر شرعي في ترك قتل عثمان

ما لا يحتاج غيره إلى ذلك ولكن هذا لاضابطه كإثبات الأصول والمعارضات الفاسدة التي يمكن أن يوردها بعض الناس على الأدلة لانتهام لها فإن هذا من باب الخواطر الفاسدة وهذا لا يحصيه أحد إلا الله تعالى وإذا وقع مثل ذلك لناظر أو مناظر فإن الله يسر من الهدى ما يبين له فساد ذلك فإن هدايته خلقه وإرشادهم هو بحسب حاجتهم إلى ذلك وبحسب قبولهم الهدى وطلبه قصد أو عملاً ولهذا لما شرح الرازي طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود قال أنه لم يذكر فيها إبطال الدور ذكراً ماز كسره في إبطال الدور ثم قال والانتصاف أن الدور معلوم للطلان بالضرورة ولعل ابن سينا اتعاض به لذلك والطريقة التي سلكها ابن سينا في اثبات واجب الوجود ليس هي طريقة أئمة الفلاسفة القدماء كاربسطو وأمثاله وهي عند التحقيق لا تفيد إلا إثبات مجرد وجود واجب وأما كونه مغايراً للأفلاك فهو مبني على نفي الصفات وهو توحيدهم الفاسد الذي قد ينافيه في غير هذا الموضع (١)

من سلك هذه الطريقة قد نفى به الأمر إلى انكار وجود واجب مغاير لوجود الممكنات كما يفوه أهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود من متأخري متصوفة هؤلاء الفلاسفة

(١) بيان بالأصل

يكن في هؤلاء من سلك هذه الطريقة في اثبات الصانع فضلا عن أن يجعلها هي العدة ويجعل منهاها على ما سلكه من المقدمات وقدر أيت من أهل عصرنا من يصف في أصول الدين ويجعلون عدة جميع الدين على هذا الأصل تعالى هو لا يمكن منهم لا بد كردللا أصلا بل يجعل عده في نفي النهاية امتناع وجود ما لا ينتهى من غير جهة أصلا ولا تفرق بين النوعين ويرتب على ذلك جميع أصول الدين فممن هؤلاء المصنفين من يدخل مع أهل وحدة الوجود المنعدين لخصم والعرفان ويعتقد صحة قصيدة ابن الفارض لكونه قرأها على القنوي وأعان على شرحها لمن شرحها من اخوانه وهم مع هذا يدعون أنهم أعظم العالم توحيدا وتحققا ومعرفه فليتظر العاقل ما هو الرب الذي أثبت هؤلاء وما هو الطريق لهم إلى اثباته وتناقضهم فيه فان القائلين بوحدة الوجود يقولون بتقديم العالم تصرفا جزوا وماونك مستلزم لتسلسل ودله الذي أثبت به واجب الوجود عده فيه نفي كل ما يسمى تسلسلا وإضافيا صنفه من أصول الدين يذكر حدوث العالم موافقة لتسلكهم المطلق لتسلسل مطلقا في السؤنرات والآثار ومع هؤلاء يقول بوحدة الوجود المستلزقة لتسليمه والتسلسل موافقة لتسوية الفلاسفة الملاحدة

تكون مسئلة اجتهاد كان رأى أي بكر فيها أن لا يقتل خالد أو كان رأى عمر فيها قتله وليس عمر بأعلم من أي بكر لا عند السنية ولا عند الشيعة ولا يجب على أي بكر تركه رآه رأي عمر ولم يظهر دليل شرعي أن قول عمر هو الأرجح فكيف يجوز أن يجعل مثل هذا عينا لا يكر الأمر من أمر الناس علما وينا وليس عندنا أخبار صحيحة ثابتة بان الأمر جرى على وجهه وجبقتل خالد وأما إذا ذكر من تزوجه بأمر أنه ليله قتله فهذا مما لم يعرف بثبوته ولو ثبت أن كان هناك تأويل يلزم الرجم والفضاء مختلفون في عدة الوفاة بل يجب الكفر على قولين وكذا تنازعا هل يجب على النعمة عتق وفاته على قولين مشهورين للسلبين بخلاف عدة الطلاق فان ذلك بسبب الوطء فلا بد من رافة الرحم وأما عدة الوفاة فوجب جرم العقد فاذا مات قبل الدخول بها قيل تعذمن الكفر أم لا فيه نزاع وكذلك إذا كان قد دخل بها وقد حانت بعد الدخول حصته هذا إذا كان الكفر أصليا أو أمرا متنازعا قيل وأما على رده ففي مذهب الشافعي وأحد أبي يوسف ومحمد بن عليهما عتق وفاته بل عدة فرقة بائنة لان النكاح بطل برده الزوج وهذه الفرقة ليست طلاقا عند الشافعي وأحدوه طلاقا عند مالك وأبي حنيفة ولهذا لم يوجبوا عليها عدة وفاته بل عدة فرقة بائنة فان كان لم يدخل بها فلا عدة عليها كالمس على ما عتق من الطلاق ومعلوم أن خالد قتل ما لم ينزوجه له رآه مرثدا فإذا كان لم يدخل بها رآه فلا عدة عليها عند عامة الفقهاء وان كان قد دخل بها فله يجب عليها استبراء بحصة لا بعدة كاملة في أحد قولهم وفي الآخر بثلاث حصص وان كان كافرا أصليا فليس على امرأته عتق وفاته في أحد قولهم وإذا كان الواجب استبراء بحصة فقد تكون حانت ومن الفقهاء من يجعل بعض الحصة استبراء فاذا كانت في آخر الحصة جعل ذلك استبراء لانه على رما تارحم وبالجملة فخصم لم نعلم أن القضية وقعت على وجه لا يسوغ فيها الاجتهاد والظن بمثل ذلك من قول من يتكلم بلا علم وهذا ما حرمه الله ورسوله

(فصل) قال الرافضي وحالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم في نوريث بنت النبي صلى الله عليه وسلم ومنعها فذلك ونسي بخلفه رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يتخلفه والجواب أما الميراث فجميع المسلمين مع أي بكر في ذلك ما خلا بعض الشيعة وقد تقدم الكلام في ذلك وينا أن هذا من العلم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن قول الرافضة باطل قطعوا وكذلك ما ذكر من فذلك والخلفاء بعد أي بكر على هذا القول وأبو بكر وعمر لم يتلفا من فذلك ولا غيرهما من العقارب بنى ولا أعطيا أهلها من ذلك شيئا وقد أعطيا بني هاشم أضعاف ذلك ثم أولوا حتى منج ما ناعلا كان عن المال ابن عباس وغيره من بني هاشم حتى أخذ ابن عباس بعض مال البصرة ونهبه لم يكن الجواب عن علي إلا أنه أمام عادل فاصدقنا لا يتهم في ذلك وهذا الجواب هو حق أي بكر بطريق الأولى والأخرى وأبو بكر أعظم بحجة لفاطمة ومراعاة لها من علي لأن عباس وابن عباس بعلي أشبه من فاطمة بأبي بكر فان فضل أبي بكر على فاطمة أعظم من فضل علي على ابن عباس وليس تيرة الإنسان لفاطمة من القتل والهوى بأولى من تيرة أبي بكر فان أبي بكر أمام لا يتصرف لنفسه بل للمسلمين والمال لم يأخذ لنفسه بل للمسلمين وفاطمة تطلب لنفسها وبالضرورة تعلم أن بعدالحاكم عن اتباع الهوى أعظم من بعدنا لطلب الطالب لنفسه فان علم أي بكر وغيره مثل هذه القضية أكثر من ثبوتهم للنبي صلى الله عليه وسلم أعظم من علم فاطمة وإذا كان أبو بكر أولى بعلم مثل ذلك وأولى بالعدل فن جعل فاطمة أعظم من في ذلك وأعدل كان من أجهل الناس لاسيما وجميع المسلمين الذين لا غرض لهم مع أي بكر في هذه

المسئلة فجميع أئمة الفقهاء عندهم أن الانبياء لا يرون ما لا وكلهم يجب فاطمة ويضمن قدرها
رضي الله عنها لكن لا يترك ما عاينوه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحدهم الناس ولم
يامرهم الله ورسوله أن يأخذوا دينهم من غير محمد صلى الله عليه وسلم لآعن آفاره ولا عن غير آفاره
وانما أمرهم الله بطاعة الرسول واتباعه وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال ما أطلع قوموا أمراهم
أمر أفكف يسوع للامة أن تعدل عما علمته من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يحيى عن
فاطمة في كونها طلعت المرات تظن أنها تراث

(فصل) وأما سميت بخليفة رسول الله فان المسلمين مهوم بذلك فان كان الخليفة هو
المستخلف كما ادعاه هذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استخلفه كما يقول ذلك من بقوله
من أهل السنة وان كان الخليفة هو الذي خلف غيره وان كان لم يستخلفه ذلك الغير كما يقول
الجمهور لم يخلف في هذا الاسم الى الاستخلاف والاستعمال الموجود في الكتاب والسنة يدل على
أن هذا الاسم يتناول كل من خلف غيره سواء استخلفه أو لم يستخلفه كقوله تعالى ثم جعلناكم
خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلائف
الأرض الآتية وقال ولئن شأنا لجعلناكم ملاءكة في الأرض يخلفون وقوله وانصروا
انجعلكم خلفا من بعد قوم نوح وفي القصة الأخرى خلفا من بعد عاد وقال موسى لآخيه
هرون اخلقي في قومي فهذا استخلاف وقال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة لمن
أراد أن يذكر وقال ان في اختلاف الليل والنهار أي هذا يخلف هذا وهذا يخلف هذا فهما
يتعاقبان وقال موسى عسى ربكم ان يهلك عدوك ويبعث في الأرض فينظر كيف تعملون
وقال تعالى وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين
من قبلهم وقال للملائكة اني جاعل في الأرض خليفة وقال بادوا لنا عهدا خليفة في الأرض
فقال هذه المواضع ليكون الثاني خليفة عن الأول وان كان الأول لم يستخلفه وسمى الخليفة
خليفة لأنه يخلف من قبله والله تعالى جعله يخلفه كما جعل الليل يخلف النهار والتار يخلف الليل
ليس المراد أنه خليفة عن الله كما يظنه بعض الناس كما بدت في موضع آخر والناس يسمون
ولاء أمور المسلمين الخلفاء وقال النبي صلى الله عليه وسلم عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين
المهديين من بعدي ومعلوم أن عثمان لم يستخلف عليا وعلي لم يستخلف واحدا معينا وكان يقول
ان استخلف فان أبكر استخلف وان لم استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف
وكان مع هذا يقول لآبي بكر يا خليفة رسول الله وكذلك خلفا بنى أمية وبنى العباس كثير منهم
لم يستخلفه من قبله فنعلم أن الاسم عام فمن خلف غيره وفي الحديث ان معي وديت أني رأيت أو
قال رجة الله على خلفائي قالوا ومن خلفاؤك يا رسول الله قال الذي يحبون سنتي ويعملونها الناس
وهذا ان مع من قول النبي صلى الله عليه وسلم فهو بحق المسئلة وان لم يكن من قوله فهو يدل
على أن الذي وضعه كان من عادتهم استعمال لفظ الخليفة فيمن خلف غيره وان لم يستخلفه فاذاهم
مقامه وسميت في بعض الأمور فهو خليفة عنه في ذلك الأمر

(فصل) قال الرافضي ومنها ما روي عن عمر روى أن نعيم الحافظ في كتابه حلية الأولياء أنه
قال لما احتضر النبي كتب كتابا فمضى ما بدا لهم ثم جاءهم أحب قومهم إليهم
فدعوه وجعلوا نبي شوا عن نبي قد بداوا كانوا فيكون عذرة ولا يكون شررا وهل هذا
الأساؤل لقول الكافر بالتي شت ترابا قال وقال لابن عباس عند احتضار لو أني لم الأرض
ذهبوا مشه معه لآنتدبته بنفسه من هول المطلاع وهذا مشه قوله ولو أن الذين ظلموا ما في

كان العربي وابن سبعين وابن
الفارسي وأمثالهم وإذا كان
ما ذكره ابن سينا وأتباعه في إثبات
واجب الوجود صحيحا في نفسه وان
كان لا حاجة إليه ولا يحصل المقصود
من إثبات الصانع به وكان الرافضي
ونحوه يزعمون ان هذه الطريقة
هي الطريقة الكبرى في إثبات
الصانع وهي الطريقة التي سلكها
الأسدي مع أنه اعترض عليها
باعتراض ذكر أنه لا جواب له
بغيره فخص ذلك رهاعلى وجهها
في قال ابن سينا (اشارة) كل
موجود اذا ثبت الية من حيث
ذاته من غير الثبات إلى غيره فاما
أن يكون بحيث يشبه الوجود في
نفسه أو لا يكون فان وجب فهو
الحق بذاته الواجب وجوده من
ذاته وهو القيوم وان لم يجب لم يحز
أن يقال هو يتبع بذاته بعدما
فرض موجودا بل ان قرن باعتبار
ذاته شرط مثل شرط عدم علته
صار متعنا أو شل شرط وجود
علته صار واجبا وأما ان لم يقترن
به شرط لا حصول علة ولا عدمها
بقي من ذاته الأمر الثالث وهو
الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء
الذي لا يجب ولا يمنع فكل موجود
اما واجب الوجود بذاته واما ممكن
الوجود بحسب ذاته (اشارة)
ما حقه في نفسه الامكان فليس
يصير موجودا من ذاته فله ليس
وجوده من ذاته أولى من عدمه
ومن حيث هو ممكن فان صار

أحدهما أولى فله ضرر في أوغيته
فوجود كل يمكن الوجود هو من
غيره ثم قال تنبيه أمان ينسلس
ذلك إلى غير النهاية فيكون كل واحد
من أحاد السلسلة يمكن أن يذاته
والجمله معلقة بها فتكون غير
واجبة أيضا ويجب تغيرها وتزد
هذا بنا (١) شرح كل جملة كل
واحد منها معلول فانها تقتضي علته
خارجة عن أحادها وذلك لانها اما
أن لا تقتضي علته أصلا فتكون
واجبة غير معلولة وكيف يتأتى هذا
وانما يجب بذاتها وأما أن تقتضي
علته هي الأحاد بأسرها فتكون
معلولة لأحادها فان تلك الجملة
والكل شيء واحد وأما الكل معنى
كل واحد فليس تجب عليه الجملة وأما
أن تقتضي علته هي بعض الأحاد
وليس بعض الأحاد أولى بذلك من
بعض أن كان كل واحد منها معلولا
ولان علته أولى بذلك وأما أن
تقتضي علته خارجة عن الأحاد
كلها وهو الثاني (إشارة) كل علة
جملة هي غير شيء من أحادها فهي
علة أول لا أحاد ثم الجملة والا
فتكون الأحاد غير محتاجة
إليها فالجملة انما يتبأ أحادها
لمحتاج إليها بل ربما كانت هي علة

(١) قوله بيانا شرح كذا في الأصل
ولعل لفظ شرح مزبوع من النسخ
أو يكون الأصل بياناً وشرحا
وعلى كل حال فأقول الكلام كل جملة
الخ كتبه مصححه

الأرض جمعاً ومثلها معه لا تقدر له من سوء العذاب فليظن المنصف العاقل قول الرجل عند
احتضاره ما وقول على متى أتى الأجر * محمد وأخوه متى أتاهما متى بيعت أشقاها
وقوله حين ضربه ابن لمجم فزرتوب الكعبة * والجواب أن في هذا الكلام من الجهالة
ما يدل على قرط جهل قائله وذلك أن ما ذكره من على قد قتل مثله عن هرون أبي بكر وعمر
وعثمان وعلى بل نقل مثله عن بكر على بن أبي طالب بن الخوارج كقول بلال عتيق أبي بكر
عند الاحتضار وأمراته تقول وأمره وهو يقول والطراء غد أتى الأجر محمد وأخوه
وكان عمر قد دعا لعارضوق قسمه الأرض فقال اللهم كفى بلالا ذنوبه فما حال الحلول وفيهم
عن تطرف وروى أبو نعيم في الحلية حدثنا القطيعي حدثنا الحسن بن عبد الله حدثنا طاهر بن
سارح حدثنا عبد الجيد بن هرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن الحرث بن غير
قال طعن معاذ أو عبيدة وشرحيل بن حسنة أو أوماك الأشعري في يوم واحد فقال معاذ أنه
رجع بكم ودعوتكم قبض المصلين قبلكم اللهم أنت آل معاذ النصب الأوفر من هذه الرحة
فما سمى حتى طعن ابنه عبد الرحمن بكرو الذي كان به يكنى وأحب الحق إليه فرجع من المسجد
فوجد معمر وبه قال يا عبد الرحمن كيف أنت قال يأت الحق من ربه فلا تكون من المترين
قال وأنت تحبني أن شاء الله من الصابرين فأسلك ليه تم دفنه من الغد وما من معاذ فقال حين
استدبه التزعزع فزعزع عالم يزعزع أحد وكان كلما أفق فتح طرفه وقال رب اغفر لي خنفتك فزعزعك
انك تعلم أن قلى بجحد وكذلك قوله فزرتوب الكعبة قد قالها من هرون على قائلها عمر بن
فهرتمولى أبي بكر الصديق لما قتل يوم بصرى وكان قد بعته النبي صلى الله عليه وسلم مع ربة
قبل نجد قال العلماء بالسيرة طعنه جبار بن سلى فأنشده فقال عاصم فزرتوب الكعبة فقال جبار ما قوله
فزرتوبه قال عروة بن الزبير يرون أن الملائكة دفنته وشيب الخاريجى لما طعن دخل في
الطعنة وجعل يقول ومثلت البلاد بترضى وأعرف شخصان أحبا إليهما حضرة الوفاة
جعل يقول حبسني هاهنا جئت حتى خرجت نفسي ومثل هذا كثير وأما خوف عمر في
صحيح البخارى عن المسور بن مخرمة قال لما طعن عمر جعل يأم فقال ابن عباس وكأ به يجرعه
أى يزيل جرحه يا أمير المؤمنين لئن كان ذلك لقد صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحسنت
صحبته ثم فارقت وهو عند راض ثم صحبت أبا بكر فأحسنت صحبته ثم فارقت وهو عند راض ثم
صحبته المسلمين فأحسنت صحبتهم ولئن فارقتهم لتفارقهم وهم عند راضون فقال أما ما ذكرتم من
صحبته رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه فان ذلك من من الله من به على وأما ما ذكرتم من صحبة
أبي بكر ورضاه فان ذلك من من الله من به على وأما ما ترى من جرحي فهو من أجل وأجل
أصحابنا والله لو أنى طلاع الأرض لا قد تدب به من عذاب الله قبل أن أراه وفي صحيح البخارى
عن عمر بن ميمون في حديث قتل عمر قال يا ابن عباس أنظر من قتلتى فقال ساعة ثم ما فقال
غلام الغيرة قال الصنع قال نعم قال قائله لقد أمرت بمعمر وقال الله الذى لم يجهل قتلى بيد
رجل يدعى الاسلام قد كنت أنت وأولئك تجان أن بكر العلاج بالدينه وكان العباس أكثرهم
رضاء فقال أن شئت فعلت أى أن شئت قتلناهم قال كذبت بعد ما طعنا لسانكم وصلوا
قتلكم وجواحكم فأحتمل إلى بيت فاطمة لئلا يسمعوا وكان الناس لم يتسبهم مصيبة قبل ومثل ذلك قال
يقول لأبى ساقيل يقول ألقى عليه فأتى بنيف فشر به فخرج من خوفه ثم أتى بلبن فشره فخرج
من خوفه ففعلوا له ميت ودخلوا عليه موحاة الناس بنون عليه وجاهل شاب فقال أبى بشر يا أمير
المؤمنين بشرى الله الله من صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدم في الاسلام ما قد علمت

ووليت فعدلت ثم شهادة قال ودعت ذلك فثاقا لعالى ولاى فلما أدبر اذا ازارع من الارض فقال
 ردوا على السلام قال يا ابن اخی ارفع ازارك فله انى لثوبك واتى لربك باعبد الله من عمر
 انظر ما على من الدين فحبه فوجدته وثمانين ألفا ونحوه قال ان وفيه مال اكبر فأتى من
 أموالهم والا فاقبال في بنى عدي بن كعب فان ثقب أموالهم والا فاقبال في قريش ولا تعدهم الى
 غيرهم فاذهنى هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقل بقرأ عليك عمر السلام ولا تنقل أمير
 المؤمنين فاذهنى اليوم المؤمنين اميرا وقل يستأذن عمر بن الخطاب أن يدفن مع صاحبه فلم
 واستأذن ثم دخل عليه فوجدتها قاعده تبكي فقال بقرأ عليك عمر السلام ويستأذن أن يدفن مع
 صاحبه قالت كنت أريد من نفسي ولا ورثه اليوم على نفسي فلما أقبل قبل هذا عابد الله من عمر
 قدما فقال ارفعوني فاستندم رجل اليه فقال ما بالك قال الذى يحب بالأمير المؤمنين أذنت
 قال الحمد لله ما كان شئ أهم من ذلك فاذا أتت فأتيت فاجلوني ثم سلم وقل يستأذن عمر بن الخطاب
 فان أذنت لي فأدخلوني وان ردتي فردوني الى مقابر المسلمين وذكروا ما الحديث في نفس
 الحديث أنه يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات وهو عتراء وضو عنه رضوان مقرون
 بعده فهم ولما مات كانتهم لم يصابوا بحسبة قبل مصيته لعظمها عندهم وقد ثبت في الصحيح أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال خسار أتاكم الذين يخونكم ويغشونكم ويصلون عليكم ويصلون عليكم
 وشرار أتاكم الذين يغشونكم ويغشونكم ويصلون عليكم ويصلون عليكم ولم يقتل عمر رضى الله عنه
 رجلا من المسلمين رضا المسلمين عنه واتما قتله كافر فارسى مجوسى وخشيته من الله لكامل عمله
 فان الله تعالى يقول انما يحبني الله من عباده العلماء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم صلى
 ولصدمه أوزير كوزير الرجل من الكلاء وقرأ عليه ابن مسعود سورة النساء فلما بلغ الى قوله كيف
 اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا قال حبسك ففتنرت الى عينيه وهما
 تذرفان وقد قال تعالى قل ما ادرى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وفي صحيح مسلم
 أنه قال لما قتل عثمان بن مظعون قال ما ادرى والله واترسلوا الله ما يفعل بى ولا بكم وفي
 الترمذى وغيره عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انى ارى ما لا ترون وأسمع ما لا
 تسمعون أظنت السماء وحق لها أن تنطق ما فيها موضع أربع أصابع الا وصلت واضع جبهته ساجدا
 لله والله لو تعلمون ما أعلم صلكتم قليلا وبكىتم كثيرا وما تلذذتم بالنساء على الفراش ولا رجتم الى
 الصدقات تجارون الى الله وددت انى كنت شهيرة تعضد وقوله وددت انى كنت شهيرة تعضد قيل
 انه من قول اذى لرا من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال تعالى ان الذين هم من خشف ربهم
 مشفقون والذين هم بآياتهم يؤمنون والذين هم بربهم لا يشركون الآية وفي الترمذى
 عن عائشة قالت قلت يا رسول الله هو الرجل يركب ويسرق ويخاف فقال لا يا ابنة الصديق ولكنه
 الرجل يصلى ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه وأما قول الرافضى وهل هذا الا ما تقول
 الكافر باليتى كنت رايا فهذا جاهل منه فان الكافر يقول ذلك يوم القيامة حين لا تقبل توبة
 ولا تنفع حسنة وأما من يقول ذلك في الدنيا فهذا يقول في دار العمل على وجه الخشية لله فجاب
 على خوفه من الله وقد قال عمر بن الخطاب متجبل هذا او كنت خيل منسلي لم يكن هذا كنى
 الموت يوم القيامة ولا يجعل هذا كقول أهل النار كما أخبر الله عنهم بقوله ولداوا ما لم يلقيض
 عليزابك ذلك قوله ولأن الذين ظلموا ما فى الأرض جمعا ومنته معه لا تدينوا من سوء
 العذاب يوم القيامة وابداهم من الله ما لم يكونوا يحسنون فهذا الخبر عن أحوالهم يوم القيامة
 حين لا ينفع توبة ولا خشية وأما فى الدنيا فالعبد اذا خاف ربه كان خوفه مما يشبه الله عليه فن

لبعض الاحاد دون بعض ولم يكن
 عليه لعل على الاطلاق (اشارة)
 كل جملة مترتبة من عل ومعلولات
 على الولاة وهما على غير معلولة فهى
 طرف لانهما ان كانت وسطا فهى
 معلولة (اشارة) كل سلسلة مترتبة
 من عل ومعلولات كانت متناهية
 أو غير متناهية فقد ظهر أنها
 اذا لم يكن فيها الامعلولات انتهت
 الى عللة خارجة عنها لكن يتصل بها
 لاحتالة طرف فظهر أنه ان كان فيها
 ما ليس بمعلول فهو طرف ونهاية
 فكل سلسلة تنتهى الى واجب
 الوجود بذاته (قلت) مضمون هذا
 الكلام أن الموجود اما واجب بنفسه
 واما ممكن لا يوجد الا بغيره فذكر ذلك
 فى الاشراطين لكن قد قيل ان
 فى الكلام تكرار للاحتياج اليه
 واذا كان الممكن لا يوجد الا بغيره
 فهو مفعول معلول ويمتنع تسلسل
 المعلولات لان كل واحد من تلك
 الاحاد ممكن والجملة متعلقة بتلك
 الممكنات فتكون ممكنة غير واجبة
 ايضا فوجب بغيرها وما كان غير
 جملة الممكنات واحدا فهو واجب
 فهذا معنى قوله اما ان يتسلسل ذلك
 الى غير النهاية فيكون كل واحد من
 احاد السلسلة ممكنا بذاته والجملة
 معلقة بها فتكون غير واجبة
 ايضا فوجب بغيرها لكن قوله
 اما ان يتسلسل يحتاج أن يقال
 واما ان لا يتسلسل فقيل انه حذف

خاف الله في الدنيا آمنه يوم القيامة ومن جعل خوف المؤمن من ربه في الدنيا كشوف الكافر في الآخرة فهو كمن جعل التلث كالنور والظل والحر والبرد والاحياء كالاموات ومن تولى امر المسلمين فصل بينهم عدلا يشهد به علمتهم وهو في ذلك يخاف الله ان يكون ظلم فهو افضل عن يقول كثير من رعيته انه ظلم وهو في نفسه آمن من العذاب مع ان كمالهم من اهل الجنة والخواارج الذين كفروا عليه واعتقدوا انه ظالم سحق القتل مع كونهم ضللا تخطين هم راضون عن عمره عظمون لسيرة وعده وبعدل عمر يضرب المثل حتى يقال سيرة العرب سواء كانوا عربا من الطلب وعمر بن عبد العزيز كالمقول اهل العلم والحديث كاحد وغيره او كانوا ابا بكر وعمر كبقوله طائفة من اهل القبة كاي عبد وغيره فان عرب الخطباء داخل في ذلك على التقديرين ومعلوم ان شهادة الرعية لرأيها اعظم من شهادة هولتة وقد قال تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مر عليه بجنازة فأتوا عليه اخيرا فقال وجبت وجبت ومر عليه بجنازة فأتوا عليه انرا فقال وجبت وجبت قالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنازة آتيتهم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة آتيتهم عليها شراف قلت وجبت لها النار آتيتهم شهداء الله في أرضه وفي المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ومن ان ظلموا اهل الجنة من اهل النار قالوا يا رسول الله قال بالنساء الحسن وبالنساء السيئ ومعلوم ان رعية عمر انشربت شر فاوغرما وكانت رعية عمر خيرا من رعية علي وكان رعية علي جزأ من رعية عمر ومع هذا فكلمهم بصغور عدله وزهده وسياسته وعظمونه والامة قرنا بعد قرن تصفعه زهده وسياسته ولا يعرف ان اعدا لمن في ذلك والرافضة لم تقع في ذلك بل لما غلبت في علي جعلت ذنب عمر كونه تولى وجعلوا يطلونه ما يتبين له ظلمه فلم يكتفهم ذلك وأما علي رضي الله عنه فان اهل السنة يحبه ويثولونه ويشهدون بانه من الخلفاء الراشدين والائمة المهديين لكن نفسه رعيته يطمنون في عدله قالوا ليرجى يكفرونه وغيره انوار ج من اهل بيته وغيره اهل بيته يقولون انه لم ينصفهم وشيعة عثمان يقولون انه من ظلم عثمان بالجله لم يظهر لعل من العدل مع كثرة الرعية وانتشارها ما ظهر لغيره ولا قريب منه وعمر لم يول احدا من اقاربه وعلي ولي اقاربه كجولي عثمان اقاربه وعمر مع هذا يخاف ان يكون ظلمهم فهو اعدل وان خوف من الله من علي فهذا مما يدل على انه افضل من علي وعمر مع رضا رعيته عنه يخاف ان يكون ظلمهم وعلي ينكح من رعيته (١) ويظلمهم ويدعو عليهم ويقول اني انصفهم ويصفون واسأهمهم يسأون في الهم فابذلهم خيرا منهم وابذلهم شرما في الشريطين احق بالامن ان كنت تعلمون

(فصل) قال الرافضي وروى اصحاب الصحاح من مسند ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته اتفقوا بدواة ورق طاس اكسبلكم كتابا لا تضلون به من بعدى فقال عمر ان الرجل ليحمر حينما كتاب الله ففكر القطف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انرجوا عنى ما ينسني التنازع لاني فقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بيننا وبين كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عمر لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مات محمدا لموت حتى يقطع ايدي رجال وارجلهم فلما نهى ابو بكر وتلاعه ان لم يمت واتهم يستون وقوله انا ن مات اوقلت انظمت على اعتابكم قال كمال ما سمعت هذا الآية والجواب ان يقال اما عمر فقد ثبت من علمه وقضه ما لم يثبت لاحد غير ابي بكر في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ذلك اختصارا اذ كان هو مقصوده والمعنى وان لم تسلسل المكنت انتهت الى واجب الوجود وهو المطلوب ولوقبل بدل هذا القذف ان تسلسل ذلك كان هو العبارة المناسبة لمطالبة ثم ذكر شرح هذا القليل على وجه تفصيلي بعد ان ذكره مجملا فقال اذا تسلسلت المكنت وكل منها معلول فانها تقتضي عللة خارجة عن آحادها لانه اما ان يكون لهاعلة واما ان لا يكون واذا كان لهاعلة فالعلة اما المجموع واما بعضه واما خارج عنه والاقسام محتمة الا لاخيرا اما الاول وهو ان لا تقتضي عللة اصلا فتكون الجلة واجبة غير معلولة فهذا لا يتأتى لانها انما يجب باحد او ما واجب باحد كان معلولا واجبا بغيره وهذا يقرره بعضهم كالرازي وجهين احدهما ان الجلة امر كسب الا احادوا احادها غيرها وما اقتضى الى غيرهم لم يكن واجبا بنفسه وهو تقرير ضعيف لانه لو قدر ان كل واحد من الاجزاء واجب بنفسه لم ينتج ان تكون الجلة واجبة بنفسها فان مجموع الامور الواجبة بنفسها لا ينتج ان تكون غير محتاجة الى امور خارجة عنها وهذا هو المراد بكونه واجبا بنفسه ولكن هذا من جنس تخيهم على نقي الصفات بنقي التركيب وهي حجة داخضة

(١) قوله ويظلمهم هكذا في الاصل ولعله بضم ففتح فتشديد اللام المكسورة أي ينسبهم الى الظلم كسبهم

(الوجه الثاني) ان كل واحد من
 الاحاد يمكن غيره واجب الجلة
 لا تحصل الا بهما لا يحصل الا
 بالمكن اولي أن يكون مكنًا وهذا
 التقرير رخين ذلك وهذا التقرير
 الثاني هو الذي ذكره السهروردي
 في تلويحاته وهو أحد الوجهين
 اللذين ذكرهما الرازي وهو أحد
 وجهي الامدى ايضا (قال
 السهروردي) لما كان كل واحد من
 المكنات يحتاج الى العلة فجميعها
 محتاج لاه معلول الاحاد المكنة
 فيفتقر الى علة خارجة عنه وهي غير
 مكنة لانها لو كانت مكنة كانت
 من الجلة فتكون اذا واجبة الوجود
 وقد قدرها الامدى بوجه ثالث
 وهو انها كانت الجلة واجبة
 بناتها فهو عين المطلوب فقال
 الجلة اما ان تكون واجبة لذاتها
 واما ان تكون مكنة لاجازان
 تكون واجبة والاما كانت احادها
 مكنة وقد قيل انها مكنة ثم قال
 وان كانت واجبة فموقع الاستحالة
 عين المطلوب وهذا الوجه الثاني
 الذي ذكره بوجه ثالث وليس
 هذا يحصل لقصور دلالة حيث
 لا يلزم ثبوت واجب بنفسه خارج
 عن جلة المكنات وقد ورد بعضهم
 على هذا اسو الا فقال اذا كانت
 الاحاد مكنة ومعناه افتقار كل
 واحد الى علة وكانت الجلة هي
 مجموع الاحاد فلا مانع من اطلاق
 الوجوب وعدم الامكان عليهما بمعنى
 انها غير مقتضرة الى امر خارج

انه كان يقول قد كان في الامم قبلكم محدثون فان يكن في امي أحد فمر قال ابن وهب تفسير
 محدثون ملهون وروى الضاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان فينا
 مضي قبلكم من الامم محدثون وانه ان كان في امي هذين منهم فانه عمر بن الخطاب وفيما
 الضاري لقد كان فيمن كان قبلكم من بني اسرائيل رجال يكلمون من غير ان يكونوا انبياء
 فان يكن في امي منهم أحد فمر وفي الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا
 اناسم اذ رأيت قدحا انبت فيه فلينفسر منتهى حتى اني لأرى الري يخرج من اخفاري ثم
 اعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا فاولته بارسول الله قال العلم وفي الصحيحين عن أبي سعيد قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا اناسم رأيت الناس يعرضون على وعلمهم قص منها ما يبلغ
 التدي ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر عمر بن الخطاب وعليه قص بحره قالوا ما اولت ذلك بارسول الله
 قال الدين وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال عمر واقتدي في ثلاث واقتدي ربي في ثلاث
 وفي أسارى بدر والضاري عن أنس قال قال عمر واقتدي ربي في ثلاث
 قلت بارسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم مصلى فقلت واخذوا من مقام ابراهيم مصلى وقلت
 بارسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو امرت امهات المؤمنين بالجلاب فازل الله آية الجلاب
 وبلغني معانة النبي صلى الله عليه وسلم بعض أزواجه فدخلت عليهن فقلت ان اتيتن أولي بليل
 الله رسوله خير امسكن حتى أتت احدى نساءه فقالت باعرا ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما يبعد نساهم حتى تعظهن أنت فانزل الله عسى ربه ان يطلعك ان يبدله أزواج خيرا منك
 الآية وأما قصة الكتاب الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد ان يكتبه فقد جاسينا
 كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي
 ألبس وأخلاه حتى أكتب كتابا في أناسي ان يتي متين ويقول قائل أنا أولى وباني الله والمؤمنون
 إلا ابا بكر وفي صحيح الضاري عن القاسم بن محمد قال قالت عائشة وأرا ساه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لو كان وأمانتي فاستغفر لك وأدعوك قالت عائشة وانكلاه والله اني لا نطق بحب
 موتى فلو كان ذلك لطلت آخر يومك مع ربنا بعض أزواجك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بل أنا وأرا ساه لقد هممت أن أرسل الى أبي بكر وابنه فاعهد أن يقول القائلون أو يتي المتينون
 ويدفع الله وباني المؤمنين وفي صحيح مسلم عن ابن أبي ليلى قال سمعت عائشة وسئلت من كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغفلا واستغفلا قال أبو بكر فقيل لها من بعد أبي بكر
 قالت عمر قيل لها من بعد عمر قالت أبو عبيدة طاهر من الجراح ثم انتهت الى هذا وأما عرفائتيه
 عليه كل قول النبي صلى الله عليه وسلم من شدائد المرض أو كان من أقواله المعروفة والمرض
 جازع على الانبياء ولهذا قال ماله ابرف فسل في ذلك ولا يجزم به جبر والشك جازع على عمر فانه
 لا معصوم الا النبي صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد شك بشبهة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 مرضا فلما بدا كلامه كان من وجه المرض كما عرض لمرض أو كان من كلامه المعروف الذي
 يجب قبوله ولما ظن أنه لم يمت حتى تبين أنه قد مات والنبي صلى الله عليه وسلم قد قدم على أن
 يكتب الكتاب الذي ذكره عائشة فلما رأى أن الشك قد وقع علم أن الكتاب لا يرفع الشك فظن
 بين فيه فائدة وعلم أن الله يجمعهم على ما عزم عليه كما قال وباني الله والمؤمنون إلا ابا بكر وقول
 ابن عباس ان الرزية بكل الرز بمجال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب الكتاب
 يقتضي أن هذا الحائل كان رزية وهو رزية في حق من شك في خلافة الصديق وأنته عليه
 الامر فانه لو كان هنالك كتابا لزال هذا الشك فاما من علم أن خلافة حق فلا رزية في حقه والله

الجد ومن توهم أن هذا الكتاب كان بخلافه على فهو ضال باتفاق عامة الناس من علماء السنة
والشيعة أما أهل السنة فمفقون على تفضيل أبي بكر وتقدمه وأما الشيعة العاقلون بان عليا
صحيح هو المستحق للإمامة فيقولون أنه قد نص على امامته قبل ذلك فاصحابنا هم معروفوا
وحينئذ لم يكن يحتاج إلى كتاب وان قيل ان الإمامة محدث النص المعلوم المشهور فلان
تكم كتاب الحضرة طائفة قليلة أو ولي أخرى وأضاف لم يكن يجوز عندهم تأخير البيان إلى
مرض موته ولا يجوز له ترك الكتاب لمن سلفه كما كان يكتبه في الكتاب مما يحب بانه
وكتابه لكان النبي صلى الله عليه وسلم يسمو بكتبه ولا يلتفت إلى قول أحد أنه ألوغ الخلق
له فعلم أنه لم يترك الكتاب لم يكن الكتاب واجبا ولا كان فيه من الدين ما يجب كتابته حينئذ ادلو
وجب فعله ولو أن عمر رضى الله عنه استنبه عليه أمر ثم نبه له أن ذلك في بعض الأمور فليس هو
أعظم من يقضى ويقضى بأمره ويكون النبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بخلافه حينئذ ذلك
ولا يكون قد علم حكم النبي صلى الله عليه وسلم فان السائل الحق أخفى من الجزم بتفضيله وكل
هذا اجتهدنا في ما كان غايته أن يكون من الخطا الذي رفع الله المؤاخذه به كقاضى على في الحامل
المتوفى عنها زوجها أنها تعد بعد الاجل مع ما ثبت في الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم
أنه لما قيل له ان أبا السائل بن يعكأ أتى بذلك الشيعة الاجل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذب أو السائل حلت فأتى من شئت فقد كذب النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي
أتى به ذوا أو السائل لم يكن من أهل الاجتهاد وما كان له أن يقضى بهذا مع حضور النبي صلى
الله عليه وسلم وأما علي وابن عباس وان كانا أقنابا بذلك لكن كان ذلك عن اجتهاد وكان ذلك بعد
موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن لهما مقاصد شيعة وهكذا سائر أهل الاجتهاد من الصحابة
رضي الله عنهم اذا اجتهدوا فافترقوا وفسوا وحكوا بأمر والسنة بخلافه لم يلزمهم السنة كانوا ثمانية
على اجتهادهم بطريقه ورسوله فيما فعلوا من الاجتهاد بحسب استقلالهم ولهم أجر على ذلك
ومن اجتهد منهم وأصابه إخراج والناس متنازعون هل يقال كل مجتهد مصيب أم المصيب
واحد وفصل الخطأ أنه ان أريد بالمصيب المطيع لله ورسوله فكل مجتهد اتقى الله ما استطاع
فهو مطيع لله ورسوله فان الله لا يكلف نفس الا وسعها وهذا عاجز عن معرفة الحق في نفس
الامر فقط عنه وان عني بالمصيب العالم بحكم الله في نفس الامر فالمصيب ليس الا واحدا فان
الحق في نفس الامر واحد وهذا كالمجتهد في الفقه اذا أفضى اجتهاد كل واحد منهم إلى جهة
فكل منهم مطيع لله ورسوله والفرض ساقط عنه صلاته إلى الجهة التي اعتقد أنها الكعبة
ولكن العالم بالكعبة المصلى إليها في نفس الامر واحد وهذا أقدسه الله بالعلم والقدر على معرفة
الصواب والعمل به فأعظم كأن المؤمنين القوي خير وأحب إلى الله من المؤمنين الضعيف وفي
كل خير وامس في محضه عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قضى على رضى الله عنه في
المفترضة بان مهرها يقط بالموت مع قضاء النبي صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشقي بان لها
مهر نسائها وكذلك طلبة نكاح بنت أبي جهل حتى غضب النبي صلى الله عليه وسلم فرجع عن
ذلك وقوله لما تبده وفاطمة التي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة بالليل فأخرج بالقدري لما قال
ألا تصلين فقال علي إنما أنفسي بيد الله فإذا شاء أن يعذبنا بعثنا فولى النبي صلى الله عليه وسلم
وهو يضرب فخذه ويضول وكان الإنسان أن كثرت جدلا وأمثال هذا لم يقدح في على لكونه كان
مجتهدا ثم يرجع إلى ما تبينه من الحق فكذلك عمر لما قدح فيه ما قاله باجتهادهم رجوعا إلى
ما تبينه من الحق والأمور التي كان ينبغي لعل أن يرجع عنها أعظم بكثير من الأمور التي كان

عنها وان كانت أعضاها بما يقتدر
بعضها على بعض قال الأمامي
وهذا ساقط لأنه اذا كانت الجهة
غير ممكنة كانت واجبة بذاتها وهي
مجموع الاحاد وكل واحد من الاحاد
ممكن فالجهة أيضا ممكنة بذاتها
والواجب بذاته لا يكون ممكنا بذاته
(قلت) وهذا السؤال يحتمل ثلاثة
أوجه أحدها أن يقال انها واجبة
بالاحاد والاجتماع جميعا ومعلوم أن
الجهة هي الاحاد واجتماعها اذا
كان ذلك ممكنا كانت الذات ممكنة
فيكون السؤال ساقطا كما قال
الأمامي (الثاني) أن يقال المجموع
واجب بأحاده الممكنة ولا يحصل
المجموع نفسه ممكنا بل يقال المجموع
واجب بالاحاد الممكنة وهذا هو
السؤال الذي يقصده من يفهم
ما يقول وحينئذ فيسأل في جوابه بان
الاجتماع الذي للمكانات الأولى ان
يكون ممكنا لكونه عرضا لها والعرض
محتاج إلى موارد فاذا كانت ممكنة
كان هو أولى بالامكان وغير ذلك
(الاحتمال الثالث) ان يقال كل
واحد من الاحاد يرجع بالآخر
والمجموع ممكن أيضا لكنه يرجع
بترجى الاحاد المتعاقبة وهذا
السؤال ذكره الأمامي صورا له
على هذا الوجه في كتابه المسمى
بداية الحقائق قال لما المانع من
كون الجهة ممكنة الوجود ويكون
ترجمها بترجى أحادها وترجى أحادها
كل واحد بالآخر غير النهاية
(قال) وهذا الشكل مشكل وربما

ينبغي لمرآن يرجع عنهما مع أن عمر قد رجع عن علمة تلك الأمور وعلى عرف رجوعه عن بعضها فقط رجوعه عن خطبة بنت أبي جهل وأما بعضها فكتسابه من المتوفى عنها الحامل فتدأ بعد الاجل وان المفوضة لأمهرها إذا مات الزوج وقوله ان الغيرة إذا اختارت زوجها فهي واحدة مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نسائه لم يكن ذلك طلاقاً فهذه لم يعرف الاقاؤه عليها حتى مات وكذلك مسائل كثيرة ذكرها الشافعي في كتاب اختلافه على وعبد الله بن كرهها محمد ابن نصر المروزي في كتاب رفع اليدين في الصلاة وأثرها موجود في الكتب التي يذكر فيها أقوال العصابة إما باستناد أو ما ينفرد استناد مثل مصنف عبد الرزاق وسنن سعيد بن منصور ومصنف وكيع ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة وسنن الأثرم ومسائل حرب وعبد الله بن أحمد وصالح وأمثالهم مثل كتاب ابن المنذر وابن جرير الطبري وابن نصر وابن خزم وغير هؤلاء

(فصل) قال الرافضي ولما وعظت فاطمة أبا بكر في فذل كتبها كتابها ووردها عليها فخرجت من عنده فلقها عمر بن الخطاب فرق الكتاب فحدث عليه بمافعله أبو لؤلؤة وعطل حدوده الله فلم يخذل الغيرة بن شعبة وكان يعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكثر مما ينبغي وكان يعطى عائشة وخضعة في كل سنة عشرة آلاف درهم وغيرهم الله تعالى في المنشين وكان قليل العرفة في الأحكام والجواب أن ههنا من الكتب الذي لا يترتب فيه علم ولم يذكر هذا أحد من أهل العلم بالحدوث ولا يعرفه استناد وأبو بكر لم يكتب فذل كقوله لا حد لافاطمة ولا لغيرها ولا دعت فاطمة على عمر ومافعله أبو لؤلؤة كرامة في حق عمر رضي الله عنه وهو أعظم بمافعله ابن ملجم يعطى رضي الله عنه ومافعله قتله الحسين رضي الله عنه به فإن أبا لؤلؤة كافر قتل عمر بكافراً قتل الكافر المؤمن وهذه الشهادة أعظم من شهادته يقتله مسلم فإن قتل الكافر أعظم درجة من قتل المسلمين وقتل أبي لؤلؤة ناعم كان بعدموت فاطمة عمدة خلافة أبي بكر وعمر الاستة أشهر فمن أين يعرف أن قتله كان بسبب دعاء حصل في تلك المدة والذي إذا دعا على مسلم لم يقتله كافر كان ذلك دعاءه لا عليه كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو لأصحابه بضو ذلك كقوله بغفر الله لفلان فيقولون لو أمست تبايه وكان إذا دعا لأحد بذلك استشهد له قال قائل ان علياً لم يهل صفين والخوارج حتى يدعو عليه بمافعله ابن ملجم لم يكن هذا بعد عن المعقول من هذا وكذلك قال ان آل شيان بن حرب يدعو على الحسين بمافعله وذلك أن عمر لم يكن له غرض في فذل لم يأخذها لنفسه ولا لأحد من أقاربه وأصدقائه ولا كان له غرض في حرمان أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم بل كان يقصد بهم في العطاء على جميع الناس ويضللهم في العطاء على جميع الناس حتى أنه لما وضع الدوان للعطاء وكتب أسماء الناس قالوا نبي الله صلى الله عليه وسلم لا يدنو أباقار برسول الله صلى الله عليه وسلم وضوا عمر جث وضعه الله فبدأ بيئ هاشم وضم إليهم بني المطلب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما بنو هاشم وبني المطلب شي واحد انهم لم يفارقوا في جاهلية ولا اسلام فقدم العباس وعلي والحسن والحسين وفرض لهم أكثر مما فرض لغيرهم من سائر القبائل وقضت أسامة بن زيد على ابنه عبد الله في العطاء فقبض ابنه وقال تقض على أسامة قال فانه كان أحب إلي رسول الله منكم وكان أبوه أحب إلي رسول الله من أسامة وهذا الذي ذكرتم من تقضه بني هاشم وتقضيه لهم أمر مشهور عند جميع العلماء بالسيرة يختلف فيه اثنان فمن تكون هذه مراعاة لأقارب الرسول وعقته أياهم أقرب الناس إليه وسيدة نسائه أهل الجنة وهي مصابة في يسيرين المال وهو يعطى أولادها أشنع فذلك المال ويعطى من هو أبعد عن النبي صلى الله عليه وسلم منها ويعطى علياً ثم العادة الجارية

يكون عند غيره حله وفائل أن يقول ان أريد يكون الجملة ممكنة أنها ممكنة غير واجبة بل مفترقة الى أمر خارج عنها فذلك موجب افتقارها الى غيرها وهو المطلوب وان أريد أنها ممكنة بنفسها واجبة بالاحكام المتسلسلة فهذا السؤال هو في معنى السؤال الذي قبله وانما الاختلاف بينهما في أن الأول قال لم لا تكون واجبة بنفسها بمعنى انها غير مفترقة الى أمر خارج عن أحادها بل المجموع واجباً بآحاده الممكنة والثاني قال لم لا تكون ممكنة بنفسها واجبة بآحادها على وجه التسلسل لكن قد يقال انه في أحد التقديرين ادعى وجوب الهيئة الاجتماعية بنفسها مع إمكان الاحاد وفي الثاني ادعى أن الهيئة الاجتماعية ممكنة بنفسها لكنها واجبة بالآحاد المتسلسلة ومعلوم أن كلهم ما طل والاول أظهر بطلاناً من الثاني فانه اذا كانت الاحاد كلها ممكنة والاجتماع نسبة وإضافة بينها غايته أن يكون عرضاً قائماً بها المتع أن يكون واجبة بنفسها فان الموصوف الممكن يتع أن تكون صفته واجبة الوجود بنفسها وأما الثاني فلان الهيئة الاجتماعية اذا كانت معمول الاحاد الممكنة كانت أولى بالامكان فان معمول الممكن أولى أن يكون ممكناً وان شئت قلت المقتضى الى الممكن أولى أن يكون ممكناً والا حاد ليس فيها الاحاد ممكن فلا يكون في الاجتماع

وأحاده الاما هو ممكن لا يوجد
 بنفسه وما لا يوجد بنفسه يتبع أن
 وجوده غيره اذ لم يحصل له
 ما يوجد به فان وجوده في نفسه
 قبل وجود غيره به فاذ لم يكن
 وجوده الا بوجود غيره فلو كان
 لا يمكن وجود غيره به بدون الموجود
 الذي يوجد به أولى وأخرى وكل من
 الممكنات واجتماعها ليس موجودا
 بنفسه فيمتنع أن يكون شي منها
 موجودا غيره فاستمع ترج بعضها
 ببعض وترجع المجموع بالآحاد في
 الجملة فكل السؤاليين يتضمن (١)
 افتقارا الى الاجتماع الى الآحاد
 فكلادها ما يدع فيه الوجود بها
 بالآحاد لم يدع وجودها بالذات غير
 الوجود بالآحاد لكن الآحاد
 وهي هذا السؤال لما أضافه الى
 غيره بصارة واعتبار ثم لم اعترف
 بعدم قدرته على حلها أو رد من
 جهة نفسه بصارة أخرى واعتبار
 آخر ومن أجاب عن الآحاد في
 الفرق بينهما بقول السؤال الاول
 قيل فيه ان المجموع واجب بنفسه
 وذلك متنع وهذا قيل فيه انه ممكن
 واجبا بالآحاد وهذا الجواب
 بالفرق ضعيف وذلك لانه اذا قيل
 هو ممكن واجبا بالآحاد فقد قيل انه
 واجبا بتلك الآحاد وتلك الآحاد
 كلها ممكنة ومعلوم الممكن
 (١) قوله افتقار الى الاجتماع الى
 الآحاد الخ هكذا في الاصل ولعل
 في العبارة ما يحتاج الى تحوير
 فتأمل كعبه محصه

بان طلاب الحق والرئاسة لا يتعرضون لقتله بل بكره ومنهم من لا يسلن للآحاد فكيف
 يجوز لطلبة العطاء والرجال والمراتب محققا لافترض أصلا لا ينبغي ولا ينبغي وأما قول الرافض
 وعطل حدوده فلم يحدد المتغير من شعبة فالجواب أن جواهر العطاء على ما فعله عرف قصة
 المتغير وان السنة اذ لم تكمل حد الشهود ومن قال بالقول الآخر بنزاع في أن هذه مسئلة
 اجتهد وقد تقدم ما مر على على بتطليل القصص والحدود على قتله عثمان أعظم فذا
 كان القادر في على مطلقا فذا عرف على أو بالطلان والذي فعله بالمتغير كان بحضرة العصاة
 رضى الله عنهم وأقروا على ذلك وعلى منهم والدليل على إقراره على أنه لما حله ذلك لانه
 أعاد أبو بكر القذف وقال والله لقد زنى فهم عمر بجلده فانهما فقال له على إن كنت جالده فارجع
 المتغير يعني ان هذا القول كان هو الاول فقتل بعد عليه وان جعلته بمنزلة قول ثان فقد تم
 النصاب أربعة فيصير به فمعه عمر وهذا دليل على رضاه على بخدمهم أولادون الحد الثاني
 والا كان أنكر خدمهم أولا كما أنكر الثاني وكان من هودون على راجع عمر ويحتج عليه بالكتاب
 والسنة فارجع عمر الى قوله فان عمر كان وقفا عند كتاب الله تعالى روى البخاري عن ابن عباس
 قال قدم عينة بن حصن على ابن أخيه الحارث بن قيس وكان من نفر الذين بدنبهم عمر وكان القراء
 أصحاب مجلس عمر كهم ولا كانوا أو شاة لقتل عينة لابن أخيه بان أن شاة وسمه عنده هذا الأمير
 فاستأذن لي عليه فقال استأذن علي عليه قال ابن عباس فاستأذن الحارث لعينة فاذن له عرفا
 دخل عليه قال هو ابن الخطاب فوالله ما تعطينا الجزل ولا تحكم بيننا بالعدل فغضب عمر حتى
 هم أن يوقع به فقال له الحارث أمير المؤمنين ان الله تعالى قال لتبشعن هذا العقور وأمر بالعرف وأعرض
 عن الجاهلين وان هذا من الجاهلين فوالله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه وكان عمر وقفا عند كتاب
 الله وعمر رضى الله عنهم المتوارعة أنه كان لا تأخذ في الله لومة لائم حتى انه تأم على ابنه
 الحد لما شرب بصر بعد أن كان عمر بن الناص فصره الحد لكن كان صر به سرا في البيت
 وكان الناس يضربون علانية فبعث عمر الى عمرو بن زهره ويتهدد لكونه حائى انه ثم طلبه فصره
 مرة ثانية فقال له عبد الرحمن ما لك هذا فزجر عبد الرحمن ومارى أنه صر به بعد الموت
 فكذب على عمر وصر بالست لا يجوز وأخبار عمر المتوارعة في إقامة الحد ودواءه كان لا تأخذ
 في الله لومة لائم أكرم من أن تذكرنا وأي عرض كان لعمر في المتغير من شعبة وكان عمر عند
 المسلمين كلهم ان العدل الذي لا يميل الى هذا الجانب ولا هذا الجانب وقوله وكان يعطى أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم من بيت المال أكرم ما ينبغي وكان يعطى عائشة وحفصة من المال في
 كل سنة عشرة آلاف درهم فالجواب ما محضه فكان بنفسه ما من العطاء لكونها ابنته كما
 نفس عبد الله بن عمر وهذا ان كمال احتياطه في العدل وخوفه مقامه ومنه نفسه عن
 الهوى وهو كان يرى التفضل في العطاء بالفضل فيعطى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أعظم
 مما يعطى غيره من النساء كما كان يعطى بني هاشم من آل أبي طالب وآل العباس أكرمها
 يعطى أعداءهم من سائر القبائل فاذنا فضل شخصاً كان لاجل اتصاله برسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأولادته واستحقاقه وكان يقول ليس أحد أحق بهذا المال من أحد وانما هو الرجل
 وغناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وسابقته والرجل وواجته فما كان عمر يعطى من بينهم على
 إعطائه بما لا يتق حداقة أو قرابة بل كان بنفسه ابنه وابنته وشقوهما عن قنارئهم في الطواغيت
 كان يفضل بالاسباب الدينية المحضة ويفضل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم على جميع
 البيوتات ويقدمهم وهذه السيرة لم يسرها بعد منته لاعتنان ولا على ولا غيرها فان قدح فيه

أولها أن يكون ممكنا فتتبع أن يكون

معلول الممكن وأجاب بالممكن قبل وجوب الممكن والممكن لا يجب إلا بالواجب بنسبه بل ما كان واحدا من الممكنات جزءا عنه لوجوده فهو ممكن فكيف إذا كان كل من الممكنات التي لانهايتها جزءا عنه وجوده فإن الاجتماع الذي يحصل للممكنات التسلسلة التي هي علل ومعلولات يتوقف كل واحد واحد من تلك الأمور التي كل منها علة ومعلول فالاجتماع أولى بالامكان وأبعد عن الوجوب إن قدر أن له حقا فغيره لا حادثت أنه إذا قدر تسلسل العلل والمعلولات كل منها ممكن فلا بد لها من أمر خارج عنها وهذا أمر متفق عليه بين الصلاه وهومن أقوى العللوم القيمة والمعارف القطعية ولولا أن طوائف من متأخري الظاهر طولوا في ذلك وشكك فيه بعضهم كالأندلسي واليهري لما بسطنا فيه الكلام وأصل هذا السؤال مبتدأ على أن المجموع ليس هو كل واحد واحد من الأجزاء إذا كان المجموع مغايرا لكل من الأجزاء فقد يقال هو واجب بكل واحد واحد من الأجزاء وحاشا للمجموع ممكن من جهة كونه مجعوعا واجب بالأحاد الممكنة لاسما وهو لاء الفضلافة الذين احتجوا بهم هذاهم وأكثر الناس يقولون لا يجب في كل جملة أن توصف بما يوصف به أحادها قال ابن سينا ليس إذا صح

(١) قوله فيما أطن هكذا في نسخة وسقط من أخرى وحرو السئلة

كتبه

بتفضيل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فليدح فيه بتفضيل رجال أهل بيته رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وتقدمهم على غيرهم

(فصل) وأما قوله وغير حكم الله في المنفيين فالجواب أن التفسير لحكم الله بما يناقض حكم الله مثل إسقاط ما أوجبه الله وتجرم ما أحله الله والتي في الخبر كان من باب التعزير الذي يسوغ فيه الاجتهاد وذلك أن الخبر لم يقدر النبي صلى الله عليه وسلم حدا لا قدره ولا مصلته بل حوز فيه الضرب بالجبريد والنعال وأطراف الشب وعشكول النخل والضرب في حد القذف والزنا اغياب يكون بالسوط وأما العند في الخبر فقد ضرب العصابة أربعين وضربوا ثمانين وقد نسبت في الصحيح عن علي رضي الله عنه أنه قال وكل سنة والفقهاء لهم في ذلك قولان قيل الزيادة على أربعين حدا يجب كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقيل هو تعزير للإمام أن يفعله وإن يتركه بحسب المصلحة وهذا قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى وهو أظهر وكان عمر رضي الله عنه يحلق في شرب الخمر ويؤني أيضا وكان هذا من جنس التعزير بالعارض فيها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضل الشارب في الثالثة أو الرابعة رواه الإمام أحمد والترمذي وغيرهما وقد تنازع العلماء هل هو منسوخ أو لم يحكم وهو من باب التعزير الذي يفعله الإمام إن احتاج إليه ولا يجب على ثلاثة أقوال وعلى رضي الله عنه كان يضرب في الحد فوق الأربعين وقال ما أحدا أقيم عليه الحد فبوت فأحدث في نفس الاشواب الخمر طاعة لولده فله شيء فعلناه برأينا رواه الشافعي وغيره واستدل الشافعي بهذا على أن الزيادة من باب التعزير الذي يفعل بالاجتهاد ثم ذهب إلى مسألة أخرى وهو أن أقيم عليه حدا وتعزير أو قصاص فأت من ذلك هل يضمن اتفق العلماء على أن الواجب المقدر كالحد لا تضمن سرائته لانه واجب عليه واختلفوا في المباح كالقصاص وفي غير المقدر كالتعزير وضرب الرجل امرأته وضرب الراض للذابة والمؤدب للمص على ثلاثة أقوال أفضل لا يضمن في الجميع لانه مباح وهو قول أحمد بن حنبل ومالك (١) فيما أطن وقيل يضمن في المباح دون الواجب القليل يضمن بتقدير لانه تركه وهو قول أبي حنيفة وقيل يضمن غير المقدر وهو قول الشافعي لأن غير المقدرين أنه أخطأ إذا تلف به في قال الرافضي وكان قلل المعرفة بالأحكام أمر بجم حامل فقال له على إن كان ذلك عليهم سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها فأمسك وقال لولا على له لك عمر والواجب أن هذه القصص إن كانت صحيحة فلا يتخلون أن يكون عمر لم يعلم أنها حامل فأخبره على بحملها ولا ريب أن الأصل عدم العلم والإمام إذا لم يعلم أن المسحقة للقتل أو الرجم حامل ففرقه بعض الناس بمجالها كان هذا من جهة أخبائه بأحوال الناس المنسية ومن جنس ما يشهد به عنده الشهود وهذا أمر لا يضمن مع كل أحد من الأنبياء والأئمة وغيرهم وليس هذا من الأحكام الكلية الشرعية وإما أن يكون عمر قد غلبت عليه كون الحامل لا رجم فلذا كرم على ذلك ولهاذا أمسك ولو كان رآه أن الحامل ترجع لم يرجع إلى رأي غيره وقدمت سنة النبي صلى الله عليه وسلم في الغامضة لما قالت التي حبلى من الزنا قل لها النبي صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعه ولو قدر أنه حتى عليه علم هذه المسئلة حتى عرفه لم يقدح ذلك فيه لأن عمر ساس المسلمين وأهل الأمة يعطى الحقوق ويقوم الحدود ويحكم بين الناس كلهم وفي زمنه انتشر الإسلام وظهر ظهوره لم يكن قبله مثله وهو دائما يقضي ويضي ولولا كرمه لم يطق ذلك فاذا أخفيت عليه قضية من مائة ألف قضية ثم عرفها أو كان نسبا فقد كرمها فأى عيب في ذلك وعلى رضي الله عنه قد خفي عليه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنضاع ذلك ومنها ما مات ولم يعرفه ثم يقال عمر رضي الله عنه قد بلغ

من عله وعدله ورحته بالذرة أن كان لا يفرض لصغير حتى يطمع ويقول يكفيه البين فسمع
امرأة تكرهه ابتاعها ليعرضه فاصبح فتادى في الناس ان أمر المؤمنين بفرض القطع
والرضع وتضر الرضيع كان باكرامه لا بفعله هو لكن رأى ان يفرض الرضعا ليعتد
الناس عن أذاهم فهذا الحسانه المخرجه للمسلمين ولا ريب أن العقوبة اذا أمكن أن لا تتعدى بها
الجاني كان ذلك واجبا ومع هذا اذا كان الضاد في ترك عقوبته الجاني أعظمهم الفساد في
عقوبته من لم يحسن دفع أعظم الفسادين بالترام أذا ناعها كجاري التي صلى الله عليه وسلم أهل الطاف
بالمصطفى مع أن المصطفى قد يصيب النساء والصبيان وفي العيصين أن الصبي بن حنيفة سأل
النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يفتنون خصاب من ذرارهم فقال هم منهم
ولو صلت المرأة الحامل على النفوس والأموال المعصومة فخر يندفع صياها لا يقتلها قتلت وان
قتل حنثها فإذا قدر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ظن أن أقامه الحدود من هذا الباب حتى
تبينه له ليس من هذا الباب لم يكن هذا بأعظم من القتال يوم الجمل وصفين الذي أنفضى إلى أنواع
من الفساد أعظم من هذا وعلى رضى الله عنه كان مع تطره واجتهاده لا يظن أن الأمر يبلغ إلى
ما بلغ ولو علم ذلك لما فعل ما فعل كما أخبر عن نفسه

(فصل) قال الرافضى وأمر ربه مجنون فقال له على رضى الله عنه ان القلم رفع
عن المجنون حتى يشفى فأمسك وقال ولولا على لهلك عمر والجواب أن هذه الزيادة ليست
معرفة في هذا الحديث ورحم المجنونة لا يخلو إما أن يكون لم يعلم مجنونها فلا يقدح ذلك في عله
بالأحكام أو كان ذاهلا عن ذلك فذكر بذلك أو ظن الظان أن العقوبة لا تدفع الضرر في الدنيا
والمجنون قد يصاب بدفع عدوانه على غيرهم العقلاء والمجانين والزناهم من العدوان فيعاقب
على ذلك حتى ينسب إليه أن هذا من باب حدوده تعالى التي لا تقام إلا على المكلف والسريرة
قد جاءت بعقوبة الصبيان على ترك الصلاة كما قال صلى الله عليه وسلم روههم بالصلاة تسبع
وأضر روههم عليه العشر ورفقوا بينهم في المضايح والمجنون إذا صال ولم يندفع صياها لا يقتل
بل الهيمة إذا صال ولم يندفع صياها لا يقتلها قتلت وان كانت مملوكة لم يكن على قاتلها ضمان
لأنه عند جمهور العلماء كالك والثافي وأجدو غيرهم وأبو حنيفة يقول انه يضمان لما لا لانه
قتلها المصلحة فهو كالقاتل في الخمسة والجمهور يقولون قتله باب من لا يندفع صياها لا يقتلها
وهنا قتله باب عدوانها في الجملة قتل غير المكلف كالصبي والمجنون والبهيمة يدفع عدوانهم
جائز بالنسب والاتفاق إلا في بعض المواضع يقتلهم في الأغارة والبيات والمصنوع وقتلهم يدفع
صياهم وحديث دفع القلم عن ثلاثة أعاديل على رفع الأثم لا يدل على رفع الحد إلا بخدمة أخرى
وهو أن يقال من لا تقم عليه لاحد عليه وهذه المقدمة فيها خفاء فان من لا تقم عليه قد يعاقب أحيانا
ولا يعاقب أحيانا والفصل بينهما يحتاج إلى علم خفي ولما تكره المجنون أمر أتى نفسه ولم
يندفع الا بقتله فلها قتله بل علم ذلك بالسنة واتفاق أهل العلم فلو اعتقد بعض المجتهدين أن الزنا
عدوان كما سماه الله تعالى عدوانا بقوله في ابني وراعتك فأولئك هم العادون فقتل به المجنون
حتى يتبين له أن هذا حد الله فلا يقام إلا بعد العذر بالصرم والمجنون لم يعلم الصرم لم يشع عليه
في هذا الا من شاع بأعظم منه على غيره فلو قال قاتل قال المسلمون وعقوبته لهم فلا يعاقبون حتى
يعلموا الإيجاب والصرم وأصحاب سعاوية الذين قتلهم لم يكونوا يعلمون أن لهم ذنبا غير جزائي
قتالهم على ما لا يعلمون أنه ذنب وان كانوا مذنبين فان غاية ما يقال لهم أنهم تركوا الطاعة الواجبة
لكن كثير منهم أو أكثرهم لم يكونوا يعلمون أنه يجب عليهم طاعة على ومتابعته بل كان لهم من

على كل واحد حكمه مع على كل
محصل والالكان يصح أن يقال
الكل من غير المتناهي يمكن أن
يدخل في الوجود لان كل واحد
يمكن أن يدخل في الوجود فيحصل
الامكان على الكل كاحد على كل
واحد وكذلك قال السهروردي
الحكم على الكل عما على كل واحد
لا يجوز فان كل يمكن غير الحركة
جائز وقوعه دفعة واحدة وليس
كذلك الجميع وكل واحد من
الضدين يمكن في محل والكل معا
غير يمكن وهذا السؤال يجب عنه
باجوبة أحدها أن يقال نفس
الاجتماع يتتبع أن يكون واجبا
بنفسه بدون الأجزاء وان فساد
هذا معلوم بالضرورة ولم يفعله أحد
كيف والاجتماع عرض يفقر
إلى محله فإذا كان محل العرض غير
واجب بنفسه كان العرض المفقر
إلى الممكن بنفسه أولى أن يكون
ممكنا غير واجب بنفسه وانما
يتوهم وجوبه بالأجزاء الممكنة
وحيث ذكركون ذلك الاجتماع
ممكنا بنفسه واجبا بالأجزاء وإذا
كان ممكنا بنفسه فنفى اجتماع
الأحاد من جملة أجزاء المجموع
فقال المجموع هو والأحاد مع
الهيئة الاجتماعية وكل واحد
من ذلك ممكن ليس واجبا بنفسه
وحيث ذكركون هذا مجموع
منفصل عن جميع الأجزاء فلو
قبل وجب المجموع بالأحاد لكان
فولا بوجوبه بالأحاد الجرائز الممكنين

الشمات وأتوا بآيات ما نعت عليهم بالوجوب فكيف جاز قال من لم يعلم أنه ترك واجباً أو قفل محرماً مع كونه كان معصوماً يمكن، مثل هذا فقد حاق إمامة على فكيف يكون ذلك قد فسدت إمامة عمر لا سيما القتال على ترك الواجب انما يشرع إذا كانت مفسدة القتال أقل من مفسدة ترك ذلك الواجب والمصلحة بالقتال أعظم من المصلحة بتركه ولو لم يكن الأمر كذلك فإن القتال لم يحصل الطاعة المطلوبة به بل زاد بذلك عصيان الناس على حتى عصاه وخرج عليه خوارج من عسكره وقاته كثير من أمر أجبته وأكثروهم لم يكونوا مطيعين له مطلقاً وكانوا قبل القتال أطلعوا على مفسدته بعد القتال فإن قيل على كان مجتهد في ذلك معتقداً أنه بالقتال يحصل الطاعة قبل فلاذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفوراً مع أنه أفصى إلى قتل الأوف من المسلمين بحيث حصل الفساد ولم يحصل المطلوب من الصلاح أفلا يكون الاجتهاد في قتل واحد لقتل حصل به نوع مصلحة من الزجر عن الفواحش اجتهاد مغفور ومع أن ذلك لم يقتله به هم موزر كروى الأمر إلى معرفة الاحكام في السياسة العامة الكلية أحوج منه إلى معرفة الاحكام في الحدود الجزئية وعمر رضي الله عنه لم يكن يخفى عليه أن الجنون ليس بمكلف لكن المشكل أن من ليس بمكلف هل يعاقب بفساد دفع الفساد أم وضع مشبهه فإن الشرع قد جاء بقصوبة غير المكلفين في دفع الفساد في غيره وضع والعقل يقتضي ذلك لحصول مصلحة الناس والعلام الذي قتله الخضر قد قيل أنه كان لم يبلغ وقته لدفع مصلوه على أبويه بأن يردهما طغياناً وكفراً وقول النبي صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن الصبي حتى يحتلم والجنون حتى يفقي والناسم حتى يستغنى عما يقتضي رفع المائم لا يرفع الضمان بانفاق المسلمين فلما أنفقوا أنفاساً وما لا ينفعهم وأما رفع العقوبة إذا سرق أحدهما أو زنى أو قطع الطريق فهذا علم (١) ببليل منفصل بمجرد هذا الحديث ولهذا اتفق العلماء على أن الجنون والصغير الذي ليس بمكلف ليس عليه عبادة بدنية كالصلاة والصيام والنجس اتفقوا على وجوب الحقوق في أموالهم كالنفقات والأمان واختلطوا في الزكاة فقالت طائفة كآبي حنيفة أنها لا تجب إلا على المكلف كالصلاة وقال الجمهور كآبي الشافعي وأجدبل الزكاة من الحقوق المالية كالعشر وصدقة الفطر وهذا أقول جمهور الصلابة فإذا كان غير المكلف قد تشبه بعض الواجبات هل تجب في ماله أم لا فكذلك بعض العقوبات قد تشبهه هل يعاقب بها أم لا لأن من الواجبات ما يعجب في ذمته بالاتفاق ومنها ما يعجب في ذمته بالاتفاق وبعضها يشبهه هل هو من هذا أم وهذا وكذلك العقوبات منها ما لا يعاقب به بالاتفاق كالقتل على الإسلام فإن الجنون لا يقتل على الإسلام ومنها ما يعاقب به كدفع ماله ومنها ما لا يقدش به ولا زرع بين العلماء أن غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تزييراً ليعلموا وكذلك الجنون يضرب على ما فعله لينزجر كل من العقوبة التي فيها قتل أو قطع هي التي تسقط عن غير المكلف وهذا انما علم بالشرع وليس هو من الأمور الظاهرة حتى يعاب من خفت عليه حتى يعلموا أيضاً فكثير من المجانين أو أكثرهم يكون له حال أفاقة وعقل فلعل عمر نزل أن هازنت في حال عقلها وافاقتها ولغز المجنون يقال على من به الجنون المطبق والجنون الخلق ولهذا يقسم التفهيد المجنون إلى هذين النوعين والجنون المطبق قليل والغالب هو الخلق وبالجملة فاذكر من المطاعين في عمر وغيره رجوع إلى شيش إمامة العلم وأما نقص الدين ونحن الآن في ذكر مفاد كرم من منع فاطمة وصحابة في القسم ودره الحدود ونحو ذلك رجوع إلى أنه لم يكن عادلاً بل كان ظالماً ومن العلوم للناس والعلم أن عدل عمر ملاً ألاق وصار يضرب به المثل كقيل سيرة العسرين وأحد هماغير من الخطاب والآخر قيل أنه عمر بن عبد العزيز وهو قول أحد من جنبل وغيره من

(١) قوله ببليل منفصل بمجرد ادخا هكذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفاً وسقطاً فأمل وجو كنهه معصيه

لا يوجد بنفسه فلا يوجد غيره
بطريق الأولى وهو معنى قولهم
المعلق بالممكن أولى أن يكون ممكنا
(الوجه الثالث) أن يقال المجموع
أما أن يكون مغايرا لكل واحد
واحد وأما أن لا يكون فان لم يكن
مغايرا بطل هذا السؤال ولم يكن
هناك مجموع غير الاتحاد الممكنة
وان كان مغايرا لهما فهو معقول لها
ومعقول الممكن أولى أن يكون ممكنا
وهذا معنى قول ابن سينا ان الجاهل
اذا تم نقض علة أصلا لم تستلزم
علة تكون موجبة للجملة كانت
واجبة غير معسولة وكيف
يتأتى هذا وانما يجب باحداها
يقول هي لم يجب بنفسها وانما
وجب باحداها وما وجب بتغيره لم
يكن واجبا بنفسه وايضا هذا
بالكلام على عبارة الامدى حيث
قال هذا الاشكال مشكل وربما
يكون عند غيري حل له مع أنه يعظم
ما يتكلم فيه من الكلام والظلمة
ويقول في خطبة كتابه انكار الافكار
ما تنفوه الفلاسفة من ان لها كان
كل كل شيء وتعامه بمحصل كالاته
الممكنة كان كمال النفس الانسانية
بحصول ما لها من الكمالات وهي
الاحاطة بالمعقولات والعلم بالجهولات
ولما كانت العلوم متكررة والمعارف
متعددة وكان الزمان لا يتسع
لتحصيل جملة ما مع تقاصر الهمم
ونثرة القواطع كان الواجب السعى
في تحصيل أكلها والاحاطة
بأفضلها بتقديمها هو الأهم فلا هم

أهل العلم والحديث وقيل هو أبو بكر وعمر وهو قول أبي عبيد ومطافعة من أهل العلم والخبر يكتفى
الإنسان أن الخلق من الذين هم أشد الناس تعصبا لرسولهم عن أبي بكر وعمر في سيرتهم ما وجدك
الشعبة الأولى أصحاب علي كانوا يعبدون عليه أبا بكر وعمر وروى ابن بكلة ما ذكره الحسن بن عرفة
حدثني كثير من معدن الفسطاط عن أنس بن ميان عن غالب بن عبد الله العقيلي قال لما طعن
عمر دخل عليه رجال منهم ابن عباس وعمر بن عبد الله بن مسعود وهو يكي فقال له ابن عباس ما يكيك
يا أمير المؤمنين فقال له عمر أما والله ما أكي جزعا لي الدنيا ولا شوقا لها ولكن أخاف هول المطع
قال فقال له ابن عباس فلا تملك يا أمير المؤمنين فوالله لقد أملك فكان إسلامك فخالقك قد أمرت
فكانت أمارتك فخالقك قد أملا لك الأرض عدلا وما من رجل من المسلمين يكون بينهم ما يكون
بين المسلمين فتذكر عندهما الأرض يقولون وقعبه قال فقال عمر اجلسوني فلما جلس قال عمر
أعد علي كلاما يا ابن عباس فاعاد فقال عمر أن تشهد لي بهذا عند الله يوم القيامة يا ابن عباس
قال نعم يا أمير المؤمنين أنا أشهدك بهذا عند الله وهذا عني تشهدك علي بن أبي طالب
جالس فقال علي بن أبي طالب نعم يا أمير المؤمنين وهو أول أهل العلم الذين يصوتون القليل والتهار
عن العلم وليس لهم غرض مع أحد بل يرجعون قول هذا الصحابي تاريخه قول عمر بن الخطاب
تاريخه بعبارة من أدلة الشرع كسعيد بن المسيب وفقهاء المدينة قتل عمر بن الخطاب
والقاسم بن محمد وعلي بن الحسين وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عثمان وسليمان
ابن يسار ونار حجة بن زيد وسالم بن عبد الله بن عمر وغير هؤلاء ممن بعدهم كان شهر الزهري
ويحيى بن سعيد وأبي الزناد وريسة ومالك بن أنس وابن أبي ذئب وعبد العزيز بن الماجشون وغيرهم
ومثل طلوس البياضي ومجاهد وعطاء وسعيد بن جبير وعبد بن عمر وعكرمة مولى ابن عباس ومن
بعدهم مثل عمرو بن دينار وابن جريح وابن عينة وغيرهم من أهل مكة ومثل الحسن البصري
ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد أبي الشعثا ومطرف بن عبد الله بن النخعي ثم أبواب السخاني
وعبد الله بن عون وسليمان التيمي وقسادة وسعيد بن أبي عروبة وجاد بن سلمة وسعد بن زيد
وأمثالهم مثل علقمة والأسود وشريح القاضي وأمثالهم ثم إبراهيم الخليلي وعامر الشعبي
والحكم بن عتبة ومنصور بن المعتمر والسيافان الثوري وأبي حنيفة وابن أبي ليلى وشريك النخعي
وكسب بن الجراح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وأمثالهم ثم الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق
ابن إبراهيم وأبو عبيد القاسم بن سلام والحديث عبد الله بن الزبير وأبو نوري ومحمد بن نصر
المرزوقي ومحمد بن جرير الطبري وأبو بكر بن المنذر ومن لا يحصى عددهم الله من أئمة
علماء المسلمين كلهم خاضعون لعدل عمر وعلمه وقد أقر العلماء مناقب عمر فانه لا يعرف في سير
الناس كسيرة كذلك قال أبو المعالي الجويني قال ما دار الفلك على شكله قاتل عائشة رضي
الله عنها كان عمر أحوذ بانسج وحدهم قد أعزلا مور أقرها وكانت تقول زينا بحال السكم
بذكر عمر وقال ابن مسعود أقرس الناس ثلاثة بنت صاحب دين أقاتلت بأب استأجره
ان خير من استأجرت القوى الامن وخدجعة التي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر بن اسحق
عمر وكل هؤلاء العلماء الذين ذكرناهم يعلمون أن عدل عمر كان أتم من عدل من ولي بعده وعلمه
كان أتم من علم من ولي بعده وأما التفاوت بين سيرة عمر وسيرة من ولي بعده فاعلم قد عرفته
العامة وبالحاجة فانها أعمال ظاهرة وسيرة مينة يظهر لمسرة من حسن التوبة وقصد العدل
وعدم التفرغ وقبح الهوى لا يظهر من غيره ولهذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم ما رأيت
الشيطان ملكا كذا الا سلك الخافير لئلا يأن الشيطان انما يستطيل على الانسان بهواه

وما لنا نتفق معرفته أم ولا نحن

أن أول ما تراهي إليه بالمرأى بأصا
المرأى وتعتد نحوه أعناق الهمم
والخواطر ما كان موضوعه أجل
الموضوعات وغايته أشرف الغايات
والسبح مرجع العلوم الدينية
ومستند النوايس الشرعية وبه
صلاح العالم ونظامه وحله وإبرامه
والطرق الموصلة إليه يقينيات
والسالك المرسدة نحوه قطعيات
ونكاح هو العلم الملقب بعلم الكلام
الساحق ذات واجب الوجود
وصفاته وأفعاله ومتعلقاته ولما
كنامع ذلك قد حققنا أسسوه
وتحقيقنا فصوله وأحاطنا بمجانيه
وأوضحنا مبادئه وأظهرنا أغواره
وكشفنا أسرارها وفزنا به بقصب
سبق الأولين وخزنا غاياته أمكار
المتقدمين والتأخرين واستزنا
منه خلاصة الآليات وفصلنا
القسم من الآليات سألني بعض
الاحباب والفضلاء من الطلاب
جمع كتاب حاوئاً لمسائل الأصول
جامعاً لآثار أفكار العقول وذكر
تمام الكلام مفهوم هذا الكلام
ومع ما في كلامه من ذكر مباحث
أهل الفلسفة والكلام يذكر
مثل هذا السؤال الوارد على
طريقه معرفة واجب الوجود الذي
لم يذكره بقاؤه وبذكره كراهه
مشكل وليس عندهم حل ولكن من
عدل عن الطرق العصبية الخبيثة
القطعية القريبة البينة إلى طرق
طولية بعيدة لم يؤمن عليه مثل هذا

(١) قوله الساعين هكذا في نسخة
وفي أخرى الساعين وتجر الرواية

كبته مضممة

وعرقع هواه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لولم أبعث فيكم لمع فيكم عن وقال ان الله ضرب
الحق على لسان عمرو وقوله ووافق ربه في غير واحد ينزل فيها القرآن على ما قال وقال ابن عمر كنا
نحدث ان السكينة تنطق على لسان عمرو وهذا الكلام نفسه بالعلم والعدل قال الله تعالى وقت
كلمه بلك صدقاً وعدلاً فان الله تعالى بعث الرسل بالعلم والعدل فكل من كان آتم على ما وعدلا
كان أقرب إلى ما جاء به الرسل وهذا كان في عمر أظهر منه في غيره وهذا في العلم والعدل ظاهر
لكل أحد وأما في العلم يعرف برأيه وخبرته بمصالح المسلمين وما ينفعهم وما يضرهم في دينهم
ودنياهم ويعرف مسائل النزاع التي فيها قول ولغيره فيها قول فان صواب عرف في مسائل النزاع
وموافقته للتصویر أكثر من صواب عثمان وعلي ولهذا كان أهل المدينة في قوله أميل
ومذهبهم أجمع مذهب أهل الأمصار فانه لم يكن في حدائق الاسلام في القرون الثلاثة أهل
مدينة أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهم متفقون على تقديم قول عمر على قول علي
وأما الكوفيون فالطبعة الأولى منهم أصحاب ابن مسعود يقدمون قول عمر على قول علي وأولئك
أفضل الكوفيين حتى قضاه شريح وعبد الله السلمي وأمثالهما كانوا يرحلون قول عمر على قوله
وحده قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ما رأيته عرقاً إلا وأنا يخجل لي أن بين عينيه ملكاً
يسدده وروي الشعبي عن علي قال ما كنا بعد ان السكينة تنطق على لسان عمرو وقال حذيفة
ابن اليمان كان الاسلام في زمن عمر كرجل القبل لا يزداد الاقر بالقتل كان كرجل المدبر
لا يزداد الا بعدا وقال ابن مسعود ما رأينا عمر منذ أسلم عمرو قال أيضاً اذا ذكر الصالحون فجلالهم
كان اسلامه نصراً وامارته قصاً وقال أيضاً كان عمر علماً نكاح الله وأوقفهنا في دين الله وأعرفنا
بالله والله لو بين من طريق (١) الساعين يعني ان هذا الأمر بين يعرفه الناس وقال أيضاً عبد الله
ابن مسعود لو ان علم عمر وضع في كفة ميزان ووضع علم أهل الأرض في كفة لرجح عليهم وقال أيضاً
لما مات عمر اني لأحسب هذا قد ذهب بسبعة أعشار العلم وانى لأحسب تسعة أعشار العلم ذهب
مع عمرو أصيب وقال مجاهد اذا اختلف الناس في شيء فاطنروا ما صنع عمر فخذوا برأيه وقال
أبو عثمان النهدي انما كان عمر مرياً لا يقول كذا ولا يقول كذا وهذه الآية ما رواها عن حماد كورة
بالاسانيد الثابتة في الكتب المصنفة في هذا الباب ليست من أحاديث الكذابين والكتب
الموجودة فيها هذه الآثار المذكورة بالاسانيد الثابتة كثيرة جداً قال عبد الله بن أحمد بن حنبل
حدثني أبي حدثنا يحيى بن سعد عن اسمعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم قال قال عبد الله
ابن مسعود ما رأينا عمر منذ أسلم عمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر وابن
عبس وغيرهما قال اللهم أعز الاسلام بأبي جهل بن هشام وأبجر بن الخطاب قال فقد اعز علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم يومئذ وفي لغة أعز الاسلام بأصحابهذين الرجلين اليك
وروي الترمذي عن عكرمة عن ابن عباس قال لما أسلم عمر قال المشركون قد انتصف القوم معنا وروي
أحمد بن منيع حدثنا ابن عليه حدثنا أبو يعن أبي معشر عن ابراهيم قال قال ابن مسعود كان عمر
حاتماً حصة ينالها الاسلام يدخل الناس فيه ولا يخرجون منه فلما قتل عمر انتالها حاطة فالتاس
اليوم يخرجون منه وروي ابن بطنة بالاسانيد المعروف عن الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن
شهاب عن أم أيمن قالت وهي الاسلام يوم مات عمر والثوري عن منصور عن ربيع عن حذيفة
قال كان الاسلام في زمن عمر كرجل القبل لا يزداد الاقر بالقتل كان كرجل المدبر لا يزداد
الابعدا ومن طريق المباحثون قال أخبرني عبد الواحدين أبي عون عن القاسم بن محمد كانت
عائشة رضي الله عنها تقول من رأى عمر بن الخطاب علم أنه خلق غناه للاسلام كان والله أحوذاً يانسج

وحده قد أعلا مورا أقراتها وقال محمد بن إسحق في السيرة أسلم عمر بن الخطاب وكان رجلا ذا
شكبة لا يرام ما ورأه ظهيرة فاستمع به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عزوا وكان عبد الله
ابن مسعود يقول ما كنا نقدر أن نصلي عند الكعبة حتى أسلم عمر بن الخطاب فلما أسلم قاتل قريشا
حتى صلى عند الكعبة وصلينا معه وكذلك رواه مسندنا محمد بن عبد الله الطائفي قال حدثنا سعيد
عن قيس بن أبي حازم قال قال عبد الله بن مسعود ما كنا نعرف منذ أسلم عمر واقبلوا فبنينا ما نستطيع
أن نصلي بالكعبة فظاهر بن حتى أسلم عمر فقاتلهم حتى تركوا فلبينا وقد روى من وجوه ثابتة عن
مكحول بن غنصيف عن أبي ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله جعل الحق
على لسان عمر وقلبه وأقلمه وهذا مروي من حديث ابن عمر وأبي هريرة وقد ثبت من غير
وجه عن الشعبي عن علي قال ما كنا نعد أن السكينة تنطق على لسان عمر ثبت هذا عن الشعبي
عن علي وهو قد رأى عليا وهو من أخبار الناس بأصحابه وحديثه وفي الصحيحين عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال قد كان في الأمم قبلكم محدثون فإن يكن في أمتي منهم أحد فمروا بالخطاب
وثبت عن طارق بن شهاب قال إن كان الرجل يحدث عمر بالحدث فكذب الكعبة يقول
أحبس هذه ثم يحدثه الحديث فيقول أحبس هذه فيقول كل واحد نكته حتى إذا أمرتني أن
أحبسه وروى ابن وهب عن يحيى بن أبي ربيعة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب
بعض جيشا وأمر عليهم جلابي سارية قال فينا عسر خطيب في الناس فجعل يصيح على
المؤمنين لقينا نعد ونافهزمونا فإذا بلغ بأسيرة الجبل قال فقدم رسول الجيش فاه فقال يا أمير
المؤمنين فمهم الله فقيل لهم من الخطاب إنك كنت تصيح بذلك على المنبر وفي الصحيحين عن عمر أنه
قال واقترى في ثلاث قلت يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فزلت واتخذوا من
مقام إبراهيم مصلى وقلت يا رسول الله إن ناسا دخل عليهن البر والفاجر فلما أمرتهن أن يحميبن
قال فزلت آية الحجاب واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء في الغيرة فقلت لهن عسى
ربه أن يطلعكن أن يبدل أزواجهن ما سكن فزلت كذلك وفي الصحيحين أنه لما مات عبد الله
ابن أبي بن سلول دعى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعصلي عليه قال عمر فلما قام دوت الهم فقلت
يا رسول الله أنصلي عليه وهو منافق فأنزل الله ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره
وأنزل الله استغفر لهم أولا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وثبت عن
قيس عن طارق بن شهاب قال كنا نتحدث أن عمر يوم تمت على لسانه ملك وعنه بجاهد قال كان عمر
إذا رأى الرأي نزل به القرآن وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كأن الناس
عروضوا لي وعليهم قصص منها ما يبلغ الشدى ومنها ما هو دون ذلك وعرض علي عمر بن الخطاب وعليه
قصص بحجرة قال فقرأت ما رواه رسول الله قال الدين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال بينما أنا مشاء رأيت نبي أتيت بقدر فحسرت منه حتى أتى لاري الذي يخرج من أنفاري ثم
أعطيت فضلي عمر بن الخطاب قالوا ما أولت ذلك يا رسول الله قال العلم وفي الصحيحين عنه قال
رأيت كأنني أزعج على قلبه بدلو فأخذها لبي في خافه فتزعج ذنوبا وذنوبين وفي زرع معصفا والله
يفغره ثم أخذها عمر بن الخطاب فاستحالت في يد غيره فاقلم أو عبقري من الناس يضرى غيره حتى
ضرب الناس بسطن وقال عبد الله بن أحمد ثنا الحسن بن حماد حدثنا وكيع عن الأعمش
عن شقيق عن عبد الله بن مسعود قال لو أن عمر وضع في كف ميزان ووضع علم أهل الأرض
في كفك فخرج عليهم بعلمه قال الأعمش ما تكررت ذلك كرهه لا إبراهيم فقال ما تكررت من ذلك

الانقطاع كاتبه العلماء على ذلك غير
مرتود كروا أن الطرق المتبعة
أما أن تكون خطرة لتطاولها ودقتها
وأما أن تكون فاسدة ولكن من
سلك الطريق الخوفة وكانت
طريقا صحيحة فله برجي في الوصول
إلى المطلوب ولكن لما فعل هؤلاء
ما فعلوا وأصروا بهارصون يحمون
طريقهم صحيح الخوف وصرح
المعقول ويدعون أن لا معرفة إلا
من طريقهم وأن لا يكون عالما
كاملا إلا من عرف طريقهم احتج
التيبين ما فهدا فعلم أن يحارب الله
ورسوله ويسبي في الأرض فسادا
وسبنا بالطرق النافعة غير طريقهم
وسبنا لأن أهل العلم والابتن عاقلون
بصفا حتى ما عدهم لبسوا عاجزين
عن ذلك ولكن من كان قادرا على
قطع الطريق فستر ذلك إيمانا
واحتسابا وطلبا للعدل والحق
وجعل قوته في الجهاد في أعداء الله
ورسوله كان خيرا ممن جعل
ما أوتيته من القوة فيما يشبه قطع
الطريق وإذا قبل لهم لا يفسدوا
في الأرض قالوا انما نحن مصلون
ألا نهمهم هم المفسدون ولكن
لا يشمرون وإذا قبل لهم آمنوا كما
آمن الناس قالوا لا تؤمن كما آمن
الشهداء ألا نهمهم هم الشهداء ولكن
لا يعلون وإذا أتوا الذين آمنوا قالوا
آمنوا وإذا أتوا إلى شياطينهم قالوا
أنا معكم انما نحن مستهزون
الله يستمريهم ويهديهم طغيانهم
يعمهم أولئك الذين اشتروا

فقد قال ما هو أفضل من ذلك قال انى لحاسب تسعة اشعار العلم ذهب مع عمر بن الخطاب وروى
ابن بطة بالاستناد الثابت عن ابن عينة وجادين صلة وهذا القطة عن عبد الله بن عمر بن زيد بن
وهب ان رجلا أقر مسقط بن مقرن أو غيره آية وأقرها عمر بن الخطاب أخرفه لأن مسعود
عنه فقال لاحدهما من أقرأ كما قال أبو عبيد بن علي بن مقرن وقال لا تحزن أقرأ كما قال
عمر بن الخطاب فبكى ابن مسعود حتى كثرت دموعه ثم قال أقرأها كما أقرأها عمر فانه كان
أقرأ الكتاب الله وأعلمنا بن الله ثم قال كان عمر حصة احصينا يدخل في الاسلام ولا يخرج
منه فلما ذهب عمر انزل الحسن ثلة لا يذها أحد بعده وكان اذا سلك طريقا اتبعناه
ووجدناه سهلا فاذا ذكر الصالحون فيها لم يمر وقال عبد الله بن أحمد حدثنا أبو حنيفة
حدثنا القوام عن مجاهد قال اذا اختلف الناس في شيء فانظر وامانع عمر فذوله وروى ابن
مهدى عن جادين بن زيد قال سمعت خالد الحذاء يقول زى ان التامع من قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما كان عليه عمر بن الخطاب رضى الله عنه وروى ابن بطة من حديث أحمد بن يحيى
الحلواني حدثنا عبد بن جندب حدثنا عطاء بن مسلم عن صالح المرادى عن عبد الله بن رباب عن
صلى العصر فصفه أهل بخران صفيين فلما صلى أو ما رجل منهم الرجل فأخرج كما بانوا له
أياه فلما أقر أدمعت عيناه ورفع رأسه إليهم فقال يا أهل بخران أو يا أصحابي هذا والله خطي
بيدي وأملأه عمر عري فقالوا يا أمير المؤمنين أعطنا فيه فدفوت منه فقلت ان كان راداعى عمر
يوما فالوم رد عليه فقال لا راداعى عرشا صنعته ان عمر كان يرشد الامروان عمر أعطاكم
خيرا مما أخذتمكم وأخذتمكم خيرا مما أعطى ولم يجر لمر نفع ما أخذتموه انما أخذته
لجماعة المسلمين وقد روى أحد رواه ترمذى وغيره قال أحمد حدثنا عبد الرحمن المقرئ حدثنا
حيون بن شريح حدثنا بكر بن عمرو الماعفرى عن مشرح بن عاهل عن عتبة بن عامر الجهمى قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو كان بعدى نبى لكان عمر بن الخطاب ورواه ابن
وهب وغيره عن ابن لهيعة عن مشرح فهو ثابت عنه وروى ابن بطة من حديث عتبة بن مائل
الخطمى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان غيرى نبى لكان عمر بن الخطاب وفيه لعل
أبغض فيكم لبغض فيكم عمر وهذا اللفظ في الترمذى وقال عبد الله بن أحمد حدثنا شجاع بن
مخلف حدثنا يحيى بن عمار حدثنا صفوان عن عمرو بن محمد بن سالم بن عبد الله عن أبي موسى
الاشعرى انه أباطا عليه خبر عمر فكلهم امرأقى بطنها سلطان فقالت حتى يحيى مشطافى فأسأله
فقال رأيت هم مرتزا بكاهمنا أهل الصدقة وذلك لاراء الشيطان الآخر لمخضبه للالك الذى بين
عنه روح القدس ينطق على لسانه ومثل هذا في الصبي عن سعد بن أبي وقاص قال
استأذن عمر على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده نساء من قريش بكلمته ويستكتره
عليه أسواتهن فلما استأذن عمر عن قن فابتعدن الخباب فأنذره رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم ففضل فقال عمر أفضل الله سئل بالرسول الله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت من هؤلاء الاكى كن عندي فلما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الخطاب فقال عمر قلت يا رسول الله أتأتى أحق أن يهين ثم قال عمر أرى عذوات أنفسهن تهين
ولا يهين رسول الله صلى الله عليه وسلم قلن نعم أنت أقطر وأعظم من رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال رسول الله والذى نفسي بيده ما قبل الشيطان قط سالكها الا سلك فاجبر خلق
وفي حديث آخر ان الشيطان يفر من عمر وقال أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرحمن حدثنا
صفوان عن واصل بن عباد قال كنا تحدث أن الشياطين كانت تصفد في اماره عمر

الضلالة بالهدى فاربحت تجارتهم
وما كانوا مهتدين مثلهم كمثل
الذى استوقد نارها فلما أضاءت
ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم
في ظلمات لا يبصرون مريم عيسى
فهم لا يرجعون أو كصيب من
السماء فيه ظلمات وعدو برق بجماعون
أصابهم في آذانهم من الصواعق
حذر الموت والله محيط بالكافرين
فان الهدى الذى بعث الله به
رسوله لما كان فيه معنى الماء الذى
يحصل به الحياة ومعنى النور الذى
يحصل به الاشراف ذكره ابن المنين
كأن قال تعالى ومن كان مستاقا فحيناه
وجعلناه فورايشيه في الناس
كمن مثله في الظلمات ليس بخارج
منها وكما ضرب المثل بهذا وهذا
في قوله تعالى أنزل من السماء ماء
فسالت أودية بقدرها فاحتمل
السيل زبدابا وياوم وقد وزن عليه
في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد
مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل
فاما الزبد فيذهب جفا واما
ما ينجع الناس فهم كتمث في الارض
كذلك يضرب الله الامثال وقال
تعالى ألم ترالى الذين يزعمون انهم
آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من
قبلك يريدون أن يتكاسوا الى
الطاغوت وقد أمر وأن يكفر وابه
ويرد الشيطان أن يضلهم ضلالا
بعدا واذ أقبل لهم تعالى الى ما أنزل
الله والى الرسول وأبى المنافقين
يصدون عنك صدودا فكيف اذا
أصابهم مصيبة بما قدمت أيديهم

ثم جازوا مختلفون ما قلناه ان اردنا الا
احسانا وتوفيقا اولئك الذين يعلم الله
ما في قلوبهم فما عرض عنهم وعظمهم
وقل لهم في انفسهم قولنا بلغا
ومن اعظم المصائب ان يصاب
الانسان فيما اسعده الله ولا يجتنبه
الا به ويصلي في الطريق الذي
يقول انه به يعرفه ويرد عليه فيه
اشكال لا يصلح مع انه من اكبر
رؤس طوائف اهل الكلام والفلسفة
بل قد يقال انه لم يكن فيهم شي وقته
مثله والمقصود هنا ذكر عجزه
في الاشكال الذي اوردته وهو قوله
ما المانع من كون الجملة محكمة
الوجود ويكون ترجمتها تخرج احادها
وتخرج احادها كل واحدا لاخر الى
غيرها به فقال الامور التي شملها
وجوبها او امكانها او امتناعها او غير
ذلك ان لم يكن هناك الامور المشمول
ذلك الوصف لها من غير امر وجودي
زائد على الاحاد فليس اجتماعها
زائدا على افرادها وان كان هنالك
اجتماع خاص كالتأليف الخاص
فهذا التأليف والاجتماع الخاص
زائد على الافراد واذا كان
كذلك فليس في مجرد تقدير محتمل
شملها الامكان ما يقتضي ان يكون
اشتراكا كما في ذلك تقدير ائمة على
الاحاد كما ان العشرة المطلقة ليست
قدرا ائمة على احاد العشرة لكن
نحن نذكر التقسيمات المحكمة التي
تخطر بالبال ليكون الدليل جامعا
فنقول اذا قال القائل في مثل العلوات
المحكمة الجملة معلولة بالا حلف فقال

فلما قتل عمرو ثبت وهذا الباب طويل قد صنف الناس فيه محلات في مناقب عمر مثل كتاب أبي
الفرج بن الجوزي وغير بن شبة وغيرهما غير ما ذكره الامام احمد بن حنبل وغيره من ائمة العلم
مثل ما صنفه خزيمة بن سليمان في فضائل الصحابة والابرار قسطنطين واليهي وغيرهم ورسالة عمر
المشهور في القضاء الى أبي موسى الاشعري تداولها الفقهاء وبنوا عليها واعتدوا على ما فيها من
الفقه واول الفقه ومن طرقها ما روي عنه وبنو بطة وغيرهما بالاسناد الثابت عن كثير من
هنا من جعفر بن رقان قال كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الى أبي موسى الاشعري اما
بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادلى اليك فانه لا ينفع تكلم بالحق لانفاذه
أس من الناس في محملك ووجهك وقضائك حتى لا يقطع شريف في حقل ولا يأس ضعيف
من عدك البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصالح جائز بين المسلمين الاصلح احل
حراما او حرم حلالا ومن ادعى حقا فاعلمه امدأ ينتهي اليه فان جاءه بينة فاعطه حقه وان
انجز ذلك استحل عليه القضية فان ذلك هو ابلغ في العذر واجل الهي ولا تعمل قضاء قضيت
اليوم فراجعت فيه رأيت فهديت فيه لشدك أن تراجع الحق فان الحق قديم وليس يبطله
شي ومراجعة الحق خيس التماس في الباطل والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا عبرا
عليه منه لاد زورا ومجودا في حداثا وظننا في ولاء ونسب فان الله قولى من العباد السراة
وسر عليهم الحدود بالبينات والايمان ثم الفهم الفهم فما ادلى اليك وورد عليك مما ليس في
قرآن ولا سنة ثم قاس الامر عند ذلك ثم اعرف الامثال ثم اعرف فيما ترى الى اعيانها الى
القوم فيها بالحق واليك والقبض والعلق والضجر والتأذي بالخصوم فان القضاء في مواطن
الحق مما يحب الله الاجر ويحسن به الخير فمن خلصت نيته في الحق ولوعى نفسه كفاد الله
ما بينه وبين الناس ومن تزبن بما ليس في نفسه شانه الله عز وجل فان الله عز وجل لا يقبل من
العبد الا ما كان له خالصا فما طيبك بالتواب عند الله في عاجل رزقه وخزائنه وروى ابن
قطعة من حديث أبي يعلى النخعي حدثنا العتي عن أبيه قال خطب عمر بن الخطاب يوم عرفة يوم
نوح عليه السلام فقال الحمد لله الذي ابتلىنا بكم وابتلاكم بما في قلوبكم من بعد صاحبي من كان
منكم شاهدا ما شربناه ومن كان غائبا ولنا امره أهل القوت عندنا فان احسن زنا وان اساء
لم ننظره ايتم الرعية ان لولاه عليكم حقا وان لكم عليهم حقا واعلموا انه ليس حلم احب الى
الله واعظم نفعا من حلم امام وعده وليس جهل انقض الى الله تعالى من جهل وال وخرقه وانه
من يأخذ العافية عن تحت يده يعطيه الله العافية عن هوفه (قلت) وهو معروف من حديث
الاحنف عن عمر قال الوالى اذا طلب العافية عن هودونه اعطاه الله العافية عن هوفه وروى
من حديث وكيع عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن يحيى بن أبي جعدة قال قال عمر
رضي الله عنه ولا ثلاث لا يحب أن تكون قد لحقت بالله ولا أن أيعرف سبيل الله أو أضع جهتي
في التراب اسعدا أو اجالس قوما يلتطون طيب الكلام كالتقطط النسر وكلام عمر رضي
الله عنه من أجمع الكلام أو كلمة فاه ملهم مخبث كل كلمة من كلامه تجمع علما كثيرا مثل
هؤلاء الثلاث التي ذكرهن فانه ذكر الصلوات والجهاد والعلم وهذه الثلاث هي افضل الاعمال
باجماع الامة قال احمد بن حنبل افضل ما تطلق به الانسان الجهاد وقال الشافعي افضل
ما تطلق به الصلاة وقال ابو حنيفة وما قال العلم والتحقق أن كلاما من الثلاثة لا يهمل من
الاخرين وقد يكون هذا افضل في حال وهذا افضل في حال كما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وخلفاؤه يفعلون هذا وهذا وكل في موضعه بحسب الحاجة والمصلحة وعمر جمع الثلاث ومن

حديث محمد بن اسحق عن الزهري عن عبد الله بن عباس قال قال لي عمرانه
واقه بالبن عباس ما يصلح لهذا الامر الا القوي في غير عنف الذين في غير ضعف الجواد في غير
سرف المسلط في غير بخل قال يقول ابن عباس فوالله ما اعرفه غير عمر وعن صالح بن
كيسان عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه انه كان اذا ذكر عمر قال فقد عمر لقتل ما سمعته يقول
يجر لشفته شي قط يخوفه الا كان حقا

(فصل) قال الرافضى وقال في خطبة له من غلى في مهران ما جعلته في بيت المال
فقال له امرأة كيف غنعتا ما اعطانا الله في كلبه حين قال واتيتم احدا من قطار فقال كل
أحد اقمته من عمر حتى المخدرات والجواب ان هذا القصة دليل على كمال فضل عمر ودينه وقواه
ورجوعه الى الحق اذ اتين به وانه يقبل الحق حتى من امر آتو يتواضع له وانه معترف بفضل
الواحد عليه ولوفى أدنى مسئلة وليس من شرط الافضل ان لا ينه المفضول الامر من الامور
فقد قال الهذلي سليمان احطت عالم بخطبه وحشلت من سبائنا يقين وقد قال موسى الخضر
هل ائتمل على ان تعلى بما علمت رشدا والفرق بين موسى والخضر اعظم من الفرق بين عمر
وبين أتباعه من الصحابة ولم يكن هذا بالي اوجب ان يكون الخضر قريبا من موسى فضلا عن
ان يكون مثله بل الانبياء المتبعون لموسى كهرون ووشع وداود وسليمان وغيرهم افضل من
الخضر وما كان عمر قد رآه فهو مما يقع مثله لغيره الفاضل فان الصادق فيه حق لله تعالى ليس من
جنس النتن والاجر فان المال والمنفعة يستباح بالاحقة ويجوز بینه بلا عوض واما البضع فلا
يستباح بالاحقة ولا يجوز الشكاح بغير صدق لغير النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق السليين
واسمحلال البضع شكاح لصادق فيمن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم لكن يجوز عقده
بدون التسمية ويجب مهر المثل فلو ما قبل ان يرض لها فقها قولان للصحابة والفقهاء
أحدهما لا يجب شي وهو مذهب علي ومن اتبعه كمالك والشافعي في أحد قوله والثاني يجب
مهر المثل وهو مذهب عبد الله بن مسعود ومذهب أبي حنيفة وأحمد والشافعي في قوله الآخر
والنبي صلى الله عليه وسلم قضى في روع بنت واثق بمثل ذلك فكان هذا قضاء رسول الله صلى
الله عليه وسلم فغير لم يستقر قوله على خلاف النص فكان حاله اكل من حال من استقر قوله
على خلاف النص واذا كان الصادق فيه حق الله بكن ان يكون مقدر بالشرع كان كاذبا
وفدية الاذى وغير ذلك ولهذا ذهب أبو حنيفة وما لا الى أن آفته مقدر بنصب السرقة واذا
جاز تقدير آفته جاز تقدير آكره واذا كان مقدر اعتبر بالسنة علم بتجاوز ما فعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نسائه وبناته واذا قدر ان هذا لا يبرح فان كانت الزيادة قد بذلت
لمن لا يستحقها فلا يعطاهما النازل لحصول مقصود ولا الاخذ لكونه لا يستحقها فتوضع في بيت
المال كما تقول طائفتان من الفقهاء ان المتبرع مال غيره يتصدق بالرجح وهو مذهب أبي حنيفة
وأحمد في إحدى الروايات وكأيقوله محققو الفقهاء فيمن باع سلاحا في الفتنة أو عصيا أو عصا
لغيره يتصدق بالثنين في الجملة عمر بن الخطاب لم يكن أشجع من كثير من اجتهاد غيره الذي
أنفذ وكيف ولم ينفذه وقوة تعالى واتيتم احدا من قطار ايتاؤل كثير من الناس ما هو أصرح
منها بان يقولوا هذا اقل للثالثة كما لا اوافق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خائما من
أحد بده فانه على سبيل المابقة فاذا كان المقدرون لادته يتاؤلون مثل هذا احزان ان يكون المقدر
للاعاء يتاؤل مثل هذا واذا كان في هذا منع الرأاة المستحقة كذلك منع المغرورة المهر الذي
استحقته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسباب المروجة بلا تسمية لم تعال في الصدق وعمر

له اما ان لا يكون هنا جملة غير
الاحاد كالسنة العشرة جملة غير
أحاديها العشرة واما ان تكون الجملة
غير الاحاد كالشكل المثلث فان
اجتماع الاستلزام الثلاثة غير وجودها
مفترقة وكالعشرة المصنوفة فان
اصطفاها غير العشرة المطلقة فان
كان الاول فالجملة هي الاحاد
المتعاقبة وكلها محكمة فالجملة كلها
محكمة وان كان الثاني فالجملة اما ان
يراد بها الهيئة الاجتماعية تدون
أفرادها واما ان يراد بها الافراد دون
الاجتماع واما ان يراد بها الامهات
والاول هو الذي اراد به السائل لكن
ذكرنا كل ما يمكن ان يقال فاذا قل
الاجتماع ممكن وترجمه بالاحاد
المتعاقبة قبله فيكون الاجتماع
معول الاحاد وموجبها ومقتضاها
والاحاد ممكنة ومعول الممكن أولى
ان يكون ممكنة فيكون حيث شئت
من الاحاد ممكنة وانفس الجملة ممكنة
لكن هذا الممكن معول تلك الممكنات
وقد علم ان الممكن لا يوجد بنفسه
فلا يكون شي من تلك الاحاد
موجودا بنفسه ولا الجملة موجودة
بنفسه فلا يكون في جميع ما ذكرنا
ما يوجد بنفسه ولا يوجد بنفسه
اذا وجد فلا بد من موجود وما
يبتذل ان الجملة اذا قبل هي ممكنة
معسولة الاحاد المتعاقبة كان
هناك يمكن زيدي على تلك الممكنات
فكان الممكنات التي هي معلولات
متعاقبة بذات معلولا آخر ومعلوم
أنها بزيادتها معلول آخر تكون

مع هذا لم يصبر على ذلك بل رجع الى الحق فعلم ان تأييد الله وهدايته اعظم من تأييده لغير موهباته اياهم وان اقواله الضعيفة التي رجع عنها لم يصبر عليها خيراً من اقوال غيره الضعيفة التي لم يرجع عنها والله تعالى قد غفر لهذه الامة الخطا وان لم يرجعوا عنه فكيف بمن رجع عنه وقد ثبت في موضع غير هذا ان اجتهادات السلف من الصلابة والتابعين كانت اكمل من اجتهادات المتأخرين وأن صوابهم اكمل من صواب المتأخرين وخطأهم اخف من خطأ المتأخرين فالذين قالوا من الصلابة والتابعين بهمة نكاح الحلال من اكثر من عشرين وجهاً قد ذكرنا هاهنا مصنف مقسود من المتأخرين بهمة نكاح الحلال من اكثر من عشرين وجهاً قد ذكرنا هاهنا مصنف مقسود والذين قالوا من الصلابة والتابعين يجوز للرجس بدهرين خطوهم اخف من خطاسن جوز الحيل الربوي من المتأخرين وان الذين أنكروا ما قاله الصلبة عمر وغيره في مسألة المفقود من أن زوجها اذا أتى خيراً بين امرأته ومهرها قولهم ضعف وقول الصلبة هو الصواب الموافق لاصول الشرع والذين عدوا هذا خلاف القياس قالوا لا ينفذ حكم الحاكم اذا حكمه قالوا ذلك لعدم معرفتهم بما أخذ الصلبة ودقة فهمهم فان هذا امضى على وقف العقود عند الحاجة وهو اصل شريف من اصول الشرع وكذلك ما فعله عمر من جعل أرض العتوق قياها هو في الصواب بدون من لم يفهم ذلك من المتأخرين وان الذي أشار به على بن أبي طالب في قتال أهل القبلة كان على رضى الله عنه فبه على الصواب بدون من أنكروا عليه من الخوارج وغيرهم وما أقبحه ابن عباس وغيره من الصلابة في مسائل الايمان والنذور والطلاق والخلع قولهم فيها هو الصواب بدون قول من خالفهم من المتأخرين وبالجملة فهذا الباب بطول وصفه فالصلابة أعلم الامة واقفها واودئها ولهذا أحسن الشافعي رحمه الله في قوله هم فوفنا كل علم وفقه ودين وهدى وفي كل سبب سبيل به علم وهدى ورايهم لتأخير من رأينا لانتفاء وكلامها ذمنا وقال أحد ابن حنبل اصول السنة عندنا التسليم بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أحسن قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حيث قال أيها الناس من كان منكم مستغنياً فليست من قدماته ان الحي لا تؤمن عليه الفتنة اولئك اهل الجحيم وكانوا افضل هذه الامة اربها قالوا وبأعقبا علما وأقلها تكلفا قوم اختارهم الله لهمة نبيه واهل بيته فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وتسكوا بما استطعتم من اخلافهم ودينهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم وقال حديثه رضي الله عنه يا معشر القراء استقيموا وخذوا الحري من كان قبلكم فواقله ان استقيم لنفسكم سبعا بعيدا وان أخذتم عيناؤكم لا تفدوا منكم خلا لا بعدا

(فصل) قال الرافضي ولم يحسن قدامه في الخبر لا تلاعبه ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طوعوا اذا ما اتقوا وآمنوا الا به فقال على ليس قدامه من أهل هذه الامة غير بدركم بحمد فقال له أمير المؤمنين حجة ثمانين ان شارب الخمر اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى والجواب أن هذا من الكذب البين الظاهر على عمر رضي الله عنه فان علم عمر بن الخطاب بالحكم في مثل هذه القضية أين من أن يحتاج الى الدليل فانه قد سلم في الخبر غير مرة هو وابو بكر قبله وكانوا يضربون فيها ثارة أربعين وثلاثين وكان عمر احيانا يعزير فيها بحق الرأس والسنان وكانوا يضربون فيها ثارة بلجر يدور بالنعال والايدي وأطراف الثياب وقد تنازع علماء المسلمين في الزائد عن الأربعين الى الثمانين هل هو حجة يجب قامة أو تعزير يختلف باختلاف الأحوال على قولين مشهورين هما روايتان عن أحد أجدادهما هل حدان أقل الحدود عثمان وهو حد القذف وادعى أصحاب هذا القول أن الصلابة أجمع على ذلك

أحوج الى الواجب منها ولم تزد ذلك المعلوم ولوقيل انها زينت علمه بمكنة لم يفت عنها شيئا فكيف اذا زينت به فلا يمكن وما بين هذا أن الجملة قد تكون معتدلة وقد تكون متعاقبة فالفتنة مثل اجتماع أعضاء الانسان واجتماع أعضاء الجسم المركب سواء كان لها ترتيب وضعى للجسم أو لم يكن كاجتماع الملائكة والناس والجن والبهائم وغير ذلك وأما المتعاقبة فكل تعاقب الحدود كاليوم والامس والوالد مع الولد وهو ذلك والجملة المعتدلة أحق بالاجتماع ما تعاقبت أفرادها فان ما تعاقبت أفرادها قد يقال انه ليس بموجود لان الماضي معدوم والمستقبل معدوم ولهذا يجوز من جواز عدم التناهي في هذا دون ذلك وفرق من فرق بين الماضي والمستقبل لان الماضي يدخل في الوجود بخلاف المستقبل وفرق قائل ثالث بين ماله اجتماع وترتيب كالجسم وبين ما فقد أحدهما كالنفوس والحركات واذا كان كذلك فاذا قال القائل الجملة ممكنة وهي معلولة الا حادفلو كانت الجملة خاتمة فتنة مجتمعة في زمان واحد لكان الامر فيها أظهر من المتعاقبة التي لا فرقان لا حادها ولا اجتماع لها في زمن واحد والعلل والمعلولات لا تكون الا مجتمعة لا تكون متعاقبة لكن المقصود أن ما يذكره مثل التسعين فلو قدر انها متعاقبة لكان ذلك يشملها والا مدى جعل الحنفية

وأن ما نقل من الضرب أربعين كان بسوطه طرفان فكانت الأربعون قائمة مقام الثمانين وهذا
 مذهب أبي حنيفة ومالك وغيرهما واختارهما الحنفى والقاضى أبو يعلى وغيرهما والثانى أن الرائد
 على الأربعين جائز ليس بجدا واجب وهو قول الشافعى واختاره أبو بكر وأبو محمد وغيرهما وهذا
 القول أقوى لأنه قد ثبت فى الصحيح عن علي بن رضى الله عنه أنه جلد الوليد أربعين وقال جلد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أربعين وولد أبو بكر أربعين وولد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أصح
 وفى الصحيحين عن أنس قال قال أبى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل قد شرب الخمر فضر به النعال
 نحو من أربعين ثم أتى به أبو بكر فعزل به مثل ذلك ثم أتى به عمر فاستشار الناس فى الحدود
 فقال ابن عوف أخف الحدود تعاون فضر به عمر ولا يجوز الضرب فيه بغير السوط كالجر يد
 والنعال واليدى وأطراف الشاب فلما تم تكن صفة الضرب مقدرة بل يرجع فيها إلى الاجتهاد
 فكذلك مقدار الضرب وهذا لأن أحوال الناس بين مختلف ولهذا أمر ألا يقتل الشارب فى المرة
 الرابعة وقد قيل إن هذا منسوخ وقيل بل هو محكم وقيل بل هو معتز برباثر يفعل عند الحاجة
 إليه وهذا لأن الضرب بالشوبليس أمر محدود وبال مختلف باختلاف قلته وكثرته وخفته
 وغلظته والغفوس قد لا تنتهى فيه عند مقدار فرقت أكثر العقوبات فيه إلى الاجتهاد وإن
 كان أقله لمقدرا كما كان من التعزيرات ما يقدر أكثر ولا يقدر أقله وأما قصة قدامة
 فتدروى أو أوصى الجوز جاني وغيره حديث بن عباس أن قدامة بن منيعون شرب الخمر فقال
 له عمر ما حملك على ذلك فقال إن الله يقول ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما
 طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات الآية وإن من المهاجرين الأولين من أهل بدر وأحد
 فقال عمر أسيبوا الرجل ففكوا عنه فقال لابن عباس أحبه فقال أنما أنزلها الله عند الناس
 لمن شربها قبل أن تحرموا أنزل أنما أخرجوا بالمسرة والاصابة إلا لأم رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه جمعة على الناس ثم قال عمر عن الحد فيها فقال على بن أبى طالب إذا شرب هذى وإذا هذى
 افتري فأجلده ثمانين جلدته جلد عمر ثمانين فضة أن عليا أشار بالثمانين وفيه نظر فإن الذى ثبت فى
 الصحيح أن عليا جلد أربعين عند عثمان بن عفان جلد الوليد بن عتبة وأنه أضاف الثمانين
 إلى عمر وثبت فى الصحيح أن عبد الرحمن بن عوف أشار بالثمانين فلم يكن جلد الثمانين مما استفاده
 عمر من على وعلى قد نقل عنه أنه جلد فى خلافته ثمانين فدل على أنه كان يجلد ثلثة أربعين وثلاثة
 ثمانين وروى عن علي أنه قال ما كنت لأقيم حدا على أحد فموت فاحدى نفسى إلا صاحب الخمر
 فإنه لو مات لوديت به لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستعملوا هذا اليعقل به أحد من الصحابة والفقهاء
 فى الأربعين فادونوها لانبئى أن يحمل كلام على ما يختلف الإجماع وإنما تنازع الفقهاء
 فيما إذا زاد على الأربعين فثقل هل يضمن على قولين فقال جمهورهم لا يضمن أيضا وهو
 مذهب مالك وأبي حنيفة وأبو جند وغيرهم وقال الشافعى يضمنه أما نصف الدين فى أحد القولين
 بجلده قد تلف بفعل مضمين وغير مضمين وأما أن تقط الدين على عدد الضربات كلها فيجب
 من الدين بقدر الزيادة على الأربعين فى القول الآخر والشافعى بنى هذا على أن الزيادة تعزير
 غير مقدر ومن أمثلة أن من مات بعقوبة غير مقدرة ضمن لاه بالتلف يتبين عدوان العزير كما
 إذا ضرب الرجل امرأة أو مؤنثا أو الرض الدابة وأما الجمهور فمهم من يخالفه فى
 الأصلين ومنهم من يخالفه فى أحدهما فالأصح ماله يقولان الثمانون حدا واجب وهو قول
 أحمد فى إحدى الروايتين وفى الأخرى يقول كل من تلف بعقوبة جارة فالحق قلته سواء كانت
 واجبة أو مباحة سواء كانت مقدرة أو غير مقدرة إذا لم يتعد وعلى هذا لا يضمن عند مسراة القود

فنق تنهاى العلل والمعلولات
 أنه قال والأقرب فى ذلك أن يقال
 كانت العلل والمعلولات غير متناهية
 وكل واحد منها يمكن على ما وقع
 القرض فهى امتناعية وأما ما
 فإن قيل بالاول فقد أبطل بثلاثة
 أوجه ثم يزعمها وقال والأقرب
 ذلك أن يقال لو كانت العلل
 والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها
 حادث لا محالة وعند ذلك فلا يخلو
 أما أن يقال وجود شئ منتهى الأزل
 أولا وجود شئ منتهى الأزل فإن
 كان الاول فهو ممنوع لأن الأزل
 لا يكون مسبوقا بالعدم والحادث
 مسبوق بالعدم وإن كان الثاني
 فجعله العلل والمعلولات مسبوقا
 بالعدم يلزم من ذلك أن يكون لها
 ابتداء ونهاية وماله ابتداء ونهاية
 فهو متوقف على سبق غيره عليه
 وأما أن كانت العلل والمعلولات
 المفروضة موجودة مع تمام ساق
 الدليل كالحكمة عنه وهذه
 التقاسيم والتطوير لا يحتاج إليها
 وهى باطلة فى نفسها فزاد فى الدليل
 ما يستغنى عنه ويكون توقف الدليل
 عليه مبطلا إذ لم يبطال الأما
 ذكره وهذا كثيرا ما يقع فى كلام
 أهل الكلام المذموم يطولون فى
 الحدود والادلة بما لا يحتاج
 التعريف والبيان إليه ثم يكون
 ما يطولون به ما نعلم من التعريف
 والبيان فكأن مثل من يريد بالبح
 فيذهب من الشام إلى الهند وانقطع

في الطرف وان لم يكن واجبا وقد اتفق الأئمة على أنه اذا تلف في عقوبة مقدرة واجبة لا يضمن كالجمل في الزنا أو القطع في السرقة وتنازعوا في غير ذلك فذهب بعضهم يقول يضمن في الجناح ولا يضمن في الواجب كقول أبي حنيفة فإنه يقول يضمن سرية القود ولا يضمن سرية التعزير بل قال الله تعالى ومنهم من يقول يضمن غير المقدور ولا يضمن في المقدور سواء كان واجبا أو مائرا أو كقول الشافعي ومنهم من يقول لا يضمن لافي هذا ولا في هذا كقول مالك وأحمد وغيرهما

(فصل) قال الرافضي وأرسل الى حامل يستدعيها فاسقطت خوفا فاقاله العصابة زالمؤديا ولاشي عليل ثم سأله أمير المؤمنين فأوجب الدية على عاقلة والجواب أن هنم مسئلة اجتهد تنازع فيها العلماء وكان عمر بن الخطاب يشاور العصابة رضى الله عنهم في الحوادث يشاور عثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم حتى كان يشاور ابن عباس وهذا كان من كمال فضله وعقله ودينه فلهذا كان من أسد الناس رأيا وكان يرجع تارة الى رأي هذا وتارة الى رأي هذا وقد أتى بأمرأة قد أقرت بالزنا فاتفقوا على رجوعها عثمان سكت فقال مالك لا تتكلم فقال أراها تستل به استهلال من لا يعلم أن الزنا محرّم فرجع فاسقط الحد عنها لما ذكره عثمان ومعنى كلامه أنها تتجهر به وتبوح به كجهر الإنسان ويوح بالشيء الذي لا يرام فيصامثل الكل والشرب والتزويج والتسرى والاستهلال رفع الصوت ومته استهلال النبي وهو دفعه صوته عند الولادة وإذا كانت لا تطلع فيها كانت جاهلة بتجهر به والحد انما يجب على من بلغه التحريم فان الله تعالى يقول وما كنا عذبين حتى نبعث رسولا وقال تعالى انما الاصل يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ولهذا لا يجوز قتال الكفار الا في من لم يبلغهم الدعوة حتى يدعوا الى الاسلام ولهذا من أتى شيئا من المحرمات التي لم يعلم تحريمها بقرب عهد الاسلام وأكونه ناسيا كان جهول لم يثم عليه الحد ولهذا لم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم من كل من أهله حتى يتبين له الخط الا يضمن من تلطط الاسود لانهم أخطوا في التأويل ولم يعاقب أسامة بن زيد لما قتل الرجل الذي قال لاله الله لانه نزل جواز قتله لما اعتقد أنه قالها تعذوا وكذلك السرية التي قتل الرجل الذي قال انتم مسلم وأخذت ماله لم يعاقب لانها كانت متاولا وكذلك خالد بن الوليد لما قتل بني جذعة لما قالوا صاألم يعاقبه تأويله وكذلك الصديق لم يعاقب لخدا على قتل مالك بن نويرة لانه كان متاولا وكذلك العصابة لما قال هذا هذا أنت منافق لم يعاقبه النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان متاولا ولهذا قال الفقهاء النجاة التي يسقط بها الحد شبهة اعتقاد أو شبهة فلو تزوج نكاحا اعتقد أنه جائز ووطئ فيم لم يحدوان كان حراما في الباطن وأما اذا علم التحريم ولم يعلم العقوبة فإنه يحد كالحديث الذي صلى الله عليه وسلم ما عزم من مالها اذا كان قد علم تحريم الزنا ولكن لم يكن يعلم أن الزنا المحسن رجم فرجه النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه بتحريم الفعل وان لم يعلم أنه يعاقب بالرجم والمقصود أن عمر رضى الله عنه كان يشاورهم وأنه من ذكر ما هو حق قبله وذلك من وجهين أحدهما أن يتبين في القصة المعنى من الحكم الذي يعرفونه كقول عثمان انها جاهلة بالتحريم فان عثمان لم يقدرهم معرفة الحكم العام بل أفادهم أن هذا المعين هو من أهله وكذلك قول علي أن هذه مجنونة قد يكون من هذا ما غير مجنونتها أو بجعلها أو نحو ذلك والثاني أن يتبين نص أو معنى نص يدل على الحكم العام كتبيين المرائنة على قوله تعالى وأبىتم إحداهن فقتلوا فلا تأخذوا منه شيئا أو لحاق عبد الرحمن حدنا شارب يحد الخائف ويحسد ذلك

(فصل) قال الرافضي وتنازع امرأتان في طفل ولم يعلم الحكم وفرغ فيه الى أمير المؤمنين

عليه الطريق فلم يصل الى مكة وبیان ذلك وجود أحد هاتين يقال ماذا كره من السبل على امتناع علل ومعلولات مجتمعة يتناول العلل والمعلولات مطلقا سواء كانت متعاقبة أو لم تكن وإذا كان دليل الامتناع يعم انفسين فلا حاجة الى التقسيم ولكن زيادة هذا القسم كزيادة القسم فيما ذكره بعد ذلك حيث قال وان كانت العلل والمعلولات معا فانظر الى الجملة غير النظر الى كل من الاحاد وحيتئذ الجملة اما ان تكون واجبة واما ان تكون ممكنة وهذا الاحتجاج اليه أيضا فإنه قد ذكر ان الاحاد ممكنة مقفورة الى الواجب فيقتدر أن لا تكون الجملة زائدة على الاحاد يكون الامر اقرب وهو بعد هذا قد ورد أنه لا يضمن من كون الافراد ممكنة كون الجملة ممكنة وأجاب عن ذلك بأن هذا باسط وهذا السؤال والجواب كاف عن ذلك التطويل بل يذنب قسم لا يحتاج اليه لكن هذا القسم وان لم يحتج اليه فإنه لم يضره بخلاف ما ذكره من زيادة تعاقب العلل فإنه زيادة أفسد بهادله مع استثناء الدليل عنها وذلك بالوجه الثاني وهو أن يقال لو كانت العلل والمعلولات متعاقبة فكل واحد منها حادث لا محالة فليزمن أن يكون الاخرى حادثا أو تكون كلها حادثا متسبقة بالعلم وهذا قد استدلل به طائفة من أهل الكلام على امتناع حوادث لا تتصلقي وقد تقدم الاعتراض عليه وبين الفرق

على فاستدعى أمرا المؤمنين الرائين وعظماء قومه رجعا فقال اتوني بعشرا فقال الرايان
 ما تصنع فقال أقدم بينكما نصيبن فناخذ كل واحدة نصفا فرضيت واحدة وقالت الاخرى
 الله الله يا الحسن ان كان ولا يمين نل فقد سمعت لهله فقال على الله اكبر هو اربك ونها
 ولو كان ابنها الرقت عليه فاعترفت الاخرى ان الحق مع صاحبها فقرح عمر ودعا لأمير المؤمنين
 والجواب ان هذه قصة لم يذكر لها السناد ولا يعرف صاحبها ولا أعلم احدا من أهل العلم ذكرها ولو
 كان لها حقيقة لم ذكرها ولا تعرف عن عمر وعلى ولكن هي معرفة عن سليمان بن داود عليه
 السلام وقد ثبت ذلك في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما فقامت
 لصاحبتهما اغتذبت بياضك وقالت الاخرى اغتذبت بياضك فقامت كالي داود فقضى به لغيرى
 فخر جئنا سليمان بن داود فاعتبرناه فقال اتوني بالسكين اشبه بينكما فقال الصغرى لا تفعل
 برجل الله هو انما فقضى به للصغرى قال ابوهريرة قال الله ان سمعت بالسكين الا ومثما كنا تقول
 الالدية فان كان بعض الصباة على او غيره سمعوا من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعوا
 ابوهريرة او سمعوا من أبي هريرة فخذوا غير مستبعد وهذه القضية فيها ان الله تعالى فهم سليمان
 من الحكم ما لم يفهمه داود كما فهمه الحكم اذ يحكم في الحرب اذ نشفت فيه غم القوم وكان
 سليمان قد سأل ربه حكما وافق حكمه ومع هذا فلا يحكم بعد ذلك بان سليمان افضل من داود
 عليه السلام

(فصل) قال الرافضى وأمر برجم امرأته ولدت لسنة أشهر فقال له على ان ناصبتك
 بكاب الله تعالى خمتك ان الله يقول وحله وفضله ثلاثون شهرا وقال تعالى والوالدان رضن
 أولادهن حولين كاملين لمن أراد ان يتم الرضاعة والجواب أن عمر كان يستشير الصباة فثارت بشير
 عليه عثمان بما اراد صورا بان تار بشير عليه وعلى وثارة بشير عليه عبد الرحمن بن عرف وثارة بشير عليه
 غيرهم وهذا مدح الله المؤمنين بقوله تعالى وأمرهم شورى بينهم والناس متنازعون في المرأة اذا
 طهرها رجل ولم يكن لها زوج ولا سيد ولا ادعت شبهة هل ترجم فذهب مالك وغيره من أهل
 المدينة والسلف أنها ترجم وهو قول أحدى الروايتين ومذهب أبي حنيفة والشافعى
 لا ترجم وهى الرواية الثانية عن أحد قائلوا لانها قد تكون مستكرهة على الوطء وموطأ أبيه شبهة
 أو حلت بتغير وطء والقول الاول هو الشايع عن الخلفاء الراشدين وقد ثبت في الصحيحين ان
 عمر بن الخطاب خطب الناس في آخر عمره وقال الرجفى كتاب الله حق على من رضى من الرجال
 والنساء اذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف يجعل الحمل دليلا على ثبوت الزنا كالشهود
 وهكذا هذه القضية وكذلك اختلافوا في الشارب هل يحل اذا تنقأ أو وجدت منه الرائحة على قولين
 والمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين أنهم كانوا يحذون بالرائحة وتلقى وكان
 الشاهد اذا شهد أنه تقيها كان كشهادة بانه شربها والاحتمالات العديدة مثل احتمال
 غلط الشهود أو كذبهم وغلطه في الاقرار أو كذبه بل هذه الدلائل الظاهرة تحصل بها من العلم
 ما لا يحصل بكثير من الشهادات والقرارات والشهادة على الزنا لا يكاد يقام بها حد وما عرفت
 أحد أقامها وانما يقام الحد وما باعتراف وما بحمل ولكن يقام بها ما دون الحد كما اذروا
 متعديين في لحاف ونحو ذلك فلما كان معروف فاعند الصباة أن الحد يقام بالحبل فلو ولدت المرأة
 لدون ستة أشهر أمم عليها الحد والولادة ستة أشهر تدور الى الغاية والامور السائرة قد لا يتخطر
 بالبال فاجرى عمر ذلك على الامر المعتاد المعروف في النساء كافي أقصى الحمل فان المعروف من

بدون ذلك فهو خلاف الصواب في الاستدلال (الوجه الرابع) أن الفرائد سلك مسلكاً في جهة الفلاسفة عن إثبات الصانع بان قال ذلك مبني على نفي التناهي عن العلل والمعلولات قال وأنت لا يمكنكم : لَمَعَ اثباتكم حوادث لا تنتهي فإن ما ذكرتم من دليل نفي النهاية في العلل يلزم منه في الحوادث وما ذكرتم مما يبرر وجود حوادث لا تنتهي يلزمكم تطبيقه في العلل وهذا الذي قاله وإن استدر كمن استدر كمن عليه لكن هو أجود مما فعله إلا أنه قد مضى فان مقصود الزامهم أحد أمرين إما عدم إثبات الواجب وإما الإقرار بحدوث العالم وبين أن إثبات الصانع معلوم ثابت الحوادث وأن افتقار الحوادث إلى المحدث أمر ضروري فهذا الأخير أن يجعل إثبات الصانع موقوفاً على نفي التسلسل في العلل ويجعل نفي التسلسل فيما هو موقوفاً على نفيها إلى التعاقب والاقتران

(١) قوله فان نسبة بني الأخوة إلى كذا في الأصل وفي العبارة تحريف يعلم من مثل عبارة فيما تقدم قريباً ونصها فان نسبة الأخوة من الأب إلى الجد أي الأب كنبه الأعمام بنى الجد إلى الجد الأعلى جد الأب فلما جع الملون على أن الجد الأعلى أولى من الأعمام كان الجد الأدنى أولى من الأخوة أم فتأمل كعبه

النساء المرات ثلثة أشهر وقد وجد قدامن ثلث لستين ووجدوا من ولدت لأربع سنين ووجد من ولدت لستين سنين فلما ولدت امرأة بعد ان تزوجها هذه المدة فهل يلحقه النسب فيه نزاع معروف وهذا من مسائل الاجتهاد فكثير من العلماء يحد لأبى الجمل المدة النادرة هذا أحد سنين وهذا أحد أربع سنين وهذا أحد سبعاً ومنهم من يقول هذا أمر نادراً يلتفت إليه وإذا ما بها وجبات بالولد على خلاف المعتاد مع ظهور كونه من غيرهم لم يجب الحاقه به

(فصل) قال الرافضى وكان يضطرب في الأحكام ففرض في الجد بعمامة قضية والجواب أن عمر رضى الله عنه أسعد العمارة المختلف في الجد بالحق فان العمارة في الجد مع الأخوة على قولين أحدهما أن يقطع الأخوة وهذا قول أبي بكر وأكره العمارة كابي بن كعب وأبو موسى وابن عباس وابن الزبير وذكر عن أربعة عشر منهم وهو مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعى وأحد كمالين سريع من أصحاب الشافعى وأبى حفص الربيعي من أصحاب أحمد بن حنبل هذا رواه عن أحمد وهذا القول هو الصحيح (١) فان نسبة بني الأخوة من الأب إلى الجد كنبه الأعمام بنى الجد إلى الجد الأعلى أو الأب وقد اتفق الملون على أن الجد الأب أولى من الأعمام فيجب أن يكون الجد الأب أولى من الأخوة وأضافان الأخوة لو كانوا أولى من بني الأب عزلة الجد لكان أبائهم وهم بنو الأخوة كذلك فلما كان أولادهم ليسوا بعزلة علم أنهم لا يتقدمون بنو الأب إلا ترى أن الابن لما كان أولى من الجد كان ابنه عزلة وأيضاً فان الحقة كالأعمام فيجب أن يكون الجد كالأب ولأن الجد يسمى أباً وهذا القول هو إحدى الروايتين عن عمر والقول الثاني أن الجد ينقسم إلى أخوة وهذا قول علي وزيد بن سعد وروى عن عثمان القولان ولكنهم يختلفون في التفصيل اختلافات متباينة أجود أهل هذا القول على مذهب زيد كالأب والشافعى وأحد وأما قول علي في الجد فلم يذهب إليه أحد من أئمة الفقهاء وأما غايد ذكر عن ابن أبي ليلى أنه كان يقضى به وذكر عن علي فيه أقوال مختلفة فان كان القول الأول هو الصواب فهو قول عمر وإن كان الثاني فهو قول عمر وإنما نفي قول زيد في الناس لأنه كان قاضى عمر وكان عمر ينفذ قضاءه في الجد لورعه لأنه كان يرى أن الجد كالأب مثل قول أبي بكر فلما صار جد أتورع وفوض الأمر في ذلك لزيد وقول القائل أنه قضى في الجد بعمامة قضية ان صح هذا لم يرد به أنه قضى في مسئلة واحدة بعمامة قول فان هذا غير ممكن وليس في مسائل الجد نزاع أكثر مما في مسئلة الخرافاء وأما وجدوا الأقوال فيما نسبته فعلم أن المراد به أن كان بعضها أنه قضى في مائة مائة من حوادث الجد وهذا مع أنه ممكن لكن لم يخرج قوله عن قولين أو ثلاثة وقول علي مختلف أيضاً وأهل الرافض يقولون هذا مع أن الأشبه أن هذا كذب فان وجود جد وأخوة في الفريضة قليل جداً في الناس وعمر إنما أتى بعشرين سنين وكان قد أسكن عن الكلام في الجد وثبت عنه في الصحيح أنه قال ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبين لنا الجد والكلا وأبواب من أبواب الربا ومن كان متوقفاً لم يحكم فيها بشئ وما بين هذا أن الناس إنما تنازعوا في عرف فريضة واحدة قضاهم قضى في المشرقة فروى عنه الاستناد المذكور في كتب أهل العلم أنه قضى فيها مرة بعد م التبريك وهذا قول علي وهو مذهب أبي حنيفة وأحد حنبل في المشهور عنه وقضى في تطهيره في العام الثاني بالتبريك وقال ذلك على ما مضى وأما هذا على ما مضى وهذا قول زيد وهو قول مالك والشافعى فانهم لا يوافقونهم على أن لا ينفذوا في الفريضة وهي رواية حرب عن أحمد بن حنبل وعنه أيضاً استدله الفقهاء على أن الاجتهاد لا ينفذ بالاجتهاد وعلى رضى الله عنه وافق على ذلك فإنه

وان العلل المتعاقبة لا يمكن ابطالها
الا بالتسوية بين امتناع كون الحادث
المعين دائما بلزوم سكوت نوع
الحوادث دائما بلزوم فانه فيه
من التطويل ووقف العلم بالصانع
على مثل هذه المقسمة ما لا يخفى
(الوجه الخامس) أن الدليل الذي
ذكره غاية أنه أن يثبت أن الحوادث
له ابتداء اذ لو كانت العلل متعاقبة
معدتة للحدوث أول لم أن يكون
للحدوث أول وهذا غاية أنه أن يكون
عبرة آيات حدوث العالم وهو أمثاله
مع كونهم يتجسسون على حدوث العالم
فلم يقولوا ان الحدث لابد له من
محدث كما هو قول الجمهور ولا أثبتوا
ذلك بان الحدوث تخصص وقت
دون وقت فيقتضي اختصاص كما
فعله كثير من أهل الكلام بل ولا
بأن الممكن يقتضي المجرى لوجوده
بل قالوا المحدث ممكن والممكن
لا يتبرح أحد طرفه على الآخر
الا بمرجع ثم اوردوا جواز التسلسل
في العلل وأجواب عن ذلك فاذا كان
الجواب عن ذلك لا يثبت الا باثبات
حدوث العلل كان غاية بهم أن
يشترط افتقار الممكن الى علة حادثة
فهم بعد ذلك ان قالوا والمحدث لابد
له من محدث كما لو اقد قالوا احق انكن
مطلوبين كرتسميات لا فائدة فيها
بل تضعف الدليل وكانوا مستثنين عنها
في الاول وان لم يقولوا والمحدث لابد
له من محدث لم يكن ما ذكره ونفعها
فان مجرد حدوث العلة ان لم يستلزم
وجود المحدث لم يثبت واجب الوجود

قد ثبت عنه أنه قال كان رأي ورأي عرف أمهات الاولاد أن لا يعين ثم قد رأيت أن يعين فقال
له فاضمه عبدة السلف رأيت لمع عرف الجماعة أحب اليه الناس رأيت وحده في الفرقة فعلى
له في المسئلة قولان ومعلوم أن ما قضيه في عقوبته وسنعه يعين هو وعمر لم يكن ينقذه وانما كان
يرى أن يستأنف فيما بعده يجوز زعيمهم والمسائل التي لمع فيها قولان وأكثر كثيرة ونفس
الجميع الاخوة قد نقل عنه فيها اختلاف كثير ونقل عنه أنه كان اذا أرسل اليه بعض نوابه
يسأله عن قضية في ذلك يأمر فيها بالاجتهاد ويقول قطع الكتاب فانه رضى الله عنه رأى أنه انما
يشكل فيها بالاجتهاد ضرورة وهو منظر الى الاجتهاد في هذه المعينة وكذا أن يقدّم غيره من
غير اجتهاد منه فأمره بتطبيع الكتاب لذلك بخلاف ما اذا كان معه فيها نص فانه كان يبلغه
ويأمر بتليقه ولا يأمر بقطع كتابه والعلماء يختلفون في بيع الكتب التي فيها العلم بالرأي هل
يجوز على قولين

(فصل) قال الرافضي وكان يفضل في الفتنية والعطاء وأوجب الله تعالى التسوية
والجواب أما الفتنية فكل من يقسمها بنفسه وانما يقسمها الجيش الغانمون بعد الخس وكان
الخس يرسل اليه كما يرسل الى غيره فيقسمه بين أهله ولم يقل عمرو ولا غيره ان الفتنية يجب فيها
التفضيل ولكن تنازع العلماء هل للامام أن يفضل بعض الغانمين على بعض اذا تبين له زباده
نضع فيه قولان للعلماء همار واثنان عن أحد أحدهما أن ذلك جائز وهو مذهب أبي حنيفة لأن
التي صلى الله عليه وسلم نقل في بدايته الربع بعد الخس وفي رجعتة الثلث بعد الخس رواه أبو
داود وغيره وهذا تفصيل لبعض الغانمين من أربعة الاخماس ولأن في صحيح مسلم أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهمين لاجل وفارس في غزوة القباة وكان راجلا لأنه أقي من القتل
والفتنية وارهأب العدو وعلم بأنهم غيره والقول الثاني لا يجوز ذلك وهو مذهب مالك والشافعي
ومالك يقول لا يكون النفل الامن الخس والشافعي يقول لا يكون الامن خمس الخس وقد
ثبت في الصحيحين عن ابن عمر قال غز ونمع النبي صلى الله عليه وسلم قبل نحد فبلغت سهماننا اثني
عشر سهم وانفطار رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدا بعدا وهذا النفل لا يقو به خمس الخس
وفي الجمله فهذا مسئلة اجتهاد فاذا كان عمر يسوغ التفضل للمصلحة فهو الذي ضرب الله الحق
على لسانه وقبله وأما التفضل في العطاء فلا ريب أن عمر كان يفضل فيه ويجعل الناس فيه على
مراتب وروى عنه أنه قال لئن عشت الى قال لأعطين الناس بيانا واحدا أي نوعا واحدا وكان
أبو بكر يسوّي في العطاء وكان على يسوّي أيضا وكان عثمان يفضل وهي مسئلة اجتهاد فهل
للامام التفضل فيه للمصلحة على قولين همار واثنان عن أحد والتسوية في العطاء اختارها أبي حنيفة
والشافعي والتفضل قول مالك وأما قول القائل ان الله أوجب التسوية فيه فهو لم يذكر على ذلك
دليلا ولو ذكر دليلنا لكان عليه كما نكتك في مسائل الاجتهاد والذين أمرهم بالتسوية من
العلماء احتجوا بأن الله قسم الموارد بين الجنس الواحد بالسواء ولم يفضل أحد ابصفا وأجاب
المفضلون بأن تلك تسحق بسبب لاجل واحصوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم يسوّي في الغنائم
بين الجنس الواحد فأعطى الرجال سهمًا واحدًا وأعطى الفارس ثلاثة أسيهم كذا ثبت في الصحيحين
وهو قول الجمهور ومالك والشافعي وأحمد وقيل أعطاهم سهمين وهو قول أبي حنيفة وقد روي
في ذلك أحاديث ضعيفة والثابت في الصحيحين عام خير أعطى الفارس ثلاثة أسيهم سهمًا
وسهمين لفارسه وكانت الخيل ما تقي فرس وكانوا أربعة عشر مائة تقسم خير على ثمانية عشر
سهما كل مائة في سهم فأعطى أهل الخيل تسعة أسيهم كانوا اثنين وأعلى ألفا ومائتين لألف

وماتى رجل وكان أكثرهم كيانا على الأبل فلم يسهم لأبل عام خير والمحوزون تفضيل قالوا بل الأصل التسوية وكان أحبا بفضل فدل على جواز التفضيل وهذا القول أصح إن الأصل التسوية وأن التفضيل لمصلحة واحدة جاز وعلم بفضل لهوى ولا جيل بل قسم المال على الفضائل الدينية فقدم السابقين الأولين من المهاجرين والانصار ثم من بعدهم من الصحابة ثم من بعدهم وكان ينقص نفسه وأقاربه عن نظراتهم فنقص ابنه وابنته عن كائنا أفضل منه وإنما يلحق في تفضيل من فضل لهوى أما من كان قصده وجه الله تعالى وطاعة رسوله وتعليم من علمه الله ورسوله وتقديم من قدمه الله ورسوله فهذا جرح ولا يثم ولهذا كان يعطى عليا والحسن والحسين ما لا يعطى لغيرهم وكذلك سائر أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ولوسوى لم يحصل لهم الايض ذلك وأما الحسن فقد اختلف اجتهد العلماء فيه فقالت طائفة سقطت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستحق أحد من بني هاشم شيئا من الحسن إلا أن يكون منهم بنو أميكن يعطى لكونه بنيا وأميكنوا وهذا مذهب أى حنيفة وغيره وقالت طائفة بل هو ينفى عن بني أميكن بعده فكل في أمر يعطى أقاربه وهذا قول طائفة منهم الحسن وأبو هريرة أئمن وقد نقل هذا القول عن عثمان وقالت طائفة بل الحسن يقسم خمسة أقسام بالسوية وهذا القول الشافعي وأحمد في المشهور عنه وقالت طائفة بل الحسن إلى اجتهد الامام يقسمه بنفسه في طاعة الله ورسوله كما يقسم النبي وهذا قول أكثر السلف وهو قول عمر بن عبد العزيز ومذهب أهل المدينة ماله وغيره وهو راية الاخرى عن أحمد وهو أصح الأقوال وعليه بدل الكتاب والسنة كما قد بسطناه في موضعه فخصر التي هو الحسن واحد فكان ديوان العطاء الذي لغير يقسم فيه الحسن والعطاء جميعا وأما ما نقوله الرافضة من أن خمس مكاسب المسلمين يؤخذ منهم ويصرف إلى من يرزونه هزنا ب الامام المعصوم وإلى غيره فهذا قول لم يقله قط أحد من الصحابة لا على ولا غيره ولا أحد من التابعين لو سلم باحسان ولا أحد من القراء لا بنى هاشم ولا غيرهم وكل من نقل هذا عن علي أو علماء أهل بيته كالحسن والحسين وعلي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وجعفر ابن محمد فقد كذب عليهم فإن هذا خلاف التواتر من سرقة على رضي الله عنه فله قد تولى الخلافة أربع سنين وبعض أخرى ولم يأخذ من المسلمين من أموالهم شيئا بل يكر في ولايته قط خمس مقسوم أما المسلمون فما خمس لاهو ولا غيره أموالهم وأما الكفار فاذا غنم منهم أموال خست بالكتاب والسنة لكن في عهد لم ينزع المسلمون لقتال الكفار بسبب ما وقع بينهم من الفتنة والاختلاف وكذلك من المعلوم الضرورة التي صلى الله عليه وسلم لم يخص أموال المسلمين ولا طلب أحد اقط من المسلمين بخمس ماله بل إنما كان يأخذ منهم الصدقات ويقول ليس لأل محمد منها شيء وكان يأمرهم بالجهاد بمالهم وأنفسهم وكان هو صلى الله عليه وسلم يقسم ما أفاض الله على المسلمين يقسم الغنائم بين أهلها ويقسم الحسن والتي وهذه هي الأموال المشتركة السلطنة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يتولون قسمها وقد صنف العلماء لها كتابا مفرقا وجعوا بينها في مواضع يذكرون قسم الغنائم والتي موال الصدقة والذي تنازع فيه أهل العلم لهم فيه ما أخذ فتنازعوا في الحسن لأن الله تعالى قال في القرآن واعلموا أن غنائمكم مني فإن الله تحبهم ورسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وإن السبل أن لا يكون دولة بين اغنيائكم وقد قال قبل ذلك وما أفاض الله على رسوله منهم فما أوجبتم عليه من خيل ولا ركاب

فتبين أن ما سلكوه أمان لا يشد أو يكون فيه من التطويل والتعقيد ما يضر ولا ينفع ومع هذا فقل هذا التطويل والتعقيد قد يكون فيه منفعة لمن يسقط ويعاد ولن لا تنقاد نفسه الاعتلال ذلك كما قد نهى عليه في غير هذا الموضع ومضمون ما ذكر ومدور في الاستدلال فلا يكون استدلالا لاهيها له اذا قدر على ومعالوات متعاقبة وأثبت امتناع ذلك لأن الحادث لا يكون أزليا ثم إن هذا العمل محذور فقوله فلم يجوز أن يكون استناد المكنات إلى عمل محذور فلا بد أن يقول على طر يقفه ان المحدث يمكن والممكن يغتفر إلى علة وعلة لا تكون محذورة فيكون حقيقة كلامه المحدث يغتفر إلى محدث لأن المحدث يغتفر إلى محدث اذ كل حقيقة ما يقوله ان المحدث لابد من علة لانه يمكن يغتفر إلى مرجع ومرجعه لا يكون محدثا لان المحدث يمكن لابد من علة وان غي العلة فقال هذا الممكن لابد من علة والعلة لا تكون ممكنة لان الممكن لابد له من علة كان قد قال الممكن له علة لان الممكن له علة وكل ذلك أثبت الشيء بنفسه والمقصود ههنا ما ذكر من امتناع التسلسل في العلل بشكل ما اذا قدرت متعاقبة كما اذا قدرت متعاقبة وأنه حينئذ يكون الاجتماع معلولا للأفراد واذا كان كل من الافراد ممكنا لا يوجد بنفسه والاجتماع

ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء وأصل التي فالرجوع والله خلق الخلق لعبادته وأعطاهم
 الأموال يستعينون بها على عبادته فالتكفار لما كفرُوا بالله وعبدوا غيره لم يقولوا مستحقين
 للأموال فأباح الله لعباده قتلهم وأخذ أموالهم فصاروا في أعاده الله على عباده المؤمنين لأنهم هم
 المستحقون له ولما أخذ من الكفار قد بقي فأحق الغنيمة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 في غنائم حنين ليس لي بها أفا الله عليكم إلا الخس والخس مردود عليكم لكن لما قال تعالى وما
 أفا الله على رسوله منهم فإا أوجبهم عليهم خيل ولا ركاب وقال ما أفا الله على رسوله من أهل
 القرى صار اسم التي عند الإطلاق لما أخذ من الكفار بغير قتال وجهور العلماء على أن التي
 لا يخمس بقول مالك وإا خيفة واحد وهذا قول السلف فاطبة وقال الشافعي والحرقي ومن
 وافقه من أصحاب أحمد خمس والصواب قول الجمهور فإن السنن الثابتة التي صلى الله
 عليه وسلم وخلفاءه تقضي أنهم لم يخصوا فإا بل أموال بني النضير كانت أول التي ولم
 يخصها النبي صلى الله عليه وسلم بل خمس غنيمة بدر وخمس خيبر وغنائم حنين وكذلك الخلفاء
 بعدهم لم يكونوا يخصون الجزية والنزاج ومنشأ الخلاف أن لما كان لفظ آية الخس وآية التي
 واحدا اختلف فهم الناس للقرآن فرأت طائفة أن آية الخس تقضي أن يقسم الخس بين الخمسة
 بالسوية وهذا قول الشافعي وأحمد وداود الظاهري لأنهم ظنوا أن هذا ظاهر القرآن ثم إن
 آية التي لفظها كانت آية الخس فرأى بعضهم أن التي كله يصرف إا مصرف الخس إلى
 هؤلاء الخمسة وهذا قول داود بن علي وأتباعه وما علمت أحد من المسلمين قال هذا القول قبله
 وهو قول يشق فساد الإسلام إذا دفع التي كله إلى هذه الأصناف وهؤلاء يتكلمون أحيانا بما
 يظنونونه ظاهر اللفظ ولا يتدبرون عواقب قولهم ورأى بعضهم أن قوله في آية التي خلفه والرسول
 ولذي القربى المراد بذلك الخس التي فرأوا أن التي يخمس وهذا قول الشافعي ومن وافقه من
 أصحاب أحمد وقال الجمهور هذا ضعف جدا لأنه قال الله والرسول ولذي القربى والنساء
 والمساكين وإن السبيل لم يقل خمسة لهؤلاء ثم قال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
 ديارهم وأموالهم والذين تبوءوا الدار والأهل من قبلهم والذين جاؤا من بعدهم وهؤلاء هم
 المستحقون التي كله فكيف يقول المراد خمسة وقد ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 أنه لما قرأ هذه الآية قال هذه عمت المسلمين كلهم وأما ما أوجبته ومن وافقه فوافقوا هؤلاء على
 أن الخس يستحقه هؤلاء لكن قالوا إن سهم الرسول كان يستحق في حياته ونووقر به كانوا
 يستحقونه لنصرهم وهذا أقدم سقط عوته فسقط سهمهم كما سقط سهمه والشافعي وأحمد قالوا بل
 يقسم سهمه بعد موته في مصرف التي لما في الكراع والصلاح ولما في المصالح مطلقا واختلف
 هؤلاء هل كان التي ملكا التي صلى الله عليه وسلم في حياته على قولين أحدهما نعم كما قاله الشافعي
 وبعض أصحاب أحمد لأنه أضيف إليه والتي لم يكن ملكا لأنه لم يكن يتصرف فيه تصرف
 المالك وقالت طائفة ذو القربى هم ذووقر في القام المتوفى وهو الرسول في حياته ومن يتولى
 الأمر بعده واحتجوا بما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما أطم الله بباطعة إلا كانت لن
 يتولى الأمر بعده والقول الخامس قول مالك وأهل المدينة وأكر السلف أن مصرف الخس
 والتي عواحد وأن الجميع لله الرسول بمعنى أنه يصرف فيما أمر الله به والرسول هو المبلغ عن الله
 فما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال إا والله لا أعطى
 أحدا ولا منع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت فدل على أنه يعطي المال لن أمره الله
 لأن يردهو يدل على أنه أضافه إليه لكونه رسول الله لا لكونه مالكا وهذا بخلاف نصيبه من

معلولها كان أولى أن يكون يمكن
 لا يوجد بنفسه ولا يوجد يمكن
 يمكن لا يوجد له فان ما لم يوجد
 نفسه أولى أن لا يوجد غيره فإا لم
 يكن في الإا ما لا يوجد بنفسه كان
 أولى أن لا يوجد غيره لا للجهة ولا
 غيره لمن الإا حد بين هذا أن
 الممكن لا يوجد بنفسه بل لا يوجد
 الإا بغيره فإا اقتدر أن تم إمكانات
 موجوده سواء كانت عللا أو لم تكن
 وسواء كانت متناهية أو غير
 متناهية لم يكن فيها شيء لا يوجد
 فإا كان المجموع لا يوجد إلا بها
 وليس فيها شيء موجود بنفسه لم
 يكن في جميع ما ذكر ما لا يوجد بنفسه
 لا للجهة ولا لتفصيلها واذ وجد ما لا
 يوجد بنفسه لم يوجد إلا بغيره إلا
 رأى أنه لو قال الحوادث لا توجد
 بنفسها لم يكن فرق بين الحوادث
 التي لها نهاية والتي لا نهاية لها بل
 كل من الحوادث التي لا تنتهي
 لا يوجد بنفسه بل لا يله من محدث
 واقفهن إذا قدر إمكانات محصورة
 ومحدثات محصورة وليس لها محدث
 ولا مبدع علم امتناع ذلك فإذا
 قدرها لا تنتهي لم تكن هذه الحال
 فوجب استثناءها عن المحدث
 المبدع وتجعلها غنية عن مبدع
 خارج عنها بل كما كثر ذلك كان
 أولى بالحاجة إلى المبدع فلا يوجد
 بنفسه إذا ضم إليه ما لا يوجد
 بنفسه مرات متناهية أو غير
 متناهية كان ذلك منسلا ضم
 المدومات بعضها إلى بعض وذلك

لأنه تفرق حال عدمها إلى فاعل وأما هذه التي لا بد له من فعل إذا كثرت كان احتياجها إلى الفاعل أو بدون فاعل وتسلسل الممكنات لا يخرجهما عن طبيعة الامكان الموجب لفقرها إلى المدعى (١) كأن طبيعة المحدث لا يخرج المحدثات عن طبيعة المحدثات الموجبة لفقرها إلى الفاعل ومن جاوز تسلسل الحوادث وقال كل منها حادث والتزم ليس بمحدث لا يمكن ان يقول كل من الممكنات ممكن والجملة ليست ممكنة كالأمكنة أن يقول كل من الموجودات موجود والجملة ليست موجودة ولا يقول كل من المتعديت مجتمع والجملة ليست مجتمع بل الامتناع لجملة المتعديت أولى منه لا أحادها وكذلك الامكان لجملة الممكنات أولى منه لا أحادها والنظر إلى الصانع الذي يستلزمه الامكان لجملة الممكنات أولى منه لا أحادها وأما الوجود لجملة الموجودات فليس هو أولى منه لا أحادها وان قيل هو واجب للجملة وذلك أن جملة الموجودات موقوفة على وجود كل منها بخلاف وجود الواحد منها فإنه لا يتوقف على وجود الجملة وأما المتعديت فامتناع اجتماعها ليس موقوفاً على امتناع كل منها بل كل منها معتمداً فامتناع اجتماعها لا يتوقف على امتناع الأقسام إلا أن يكون الامتناع مشروطاً باقترانها كالتملازيم الذين مجتمع وجود

(١) قوله كأن طبيعة المحدثات الخ كذا في الأصل ولعل فيه تعريضاً ووجه الكلام كأن تسلسل الحوادث لا يخرج الخ وحرره اه

المعتمد وما وصيه به فإنه كان ملكه ولهذا سمي النبي مال الله بمعنى أنه المال الذي يجب صرفه فيما أمر الله به ورسوله أي في طاعة الله أي لا يصرفه أحد غير ما يردون كان مباحاً بخلاف الأموال المملوكة وهذا بخلاف قوله وأتوهم من مال الله الذي آتاكم فإنه لم يصفه إلى الرسول بل جعله مما آتاهم الله قالوا وقوله تعالى وإلى القريب واليتامى والمساكين وإن السبيل تخصيص هؤلاء لا كالأغنياء بل كالأغنياء لا لاختصاصهم بل لاختصاصهم بالمال ولهذا قال لا يكون دولة بين الأغنياء منكم أي لا تتداولونه ويحرمون الفقراء ولو كان تخصصاً بالفقر لم يكن لا لاختصاصهم بل لأن يكون دولة وقد قال تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فدل على أن الرسول هو القاسم إلى والمقام ولو كانت مقسومة محدودة كالقراض لم يكن للرسول أمر فيها ولا نهى وأيضاً فالأحاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه تدل على هذا القول فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص قط شخصاً من غير أن يكون له خلفاء ولا كانوا يعطون اليتامى مثل ما يعطون المساكين بل يعطون أهل الحاجة من هؤلاء وهؤلاء وقد يكون المساكين أكثر من اليتامى الأغنياء قد كان بالمدنة يتأذى أغنياء فيكونوا يسوتون بينهم وبين الفقراء بل ولا عرف أنهم أعطوهم بخلاف ذوي الحاجة والأحاديث في هذا كثيرة ليس هذا موضع ذكرها

(فصل) قال الرافضي وقال بال رأي والحدس والظن والجواب أن القول بالرأي لم يخص به عمر رضي الله عنه بل على كل من أمروهم بالرأي وكذلك أبو بكر وعثمان وزيد بن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون بالرأي وكان رأيي على في دعاء أهل القبلة ونحوهم من الأمور العظام كما في سنن أبي داود وغيره من الحسن بن قيس بن عباد قال قلت لعلي أخبرنا عن مسيرك هذا أعهده عهد النبي صلى الله عليه وسلم أم رأيي رأيت أنه قال ما عهد النبي صلى الله عليه وسلم أي شيئاً ولكنه رأيي رأيت وهذا أمر ثابت ولهذا لم يروى رضي الله عنه في قتال الجمل وصفين شيئاً كإرواف في قتال الخوارج بل يروى الأحاديث العديدة هو وغيره من الصحابة في قتال الخوارج المارقين وأما قتال الجمل وصفين فلم يروى أحد منهم فيه نصاً إلا القليل من فاتهم وروا الأحاديث في قتال الفتن وأما الحديث الذي يروى أنه أمر بقتل النابتين والقاسطين والمارقين فهو حديث موضوع على النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم أن الرأي أن لم يكن مذموماً فلا لوم على من قال به وإن كان مذموماً فلا رأى أعظم مما من رأيي أرى به دم الزفير مؤلف من المسلمين ولم يحصل بقتلهم مصلحة للمسلمين ولا في دينهم بل نقص الخير عما كان وزاد الشر على ما كان فإذا كان مثل هذا الرأي لا يباح به فمأى عمر وغيره في مسائل القرائن والطلاق أولى أن لا يباح مع أن علياً تركهم في هذا الرأي واستأذنه في دعاء وقد كان ابنه الحسن وأكبر السابقين الأولين لا يرون القتال مصلحة وكان هذا الرأي أمح من رأي القتال باللائل الكثيرة ومن المعلوم أن قول علي في الحدو غير من المسائل كان بالرأي وقد قال أجمع رأيي ورأي عمر على المنع من بيع أمهات الأولاد والآن فقد رأيت أن ينعى فقال له فاضه عبيدة السلفاء رأيت عمر رأيي عمر في الجملة أحب إلي من رأيي وحلفي الفرقه وفي صحيح البخاري عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي قال اقضوا كما كنتم تقضون فأنكره الاختلاف حتى يكون الناس جماعة أو موت كما مات أصحابي قال وكان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروى عن علي ذنب وقد جمع الشافعي ومحمد بن نصر المروزي المسائل التي تركت من قول علي وابن مسعود قبلت شيئاً كثيراً وكثيراً من غريبات السنة بخلافه كالمتوفى عنها الحامل فإن

مذهب على رضى الله عنه أنها اعتدأ بعد الأجلين وبنات أقي أو السابيل بن بعلك في حجة
 التي صلى الله عليه وسلم فلما علمه سبعة الاجلة وذكرته ذكاته قال كذب أو السابيل بل حلت
 فأتكم من شئت وكان زوجها قد قذف عينا بكة في حجة الوداع فان كان القول بالرأى ذنباً
 فذنب غير عملي وغيره أعظم فان ذنب من استحل دماء المسلمين رأى هو ذنب أعظم من ذنب
 من حكم في قضية جرت به رأيه وان كان منه ما هو صواب ومنه ما هو خطأ فعمر رضى الله عنه
 أسعد بالصواب من غيره فان الصواب في رأيه أكثر منه في رأى غيره والخاطي في رأى غيره أكثر منه
 في رأيه وان كان رأى كله صواباً فان الصواب الذي حصلته أعظم هو خير وأفضل من
 الصواب الذي حصلته دون ذلك وأراء عمر رضى الله عنه كانت مصالحها أعظم للبلن فعلى
 كل تقدير عمر فوق القائلين بالرأى من العصابة فيما لم يجدوه وأخف عنهم فيما بينهم وعما يدل على
 ذلك ما ثبت في العصبيين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له قد كان في الامم قبلكم محزونون
 فان يكن في أمتي أحد فمهر ومعلوم ان رأى الحديث الملهم أفضل من رأى من ليس كذلك وليس
 فوقه الا النص الذي هو حال الصديق المتلق من الرسول ونحن نسلم ان الصديق أفضل من عمر
 لكن عمر أفضل من سائرهم وفي السنن وغيره ان الله تعالى ضرب الحق على لسان عمر وقبلة وقال
 عبد الله بن عمر ما سمعت عمر يقول لشيء أرى لأراه كذا وكذا الا كان كما يقول فالنصوص والاجماع
 والاعتبار يدل على ان رأى عمر أولى بالصواب من رأى عثمان وعلي وطه والزبير وغيرهم من
 العصابة يرضى الله عنهم ولهذا كانت آثارهم بجمودتها صلاح الدين والدينافيهو الذي فتح بلاد
 فارس والروم وأمر الله به الاسلام وأذله الكفر والتناق وهو الذي وضع الديوان وفرض القضاء
 وألزم أهل الذمة بالصغار والفقير وقع الصغار وقدم العمال وكان الاسلام في زمنه أعز ما كان
 وما يشارى في كمال سيرة عمر وعلمه وعدله وقضيه من له أدنى مسكة من عقل وانصاف ولا يطعن
 على أي بكر وعمر رضى الله عنهما الا أحد رجلين إما رجل من نفق زنديق ملحد عدو الاسلام يتوصل
 بالطنين فيما إلى الطعن في الرسول ودين الاسلام وهذا حال المعلم الاول للرافضة أول من ابتدئ
 الرفض وخال أئمة الباطنية وإما جاهل مغرط في الجهل والهوى وهو الغالب على عامة الشيعة اذا
 كانوا مسلمين في الباطن وإذا قالوا الرافضي على كان معصوما لا يقول رأيه بل كل ما قاله فهو منزل
 نص الرسول وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته من جهة الرسول قبله نظير لما في البدعة
 الخوارج كلهم يكفرون عليهم أنهم أعلم وأصدق وأدين من الرافضة لا يترسب في هذا
 كل من عرف حال هؤلاء وهؤلاء وقد ثبت في العصبيين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 فهم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامهم مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم وقد فاتوه
 في حياته وقتله واحد منهم ولم يجرؤوا على ما جازوا وأهل السنة والجماعة المتفقون
 على أنهم مستدعون ضالون وأنه يجب قتالهم بالنصوص العصية وأن أمر المؤمنين على رضى الله
 عنه كان من أفضل أعماله قتله الخوارج وقد اتفقت العصابة على قتالهم ولا خلاف بين علماء
 السنة أنهم يقاتلون مع أئمة العدل مثل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه لكن هل
 يقاتلون مع أئمة الجور فنقل عن بعضهم أنهم يقاتلون وكذلك قال فين نضال المهدي من أهل
 الذمة لا يقاتلون مع أئمة الجور ونقل عنه أنه قال ذلك في الكفار وهذا منقول عن مالك وبعض
 أصحابه ونقل عنه خلاف ذلك وهو قول الجمهور وأما أصحابنا الموقوف ذلك وهو مذهب أي
 حنفية والشافعية وأحمد وقالوا لا يرضى مع كل أمير كان أو فاجر اذا كان الغزاة يرضى بضعه
 جازاً فاذا قاتل الكفار والمردتين أو ناضى المهدي والخوارج قتالاً مشروفاً وقتل معه وان

أحدهما دون الآخر ولا يمتنع
 اجتماعهما وكذلك المحدثات اذا
 كان كل منها يمكن إثباته بحجث
 إلى الفاعل ولا يوجد بنفسه فليس
 امكان كل منهما مشروطاً بالآخر
 ولا مطلقاً ولا امكان هذا ثابتاً في
 امكان هذا كافي الاستماع بخلاف
 الموجودات فإنه قد يكون وجود
 أحد الامرين اما شرطاً واما علة
 الآخر بخلاف ما اذا قدر موجودات
 واجبة بانفسها فإنه حينئذ
 لا يكون وجود بعضها موقوفاً على
 وجود البعض وأما ما هو ممكن بنفسه
 أو يمتنع بنفسه فليس امكانه وامتناعه
 مشروطاً بغيره بل نفس تصور
 حقيقته وجوب العلم بامتناعه
 وامكانه وحينئذ فكما كثر أفراد
 هذه الحقيقة كان العلم بامتناعها
 أو امكانها أكثر والعلم بامتناع
 الجملة أو امكانها أولى وأحرى ولو
 قدرنا واجبات بانفسها غابنا عن
 الغير بحيث لا يكون بعضها شرطاً
 في البعض لكانت الجملة واجبة ولم
 يكن وجودها بدون وجوب الآحاد
 وامتنع أن يقال الجملة بمنتهى
 أو يمكن جمع وجوب كل من الآحاد
 بنفسه وجوب لا يقف فيه على غيره
 فحينئذ إذا كان من الأمور ما هو
 ممكن في نفسه لا يقف امكانه على
 غيره ومعنى امكانه أنه لا يستحق
 بنفسه وجوداً أو يمتنع وجوده
 بنفسه وهو بالنظر إلى نفسه فقير
 محض أي الفقر الذاتي الذي يمتنع
 معه غنا بنفسه وسواهما ان

عدمه لا يقتضي المرجح أو قلنا إن عدمه لعدم المرجح وقد نعلم عدم المرجح فهو في الموضوع لا يستحق الالعدم لا يستحق وجود أصلا فذكرتمثل هذا وقد رما بالإنشائي من هذا الضرب لا يقتضي حصول وجوده أو غي في وجوده عن غيره ولا وجود بعض هذه الأمور ببعض فان كثرة هذه الأمور التي لا تستحق الالعدم توجب كثرة استحقاقها لعدم وكثرة افتقارها لموجود يكون موجودا بنفسه فإذا قدر أمور لانهاية لها ليس فيها شيء يستحق الوجود كان قول القائل ان بعضها يوجد بعضها في غاية الجهل فان مالا يستحق في نفسه أن يكون موجودا كيف يستحق أن يكون موجدا لغيره وكيف يكون وجوده بوجود ما هو مساو في أنه لا يستحق الوجود بين هذا إذا كان هذا لا يستحق الوجود وهذا لا يستحق الوجود لم يكن جعل هذا علة والآخر معلولا بأولى من العكس فان شرط الفاعل أن يكون موجودا فإذا لم يكن موجودا امتنع أن يكون فاعلا وكل منهما لا يستحق أن يكون موجودا فلا يكون فاعلا وإذا قال إن أحدهما لا يوجد بالآخر فهذا انما يحصل إذا كان الآخر موجودا وذلك الآخر لا يكون موجودا بنفسه لا يكون موجودا لغيره وذلك الغير الذي يقتضيه الممكن ليس هو أي غير كمال بل لابد من غير يحصل به وجوده

قاتل قتالا غير جائز لم يقاتل معه فعاون على البر والتقوى ولا يعاون على الاثم والعدوان كما أن الرجل يافر مع من يحب ويعتوان كان في القافلة من هو ظالم فالتزم بالاجور أن يعاون على الظلم لان الله تعالى يقول وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وقال موسى رب عا عنت علي قلن أكون ظهيرا للبرمين وقال تعالى ولا تزكوا للذين ظلموا فاستمكم النار وقال تعالى ومن يشفع شفاعتة يمكنه كفل منها والشفيع المعين فكل من أعان شخصا على أمر فقد شفع فيه فلا يجوز أن يعان أحد لاولي أمر ولا غيره على ما حرمة الله ورسوله وأما إذا كان للرجل ذنوب وقد فعل برافهذ إذا أعين على البر لم يكن هذا محرما كما لو أراد مذب أن يؤدي زكاته أو يحج أو يقضي دينه أو يرد بعض ما عتد من المظالم أو يوصي على بناته فهذا إذا أعين عليه فهو اعانة على بر وتقوى ليس اعانة على اثم وعدوان فكيف بالامور الامانة والمهاد لا يقوم به الاولة الامور فان لم يفرمهم لمزم أن أهل الخير لا يراوا ليحاديثون فتتزعج مآهل الدين عن المهاد فلما أن تعطل وأما أن تغربه الفعلا فليزمن ذلك استيلاء الكفار وظهور الفعلا لان الدين لن قاتل عليه وهذا الرأي من أفسد الآراء وهو رأي أهل البدع من الرافضة والمعتزة وغيرهم حتى قيل لبعض شيوخ الرافضة اذا جاء الكفار الى بلادنا فقتلوا النفوس وسبوا الحرم وأخذوا الاموال هل نقاتلهم فقال لا المذهب بالانصر والاعم المصوم فقال ذلك المستغنى مع عيبه والله ان هذا المذهب يخص فان هذا المذهب يفضي الى فساد الدين والدنيا وصاحب هذا القول يورع فيما ينظره ظاهرا وفي ضعف ما يورع عنه بهذا الورع الفاسد وأن ظلم بعض ولاة الامور من استيلاء الكفار بل من استيلاء من هو ظالم منه فالأقل ظلما يستحق أن يعاون على الاكثر ظلما فان الشرقة منها على تحصيل المصالح وتكسبها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان ومعرفة خبير بالخيرين وشر الشريرين حتى يقتضيه عند التزام خير الخيرين ويدفع شر الشريرين ومعلوم أن شر الكفار والمردن والخواارج أعظمهم شرا للعالم وأما اذا لم يكونوا يظلمون المسلمين والمقاتل لهم يريد أن يظلمهم فهذا عدوان منه فلا يعاون على العدوان

فصل قال الرافضي وجعل الامر شري بعد موخالفه من تقدمه فانه لم يفرض الامر فيه الى اختيار الناس ولا نص على امام بعده بل تأسف على سالم مولى أبي حذيفة وقال لو كان حيا لم يختلني فيه شك وأمير المؤمنين على حاضر وجمع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل التقدم على المفضول ثم نحن في كل واحد من اختيار لا شري وأما ظهر أنه يكره أن يتقدم امر المسلمين ميتا كما تقدمنا ثم تقلص ميتا بان جعل الامامة في منة ثم نأخذ بغيرها في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد فجعل الى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف والقصور ثم قال ان اجتمع أمير المؤمنين وعثمان فالقول ما قاله وان صار ثلاثة فالقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن بن عوف لعله أن عليا وعثمان لا يجتمعان على أمر واحد وان عبد الرحمن لا يعدل الامر عن أخيه عثمان وهو ان عمه ثم أمر يضرب أعناقهم ان تأخروا عن البيعة ثلاثة أيامهم أنهم عندهم العشرة البشرية بلجنة وأمر يقتل من خالف الاربعة منهم وأمر يقتل من خالف الثلاثة منهم عبد الرحمن وكل ذلك مخالف للدين وقال لعل ان وليتهوا ليواسوا بغلين لتركبهم على المحبة البيضاء وفيه إشارة الى أنهم لا يولونه ما هووا قال لعثمان ان وليته لتركب آل بني معيط على رقاب الناس وان فلت تقتلن وفيه إشارة الى الامر بقتله والجواب ان هذا الكلام كله لا يخرج عن قسمين إما كذب في النقل وإما قدح في الحق

فان منه ما هو كذب معلوم الكذب أو غير معلوم الصدق وما علم أنه صدق فليس فيه ما يوجب
الطعن على عروضي الله عنه بل ذلك معدوم من فضائله ومخاتله التي ختم الله بها عقله ولكن
هؤلاء القوم لم يفرط جهلهم وهو اهم يظنون الحقائق في المنقول والمقول فأتوا إلى الامور التي
وقعت وعلم أنها وقعت فيقولون ما وقعت وإلى أمور ما كانت وبطلانها كانت فيقولون كانت
وبأتوا إلى الامور التي هي خير صلاح فيقولون هي فساد وإلى الامور التي هي فساد فيقولون هي
خير صلاح فليس لهم عقل ولا نقل بل لهم نصيب من قوله وقالوا الكناشع أنوقف ما كنا في
أصحاب السعير وأما قول الرافضي وجعل الامر شورى بعده وخاف فيه من تقدمه فالحجوب
أن الخلاف في نوع خلاف تضاد وخلاف تنوع فالاول مثل ان وجب هذا شيئا ويحرمه الآخر
والنوع الثاني مثل القراءة التي يجوز كل شأن وان كان هذا يختلرقراءة وهذا يختلرقراءة كما
ثبت في الصحاح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان القرآن أنزل على سبعة
أحرف كلها شاف كاف وثبت أن عمر وهشام بن حكيم بن حزام اختلفا في سورة الفرقان فقرأها
هذا على وجه وهذا على وجه آخر فقال لكلهما هكذا أنزلت ومن هذا الباب أنواع التشهدات
كتشهدان مسعود الذي أخر جافى للصحيحين وتشهدا في موسى الذي رواه مسلم وأما شهدا
من قبله وتشهدان عباس الذي رواه مسلم وتشهد عمر الذي علمه الناس على منبر النبي صلى الله عليه
وسلم وتشهدان عمرو وعائشة ومارا التي رواها أهل السنن عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فكل
ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو صحيح وجاز وان اختلف كل من الناس ببعض
التشهدات أما لكونه هو الذي علمه ولا اعتداه اياه وأما الاعتقاد بجهانه من بعض الوجوه
وكذلك الترجيع في الاذان وترك الترجيع فان الاول قد ثبت في الصحيح في اذان أبي عذرة
وروي في آله التكبير مرتين كابر وامسلم وروي أيضا كابر واداد وادود وترك الترجيع هو
الذي رواه أهل السنن في اذان بلال وكذلك ترك الامة هو الذي ثبت في اذان بلال وشفع
الامة ثبت في الصحيح في اذان أبي عذرة فأحد وغير من فقهاء الحديث أخذوا باذان بلال
واقامته والشافعي أخذوا باذان أبي عذرة واقامة بلال وأبو حنيفة أخذوا باذان بلال واقامة
أبي عذرة وكل هذه الامور جارية بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كان من الفقهاء
من يكره بعض ذلك لا اعتقاده أنه لم يثبت كونه من في الاذان فذلك لا يقدح في علم من علم أنه سنة
وكذلك أنواع صلاة الخوف فانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنواع متعددة كصلاة
ذات الرقاع وصلات عصفان وصلات نجد فانه صلى الله عليه وسلم فيها جملة صلوات واحدة لكن جعلهم
صنفين فالصنف الواحد ركوعه جيعا وصدمه السيف الاول وتختلف الآخر عن المتابعة
للمسروا ثم أتموا أنفسهم في الركعة الثانية بالعكس فكان في ذلك من خلاف الصلاة المتابعة
تختلف أحد الصنفين عن السجود معه لأجل الحرص وهن مشروعة اذا كان العدو وراء
القبلة وصار هذا أصلا لثقة ما في تخلف المأموم لعذر فيبادون الركعة كالزجعة والنوم والخوف
وغير ذلك أنه لا يبطل الصلاة وأنه يفعل ما يتخلف عنه وأكثر الصلوات كان يجعلهم طائفتين
وهذا تبين اذا كان العدو في غير جهة القبلة فثلاثة صلى طائفة ركعة ثم يقرأون ويقيمون
لأنفسهم ثم يصلي بالطائفة الثانية الركعة الثانية ويقيمون لأنفسهم قبل سلامه فيسلم بهم
فكون الاولون أسروا معهم والآخرين سلاما معه كالمسلمين في ذات الرقاع وهذه أشهر الأنواع
وأكثر الفقهاء يختارونها لكن منهم من يختار أن تسلم الثانية بصدقه كالسجود كما روي عن
مالك والاكثر من يختارون ما ثبت به النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولان المسجود قد صلى

بحيث يستغنى به عما سواه فذلك
التي التي يفترق عليه الممكن من
شرطه أن يكون مستقلا بانداع
الممكن لا يحتاج إلى غيره وجه من
اليسوق في قدر أنه يحتاج إلى غيره
كان الممكن محتاجا إلى هذا الغير
والى هذا الغير فلا يحصل وجوده
باحد الغيرين بل لا بينهما وكذلك
لو قدر من الاعراب ما يقدر فلا بد
أن يكون ما يفترق عليه الممكن غير
محتاج إلى غيره وجه من الوجوه
وليس في الممكنات ما هو بهذا
الشرط بل كل منها يحتاج إلى غيره
فلو قدر أن الممكن يوجد مع كل
نهاية أو غير نهاية والجملة الممكنة
توجد بالافراد لكان الغير الذي
يفترق عليه الممكن محتاجا إلى غيره
مع أن كلام المحققين لا يفتي عن
نفسه أصلا البتة يزهدنا
ايضا أن الممكن مع عدم المقضي
السام يكون محتاجا لمحتا وأغنى
بالمقضي التام الذي يلزم من وجوده
وجود المقضي لكن يكون محتجا
لغيره فاذا كان كل من الممكنات
عليه ممكنة والصلوة الممكنة ليست
مقتضا تاما فالا توجد الا بغيرها
اذا الممكن مفتقر إلى غيره فوجوده
مجردا عن مقتضيه متعنف فلان
أن يكون مقتضيا لغيره فاذا لم يكن
مع شيء من الممكنات مقتضى تام
كان كل منها محتجا وتقدر محتجات
لانهاية لها وجب قومة امتناعها
ويتجمع مع ذلك أن تكون جعلها
ممكنة فضلا عن أن تكون واجبة

مذبذب جعله يفتخر به اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم آتني ما وعدتني اللهم إنك أن تملك هذه العصابة من أهل الاسلام لا تعبد في الارض قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دابده مستقبل القصة حتى سقط رداؤه من منكبيه فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه فألقاه على منكبيه ثم التزمه من ورائه وقال يا بني الله كفاك مناشد تلذذ بك فإنه سيفعل لك ما وعدك قال قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني معدكم بأمر من الملائكة ثم دفن فأمد الله بالملائكة قال أبو زميل خذني ابن عباس قال ينسأ رجل من المسلمين ومثني يستدني اثر رجل من المشركين أمامه اذ سمع نذير به بالسوط فوجد وصوت القارص يقول أقدم حيز وم فتنظر الى المشرك أمامه فمر مستلقيا فتنظر اليه فإذا قد خطم أفعه وشقي وجهه كضربة السوط فاخضر ذلك أجمع جاء الانصارى حدث بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقت ذلك من مددا السماء الثالثة فقتلوا أبو زميل ومثني وسبعين وأسر وسبعين فقال أبو زميل قال ابن عباس فلما أسروا الأسارى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن يبيع ما رزق في هؤلاء الأسارى فقال أبو بكر يا بني الله هم نوالهم والعشرة أرى أن تأخذهم فدية فتكون لنا قوة على المشركين فعسى الله أن يهديهم للإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ترى يا ابن الخطاب قلت لا والله يا رسول الله هما أرى الذي أرى أبو بكر ولكني أرى أن عتقتهم فغضب أعناقهم فتمكن عليان عقل فيضرب عقه ويكتفي من فلان نسب لعمر فاضرب عقه فان هؤلاء أفعه الكفر وضرب دهاقه وى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال أبو بكر ولم يهوا فقلت فلما كان من الحديث فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فاعدين يسيان قلت يا رسول الله ما يبكيك أنت وصاحبك فان وجدت بكاء بكيت وان لم أجده بكاء ما كنت بكاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبكي لأذى عرض على أصحابك من أخذهم الفداء لقد عرض على عبداهم أدنى من هذه الشهيرة ثم رفرى من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى ما كان لشيء أن يكون له أسرى حتى يبخن في الارض الآية قال فأنزل الله عليهم الغنيمة ورواه عبد الله بن مسعود وقال فيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم قال في تبعه فاهمته ومن عصاني فأنك تغفور رحيم قال أن تعذبهم فاهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تنزلني على الارض من الكافرين ديارا أو مثل موسى قال واشدد علي قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا والعذاب الاليم وقد روى هذا المعنى من حديث أم سلمة وابن عباس وغيرهما وقد روى أحد في المسند من حديث أبي معاوية ورواه ابن بطه وروى ينادي بجزء ابن عرفة عن أبي معاوية وهذا اللفظ قال لما كان يوم بدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقولون في هؤلاء الأسارى فقال أبو بكر يا رسول الله هؤلاء وأولادنا تبقيهم واستأن بهم لعل الله يتوب عليهم وقال عمر يا رسول الله كذبوا وأخرجوا فربهم واخرب أعناقهم فقد كرا الحديث قال فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يرد عليهم شيئا قال فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم قال في تبعه فاهمته ومن عصاني فأنك تغفور رحيم وان مثلك يا أبا بكر كمثل عيسى قال ان تعذبهم فاهم عبادك وان تغفر لهم فأنك أنت العزيز الحكيم وان مثلك يا عمر كمثل نوح قال رب لا تنزلني على الارض من الكافرين ديارا وان مثلك يا عمر كمثل موسى قال واشدد علي قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا والعذاب الاليم وروى ابن بطه بالاسناد الثابت من حديث الزهري بن خالد بن اسمعيل بن أمية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره ولا أن يكافئ ثقتان علي ما خافا كلاهما وكان السلف متفقين على تقديرهما حتى شيعه على رضى الله عنه وروى ابن بطه عن شيخه المعروف بابي العباس

مالي يتناهى من هذا فتدبر بمنعنا لا تتناهى وان قيل ان وجود الواحد منها يتناهى بوجود الواحد فتدبر اثنين أولى أن يستلزم وجود الصانع ولما كان وجوده لا يتناهى من العطل المكسرة كان ذلك أعظم في امتناعها فكيف بما يتناهى كما يفرد من يقدر أن العقل الاول أبدي والثاني أبدي والثالث فلو كان العقل العاشر المبسوط لما تحقت الفلكا واذا قدر ما لا يتناهى كان الاستلزام أعظم فبين أنه كلما كثرت الممكنات وتكملت كان ذلك أعظم في لاتها على نوب الواجب واستلزامها له والانسان (١) قد يتوهم اذا فرغ من عقله على معلولات لا تتناهى وتوهم ان العلة تكون وحدها مؤثرة في المعلول أو متفعية له أو موجهة فهذا امتنع فان العلة اذا كانت معلولة لزم أنها لا تقوم بنفسها بل تفقر الى غيرها فالمعلول المفقر اليها مفقر الى علته التي هي مفقورة اليها فيكون معلولا كما أنه مفقر اليها فهو مفقر الى كل ما هي مفقورة له فإذا قدر من ذلك مالا يتناهى هي قدر أنه محتاج الى أمور لا تتناهى وليس فيها ما هو موجود بنفسه ولا غنى عن غيره ومن المعلوم أنه كلما كثرت الامور المشروطة

(١) قوله قد يتوهم الخ هكذا في الأصل وإعقل في العبارة تكرارا وتخييرا فافانظر وحركته معجمه

ابن مسروق حدثنا محمد بن جندب ثنا جرير بن سفيان عن عبد الله بن زاذن حدثني قال قدم أبو اسحق السبيعي الكوفي قال لنا جرير بن عطية قوما اليه خلفنا لثقة فقدموا فقال أبو اسحق خرجت من الكوفة وليس أحد يشك في فضل أبي بكر وعمر وتقدمنا وقد كنت لا نؤمنهم يقولون ويقولون ولا والله ما يدري ما يقولون وقال حدثنا التياوري حدثنا أبو أسامة الحلبي حدثنا أبي حدثنا خزيمة عن سعيد بن حسن قال سمعت لبيد بن أبي سليم يقول أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحدا وقال أحمد بن حنبل حدثنا ابن عيينة عن خالد بن سلمة عن الشعبي عن مسروق قال حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة ومسروق من أجل تأييد الكوفة وكذلك قال طاوس حب أبي بكر وعمر ومعرفة فضلهم من السنة وقد روى ذلك عن ابن مسعود وكيف لا تقدم الشيعة الأولى أبأكبر وعمر وقد نوات عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر وقد روى هذا عنه من طرق كثيرة قبل أنها تبلغ ثمانين طر يقا وقد روى البخاري عنه في صحيحه من حديث الهمداني الذين هم أخص الناس بعلي حق كان يقول

ولو كنت بواغلي بل بجنة قلت لهما ان ادخلني اسلام

وقد رواه البخاري من حديث سفيان الثوري وهو عهد اني عن منذر وهو عهد اني عن محمد بن الحنفية قال قلت لابي بآيت من خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بني أوما تعرف قلت لا قال أبو بكر فقلت ثم من قال عمر وهذا قوله لابن عيينة وسنه ليس هو بما يجوز أن يقوله تقييورا به عن أبيه خاصة وقوله على المنبر وعنه أنه كان يقول لأولي بأحادي فضلني على أبي بكر وعمر الاجلته حلد المقتري وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر ولهذا كان أحد قولي العلماء هو أحادي الروايتين عن أحدان قولهما اذا اتفقا فاجب لا يجوز العدول عنها وهذا أظهر العولين كأن الظاهر أن اتفاق الخلفاء الاربعة أيضا فاجب لا يجوز خلافها الأمر الذي صلى الله عليه وسلم باتباع سنتهم وكان ينصلي الله عليه وسلم معونا بأعدل الأمور وكلها فهو النصول القتال وهو نبي الرحمة ونبي المصلحة بل أمته موصوفون بذلك في مثل قوله تعالى أشداه على الكفار جهنم وقوله تعالى أنه على المؤمنين أجرة على الكافرين فكان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين شدة هذا أولين هذا أمرا بما هو العدل وهما يطعونه فتكون أفعالهم على كمال الاستقامة فلما قضى الله نبيه وصار كل منهما خليفة على السليين خلافة نبوة كان من كمال أبي بكر رضي الله عنه أن أن يولي الشديدي يستعين به ليعتدل أمره ويخلص الشدة بالين وأن يجرد بالين يشد ويجرد الشدة تضد ويكون قد قام مقام النبي صلى الله عليه وسلم فكان يستعين بأشده عمرو وبأسنائه خالد بن الحارث وذلك وهذا من كماله الذي حارب به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهذا اشتد فقال أهل الرشد بترز بهما على عمرو وغيره حتى روى أن عمر قاله يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم تألف الناس فقال علام أنا أفهم أعلی حد بشمقري أم على شعره فقتل وقال أنس خطيبا أبو بكر عقب وقلة النبي صلى الله عليه وسلم وأنا كالغالب فإزال تصنع حتى صرنا كالأسود وأما عمر رضي الله عنه فكان شديدا في نفسه فكان من كماله استعانة بالين ليعتدل أمره فكان يستعين بأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص وأبي عبيدة الثقفي والتميمان بن مقرن وسعد بن عامر وأمثال هؤلاء من أهل الصلاح والزهد الذين هم أعظم زهدا وعبادة من مثل خالد بن الوليد وأمثاله ومن هذا الباب أمر الشوري فان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

في وجود الموجود كان وجوده وقوفها عليها كلها وكان أهدن الموجود من الموجود الذي لا يتوقف الاعلى بعض تلك الأمور فاذا كان الممكن لا يوجد بعلته واحدة يمكنه بل يتمتع بوجودها فاذا كثرت العلل الممكنة التي يتوقف وجودها عليها كان وجودها أعظم في الامتناع وأبعد عن الجواز وإذا كانت الممكنات قد وجدت فقد وجد قطعاً مقتضى لها مستغن عن غيره وكلماته بالمتدبر هذه المعاني ازداد لها يقينا وعلم أن كل ما قد وجد من الممكنات قلته دال على الواجب القبي بنفسه عن كل يمكن ما بينه ومن الغيب أن هؤلاء يذكرون في إثبات واجب الوجود من الشبهات ما يذكرون وان كانوا يحسون عنها ثم أخذوا بوجودها ما مرهنا وأما سلمى وصفوه من الصفات السلبية بأمر لم يدل عليها حاد على وجوده بل يصفوه بما يتبع معه وجوده حتى يعلم أن ما وصفوه واجب الوجود لا يكون الامتناع الوجود كانه بسيط في غير هذا الموضوع ولا يذكرون من القوادح المعارضة لتلك السلوب بعض ما يذكرونه في إثبات وجوده وان توهموا بطلانها مع أن تلك المعارضة هي موجهة فاحجة فيما يتبقى صفاته بل الشيطان يلقى الهم من الشبهات القادحة في الحق مالم يحصل لهم نظيره من الأمور القادحة

كثير المشاورة للصلاة فيما لم يتبين فيه أمر الله ورسوله فإن الشارع نوصوه بكلمات جوامع وقضايا كلية وقواعد عامة يتتبع أن شخص على كل فرد من جزئيات العالم إلى يوم القيامة فلا بد من الاجتماع في العنصاته هل تدخل في كلماته الجامعة أم لا وهذا الاجتهاد يسمى بتحقيق المناط وهو مما اتفق عليه الناس كلهم نفاذ القياس ومثبتة قال الله إذا أمر أن يستشهد فاستشهدوا عذلاً فكانوا النقص المعين من ذوي العدل لا يعلم بالنقص العام بل بالاجتهاد خاص وكذلك إذا أمر أن تؤدى الأمانات إلى أهلها وأن يولى الأمور من يصلح لها فكان هذا النقص المعين صالحاً لخلق أو راجحاً على غيره لا يمكن أن تدل عليه النصوص بل لا يعلم إلا بالاجتهاد خاص والرافضى انزعماً أن الإمام يكون منصوباً عليه وهو معصوم فليس هو أعظم من الرسول وقواه وعمله ليسوا معصومين ولا يمكن أن ينص الشارع على كل معنية ولا يمكن أن يملك الإمام أن يعلم الباطل في كل معنية بل قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يولى الولدين عقبة ثم ينزل الله فيه أن ساءكم فاسق بنينا فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة وقد كان ظن أن الحق في قضيتهم مع ابن أبيرق ثم ينزل الله أناتزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراكَ الله ولا تكن من خصمى الآيات وأما على رضى الله عنه فظهر الأمر في الجزئيات بخلاف ما ظن كثير جداً فعمل أنه لا بد من الاجتماع في الجزئيات من المعصومين وغير المعصومين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انكم تختصمون إلى ولعلى بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أفضى بينهم وما أسمع فن قضيت من حق أخيه شافلاً بأخذه فاتماً أقطع له قطعة من النار فحكمه في القضية المعينة أنما هو بالاجتهاد ولهذا نهى الحكومة أن يأخذ ما حكمه به إذا كان الباطل بخلاف ما ظهر وعمر رضى الله عنه إمام وعلمه أن يستخلف الأصلي للسلطان فاجتهد في ذلك ورأى أن هؤلاء الستة أحق من غيرهم وهو كالأمر فإنه يقل أحدان غيرهم أحق منهم وجعل التعيين إليهم خوفاً أن يعين واحد منهم ويكون غيره أصلي لهم فاته ظهروا رجحان الستة دون رجحان التعيين وقال الأمر في التعيين إلى الستة يعينون واحداً منهم وهذا أحسن اجتهاد إمام عادل ناصح لاهوى له رضى الله عنه وأيضاً فقد قال تعالى وأمرهم شورى بينهم وقال وشاورهم في الأمر فكان ما فعله من الشورى مصلحة وكان ما فعله أو يكره رضى الله عنه من تعيين عمر هو المصلحة أيضاً فإن أبا بكر تبين له من كمال معرفته واستحقاقه للأمر ما لم يحتج معه إلى الشورى وظهر أثر هذا الرأي المبارك المأمون على المسلمين فإن كل قائل منصف يعلم أن عثمان أو علياً أو طلحة أو الزبير أو سعد أو أرواح الرجن بن عرفان لا يقوم مقام عمر فكان تعيين عمر في الاستحقاق تعيين صاحب مدني حيث ظلت بالآيات استأجره أن خبر من استأجرت القوى الأمين وأمره العزيز حيث قالت عسى أن نبغضنا ونقتله ولما أبو بكر حيث استخلف عمر وقالت عائشة رضى الله عنها في خطبتها إلى وما إلى والله لا تسلطوا إلايى ذلك طودينيف وفرع مديد ههنا كذبت الطنون أنجج إذا كديتم وسبق أذونيتم سبق الجواد إذا استولى على الامد قق قرش نشأ وكفهها كهلأ بفلأ عاتنها وبريش علفها وبرأيشتمها (١) حتى جلبته فلوها ثم استنرى في الله فإبرحت كسكتة في ذات الله تعالى تستحق اتخذ بفنائها مهدياً يعي فيها أمانات المبطون وكان رجه الله غير الربعة وقيد الجواخ شعى الشيخ فتتخفف عليه نوان ككة وولدها يضررون منه ويسترؤنه الله يسترؤيهم ويدهي طغيانهم يسمهون فأكبرت نالثر جالات قرش فختل قسها وقوتلر سهامها وانتلوه غرضاً فافلوا صفاه ولا

اذا أردت بالجملة الاجتماع للغير لكل واحد واحد وان أردت بما لكل واحد كان الأمر أظهر وأبين فإن كل واحد واحد يمكن مفقراً إلى الفاعل فإذا لم يكن هناك جملة غير الاتحاد امتنع أن يكون هناك غير الاتحاد الممكنة مما وصفه وجوب أو إمكان وان أردت بالجملة مجموع الأمرين الاتحاد والاجتماع كان الاجتماع جزأ من أجزاء المجموع فيكون هناك أجزاء متعاقبة وجزء هو الاجتماع وهذا الجفر يتتبع أن يكون واحداً من لانه مفقراً إلى الممكنات ولأنه عرض قائم بنفسه وأحسن أحواله أن يكون كالتأليف مع المؤلف فإذا كان المؤلف ممكناً بنفسه فتألفه أو بلى قد يقال ليس الصلة هنا أمر وجودي متغير للأفراد المتعاقبة وإنما الأمر نسي اعتباري كالنسبة التي بين أفراد العشرة وهذا وغيره مما سب امتناع وجودها بنفسه فيبقى هذا الجزء ممكناً بنفسه فقيرا إلى غيره كسائر الأجزاء فيكون حيث شذ هذا كله مكنت كل منها يحتاج إلى الموجد فصاح كل منها إلى الموجد والجملة هناك داخل في قولنا كل منها لها جزؤ من هذا الكل فتبين أنه كيف أدرك الأمر ليس في الممكنات المتعاقبة لا واجب بنفسه ولا بغيره الآن يكون هناك واجب بنفسه خارج عن الممكنات إذا كان كل فرد فرد ممكناً والاجتماع أيضاً يمكن بطريق

(١) قوله حتى جلبته وقوله فيما سياتى وانتلوه غرضاً كذا بالامل وحرز الجنتين من أصل صحيح صحيح

الاولى والامران يمكنان بطريق
الاولى والاخرى وكل من
الادبر ادمستغنى عن الهيئة
الاجتماعية فله موجود بذاته
وما احتاج الى الممكن المستغنى عنه
كان حقاً بالمكان والابضاً بذاته
لاذهر كل موجود معلول مقعول
مفتقر وليس في الرجود الاما هو
كذلك كما اذا قدر ان المعكنات ليس
لهما مقتضى واجب بنفسه فانه
يكون الامر كذلك وان لم يحصل
بعضها معلول البعض فهذا التقدير
يقضى بالابو جدي شيئاً لا لها
لا توجد بانفسها اذ التقدير كذلك
وما يمكن موجود بانفسه فهو
اولى ان لا يوجد غيره فلا يكون شيئ
منه موجود بانفسه ولا موجودا
بغيره وهو معلوم ان الموجود اما
موجود بنفسه واما موجود بغيره
فلاذا قدر انهم موجودون وقدم
ذلك ام لا موجوداً بانفسها ولا
موجوداً وحدها هم المجمع بين
التقسيمين وتوفر تلكها فليس له
لا يوجب ان يكون شيئ منها موجودا
بنفسه فلا يقتضى ان يكون
موجوداً بغيره والمعلوم لا يوجد غيره
فلا يمكن فيها ما هو موجود بنفسه
لم يكن فيها ما هو موجود بغيره وهذا
اعضاء امتناعاً عن تقدير افعال
لا تفاعل لها وحوادث لا تحدث لها
فان تلك يكون التقدير فيها انها
وجدت بانفسها ولا هناك ما هو
موجود بنفسه وجودها ولا هناك
غير موجود بذاته واما التقدير
(١) قوله فرفقه وقوله فمما سألني
فطرته كذا في الاصل وحرر المقتضين
تبعه معصيه

قصصه القاه وصر على سبائه حتى اذا ضرب الدين بحجراته والقي ركه ورسا وتدخل
الناس فيه اقولوا ومن كل (١) فرقة ارسلا واثنتا انا اختار الله عليه صلى الله عليه وسلم ما عنده فلما
بعض الله عليه منسب الشيطان برواقه ومذنبه ونسب حياته فلما رجا ان قد تحققت
ألمة انهم ولا تحين الذي يرجون وآتى والصدق بين أظهرهم فقام حاسر مشر اجمع
حاشيته ورفع فطرته فردى الاسلام على غره ولشعته بطنه واقام اوده ببقائه فوقه
التفاني ووثاقه وانتاش الدين فتعشه فلما اراح الحق على أهله وقرر الرؤس على كواهلها وحسن
السماع في أهما انتم منته فسد نلمه بطريق الرحمة وشققة في السيرة والمعدلة ذلك ابن
الخطاب لله احم حقله ودرت عليه لقد احدثه فقيح الكفر وشرد الشرك شرد مذر ويبيع
الارض ويجهها فقامت أكلها ولقنت خبيثا ترأموه يصد عنها وتصدى له وبأهاها ثم وورع
فيها وودعها كالحبها فزروني ما تريون وآتى يومى أى تقفون ايوم اوائته اذ عدل فيكم ايوم
ألمته وقد نزلكم اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم وروى هذا ناطبة جعفر بن عون عن
أبي عن عائشة وعز لا مرواة اخصيين ودر واهاها أو أسلمة عن هشام بن عمرو عن أبيه وبه عنهم
رواها عن هشام بن كريمة عن عمرو أو ما عمر رضى الله عنه فرأى الامر في التمتع بآفاهم وان
كان لبعضهم من الفضيلة ما ليس لبعض فلذلك المضول مرة أخرى ليست الا حرواى آتة اذا
عن واحد افسد يحصل بولا يتنوع من انخل فيكون منسوب اليه فقل الله تعالى عن خواص الله تعالى
وعلم انه ليس واحد احم في هذا الامر منهم فجمع بين المظنين بين تعينهم اذ لا حق منهم وزل
تعين واحد منهم لا يتنوع من التقدير والله تعالى قد اوجب على العبد ان يفعل المصلحة بحسب
الامكان فكان ما فعله غايته ما يمكن من المصلحة واذا كان من الامور امورا لا يمكن دفعها فذلك
لا يخل في التكليف وكان يراه فعمله ان اولى واحد من الستة فلا بد ان يحصل نوع من التأخر
عن سيرة أى بكر وعمر رضى الله عنهما وان يحصل بسبب ذلك مشاجرة كاجل الله على ذلك طابع
بني آدم وان كانوا من اولياء الله المتقين وذكر في كل واحد من الستة الامر الذي منعه من
فسيئته وتقدمه على غيره ثم ان المصلحة اجمعوا على عثمان رضى الله عنه لان ولاته كانت
اعظم مصلحة واقل مفسدة ولا يغيره والاوجب ان يقدم اكثر الامر من مصلحة واقلهما
مفسدة وعمر رضى الله عنه خاف ان يتقدم امر اياكون فيه ما ذكر ورأى انهم اذا بايعوا واحدا
منهم باختيارهم حملت المصلحة بحسب الامكان وكان الفرق بين حال المصالح وحال المصالحات انه
في المصلحة يتولى امر المسلمين فيصعب عليه أن يولى عليهم أصح من يمكنه وأما بعد الموت فلا يجب
عليه أن يتخلف معينا اذا كانوا يجتمعون على أمرهم كان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم انهم
يجتمعون على أبي بكر استغنى بذلك عن كتابة الكتاب الذي كان قد عزم على أن يكتبه لابي بكر
وايضاً لا دليل على انه يجب على الخليفة أن يتخلف بعد مقتل بطل عمر واجبا له اذ ورجع في
استخلاف المعين وقوله أرايت لئن استرعت فقال ان الله تعالى ان لم يكن يضع دينه ولا خلافه
ولا الذي يعصبه نبيه صلى الله عليه وسلم وهو عن غير راض وما ينبغي أن يعلم ان الله تعالى بعث الرسل
وأرسل الكتب ليكون الناس على غاية ما يمكن من الصلاح لارفع الفساد بالكلية فان هذا امتنع
في الطسعة الانسانية اذ لا بد فيها من فساد ولهذا قال تعالى في حائل في الارض خليفة قالوا
اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك الآية ولهذا لم تكن
أمة من الامم الا وفيها شر وفساد وأمثلة الامم قبلنا بنوا اسرائيل وكان فيهم من الفساد والشر

ما قد علم بعضه وأمتاخير الامم وأكرمه على الله وخيرها القرون الثلاثة وأفضلهم الصحابة
 وفي أمتنا خير كثير لكنه أقل من شر بني اسرائيل وشر بني اسرائيل أقل من شر الكفار الذين
 لم يتبعوا نبيا كضرعون وقومه وكل خريف بني اسرائيل في أمتنا خير منه وكذلك أول هذه
 الامم وأخرها فكل خريف المتأخرين في المتقدمين ما هو خير منه وكل شرف المتقدمين في
 المتأخرين ما هو شر منه وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم ولاريب أن السنة الذين توفي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عندهم ارض الذين عنهم عمرا لوجود افضل منهم وان كان في كل
 منهم ما كرهه فان غيرهم يكون فيهم من المكروه اعظم ولهذا لم يتول بعد عثمان خير منه ولا
 احسن سيرة ولا تولى بعد علي مثله ولا تولى ملك من ملوك المسلمين احسن سيرة من معاوية رضي
 الله عنه كما ذكر الناس سيرته وقضائه واذا كان الواحد من هؤلاء ذنوب فغيرهم اعظم ذنوبا
 وأقل حسنة فلهذا من الامور التي ينبغي أن تعرف فان الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع الا على
 القعر ولا يقع على الصنيع والعاقلة يزن الامور جميعا لهذا وهذا وهؤلاء الرافضة من اجل
 الناس يعيبون على من يسمونه معايب اعظم منه على من يتحسونه فاذا سلم معهم ميزان العدل
 تين أن الذي ذموا في التفضيل عن مدحوه وأما ما يروى من ذكر سالم مولى أبي حذيفة
 فقد علم أن عمرو وغيره من الصحابة كانوا يعلمون أن الامامة في قرش كما استغفرت بذلك السنة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في العصبة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قرش ما بقي في الناس اثنان وفي القضاة بقي منهم اثنان وفي
 العصبة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس تتبع لقرش في
 هذا الشأن مؤمنهم تتبع لمؤمنهم وكافرهم تتبع لكافرهم وامسلم في حديث جابر قال قال الناس
 تتبع لقرش في الخيرو الشر وخرج البصري عن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول ان هذا الامر في قرش لا بعدا بهم أحد الا كرهه الله على وجهه ما أقاموا الدين وهذا ما
 احتجوا به على الانصار يوم السقيفة فكيف ينظر بعمرانه كان ولي رجلا من غرقش بل من
 الممكن أنه كان يوابه ولا يتجزئة أوبسبب شيرة فيمن يولي ويخون ذلك من الامور التي يصلح لها السلام
 مولى أبي حذيفة فان سالما كان من خيار الصحابة وهو الذي كان يؤمهم على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما قدم المهاجرون واما قول الراضى وجع بين الفاضل والمفضول ومن حق الفاضل
 التقدم على المفضول فقال له أولا هؤلاء كانوا متقاربين في الفضيلة ولم يكن تقدم بعضهم على
 بعض ظاهرا كتحديث أبي بكر وعمر على الباقيين ولهذا كان في الشورى نارة تؤخذ برأى عثمان
 ونارة تؤخذ برأى علي ونارة برأى عبد الرحمن وكل منهم في فضائل لم يشركه فيها الا آخر ثم يقال له
 ناسبا واذا كان فيهم فاضل ومفضول فلم قلت ان عليا هو الفاضل وعثمان وغيرهم المفضولون
 وهذا القول خلاف ما أجمع عليه المهاجرون والانصار كما قال غير واحد من الائمة من أئمة
 السنياني وغيره من قدم عليا على عثمان فقد أرى بالمهاجرين والانصار وقد ثبت في الصحبة
 عن عبد الله بن عمر قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان
 وفي لفظ ثم نذبح أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لفاضل بينهم فهذا الخبر عما كان عليه الصحابة
 على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان وقد روى أن ذلك كان يبلغ
 النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكره وحيث يكون هذا التفضيل ثابتا بالنص والافتكون ثابتا بما
 ظهر بين المهاجرين والانصار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكبر وعما ظهر لما توفي
 عمر فاتهم كلهم يا بعدا عثمان بن عفان من غير غيبة ولا ربه ولم ينكر هذه الولاية منكر منهم قال

معلولان مقفران والمعلول من
 حيث هو معلول والمقفر من حيث
 هو مقفر ليس فيه ما يقتضي
 وجوده واذا لم يكن لهما وجود ولا
 لقتضيهما وجود لزم انتفاء الوجود
 عنهما كهما وهما مع كونهما موجودا
 جمع بين التقيين وهذا كلام
 محقق وتنبه للانسان بأن يعلم أن
 مجرد تقدير معلولات ممكنة لاهي
 موجودة بنفسها لافها علة
 موجودة بنفسها لا يقتضي وجود
 ذلك في الخارج فليس كل ما قدرته
 الازهار أن تمكن وجوده في الاعيان
 لا سيما مع سلب الوجود عنها من
 نفسها من موجود هو جدها واذا
 قدر أن المعلول الممكن له علة ممكنة
 فهي أيضا معدومة من تلقاء
 نفسها كما هو معدوم من تلقاء نفسه
 فليس فيما قدره شيء موجود فن
 أن يحصل لهما الوجود
(فصل) وقد ورد الابهري
 ومن اتبعه على هذه الحجة المذكورة
 لقطع التسلسل في العلل اعتراضا
 زعم أنه بين ضعفها فقال في كلامه
 على ملخص الرازي وغيره يقول
 الفاعل مجموع تلك العلل الممكنة
 يحتاج الى كل واحد منها الخ
 فقلنا لا يجوز أن يكون المؤثر في
 ذلك المجموع واحدا منها أما قوله
 بأن ذلك لا يكون علة لنفسه ولانها
 قبله فلا يكون علة للمجموع قلنا
 لا نسلم وانما يلزم أن لو كان علة
 المجموع علة لكل واحد من أجزائه
 فلم قلنا أنه كذلك وهذا الان النقي

الامام أحمد لم يجمعوا على بيعة أحد ما اجتمعوا على بيعة عثمان وسئل عن خلافة النبوة فقال
 كل بيعة كانت بالمدينة وهو كالأهل فانهم كانوا في آخر ولايته عزموا كانوا أو أظهروا كانوا أقبل
 ذلك وكلهم يابعدوا عثمان بلارغبة بقله لهم ولا رغبة فآله لم يسل أحد على ولايته لاحال ولا لاية
 وعبد الرحمن الذي يابعد له ولم يسله مالا وكان عبد الرحمن من أبعد الناس عن الاغراض مع
 أن عبد الرحمن شاور جميع الناس ولم يكن لبني أمية شوكة ولا كان في الشورى منهم أحد غير
 عثمان مع أن العصابة رضى الله عنهم كانوا كما وصفهم الله عز وجل يحسبهم ويحبونه أنه على
 المؤمنين أعز على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وقد يابعدوا النبي صلى الله
 عليه وسلم على أن يقولوا الحق حينما كانوا لا يخافون في الله لومة لائم ولم يسكر أحد منهم ولاية
 عثمان بل كان في الذين يابعدوه عمار بن ياسر ومهيب وأبو ذر وجابر المقداد بن الأسود وابن
 مسعود وقال ابن مسعود ولينا إعلانة فنفقوا ولم نأل وفيهم العباس بن عبد المطلب وفيهم من
 التقيا سئل عباد بن الصامت وأمثلة وفيهم مثل أبي أرب الأتصاري وأمثلة وكل من هؤلاء
 ومن غيرهم لو تكلم الحق لم يكن هناك عذر يسلطه عنه فقد كان يتكلم من يتكلم منهم على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولاية من يولى وهو مستحق للولاية ولا يحصل لهم ضرر وتكلم
 طلحة وعمر في ولاية عمر لما استخلفه أبو بكر وتكلم أسيد بن حضير في ولاية أسامة بن زبدي على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد كانوا يكلمون عوف بن زبدي وعمر وعثمان بعد ولايته وقوة شوكة
 وكثرة أنصارهم وظهر بن أمية كانوا يكلمونه فبين يولى وعمر وعثمان بعد ولايته وقوة شوكة
 لما استكروا من بعضهم عزة ولما استكروا من بعض من يأخذ بعض المال منهم فأجابهم إلى
 ما طلبوا من عزل ومنع من المال وهم أطراف من الناس وهو في عز وتولية فكيف لا يسمع كلام
 الصناديق أنفسهم وكبرائهم مع عزهم وقوتهم وتكلموا في ولاية عثمان وقد تكلموا مع الصديق
 في ولاية عمر وقالوا ماذا تقول بل وقد وليت علينا فظفنا غلظنا فقال يا أبا عبد الله تخذوني أقول وليت
 عليهم خيرا أهله فلم يحاو الصديق في عهده لم يعرفه ومن شأن الناس أن يراعوا من رشح
 للولاية فيصاونه خوفا منه أن ينتقم منهم إذا ولي ورجله وهذا موجود فهو لا يباحوا وعمر ولا أبا
 بكر مع ولايتهم فكيف يحاو عثمان وهو بعد لم يتول ولا شوكة فلو علم القوم بان عثمان
 أحقهم بالولاية لما ولوه وهذا أمر كلما تدره الخبير ازاد منه خبره وعلم ولا يشك في الامن لم تدره
 من أهل العلم بالاستدلال أو من هو جاهل بالواقع أو بطريق النظر والاستدلال والجهل بالادلة
 أو بالنظر فيها ورث الجهل وأما من كان عالما بواقع بالادلة وطالب بطريق النظر والاستدلال
 فآله يقطع قطعاً لا يتبارى فيه أن عثمان كان أحقهم بالخلافة وأفضل من بقي بعده فانما فهم
 على بيعة عثمان بغير تكير دليل على أنهم لم يكن عندهم أصح منها لو كان في ذلك كراهية في
 الباطن من بعضهم لاجتهاد أو هو في هذا لا يندح فيها كالا يندح في غيرهم من الولايات كولاية
 أسامة بن زيد وولاية أبي بكر وعمر وإيضاً فإن ولاية عثمان كان فيها من المصالح والخيرات ما لا يعلمها
 إلا الله وما حصل فيها من الامور التي كرهها كتابه بعض بني أمية واعلم انهم بعض المال
 ونحو ذلك فقد حصل في ولايته من بعده ما هو أعظم من ذلك من الفساد ولم يحصل فيها من الصلاح
 ما حصل في امارته عثمان وأين اثار بعض الناس بولاية أو مال من كون الامية يسلط بعضهم
 دماء بعض وتشتغل بذلك عن مصلحة دينها ودنياها حتى يطعم الكفار في بلاد المسلمين وأين
 اجتماع المسلمين وفتح بلاد الاعداء من الفرقة والفتنة بين المسلمين وعجزهم عن الاعداء حتى
 يأخذوا بعض بلادهم أو بعض أموالهم قهراً أو صلحاً في وأما قول افاضني أنه طعن في

جاز أن يكون عليه المجموع من حيث
 مجموع ولا يكون له لكل واحد
 من أجزائه فإن الواجب له عليه
 مجموع الموجودات وليس عليه
 لكل واحد من أجزائه لاستحالة
 كونه عليه نفسه لا يقال بان مجموع
 تلك افعال المتسلسلة يمكن وكل
 يمكن فهو منتقل الى علة خارجية
 فذلك المجموع افتقر الى علة خارجية
 عنه لا يقال لانسلم أن كل ممكن
 فهو محتاج الى علة خارجية عنه فإن
 المجموع المركب من الواجب
 والممكن يمكن لافتقاره الى الممكن
 وليس مقتضياً الى علة خارجية عنه
 لا يقال بان المجموع المركب من
 أحاد كل واحد منها يمكن محتاج الى
 علة خارجية لا تقول لانسلم وإنما
 يكون كذلك أن لو لم يكن كل واحد
 منها معلولاً لآخر الى غير النهاية
 لا يقال ان جملة ما يقتضيه المجموع
 اما أن يكون نفس المجموع أو
 داخله أو خارجاً عنه والاول
 محال والالكان الشيء علة نفسه
 والثاني محال والالكان بعض الاجزاء
 كلاني المجموع والثالث محال
 ان أردتم بحسب ما يقتضيه اليه
 المجموع جملة الامور التي يصدق
 على كل واحد منها مقتضيه اليه
 فلم قلتم بله لا يجوز أن يكون هو نفس
 المجموع والذي يدل عليه ان جملة
 الامور التي يقتضيه اليه الواجب
 والممكن ليس داخل في المجموع
 لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجاً
 عنه فهو نفس المجموع وان أردتم

العله الفاعلة فلم يتم له بازم أن يكون بعض الأجزاء كافيافي المجموع وإذا كان المجموع يمكن أن نفسه فهو مفقر إلى غير ما يفقر اليه المجموع إما أن يكون هو المجموع أو داخله أو خارجا منه والأول محال والألکان النقي عليه لنفسه والثاني محال والألکان بعض الأجزاء كافيافي المجموع لأن المجموع إذا كان يمكن أن يفقر إلى البعض لزم أن يكون البعض هو المقضي للمجموع فلزم أن يكون مقتضيا لنفسه ولعلته وأن كان ما يفقر اليه المجموع خارجا عن المجموع فهو المطلوب وهذا الضرر يوجب أن يكون البعض علة فاعلة للمجموع والعله الفاعلة كافية للمجموع وقوة إن أردت جملة ما يفقر اليه المجموع جملة الأمور التي يصدق على كل واحد منها أنه مفقر اليه فلم يتم له لا يحسوز أن يكون هو نفس المجموع فيقال له لأن المجموع إن لم يكن زائدا على تلك الأمور التي كل منها معلول فليس هنا مجموع غير المعلولات والمعلولات التي لا يوجد شيء منها بنفسه بل لانه من موجود موجودا ذالم يكن فيها موجود موجودا متع أن يكون مجموعها حاصل مجموعها وأن كان المجموع معلولا لاهلها فهو أولى بالافتقار وهذا أمر معلوم بالضرورة وما قد حقه كان قدما في الضروريات فلا بد سمع

كل واحد عن اختياره للشورى وأظهر أنه يكره أن يتقلد أمر المسلمين متى كما يتقلد حاشا يتقلده بان جعل الامامة في ستة فالجواب أن عمر لم يلعن فهم بلعن من يجعل غيرهم أحق بالامامة منهم بل لم يكن عنده أحق بالامامة منهم كائن على ذلك لكن بين عذره المانع من تعيين واحد منهم وكره أن يتقلد ولاية معين ولم يكره أن يتقلد تعيين السنة لانه قد علم أنه لا أحد أحق بالامر منهم فالنبي عليه وعلى الله نبيه عليه ولا تبعه عليه ان يتقلده هو اختيار السنة والذي خاف أن يكون عليه فيه تبعه وهو تعيين واحد منهم تركه وهذا من كمال عقله ودينه ورضى الله عنه وليس كراهته لتقدمه متى كما يتقلده حاشا الطعن في تقدمه حاشا لانه اتفقوا على تقلد الامرجا باختباره وبأن يتقلده كان خيرا له والامة وإن كان خاف من تبعه الحساب فقد قال تعالى والذين يؤمنون بما آتوا وقولهم وجهه أنهم إلى ربهم راجعون قالت عائشة يا رسول الله أهو الرجل يرفو يسرقو يشرب الخمر ويخاف أن يغالب قال لا يا بنت الصديق ولكنه الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه خوفا من التقصير في الطاعة والقرين يتقلده حيا وميتا أنه في حياته كان رقيقا على فانه متعقبا لأفعالهم بأمرهم بالجميع كل عام يحكم بينهم وبين الرعية فكان ما يفعلونه مما يكرهه عندهم وتلافيه بخلاف ما بعد الموت فانه لا يمكنه لا منعهم مما يكرهه ولا تلافيه ذلك فلهذا كره تقلد الامرجا وأما عين السنة فهو عنده واضح بين لعله أنهم أحق الناس بهذا الامر وأما قوله ثم ناقض فعملها في أربعة ثم في ثلاثة ثم في واحد فجعل إلى عبد الرحمن بن عوف الاختيار بعد أن وصفه بالضعف والقصور فالجواب أولاهه ينبغي لمن احتج بالنقول أن يشبه أولا وإذا قال القائل هذا غير معلوم الصحة لم يكن عليه حجة والنقل الثابت في صحيح البخاري وغيره ليس فيه شيء من هذا بل هو يدل على نقيض هذا وأن السنة هم الذين جعلوا الامر في ثلاثة ثم الثلاثة جعلوا الاختيار إلى عبد الرحمن بن عوف واحد منهم ليس لمر في ذلك أمر وفي الحديث الثابت عن عرو بن ميمون أن عمر بن الخطاب لما طعن قال ان الناس يقولون استخلفوا ان الامر إلى هؤلاء السنة الذين وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض على عثمان وطهته والزيد وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن مالك ويشهدهم عبد الله بن عمرو وليس له من الامر شيء فان أصابت الخلافة سعدا أو الأفلست من به من ولي فاني لم أعزله من عجز ولا خيانتة ثم قال أوصى الخليفة من بعدى بتقوى الله تعالى وأوصى بالمهاجرين الأولين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم أن يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمتهم وأوصى بالانصار الذين تنصروا الدار والايامن فيلهم أن يقبل من محبتهم ويجاوز عن مسيئتهم وأوصى بأهل الامصار خيرا فانهم يرد الاسلام وغيظ العدو وجباة الاموال لا يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضائهم وأوصى بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب ومادة الاسلام أن يأخذ منهم من حوائش أموالهم فقد على فقرائهم وأوصى بنبمة الله ورسوله أن يوفى لهم بمعددهم ويقاتل من ورائهم ولا يكفلوا الاطالقهم فقد أوصى الخليفة من بعده بجميع أجناس الرعية السابقين الأولين من المهاجرين والانصار وأوصى بكان الامصار من المسلمين وأوصى بأهل البوادي وبأهل النبوة قال عمرو بن ميمون فلما قبض انطلقنا حتى فلم عبد الله بن عمر وقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت أدخلوه فادخل فوضع هناك مع صاحبه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن بن عوف اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم قال الزبير قد جعلت أمرى إلى علي وقال طلحة قد جعلت أمرى إلى عثمان وقال سعد قد جعلت أمرى إلى عبد الرحمن ابن عوف وقال عبد الرحمن أيكم يرأى هذا الامر فضعه اليه والله عليه والاسلام لا يظنن

أفضل من نفسه فاسكت الشجان فقال عبد الرحمن أتبعوه إلى الله على أن لا أكون أفضلكم
 قال نعم فأخذ بيد أحدهما فقال لا تغربا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والقدم في الإسلام
 ما دخلت والله عليك ثلث أمر تلت تعدلن ولئن أمرت عليك السمسم وتطيعين ثم خلا بالآخر
 فقله مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال أرفع يدك يا عثمان فباعه وباعه على وبيع أهل الدار
 فباعوه وفي العصيين من حديث المسورين بحزمة قال إن الرهط الذين ولاهم عمر اجتمعوا
 قنسا وروا قال لهم عبد الرحمن لست بالذي أنفكم في هذا الأمر ولكن إن شئتم اخترت لكم
 منكم ففعلوا ذلك لعبد الرحمن بن عوف فلما أوعدهم عبد الرحمن أمرهم مال الناس على عبد الرحمن
 حتى ما أرى أحدا من الناس يتبع أولئك الرهط الذين ولاهم عمر ولا يطاعه قال ومال الناس
 إلى عبد الرحمن يشاورونه ثلاث الليالي حتى إذا كانت الليلة التي أصبحت فيها قال المسور طرقتي
 عبد الرحمن بعد جمع من الليل فضرب الباب حتى استقبلت فقال أولئك تأمروا الله ما تكلمت
 هذه الثلاث بكبير يوم أطلق فادع إلى الزبير وسعد فذعنوا ثم فاشاورهم حتى دعاني فقال ادع لي عليا
 فدعونه ففاجأته حتى ألهز الليل ثم قام علي من عنده وهو على طمع وقد كان عبد الرحمن يخشى من
 علي شيا ثم قال ادع لي عثمان ففاجأته حتى فرق بينهما المؤذن بالصبح فلما صلى الناس الصبح اجتمع
 أولئك الرهط عند المنبر أرسل إلي من كان حاضرا من المهاجرين والأنصار وأرسل إلي أمراء
 الاحناد وكانوا واقفا وذاك الجمع مع عمر فلما اجتمعوا شهد عبد الرحمن ثم قال أما بعد يا علي اني قد
 نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان فلا تجعلن على نفسك سبيلا فقال يا أبا عبد الله على سنة
 الله ورسوله والخليفين من بعده فباعه عبد الرحمن وبايعه الناس والمهاجرون والأنصار وأمراء
 الاحناد والمسلمون ربه وأما قوله ثم قال ان اجتمع علي وعثمان فالقول ما قالوا من صاروا ثلاثة
 فانقول قول الذي صار فهم عبد الرحمن لعله ان عليا وعثمان لا يجتمعان على أمر وإن عبد الرحمن
 لا يعدل بالامر عن أخيه عثمان وابن عمه فيقال له من الذي قال ان عمر قال ذلك وإن كان قد
 قال ذلك فلا يجوز أن ظن به أنه كان غرضه ولا عثمان بمحاكمة ومنع على معاداة فله لو كان
 قصد هذه الولي عثمان ابتداء ولم يتطع فيها عنان كف والذين عاشوا بعده فدموا عثمان بدون
 تعيين عمر له ولو كان عمر عنه لكانوا أعظم متابعيه وطاعة سواء كانوا كما يقوله المؤمنون أهل
 دين وخبر وعدل أو كانوا كما يوله المنافقون الطاعنون فهم انهم قصدوهم الظلم والشر لا سببا
 وعمر كان في حال الحلة لا يخاف أحد أو الرقعة تسميه فرعون هذه الأمة فإذا كان في حياته لم
 يخف من تقديم أي بكر والأمر في أوله والقوس لم تتوطن على طاعة أحد من بعده النبي صلى
 الله عليه وسلم ولا صار أمر فكيف يخاف من تقديم عثمان عند موته والناس كلهم مطيعوه
 وقد غرروا على طاعته فعلم أنه لو كان له غرض في تقديم عثمان لقدمه ولم يحتج إلى هذه الدورية
 البعيدة ثم أي غرض يكون لغير رضى الله عنه في عثمان دون علي وليس بينه وبين عثمان من
 أسباب الصلة أكثر مما بينه وبين علي لأن جهة الصلة ولان غير جهة الصلة وعمر قد أخرج
 من الامارة ولم يدخل في الامر ابن عمه صديق زبده وهو أحد العشرة المشهود لا عانتهم بلغة
 في حديث واحد منهم من قبله بنى عدى ولا كان ولي من بنى عدى أحدا بل ولي جلا منهم ثم
 أعزله وكان باقيا في الناس لا تأخذ في القلبية لأم فأتى داع يدعو إلى محابته يبدون عمرو بلا
 غرض يحصل من الدنيا فمن أقصى عشيرة وأمر بان الدين الذي عليه لا يوفى إلا من مال أقاربه
 ثم من مال بنى عدى ثم من مال قريش ولا يترفع من بيت المال شي ولا من مال الناس فأتى حاجة
 له إلى عثمان أو علي أو غيره ما حتى يقدمه وهو لا يحتاج إليه لا في أهله الذين يختلفهم ولا في دينه

(الوجه الثالث) الجواب عن معارضة وهو قوله ان جهة الامور التي يتوقف عليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع متوقفة على جزئه ولا خارجة فهو نفس المجموع والمخلص هذا الكلام ان مجموع الموجودات ليس متوقفا على بعض الاجزاء متوقفة على الجميع ولا متوقفا على ما خرج عن المجموع فالمجموع متوقف على المجموع فيقال له هذا يناقض ما ذكرتم أولا من أن المؤثر في مجموع الموجودات واحد منها وزعم ان هذا معارضة لقومهم مجموع الممكنات لا يجوز ان يكون المؤثر فيها واحدا وإذا كان هذا يناقض ذلك فاما ان تقول المؤثر في المجموع جزؤه أو المؤثر فيه هو المجموع فان قلت انه جزؤه بطل هذا الاعتراض وسلم هذا الدليل القاطع على امتناع معلولات ممكنة ليس لها جهة ولجهة وبذلك يحصل المقصود من اثبات واجب الوجود وان قلت ان المؤثر هو المجموع بطل اعتراضك على ذلك الدليل وسلم ذلك الدليل عن المعارضة فحصل به المقصود (الوجه الرابع) أن يقال قولنا جهة الامور ومجموع الامور الذي يقتصر اليه الواجب والممكن ليس داخل في المجموع يتضمن أن مجموع الموجودات يقتصر إلى أمر من الامور وان لم تذكر على ذلك دللا فلم قلت ان مجموع الموجودات يقتصر إلى أمر وأولئك انما

الذي عليه والانسان انما يحيا من يتولى بعده لمجاخته اليه في نحو ذلك فمن لا يكون له حاجة
 لالي هذا والى هذا فأتى داع يدعو الى ذلك لاسيما عند الموت وهو وقت يسلم فيه الكافر
 وتزويغ فيه الغابر فلو علم أن علي حقا دون غيره وانه أحق بالامر من غيره لكان الواجب
 أن يقدمه حينئذ ما توبة الى الله وما تخفي فالذهب فانه اذا لم يكن له مانع من تولى بيتي الا الذين
 فو كان الذين يقتضي ذلك لغيره والا فليس في العادة أن الرجل يفعل ما يعلم أنه يعاقب عليه
 ولا ينتفع به الا في دين ولا دنيا بل لا يفعل ما لا غرض له فيه أو سلاسل ويرث ما يحتاج اليه في دينه
 عند الموت مع صحة العقل وحضوره وطول الوقت ولوقدروا الهاد بالله أنه كان عدوا مبغضا للذي
 صلى الله عليه وسلم غاية البغضة فلا ريب أنه نال بسبب النبي صلى الله عليه وسلم مآثا من
 السعادة ولم يكن عمن يخفى عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صادق مصدوق فانه كان
 من أذى الناس ودلائل النبوة من أظهر الامور وهو يعلم أنه ان استرعى معاداة يعذب في
 الآخرة وليس له وقت الموت غرض في ولاية عثمان ونحوه فكيف يصرف الامر عن مستحقه
 لغير غرض وان قيل انه كان يخاف أن يقال انه رجع وثاب كخاف أو طالب من الاسلام
 وقت الموت فقال قد كـ يمكنه ولاية على بلا اظهار قوة فانه لو ولي علما أو غيره لسمع الناس
 وأطاعوا ولم ينتطع في ذلك عزرا والاسنان قد يكون عليه مظالم فيؤذيها على وجه لا يعرف أنه
 كان ظالما فيوصي وقت الموت فلان بكذا ولفلان بكذا ويحطها وصية ويكون اماما معتقدا واما
 خائفا أن يكون حقا أو اجبا عليه وليس لغير من يخاف عليه بصعوبة فان آثاره صرف الامر عنهم
 وهو يعلم أن علما أو عدلا وأحق من أن يظلمهم ولقد رآنا علما كان ينتقم من الذين لم يبايعوه أولا
 فنبوعدى كانوا ابعد الناس عن ذلك فانه لم يكن لهم شوكة ولا كانوا كثيرين وهم كلهم محبوبون
 لعل مظلومون ليس فيهم من يبغيض علما أو يبغيض على ولا قتل على منهم أحد الا في جاهلة
 ولا اسلام وكذلك نبوتهم كلهم كانوا يحبون علما وعلى يحبهم ولم يقتل على منهم أحد في
 جاهلية ولا اسلام ويقال ثانيا عمر ما زال اذ ارجع ورجع وما زال يعترف غير مرة أنه بسببه
 الحق فرجع اليه فان هذا توبة يقول رجل أخطأ وأمرأه أصابت ومجدي التوبة ثانيا بعد انه
 بناب منه فهذا كان يفعله في حال الحياة وهو ذو سلطان على الارض فكيف لا يفعله وقت
 الموت وقد كان يمكنه أن يحتال لعل بجيلة يتولى بها ولا يظهر ما به يذم كايترعون أنه احتال
 لعثمان ولو علم أن الحق كان لعل دون غيره لكان له طرق كثيرة في تعيينه تخفى على أكثر الناس
 وذلك قول القائل انه علم أن علما وعثمان لا يجتمعان على أمر كذب على عمر رضي الله عنه ولم
 يكن بين عثمان وعلى نزاع في حياء عمر أصلا بل كان أحدهما أقرب الى صاحبه من سائر الاربعة
 اليهما كلاهما من بني عبد مناف وما زال بنو عبد مناف يدوا وحدثني ان أبا سفيان بن حرب أتى
 عليا عقب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وطلب منه أن يتولى الامر ليكون على مكان ابن عمر
 سفيان وأوس قنقار كان فيه بقاء من جاهلة العرب بكرة أن يتولى على الناس رجل من غير قبيلة
 وأحب أن تكون الولاية في بني عبد مناف وكذلك خلفين سعيد كان غائبا فلما قدم تكلم مع
 عثمان وعلى وقال أرضيت أن يخرج الامر عن بني عبد مناف وكل من يعرف الامور العادبة
 ويعرف ما تقدم من سيرة القوم نعم أن بني هاشم وبني أمية كانوا في غاية الاتفاق في أيام النبي
 صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر حتى ان أبا سفيان لما خرج من مكة عام الفتح بكشف الخمر وراء
 العباس أخذته وأركبه خلفه وأتى به النبي صلى الله عليه وسلم وطلب من النبي أن يشرفه بشئ لما
 قاله ان أبا سفيان رجل يحب الشرف وكل هذا من حجة العباس لابي سفيان وبني أمية لانهم
 كلهم بنو عبد مناف وسخطه كان بين علي وبين رجل من المسلمين منازعة في حذفر ج عثمان

في موكب فيهم معاوية ليقتوا على الحد فابتدروا معاوية وسأل عن معلم من معالم الحد هل كان هذا على عهد عرفوا لو انهم فقال لو كان هذا لطلب القير عمر فانتصر معاوية لعلى في ثلث الحكومة ولم يكن على حاضر بل كان قد وكل ابن جعفر وكان على يقول ان القصورات قعما وان الشيطان يحضرها وكان قد وكل عبد الله بن جعفر عنه في المحاكمة وهذا الحجاج الشافعي وغير واحد من الفقهاء على جواز التوكيل في الحكومة بدون اختيار الخصم كما هو مذهب الشافعي وأصحاب أحد وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة فلما رجعوا ذكروا ذلك لعلى فقال لا تدري لم فعل ذلك معاوية فعل لأجل المسامحة أي لأجل أن أجعل ابن جعفر منافق وكانت قد وقعت حكومة شاور في فيها بعض قضية القضاء وأحضرت كتابا فيه هذه الحكومة ولم يعرفوا هذه اللفظة لفظة المتأنيبة فينبغي أنهم وفست لهم معناها والمقصود أن بني عبد مناف كانوا متفقين في أول الأمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وإنما وقعت الفرقة بينهم بعد ذلك لما تفرقوا في الأمانة فكان بني هاشم كانوا متفقين على عهد الخلفاء الأربعة وعهد بني أمية وإنما حصلت الفرقة لما ولي بنو العباس وصار بينهم وبين بعض بني أبي طالب فرقة واختلاف وهكذا عادة الناس يكون القوم متفقين إذا لم يكن بينهم ما يتنازعون عليه من جاه أو مال أو غير ذلك وإن كان لهم خصم كانوا جميعهم ألبا أو أحدا عليه فلذا صار الأمر إليهم تنازعا واختلفا وامكان بنو هاشم من آل على والعباس وغيرهم في الخلافة الأموية متفقين لاتزاع بينهم ولما خرج من يدعو إليهم صار يدعو إلى الرضا من آل محمد ولا يعينه وكانت الدولة تطلع أن يكون فهم وكان جعفر بن محمد وغيره قد علوا أن هذا الأمر لا يكون لأبي بني العباس فلما أزال الدولة الأموية وصارت الدولة هاشمية وبني السفاح مدينة سماها الهاشمية ثم تولى المنصور وقع نزاع بين الهاشمين فرج محمد وأبراهيم ابنا عبد الله بن حسن على المنصور ودار المنصور إليهم بقاتلها وكانت فتنة عظيمة قتل فيها خلق كثير ثم إن العباسيين وقع بينهم نزاع كأوقع بين الأمين والمأمون أمورا أخرى فهدد المنصور ونحوها من الأمور التي حرت بها العادة ثم إن عثمان وعليما انتفعا على تغيب بني عبد الرحمن بن عوف من غير أن يكرا أحدهما الآخر في قوله إن عمر علم أن عبد الرحمن لا يعدل الأمر عن أخيه وابن عمه فهذا كذب بين علي وعمرو وعلى أنسابهم فإن عبد الرحمن ليس أخا لعثمان ولا ابن عمه ولا من قبيلته أصل بل هذا من بني زهرة وهذا من بني أمية وبنو زهرة إلى بني هاشم أكثر ميلا منهم إلى بني أمية فإن بني زهرة أخوال النبي صلى الله عليه وسلم ومنهم عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص الذي قاله النبي صلى الله عليه وسلم هذا أخي فليكرم من أمر زعماء ولم يكن أيضا بين عثمان وعبد الرحمن مؤاخاة ولا مخالطة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤاخ من مهاجري ومهاجري ولا بين أنصاري وأنصاري وإنما أخى بين المهاجرين والأنصار فأخى بين عبد الرحمن بن عوف وبين سعد بن الربيع الأنصاري وحديثه مشهور ثابت في الصحاح وغيره ما يعرف أهل العلم بذلك ولم يؤاخ قطيعين عثمان وعبد الرحمن في وأما قوله ثم أمر بضرب أعناقهم إن تأخروا عن الساعة ثلاثة أيام فقال لا وأمن قال إن هذا أصح وأين النقل الثالث بهذا وإنما المعروف أنه أمر الأنصار أن لا يفرقوهم حتى يبيعوا أو واحد منهم ثم يقال ثانيا لهذا من الكذب على عمر ولم ينقل هذا أحسن أهل العلم لسانه يعرف ولا أمر عمر قط بقتل الستة الذين يعلم أنهم خيار الأمة وكيف يأمر بقتلهم وإذا قتلوا كان الأمر بمدقتهم أشد فسادا ثم لم يأمر بقتلهم فقال ولو أبعد لهم فلانا فلا نكفيهم يأمر بقتل المستحقين للأمر ولا يولي بعدهم أحدا وأنسابنا الذي يتكلم من قتل هؤلاء والأمة كلها مطيعة لهم والعساكر

وفساد هذا معلوم بالاضطرار وبعد جودة التصور وإنما أشكل على من أشكل لعدم التصور التام فلهذا إذا قال القائل على لانتهاهي أو مكنت لانتهاهي كل منهما ترجح أو معلول بالآخر وهو الذي أن هذا يتضمن تقدير موجودات الخارج على كل منها معلول الموجود الآخر وأن الأمر هكذا في غير نهاية وله هذا أراد طائفة أن يطلوا هذا التسلسل بحيث ما يطلون به إلا نثار التي لانتهاهي كل مركبات التي لانتهاهي وهذا غلط فإن المقدور هو أمر ليس فيها ما يوجد بنفسه بل لا يوجد إلا بعلة مابينة لها موجودة وكلها بعلة المتأنيبة إلى غير نهاية وهذا في الحقيقة تقدير معدومات بعضها بعلة بعض في وجوده إلى غير نهاية من غير أن يوجد شيء منها وكان المدعوم إذا قدر أنه محل لعل معدومة إلى غير نهاية مع أنه لم يوجد ولم يوجد شيء منها كان باطلا وإن قدر وجوده مع ذلك كان جعابا بين التقيضين وإذا كان تقدير معلول معدوم بعلة معدومة تنقض وجوده ولم يوجد معتنقا بدجة العقل من جهة أنه لم يوجد من جهة أن علة ليست موجودة ففكرة منسفا لعل أولى بالاشتغال وتسللها إلى غير نهاية أعظم وأعظم في الامتناع فكذلك إذا قدر ما هو معلول يمكن لا يوجد إلا بوجوده معدوم وقدر أنه ليس هناك موجود بوجوده فإن وجوده يكون معتنقا فإن قدر موجودا كان جعابا

والمتوهمهم ولوأرادت الانتصار لكلهم قتل واحد منهم لهزوا عن ذلك وقد أعاد الله الانتصار من ذلك فكيف يأمر طائفة قليلة من الانتصار بقتل هؤلاء السبعة جميعا ولوال هذا عمر فكيف كان يكت هؤلاء السنة ويمكنون الانتصار منهم ويمعنون في موضع ليس فيمن ينصرهم ولوفرنا أن السنة لم يتول واحد منهم لم يحس قتل أحد منهم بذلك بل بولي غيرهم وهذا عند الله من عمر كان دائما تعرض عليه الولايات فلا يتولى وما قتله أحد وقد عين الخلافة يوم الحكمين فغضب عنه وما إذا ما أحفظ وما مع قطن أحد امتنع من الولاية فقتل على ذلك فهذا من اختلاف معتز لا يدري ما يكتب لشرعوا لعادة ثم يقول جوابا ما كمالا لخالوا ما ان يكون عمر أمرهم هذا أول ما يكن أمر به فان كان الأول بطل انكاره وإن كان الثاني فليس كون الرجل من أهل الجنة أو كونه وليا لله مما يمنع قتله اذا اقتضى الشرع ذلك فانه قد ثبت في الصحاح أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم القامدية وقال لقد تابيت بوليها صاحبكم كلفضله وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسه لله فهذه يشهد لها الرسول بذلك ثم لما كان الحد قد ثبت عليها أمر برجمها ولو وجب على الرجل قصاص وكان من أولياء الله وتاب منة في الهدوء به نصروا لوجب أن يمكن أولياء المقتول منه فان شأوا فقتلوه ويكون قتله كفارة والتعزير بالقتل اذا لم تحصل المصلحة بدونه مشكلة اجتهاده كقتل الجاسوس المسلم العلماء فيه قولان معروفان وهما قولان في مذهب أحد أجدادهم يجوز قتله وهو مذهب مالك واختيار ابن عقيل والثاني لا يجوز قتله وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي واختيار القاضي أبي يعلى وغيره وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد برى أن يفرق جماعتكم فاقتلوه وقال في شارب باعتراف ثم بها في الرابعة فاقتلوه وقد تنازع العلماء في هذا الحكم هل هو منسوخ أم لا وقد قرأ عن عمر أمر بقتل واحد من المهاجرين الأولين لكان ذلك منه على سبيل الاجتهاد السامع ولم يكن ذلك ما تضمن كون ذلك الرجل في الجنة ولم يقدح في عدل هذا ولا في دخول هذا الجنة فكيف اذا لم يقع شيء من ذلك ثم من العبث أن الرافضة يزعمون أن الذين أمر عمر بقتلهم يستقروا رحمة هذا النفل يستحقون القتل الاعلى فان كان عمر أمر بقتلهم فلماذا ينكرون عليه ذلك ثم يقولون انه كان يحاسبهم في الولاية وبأمر بقتلهم فهذا جاع بين الضدين وإن قلتم كان مقصوده قتل على قبل لو يابوا الاعلى لم يكن ذلك بضر الولاية فانما يقتل من يخاف وقد تختلف سعد بن عبادة عنبيعة أبي بكر ولم يضر بوليهم بحسب مقصود فضل لا عن القتل وكذلك من يقول ان عليا بولي هاشم يختلفون بينه أبي بكر سنة أشهر يقولون انهم لم يضروا أحد منهم ولا أكرهوه على السعة فاذا لم يكره أحد على مبايعته أبي بكر التي هي عند معتز فكيف بأمر بقتل الناس على مبايعته عثمان وهي عند معتز عينة وأبو بكر وعمر مدخلا فتم ما لا المكر من غاية الاكرام لعلى وسائر بني هاشم فتممهم على سائر الناس ويقول أبو بكر أيم الناس ارفعوا محمد في أهل بيته وأبو بكر يذهب وحده الى بيت علي وعنده بنوها ثم قتلهم ويذكر ونة فضله ويعترفونه باستحقاقه لاختلافه ويعتدرون من التأخر ويابعونوه وهو عندهم وحده والآن لئلا التواتر فيما كان بين القوم من المحبة والاختلاف توجب كذب من نقل ما يخالف ذلك ولوأراد أبو بكر وعمر ولا ينهيا بذا على بطريق من الطرز لكانا أقدر على ذلك من صرف الامر عنه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فهو لا المفسرون يزعمون أنهم ظلموه في حال كان فيها أقدر على دفع الظلم عن نفسه ومنعهم من ظلمه وكانا أعز عن ظلمه ولوأراد ذلك فهو لا ظلمه بعد مقتولهم ما وساطعة الناس له ما كانا يدين ظلمه ومن العادة المعروفة

بين التضييق وتسلسل هذه العلوات من غير أن تنتهي الى موجود بنفسه أعظم في الامتناع لكن من توهم انها موجودات متسلسلة التمسك عليه الامر وتقدير كونها موجودات متسلسلة تمتنع في نفسه بل هو جوع بين التضييق لان التقدير بأنه ليس فيها ما يوجد بنفسه ولا يوجد المجموع موجود واذا لم يكن فيها موجود بنفسه ولا موجود مجموع امتنع أن يكون فيها الامم ومقتدروا وجودها جوع بين التضييق وسان ذلك أن كلامها هو مقتدر الى موجود بحد فلا يوجد بنفسه وعلمه لم توجد بنفسها فليس فيها موجود بنفسه وليس هنا علم موجود بنفسها فاذا قدر في كل منها أنه موجود بحد فذلك الغير هو عزلة الية لا يوجد له من نفسه فليس هناك موجود بحد ها الا ما يقدر منها وكل منها اذا لم يكن له من نفسه وجود فانه لا يكون موجودا لغيره بطريق الاولى والاخرى فلا له من نفسه موجود ولا ایجاد وغيره من جنسه ليس له من نفسه وجود ولا ایجاد فمن أين يكون شيء منها وجودا لا وجود نفسه ولا ایجاد اذا لا ایجاد فرج الوجود وهذا الاعتراض لا يسجد وبان فساد من وجوه (أحدها) أن يقال هو اعراض على قولهم مجموع العلل الممكنة يمكن لاقتضار المجموع الى الاحاد الممكنة ولا يجوز أن يكون المؤثر في المجموع

انهم تولى ولاية وهذا من هومر ثم لها يخاف أن تنازع أنه لا يفرح بدفعه عن ذلك لما
يجب وما يقتل سرا وعلاية كاجرت عادما للولاء فإذا كانا بطلان أنهم ما لم يمانع وهو مظلوم
يعرف أنه مظلوم وهو مظلوم بسلوابة فلا بد أن يخاف منه فكان ينبغي لو كان هذا حقا أن يسعي في
قتله أو حبسه ولو بالبيعة وهذا لو أراد ما لم يكن أسهل عليهم من منه ابتداء مع وجود الص ولو
أراد أن أمره على بعض الجيوش أو صاب بعض أهل الجيوش أن يقتله وبسبه كان هذا أمكنا في
الجملة دفع التولي في يعرف أنه ينازع ويقول أنه أحق بالامر منه أمر لا بد منه وذلك بأواع من
أهانة وآباء وحبس وقتل وإبعاد وعلى رضى الله عنه ما زال المكر منه في غاية الأكرام بكل طريق
مقدمين بل ولسار بنى هاشم على غيرهم في العطاء مقدمين في المرتبة والحرمة والمحبة
والموالة والثناء والتعظيم كايغلان بنظرهم وبفضل الله بمخافته الله عز وجل به على من ليس
مشبه ولم يعرف عنهم كتمسوقى على قطيل ولا في أحد من بنى هاشم ومن المعلوم أن المعاداة التي
في القلب توجب ارادة الأذى لمن يعادى فإذا كان الانسان قادرا اجبت القدرة مع الارادة
الجارية وذلك وجوب وجود المقدور ولو كانا من بنى على سوا لكان ذلك مما وجب
ظهوره لمقدرتهما فكيف ولم يظهر منه ما لا المحبة والموالة وكذلك على رضى الله عنه قد توار
عنهم من محبة امروا لانهم ما تعظمها وقد دعاهما على سائر الامم ما يعلم به حاله في ذلك ولم يعرف
عنه قط كلمة سوء في حقهما ولا أنه كان أحق بالامر منهما وهذا معروف عند من عرف
الاخبار الثابتة المتواترة عند الخامسة والعامة والمقولة بأخبار الثقات وأما من رجع الى ما ينقله
من هومر أن جهل الناس بالمقولات وأبعد الناس عن معرفة أمور الاسلام ومن هومر معروف
بافتراء الكذب الكثير الذي لا روج الا على البهائم وروج كذبه على قوم لا يعرفون الاسلام اما
قوم سكان البوادي أو رؤس الجبال أو بلداهم من أهل الناس علما وأكثرهم كذبا فهذا هو
الذي يصل وهكذا الرافضة لا يتصور قط أن مذهبه يروج على أهل مدينة كبيرة من مدائن
المسلمين فيها أهل علم ودين واعاروج على جهال سكنوا البوادي والجبال أو على جملة في مدينة
أو بليدة أو طائفة يظهر للناس خلاف ما يبطلون لظهور كذبهم حتى إن القاهرة لما كانت
مع العبيدين وكانوا يظهر من التشيع لم يتمكنوا من ذلك حتى متعوا من فيها من أهل العلم
والدين من الظاهر عليهم ومع هذا فكأنوا خائفين من سائر مدائن المسلمين يقدم عليهم القريب
من البلدان البعيدة فيكون عنه قولهم وباهوتونه ويتقونه كايخاف الملك المطاع وهذا
لانهم أهل فرية وكذب وقد قال تعالى ان الذين اتخذوا العجل سيأخذهم غضب من ربهم وذل في
الحياة الدنيا وكذلك يخزي المقترب قال أو فلو أنه في لكل مقترب من هذه الامة الى يوم القيامة
في كذب وقوله أمر يقتل من خالف الاربعة وأمر يقتل من خالف الثلاثة ثم منهم عبد الرحمن فيقال
هذا من الكذب المغترى ولو قدر أنه فعل ذلك لم يكن عمر قد خالف الدين بل يكون قد أمر يقتل من
يقصد الفتنة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من جاءكم وأمركم على رجل واحد يردن
يفرق جماعة عنكم فاضربوا عنقه بالسيف كاتنا من كان والمعرف عن عمر رضى الله عنه أنه أمر
بقتل من أراد أن يفرق عن المسلمين بيعة بلا مشاورة لأجل هذا الحديث وأما قتل الواحد
المتخلف عن البيعة انما لم تقتل فتنظروا على أمر عمر يقتل مثل هذا ولا يجوز قتل مثل هذا وكذلك
ما ذكر من الاشارة الى قتل عثمان ومن الاشارة الى تروية ولا على كذب بين عمر على قتل قوله
ان فعلت لقتل الناس اخبار عاصم فله الناس ليس فيه أمرهم بذلك وكذلك قوله لا يولونه اياها
اخبار عاصم ليس فيه نهى لهم عن الولاية مع ان هذا اللفظ بهذا السباق ليس ثابت عن عمر بل

واحد من العلل المحركة لان ذلك
لا يكون عليه لنفسه ولا لما قبله من
العلل فالتنع أن يكون مؤثرا في
المجموع فقال المعتز انما يلزم
هذا أن لو كان على المجموع على
لكل واحد من أجزائه فلم قلتم أنه
كذلك فيقال له أولا نحن لانفي
بالمجموع بجر الهيئة الاجتماعية
بل نعني به كل واحد من الافراد
والهيئة الاجتماعية وحيث
تتكون على المجموع على كل واحد
من أجزائه وهذا معلوم بالضرورة
فإن المؤثر اذا كان مؤثرا في مجموع
الاجزاء مع الهيئة الاجتماعية فقد أثر
في كل جزء من أجزائه فله لولم يؤثر في
كل جزء من الاجزاء الجاز انتفاء ذلك
الحزب واذا انتفى انتفى المجموع
والتيقيد به أنثر في المجموع بحيث
جعل المجموع موجودا والمجموع
هو الافراد والهيئة الاجتماعية فلو
قدرا أنه غير موجود لم يجمع بين
التقيد به وهو متنع وهذا المتنع
لزم من قدر كونه مؤثرا في المجموع
بحيث جعل المجموع موجودا مع
تقدير عدم بعض أجزائه المجموع
فعل أنه يلزم من كونه أنثر في
المجموع وجود المجموع ويلزم من
وجود المجموع أن لا يتنى شيء من
أجزائه فله أن ما استلزم ثبوت
المجموع استلزم ثبوت كل من
أجزائه وان لم يكن المستلزم على
فاعله فكيف اذا كان المستلزم على
فاعله تقين ان ثبوت العلة الفاعلة

هو كذب عليه والله تعالى أعلم

(فصل) قال الرافضي وأما عثمان فانه ولي أمور المسلمين من لا يصلح للولاية حتى ظهر من بعضهم الفسوق ومن بعضهم الخيانة وقسم الولايات بين أقاربه وعوتب على ذلك مرارا فلم يرجع واستعمل الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر وولي الناس وهو سكران واستعمل سعد بن العاص على الكوفة وظاهر منه ما أتى إلى أن أخرجه أهل الكوفة منها وولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى نظم منه أهلها وكتبه أن يستمر على ولايته سر اختلاف ما كتب إليه صحرًا وأمير يقتل محمد بن أبي بكر وولي معاوية الشام فأحدث من الفتن ما أحدث وولي عامر بن عبد الله البصر ففعل من المناكر ما فعل وولي مروان أمره وأتى إليه مقابل دأوره ودفع إليه خاتمه فحدث من ذلك قتل عثمان وحديث من الفتن بين الامة ما حدث وكان يؤثر أهله بالأموال الكثيرة من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قريش زوجهم بناته أربع مائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار وكان ابن مسعود يلعن عليه ويذمهم ولما حكم ضربه حتى مات وضرب عمار حتى صار به فتى وقد قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم عمار جلدته ما بين عيني تقتله الفئة الباغية لأنهم الله شفاعتي يوم القيمة وكان عمار يلعن عليه وطرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحاكم بن أبي العاص عم عثمان عن المدينة ومعه ابنه مروان فلم يزل هو وابنه يدبران في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما ولي عثمان آوأمه ورد إلى المدينة وجعل يمر وإن كاتبه وصاحب تدبير مع أن الله تعالى قال لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو أزواجهم يضرون الله شيئا فويل للذين كفروا من عذاب الله عذابا عظيمًا وكان عثمان يلعن عليه ويذمهم ولما حكم ضربه وجعل مع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما أقلت القبراء ولا أثلث الخضراء من ذي لمة أصدق من أيذر وقال ان الله أوحى إلي أنه يجب أربع من أصحابي وأمرني بحبهم فقبل من هم بأمر الله قال سعد بن علي وسلمان والمقداد وأبوذر وضع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حتى قتل الهرمزان مولى المرءة من بعد إسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لاقامة القصاص عليه فلقى معاوية وأراد أن يعطل حد الشرب في الوليد بن عتبة حتى حده أمير المؤمنين وقال لا يعطل حد الله وأنا حاضر زاد الأذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة وصل سنة إلى الآن وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل وعابوا أفعاله وقالوا له غبت عن بدر وهررت يوم أحد ولم تشهد سبعة الرضوان والآخر في ذلك أكثر من أن تحصى

(والجواب) أن يقال نواب على خاتمه وعصوه أكثر مما خان عمال عثمان له وعصوه وقد صنف الناس كتابين ولي على فأخذ المال وخاه وفيه تركه وذهب إلى معاوية وقد ولي على رضي الله عنه زبائن أبي سفيان أبا عبيد الله بن زياد قاتل الحسين وولي الاشتراقي وولي محمد بن أبي بكر وأمثال هؤلاء ولا يشك عاقل أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه كان خيرا من هؤلاء كلهم ومن العجب أن الشيعة يتكبرون على عثمان ما يدعون أن عليا كان أبلغ فيه من عثمان فيقولون ان عثمان ولي أقاربه من بني أمية وسعولم أن عليا ولي أقاربه من قبل أبيه وأمه كعبد الله وعبيد الله بن عباس فولي عبيد الله بن عباس على اليمن وولي مكة والطائف فمن العباس وأما المدينة فقبل أنه ولي عليها سهل بن حنيف وقبل ثعلبة بن العباس وأما البصرة فولي عليها عبيد الله بن عباس وولي مصر بيه محمد بن أبي بكر الذي رافق حمزة ثم ان الامامة تدعي أن عليا نص على الأدمي بالخلافة أو على ولده ولده على ولده الآخر وهم جرا ومن العلوية أنه ان كان وليه الآخر بين منكر افتولية الخلافة العظمى أعظم من اماره بعض الاعمال وتولية

اليوم ويتضمن أن يكون عليه لكل من أجزائه ولو تخيل تخيل أن الواحد من الجماعة تسائر الأجزاء والأجزاء على المجموع وأنه علة للمجموع والمجموع علة للأجزاء فيكون ذلك الواحد علة للجموع قلنا هذا لا يضر لان علة العلة علة وكما يتبع في الواحد أن يكون علة نفسه فيفتح أن يكون علة علة نفسه بطريق الأولى فلا كان بعض الأجزاء علة للمجموع والمجموع علة لكل من الأجزاء وبالعكس لزم أن يكون ذلك الجزء علة علة نفسه وعلة علة على نفسه وهو ما قبل ذلك الجزء من العلل التي قدر أنه لا نهاية لها وهذا بين لا يتصور أحد الا يعلم استناعه بالبدية ومن نازع فيه كان إماده من تصوره له وإما لقائه وحديثه فكني أن يقال هذا معلوم بالبدية فالنسبة الواردة عليهم من جنس شبه السوفسطائية فلا يستحق جوابا (الوجه الثاني) أن يجعل ما ذكر من المعارضة وهي قوله وهذا الان التي جاز أن يكون علة للمجموع من حيث هو مجموع ولا يكون علة لكل واحد من أجزائه فان الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وليس علة لكل واحد من أجزائه لاحتلاله كونه علة لنفسه قلنا لا نسلم أن الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وإنما هو علة لبعض الموجودات وهي الممكنات وأما الموجود الواجب بنفسه فلا علة له

والاولاد أقرب الى الانكاس من ولية بنى العم ولهذا كان الوكيل والولى الذى لا يشتري لنفسه لا يشتري لابنه ايضا في أحد قولى العلماء والذى دفع اليه المال لمعطيه لم يثاب ولا يأخذ لنفسه ولا يعطى لولده في أحد قولهم وكذلك تنازعوا في خلافة هبة الطغاة أن موسى هو الولد على قولين والشهادة لابنه محدودة عند أكثر العلماء ولارد الشهادة لبنى عمه وهكذا غير ذلك من الأحكام ونقلت التى صلى الله عليه وسلم قال أنت وماذا لا يلى وقال ليس لواه أن يرجع في هبته الا ان الله يدفعه لولده فان قالوا ان عليا رضى الله عنه فعل ذلك بالنص قيل أولا نحن نعتقد ان عليا خليفة راشد وكذلك عثمان لكن قيل ان نعلم حجة كل منهما فيما فعل فلا ريب ان تطرق القتلون والتمس الى ما فعله على أعظم من تطرقوا اليه عثمان والتمسوا الى ما فعله عثمان واذا قال القائل لم يلى حجة فيما فعله قيل له وجه عثمان فيما فعله أعظم واذا اذى لى العصى ونحوهما يقطع عنه السنة الطلعتين كل ما يدعى لعثمان من الاجتهاد الذى يقطع عنه السنة الطلعتين أقرب الى المعقول والمنقول فان الراضى يحسب الى أشخاص ظهر بصريح المعقول وصريح المنقول أن بعضهم كرسمة من بعض فيجعل الفاضل مذموما مستحقا للقدح ويجعل المفضول معصوما مستحقا للمدح كما فعلت النصارى ينجون الى الانبياء صلوات الله عليهم وقد فضل الله بعضهم على بعض فيجعلون المفضول الها والمفاضل متقوصا دون الحوار بين الذين يحبوا المسيح فيكون ذلك قلبا لى قاتلى وأعجب من ذلك أنهم يجعلون الحوار بين الذين ليسوا انبياء معصومين عن الخطا يودعون في بعض الانبياء كسليمان وغيره ومعقولان ابراهيم ومحمد أفضل من نفس المسيح صلوات الله وسلامه عليهم الدلائل الكثيرة بل وكذلك موسى فكيف يجعل الذين يحبوا المسيح أفضل من ابراهيم ومحمد وهذا من الجهل والفالو الذى نهامهم الله عنه قال تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله الا الحق انما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها الى مريم وروح منه وكذلك الراضية موصوفون باللوعد الامة فان فهم من ادعى الالهية في على وهذا من النصارى وفهم من ادعى النبوة فيه ومن أثبت نبيا بعد محمد فهو شبهه بالنسب كسبيلة الكذاب وامثاله من المنتهين الآن عليا رضى الله عنه يرى من هذه الدعوة بخلاف من ادعى النبوة لنفسه كسبيلة وامثاله وهذه الامة يدعون ثبوت امامته بالنص وأنه كان معصوما هو وكثير من ذريته وأن القوم ملهوه وعصبوه ودعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة فان المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول لا يجوز أن يخالف في شئ وهذه خاصة الانبياء ولهذا أمرنا أن نؤمن بما أنزل اليهم فقال تعالى قولوا آمنا بالله وما أنزل اليه وما أنزل الي ابراهيم واسمه واحق يعقوب والاساط وما أوفى موسى وعسى وما أوفى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن مسلمون فأمرنا أن نقول آمنا بما أوفى النبيون وقال تعالى آمنا بالرسول بما أنزل اليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرنا لنربنا واليك المصير وقال تعالى ولكن الذين آمن بالله واليوم الآخر وللملائكة والكتب والنبيين والايمن بما جاءه النبيون بما أمرنا أن نؤمن به وهذا ما اتفق عليه المسلمون أنه يجب الايمان بكل نبى ومن كفر بنبي واحد فهو كافر ومن سبه وجب قتله باتفاق العلماء وليس كذلك من سوى الانبياء سواء هم اولاد أو أئمة أو حكام أو علماء أو غير ذلك فمن جعل بعد الرسول معصوما يجب الايمان بكل ما يقوله فقد أعطا معنى النبوة وان لم يعطه لفتنها وشال لهذا الفرق بين هؤلاء وبين انبياء بنى اسرائيل الذين كانوا اموريين باتباع شريعة التوراة وكثير من الغلاة في الشاي يعتقد أحدهم

وهو من الموجودات واذا كانت المرجح ودان متخفة الى واجب ويمكن الواجب على الممكن لم يكن الواجب على مجموع الموجودات بل على بعضها وبعضها بالاعلة فان قيل انما قلنا الواجب على المجموع من حيث هو مجموع لكل واحد واحد فهو علة للهيئة الاجتماعية قيل أولا لاننا لم نجد المجموع له وجود يزيد على الاحاد (١)

ونأثنا لاننا لم نجد المجموع المركب من الواجب والممكن يكون الواجب وحده علة بل علة الاجزاء جميعها وذلك لان المجموع متوقف على ككل من الاجزاء الواجب والممكنات والمجموع من حيث هو مجموع وقفه على كل جزء كوقوفه على الجزء الآخر اذ كان لا يوجد الا بوجود كل من الاجزاء ثم اذا كان بعض الاجزاء علة لبعض سكان المجموع مفقرا الى الجزء الواجب والى الجزء المفقرا الى الجزء الواجب ولا يلزم من ذلك أن يكون مجموع الواجب مقتضا للمجموع بلا واسطة بل لولا الجزء الآخر الممكن لما حصل المجموع فبين أن الواجب لا يكون وسد علة للمجموع من حيث هو مجموع وانما يكون علة

(١) وقع هنا ياض باسطة سقط فيه الثاني كما هو ظاهر من قوله أولا ثم قال وثالثا كتبه محمدا

في شبهة نحو ذلك ويقولون الشيخ محفوف و يأمرون باتباع الشيخ في كل ما يفعل لا يخالف في شيء
 أصلا وهذا من جنس غلو الرافضة والنصاري والاسعية تدعى في انتمائهم كانوا معصومين
 وأصحاب ابن تومرت الذي ادعى المهدي يقولون انه معصوم ويقولون في خطبة الجمعة الامام
 المعصوم والمهدي المعلوم ويقال انهم قتلوا بعض من أنكروا ان يكون معصوما ومعلوم ان كل
 هذه الاقوال مخالفة لدين الاسلام لا كتاب ولا سنة واجماع سلف الامة وانها فان الله تعالى
 يقول اطعوا الله واطعوا الرسول واولي الامر منكم فان تنازع في شيء فردوه الى الله والرسول
 الآية فلا يأمرنا بالرد عند التنازع الا الى الله والرسول فمن أثبت عصا معصوما غير الرسول واجب
 رد ما تنازع عوافيه اليه لانه لا يقول عنده الا الحق كرسول وهذا خلاف القرآن وايضا فان
 المعصوم يجب طاعته مطلقا بلا قيد ولا محالة يستحق الوعيد والقرآن انما أثبت هذا في حق
 الرسول خاصة قال تعالى ومن يطع الله والرسول واولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين
 والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك فيما قال ومن عص الله ورسوله فان له نار جهنم
 خالدين فيها أبدا فدل القرآن في غير موضع على ان اطاع الرسول كان من اهل السعادة
 ولم يشترط في ذلك طاعة معصوم آخر ومن عصى الرسول كان من اهل الوعيد وان قدر له
 اطاع من ظن انه معصوم فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي فرق الله بين اهل الجنة واهل
 النار وبين الابرار والفقار وبين الحق والباطل وبين النبي والرشاد والهدى والضلال وجعله القسم
 الذي قسم الله به عباده الى شقي وسعيد فمن اتبعه فهو السعيد ومن خالفه فهو الشقي واست هذه
 المرتبة لغيره ولهذا اتفق اهل العلم اهل الكتاب والسنة على ان كل شخص سوى الرسول
 فانه يؤخذ من قوله ويرد لا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يجب تصديقه في كل ما أخبر
 وطاعته في كل ما أمر فانه المعصوم الذين لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وهو الذي يسأل
 الناس عنه يوم القيامة كما قال تعالى فتلثلون الذين أرسل اليهم ولتثلن المرسلين وهو الذي يحضن
 به الناس في قورهم فقال لأحدهم من ربك وما دلتك ومن نبئت وقال ما تقول في هذا الرجل
 الذي بعث فيكم فثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فيقول هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبينات
 والهدى فآمننا واتبعناه ولود كبريد الرسول من ذكر من العصاة والافعة والتابعين والعلماء
 لم ينفعه ذلك ولا يحضن في قبره شخص غير الرسول والمعصود هذان ما يعتذر به عن علي فيما
 أنكرك عليه يعتذر بأقوى منه عن عثمان فان عليا قاتل على الولاية وقتل بسبب ذلك خلق كثير
 عظيم ولم يحصل في ولايته لاقتال لكفار ولا فخر لبلادهم ولا كان المسلمون في زيادتهم وقدر
 من أثارهم ومن ولاه ولا فخر به من ذكره وتواب عثمان كانوا اطوع من تواب علي وأبعد
 عن الشر وأما الاموال التي تاول فيها عثمان فكانا تاول على في الدماء وأمر الدماء أخطر وأعظم
 ويقال تأسيه هذا النص الذي تدعونه أتبه مختلفون اخلافا لوجب العلم الضرورى به
 ليس عندكم ما يعتدل عليه فيه بل كل قوم منهم يفترون ما شاؤوا وايضا فاجابهم المسلمين
 يقولون اننا علمنا يقيننا بل ضروريا كذب هذا النص بطرق كثيرة بمسوقة في مواضعها
 ويقال ثالثا اذا كان كذلك ظهرت حجة عثمان فان عثمان يقول ان بنى أمة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يستعملهم في حياته واستعملهم بعد من لا ينهم بقرائه فهم أو بكر الصديق
 رضى الله عنه وعمر رضى الله عنه ولا عرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أكثر من بنى عبد شمس لانهم كانوا اكثريه وكان فيهم شرف وسود فاستعمل
 النبي صلى الله عليه وسلم في غرة الاسلام على أفضل الارض مكة عتابين أسيد بن أبي العاص

لنائر الاجزاء وهو سائر الاجزاء
 للجموع فم يزن ان يكون عليه نفسه
 للمكانات وهو متوسط المكانات أو
 مع المكانات عليه الجموع من حيث
 هو مجموع ومن هذا ما استدل في الاجزاء
 الممكنة فانه لا يمكن أن يكون
 عليه الجموع لان نفسه ولا يتوسط
 غيره أما لاول فلان الجزء الواجب
 اذا لم يكن وحده عليه الجموع
 فالجزء الممكن اولى ولان المجموع
 متوقف على جميع الاجزاء فلا
 يستقل به واحدها وأما الثاني
 فلان الممكن لا يكون عليه لذاته
 ولما قبله من ذاته بالضرورة
 فان المعلوم لا يكون عليه علته واذا
 امتنع كونه عليه لنفسه واسائر
 الاجزاء المتقدمة عليه لم يحصل به
 وحده هذه الاجزاء والمجموع
 متوقف على هذه الاجزاء فلا
 يكون شيء من الاجزاء الممثلة عليه
 للجموع لان نفسه ولا يتوسط
 معولاه بخلاف الجزء الواجب
 فانه اذا قبل عنه لمعه للجموع
 بنفسه ويتوسط معولاه كان هذا
 المعنى محتاجا للممكن فالعنى
 الذي يمكن أن يحصل فيه الواجب
 عليه الجموع الى هو واحد منه
 عنتم مثله في الممكنات فلا يتصور
 أن يكون عليه للجموع الذي هو
 واحد منه وهذا يكشف
 ما في الاعتراض من التلبيس
 والغلط الوجه (١) الرابع أن يقال
 لانهم أن الواجب عليه للجموع من
 حيث هو مجموع على الواجب عليه
 (١) قوله الرابع لم يتقدم الواجب
 فانظر هل هو محرف عن الثالث أو سقط
 الثالث من اصل كتبه معجمه

للكائنات من الاجزاء والاحاد علة
للمجموع ومثل هذا لا يمكن ان يقال
في مجموع العلل المكنة والافى مجموع
المكنات فانه لا يمكن ان يكون شئ
منها علة لسائر الاجزاء اذ كل منها
معلول لا يكون علة لنفسه ولا لغيره
واذا كان كل من الاجزاء معلولا
والمجموع معلولا الا حاد كان
المجموع اولى بان يكون معلولا
(الوجه الخامس) ان يقال في ابطال
هذا الاعتراض نحن نأخذ كونا
فيه الحجة لاثبات ان يكون
في لوجود واجب بنفسه فاما ان
يكون في الموجودات واجب
بنفسه واما ان لا يكون فان كان
فيها واجب بنفسه حصل المقصود
وان لم يكن فيها واجب بنفسه
بطل الاعتراض (الوجه
السادس) ان يقال الاعتراض
منها على ان مجموع الموجودات
له علة هو بعضه وهو الواجب فان لم
يكن في المجموع بعض واجب بطل
الاعتراض وهذا الاعتراض
مذكور على سبيل المعارضة لا نافذ
ذكرنا اننا علم بالضرر وانه مجموع
العلل المكنة اذا كان له علة كان علة
لكل منها وان العلم بذلك ضروري
وينتبه بان الاربعة واثنتين
ان جمعة الاعتراض مستلزمة لشئ
واجب الوجود كان واجب الوجود
ناشئ على تقدير جمعة الاعتراض
وعلى تقدير فسادها واذا كان ثابتا
على التقدير بن تقدير الثاني والاثبات
ثبت انه ثابت في نفس الامر وهو
(١) قوله لكن لما حاصر الطائف
الحق كذا في الاصل ولعل في الكلام
تحريرا فاقطع اخر ركبته معصمه

ابن امة واستعمل على نجران اباسماعيل بن حرب بن امية واستعمل ايضا خالدين سعيد بن
العاص على صدقات بني مدحج وعلى معاذ بن قلم يزل حتى مات رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تمام وخيبر وقرى عرينه واستعمل
ابان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا ثم استعمله على البصرين فلم يزل عليها بعد العلامة بن
الحضري حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم واستعمل الوليد بن عتبة بن ابي معطى حتى اُنزل الله
فيه ان جاءكم فاسق بنية فيدسون ان تصيدوا وما يجبهه الا بية فقول عثمان ان ائمة استعمل الامن
استعمله النبي صلى الله عليه وسلم ومن جنسهم ومن قبيلتهم وكذلك أبو بكر وعمر بعده ففدولي أبو
بكر بن زيد بن ابي سفيان بن حرب في فتح الشام واقره عمر بن علي بن عمر بعده اخاه معاوية وهذا
النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في استعمال هؤلاء ثابت مشهور وعنه نقل من آثار عند أهل العلم
ومنهم من اقره عند علماء الحديث ومنهم ما عرفه العلماء منهم ولا يكره احد منهم فكان الاحتجاج
على جواز الاستعمال من بني امية بالنص الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم اظهر عند كل عاقل
من دعوى كون خلافة في واهد من من بني هاشم بالنص لان هذا كذب بانفاق أهل العلم
بالتنقل وذلك صدق بانفاق أهل العلم بالنقل واما من هاتم فلم يستعمل النبي صلى الله عليه وسلم
منهم الا علي بن ابي طالب رضي الله عنه على اليمن وولي ابي سفيان بن جندل واما موسى
الاشعري وولي جعفر بن ابي طالب على قتال مؤمنة وولي قبل جعفر بن زيد بن حارثة مولاة وقيل عبد
الله بن رواحة فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم في الولاية زيد بن حارثة مولاة وهو من كاب
على جعفر بن ابي طالب وقد روي ان العباس ساء له لانه فلم يوله اياها وليس في بني هاشم بعد
على افضل من حرة وجعفر وعبيدة بن الحر بن المطلب الذي قتل يوم بدر فحرمه لم يتول شأقه
قتل يوم احد شهيد ارضى الله عنه وما نقله بعض العرب لولته وخهم من سيرة حرة وتولد ولونها
بينهم وبذ كرونه حرو واهصارات وغير ذلك فكله كذب من جنس ما يد كره اذا كرون من
الغزوات المكذوبة على علي بن ابي طالب بل وعلى النبي صلى الله عليه وسلم من جنس ما يد كره
أبو الحسن البكري صاحب تنقيلات الاخبار فيما وضعه من السيرة فانه من جنس ما يفتريه
الكذابون من سيرة داهية والباطلين والعيان ونحو ذلك فان معاذ بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم معروفه مضبوطة عند أهل العلم وكانت بضعا وعشرين غزوة لكن لم يكن القتال منها الا في
تسع معاز بدر واحد والخندق وبني المصطلق والغابة وفتح خيبر وفتح مكة وحين والطفاف
وهي آخر غزوات القتال (١) لكن لما حاصر الطائف وكان بعد ما غزوة تولد وهي آخر المعازي
وأكره اعداء دار شقها على الناس وفيها انزل الله سورة رافعة لكن لم يكن فيها قتال وما يد كره
جهال الحجاج من حصار تولد كذب لاصل فلم يكن يتولد حصن ولا مقاتلة وقد اقامها صلى
الله عليه وسلم عشرين ليلة ثم رجع الى المدينة للتبوية واذا كان حصار افضل بني هاشم بدعي
في حياته ثم بعد هذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وهو من كاب عليه علم ان التقديم
بفضيلة الايمان والتقوى وبحسب امور اخر بحسب المصلحة لا بالتب وهذا اقدم النبي
صلى الله عليه وسلم أبابكر وعمر على اقراره لا رسول الله بامر الله من الملوك الذين
يقدمون باخوانهم لا قاربهم ومواليهم واسدقاتهم وكذلك كان أبو بكر وعمر رضي الله
عنهما حتى قال عمر بن امر رجل لا قرابة او صدق الله بينهما وهو يصدق المسلمين خيرا منه فقد
خان الله ورسوله وخان المؤمنين

(فصل) والقاعدة الكلية في هذا ان لا نتقدم ان احدا معصوما بعد النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم بل الخلفاء وغير الخلفاء يجوز عليهم الخطأ والنوب التي تقع منهم قد يتوبون منها وقد تكفر عنهم بحسناتهم الكثيرة . وقد يتوبون أيضا صاحب يكفر الله عنهم ها وقد يكفر عنهم بغير ذلك فكل ما مثل عن عثمان غايته أن يكون ذنباً أو خطاً . وعثمان رضى الله عنه قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقة وأعماله وجهاده وغير ذلك من طاعته التي صلى الله عليه وسلم شهده بل بشره بالجنة على بلوى تصببه ومنها أنه تاب من عامة ما أنكره عليه وأنه استبى بلاء عظيم فكفر الله به خطايه وصبر حتى قتل شهيداً مظلوماً . وهذا من أعظم ما يكفر الله به الخطايا . وكذلك على رضى الله عنه ما أنكره الخوارج وغيرهم عليه غايته أن يكون ذنباً أو خطاً وكان قد حصلت له أسباب المغفرة من وجوه كثيرة منها سابقة وأعماله وجهاده وغير ذلك من طاعته وشهادة النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة . ومنها أنه تاب من أمور كثيرة أنكرت عليه وندم عليها ومنها أنه قتل مظلوماً شهيداً . فهذه القاعدة تفنينا أن يجعل كل ما فعل واحد منهم هو الواجب أو المصحب من غير حاجة بنا إلى ذلك . والناس المتصرفون في هذا الباب صنفان القاصون الذين يقدحون في النقص بما يفرضه الله . والملاحون الذين يجعلون الأمور المغفورة من باب السعي المشكور . فهذا يؤول في النقص الواحد حتى يجعل سياته حسنة وذلك يخفى فيه حتى يجعل السنة الواحدة من محطة الحسنات . وقد أجمع المسلمون كلهم حتى الخوارج على أن الذنوب تسمى بالثوبه وأن منها ما يعصى بالحسنات . وما يمكن أحداً أن يقول إن عثمان أو علياً أو غيرهما لم يتوبوا من ذنوبهم . فهذه حجة على الخوارج الذين يكفرون عثمان وعلياً وعلى الشيعة الذين يقدحون في عثمان وغيره . وعلى الناصبة الذين يحسون علياً بالقدح . ولأرباب أن عثمان رضى الله عنه تعالفت به طائفتان شيعتين بنى أمية وغيرهم ومعضومين من الخوارج والزيدية والامامية وغيرهم لكن شيعة أقل غلوا فيه من شيعة على قبالنا أن أحداً منهم اعتقد فيه بخصوصه الألهية ولا نبوة . ولأبنا أن أحداً اعتقد ذلك في أبي بكر وعمر لكن قديكون بعض من يؤول في جنس الشايخ ويعتقد فيهم الحلول والاتحاد والعصية يقول ذلك في هؤلاء لكن لا يخصهم بذلك ولكن شيعة عثمان الذين كان فهم انحراف عن على كان كثير منهم يعتقد أن الله إذا اختلف خليفة يقبل منه الحسنات ويجاوزها عن السيئات وأنه يجب طاعته في كل ما يأمر به وهذا مذهب كثير من شيوخ الشيعة العثمانية وعلمائها ولهذا المايج سليمان بن عبد الملك وتكلم مع أبي حازم في ذلك قال له أوحازم وأمير المؤمنين إن الله تعالى يقول يا داود أنا جعلتك خليفة في الأرض فأحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فضلت عن سبيل الله إن الذين ينزلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد عاينوا يوم الحجاب وموعظة أبي حازم سليمان معروفة ولما توى عمر بن عبد العزيز رأطهم من السنة والعدل ما كان قد خفي ثم مات فطلب يزيد بن عبد الملك أن يسير سيرته فآذ إليه عشرين وخمسين شيوخ الشيعة العثمانية خلفوا له بالله الذي لا اله الا هو الله إذا اختلف خليفة تقبل منه الحسنات وتجوزها عن السيئات حتى أسكت عن مثل طريقة عمر ابن عبد العزيز ولهذا كانت فيهم طاعة مطلقة لمولى أمرهم فاتهم كانوا يرون أن الله أوجب عليهم طاعة مولى أمرهم مطلقاً وأن الله لا يؤاخذهم على سياته ولم يلقنا أن أحداً منهم كان يعتقد فيهم أنهم معصومون بل يقولون أنهم لا يؤاخذون على ذنب كما أنهم يرون أن سيئات الولاء مكفرة بحسناتهم كانت كفر الصغار باحتساب الكبار فهو لا إذا كانوا الأبرار خلفاء بنى أمية معاوية بن عبد الله مؤاخذين بذنب فكيف يقولون في عثمان مع سابقته وفضله وحسن سيرته وعدله وأنه من الخلفاء الراشدين . وأما الخوارج فأولئك يكفرون عثمان وعلياً يجعلوا لم يكن لهم إختصاص بدم

عثمان وأما شعبة على فكثير منهم أو أكثرهم يذم عثمان حتى الزيدية الذين يترجون على أبي بكر وعمر فبهم يسب عثمان ويذمه ويخبرهم الذي يسكت عنه فلا يترحم عليه ولا يلعنه وقد كان من شعبة عثمان من يسب عليا ويجهز بذلك على المنابر وغيرها لاجل القتال الذي كان بينهم وبينه وكان أهل السنة من جميع الطوائف تنكر ذلك عليهم وكان فيهم من يؤخر الصلاة عن وقتها فكان المتبسل بالنسبة يظهر محبة على وموالاه ويحافظ على الصواب في مواقينها حتى روى عمرو بن مرة الجلي وهو من خيار أهل الكوفة شيخ الثوري وغيره بصوته فقبله ما فعل الله به فقال يغفر لي بحب علي بن أبي طالب ويحافظني على الصلوات ومواقيتها وغلبت شعبة على في الجانب الآخر حتى صاروا صلوات العصر مع الظهر دائما قبل وقتها الخاص وصلون العشاء مع المغرب دائما قبل وقتها الخاص فيجمعون بين الصلوات دائما في وقت الأولى وهذا خلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الجمع إنما كان يفعله لسبب لاسباب الجمع في وقت الأولى فإن الذي توارى عنه الأئمة فعله بعرفة وأما ما فعله بغيره فاختاره وأخلافه لم يكن يفعله دائما إلا في الحضر ولا في السفر بل في حجة الوداع لم يجمع إلا بعرفة ومن زلفه ولكن روى عنه الجمع في تبوك وروى أيضا أنه جمع بالمدينة لكن بأد السبب والغالب عليه ترك الجمع فكيف يجمع بين الصلوات دائما وأولئك إذا كانوا يؤخرون الظهر إلى وقت العصر فهو خير من تقديم العصر إلى وقت الظهر فإن جمع التأخير خير من جمع التقديم فإن الصلاة بضعها التام والناس قضاء بعد الوقت وأما الظهر قبل الزوال فلا تصلى بحال وهكذا تحذف غالب الأمور بدع هؤلاء أشنع من بدع أولئك ولم يكن أحد منهم يتعرض لأبي بكر وعمر إلا بالهبة والشهادة والتعظيم ولا يلعنان أحد منهم كقرعة كما كفرة النصارى الذين خرجوا عليه من أصحابه وإنما غاية من يعتدي منهم على رضى الله عنه أن يقول كان ظالما أو يقول لم يكن من الخلفاء ويرى رضى الله عنه أن يقول على قتل عثمان والاشارة بقتله في الباطن والرضا بقتله وكل ذلك كذب على رضى الله عنه وقد حلف رضى الله عنه وهو الصادق بل لا يمكن أن يقتل عثمان ولا ما لعل على قتله بل ولا رضى بقتله وكان يلعن قتله عثمان وأهل السنة يقولون ذلك منه بدون قوله فهو اتى لنفسه أن يمين على قتل عثمان أو رضى بذلك فما قالته شعبة على في عثمان أعظم مما قالته شعبة عثمان في علي فإن كثيرا منهم بكفروا عثمان وشيعة عثمان لم تكفروا عليا ومن لم يكفروا به يبعضه أعظم مما كانت شعبة عثمان يبعض عليا وأهل السنة يقولون عثمان وعليًا جميعا ويتبرون من الشيعة والتفرق في الدين الذي وجب جموع الاله أحدهما ومعاداة الآخر وقد استقر أمر أهل السنة على أن هؤلاء مشهود لهم بالجنة والطفة والزبير وغيرهما ممن شهدته الرسول بالجنة كما قد بسط في موضعه وكان طائفة من السلف يقولون لا تشهد بالجنة إلا الرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وهذا قول محمد بن الحنفية والأوزاعي وطائفة أخرى من أهل الحديث كعلي بن المديني وغيره يقولون هي الجنة ولا يقولون تشهد لهم بالجنة والصواب أن تشهد لهم بالجنة كما استقر على ذلك مذهب أهل السنة وقد تأخر أحد من حنبل على بن المديني في هذه المسئلة وهذا معلوم عندنا بخبر الصادق وهذه المسئلة لتسبها موضع آخر والكلام هنا بما ذكره من أمور يراد بها الطعن عليهم فطائفة تغلوهم فتريد أن تجعلهم معصومين أو كالمعصومين وطائفة تريد أن تسبهم وتنهم بأمر أن كانت حجة قافهم بمغفور لهم أو هم غير مغفورين بها فانه مأمور بالذنوب وأخطأ في الاجتهاد ولخطأ قد فرغ الله التواخيذ عنه من هذه الأمة والذنب المغفرة عدة أسباب كانت موجودة فبهم وهذا صلات عام وخاص أما العام فإن الشخص

المذكور قلنا بتقدير انتفاء هوجزه الدليل على بطلان الاعتراض ليس هو عليه بطلان الاعتراض ومن المعلوم أن انتفاء الدليل لا يوجب انتفاء المدلول عليه في نفس الأمر فإن الدليل لا يجب عكسه فلو كان انتفاؤه في نفس الأمر وحده دليلا على بطلان الاعتراض لم يلزم صحة الاعتراض بتقدير تقيض هذا الدليل فكيف إذا كان جزء الدليل قاب قيل بطلان جزء الدليل ويجب بطلان الدليل فيقتل ما ذكر من الدليل على فساد الاعتراض قيل لفظجه الدليل ليجعل فإن أريد بالجزء قسم من الأقسام المقدرة كان هذا باطلا فانه لا يلزم من بطلان قسم من الأقسام المقدرة بطلان الدليل إذا كان غير من الأقسام صحاوان أريد بجزء الدليل مقدمة من مقدماته فهذا صحيح فانه إذا بطلت مقدمة الدليل بطل لكن مقدمة الدليل هنا صحيحة فانها تنقسم دائر بين النبي والآيات ومن المعلوم أن التقسيم الدائر بين التقيض يستلزم بطلان أحد القسمين في نفس الأمر ومقدمة الدليل ليست اجتماع التقيض فان هذا امتنع وإنما هي صحة التقسيم إلى النبي والآيات والمقدمة الثانية بيان حصول المطلوب على كل من التقديرين فإذا كان التقسيم دائرا بين النبي والآيات والمطلوب حاصل على كل منهما ثبت حصوله

في نفس الامر وان كان أحد القسمين متضيقا فنفس الامر فان المطلوب حاصل على التقدير الآخر فلا يشر انقام هذا التقدير وانما ذكرت هذه التقديرات لئلا ينشأ أن ما ذكره المعترض لا يقدح في صحة الدليل المذكور على واجب الوجود بل الدليل صحيح على تقدير التقصين وهذا من أحسن الدورات في التطور والمنظر لا يبطال الاعتراضات القاسدة بتزلة عنق قدم بر يدخله الجميع وهذا علة طرق يمكن أن يأتي من كل منها فإذا وكل بكل طريق طائفة يأخذونه كل من المصلوم أن الذي يصادفه طائفة ولكن إرسال تلك الطوائف ليعلم أن ما منع المخذور على كل تقدير إذا كان من الناس من هو خائف أن يأتي من طريقه فيقول البهيم يزول خوفه ويوجب أمه ويمكن إيراد الجواب على وجه آخر هو أن يقال إما أن يتقدم هذا هذا الاعتراض في نفس الامر وإما أن يتقدمه فإنه لا يتخلو أحدهما وذلك أنه إما أن يكون مفسدا للدليل المذكور على بطلان تسلسل المؤثرات وإما أن لا يكون مفسدا مفسدا فإن لم يكن مفسدا للدليل لفاد على نفسه ثبت صحة الدليل وهو المطلوب وان كان مفسدا للدليل فلا يفسد إلا أن كان متوجها بحجها والا فلا اعتراض الفاسد لا يفسد الدليل وإذا كان متوجها بحجها الزم نبوت واجب الوجود فإنه لا يصح

الواحد مجتمع فيه أسباب التواضع والعقاب عند عامة المسلمين من الصعابة والتأنيب لهم بأحسان وأمنه المسلمين والتواضع في ذلك مع الخواص والمعتزة الذين يقولون ما أم الأتباع في الآخرة أو عقاب ومن دخل النار لم يخرج منها لا بشفاعته ولا غيره ما يقولون أن الكثرة تحيط بجميع الحسنة ولا يبق مع صاحبها من الأمان شي وقد ثبت التصوص المتضيق عن النبي صلى الله عليه وسلم إخراج أقوام من النار بعدما احتسروا وثبت أيضا شفاعته التي صلى الله عليه وسلم لأهل الكبائر من أمته والآن نرى بذلك متواترة عند أهل العلم الحديث أعظم من آثار الآثار بصلب السرفة ورجع الزاني المحسن ونصب الزكوة وجوب الشفاعة وميراث الحدة وأمثال ذلك ولكن هذا الأصل لا يحتاج إلى عتمان وأمثاله من شهادته بالجنة وأن اغفر عنه وأمه لا ينافيه في الآخرة تشهدان العشر في الجنة وان أهل بيعة الرضوان في الجنة وان أهل بدر في الجنة كآية الخبر بذلك عن الصادق المصدق الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى وحى وقد دخل في الفتنة خلق من هؤلاء المشهود لهم بالجنة والنبي قتل عمار بن ياسر هو أبو الغابرة وقد قبل أهل بيعة الرضوان ذلك أن كان من أهل بيعة الرضوان بالجنة وأما عثمان وعلي وطه والزبير فهم أهل قدر من غيرهم ولو كان منهم كان فحقنا لنشهد أن هؤلاء لا ينسب بل الذي تشهد به أن الواحد من هؤلاء إذا أذنب فإن الله لا يعذبه في الآخرة ولا يدخله النار بل يدخله الجنة بل لا يرب وعقوبه الآخرة تزول عنه إما بثبوته منه وإما بحسناته الكثيرة وإما بحسناته المكفرة وإما بغير ذلك كما بدستطانه في موضعه فإن الذنوب مطلقا من جميع المؤمنين هي سبب العذاب لكن العقوبة بها في الآخرة فمن تنفع بنوعه وأسباب (السبب الأول) التوبة فإن التائب من الذنب يكن لا ذنب له والتوبة مقبولة من جميع الذنوب الكفر والفسوق والعصيان قال الله تعالى للذين كفروا إن يتوبوا فغفر لهم ما قسلف وقال تعالى فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من الله إلاالة واحد وإن لم ينهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب أليم أفلا يتوبون إلى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم وقال إن الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم تتوبوا فإفهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق قال الحسن البصري أنظر إلى هذا الكرم والجود فتوبوا وألباه وعذبوهم بالنار ثم يدعوه إلى التوبة والتوبة تامة لكل عبد مؤمن كما قال تعالى وحلها الإنسان أنه كان ظلويا سحولا لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيمًا وقد أخبر الله في كتابه عن توبه أنبياء ووعدهم بالتوبة كقوله فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم وقول إبراهيم واسمى ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا من أمهات مسلمة لك وازدنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم وقال موسى أنت ولينا فاعف لنا وارحنا وأنت خير العافرين وأكسبنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة أنا هذا البك وقوله رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي فقفر له إنه هو الغفور الرحيم وقوله تبت إليك وأما أول المؤمنين وكذلك ما ذكر في قصة داود وسليمان وغيرهما وأما التأويل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فكثير مشهور وأصله كانوا أفضل قرون الأمة فهم أعرف القرون بالله وأشدهم خشية وكانوا أقوم الناس بالتوبة في حياته وبعد مماته فمن ذكر ما عيب عليهم ولم يترك توبتهم إلى بهار فاعف الله عنهم كان ظالمًا لهم كجريس بنهم يوم الحديبية وقد تابوا منه مع أنه كان

لمن يشاء وأما التوبة فانه قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله
 ان الله يغفر الذنوب جميعا انه هو الغفور الرحيم وهذا ملحق بآية وللهذا قال لا تقنطوا من رحمة
 الله بل قولوا اليه وقال بعدوا يا بني الربكم وأجلوا له من قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون
 وأما الاستغفار بدون التوبة فهذا لا يستلزم المغفرة ولكن هو سبب من الأسباب
 (السبب الثالث) الأعمال الصالحة فان الله تعالى يقول ان الحسنات يذهبن السيئات
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل وصيه يا معاذ اني الله حينما كنت وأنتع السيئة
 الحسنة تمحها وخالق الناس يخلق حسن وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال الصلوات
 الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارة لما بينهن اذا اجتنبت الكبائر أخرجه
 في الصحيحين وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له
 ما تقدم من ذنبه وقال من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وقال
 أرايت لو أن سبأ أحدكم نهرًا غمر ان يغسل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبق من ذنبه شيء
 قالوا لا قال فكذلك الصلوات الخمس يعفو الله بهن الخطايا كما يعفو الماء الدرن وهذا كله في الصحيح
 وقال الصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار رواه الترمذي وصححه وقال تعالى يا أيها الذين
 آمنوا هل أدلكم على تجارة تعميكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتحاهدون في حبيل الله
 بأموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري
 من تحتها الانهار وما كن سبية في جنات عدن ذلك الفوز العظيم وفي الصحيح يغفر لشهيد كل
 شيء الا الدين وما روي أن شهيد البصر يغفر له الدين فاستنداه ضعف والدين حق آدمي فلا بد
 من استيفائه وفي الصحيح صوم يوم عرفة كفارتين في صوم يوم عاشوراء كفارة سنة ومثل هذه
 النصوص كثيرة ونشرح هذه الاحاديث يحتاج الى بسط كثير فان الانسان قد يقول اذا كفر
 عن الصلوات الخمس فاقى شيء يتكفر عن الجمعة أو رمضان وكذلك صوم يوم عرفة وعاشوراء
 وبعض الناس يجيب عن هذا بأنه يكفب لهم درجات اذا لم يحكمما تكفر من السيئات فيقال
 أولا العمل الذي يعفو الله به الخطايا وكفره السيئات هو العمل المأمور به والله تعالى انما يغفر
 لمن المتقين والناس لهم في هذه الآية ثلاثة أقوال طرقتان ووسط فالحق ارجح والمعتزلة يقولون
 لا يغفر الله الا لمن اتقى الكبائر وعندهم صاحب الكبرة لا يقبل منه حسنة بحال والمرجئة
 يقولون من اتقى الشر والسلف والائمة يقولون لا يقبل الا من اتقى في ذلك العمل ففعله
 كما أمر به خالص الوجه انه تعالى قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى يلوكم اياكم احسن عملا
 قال اخلصه وأصوبه قبل ما باعني ما اخلصه وأصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا لم يكن صوابا
 لم يقبل واذا كان صوابا لم يكن خالصا يقبل حتى يكون خالصا صوابا واخلص ان يكون لله
 والصواب ان يكون على السنة فصاحب الكبرة اذا اتقى الله في عمل من الاعمال تقبل الله منه
 ومن هو افضل منه اذا لم يتق الله في عمل لم تقبله منه وان تقبل منه عملا آخر واذا كان الله انما
 يقبل من يعمل العمل على الوجه المأمور في السنن عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 ان الفضيل صرف عن صلاته ولم يكتب له الا نصها الاثنتا الا لا يمهل حتى قال الاغصها وقال
 ابن عباس ليس لك من صلاتك الا ما عقلت منها وفي الحديث رب صائم خطئه من صيامه الطلح
 ورب قائم خطئه من قيامه السهر وكذلك الحج والجهاد وغيرها وفي حديث معاذ بن عمرو قال مر فوجا
 وهو في السنن الغزو وغزوا ففر ويشتي به وجه الله وطلع فيه الامير وتفق فيه كرام الاموال
 وبسار فيه الشرى ولم يحتجب فيه الفضل وتقي فيه الغلول فذلك الذي لا يصد له شيء وغزو

فان قيل فقد قدرتم عدم وجوب واجب
 الوجود فكيف يكون موجودا
 بتقدير علمه لما ذكرتم من الدليل
 قلنا لان التقدير المتع قد يستلزم
 امراموجودا واجبا وانما لا يقد
 يستلزم امراممتعلالان التقدير هو
 شرطه يستلزم الجزاء والمزوم يلزم من
 تحققه تحقق الا لازم ولا يلزم من
 انتفاءه انتفاء الا لازم وهذا كالمو
 قبل لو جاز ان يحدث اجتماع الضدين
 لا تفرق الى المحذور بل قد يكون
 الا لازم ثابتا على تقدير التضييق
 كوجود الخالق مع كل واحد من
 مخلوقاته فانه موجود سواء كان
 موجودا او لم يكن وحديث فيصوم
 أن يكون التقدير للمتنع وهو
 تقدير عدم الواجب يستلزم
 وجوده كما يكون التقدير الممكن
 فاذا قدر عدمه لم يلزم بالان اعتراض
 للذكور وذلك يستلزم سلامة
 الدليل عن المعارض والدليل
 يستلزم وجوده واما فان تقدير
 عدمه تقدير متنع في نفس الامر
 والتقدير للمتنع قد يستلزم امرا
 ممتنعافاستلزم تقدير عدمه الجمع
 بين التضييق وهو ثبت وجوده مع
 ثبوت عدمه وهذا متنع فسلم ان
 تقدير عدمه متنع وهو المطلوب
 وعلم أنه لا يضمن وجوده وان قدر
 في الاذهان عدم وجوده فتقدير
 عدمه في الاذهان لا يناقض وجوده
 في الخارج وقد ثبت وجوده فلا بد

من وجوده على كل تقدير وبهذا
 وغيره يظهر الجواب عن اعتراضه
 على ما ذكره من التقديرات
 في احتياج مجموع الممكنات الى
 واجب خارج عنها ونحن نعلم ذلك
 قوله لا يقال بأن مجموع تلك
 السبل يمكن وكل ما كان فهو
 مفقود الى علة خارجة عنه وذلك
 المجموع مفقود الى علة خارجة
 عنه لا نقول لانسان كل يمكن
 فهو محتاج الى علة خارجة عنه فان
 المجموع المركب من الواجب والممكن
 ممكن لاقتضائه الى الممكن وليس
 محتاجا الى علة خارجة عنه والجواب
 عن هذا ان يقال قول القائل ان كل
 ممكن فهو مفقود الى علة خارجة
 عنه قضية بدئية ضرورية بعد
 تصور هاتين العنيتين بالممكن مالا
 يوجد بنفسه بل لابد له من موجد
 مقتضى مـ وادعى فاعلا او علة
 فاعلة او مؤثرا واذا كان كذلك
 فاذا كان المجموع ممكنا لا يوجد
 بنفسه لم يكن له بد من موجد
 يوجد وقد علم ان المجموع لا يوجد
 بنفسه اذ لو كان كذلك لكان
 واجبا بنفسه ومن المعلوم بالضرورة
 ان المجموع الذي هو الافراد واجتماعها
 اذ لم يكن موحدا مقتضيا لبعض
 المجموع اولى ان لا يكون مقتضيا
 موحدا فانه من المعلوم بدانية
 انقول ان المجموع اذ لم يجز ان
 يكون موحدا ولا مقتضيا ولا
 فاعلا ولا علة فاعلة بنفسه اولى ان
 لا يكون كذلك فان المجموع يدخل

لا يفتنى به وجهه ولا يطاع فيه الامر ولا تنفق فيه كرائم الاموال ولا يأسر فيه الشرير ولا
 يحتجب فيه الفساد ولا يتنى فيه القول فذل الحساب صاحب ان يرجع كفايا وقيل لبعض
 الخلف الحاج كثير فقال الداج كثير والحاج قليل ومثل هذا كثير فالهو والتكثير يقع عما ينقل
 من الاعمال واكثر الناس بقصرون في الحسنات حتى في نفس صلاتهم فالسعيد منهم من يكتب
 له نصفها وهم يعطون السيئات كثيرا فلهاذا اكثر مما يقبل من الصلوات اخص شيئا وما يقبل
 من الجمعة شيئا وما يقبل من صيام رمضان شيئا آخر وكذلك سائر الاعمال وليس كل حنة نحو
 كل سنة بل المحوى يكون الصغار نازة ويكون للكبار نازة باعتبار الموازنة والنوع الواحد من
 العمل قد يقبله الانسان على وجه يكمل فيه اخلاصه وعبوديته لله فيغفر الله له كبار كافي
 الترمذي وان ما جبه وغيره ما عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال يصاح رجل من امي يوم القامة على رؤس الخلائق فينشر عليه تسعة وتسعون سجلا كل
 سجل منها مائة الف مرة فقال هل تنكر من هذا شيئا فيقول لا بارب يقول لا ظلم عليك فخرج له
 بطاقة قد رآه فيها شاهدان لا اله الا الله فقول ان نعم هذه الطاقة مع هذه الحسنات
 فتوضع هذه الطاقة في كفة والحسنات في كفة فتغلت الطاقة وطالت الحسنات فهذه حال
 من قالها باخلاص وصديق كما قالها هذا الشخص والا فاهل الكبار الذين دخلوا النار كلهم كانوا
 يقولون لا اله الا الله ولم يترجم قولهم على سيئاتهم كما رجع قول صاحب الطاقة وكذلك في الصحين
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يشار رجل عيسى بطريق استدعاه فيها العنوش فوجد جديرا
 فنزل فيه فاشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يا كل التورم في العنوش فقال الرجل لقد بلغ هذا
 الكلب من العنوش مثل الذي كان بلغ مني فقول البرفلا خضعت له اسبكه بغيره حتى رقت في
 الكلب فذكر الله فغفره وفي لفظ في الصحين ان امرأته اضرأت كلبا في يوم حار يطغى به
 قد ادلع لسانه من العنوش فغزعه موقها فقتله فغفر لها وفي لفظ في الصحين انها كانت
 بغيان بغيابني اسرائيل وفي الصحين عن ابي هريرة رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما
 رجل عيسى في طريق وجد غصن شول على الطريق فاخره فذكر الله فغفره وعن ابي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت امرأة النار في هرة ربطتها لاهي اطعمتها ولا
 هي تركها تاكل من خشاش الارض حتى ماتت فهذه مسكت الكلب بيمان خالص فغفر لها والا
 فليس كل بقى مسكت كلبا يغفر لها وكذلك هذا الذي نرى غصن الشول عن الطريق فله انذار
 بيمان خالص واخلاص قائم بقلبه فغفره بذلك فان الاعمال تتفاضل بتفاضل ما في القلوب من
 الايمان والاخلاص وان الرجل ان يكون مقامه ما في الصف واحد او بين صلاته ما بين السماء
 والارض وليس كل من نجي غصن شول عن الطريق يغفره قال الله تعالى لن نال الله طوماهوا ولا
 دما هوا ولكن يتاله التقوى محكم فاناس يشتركون في الهدايا والفضا بالوا لله لانه الله الدم المراق
 ولا اله الا كقول والمتصدق به لكن يتاله تقوى القلوب وفي الاثر ان الرجل ان يكون مقامه ما في
 الصف واحد او بين صلاته ما بين السماء والارض فاذ عرفت ان الاعمال الظاهرة بعظم قدرها
 وبصغر قدرها ما في القلوب وما في القلوب يتفاضل لا يعرف مقدار ما في القلوب من الايمان الا الله
 عرف الانسان ان ما قاله الرسول كله حتى ولم يضرب بعضه ببعض وقد قال تعالى والذين يؤتون
 ما اتوا قلوبهم بهم حلة اهم الى دهم راجعون وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضى الله عنها قالت
 يا رسول الله اموال الرجل يزني ويسرق ويخرب الخ ويخاف ان يعاقب قال لا يا ابنة الصديق بل هو
 الرجل يصوم ويصلي ويتصدق ويحلف ان لا يقبل منه وقد ثبت في الصحين عن النبي صلى الله

الممكن وحيد شفي يظهر الفرق بين مجموع الممكنات ومجموع الموجودات فان مجموع الممكنات وهو نفس الهمة ممكنة وكل من الافراد ممكن والمجموع المتوقف على الممكن أولى بالامكان وأما مجموع الموجودات فليس كل منها ممكن بل منها الواجب فليس المجموع ممكنات حتى ان كل واحد منها ممكن فظهر الفرق وحيث قد يقال له هذا ما مل من وجوه أحدها ان يقال أنت قد قلت في الاعتراض على الدليل الاول ان الواجب لذاته علة لمجموع الموجودات وقلت هنا ان المجموع ممتنع ان الممكن فان كان معلول الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات بطل اعتراض الدليل وصح الدليل الاول لانه حيث لا يكون المجموع مستغنيا بالواجب بل هو محتاج الى الممكنات فلا يكون الواجب علة للمجموع الا مع اقتضائه لجمع الممكنات ثم هو مع الممكنات اما المجموع واما علة المجموع ومن هذا استغنى عن مجموع الممكنات فان الواجب منها لا يجوز أن يكون علة لتأثيرها ان ليس علة لنفسه ولا لاهته وعلة له واذ لم يكن في الممكنات الا ما هو معلول لم يكن فيها ما هو جبرها فانه لم يكن فيها ما يصلح أن يكون علة للمجموع بوجه من الوجوه وان قلت ان معلول الواجب يجب استغناؤه عن الممكنات سواء اقتضاه بوسط أو بغير وسط وانه لما كان الواجب مقتضيا لوسط كانت الحاجة في الحقيقة

ما في قلب صاحبها من الاعيان والتقوى وحسن تدبيره في ان من هودون الصباية قد تكون له
حسنة عموما مثل ما بينهم من احدهم فكيف الصباية (السبب الرابع) الدعاء للمؤمنين فان
صلاة المسلمين على الميت: طاعة لهم من اسباب المغفرة وكذلك دعاؤهم واستغفارهم في غير صلاة
الجنائز والصباية ما زال المسلمون يدعون لهم (السبب الخامس) دعاء النبي صلى الله عليه وسلم
واستغفارهم في حياته وبعدهما كطاعتهم يوم الصياغة فانهم اخس الناس بدعائه وشفاعته في
مجاورته (السبب السادس) ما بين بعد الموت من عمل صالح يهديه مثل من يتصدق
عنه ويحج عنه ويصوم عنه فقد ثبت في الاحاديث العديدة ان ذلك يصل الى الميت وينفعه وهذا
غير دعاؤه فان ذلك من عمله قال النبي صلى الله عليه وسلم ان مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث
صلة جارية او لم يتغصبه او ولد صالح يدعو له واما من كره ودعاؤه محسوب من
عمله بخلاف دعاء غيره والادباء ليس محسوب من عمله والله ينفعه (السبب السابع) المسائب
المنوية التي يكفر الله بها الخطايا كالحق الصريح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما يصيب
المؤمن من مصيب ولا نصب ولا غم ولا حزن ولا اذى حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من
خطايا وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن مثل النخلة تنفع من الزرع
تفسيها الريح تقوسها نازلة وعليها اخرى ومثل المنافق كمثل شجرة الارز لا تزال نابتة على اصلها
حتى يكون الخفافها مرة واحدة وهذا المعنى متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم في احاديث كثيرة
والصباية وضوان الله عليهم كانوا يتولون للمسائب الخاصة وابتلاء صاحب مشركه كالمسائب التي
حصلت في الفتن ولولم يكن الا ان كثير منهم قتلوا والاحياء اصبوا باهلهم واولادهم وهذا اصعب
في ماله وهذا اصعب بجرارته وهذا اصعب بذهاب ولابته وعزه الى غير ذلك فلهذا كان ما يكثر
الله بهاذنوب المؤمنين من غير الصباية فكيف الصباية وهذا مما لا بد منه وقد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سائر بني ثلثا فاعطاني اثنين ومنعني واحدة سألته ان
لا يهلك امة بي سنة عامة فاعطانيها وسألته ان لا يسلط عليهم عدوان غيرهم فبصحتهم فاعطانيها
وسألته ان لا يجعل بأسهم بينهم فتعني وفي الله هج عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لما نزل
قوله تعالى قل هو القادر على ان يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله عليه وسلم اعوذ
بوجهك اومن تحت ارجلكم قال النبي صلى الله عليه وسلم اعوذ بوجهك اوبسلكم شيئا وبذيق
بعضكم باس بعض قال هذا الهون اوبسر فهذا امر لا بد منه لانه عموما والصلابة رضى الله عنهم
كانوا اقل فتنا من سائرهم بعدهم فانه كلما تأخر العصر عن النبوة كثرت الفرق والخلاف ولهذا
لم يحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة للحاق قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان بدعة
انصار ج الكفر بن علي وبدعة الرافضة المدعين لامامة وعصمته ونبوته والاهتبه ثلما
كان في آخر عصر الصباية في امارات ابن ابي ربيعة الملك حدثت بدعة المرجئة والقدرية ثلما كان
في اول عصر التابعين في اواخر الخلافة الاموية حدثت بدعة الجهمية المطلحة والشبهة الممثلة
ولم يكن على عهد الصباية شيء من ذلك وكذلك قتل السيف فان الناس كانوا في ولاه معاوية
رضي الله عنه متفقين بغير من العدو فلما مات معاوية قتل الحسين وحوصر ابن الزبير بركة ثم جرت
فتنة الحرة بالدينه ثلما مات ابن زبير جرت فتنة بالشام بين مروان والنضال بن جراح ثم جرت
الفتنة بين يزيد وفتنه وجر فتنة ثم جرت فتنة بين يزيد وفتنه ثم جرت فتنة ثم جرت
عبد الملك الى محب فتنه وجر فتنة وارسل الحجاج الى ابن ابي ربيعة فاصار مودة ثم قتله
وجرت فتنة ثلما اولي الحجاج العراق خرج عليه محمد بن الاشعث مع خلق عظيم من العراق وكانت

إلى الواجب والغنى به إذ كان هو مصدر الممكنات التي هي أضرها شروط أو وسائط أو علل أو ما قبل من

فتة

الامور يقال لك على هذا التقدير قصوع الموجودات التي فيها الواجب بنفسه ليس يقتضي شي من الممكنات بل افتقاره الى الواجب
 وحذفه فبطل اعتراضك على هذا الدليل الثاني واما الدليلين صرح حصل المقصود وتلخيص هذا الجواب ان مجموع الموجودات من حيث هو
 مجموع ان قال هو معلول الواجب وحده ووسط بحيث لا يقال هو مفتق الى غيره بطل هذا الاعتراض وهو كونه مفتقرا الى الممكن وان قال
 هو معلول الواجب لمكون الممكن معلول الواجب وهو معلول الممكن (١٨٥) والواجب كان هذا امفد الاعتراض على

الدليل الاول لمكون مجموع
 الممكنات لا يكون معلولا واحدا منها
 بوجه من الوجوه (الوجه الثاني) ان
 يقال قولك لان لم ان كل ممكن فهو
 محتاج الى علة خارجة لان المجموع
 المركب من الواجب والممكن ممكن
 وليس محتاجا الى علة خارجة غلط
 وذلك ان لفظ الممكن فيه اجمال قد
 يراد بالممكن ما ليس بمجتمع
 فيكون الواجب بنفسه ممكنا
 ويراد بالممكن ما ليس موجودا
 امكان وجوده فيكون ما وجد
 ليس ممكنا بل واجب بغيره ثم
 ما يقبل الوجود والعدم هو
 المحدث عند جمهور العقلاء بل
 جميعهم وبعضهم تناقض فجعله بعم
 المحدث والقديم الذي زعم انه
 واجب بغيره ويراد بالممكن ما ليس
 له من نفسه وجود بل يكون قابلا
 للعدم وهو كل جزء من اجزائه وانت قد
 سميت مجموع الموجودات ممكنا واما
 ان المجموع يقبل العدم ولا يقبله
 كل من اجزائه وهو لا الذين قالوا ان
 مجموع الممكنات او مجموع العلل الممكنة
 ممكن مرادهم ان كل ما كان لا يقبل
 الوجود بنفسه بل يكون قابلا
 للعدم بنفسه وكل جزء من اجزائه
 قابل للعدم يقتضي الى علة خارجة

فنته كبيرة فهذا كله بعدموت معاوية ثم جرت فتنة ابن المهلب بخراسان وقتل يزيد بن علي
 بالكوفة وقتل خلق ثلث اخر من ثم قام اوسلم وغيره بخراسان وجرت حروب وقت بطول وصفها ثم
 هلم جرا فلم يكن من ملوك المسلمين ملك خبير من معاوية ولا كان الناس في زمان ملئ من الملوك
 خبير منهم في زمن معاوية اذ انساب ايامه الى ايام من بعده واما اذ انساب الى ايام أبي بكر وعمر
 ظهر التضائل وقد روى أبو بكر الاثر موروا ان بطي من طريقه حدثنا محمد بن عمرو بن جيلة
 حدثنا محمد بن مروان عن وئس عن قتادة قال لو اصبحت في مثل عمل معاوية لقاتل اكثركم هذا
 المهدي وكذلك رواد ابن بطي باسناده الثابت من وجهين عن الاعمش عن مجاهد قال لو ادرتم
 معاوية لقتلتم هذا المهدي وروا الاثر محمد بن محمد بن حوش حدثنا ابو هريرة المكتب قال كنا
 عند الاعمش فذكر واعر بن عبد العزيز عنده فقال الاعمش فكيف لو ادرتم معاوية قالوا
 في حله قال لا والله بل في عده وقال عبد الله بن احدث بن حنبل حدثني أبي حدثنا أبو بكر بن
 عباس عن أبي اسحق قال لما قدم معاوية بقرض الناس على اخطبة آتاهم حتى انتهى الى
 فأعطاني ثلثمائة درهم وقال عبد الله اخبرنا أبو سعيد الانصاري حدثنا أبو اسامة الثقفي عن أبي
 اسحق يعني السبيعي انه ذكر معاوية فقال لو ادرتم كما وادرتم ايامه لقتلتم كان المهدي
 وروى الاثر محمد بن محمد بن العلاء عن أبي بكر بن عباس عن أبي اسحق قال ما رأيت بعده مثله
 يعني معاوية وقال البغوي حدثنا سويد بن سعيد حدثنا ضام بن اسمعيل عن أبي قيس قال كان
 معاوية قد جعل في كل قبيل رجلا وكان رجل من بني كلب في يوم فسد روى الجالس
 هل ولد فيكم الليلة ولعل حدث الليلة حدث هل زل اليوم بكم نازل قال فيقولون نعم زل
 رجل من أهل اليمن يعال بهيمونه وعياله واد افرع من القليل ككاه في الحيوان فأوقع
 أسماء هب في الدعوان وروى محمد بن عوف الطائي حدثنا أبو المغيرة حدثنا ابن أبي مريم عن
 عطية بن قيس قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يحدثنا يقول ان في بيت مالكم فضلا بعد
 أعطاكم واني قاصه بكم فان كان يا تفضل عاما فبالا فانه عليكم والافلا عنه على فانه
 ليس على وانما هو مال الله الذي اقام عليكم وقضائ معاوية في حسن السيرة والعدل والاحسان
 كثيرة وفي الصبح ان رجلا قال لابن عباس هل لي في أمير المؤمنين معاوية انه أوتر بركة
 قال أصاب انه فقيه وروى البغوي في مصحبه باسناده موروا ان بطي من وجه آخر كلاهما عن
 سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبد الله بن أبي المهاجر عن قيس بن الحرث عن الصنابحي
 عن أبي الدرداء قال ما رأيت أحدا أشبهه صلاة فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم من امامكم
 هذا ابن معاوية فهذه هاتان الحجة بفقده ودينه والشاهد بالفقهاء ابن عباس وبجس
 الصلاة والدرداء وهما ما والاكثر الموافقة لهذا كثيرة هذا ومعاوية ليس من السابقين

(٢٤ - منهاج ثالث) عنه وهذا هو المفهوم عند اخلاقيهم من الممكن بنفسه المفتقر الى علة خارجة فان الممكن
 بنفسه مالا يوجد بنفسه أي نفسه قابلة للعدم وهذا لا يكون عند وجوب بعضها فان القابل للعدم حيثما اتاه هو بعض نفسه لاجله
 نفسه فغلطك أو تطل غلطك حصل مما في لفظ الممكن بنفسه من الاجال والالة العقلية انما يعترض على معانيها فان كنت أردت هذا اسؤالا
 لفظيا كان قليل الفائدة وان كان سؤالا معنويا كان باطلا في نفسه والقول ما قالوا الموجود اما ان يكون واجبا بنفسه واما ان يكون

ممكنات نفسه حصول الوجود منصرفا في هذين القسمين أي جعلوا كل واحد واحد من الوجودات منصرفا في هذين القسمين وأما
الجهة الجامعة لهذا وهذا فهي جامعة للقسمين ومرادهم بالممكن في أحد القسمين ما يكون كل شيء له لا يوجد إلا بتوسطه منفصل عنه
ومرادهم بالواجب بنفسه ما لا يتفكر في مبادئه بوجه من الوجوه ومن المعلوم أن الأول مقتضى مقتض خارج عنه وان مجموع تلك
الممكنات ممكن مقتضى ما هو مقتضى (١٨٦) مقتضى مباين له وأما افتقاره إلى نفسه وأجزائه فهذا لا ينافي كونه غنيا عما يباينه

والحين فجميع الموجودات التي
بعضها واجب وبعضها ممكن ليس
هو من الممكن بهذا التقدير بل هو
من الواجب لعدم افتقاره إلى مباين
وإذا قيل إن المجموع واجب بنفسه
لكونه واجبا عما هو واجب بنفسه أو
قيل هو واجب بنفسه وور يثبت
أن فيه ما هو واجب بنفسه وما هو
مستغن بترك الواجب بنفسه
فالمجموع واجب ببعضه والواجب
ببعضه يسخر بهذا الاعتبار في
الواجب بنفسه تبين مطلقة
المعرض وقيل له قولك المجموع
الركب من الواجب والممكن يمكن
أن تعني به مقتضى أمر مباين أم
تعني به أنه مقتضى البعض أما الأول
فباطل وأما الثاني فحق ولكن إذا
قيل إن مجموع الممكنات التي كل
منها مقتضى إلى مباين له هو أيضا ممكن
مقتضى المباين لهذا المجموع لم
يعارض هذا مجموع الموجودات
فإن مجموع الموجودات لا يصح أن
يكون ممكنا معني أنه مقتضى إلى
مباين له لأدب في أجزائه ما هو
مقتضى المباين للمجموع فإذا
كان هو مقتضى على أحده وليس
أحده ما هو مقتضى على أمر مباين
له لم يجب أن يكون هو مقتضى على

أمر مباين له وأضاف المعلوم بالضرورة أن مجموع الموجودات لا يتوقف على أمر مباين له إذا المباين لمجموع
الموجودات ليس موجود ومجموع الموجودات لا يكون معلولا لا من غير موجود بخلاف مجموع الممكنات فإنه يكون معلولا لا من غير ممكن
فكيف يقاس أحدهما بالأخر كما كيف يعارض هذا وهذا وقال إذا كان مجموع الموجودات لا يتفكر إلى أمر خارج عنها ليس موجود
فكذلك يجوز أن يكون مجموع الممكنات لا يتفكر إلى أمر خارج عنها ليس ممكن وهل هذا إلا بغيره من قال إذا كان مجموع الموجودات
(١) قوله في بيته في نسخة أخرى في ثلاثة وانظر ورر كتيب محبسه

لا يشترق وجودها إلى ما ليس بوجود مجموع الموجودات لا يشترق وجودها إلى ما ليس بمعدوم وهل هذا لا يحرم مقابلة لفظه مع قرط التاب في المعنى وهل يقول عاقل أن الموجود الواحد بنفسه والموجود الذي يجب بغيره إذا لم يتحقق المعدوم فالمعدوم الذي لم يجب بنفسه ولا بغيره يكون موجودا بغير معدوم والممكن ليس له من نفسه وجود بل لا وجود له إلا بوجوده لا يشترق إلى غيره أو قيل إن عدمه لعدم مقتضيه فمجموع الممكنات التي ليس فيها (١٨٧) ما وجوده بنفسه لا تكون الامعدومة

وكل منها لا يكون موجودا إلا إذا

كان وجوده بغيره سواء سمى هو معلولا لغيره أو مفعولا لغيره (١) كيف تكون موجوده بغيرها ونكتة هذا الجواب أن لفظ الممكن يراد به الممكن بالامكان الذي يوصف به الممكنات المتفكر في حققت مبادئ فيلزم أن لا يكون لها ولا شيء منها وجود وجه من الوجوه إلا من المبدأ وأما الامكان الذي يوصف به مجموع الموجودات ففهمه أن ذلك المجموع لا يجب الا بوجود ما هو داخل فيه فيعوض ذلك المجموع واجب بنفسه فلا يكون ذلك المجموع مفقرا إلى مبادئه ويضع هذا الوجه الثالث وهو أن تقول ابتداء كل موجود فاما أن يكون وجوده بأمريائيه واما أن لا يكون وجوده بأمريائيه وكل ما كان وجوده بأمريائيه لا يكون موجودا الا بوجود ما يبيانه ومجموع الممكنات لا توجد الا بامريائيه لها فلا يوجد شيء منها الا بامريائيه لها وبعضها ليس بامريائيه لها فلا يوجد بعضها بخلاف مجموع الموجودات فانها لا تشترق إلى مبادئها وانما تشترق إلى بعضها وحشد فاذا صيغت الحق على هذا الوجه تبين أنه لا بد من

وبدلت على الله عليه وسلم خير من يدعيان فقد أجاب ابن عمر بأن ما عايناه عينا ما كان منه عيانا فقد عايناه عنه والباقي ليس بعين بل هو من الحسنة وهكذا عامة ما يعاب به الصحابة هو إما حسنة وإما مفعولة وحشد فقول الرافض أن عثمان ولي لا يصلح للولاية إما أن يكون هذا باطلا ولم يول الأمن يصلح وإما أن يكون ولي لا يصلح في نفس الأمر لكنه كان مجتهدا في ذلك فظن أنه يصلح فأخطأ ظنوه هذا لا يقدح فيه وهذا الوليد بن عتبة الذي أنكر عليه ولايته قد اشتهر في التفسير والحديث والسير أن النبي صلى الله عليه وسلم ولاه على صدقات الناس من العرب فلما قرب منهم خرجوا إليه فظن أنهم يريدون به فأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يذكر بحار بينهم فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يرسل إليهم جيشا فأرسل الله تعالى بأهل الذين آمنوا إن جاءكم فاستجيبوا فاستجيبوا أن تصيبوا قوما فيهمالة فتصعبوا على ما فعلتم فلامن فإذا كان حال هذا حتى على النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لا يتحقق على عثمان وإذا قيل إن عثمان ولاه بعد ذلك فيقال باب التوبة مقروح وقد كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح ارتد عن الإسلام ثم جاء تابا وقبل النبي صلى الله عليه وسلم إسلامه موثقه بعد أن كان أهدر دمه وعلى رضى الله عنه تبيانه من عماله ما لم يكن ظنهم فهذا الايدش في عثمان ولا غيره وغاية ما يقال أن عثمان ولي من يعلم أن غيره أصلي منه وهذا من موارد الاجتهاد أو يقال إن محبة لأقاربه مبيته اللهم حتى صار ظنهم أحق من غيرهم أو أن ما فعله كان ذنبا وتقدم أن ذنبه لا يعاقب عليه في الآخرة وقوله حتى ظهر من بعضهم الفسق ومن بعضهم الحياة فقال ظهور ذلك بعد الولاية لا يدل على ذنبه كان تابا تحين الولاية ولا على أن المولى علم ذلك وعثمان رضى الله عنه لم أعلم أن الوليد بن عتبة شرب الخمر طلبه وأقام عليه الحد وكان يعزل من يرأسه مستحقا للعزل ويقوم الحد على من يراه مستحقا لقامة الحد عليه وأما قوله وقسم المال بين أقاربه فهذا غاية في أن يكون ذنبا لا يعاقب عليه في الآخرة فكيف إذا كان من موارد الاجتهاد فان الناس تنازعوا فيما كان لقي صلى الله عليه وسلم في حياته هل يستحق على الأمر بعد على قولين وكذلك تنازعوا في ولي النبي هل له أن يأخذ من مال النبي إذا كان غنيا أجرتهم عنه وأتوا أفضل أو التزلز واجب على قولين ومن جوز الأخذ من مال النبي مع الفتي حوزة المال على يد مال المسلمين وجوز للقاضي وغيره من الولاة من قال لا يجوز ذلك من مال النبي فهم من يجوز من مال بيت المال كما يجوز زكاة على الزكاة لا تخضع الفسق فان العمل على الزكاة يجوز له أن يجزعه مع غلته وولي النبي فقال تعالى فيه ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف وأيضا فقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن سهم ذوي القربى هو لقرباه الإمام كما قاله الحسن وأبو هريرة رضي الله عنه الله عليه وسلم كان يعطى أقاربه بحكم الولاية وسقط حق ذوي قرباه بموته كما يقول ذلك كثير من

موجود مبادئ الممكنات خارج عنها وهو المطلوب وأن مجموع الموجودات لا بد لها من موجود هو بعضها فوجدته مجموعها وحشد فلام توثيق واجب الوجود على التقديرين فكان هذا مذكروا من الاعتراض دليلا على اثبات واجب الوجود لا على نفسه (فصل) واعلم أن هؤلاء غلطوا في معنى واجب الوجود ففهموا مقتضيه المثل من ذلك حتى صاروا في طريق تقصير فتارة يشبهونه ويجزونه عن الصفات حتى يجعلوا وجودا مطلقا فيقولون هو الوجود الذي في الموجودات فيصعبون وجود كل ممكن وحادث هو الوجود الواجب بنفسه كما

(١) قوله ليف تكون موجوده بغيرها كذلك في الأصل وفي العبارة ما يحتاج إلى تأمل كتبه محصيه

فهل ذلك محققه صوابهم كان غيري وابن سبين والقنوي والتلساني وأمثالهم فارة يشككون في نفس الوجود الواجب بقدر أن يكون كل موجود ممكن بنفسه لا فاعله وان جوع الوجود ليس فيه واجب بنفسه بل هذا معلول لمفعول وهذا معلول لمفعول وليس في الوجود الاما هو معلول لمفعول فلا يكون في الوجود ما هو فاعل مستغن عن غيره فارة يحصلون كل موجود واجب بنفسه وارة يحصلون كل موجود ممكن بنفسه معلوم بضرورة العقل بطلان كل من القسمين وان من الموجودات ما هو حادث كان تارة

(١٨٨)

العلماء كابي حنيفة وغيره ثم لما سقط حقه بعبثه فحقه الساقط قيل انه يصرف في الكراع والسلاح والمصالح كما كان يفعل أبو بكر وعمر وقيل هولاء ولي الامر بعد وقبل ان هذا ما تأوله عثمان ونقل عن عثمان رضي الله عنه نفسه انه ذكر هذا وانه يأخذ به وان ذلك جائز وان كان ما فعله أبو بكر وعمر افضل فكان له الاخذ بهذا وهذا وكان يعطي أقرامه ما يختص به فكان به طمطم لكونهم ذوي قرى الامام على قول من يقول ذلك وبالجملة فعامية من قولي الامر بعدد كمن يخص بعض أقرامه اما ولا ذوا اما على وعلى ولي قناره ايضا واما قوله استحبل الوليد بن عتبة حتى ظهر منه شرب الخمر وصلى بالناس وهو سكران فيقال لاجرم طلبه واثام عليه الحد عنه من علي بن أبي طالب وقال لعلي قم فاضرب فاضرب على الحسن بضربه فاستمع وقال بعد الله بن جعفر قم فاضربه فاضربه أربعين ثم قال امسك ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب الي روماسم وغيره فاذا اقام الحد برأى على وأمره ففقد فعل الواجب وكذلك قوله انه استعمل سعد بن العاص على الكوفة وظاهر منه ما أدى الي أن أخرجه أهل الكوفة منها فقال مجرد اخراج أهل الكوفة لا يدل على ذنب وحيث ذلك فان تقوم كانوا يقومون على كل وال قد قاموا على سعد بن أبي وقاص وهو الذي فتح البلاد وكسر جنود كسرى وهو أحد أهل الشورى ولم يتول عليهم نائب مله وقد سكاوا غيره مثل عمار بن ياسر (١) وسعد بن أبي وقاص والمغيرة بن شعبة وغيرهم ودعا عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال اللهم انهم قلبوا سواعي قلبس عليهم واذا قدر انه اذنب ذنبا مجرد ذلك لا وجب أن يكون عثمان واضيا بذنبه وواجب على قد أنذروا ذنبا كثيرة وانما يكون الامام مذنب اذا ارتكب ما يجب عليه من اقامة حد أو استيفاء حق أو اعتداء ومكونك واذا قدر ان هناك ذنبا فقد علم الكلام فيه واما قوله وولي عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر حتى ظلم منه أهلها وكتبه أن يسمي على ولايته سر اخلاف ما كتب اليه جهرا والجواب أن هذا كذب على عثمان وقد حلف عثمان أنه لم يكتب شيئا من ذلك وهو الصادق البار بالاعتين وغاية ما قيل ان مروان كتب بغير علم واهم طلبوا أن يسلم اليهم مروان ليعتاقه فامتنع فان كان قتل مروان لا يجوز فقد فعل الواجب وان كان يجوز ولا يجب فقد فعل الجائز وان كان قتله واجبا فذا من موارد الاجتهاد فانه لم يثبت له وان ذنبه وجب قتله شرعا فان مجرد الذنوب لا يوجب القتل وبشعر أن يكون ترك الواجب فقد قضا الجواب العام واما قوله أمر يقتل محمد بن أبي بكر فهذا من الكذب المعلوم على عثمان وكل ذي علم بحال عثمان وانصافه يعلم انه لم يكن ممن بأمر يقتل محمد بن أبي بكر ولا أمته ولا عرفه منقط أنه قتل أحدا من هذا الشرب وقد سعا في قتله ودخل عليه محمد بن دخل وهو بأمر يقتله فقامع نفسه فكيف يثبت يقتل بمعصوم الدم

موجودات وارة معدوما وهذا لا يكون واجبا بنفسه وهذا الابه من موجود واجب بنفسه ومن عطفه في معنى واجب الوجود أنهم يعرفوا ما هو الذي قام عليه القليل والذي قام عليه الدليل أنه لا من واجب بنفسه لا يحتاج الى شيئا من له فلا يكون وجوده مستقدا من أمر ما به بل وجوده بنفسه وكون وجوده بنفسه لا يتق أن يكون وجوده بنفسه وأن يكون ما خلق في نفس من صفاته لازما له والذليل دل على أنه لا بد له من كائنات من أمر خارج عنها يكون موجودا بنفسه فلا يكون وجوده بأمر خارج عنه وحيث فانه صفة بصفاته سواء سمى ذلك تركيا أو لم يسم لا تمتعه أن يكون واجبا بنفسه لا يتق الى أمر خارج عنه ولهذا كانت صفاته واجبة الوجود بهذا الاعتبار وان لزمن ذلك تعدد معنى واجب الوجود بهذا المعنى بخلاف ما إذا عني به أنه الموجود الفاعل للمكانات وان هذا واحد صله لا شريك له وأما ادعاه به الموجود بنفسه القاء بنفسه فالصفات اللازمة يكون محتملة لكن هذا يقتضي أن تكون

في الممكنات ما هو قدم أزلي وهذا باطل كما سطرنا في موضع آخر (الوجه الثالث) أن يقال فوق المجموع المركب وان الواجب والممكن يمكن مجموعان يقال ليس المجموع الا الافراد الموجود في الخارج والمجموع هو جمع تلك الافراد بعضها واجب وبعضها ممكن والجميع ليس هو صفة ثبوتية فاقعة بالافراد او عامها أمر نسي اضافي كالعدد الموجود في الخارج فليست (١) قوله وسعد بن أبي وقاص كذا في الاصل وانظر مع الضمير في قوله وقد سكاوا غيره فانه يرجع الى سعد المذكور كسبه محصه

جته غير آخذه المينة ومعلوم أن الجله ليست هي كل واحد من الأحادية لكن هي الأحاد جمعها فالأحادية هي الجله والمجموع وهذا الحقيقة غيرا لاحدوالأحادية الواجب وبصفا يمكن بين ذلك أنه قد قال بعده أن جله الامور التي تنوقف عليها الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على كل جزء منها ولا خارجا عنه فهي نفس المجموع فان قال بل المجموع هو الهيئة الاجتماعية الحاصلة باجتماع الواجب والممكن وتلك الحكمة لتوقفها على غيرها قبل تلك النسبة ليست أعياناً قائمة بنفسها ولا صفات ثبوتية قائمة بالاعيان بل أمر نسي اضافي سواء كانت نسبة عديمة أو ثبوتية اذ قيل (١٨٩)

(١٨٩)

هو واحد من المجموع بموجب سائر المعينات وتلك النسبة من اءات ولا يكون جزء المجموع. جبا المجموع بمعنى أنه موجب لكل واحد من الأفراد فان هذا يقتضي أن يكون موجباً بنفسه وهو متنع بل بمعنى أنه موجب للسواء وللهيئة الاجتماعية أو يقال هو موجب للسواء والهيئة الاجتماعية أن كانت ثبوتية فهي ممكنة من جملة المعينات التي هي سواء وان كانت عديمة فالامر ظاهر (الوجه الرابع) أن يقال مجموع المرجوآت اما أن يكون فيها واجب بنفسه واما أن لا يكون أي اما أن يقدر ذلك واما أن لا يقدر وان قدرها واجب بنفسه ثبت وجود الواجب بنفسه وهو المطلوب وان لم يقدر ذلك بطلت هذه الحاجة وقد تقدم نقر بهذا الكلام واما الدليل الثالث على ابطال التسلسل وهو قولهم ان جملة ما يقتضيه المجموع اما أن يكون نفس المجموع أو داخل فيه أو خارجا عنه والاول الدوالا لكان الشيء علته نفسه والى قال والان كان بعض اجزائه كاميا في المجموع والثالث حق فقد اعترض عليه بقوله طمان أن ردت بملة

وان ثبت أن عثمان أمر بقتل محمد بن أبي بكر لمطعن على عثمان بل عثمان ان كان أمر بقتل محمد بن أبي بكر أو بالطاعة من طلب قتل مروان لان عثمان امام همدو وخليفة راشد يجب عليه سياسة رعيته وقتل من لا يدفع شره الا قتله وأما الذين يطلبون قتل مروان فقوم خوارج مفسدون في الارض ليس لهم قتل احد ولا طاعة حد وغايتهم أن يكونوا مطلوقا في بعض الامور وليس لكل مظلوم أن يقتل بسبه كل من ظلمه بل لا يتم الحد وليس مروان أولى بالقتل من الثمرين محمد بن أبي بكر ولا هو أشهر بالعلم والدين منه بل أخرج أهل الصحاح عنه أحاديث عن مروان أنه قول مع أهل الفتيا واختلاف في حبسه ومحمد بن أبي بكر ليس بهذه الميزة عند الناس ولم يدركه من حجة النبي صلى الله عليه وسلم الأشهر اقله من ذي القعدة إلى أول شهر ربيع الاول فانه ولد بالشجرة خمس بقين من ذي القعدة ثم حجة الوداع ومروان من أفران ابن الزبير فهو قد أدرك حجة النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يراعى مع حجة الوداع والذين قالوا لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قالوا انباء كان بالطائف فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه بالطائف وهو مع أبيه ومن الناس من يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي أبيه الى الطائف وكثير من أهل العلم ينكر ذلك ويقول انه ذهب باجتهاد وان نفسه ليس له اسناد وهذا انما يكون بعد فتح مكة فقد كان أبوه بكة سائر اللدلاء وكان هو قد قارب من أبيه وأيضاً فقد يكوبا أبوه جميع الناس فرأى في حجة الوداع ولعله قدم الى المدينة فلا يمكن الجزم بنفي رؤيته للنبي صلى الله عليه وسلم وأما أقاربه كالسور بن محمرة وعبد الله بن الزبير هؤلاء كانوا بالمدينة وقد ثبت أنهم معروان الذي صلى الله عليه وسلم وأما قوله في معاوية الشام فحدث من الفتن ما أحدثه والجواب أن معاوية انما ولد عن الخطاب رضي الله عنه لما مات أخوه يزيد بن أبي سفيان ولاد عمر مكان أخيه واستمر في ولاية عثمان وزاد عثمان في الولاية وكانت معاوية مع رعيته من خيار سيرة الولاة وكان رعيته يحبونه وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرار أئمتكم الذين يبعثونهم ويغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم وانما ظهر الاحداث من معاوية في الفتنة لما قتل عثمان ولما قتل عثمان كانت الفتنة شاملة لا تترك الناس لم يخص بها معاوية بل كان معاوية بالطلب للسلامة من كثير منهم وأبعد من الثمرين كثير منهم ومعاوية كان خيرا من الاشتراضي ومن محمد بن أبي بكر ومن عبيد الله بن عمر بن الخطاب ومن أبي الأعور السلمي ومن هاشم بن هاشم بن هاشم المرقال ومن الاسعني بن قيس الكندي ومن يسر بن أبي أرطاة وغير هؤلاء من الذين كانوا معه ومع علي بن أبي طالب رضي الله عنهما وأما قوله وولي عبد الله بن عامر البصري ففعل من المشاكير ما فعل فاجواب أن عبد الله بن عامر له من الحسنات والمصحة في

ما يقتضيه الجله المجموع جله الامور التي يصدق على كل واحد منها أنه مقتضى السلف فلم يله لا يجوز أن يكون هو نفس المجموع والذي يسل عليه أن جله الامور التي يقتضيه الواجب والممكن ليس داخل في المجموع لتوقفه على كل جزء منه ولا خارجا عنه فهو نفس المجموع وان أردت الملة الفاعلية فلم قلت أنه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كافيا في المجموع والجواب عنه من وجوه أحدها أن تقول العلم يكون مجموع العلوات الممكنة متعلولا بمكانهم معلوم الاطرار فان المجموع مقتضى العلوات للممكنة والمقتضى للمعلول أولى أن يكون

معلولاً وحيداً وأردمهم القدر حتى تلك الحجة لا يضرد أن كان قد حاق الضرر وبها فهو من جنس شبه السوفسطائية (الوجه الثاني) أن مجموع العلوات الممكنة إما أن يكون واجباً بنفسه وإما أن يكون ممكناً وإذا كان ممكناً فالمقتضى له إما نفسه أو جزؤه أو أمر خارج عنه أما أن مجموع العلوات الممكنة واجباً بنفسه فهو معلوم الفساد بالضرورة لأن المجموع إما كل واحد أو أحدهم من الأفراد وإما الهيئة الاجتماعية وإما مجموعهما وكل ذلك ممكن فإذا (١٩٠) ليس الأفراد ممكنة وكل منها معلول ولو قد رما لا غاية والمعلول من حيث هو

معلول لا يسهل من علته فكل منها لابد له من علته وتعاقب معلولات لا تنافي لا يمنع أن يكون كل منها محتاجاً إلى العلة فإذا لم يكن ثم مجموع العلة لا يحدث في كل منها معلول محتاج لزم أن لا يكون في الوجود إلا ما هو معلول محتاج وبالضرر ورنه أن المعلول المحتاج لا يوجد بنفسه فعلى هذا التقدير لا يكون في الوجود ما وجد بنفسه وإلا لا يوجد بنفسه لا يوجد إلا بالوجود والوجود إذا لم يكن موجوداً بنفسه كان محالاً لا يوجد بنفسه فلا يوجد فيلزم أن لا يوجد شيء وقد وجدت الموجودات فيلزم الجمع بين التخصيص وهران لا يكون شيء من الموجودات موجوداً إذا قدر أنه ليس فيها شيء موجود بنفسه وهي كلها موجودة فلا بد من غير موجود بنفسه فيكون الوجود موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه وهو جمع بين التخصيص (الوجه الثالث) أن يقال أنه لا بد من مقتضى الوجود إلى المجموع العلة الفاعلة فإن الكلام إنما هو في إثبات الفاعل لمجموع الممكنات ليس هو فيما هو أعظم من ذلك قوله أن أردتم العلة الفاعلة التامة فلم قلتم إنه يستلزم أن يكون بعض

قلوب الناس ما لا ينكر وإذا فعل منكر فاذنب عليه فن قال ان عثمان رضي بالمشكر الذي فعله وأما قوله وولي مروان أمره وألقى إليه مقاليد أموره ودفع إليه خاتمه وحدث من ذلك قتل عثمان وحدث من الفتنة بين الأمة ما حدث فالجواب أن قتل عثمان والفتنة لم يكن بينهما مروان وحده بل اجتمعت أمور متعددة من جعلها أمور تشكر من مروان وعثمان رضي الله عنه كقد كبر وكافوا بعضه لشيء لا يعطونه بها فلو يكن أمر الهبة الأمور التي أنكرتها عليه بل كان أمر باعدهم وعزلهم فتارة يفعل ذلك وتارة لا يفعل ذلك وتقدم الجواب العام ولما قدم المفسدون الذين أرادوا قتل عثمان وشكروا أمورا أزالها كلها عثمان حتى أنه أجابهم إلى عزل لمن يريدون عزله وإلى أن يعاقب بيت المال تعطى لمن يرضونه وأنه لا يعطى أحداً من المال إلا بمشورة أصحابه ورضاهم ولم يبق لهم طلب ولهذا قالت عائشة سمعته يقول كما يحسب الثوب ثم عمدت إليه فقتلته وقد قيل أنه زور عليه كتاب يقتلهم وأنهم أخذوه في الطريق فأنكر عثمان الكتاب وهو الصادق وأنهم اتهموا به مروان وطلبوا أن يسلطه بهم فلم يسلط وهذا تقدير أن يكون مصححاً لا يبيع شيئاً مما فعلوه عثمان وعاشه أن يكون مروان قد أذن في إرادته قتلهم ولكن لم يتم غرضه ومن سعى في قتل إنسان ولم يقتله لم يجب قتله فما كان يجب قتل مروان عمل هذا نعم بنى الاحتراز عن يفعل مثل هذا وتأخره وتأدب به ونحو ذلك أما المذهب فاهم عظيم وأما قوله وكان يؤثر أهله بالأموال الكثير من بيت المال حتى أنه دفع إلى أربعة نفر من قرش زوجه من ثمانية أربعمائة ألف دينار ودفع إلى مروان ألف ألف دينار فالجواب الأول أن يقال أين النقل الثابت بهذا نعم كان يعطى أهله عطاء كثيراً يعطى غير أهله أيضاً وكان يحسن إلى جميع المسلمين وأما هذا القدر الكثير فيحتاج إلى نقل ثابت ثم يقال ثمانية مائة من الكذب البين فإنه لا عثمان ولا غيره ممن اتلفوا الراشدين أعطوا أحداً ما يقارب هذا المبلغ ومن المعلوم أن معاوية كان يعطى من ثأنفه أكثر من عثمان ومع هذا فإني ما أعطى الحسن بن علي مائة ألف أو ثلثمائة ألف درهم وذكروا أنهم أعطوا أحداً قدر هذا نعم كان عثمان يعطى بعض أهله ما يعطى من العطاء الذي أنكر عليه وقد تقدم تأويله في ذلك والجواب العام بأن على ذلك فله كانه تأويلان في إعطائهم كلاهما مذهب طائفة من الفقهاء أحدهما أنه ما أعطى الله نبي طاعة إلا كانت طاعة لمن يتولى الأمر بعده وهذا مذهب طائفة من الفقهاء ورأى ذلك حديثاً مشهوراً فاعرفوا وليس هذا موضع بسط الكلام في جزئيات المسائل وقالوا إن ذوي القربى في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ذوقوا به وبعد موته هم ذوقوا به يتولى الأمر بعده وقالوا أن أبائكم وعمر لم يكن لهما أقارب كما كان لعثمان فان بني عبد شمس من أكبر قبائل قرش ولم يكن من وازيهم إلا بنو خزيم والآنسان ما مورس له ترجمه من ماله فإذا اعتقدوا

الجزاء كفاً في المجموع يقال فلذلك لأنه إذا وجدت العلة الفاعلة التامة لم يوجد المعلول فإنا نأنا أن نفعنى باله مجموع ما يلزم من وجوده وجود المعلول فإن الممكن لا يوجد حتى يحصل المخرج التام المستلزم لوجوده فإذا كان الفاعل فاعلاً باختياره فلا بد من القدرة التامة والإرادة الجزئية فلا يحصل الممكن بدون ذلك وبني وجد ذلك وجب حصول المفعول الممكن فإنا الله كان وما لم يشأ لم يكن فإنا الله واجب وجوده ما لم يشأ الله امتنع وجوده فإن حصل الممكن المؤثر التام وجب وجوده

بغيره وان لم يحصل امتنع وجوده لان تمام المؤثر التام وجوده لا يحصل الا بغيره وأما عدمه فقد قيل أيضا لانه من علته وهو قول ابن سينا
 وأتباعه المتأخرون الذين يقولون ان الممكن لا يتبرح أحد شرطه في على الآخر اخرج وقيل لا يحتاج عدمه الى علته وهو قول نظائر
 السنة المشهورين كالغزالي أبي بكر وأبي العلاء والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وهو آخر قول الرازي فإنه يقول يقول هؤلاء ثارة وهؤلاء ثارة
 لكن هذا آخر قوله فالعدم عندهم لا يقتصر الى علته وقيل عدم العلة علة (١٩١)

لا أنه هو الذي أو جب عدمه
 بل اذا عدت علة علته معدوم
 فكان ذلك دليل على عدمه لأن
 أحد العدمين أو جب الآخر فان
 العدم لا تأثر فيه في شيء أم لا بل
 عدمه يستلزم عدم علة وعدم علة
 يستلزم عدمه من غير أن يكون
 أحد العدمين مؤثرا في الآخر وأما
 وجوده فلا يثبت من المؤثر التام
 واذا حصل المؤثر التام وجب
 وجوده والامتنع وجوده ولهذا
 تنازع الناس في الممكن هل من
 شرطه أن يكون معدوما فإلّا
 عليه قدما أو فلاسفة كأرسطو
 وأتباعه من المتقدمين والمتأخرين
 كان يشددو عليه حتى القاري
 معلوم الثاني فان أرسطو معلوم
 الاول وحق ابن سينا وأتباعه
 وافقوه هؤلاء أيضا لكن تناقضوا
 وعليه جمهور نظائر أهل الملل من
 المسلمين وغيرهم أن من شرطه أن
 يكون معدوما وأنه لا يعقل الامكان
 فيما يمكن معدوما وذهب ابن سينا
 وأتباعه الى أن القديم الموجود
 بغيره يوصف بالامكان وان كان قديما
 أزليا لم يزل واجبا بغيره ولكنه قد
 صرح هو وأتباعه في غيرهم بجمع
 بنقض ذلك كما قاله الجاهل

أن ولي الامر يصله من مال بيت المال مما جعله الله تعالى للفقراء استحقاقا لثبوت هذا أن يوصلا من
 بيت المال ما يستحقونه لكونهم أولى قري الامام وذلك أن نصروا في الامر والذب عنه متعين
 وأقاربه بنصرونه وينصرون عنه ما لا يفعله غيرهم وبالحجة فلا بد لكل ذي أمر من أقوام يأمنهم على
 نفسه ويدفعون عنه من يريد ضرره فان لم يكن الناس مع امامهم كما كانوا مع أبي بكر وعمر احتاج
 ولي الامر الى بطانة يطمئن اليهم وهم لا يبدلهم من كفاية فهذا أحد التأويلين والتأويل الثاني
 انه كان يعمل في المال وقد قال الله تعالى والعلمين عليها والعامل على الصدقة القليلة ان
 ياخذ بعلمته يتفق المسلمون والعامل في مال النبي قد قال الله تعالى فيه ومن كان غنيا
 فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمر وفعل الامر القليل بالاستغنى أمر واجب وأمر
 استحباب على قولين وولي بيت المال ونظر الوقف هل هو كامل الصدقة استحقاق مع القليل واذا
 جعل كولي النبي ففيه القولان فهذه ثلاثة أقوال وعثمان على قولين كان له الاخضع القليل
 وهذا مذهب الفقهاء ليس كغرض المولى التي لم يوافق عليها أحد من أهل العلم ومعلوم ان
 هذه التأويلات ان كانت مطابقة فلا كلام وان كانت مرفوعة فالتأويلات في السماء التي جرت
 من على ليست واجبة منها والاحتياج لهذه الأقوال أقوى من الاحتياج لقول من رأى القتل
 وأما قوله وكان ابن مسعود يطمئن عليه ويكرهه فليجواب أن هذا من الكذب الذي على ابن
 مسعود فان علماء أهل النقل يقولون أن ابن مسعود ما كان يكفر عثمان بل لما ولي عثمان وذهب
 ابن مسعود الى الكوفة قال ولينا أعلنا باذافوق ولم نأل وكان عثمان في السنة الاولى من ولايته
 لا ينقمون منه شيئا ولما كانت السنة الثانية تقموا منه أشياء بعضها هم معذورون فيه وكثير منها
 كان عثمان هو المعذور فيه من جهة ذلك أمر ابن مسعود فان ابن مسعود يفي بنفسه من أمر
 المصنف لما قوض كتابه التي يزدونه وأمر أصحابه أن يضلوا مصاحفهم وجمهور الصحابة
 كانوا على ابن مسعود مع عثمان وكان زيدا بن ثابت قد اتدبه قبل ذلك أبو بكر وعمر جمع
 المصنف في المصنف فذهب عثمان من شبه أبو بكر وعمر وكان زيدا بن ثابت قد حفظ العروة
 الأخيرة فكان اختيار ذلك أحب الى الصحابة فان حبر بل عارض النبي صلى الله عليه وسلم
 بالقرآن في العام الذي قبض فيه مرتين وأيضاف كان ابن مسعود أنكر على الزيد بن عتبة لما
 شرب الخمر وقد قدم ابن مسعود الى المدينة وعرض عليه عثمان النكاح وهو لا يلبس البسطة
 غرضهم التكبير والتفخيم فالتلفاه الثلاثة أشياء لا يفتق بها واحد من الولاة فكيف يفتق بها
 أولئك ومعلوم ان مجرد قول المصنف في خمسة لا يوجب القدح في واحد منهما وكذلك كلام
 المتأخرين في الآخر ثم يقال بتقدير أن يكون ابن مسعود طعن على عثمان رضي الله عنهما
 فليس جعل ذلك قدحا في عثمان بأولي من جعله قدحا في ابن مسعود واذا كان كل واحد منهما

وقد كرت بعض الفاطمة في كتابه المسمى بالفخام في غير هذا الموضع وأصحابه الفلاسفة المتبعين لأرسطو وأصحابه مع الجمهور أنكروا ذلك
 عليه وقالوا انه خالفه مع تفهمه كخالفه جمهور النظار وخالفه ما ذكره مصر جرحه في غير موضع وذلك لان الممكن بنفسه هو ادعى
 يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد وذلك انما يعقل فيما يكون معدوما يمكن أن يوجد يمكن أن لا يوجد بل يستلزم عدمه فاما ما لم يزل
 موجودا بغيره فكيف يقال فيه انه يمكن وجوده وعدمه أو يقال فيه انه يقبل الوجود والعدم وما يوضح ذلك أن القابل للوجود والعدم اما

أن يكون هو الموجود في الخارج والماهية الموجودة في الخارج عندهم يقول الوجود إذ تعلى الماهية أو الماهية موجودا في الخارج
 قال قبل لا أول فهو متع لأن ما كان موجودا في الخارج أنزلا وأدا واجبا بغيره فله لا يقبل العدم أصلا فكيف يقال أنه يقبل الوجود
 والعدم أن قبل أمر آخر فذلك لا حقيقة له حتى يقبل وجودا أو عدما لأن وجود كل شيء عن ماهيته في الخارج ولكن الذهن قد تصور
 ماهية غير الوجود الخارج حتى فإذا اعتبرت (١٩٢)

الآخر وأما إذا اعتبر ما في الخارج فقط وأما في النفس فقط فليس هنا وجود ماهية زائدة على وجودها وأما ما في الخارج فليس كذلك وإنما ما في النفس من غير ما في الخارج واشتبه عليه أحدهما بالآخر وأيضاً (١) فلا بد أن في الخارج ماهية وجودها واجب قديم أزلي فهذه كايقوله كثير من المتكلمين أن واجب الوجود ما به زائدة على وجوده وحينئذ قيل وجود هذه الماهية لا يقبل العدم كأن وجود الماهية الواجبة لا يقبل العدم وإن قيل نحن نزيد بذلك أن ماهية الممكن الزائدة على وجودها قديم أزلي ماهية النفس هي من حيث هي هي مع قطع النظر عن وجودها وعدمها تقبل الوجود والعدم قبل إثبات هذه الماهية زائدة على الوجود باطل كما قد بين في موضع آخر ويستقدر التسليم بهذا كما يقدر أن وجود واجب الوجود اند على ماهيته ومعلوم أنه لا يستمر ذلك كونه ماهية قابلة لعدم ثم يقال قول

محمد دائما قال أنه الله على حسنة وغفرة خطأه وإن كان صدر من أحد هذين فقد
 عفان كلامهما لى لله من أهل الجنة وأنه لا يدخل النار فذب كل منهما لا يعنه الله عليه
 في الآخرة وعثمان أفضل من كل من تكلم فيه هو أفضل من ابن مسعود وعمار وأبو ذر
 ومن غيرهم من وجوه كثيرة كما ثبت ذلك بالآثار الكثيرة فليس جعل كلام الفضول قاسما
 في الفاضل بأولى من العكس بل إن أمكن الكلام بينهما ما يعلم وعُدل والآن تكلم بما يعلم من
 فضلها وما بينهما وكان ما شعر بينهما وتنازع فيه أمره إلى الله ولهذا أوصوا بالإسالة عما شعر
 بينهم لا لأنزل عن ذلك كما قال عمر بن عبد العزيز ذلك دماء طهر الله منها بغير فلا أحب أن
 أخضب بها الساني وقال آخر تلك أمة دخلت لهما ما كسبت ولكما كسبت ولا تسألون عما
 كانوا يعملون لكن إذا ظهر مستدع بقدر فهمه بالباطل فلا بد من التبع عنهم وذكر ما يبطل
 حجة يعلم وعُدل وكذلك ما نقل من تكلم عمار في عثمان وقول الحسن فيه ونقل عنه أنه قال
 لقد كفر عثمان بكفرة صلاء وإن الحسن بن علي أنكر ذلك عليه وكذلك علي وقاله بعمار
 أن كفر برب أمه بثمان وقد تبين أن الرجل المؤمن الذي هو لله قد يعقد كفر الرجل
 المؤمن الذي هو لله ويكون مختاف في هذا الاعتقاد ولا يقدح هذا في إيمان واحد منهما
 وولايته كما ثبت في الصحيح أن أسيد بن حضير قال لعدي بن عباد بن حضيرة النبي صلى الله عليه
 وسلم إنك منافق تحادل عن المنافقين وكما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طعن في أبي بعة
 دعى بإرسول الله أشرب بعنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد شهد بدرا وما
 سربك الله الطلع على أهل بدر فقال أعلوا ما شئتم فقد غفرت لكم فعمار أفضل من عمار
 عثمان أفضل من طاب بن أبي بعة بدرا بكثره وحجة عمار فيما طاب لخالط أظهر من حجة
 عمار ومع هذا فلا كلام من أهل الجنة فكيف لا يكون عثمان وعمار من أهل الجنة وإن قال
 أحدهما لا تحرقا قال مع أن طائفة من العلماء أنكروا أن يكون عمار قال ذلك وأما قوله أنه
 لما حكم ضرب ابن مسعود حتى مات فهذا أكذب بافتراق أهل العلم فأملا لى أن ابن مسعود على
 ما كان عليه من الكوفة إلى أن جرى من ابن مسعود ما جرى وأما ابن مسعود من شرب عثمان
 أصلا وفي الجلة فإذا قيل أن عثمان ضرب ابن مسعود وعمار أضافه لا يقدح في أحد منهما فأن
 نهذان الثلاثة في الجنة وإنهم من أكابر أولياء الله المتقين وقد قدسنا نوى الله به بصدرة
 ما يستحق عليه العقوبة الشريعة فكيف بالعزيز وقد ضرب عمر بن الخطاب أبى بن كعب بالردة

القول الماهية من حيث هي هي تقدير الماهية مجردة عن الوجود والعدم وهذا تقدير متعريف في نفسه لأن الماهية لا يفدر تحققها فأما أن تكون موجودة أو معدومة فلا يمكن تقديرها مجردة في الخارج حتى يقال أن تلك الماهية تقبل الوجود والعدم وبأنها لو قبل أن يمكن تقديرها مجردة فهذا التامع في الماهية إذا كانت يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة وأما ما كان الوجود لازماً لها فقد اعترض أن لا يتعنى عدمه فكيف ينصرون يقال إن هذه الماهية تقبل العدم وهي لم تزل واجبة الوجود فليس لها بوقت من الأوقات تقبل فيه العدم وإذا قدرت مجردة في الذهن فليست هذا المقدرة في الذهن هي الموحدة في الخارج المستلزمة

(١) قوله فلا يلبده ان في الخارج الخ هكذا في الاصل ولا تخلو العبارة من تحريف فاعظم وحركته معصية

لوجود القديم الأزلي فان قيل هذا كما تقولون في ماهية المحدثاته يقبل الوجود والعدم قبل ان يلم اليكم ان ماهية المحدثات قائمة على وجوده مع العلم ان السائر العقل على انه يتنوع تحققاتها في الخارج اذا كانت موجودة وحين وجودها لا تكون معدومة بمعنى كونها تقبل الوجود والعدم وقد (١) أن يقال الماهية المقدرة في ذهن يمكن أن تكون موجودة في الخارج وحين أن تكون معدومة ذاتاً أي على هذا الحقيقة يمكن أن تكون في الخارج معدومة تارة وموجودة أخرى فلا أحد نافي ذلك حال عدمها فلا يمكن وجودها بعد العدم وان كان عند وجودها قبل يمكن عدمها بعد الوجود ومثل هذا يتنوع في الماهية (١٩٣) القدية الأزلية التي يجب وجودها ويتنوع عدمها سواء قدر أن وجودها منها

كما كان صفات الرب عند آفة السلف ممكنة مع كونها قديمة أزلية واجبة بالذات فانها عند عدمها لا يمكن عدمها ولا تقبله فان ما هو واجب قدمه من الامور الوجودية امتنع عدمه بانفاق العقلاء وان ما يجب قدمه لا يكون الا واجباً بنفسه وان قدر ان ليس واجباً بنفسه فلا بد أن يكون واجباً بغيره وما ليس واجباً بنفسه ولا بغيره ليس قديماً بانفاق العقلاء فانه اذا قدر ان ليس واجباً بنفسه فلا بد أن يكون من لوازم الواجب بنفسه فانه اذا لم يكن من لوازمه بل حاز وجوده تارة وعدمه أخرى لم يكن هناك ما هو واجب لـ

ولذا انه واجبة بنفسها فامتنع قدمه واذا كان من لوازم الواجب بنفسه امتنع عدمه (٢) والاول عدم اللزوم فان اللزوم لا يتحقق اذا انتفى اللزوم والمزوم الواجب بنفسه يتنوع عدمه فيمتنع عدم لازمه وما امتنع عدمه لا يكون يمكن العدم فان قيل

لما رأى الناس عثون خلفه فقال ما هذا يا أمير المؤمنين قال هذا لانه للتابع وفننه لتسوع وان كان عثمان أذنب هؤلاء فاما ان يكون عثمان مصابياً تعزيرهم لاختصاصهم بذلك ويكون ذلك الذي عزروا عليه تابوا منه أو كفر عنهم بالتميز وغير من المصائب أو بحسناتهم العظيمة أو بغير ذلك وإما ان يقال كانوا مظلومين مطلقاً لقولهم في عثمان كالقول فيهم وزاد قوله أفضل منهم وأحق بالمعزة والرجة وقد يكون الامام مجتهد في العقوبة مثلاً على ما أوثل مجتهدون فيما فعلوه لا يأتون به بل يتأبون عليه لاجتهادهم مثل شهادة أبي بكر على المغيرة فان أبا بكر رجل صالح من خيار المسلمين وقد كان محسباً في شهادته معتقداً أنه يناب على ذلك وعمر أيضاً محسب في إقامة الحد عليه يناب على ذلك فلا يتنوع أن يكون ماجرى من عثمان في تأديب ابن مسعود وعمارين هذا الباب واذا كان المقتولون قد يكون كل منهم مجتهداً مفضوفاً لخطوة فالتقصمون أولى بذلك وإما ان يقال كان مجتهداً وكانوا مجتهدين به بل هذا يقع كثيراً بفعل الرجل شيئاً باجتهاده ويرى وفي الامر ان مصلحة المسلمين لا تترد الا يعقوبه كانهما لا يتم الا يعقوبه المتعديون ان تاب بعد دفعه الى الامام فإلزامي بالسارق والشارب اذا تابوا بعد الرفع الى الامام ونسبوا الحد عليهم ليس بقطاع الحد عنهم بالتوبة بل يعاقبون مع كونهم بالتوبة مستحقين الجنة ويكون الحد بما يتأبون عليه ويؤجرون عليه ويكثر الله به ما يحتاج الى التكفير ولأن رجلاً قتل من اعتقده مستحقاً لقتله فصاعداً وأخذ ما لا يعقده أنه في الباطن ثم ادعى أهل المقتول وأهل المال بحقهم عندولى الامر حكم لهم به وعاقب من امتنع من تسليم المحكوم به اليهم وان كان متأولاً فمفاعله بل برشا في الباطن وأكثر الفقهاء يحذون من شرب النبيذ المتنازع فيه وان كان متأولاً كذلك بأرون بشمال الباغى المتأول دفع بغيره وان كانوا مع ذلك لا يفسقونه لتأويله وقد ثبت في الصحيح أن عمار بن ياسر لما أرسله على الى الكوفة هووا الحسن ليعينوا على عائشة قال عمار بن ياسر ان الله انما زوجة نبيكم في الدنيا والاخرة ولكن الله ابتلاكم هل ينظر اياه تطيعون أم اياهافقدشهد لها عمار بانها من أهل الجنة زوجة رسول الله على الله عليه وسلم في الاخرة ومع هذا دعا الناس الى دفعها عما يمكن من قتال وغيره فاذا كان عمار يشهد لها بالجنة ويقاتلها فكيف لا يشهد له عثمان بالجنة ويضربه وغاية ما يقال ان ما وقع كان هذا وهذا وهذا من فيهم وقد قدمنا القاعدة الكلية أن القوم مشهود لهم بالجنة وان كان لهم ذنوب وأما قوله وقال فيه النبي

(٣٥ - منهاج ثالث)

فالمكانات التي هي محدثة واجبة بغيرها فلا بد أن يجب لوجودها فاستاء الله كان واجب وجوده وما لم يتأمل يمكن امتنع وجوده وهي متبعة حال عدمها ومع هذا فهي تقبل الوجود والعدم ولا يلزم من عدمها عدم الواجب قيل الفرق بينهما من وجهين أحدهما ان تلك كانت معدومة تارة وموجودة أخرى فثبت قبولها للوجود والعدم فلا يمكن أن يقال انها لا تقبل العدم بخلاف ما هو لم يعد عدمه (١) من الايراد (٢) الثاني ان هذه لا يوجد فيها نفس الواجب اذ لو كان كذلك لكانت لازمة لذاته قديمة أزلية بل اما ان توجه الذات مع ما يحد من الشروط التي جهات متحولات اعلم لها ما حثيث ليست من

(١) هنا يابض بالاصل في هذا الموضع وما بعد (٢) قوله والاول عدم اللزوم كذلك في الاصل ولعله محرف والوجه والاعدم اللزوم والكلمات المجردة عن النطق في هاشم هذه الحقيقة والتي بعدها والتي سقط بعض حرفها هي كذلك في الاصل فخرها من أصل صحيح كسبه مصححه

في الخارج وإذا اعتبر حاله في الفهم فالمراد أن ما يتصور في الفهم يمكن أن يوجد في الخارج ويمكن أن لا يوجد قبل حال إذا اعتبر الممكن ذهنيا وأما جبالا ينصق فيه الاحكام الامع امكان العدم بآرة وجوده أخرى فما كان ضروري العدم فالجمع بين النفيضين لا يكون ممكنا وما كان ضروري الوجود هو القديم الازلي لا يكون ممكنا وقد وافق على هذا جميع الفلاسفة ارسطو وجميع أصحابه المتقدمين والعقلاء ماع وجوب وجوده بنفسه أو بغيره كما أفليس هناك يمكن بحكم عليه قبول الوجود والعدم ولما سلك الرازي ونحوه سلك ابن سينا في اثبات امكان مثل هذا اضطروا (١٩٥) في الممكن وورد عليهم فيه اشكالات كثيرة

كأوله وجوب في كتبهم كأورده الرازي في محصله من الحجج الدالة على نفي هذا الممكن ولم يكن له عنها جواب الادعاء ان ما كان متغيرا فله بطلان امكانه بالضرورة وهذه الدعوى يخالفه فيها جمهور العقلاء حتى ارسطو وأصحابه وهذا الذي ينهنا عليه هو أحد ما يستدل به على ان كل ممكن فهو موجود بالعدم وكل ماسوي الله ممكن لكل ماسوي الله حادث عن عدم كقائه بسط في موضعه المقصود هنا ان الذين استدلوا بهذه الدالة على افتقار الممكنات الى واجب خارج عنها فان مرادهم بقولهم جملة ما يفترق اليه مجموع الممكنات هو المؤثر التام وهو لارج التام الذي يلزم من وجوده بآثره التام وجودها كذا كما من أن الفاعل باختياره اذا وجدت قدرته التامة وارادته التامة وجب وجود المقدور وهي الممكنات وأما قوله فلم قلتم انه يلزم أن يكون بعض الاجزاء كافيا في المجموع فليدركنا من ان المؤثر التام يستلزم وجوده بآثره فاذا

على أن لا نشر كوا بالله شيئا ولا تزاولا تسرقوا ولا تأويبتان تفترون بين أيديكم وأرجلكم ولا تصوف في معروف فن وفي منكم فاجروا على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقبه في الدنيا فهو كضارته ومن أصاب من ذلك شيئا فآمره الله عليه فآمره الى الله ان شاء الله وان شاء غفر له فاذا كانت المصائب السماوية التي تجري بغير فضل بشر عما يكفر الله بها الخطايا ما يجري من أذى الخلق والظالم طريق الأولى كما يصيب المجاهدين من أذى الكفار وكما يصيب الانبياء من أذى من يكذبهم وكما يصيب المظلومين من أذى الظالم وإذا كان هذا مما يقع معصية لله ورسوله فما يفعله ولي الأمر من إقامة حد ونزير يكون تكفير الخطايا به أولى وكانوا في زمن عمر اذ شرب أحدهم الخمر جاء بنفسه الى الأمير وقال لمهرفي وقد جاء ما عزي بن مالك والقائمة الى النبي صلى الله عليه وسلم وطلبنا منه التطهير وإذا كان كذلك فكون الرجل ولي الله لا يخفى أن محتاج الى ما يكفر الله به سيئاته من تأديب ولي الأمر الذي أمره الله عليه وغفر ذلك وإذا قيل لهم يجتهدون معذورون فيما أذهبهم عليه عثمان أو أولى أن يقال فيه كان يجتهد معذوروا فيما أذهبهم عليه فانه امام ما أمر به يقر به عيته وكان عثمان أبعد عن الهوى وأولى بالعلم والعدل فيما أذهبهم عليه رضى الله عنهم أجمعين ولو قد خرج رجل في علي بن أبي طالب بأنه قاتل معاوية وأصحابه وقاتل طلحة والزبير لقتل علي بن أبي طالب أفضل وأولى بالعلم والعدل من الذين قاتلوه فلا يجوز أن يجعل الذين قاتلوه هم العادلين وهو ظالم لهم كذلك عثمان فمن أقام عليه حدا أو تفرع برأه أو أولى بالعلم والعدل منهم وإذا وجب التنبع على لمن يرد أن يتكلم فيه بثل ذلك فالنبي عن عثمان لمن يرد أن يتكلم فيه بثل ذلك أولى وقوله وطرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحكم بن أبي العاص عم عثمان عن المدينة ومعها ابنه مروان فلم يزل هو وابنه طردا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلما ولي عثمان أو أمره الى المدينة جعل مروان كاتبه وصاحب تدير مع أن الله قال لا تتخذوا ميثمون بالله واليوم الآخر واذن من حاذق الله ورسوله الآفة والمحارب أن الحكم بن أبي العاص كان من جملة الفتن وكانوا في رجل ومروان ابنه كان صغيرا اذ ذلك قاله من أقران ابن الزبير والمسور بن مخزومه عمر حين الفتن من التيزا ما سبع سنين أو أكثر بقليل أو أقل بقليل فلم يكن لمروان ذنب يلطد عليه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن الطلقاء تسكن بالدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فان كان

قدراً أن المؤثر التام في المجموع هو بعض المجموع لزم أن يكون بعض أجزاء المجموع هو المؤثر في المجموع فيكون مؤثراً في نفسه وفي غيره وهذا المظهر فله اذا قدر مجموع الممكنات وقدرة ان واحد منها مؤثر في المجموع أي في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية لزم أن يكون مؤثراً في نفسه وفي غيره فيكون بعض أجزاء المجموع موجبا لحصول المجموع المذكور ومن المجموع نفسه وهذا محتج وأما المجموع المركب من الواجب والممكن فهناك ليس بعضه مؤثراً في كل واحد واحد وفي الهيئة الاجتماعية فان من المجموع

الواجب بنفسه ولم يؤثر فيه شيء فظهر الفرق وأيضا الواجب مؤثر في الممكن وفي الهيئة الاجتماعية ليس مؤثرا في نفسه بخلاف مجموع الممكنات فان كل واحد منها لا يلبس من مؤثر والاجتماع لا يلبس من مؤثر فالجميع معتق الى المؤثر بأي تفسير فسر فان فسر بالهيئة الاجتماعية فهي متوقفة على الافراد الممكنة والمتوقفة على الممكن اولى أن يكون يمكننا مع ان الهيئة الاجتماعية نسبة واضافة متوقفة على غير هاتهي أدخل في الامكان والافتقار من غير هاتهي من أضعف الاعراض المتقنة الى الاعيان ان قدر لها ثبوت وجودي والا فلا

(١٩٦)

بكل واحد واحد وبالاجتماع أو بفرد ذلك بأي شيء فسر لم يكن الامكان متوقفا على غيره وكما كثرت الامكانات كثرت الافتقار والحاجة فاذا قبل المثر في ذلك واحد منها وهو ممكن نزم أن يكون الممكن الذي لم يوجد بعد فاعلا لجمع الممكنات وتضمن الممكنات فان نفسه لا يلبسها من فاعل أيضا وهذا المعترض أخذ بالجميع المركبين الواجب والممكن فعارض به بالجميع المركبين الممكنات ونقض بالجميع فيها حال يراد به الاجتماع ويراد به جميع الافراد ويراد به الامران فكانت معارضة في غاية الفساد فان ذلك الجميع فيه واجب بنفسه لا يحتاج الى غيره وما سوا من الافراد والهيئة الاجتماعية متفعول به فهذا معقول والله تعالى هو الموجد الواجب بنفسه حاق لكل ما سواه وأما انهنة الاجتماعات ان قدر لها وجود في الخارج فهي حاصلة به أيضا سبحانه وتعالى وأما الجميع الذي كان منه معتق الى من يبدعه وليس فيه موجود بنفسه فينتج ان

يكون فاعلهم واحد امهم لا يلبس من فاعل فلو كان فاعلهم كان فاعل نفسه وغيره من الممكنات ولزم أن يكون عنهم بعض اجزاء الممكنات كافي في مجموع الممكنات واذا كان مجموع الممكنات متعني أن يكون فاعلهم فلا ينتج أن يكون بعضها فاعلا لها بطريق الاولى فان ما كان معتق على الجميع معتق على بعض بطريق الاولى وما يقتضيه بالجميع يقتضيه بعض بطريق الاولى وهذا المعترض أخذ ما يقتضيه بالجميع لفظا عملا فلا يقتضيه يكون افتقار المشروط الى الشرط وقد يكون المفعول الى فاعله ثم أخذ ويرد على

هذا وعلى هذا ونحن نجيب على كل تقدير (الوجه الرابع) أن يقال أتضي بجملة ما ينقتر إليه المجموع ما إذا وجدوا المجموع وما لا يوجد
المجموع إلا بوجوده كله مع قطع النظر عن كونه شرطاً وأفعلاً لأن جملة ما ينقتر إليه الشيء هو الجملة التي تشمل على كل ما ينقتر إليه الشيء وكل
ما كان الشيء منقتر إليه فهو داخل في هذه الجملة وإذا حصل كل ما يحتاج إليه الشيء لم يبق الشيء محتاجاً إلى شيء أصلاً فيلزم وجوده حيث نذ
فاته ما دام منقتر إلى شيء لم يوجد وإذا حصل كل ما يتوقف وجوده عليه ولم (١٩٧) يبق وجوده وتوقفه على شيء أصلاً لزم وجوده

فيبقى بجملة ما يتوقف وجوده الشيء
عليه الأمور التي إذا وجدت وجد
المجموع وان لم يوجد جدها لم
يوجد المجموع ومعلوم أنه لا غنى
به ذلك يمكن أن يكون ذلك بعد ما
لأنه يلزم حيث أن يكون بعض
الأجزاء كافياً في المجموع فإنه قد فسر
الجملة بما إذا حصل وجب حصوله
المجموع وان لم يحصل لم يجز حصوله
فلو كان بعض الأجزاء هو تلك الجملة
لوجب أن يكون ذلك البعض كافياً في
حصول المجموع سواء قد رُفِعَ أو لا
لنفسه ولباق الجملة أو قد رُفِعَ
حصوله هو حصول المجموع أو قد رُفِعَ
غير ذلك من التقديرات المنتهية
فأي تقدير قد رُفِعَ كان متعاضداً فإن جملة
ما ينقتر إليه المجموع لا يكون بعض
المجموع بأي تفسير فسر وهو
المطلوب ولكن لفظ المجموع فيه
إجمال فإنه قد يعني به مجرد الهيئة
الاجتماعية وقد يعني به كل من الأفراد
أو كل من الأفراد مع الهيئة الاجتماعية
فإن عني به الأول فلا ريب أن هذا
قد يكون بعض الأفراد وهو جملة
كافي المجموع المركب من الواجب
والممكن فإن الواجب هو الواجب
للممكن وهو الواجب أيضاً للهيئة
الاجتماعية والهيئة الاجتماعية

عنهم وروضا عنه فلا بدفع هذا إن قل لا يثبت استناد ولا يعرف كيف وقع ويجعل لعثمان ذنب
بأمر لا يعرف حقيقة بل مثل هذه مثل الذين يعارضون المحكم بالقباه وهذا من فعل الذين
في قلوبهم سهو يخلفون الفتنة ولا ريب أن الرافضة من شرار الزائفين الذين ينتفون
الفتنة الذين ذمهم الله ورسوله وبالجملة فحق نعم قطعاً أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن
بأمر مني أحد انما ثم رده عثمان معصية الله ورسوله ولا نكر ذلك عليه المسلمون وكان عثمان
رضي الله عنه أتى لثمن أن يقدم على مثل هذا بل هذا بما فيه الاجتهاد ففعل أبا بكر وعمر
رضي الله عنهما لم يردا له لم يطلب ذلك منهم حاول به من عثمان فأجابه إلى ذلك وأطلعهم ببين
لهم ما هو بينه وبين ذلك لعثمان وغاية ما يقدر أن يكون هذا خطأ من الاجتهاد وأذننا وقد تقدم
الكل على ذلك وأما است كتابه مروان فمر وان لم يكن في ذلك ذنب لأنه كان صغيراً لم يجز
عليه القلم ومات النبي صلى الله عليه وسلم ومروان لم يبلغ الحلم باتفاق أهل العلم بل غايته أن يكون
له عشرين سنة أو قرىب منها وكان مسلماً بالظاهر أيضاً القرآن ويتفقه في الدين ولم يكن قبل
الفتنة معروفاً بشيء يعاب فيه فلا ذنب لعثمان في است كتابه وأما الفتنة فأصاب من هو أفضل
من مروان ولم يكن مروان ممن يحاذي الله ورسوله وأما أول الحكم فهو من الطلقاء والطلاء أحسن
اسلاماً أكثرهم وبعضهم فيه نظر ويجز ذنب بعز عليه لا بوجبه أن يكون منافقاً في الباطن
والمنافقون تجري عليهم حتى الظاهر أحكام الاسلام ولم يكن أحد من الطلقاء بعد الفتح يظهر
المهادنة ورسوله بل رثو بورث وصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين وتجري عليه أحكام
الاسلام التي تجرى على غيره وقد عرف نفاق جماعة من الاوس والخزرج كعبد الله بن أبي
ابن سائل وأمثاله ومع ذلك كان المؤمنون يتعصبون لهم أحياناً كما تعصب سعد بن عبادَةَ لابن أبي
بين يدو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لسعد بن معاذ والله لا تقتله ولا تقدر على قتله
وهذا وان كان ذنباً من سعد لم يجزه ذلك عن الاعيان بل سعد من أهل الجنة ومن السابقين
الاولين من الانصار فكيف بعثمان إذا أوى رجلاً لا يعرف أنه منافق ولو كان منافقاً لم يكن
الاحسان اليه موجباً لقطع في عثمان فإن الله تعالى يقول لا ينباكم الله عن الذين لم يقاتلواكم
في الدين ولم يجز جوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين وقد ثبت
في الصحيح أن أسماء بنت أبي بكر قالت يا رسول الله أني قدمت وهي راغبة فأصلحها قال
نعم صلى الله عليه وسلم وقد أوصت صفة بنت حني بن أخطب لقراة بهن اليهود فإذا كان الرجل
المؤمن قد يصل أفعاله الكفار ولا يخبر به ذلك عن الاعيان فكيف إذا وصل أفعاله المسلمين
وغاية ما فهم أن يتم موافق النفاق وأما المؤمنين صفة بنت حني بن أخطب كان أبوها من رؤس

أمر يمكن خارج عن الواجب ليس هو بعض الهيئة الاجتماعية لكنه بعض الأفراد والهيئة نسبة وإضافة وليس هو بعض النسبة والإضافة
ولكن هو بعض الأفراد المنسوب بعضها إلى بعض والنسبة وسائر الأفراد غيره وهو الواجب لكل ما هو غيره وأما المجموع الذي هو الأفراد
فلا يكون بعضه هو الواجب لكل من الأفراد فإن هذا يقتضي أن يكون ذلك البعض موجباً لنفسه فاعلها أنه وهذا لا يتفق بالضرورة واتفاق
العقلاء بل هو من أبلغ الأمور استعجالاً والعلم بذلك من أوضح المعارف وأجلها ولهذه الرسل هذا أحسن انعقاد وإذا كان الجميع كلاماً

الافراد مع المستغفروا بعد ان يكون واحد من الافراد موصلا لنفسه ولسائر الافراد مع الهيئة الاجتماعية وهذا بين الله الحمد والمنة واعلم ان مثل هذه الاعتراضات مع صحة الفطر وتوحس النظر يعلم فسادها ومن هذا الحواطر الفاسد تأتي تعدد حق المعلومات لانهما لها ولا يمكن استقصاء ما ورد على النفوس من وساوس الشيطان ولولان (١) هذين الرجلين الذين كان يقال انها من افضل أهل زمانها في المباحث العقلية (١٩٨) كلامها وقيل فيها وأورد كل منهما ما ذكرته وصار ذلك عندهما مناسبا مع

الطريق المذكور في اثبات واجب الوجود لما ذكرنا من ذلك الظهور فسادا عندهم في تصور صحيح لما ذكره فضلا عن فواته قلبه ثم ان هؤلاء الفلاسفة يقولون كازم الامدى ان كمال النفس الانسانية هو الاطاعة بالعقول والاعمال بالجهالات ومعهم هذا لم يعرفوا الوجود الواجب قائم شيء عرفوه وقد بلغني بسناد متصل عن بعض رؤسهم وهو اخو نخعي صاحب كشف الاسرار في المنطق وهو عند كثير منهم غاية في هذا الفن انه قال عند الموت اموت وما علمت شيئا الا ان الممكن يقتضي الواجب ثم قال الافتقار وصف عدي اموت وما علمت شيئا وذكر الثقة عن هذا الامدى انه قال لمعت النظر في الكلام وما استفتت منه شيئا الا ما عاينه العوام وكلاما هذا معناه وذلك ان هذا الامدى لم يفرق في كنهه لا التوحيد ولا حدوث العالم ولا اثبات واجب الوجود بل ذكر في التوحيد طرزا في فهمها ذكر طريقة زعم انه ابتكرها وهي اضعف من غيرها وكان ابن عري صاحب الفصوص والفنوحات وغيرهما يعظم طريقته ويقول ان الطريقة التي

الحاذرين لله ورسوله وكانت هي امر اصالحة من امهات المؤمنين المشهود لها بالجنة ولما ماتت اوست بعض اقرار بها من اليهود وكان ذلك لمحمد عليه السلام عليه وهذا ما احتج به الفقهاء على جواز صلة المسلم لاهل النعمة بالصدقة عليهم والوصية لهم فكيف بأمير المؤمنين اذا احسن الى عوام المظهر للاسلام وهذا حاطب بن ابي بلتعمة لما كتب المشركين باخبار النبي صلى الله عليه وسلم علم الفتح وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه من اهل الجنة لشهوده بدرا والحديبية وقال لمن قال انه منافق ما يدريك لعل الله الملح على اهل بدر فقال اعلموا ما شئتم فقد غفرت لكم وابن حاطب بن عثمان فلو قدر والبيان بالله ان عثمان فعل مع اقراره ما هو من هذا الجنس لكان احسانا القول فيه والشهادة بالجنة أولى بذلك من حاطب وأما قوله انه نفي باذنه الى الرتبة وضره من راجع لاجتماع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حقه ما قلت القبراء ولا اظلت انظر من ذي لهجة اصدق من ابي ذر وقال ان الله اوحى الى انه يحب اربعة من اصحابي وأمر فيهم ففعل فيهم ما يارسل الله قال على سيدهم ولجان والمقداد وأوزر فاجواب ان باذنه سكن الرتبة وما كان سببا كان يقع بينهم وبين الناس فان باذنه ركن رجلا صالحا زاهدا وكان منزهة ان الزهد واجب وان ما أسكبه الانسان فاضلا عن حاجته فهو كثر يكرى به في النار واحتج على ذلك بما لا حاجة فيه من الكتاب والسنة واحتج بقوله تعالى والذين يكفرون بالله والفضة ولا يخفونها في سبيل الله وجعل الكفر ما يضل عن الحاجة واحتج بما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه قال باذنه انا أحب انا مثل أحد حيا بمضي عليه ثلاثة وعندي منتهى ما لا يشاء ارضى صليدين وأنه قال الا تكونون هم الاقلون يوم القيامة الامن قال بل انا هكذا وهكذا ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلفه ما جعل ذلك واودر من الكفر الذي يعاقب عليه عثمان بن اطر في ذلك حتى دخل كعبه وافق عثمان فضره بأوزر وكان قد وقع بينهم وبين معاوية بالشام بهذا السبب وقد وافق باذنه على هذا الحائفة من التسلسل كانه كره عبد الواحد بن زيد يسموه ومن الناس من يجعل السبيل من أرباب هذا القول وأما الخلفاء الراشدين وجاهر الصحابة والتابعين فعلى خلاف هذا القول فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس فيمادون حسنة أو من صدقة وليس فيمادون حسنة في الصدقة وليس فيمادون حسنة أو من صدقة فتق الواجب فيمادون التائبين ولم يشترط كون صاحبها محتاجا اليها الا وقال جمهور الصحابة الكثر هو المال الذي لم تؤخذ حقه وقد قسم الله الموارث في القرآن ولا يكون الميراث الا لمن خلفه مالا وقد كان غير واحد من الصحابة مال على عهد النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار بل ومن المهاجرين وكان غير واحد من الانبياء مال

ابتكرها في التوحيد طريقة عقلية أو ما هو نحو هذا حتى أفضى الامر ببعض أعين القضاة الذين نظروا في وكان كلامه الى ان قال التوحيد لا يقوم على دليل عقلي وانما يعلم بالسمع فقام عليه اهل بلدهم عواقي عقوبته وجرته فتمت وكذلك الاصحابي اجمعين الشيخ ابراهيم الجعفي وموافقة لثب البركة أفكر الى السباح في دليل على التوحيد من المعارض فواحدة وكذلك حدثني من قرأ على ابن اواصل الجعفي انه قال آيت البليل واستقى على ظهره وأضع الحففة على وجهي وآيت آتابل اذنه هو لا بدانة هؤلاء

وبالعكس وأصبح ومات رج عندى شئ كما يعنى أنه المتكلمين والخالقة وقد بسطنا الكلام فى التوحيد وأدلتنا على غير هذا الموضع وذكرنا أن الناس قبلنا قد ذكروا من الأدلة العقلية البينة ما شاء الله ولكن الإنسان يريد أن يعرف ما قاله الناس وما سبقوا إليه وبيننا وبينه القرآن ذكر من ذلك ما هو خلاصة ما ذكره الناس وفيه من بيان توحيد الإلهية ما لم يتدلى به كثير من النظار ولا العباد بل هو الذى بعث الله رسوله وأنزل به كتبه وهؤلاء كاذبون أقسموا إلى أصحاب نظر (١٩٩) وفكر ويبحثوا استدلالاً وأصحاب

أرادوا عبادته وناله وهذ قد كان مستهين

أولئك الشئ يستهين هؤلاء لا تطلع
فأولئك يسكرون في شئ واجب
الوجود أو يجهزون عن إقامة
الدلالة عليه وإذا لم يكن فى الوجود
واجب لم يوجد شئ ثم يكون
الموجودات كلها معدومات فيفضى
بهم سوء النظر إلى جعل الموجودات
معدوماتاً ويجوز كونها
معدومات وجعل الموجود الواجب
ممكناً وجعل الواجب ممكنة غاية التعطيل
والآخرين يجعلون كل موجود
واجب الوجود ويجعلون وجود كل
موجود هو نفس وجود واجب
الوجود فلا يكون فى الوجود وجود
هو عندهم مخلوق ولا مصنوع ولا
مفتقر إلى غيره ولا يحتاج إلى سواه
فلا يكون فى الوجود ما وجد بعده
عدمه ولا ما عدم بعده وجوده وهذا
فيمن جعل المعدوم موجوداً
ومن جعل الممكن واجباً وجعل
العديم واجباً وجعل المحض قدماً ما هو
غاية الكفر والشر والضلal هذا
مع أن إثبات الموجودات واجب
الغنى الخلق وإثبات الموجود
الممكن المحض الفعير المخلوق هو
من أظهر المعارف وأبين العلوم
أما نبوت الموجودات المحدث

وكان أبوزريرد أن وجب على الناس ما وجب الله عليهم وينبغي على ما لم ينهم الله عليهم
أنه يجتهد في ذلك مثاب على ما عثر على الله عنه كسائر المجتهدين من أمثاله وقول النبي صلى الله
عليه وسلم ليس فيه إيجاب إنما قال ما أحب أن يخفى على الناس وعندي منه شئ فهذا يدل على
استحباب إخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه وكذلك قوله المكثرون هم المفلون دليل على أن
من كثر ما قاله حسانه يوم القيامة إذا لم يخرج منه وذلك لا يوجب أن يكون الرجل القليل
الحسنات من أهل النار إذا أرباباً ليس هو لم يتكلم في فرضه من فرائض الله وكان عربى الخطيب
رضي الله عنه يقوم رعيته تقوياً ما لا يعصى إلا لا الأغنياء ولا الفقراء فلما كان في خلافة
عثمان توسع الأغنياء في الانسحاق زاد كثير منهم على قدر المباح في المقدار والنوع وتوسع أبوزر
في الانكار حتى نهاهم عن المباح وهذا من أسباب الفتن بين الطائفتين فكان اعتراض أبيذر
لهذا السبب ولم يكن لعثمان مع أبيذر غرض من الأغراض وأما كون أبيذر من أصدق الناس
فذلك لا يوجب أنه أفضل من غيره بل كان أبوزر ومناضيهما كانت في الصبح عن النبي صلى
الله عليه وسلم أنه قاله بالأنار إلى الراضعينا وإن أحب إليهما أحب إليهما لا تأمرني على اثنين
ولا تولين مال يتيم وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قال المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن
الضعيف وفى كل خير فأهل الشورى مؤمنون أقوياء وأبوزر وأمثاله مؤمنون ضعفاء المؤمنين
الصالحون بخلافه النبوة كعثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف أفضل من أبيذر وأمثاله
والحدث المذكور وهذا اللفظ الذى ذكره الرافضى ضعيف بل موضوع وليس له إسناد يقو به
وأما قوله أنه ضيع حدود الله فلم يقتل عبيد الله بن عمر حين قتل الهرمزان مولى أمير المؤمنين بعد
إسلامه وكان أمير المؤمنين يطلب عبيد الله لأقامة القصاص عليه فليق بمعاوية وأراد أن يسل
حد الشرب فى اليلدين عجة حتى حدا أمير المؤمنين وقال لا تعطل حدود الله وأنا حاضر
فأجابوا ما قوله أن الهرمزان كان مولى على فى الكذب الواضح فان الهرمزان كان من
الفرس الذين استنابهم كسرى على قتال المسلمين فأمره المسلمون وقدموا به على عمر فأظهر
الاسلام ومن عليه عمر وأعتقه فان كان عليه وأمه فهو للمسلمين وإن كان الوال على بشر الفتن
فهو لهم وإن لم يكن عليه ولا له بل هو كالأسيار إذ من عليه فلا ولا عليه فان العلماء تنازعوا فى
الأسير إذا أسلم هل يصير قبيحاً بسلامة أم يبقى حراً يجوز للن عليه والمغادرة كما كان قبل الاسلام
مع اتفاقهم على أنه يحسم بالاسلام وفي المسئلة قولان مشهوران هما قولان في مذهب أحد
غيره وليس لى لى لافى استرقاقه ولا فى اعتاقه ولما قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان الذى
قتله أولئك الكافر الجوى مولى المخرن من شعبة وكان بينه وبين الهرمزان ممانته وذكرنا مسدده

الفقر فيما شاهد من كون بعض الموجودات يوجد بعد علمه ويعدم بعد وجوده من الحيوان والنبات والمعدن وما بين السماء والارض
من السحاب والمطر والرياح والبرق وغير ذلك وما شاهد من حركات الكواكب وحولها الليل بعد النهار والنهار بعد الليل فهذا لا فقه
من حدوث موجود بعد علمه ومعدوم بعد وجوده ما هو مشهور لى آدم ربه بأبصارهم ثم أذا شهدوا ذلك فنقول معلوم أن المحدثات لا بد
لها من محدث والعلم بذلك ضرورى كالمحدثين ولا بد من محدث لا يكون محدثاً لو لم يكن محدثاً لا بد لها من محدث واجب وكل محدث

ويمكن فقيرهم وبمصنوع والمفتقرات لا بد لها من غنى والمربوبات لا بد لها من ريب والمخلوقات لا بد لها من خلق وأيضا فإنه يقال هـ ذا الموجود ما إن يكون واجبا بنفسه وما إن لا يكون واجبا بنفسه بل ممكنا بنفسه واجبا بغيره الممكن بنفسه الواجب بغيره لا بد له من واجب بنفسه فلم يثبت الواجب بنفسه على التقديرين وأيضا فالوجود ما إن يكون محدثا واما أن يكون قديما والحدث لا بد له من قديم فلم يثبت وجود القديم على التقديرين (٢٠٠) وأيضا فالوجود ما إن يكون مخلوقا واما أن لا يكون والمخلوق

لا بد له من خالق فيلزم ثبوت الموجود الذي ليس بمخلوق على التقديرين وأيضا فاما أن يكون خاتما واما أن لا يكون وقد علم فيما ليس خاتما للوجودات التي علم حدوثها أنها مخلوقة والمخلوق لا بد له من خالق فعلم ثبوت الخالق على التقديرين وأيضا فالموجود ما غنى عن كل مسواه واما مفتقر الى غيره ونفسه بغيره لا بد له من غنى بنفسه فعلم ثبوت الغنى بنفسه على التقديرين فهذه البراهين وأمثالها كمال مناهج العلم بوجود الرب المعنى القديم الواجب بنفسه وابن سينا وأتباعه طرازى والأسدى وأسهر وردى المقتول وأتباعهم سلكوا في انبائ واجب الوجود طريقة الاستدلال بالوجود وعظمه وهاوطن من ظن منهم أنها أشرف الطرق وأنه لا طريق الا وهو يفتقر الباهي لظنوا أن طريقة الحدوث مفتقرة بالهاوكل ذلك غلط بل هي طريقة وجوب ثابت واجب الوجود بل لا يزالوا كانوا يفسرون الممكن بالممكن الذي هو ممكن عند العقلاء سلفهم وغير سلفهم وهو الذي يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى فاما اذا فسر الممكن بالممكن الذي ينقسم الى قديم واجب بغيره

ابن عمر أقره روى عند الهرمزان حين قتل الهرمزان وكان من اتهم بالمعاونة على قتل عمر وقد قال عبد الله بن عباس لما قتل عمر وقال له عمر كنت أنت وأولئك تحبان أن تكثر العلو ج بالمدنية فقال ان شئت أن تقتلهم فقال كذبت أما بعد اذ تكلموا بالسياسة وصلوا الى قتلكم فهذا ابن عباس وهو أقدم من عبيد الله بن عمر وأدين وأفضل بكثير يستأذن عمر في قتل علو ج الفرس مطلقا الذين كانوا بالمدنية لما اتهموا بالفساد اعتقد جواز مثل هذا فكيف لا يعتقد عبد الله جواز قتل الهرمزان فلما قتل الهرمزان استشار عثمان الناس في قتله فأشار عليه طائفة من الصحابة أن لا تقتله فان أجهل بالامس ويقتل هو اليوم فيكون في هذا فساد في الاسلام وكما هم وقع عليهم شبهة في عصية الهرمزان وهل كان من الصائين الذين كانوا يستحقون الدفع أو من المشار كين في قتل عمر الذين يستحقون القتل وقد تنازع الفقهاء في المشار كين في القتل اذ اباشر بعضهم دون بعض فقبل لا يجب القود الاعلى المباشر خاصة وهو قول أبي حنيفة وقيل اذا كان السبب قويا وجب على المباشر والنسب كالكره المكره كالشهيد باننا والقصاص اذار جعوا وقالوا بعدنا وهذا مذهب الجمهور كالأشافي وأحمد ثم اذ أسكت واحد وقوله الآخر فالكفوجب القود على المسئول والمباشر وهو احدى الروايتين عن أحمد والرواية الاخرى يقتل القاتل ويجبس المسك حتى يموت كمار روى عن ابن عباس وقيل لا قود الاعلى القاتل كقول أبي حنيفة والشافعي وقد تنازعوا ايضا في الأمر الذي لم يكره اذا أمر من يعتقد أن القتل محرم هل يجب القود على الأمر على قولين وأما الزهري فاحتج فيه الى المعاونة بقطع الطريق فيجوزهم على أن الحد يجب على الردع والمباشر جعوا وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد وكان عمر بن الخطاب يأمر بقتل الريشة وهو التاطور لقطع الطريق واذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر حاز قتله في أحد القولين قصاصا وعمر هو القاتل في المقتول بصعاعا على ما عليه أهل صنعاء لأقندهم به وأيضا قد تنازع الناس في قتل الأثمة هل يقتل قاتلهم حدا أو قصاصا على قولين في مذهب أحد وغيره أحدهما أنهم يقتلون حدا كما يقتل القاتل في الحار به حدا لقتل الأثمة فيه فسادا ثم فساد قطع الطريق فكان قاتلهم مجازاة لله ورسوله ساعيا في الأرض فسادا وعلى هذا أخر جوا ففضل الحسن بن علي رضي الله عنه حالما قاتل ابن الجهم قاتل على وكذلك قتل قتلة عثمان واذا كان الهرمزان ممن أعان على قتل عمر كان من المفسدين في الأرض المحاربين فيصير قتله نكالا ولو قدر أن المقتول معصوم الدم لم يحرم قتله لكن كان القاتل متأولا يعتقد قتلته أشبه بظاهره صارا لشبهة تراء القتل عن القاتل كما أن أسامة بن زيد قتل نكالا الرجل بعدما قال لا اله الا الله واعتقد أن هذا القول لا يصعب عزه النبي صلى الله عليه

ورحدث مسبق بالعلم كما هو قول ابن سينا وأتباعه فلا يصح لهم على هذا الأصل الفساد لا نبات وسلم واجب بنفسه ولا نبات ممكن يدل على الواجب بنفسه وهذه طريقة في الحقيقة ما خوذ من طريقة الحدوث وطريقة الحدوث أكمل وأبين فان الممكن الذي يعلم أنه ممكن هو ما علم أنه وجد بعد عدمه أو عدم بعد وجوده هذا الذي اتفق العقلاء على أنه ممكن وهو الذي يستحق أن يسمى ممكنا بل لا ريب وهذا محدث فلذا كل ممكن محدث واما تقدير ممكن لم يزل واجبا بغيره فالعقلاء دفعوا تلك حتى القائلون بعدم العالم

كارسطو وأتباعه المتقدمين وحتى هؤلاء الذين قالوا إن ابن سينا وأتباعه لا يجعلون هذا من الممكن بل الممكن عندهم ما يمكن وجوده
وعندهم فكان موجوداً تاريخاً ومعدوماً آخرى وإنما جعل هذا من الممكن ابن سينا وأتباعه مع تناقضه وتفسيره بخلاف ذلك لما سلكوا في
اثبات واجب الوجود الاستدلال بالوجود على الواجب فقالوا لئلا ماسواه يكون ممكنًا بنفيه وإيجابه وجعلوا العالم قديماً أزلياً مع كونه
ممكنًا بنفيه وهذا خلاف قول سلفهم وقول أئمة الطوائف سواهم (٣٠١) وخلاف ما حروا هم أيضاً وهذا

مما أنكره ابن رشد وغيره على ابن
سينا وبسبب الكلام فيه لموضع
آخر والمقصود هنا أن هؤلاء الذين
يدعون أن كمال النفس هو الاحاطة
بالعقول والعلم بالمبهمات هذا
اضطرارهم في أشرف المعلومات
الموجودة بل في أعلى النجوم
الاعرفته وعبادته ولكن لما سلكوا
للفلاسفة أصولهم الفاسدة تورطوا
معهم في محارمهم وصاروا
يجبرونهم كغير الملاحة الباطنية
الناس صنفان صنف الفلاسفة هي
باطن الباطنية ولهذا سار في هؤلاء
نوع من الاتحاد فقل أن يسلم من
دخل مع هؤلاء في نوع من الاتحاد
في أسماء الله وآياته وتحريف
الكلم عن مواضعه ونفس المقدمة
الهائلة التي جعلوها غاية مطلوبهم
وهو أن كمال النفس في مجرد العلم
بالعقول مقدمة باطلة قد بسطنا
الكلام عليها في الكلام على معجزات
الانبياء لما تكلمنا على قولهم إنها
قوى نفسانية وذكرنا طعنة من
كلامهم على ذلك وبيننا قولهم أن
كمال النفس في مجرد العلم خطأ
وضلال ومن هنا جعلوا الشرائع
مقصودها ما يصلح الدنيا وما

وسلم بالكلام ولم يشك أنه كان متاولاً لكن الذي قلناه أسامة كان مما قبل القتل فشق في
العاصم وإذا كان عبيد الله بن عمر متاولاً بعقدان الهرمزان أعان على قتل أبيه وأنه يجوز
له قتله صارت هذه شبهة يجوز أن يجعلها المجتهد مانعة من وجوب القصاص فإن مسائل
القصاص فيها مسائل كثيرة اجتهادية وأيضاً الهرمزان لم يكن له أولياء يطلبون بدمه وإنما
وليه ولي الأمر وشمل هذا إذا قتله قاتل كان فلا مام قتل قاتله لأنه وليه وكان له العقوبة إلى
الدية لئلا تضيق حقوق المسلمين فإذا قدر أن عثمان عفا عنه ورأى قدر الدية أن يعطى لآل عمر
لما كان على عمر بن الدين فإنه كان عليه عفو عن الفأوأمر أهله أن يقضوا دينهم من أموال
عصبته عاقلة بني عدي وقرش فإن عاقلة الرجل هم الذين يحملون كاهل الدية وطالب بها
عبيد الله وأعصبة عبيد الله إذا كان قتله خطأ أو عفا عنه إلى الدية فهم الذين يؤدون دين عمر فإذا
أعانهم في دين عمر كان هذا من محاسن عثمان التي يندح بها الأسم وقد كانت له والبيت المال
في زمن عثمان كثيرة وكان يعطي الناس عطاء كثيراً أضاعوا هذا فكيف لا يعطي هذا
لآل عمر وبكل حال فكانت مسئلة اجتهادية وإذا كانت مسئلة اجتهادية وقد رأى طائفة
كثيرة من الصحابة أن لا يقتل ورأى آخر أن يقتل لم يسكر على عثمان ما فعله بالجهنم
ولا على علي ما فعله بالجهنم وقد ذكرنا تنازع العلماء في قتل الأئمة هل هو من باب الفساد الذي
يجب قتل صاحبه حكماً كما قبلنا لآخذ المال أو قتلهم كقتل الأحاد الذين يقتل أحدهم
الأخر فرض خاص فيه فيكون على قاتل أحدهم القود وذكرنا في ذلك قولين وهما قولان في
مذهب أحمد ذكرهما القاضي أبو يعلى وغيره فمن قال أن قتلهم حد قال أن جنابهم واجب
من الفتنة والفساد أكثر مما وجه جنابة بعض قطع الطريق لآخذ المال فيكون قاتل
الأئمة من المحاربين لله ورسوله الساعين في الأرض فساداً وبدل على ذلك ما رواه مسلم في صحيحه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من جاءكم أمراً على رجل واحد يردن يفرق
جاءتكم فاضربوا عنقه بالسيف كأنهم كان فاضربوا قاتل الواحد المريد لفرق الجماعة
ومن قتل امام المسلمين فقد فرق جماعة ومن قال هذا قال أن قاتل عمر يجب قتله حكماً وكذلك
قتله عثمان يجب قتلهم حكماً وكذلك قاتل علي يجب قتله حكماً وبهذا يجاب عن أنه الحسن
وغيره من يعترض عليهم فيقول كيف قتلوا قاتل علي وكان في رتبته صغار وكبار والصغار
لم يبلغوا فيجاب عن الحسن بجوابين أحدهما أن قتله كان واجبه لئلا يمان قتل علي وأمثاله من
أعظم المحاربة لله ورسوله والفساد في الأرض ومنهم من يجب جوار أنفراد الكبار بالقود

(٣٦ - منهاج ثالث)

تهذيب النفس لتستعمل العلم وأنت تكون النمرة أمثالاً لتفهم المعاد في العقليات
كما يقوله الملاحة الباطنية مثل أبي يعقوب السجستاني وأمثاله ولهذا لا يجوزون العمل بالشرائع على من وصل إلى حقيقة العلم
ويقولون أنه يجب على الانبياء ذلك وإنما كانوا يفعلونه لأنه من تمام تبليغهم للأمم لتسجدوا لهم في ذلك لأنه واجب على الانبياء
ولذلك لا يجب عندهم على الواصلين باليقين من الأمة والعلماء ودخل في ذلك طائفة من ضلال المتصوفة قلنا أن غاية العبادات هو
حصول المعرفة فإذا حصلت سقطت العبادات وقد يحتج بعضهم بقوله واعتبر بذلك حتى يأتيك اليقين ويرزعون أن اليقين هو المعرفة وهذا

خطأ بأجاء المسلمين أهل التفسير وغيرهم فإن المسلمين متفقون على أن وجوب العبادات كالصلوات الخمس ونحوها وتحریم الحرمات كالهواشي والغمام لا يزال واجبا على كل أحد مادام عقله حاضرا ولو بلغ ما يبلغ وان الصلوات لا تسقط عن أحد قط الا عن الحائض وانقضاء ما ومن زال عقله مع أن من زال عقله باليوم فانه يقضي بالسنة المستفينة المتلقة بالقبول واتفاق العلماء وأما من زال عقله بالانحما ونحوه مما يعذره فيه (٣٠٣) ففيه نزاع مشهور منهم من وجب قضاءه مطلقا كأحد وممن من لا يوجب

كأنشأ في ومنهم من وجب قضاء ما قبل وهو ما دون اليوم والمساء أو صلوات اليوم والليله كما هو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي لا يقضى عند غائبتهم وفيه نزاع شاذ المقصود من هذا أن الصلوات الخمس لا تسقط عن أحد له عقل سواء كان كبيرا أو صغارا أو عاقلًا وما يفتنه طوائف من جهال المبادئ أتباعهم وجهال النظر وأتباعهم وجهال الاسماء لجهالة وانفسهم وان كانوا أكلهم جهال من سقوطها عن العارفين أو الواصلين أو أهل الخبرة أو عن خرقتهم لها أو أوع الأئمة الاسماعيلية أو بعض أتباعهم أو عن عرف العلما عقلة أو عن المتكلم الماهر في النظر أو الفيلسوف التكاملي في الفلسفة فكل ذلك باطل باتفاق المسلمين وعاءم بالاضطرار من دين الاسلام واتفق علماء المسلمين على أن الواحد من هؤلاء يستتاب فان تاب وأقر بوجهه أو لا قتل فانه لا نزاع بينهم في قتل الجاحد لوجهه أو انما تازعوا في قتل من أقر بوجهه أو لا متنع من قتلها مع أن أكثرهم يوجب قتلهم ثم الواحد من هؤلاء إذا غادر

كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحد في الروايتين وإذا كان قتل عمر وعثمان وعلى ونحوهم من باب المحاربة فالحاربة يشترك فيها الرد والمباشر عند الجمهور فعلى هذا من أعان على قتل عمر ولو بكلام أو جبهته وكان الهرمزان ممن ذكر عنه أنه أعلن على قتل عمر بن الخطاب وإذا كان الأمر كذلك كان قتله واجبا ولكن كان قتله إلى الأئمة فالتفت عبد الله بقتله ولا إمام أن يعفو عن اقتات عليه وأما قوله وكان على ربه قتل عبيد الله بن عرفه قالو صح كان قد حاق على والرافضة لا يعقل لهم يدحون بما هو في النعم أقرب فانه لمصلحة الاجتهاد وقد حكم حاكم بعمدة الدم فكيف يحل لعلى نقضه وعلى ليس ولي المقتول ولا طلب ولي المقتول القود وإذا كان حق له المالك فلا إمام أن يعفو عنه وهذا مما ذكر في عفو عثمان وهوان الهرمزان لم يكن له عسبة الا السلطان ولذا قتل من لا ولي له كان لا إمام أن يقتل فانه وله أن لا يقتل فانه ولكن بأخذ اليد واليد حق للمسلمين فيفسر فيها مصارف الاموال وإذا ترك لآل عمر دية مسلم كان هذا بعض ما يستحقونه على المسلمين وبكل حال فلم يكن بعد عفو عثمان وحكمه بحق دمه ما يبيع قتله أصلا وما أعلم في هذا نزاعا بين المسلمين فكيف يجوز أن ينسب إلى على مثل ذلك ثم يقال يا بشرى متى عزم على قتل عبيد الله ومتى تمكن على من قتل عبيد الله ومتى تفرغ له حتى يتفرق أمره وعبيد الله كان معه ألف من مؤلفين المسلمين مع معاوية وفيهم خير من عبيد الله بكتير وعلى لم يكنه عزل معاوية وهو عزل مجرد فكان يمكنه قتل عبيد الله ومن حين مات عثمان تفرق الناس وعبيد الله بن عمر الرجل الصالح لحق بكمه ولم يبايع أحدًا ولم يزل معتزل الفتنة حتى اجتمع الناس على معاوية مع محبته إلى ورؤيته له أهو المسحق للخلافة ولتظهيره وموالاة له وزعم لمن يضع عليه ولكن كان لا يرى الدخول في القتال بين المسلمين ولم يتجمع عن موافقة على الا في القتال وعبيد الله بن عمر لحق بمعاوية بعد مقتل عثمان كالحقه غيره ممن كانوا يعلون إلى عثمان وينفرون عن على ومع هذا فلم يعرف لعبيد الله من القيام في الفتنة ما عرف لمحمد بن أبي بكر والاشترى الخفي وأمنها ما فاته بعد القتال وقع الجميع في الفتنة وأما قبل مقتل عثمان فكان أولئك من آثار الفتنة بين المسلمين ومن العجب أن دم الهرمزان التهم بالظن والمحاربة لله ورسوله والسعي في الأرض بالفساد تنقام فيه القامة ودم عثمان يجعل لاحرمه وهو امام المسلمين المشهود بالجنة الذي هو وأخواته أفضل لخلق بعد النبيين ومن المعلوم بالتواتر أن عثمان كان من أكف الناس عن الغما وأصبر الناس على من نال من عرضه وعلى من سعى في دمه لحاصره وسعوا في قتله وقد عرف أرادتهم لقتله وقد جاءه المسلمون من كل ناحية ينصرونه

ويشرون

بالوجوب فعمل عليه قضاء مآثره فهذا على ثلاثة أنواع أحدها أن

يكون قد صار مرتبا من اجتماع الافتراء بما فرضه الرسول فهذا حكم المرتبين وفيه للعلماء ثلاثة أقوال أحدها أنه لا يقضى مآثره في الرد ولا قبلها لمن صلا ولا صيام ولا زكاة بناء على أن الرد أحبط عمله وأنه إذا عاد عاد بسلام جديد فيستأنف العمل كما هو معروف في مذهب أبي حنيفة ومالك وقول في مذهب أحد الثاني أنه يقضى مآثره في الرد وقبلها وهذا قول الشافعي وأحدى الروايات عن أحد الثقات أنه لا يقضى مآثره في الرد ويقضى مآثره قبلها كرواية المشهورة عن أحد وان كان الواحد من هؤلاء باطلا وهو مصدق

الرسول لكن ظن أن من دينه سقوط هذه الواجبات عن بعض البالغين كما ظن ذلك طوائف من صحب الشيوخ الجهال كما يظنه طائفة من الشيوخ الجهال ولهم مع ذلك أحوال نفسانية ونسبانية فهو لا يعنى أمرهم على أن من ترك الصلاة قبل العلم وجوبها فهل يقضى وفيه ثلاثة أقوال منها وجها في مذهب أحد أحدها أنه لا قضاء عليه بحال بناء على أن حكم الخطاب لا يثبت في حق العبد الأبعد بلوغ الخطاب اليه والثاني عليه القضاء بكل حال كما يقوله من يقوله

(٣٠٣)

يقرب بين من أسلم في دار الحرب ومن أسلم في غيرها كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة والاول أشهر الاقوال وأبعد تنازع الناس فين قوت الصلاة عندا يغير عذروا الصوم هل يصح منه القضاء أم قد استقر عليه الذنب فلا يقبل منه القضاء على قولين معروفين وليس هذا موضع هذا وانما المقصود هنا أنه ليس في علماء المسلمين من يقول بسقوط الصلاة عن هوعا على أى حال كان في تاول قوله تعالى واعتدلت حتى ياتيك اليقين على سقوط الصلاة بحصول المعرفة بأنه يستتاب فان تاب واقتل والمراد بالآية اعتدلت حتى توت كما قال الحسن البصري لم يحل الله لعباده المؤمنين أجلاد الموت وقرأ الآية واليقين هو ما يعاينه اليقين فوقف به كما قال تعالى عن أهل النار وكنتم تكذب يوم الدين حتى آتانا اليقين وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون قال أما عثمان فقد جاء اليقين من ربه والمقصود هنا أن هؤلاء الملاحدة ومن شر كهف في نوع من المخادهم لما ظنوا أن كمال النفس في مجرد العلم وظنوا أن ذلك إذا حصل فلا

ويشيرون عليه بقتلهم وهو بأمر الناس بالكف عن القتال وأمر من يطعمه أن لا يقتلهم وروى أنه قال لما ليك من كفيدهم وحرو فيل تذهب الي الحكمة فقال لا أكون من الخديف الحرم ففعل له تذهب الي الشام فقال لا أفارق دار هجرتي فعلى له فقاتلهم فقال لا أكون أول من خلف حمدا في أمته بالسيف فكان صبر عثمان حتى قتل من أعظم فضائله عند المسلمين ومعلوم أن الدماء الكثيرة التي سقطت بجاهدنا على ومن قاتله لم يسفل قبلها مثلها من دماء المسلمين فإذا كان مافصله على مما لا يوجب القتل حتى على بل كان دفع الظالمين على من الخوارج وغيرهم من النواصب القادحين على وعلى واجب فلا ينبغي دفع الظالمين القادحين في عثمان بطريق الأولى والآخرى إذا كان بعد عثمان عن استخلاص دماء المسلمين أعظم من بعده على ذلك بكثير وكان من قدح في عثمان بأنه كان يستحل اراقه دماء المسلمين تعطيل الحدود وكان قد طرق من القدح حتى على ما هو أعظم من هذا وسور غلى أن يقض علماء عادمو قاتله أن يقول ان عليا عطل الحدود الواجبة على قتلة عثمان وتعطيل تلك الحدود ان كانت واجبة أعظم فسادا من تعطيل حدود بقتل الهرمز ان وإذا كان من الواجب الدفع عن على بله كان معذورا بالجهاد وأجرو فلا ينبغي دفع عن عثمان بأنه كان معذورا بطريق الأولى وأما قوله أراد عثمان تعطيل حد الشرب في الوليد ابن عتبة حتى حذمه أمير المؤمنين فهذا كذب علمه ما بل عثمان هو الذي أمر عليا بأقامة الحد عليه كما ثبت ذلك في الصحيح وعلى خفي عنه وجلده أربعين ولوجله عثمان لم ينكر عليه عثمان وقول الرافضى ان عليا قال لا تعطل حدودنا ثم أضاف فهو كذب وان كان صدقا فهو من أعظم المدح لعمان فان عثمان قبل قول على ولم ينعه من اقامة الحد مع قدرة عثمان على منعه لو أراد فان عثمان كان إذا أراد شأه ولم يتدر على على منعه والافلو كان على قادر على منعه مما فعله من الامور التي أنكرت عليه ولم ينعه ما هو عنده من منكر مع قدرته كان هذا قدحا على فإذا كان عثمان أطلع عليا أمر به من اقامة الحد لولان عثمان وعنده عثمان ولي الوليد بن عتبة هذا على الكوفة وعندهم ان هذا لم يكن يجوز فان كان حراما على قادر على منعه وجب على على منعه فإذا لم ينعه دل على جواره عند على أو على عجز على وإذا عجز عن منعه عن الامارة فكيف لا يجوز عن ضربه الحد فعلم أن عليا كان عاجزا عن حد الوليد لولان عثمان أراد ذلك فإذا أراد عثمان دل على دينه وقائل هذا يرمى أن الحدود ما زالت تبطل وعلى حاضر حتى في ولايته يدعون أنه كان يدع الحدود خوفا وتقية فان كان قال هذا لم يقبله إلا لعلمه بان عثمان وحاشيته يوافقونه على اقامة الحدود والافلو كان يلقى منهم لما قال هذا ولا يقال كان أقدر منهم على ذلك فان قائل هذا يدعى أنه كان عاجزا لئلا يتركه أهل الحق بينهم ودليل هذا أنه لم يكنه

حاجة الى العمل وظنوا أن ذلك حصل لهم نظروا سقوط الواجبات العامة عنهم وحل المحرمات العامة لهم وضلوا عنهم من وجوبها منهم أن الكمال في مجرد العلم والثاني ظنهم أن ما حصل لهم علم والثالث ظنهم أن ذلك العلم هو الذي يكمل النفس وكل من هذا المقدمات كانه قليس كمال النفس في مجرد العلم ولا في أن تصير عالما معقولا موازيا للعالم الموجود بل لا بلها من العمل وهو حب الله وعبادته فان النفس لها قوتان علمية

وعلمة فلا تصح الاصلاح الامرين وهوان تعرف الله وتعبده والجهلية هم خير من هؤلاء بكبر ومع هذا قالوا لهم ومن وافقه ان الايمان مجرد المعرفة أنكر ذلك أئمة الاسلام حتى قهر من قال بهذا القول وكبح عن الجراح وأجذب من حبل وغريهما وهذا القول وان كان قد تابعه على انصاحي والاشعري في كثير من كتبها وكما سمعنا فهو من أفيد الأقوال وأبعدها عن الحق كما قد ينشأ في غير هذا الموضع لما بيننا الكلام في معنى الايمان وقبوله (٢٠٤)

وأما المقدمة الثانية فهو كان النفس في مجرد العلم فليس هو الذي علم كان بأي معلوم كان بل هو العلم الذي لا بد منه العلم بالله وهو لا نعلمنا أنه ان العلم بالوجود بما هو وجود ونعلمنا أن العالم أبدي أزلي فاذا حصل له العلم بالوجود الازلي الابدي كملت نفسه وعلى هذا بنى أبو يعقوب الصنعاني وغيره من شيوخ الفلسفة الباطنية أقوالهم وكذلك أمثالهم من الفلاسفة كالشاربي وغيره وابن سينا وان كان أقرب إلى الاسلام منهم ففهم من الاخاد بحسبه وأبو حامد وان سلك أحيانا مسلكتهم لكنه لا يجعل العلم مجرد الوجود موجبا للسعادة بل يجعل ذلك في العلم بالله وقد يقول في بعض كتبه انه العلم بالامور الباقية وهذا كلامهم في قال ان العالم أزلي أبدي قال بقره لهم ومن قال ان كل ما سوى الله كان معدوما ثم وجد بل لمزجه ذلك وابن عربي وابن سبعين ونحوهما جعوا بين المسلمين فصاروا راجعين إلى كمال النفس هو العلم بالوجود المطلق ويقولون ان الله هو الوجود المطلق فاخذوا من طريقة الصوفية أنه العلم بالله وأخذوا من كلام هؤلاء أنه العلم بالوجود المطلق وجعوا

عندهم إقامة الحد على عبد الله بن عمر وعلى قواب عثمان وغيرهم والرافضة تتكلم بالكلام المتناقض الذي ينقض بعضه بعضا ربه وأما قوله انه زاد الاذان الثاني يوم الجمعة وهو بدعة فصار سنة الى الآن فالجواب ان عليا رضي الله عنه كان ممن وافق على ذلك في حجة عثمان وبعده منته له وهذا المأصرا خليفة لم يأمر بإزالة الاذان كما أمر بما أنكرهم من ولاية طائفة من عمال عثمان بل أمر بعزل معاوية وغيره ومعلوم ان ابطال هذه البدعة كان أهون عليه من عزل أولئك ومقتلتهم التي عجز عنها فكان على ازالة هذه البدعة من الكوفة ونحوها من أعماله أقدر منه على ازالة أولئك ولأزال ذلك لعلمه الناس ونفقوا فان قيل كان الناس لا وافقه وعلى ازالتهما قيل فهذا دليل على أن الناس وافقوا عثمان على استحبابها واستحسناتها حتى الذين قالوا على على كهمار وسهل بن حذيف وغيرهما من السابقين الاولين والافئدة هؤلاء الذين هم أكبر الصحابة ولو أنكر واذا لم يخافهم غيرهم وان قدراً في الصحابة من كان ينكره ومنهم من لا ينكره كان ذلك من مسائل الاجتهاد ولم يكن هذا مما يعالجه عثمان وقول القائل في بدعة ان أراد بذلك أنه لم يكن يفعل قبل ذلك فكذلك قال أهل القبلة بدعة فإنه لم يعرف أن اماما قاتل أهل القبلة قبل على وابن قتال أهل القبلة من الاذان فان قيل بل البدعة ما فعله بغير دليل شرعي قيل لهم من أين لكم أن عثمان فعل هذا بغير دليل شرعي وأن عليا قاتل أهل القبلة بدليل شرعي وأيضا فان على بن أبي طالب رضي الله عنه أحدث في خلافة العبد الثاني بالجامع فان السنة المعروفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان أبدا يصلي في المصرا الجمعة واحدة ولا يصلي يوم آخر وانظر الفطر الاعد واحد والجمعة كما يصليون في المسجد والعيد يصليونه بالضرورة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة وعرفة قبل الصلاة في العيد بعد الصلاة واختلف عنه في الاستسقاء فلما كان على عهد على قبل ان يلبس الضعفاء لا يستطيعون الخروج الى المصلى فالتفت عليهم رجلان يصلي بالناس بالمسجد قيل انه صلى ركعتين بتكبير وقيل بل صلى أربعاً بالتكبير وأيضا فان ابن عباس عترف في خلافة على بالضرورة ولم يرو عنه أنه أنكر ذلك وما فعله عثمان من النداء الاول اتفق عليه الناس بعده أهل المذهب الاربعي وغيرهم كما اتفقوا على ما سئله أيضا عن جمع الناس في رمضان على امام واحد وأما ما سئله على من إقامة المدين فتنافز عن العلماء فيه وفي الجمعة على ثلاثة أقوال قيل انه لا يشترع في المصرا الجمعة واحد فهو عيب واحد كقول مالك وبعض أصحاب أبي حنيفة لانه السنة وقيل بل يشترع بتعدد صلاة العبد في المصرا الجمعة كقول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين لكن قائل هذا انما على أن صلاة العبد لا يشترط لها الإمامة والعدد كما يشترط للجمعة وقالوا انها أصلي في الحضر

بينهما فقاتلوا ان الله هو الوجود المطلق وأما المقدمة الثالثة فزعمهم أنهم حصل لهم العلم بالوجود وهذا باطل فان كلامهم في الالهيات مع قلته فالتلال أغلب عليهم من الهدى والجهل أكثر فيهم من العلم وهي العلوم التي تنبى معلوماتها وتكمل النفوس بها عندهم وأما الطبعات فهي مبدأ الحركة والتغير والاستحالة ولكن منها كليات لا تنتقض بزعمهم وهي متفقنة وهذه الامور مبسوطة في غير هذا الموضع ولكن نهنا على هذا لان مثل هذا الامدى وأمثلة الذين عظموا طر بقهم

وصدروا كتبهم التي صنّفوها في أصول دين الاسلام بزعمهم عاها أصل هؤلاء الجهال من أن كمال النفس الانسانية يحصل ما لها من الكليات وهي الاحاطة بالمعقولات والعلم بالمجهولات وسلكوا طريق الجهل والخيالة والتسلل عما لا يحصل الفهم الا به ولا تنال السعادة الا بعرفته فضلا عن نيل الكمال الذي هو فوق ذلك فان النبي صلى الله عليه وسلم قال كمل من الرجال كثير فاكمل ما لونه من الرجال كثير ولكن الذين سلكوا طريق هؤلاء من اعد الناس عن الكمال والمقصود هنا الكلام على ما سلكه هؤلاء المتأخرون في تقرير واجب الوجود والاسدي قدر قدرهافي ابيكار الانكار واورد سدوا الاعلى بعض

(٢٠٥)

سؤاله وجوابه وامانقر ردها فقال في تقر ربه هذا الخلة النظر الى الجملة غير النظر الى كل واحد واحد من آحادها فاب حقيقة الجملة غير حقيقة كل واحد من الاحاد وعند ذلك فالجملة موجودة فلما لم تكن واجبة لذاتها، وممكنة لاحادها ان تكون واجبة كانه تقدم وان كانت ممكنة فلا بد لها من مرجح والمرجح اما داخل فها واما خارج عنها فان كان داخل فها فالمرجح للجملة مرجح لآحادها فيلزم أن يكون مرجح لنفسه لكونه من الاحاد فيلزم أن يكون علة لنفسه معقولا لها وان كان خارجا عنها لم يكن ممكنا لانه من الجملة فيكون واجبا ثم ورد على ذلك قول السائل لاسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي ليصح ما ذكرته ولا يلزم من صحة ذلك في المتناهي مع اشتغاله بالخصر صحة في غير المتناهي فلما ان مفهوم الجملة حاصل فما لا يتناهي وأنه ممكن لكن لان لم أنه زائد على الاحاد المتعاقبة الى غير النهاية وحيث فلا يلزم أن يكون معقولا بغيره لآحاد سلمنا أنه زائد على الاحاد ولكن ما المانع أن يكون مرجحا ما حاده لداخله فيه لايخصي

والسفر وهذا اخلاف المتواتر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين وقبل بل يجوز عند الحاجة أن تسلي جهتنا في المسير كاصلي على عيدن للحاجة وهذا مذهب اجدن حنبيل في المشهور عنه وأكبر اصحاب أبي حنيفة وأكثر المتأخرين من اصحاب النافعي وهؤلاء يتحجبون بفعل علي بن أبي طالب لانه من الخلفاء الراشدين وكذلك اجدن حنبيل يجوز التعريف بالامصار واجتبه ان ابن عباس ففعله بالضرورة وكان ذلك في خلافة علي وكان ابن عباس نائبه بالضرورة فاجدن حنبيل وكثير من العلماء يتبعون عليا فيما سانه كما يتبعون عمرو عثمان فيما سانه وآخرون من العلماء كالأغوية لا يتبعون عليا فيما سانه وكلهم متفقون على اتباع عمر وعثمان فيما سانه فان جاز القدح في عمرو عثمان فيما سانه وهذا له فلا بد قدح في علي فيما سانه وهذا له بطريق الاولى وان قيل بأن ما فعله على سائغ لا يقدح فيه لانه اجتهداه أولا لانه يتبع فيه فلا بد يكون ما فعله عمرو عثمان كذلك بطريق الاولى ومن هذا الباب ما يذكره في فله عمر مثل تضعيف الصدقة التي هي خربة في المعنى على نصارى بنى تغلب وأمثال ذلك ثم من العجب أن الرافضة تنكر شيئا فعله عثمان بن عفان من الانصار والمهاجرين ولم ينكروا عليه وتبعه المسلمون كلهم عليه في أذان الجمعة وهم قنوا ذوا في الاذان شعارا لم يكن يعرف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقل أحد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك في الاذان وهو قولهم حتى على خير العمل وغاية ما ينقل ان صح النقل أن بعض الصحابة كان عرفوا الله عنهما كان يقول ذلك أحيانا على سبيل لتوكيد كما كان بعضهم يقول بين النداءين حتى على الصلوات حتى على الفلاح وهذا يسمى نداء الامراء وبعضهم يسمونه التوسيع يخص فيه بعضهم وكرهه أكثر العلماء ورووا عن عمرو وابنه وغيرهما كراهية ذلك ونحن نعلم بالاضطرار أن الاذان الذي كان يؤذنه بلال وابن أم مكتوم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينه وأبو جندب بنه بمكة وسعد القرظ في قبائلهم يكن فيه هذا الشعار الرافضي ولو كان فيه ذلك لم يسموا به المسلمون ولم يملوه كما نقولوا ما هو أسير منه فلما لم يكن في الذين نقلوا الاذان من ذكر هذه الزيادة علم أنها بدعة باطلة وهؤلاء الاربعة كانوا يؤذنون بامر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسموا به الاذان وكانوا يؤذنون في أفضل المساجد مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد قبا وأذانهم متواتر عند العامة والخاصة ومعالمهم أن نقل المسلمين للاذان أعظم من نظمهم لغراب آية كقولهم وأرجلكم ونحو ذلك ولا شيء أشهر من شعار الاسلام الاذان ففعله أعظم من نقل ما شعار الاسلام وان قيل فقد اختلف في حقته قيل بل كل ما ثبت به النقل فهو صحيح سواء ولا ريب أن تعليم النبي صلى الله عليه وسلم أبا جندب

أنه مرجح واحد منهم يلزم ما ذكرته بل طريق ترجيح بالآحاد لداخله فيه ترجيح كل واحد من آحادها لا تخلى غير النهاية وعلى هذا فلا يلزم افتقاره الى مرجح خارج عن الجملة ولا أن يكون للمرجح العلم بمرجح نفسه ولا علمته ثم قال في الجواب قولهم لاسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي قلنا يسمى الجملة هو ما وصفوه بكونه غير متمناه ولا شئ لا غير كل واحد من الاحاد كل واحد من الاحاد متمناه والموصوف بما لا يتناهي هو الاعداد المفروضة بحيث لا يخرج عنها واحد قولهم لاسلم أن مفهوم الجملة زائد على الاحاد المتعاقبة الى

غير نهاية فذا ان اردتم ان مفهوم الجملة هو نفس المفهوم من كل واحد من الاحاد فهو ظاهر الاحالة وان اردتم به الهيئة الاجتماعية من احاد الاعداد فلا خفاء بكونه زائدا على كل واحد من الاحاد وهو المطلوب ولتأمل ان يقول بربون بالجملة كل الاحاد كل واحد منهم ولا يسلمون ان كل الاحاد امر مغاير للاحاد المتعاقبة قولهم ما المانع من ان تكون الجملة مترتبة باحادها لادخالها فيها كقوله قلنا ما ان يقال ترجع الجملة بجموع (٢٠٦) الاحاد لادخالها فيها او بواحد منها فان كان الواحد منها واحدا للاحاد الذي انتم

حاصل وان كان بجموع الاحاد فهو نفس الجملة المفروضة ونفس ترجع اشئ بنفسه وهو محال (قلت) ونقائل ان يقول الحق المذكور لا يحتاج الى اثبات كون الجملة غير الاحاد وان كان ذلك حقا فانه يقال لمن قال لا نسلم وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لا يخلو اما ان يكون هنا جملة غير الاحاد واما ان لا يكون فان كان بطل سؤاله وان لم يكن كان ذلكا بلوغ في الحق فان كل واحد من الاحاد ممكن وليس هنا جملة يمكن ان تكون واجبة فكل من الممكنات يتبع ان يوجد بنفسه او يمكن آخر كاستنتاج وجود الجملة الممكنة بكل من الممكنات وقد اورد هو هذا السؤال فكان فيه كفاية من ان يقرر امورا اذا حذفتها كان البلغ في الجملة واقوى لها وكذلك السؤال الثاني وهو قوله سلمنا ان مفهوم الجملة حاصل فيما لا يتناهي وانه يمكن لكن لا نسلم انه رائد على الاحاد المتعاقبة فلا يكبر معللا بغيره على الاحاد فان هذا السؤال هو نظير الاول بل هو هو مع تغير العبارة فان من نفي وجود ما يسمى جملة في غير المتناهي لم يتراعف وجود كل

الاذان وفيه الترجيع والاقامة مثله كالاذان ولا ريب ان بلا لا امر بان يسفح الاذان وبور الاقامة ولكن في اذانه ترجيع ففضل افراد الاقامة صحح بلارب ونقل تنبيه صحح بلارب واهل العلم بالحديث يصحون هذا وهذا واما مثل أنواع التشهد المنقولات ولكن اشهر بالجواز آخر افراد الاقامة التي علمها النبي صلى الله عليه وسلم بلا لا واما الترجيع فهو يقال سرا وبعض الناس يقول ان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لا يحذوره ريثب اليمان في قلبه لانه من الاذان فقد انتفوا على انه لقنه ابا محذوره فلم يبق بين الناس خلاف في نقل الاذان المعروف **يق** واما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل واعاوا فاعطاه وقالوا له غبت عن بدر وهرت يوم احد ولم تشهد ببيعة الرضوان والاخبار في ذلكا كثر من ان تحصى والجواب اما قوله وخالفه المسلمون كلهم حتى قتل فان اراد انهم خالفوه بخلاف ما بيع قتله او انهم كلهم امروا بقتله ورضوا بقتله واعاوا على قتله فهذا مما يعلم كل احد انه من الظهور الكذب فانه لم يقتله الا طائفة قليلة باغية ظالمة قال ابن الزبير لعنت قتلة عثمان خرجوا عليه كالصوص من وراء القرم فقتله الله كل قتله ونجس من نجسهم تحت بطون الكواكب يعني هروبالا واكثر المسلمين كانوا غائبين واكثر اهل المدينة الحاضرين لم يكونوا يعلمون انهم بربون قتله حتى قتله وان اراد ان كل المسلمين خافوه في كل مافعله اوفى كل ما انكر عليه فهذا ايضا كذب فامن شئ انكر عليه الا وقد وافقه عليه كثير من المسلمين بل من علمائهم الذين لا يهتمون بمداخلة والذين وافقوا عثمان على ما انكر عليه اكثر وافضل عند المسلمين من الذين وافقوا عليا على ما انكر عليه اما في كل الامور واما في غالبها وبعض المسلمين انكر عليه بعض الامور وكثير من ذلك يكون الصواب فيه مع عثمان وبعضه يكون فيه مجتهدا ومنه ما يكون المخالفه مجتهدا امام الدنيا واما مخطئا واما الساعون في قتله فكلهم مخطئون بل ظالمون باغون معتمدون وان قدر ان فهم من قد يغفر الله له فهذا لا يمنع كون عثمان قتل مظلوما والذين قالوا له غبت عن بدر وبيعة الرضوان وهرت يوم احد قليل جدا من المسلمين ولم يصب منهم الا اثنان او ثلاثة او نحو ذلك وقد اجابهم عثمان وابن عمرو وغيرهما عن هذا السؤال وقالوا يوم بدرباغ بامر النبي صلى الله عليه وسلم لاضلعه على ان يشته صلى الله عليه وسلم فضر به النبي صلى الله عليه وسلم بهم واجرهم ويوم الحديبية بايع النبي صلى الله عليه وسلم عن عثمان بيده وبدرسل الله صلى الله عليه وسلم خبره من يذنبه وكانت البيعة بسببه فانه لما ارسله النبي صلى الله عليه وسلم رسولا الى اهل مكة بلغه انهم قتله فباع اجماعه على ان لا يفر واولي الموت فكان عثمان شريكا في البيعة فتمت ما بارسال النبي صلى الله

واحد واحد من الاحاد المتعاقبة فاذا سلم مفهوم الجملة فما لا يتناهي وفسر ذلك بالاحاد عليه المتعاقبة كان باقيا على منعه الاول لكن من الناس من يقول الجملة لا تعقل الا في المتناهي ومنهم من قد سار على الجملة هل لها حقيقة غير كل واحد من الاحاد فلها اجلها مساو اليه وبكل حال فالسؤال ان كان متوجها كان ذلك اقوى في الجملة وان لم يكن متوجها لم يربح حال ذلك انه اذا لم يكن للجملة حقيقة غير كل واحد واحد يمكن هنا مجموع يحتاج ان نصفه وجوب او امكان غير كل واحد واحد وذلكا كلها ممكنة فتكون الجملة على هذا التقدير اقل مقدمات فانه اذا كانت الجملة غير الاحاد احتج على نفي وجوبها بنفسها وبالاحاد اما اذا قدر

انتفاعاً لم يتجنى إلى ذلك فلا يحتاج إلى في وجوبها لا بنفسها ولا بالآحاد ولهذا قال في الاعتراض إذا لم تكن الجملة غير الآحاد لم يلزم أن تكون معلة بفعل الآحاد وهذا ما يقوى الحق فأنها إذا لم تكن معلة بفعل الآحاد وما علم أنه لا بد من إثبات علة الآحاد فذلك وحده كافٍ بخلاف ما إذا كانت غير الآحاد فإنه يحتاج إلى في وجوبها بنفسها أو بالآحاد وهذا هو السؤال الثالث وهو قوله ما للمانع أن يكون المجموع وهو الجملة مترجماً بآحاد الداخل فيه لا واحد منها بل طريق ترجحه بالآحاد الفاعلة (٢٠٧)

فيه ترجح كل واحد من آحاده الآخر إلى غير نهاية وقد أجاب عن هذا بقوله مجموع الآحاد نفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشيء بنفسه وهو محال وهذا السؤال هو الذي ذكره في كتابه الآخر وذكر أنه لا يعرف جواباً بحيث قال ما للمانع من ترجحها بترجح آحادها وترجح آحادها كل واحد بالآخر إلى غير نهاية قال وهذا الشكل المشكل وربما يكون عند غيري حله والجواب الذي ذكره أنما يستقيم إذا أرادوا بالجملة كل واحد واحد من الأجزاء ولم يجعلوا الاجتماع قدراً إذا وجدوا الاجتماع جزأً فإنه حينئذ يقال الجملة هي الآحاد فاما إذا يد بالجملة الاجتماع وهو الهبة الاجتماعية وإن ترجحها بالآحاد المتعاقبة لم يكن الجواب صحيحاً وهذا هو الذي استشكله في كتابه الآخر وحينئذ يكون السؤال لم لا يجوز ترجح الاجتماع بالآحاد الجمعية وترجح كل واحد بالآخر وليس الجملة هو الآحاد المتعاقبة كما تقدم بل هو الهبة الاجتماعية ولكن يمكن تقرير هذا الجواب إذا جعلت الهبة الاجتماعية جزءاً من أجزاء الجملة

عليه وسلم ولطبت منه قرئ أن يطوف بالبيت دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فامتنع من ذلك وقال حتى يطوف به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يرسل عرفاً فغيره أنه ليس له مكة شؤكة يحومونه وإن عثمان له مكة شؤاسة وهم من أشرف مكة فهم يحومونه وأما التوفيق يوم أحد فقد قال الله تعالى إن الذين تولوا منكم يوم النقي الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عقبا الله عنهم إن الله غفور رحيم فقد عقبا الله عن جميع التولين يوم أحد فدخل في العقوم هودون عثمان فكيف لا يدخل هو فيه مع فضله وكثرة حسنة (٢)

(فصل) قال الرافضي وقد ذكرنا شهرتاً وهو من أشد المتعصبين على الإمامية أن شار ذلك الفساد بدعشة ابليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأول تنازع وقع في مرضه ما رواه البخاري بإسناد إلى ابن عباس قال لما اشتد بالنبي صلى الله عليه وسلم مرضه الذي توفي فيه فقال اتنوب يدؤا قرقطاً كسبكم كتاباً لا تضلوا به فقال عمران الرجل ليجمع حسبنا كتاب الله وكثر الغلط فقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا معي لا ينبغي عندي التنازع والجواب أن يقال ما ينقله الشهرستاني وأمثاله من المصنفين في الملل والنحل عامته مما ينقله بعضهم عن بعض وكثير من ذلك لم يحرره في أقوال المنقول عنهم ولم يذكر الإسناد في عامة ما ينقله بل هو ينقل من كتب من صنف المقالات قبله مثل أبي عيسى الوراق وهو من المصنفين للرافضة المتهمين في كثير مما يتناقله ومثل أبي يحيى وغيرهما من الشيعة وينقل أيضاً من كتب بعض الزيدية والمعتزلة الطاعنين في كثير من المسئلة ولهذا تجد نقل الأشعرى أصح من نقل هؤلاء لأنه أعلم بالمقالات وأشد احترازاً من كذب الكذابين فها مع أنه يوجد في نفسه ونقل عامته من نقل المقالات بغير الفاظ أجمعها ولا إسناد عنهم من الغلط ما يظهره الفرق بين قولهم وبين ما نقل عنهم حتى في نقل الفقهاء بعضهم مذهب بعض فله وجد فيها غلط كثير وإن لم يكن الناقل ممن يقصد الكذب بل يقع الغلط على من ليس له غرض في الكذب عنه بل هو معظله أو متبع له ورسول الله صلى الله عليه وسلم كل المؤمنين متفقون على موالاته وتعظيمه ووجوب اتباعه ومع هذا ففي علماء الحديث يكثر في نقلهم الفاظ عليه يزيدون في كلامه وينقصون نقصاً يقصد المعنى الذي قصد بل يغلطون في معرفة أموره المشهورة المتواترة عند العامة وغيرهم ونحن وإن كنا قد بينا كذب كثير مما ينقله هذا الرافضي فعلم أن كثيراً ممن ينقل ذلك لم يعتمد الكذب لاهذا ولا غيره ولكن وقع ما عاهد الكذب من بعضهم وما غلطوا وسوء حفظهم ثم قبله الباقون لعدم علمهم ولهوهم أن الهوى يهيئ ويصم وصاحب الهوى يقبل ما وافق هواه بلا حجة

وهذا أمر اصطلاحى فإن المجموع المركب من أجزاء قد يجعل نفس الاجتماع ليس جزءاً من المجموع وقد يجعل جزءاً من المجموع فإذا جعل الاجتماع جزءاً من المجموع كان تقرير السؤال أن هذا الجزء معطى بسائر الأجزاء وترجح كل جزء بالآخر وترجح جزء ممكن بجزء ممكن كترجح جزء ممكن بجزء ممكن وقد ثبتنا ما بينه بقوله مجموع الآحاد نفس الجملة المفروضة وفيه ترجح الشيء بنفسه ليس بجواب مطابق فاتهم بدعوا من هنالي آخر الكتاب انفراداً بيدنا نسخة كثيرة التحريف والسطط والله المستعان فليعلم كتبهم جميعه (٢)

ترجح المجموع بالمجموع بل ترجح الاجتماع بكل واحد واحد من الأجزاء المتعاقبة والاجتماع وان كان جزأ فليس هو من الأجزاء المتعاقبة لكن فيه ترجيح بعض الأجزاء ببعض فهو كعسيل بعض المكاتب بعض فيعود الامر ويقال بالمجموع هو واجب بنفسه أو يمكن معاول لنفسه أو معاول ببعضه أو بخارج عنه كما تقدم تقرير ابن حينا الخ . وقد تقدم أن المجموع امان لا يكون له علة بل هو واجب بنفسه وهذا باطل كما تقدم واما ان يكون له علة وهو المجموع أو بعضه أو ما هو خارج عنه كما يقال فلهذا في دلالة المطابقة والتضمن والاتزام فلهذا أقال في القسم الثاني واما (٢٠٨)

لذا انها وان تلك الجملة والكل شيء واحد واما الكل بمعنى كل واحد فليس يحسبه الجملة يقول ان كان المتن في المجموع هي الاحاد بأسرها بحيث يدخل فيها الهيئة الاجتماعية لزم ان تكون الجملة الممكنة معولة له اتم اتم الجملة والكل والمجموع شيء واحد بخلاف ما اذا اريد بالكل كل واحد واحد احاد الجملة لا يجب بكل واحد واحد اتما يجب بمجموع الاحاد كالعشرة لا تحصل بكل فرد فدر من افرادها وكذلك سائر المركبات وانما يحصل المركب بمجموع اجزائه التي من جنسها الهيئة الاجتماعية ان جعلت الهيئة الاجتماعية امر او جوديا وان لم تجعل كذلك لم يتحقق الى هذا بل يقال بالمجموع هو الاحاد بأسرها وليس شاعرا بالاحاد ولعل ابن حينا اراد بهذا ولهذا اوردوا عليه تلك الاسئلة وهوان المجموع مغاير للاحاد وانه يجوز ان يجب المجموع بالاحاد المتعاقبة ونحو ذلك مما تقدم واما القسم الثالث وهو ان يكون للمجموع علة هي بعضه فهذا قد ينقله بقوله ليس بعض الاحاد أولى بنفسه من بعض ان كان كل واحد منها معاولا ولا نعلمه أولى بذلك وهذا ان وجهان في تقرير ذلك أحدهما ان كل جزء من الأجزاء اذا كان ممكنا ومن تلك الهيئة الاجتماعية فليس وجوب المجموع بهذا الجزء بأولى من هذا لانه متوقف على كل جزء منها والثاني ان كل واحد من تلك الأجزاء معاول لغيره فلهذا أولى أن تكون هي الموجبة للجميع منه سواء قبل ان

توجب صدقه ويزد ما خالف هواه لاجحة توجب رده وليس في الطوائف أكثر تكذيبا بالصدق وتصدقا بالكذب من الرافضة فان رؤس مذهبهم وأئمة الذين ابتدعوه وأسوء كانوا منافقين زنادقة كما ذكرنا عن غير واحد من أهل العلم وهذا طاهر بل تأمله بخلاف قول الخوارج فانه كان عن جهل بتأويل القرآن وغلو في تعظيم الذنوب وكذلك قول الوعيدي والقديري كان عن تعظيم الذنوب وكذلك قول المرجئة كان أصلا مقصودهم نفي التكفير عن صدق الرسل ولهذا رؤس المذاهب التي ابتدعوها لم يقل أحد منهم زنادقة منافقون بخلاف الرافضة فان رؤسهم كانوا كذلك مع ان كثير منهم ليسوا منافقين ولا كفارا بل بعينهم ايمان وعمل صالح ومنهم من هو محض بغية لغيره خطايا ومنهم من هو صاحب ذنب رجى له مغفر الله لكن الجهل بمعنى القرآن والحديث شامل لهم كلهم فليس فيهم امام من أئمة المسلمين في العلم والدين وأصل المذهب انما ابتدعه زنادقة منافقون مرادهم فساد دين الاسلام وقد رأيت كثيرا من تب أهل المقالات التي يقولون فيها مذاهب الناس (١) ورأيت أقوال ذلك فرأيت فيها اختلافا كثيرا وكثيرا من الناقليين ليس قصد الكذب لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل الغلطهم وسأرا بما يعرف مرادهم قديما معر على بعض الناس ويتعذر على بعضهم ثم ان غالب كتب أهل الكلام والناقليين لقالوا ينقلون في أصول المال والخلل من المقالات ما يطول وصده ونفس ما بحث الله رسوله وما يقوله أصحابه والتابعون لهم في ذلك الأصل الذي حكوا فيه أقوال الناس لا ينقلونه لانهما منهم لم يتركه بل لانهم لم يعرفوه بل ولا يعرفونه لخبرتهم بنصوص الرسول وأصحابه والتابعين وكتاب المقالات لا لشعري أجمع هذه الكتب وأسطها وفيه من الأقوال وتحريرها ما لا يوجد في غيرها وقد نقل مذهب أهل السنة والحديث بحسب ما فهمه وظننه قولهم وذكر أنه يقول بكل ما نقله عنهم وجاء بعدهم من أساعه كان فولد من إلهيهم ما نقله عنهم فنقص من ذلك وزاد ومع هذا فلكون خبره بالكلام أكثر من خبره بالحديث ومقالات السلف وأئمة السنة فقد ذكر في غير موضع عنهم أقوالا في النفي والاثبات لا تنقل عن أحد منهم أصلا مثل الاطلاق لا لفظا ولا معنى بل المنقول الثابت عنهم يكون فيه تفصيل في نفي ذلك القضا والمقارن والاثبات وهم منكرون الاطلاق الذي أطلقه من نقل عنهم ومنكر ون لبعض المعنى الذي اراده بالنفي والاثبات والشهرستاني قد نقل في غير موضع أقوال الضعيفة يعرفها من يعرف مقالات الناس مع ان كتابه أجمع من أكثر الكتب المنسقة في المقالات وأجود نقل لكن هذا الباب وقع

واحد منها معاولا ولا نعلمه أولى بذلك وهذا ان وجهان في تقرير ذلك أحدهما ان كل جزء من الأجزاء اذا كان ممكنا ومن تلك الهيئة الاجتماعية فليس وجوب المجموع بهذا الجزء بأولى من هذا لانه متوقف على كل جزء منها والثاني ان كل واحد من تلك الأجزاء معاول لغيره فلهذا أولى أن تكون هي الموجبة للجميع منه سواء قبل ان قوله ورأيت أقوال ذلك كذا في الأصل ولعل في الكلام سقطا وتحريرها كسبته صححه (١)

على المجموع واحد معين أو واحد منها غير معين وأما إذا قيل كل واحد واحد فذلك أبعد لأنه يقتضي اجتماع مؤثر من مستقلين على أثر واحد وهو مجتمع بصر بجم العقل واتفاق العقلاء فان قيل إذا كان المجموع هو الأجزاء ونفس الاجتماع فهذا لا يقتضي شيئا منفصلا قيل لهذا هو القول بوجوب ذلك فإنه وقد تقدم بطلان ما به يكون كل جزء مكتسبة به والاجتماع ممكن بنفسه ولم يكن هتما يفاير ذلك حتى يقال هو واجب بنفسه فلا يمكن أن يكون هتما هو واجب بنفسه (٣٠٩)

أحدهما ذكره الرازي والأمدى أن ما كان سبب المجموع كان سبب كل واحد من أجزائه فلو قد رجز من أجزاء المجموع سببا زرم كون ذلك الجزء سببا نفسه فزرم كون الممكن علمه معلولا وأيضا فذلك الجزء معلول فلذا كان هو مرجحا لمجموع كان مرجحا لعله فيكون علمه لعله

(فصل) ولم يذكر ابن سينا ولا غيره في إثبات واجب الوجود قطع الدور كالمزيد كراهته هو قطع التسلسل لظهور فسادهم وقد ذكرنا غير مرة أن المقدمة إذا كانت معلومة مثل علمنا بأن الحدث لا بد له من محدث بل مثل علمنا أن هذا الحدث له محدث كان العلم بها كافيا في المطلوب وإن ما روي على الأدور المعلوم هو من جنس شبه السوفسطائية التي لانهاية لها فغيب الفرق بين ما يكون من المقدمات خفيا على أكثر الناس محتاج إلى بيان وما يكون معلوما لا كنه الناس والشبه الواردة عليه من جنس شبه السوفسطائية ولما كان أهل الكلام كثيرا يوردون ويورد عليهم ما هو من جنس شبه السوفسطائية كما يورد الكفر

فيه ما وقع ولهذا لما كان خبرا بقول الانعزلة وقول ابن سينا ونحوهم من الفلاسفة كان أجود ما نقله قول هاتين الطائفتين وأما العصبية والتابعون وأئمة السنة والحديث فلا ولا أمثاله يعرفون أقوالهم بل ولا سمعوا على وجهها بنقل أهل العلم أنها بالأسانيد المعروفة وأغما معوا جلا تشتمل على حق وباطل ولهذا إذا اعتبرت مقالاتهم الموجهة في مصنفاتهم الثابتة بالنقل عنهم وعدم ذلك ما يخالف تلك النقول عنهم وهذا من جنس نقل التواريخ والسير ونحو ذلك من الرسائل والمقاليص وغيرها مما فيه صحيح وضعف وإذا كان كذلك ما علم بالكتاب والسنة والنقل المتواتر من محاسن العصبية وفضائلهم لا يجوز أن يدفع بقول بعضهم انقطع وبعضها محرف وبعضها لا يقدر فيماعلم فإن الذين لا يزول بالثبوت ونحن قد تيقنا ما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف قلنا وما صدق ذلك من النقول المتواترة عن أدلة العقل من أن العصبية رضى الله عنهم أفضل خلق بعد الأنبياء فلا يقدر في هذا أمور مشكوك فيها فكيف إذا علم بطلانها وقوا ما قوله أن الشهرستاني من أشد المتصين على الامامية فليس كذلك بل عمل كثيرا إلى انشيانهم أمورهم بل ذكرنا أحيانا من كلام الاسماعيلية الباطنية منهم وتوجيه ولهذا اتهم بعض الناس بانه من الاسماعيلية وإن لم يكن الامر كذلك وقد ذكرنا أنهم مشواهد من كلامه وسيرته وقد يقال هو مع الشيعة بوجه ومع أصحاب الاشعرى بوجه وقد وقع في هذا كثير من أهل الكلام والوعاظ وكأولادهم بالادعية المأثورة في صحيفة على بن الحسين وإن كان أكثرها كذبا على علي بن الحسين وبالجملة قلنا شهرستاني يظهر الميل إلى الشيعة أما بباطنه وأما داهته فهم فإن هذا الكتاب كتاب الملل والنحل متغير ليس من رؤسائهم وكانت له ولاية دينية وكان لشهرستاني مقصود في استعطافه وكذلك صنفه كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا إليه إلى التشيع والفلسفة وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة أن لم يكن من الاسماعيلية أغنى المصنف ولهذا نحاول فيه الشيعة تحاملا لينا وإذا كان في غرضنا من كتبه يبطل مذهب الامامية فهذا يدل على الداهية لهم في هذا الكتاب لأجل من صنفه وأيضا فلهذه الشبهة التي حكاهما الشهرستاني في أول كتاب الملل والنحل عن ابلس في مناظرته للثلاثة لا تعلم إلا بالنقل وهو لم يذكر لها اسنادا بل لا سناد لها أصلا فإن هذه لم تنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من العصابة ولا عن أئمة المسلمين المشهورين ولا هي أصنامهم معلوم عند أهل الكتاب وهذه لا تصلح بالنقل عن الانبياء وما غاها توجد في شيء من كتب المقالات وبعض كتب النصارى والشهرستاني أكثر ما ينقله من المقالات من كتب المعرفة وهم يكذبون بالقدر في شبه ما الله أعلم

(٣٧ - منهاج ثالث) الذين يجادلون بالباطل ليس حظه الحق لم يكن لهذا محددا ولا معدود بل هو بحسب ما يحيطه لظهور فلهذا صار كلاما طال الزمان أو رد المتأخرون أسوة سوفسطائية لم يذكرها المتقدمون وزاد المتأخرون مقدمة في الدليل لا دفع ذلك السؤال فردوا أولاً بالحدث لا يختص بوقت دون وقت لا يختص بالوقت متماثلة للأمور المتماثلة لا يختص ببعضها دون بعض الاختصاص منقول ثم زادوا بعد هذا أن الاختصاص ممكن والممكن لا يتبع وجوده على عدمه لا يتبع أحدا طرفه

على الآخر الأجر ج وزاد وأن المرحمت يمتنع تسلسلها كما تقدم ثم زاد وبعدها قطع الدور ولنا ابن سنانم يذكر في برهانه أن الممكن لا يوجد من نفسه فلا بد أن يوجد بغيره فقال الرازي لا يزعم صحة قولنا ليس الممكن موجودا من ذاته صحة قولنا الله موجود بغيره لأن بين الصميمين واسطة وهي أن لا يكون وجود من شيء أصلا من ذاته ولا من غيره وإذا كان ذلك لم يتم البرهان إلا بد كرهذا القسم وباطاله إما بداعدا الضرورة في فساد ما يذكر البرهان على فساد ما قال وهو لم يفعل شيئا من ذلك فيقال له كون وجود

(٢١٠)

الشيء لا من نفسه ولا من غيره هو مما يعلم فساد الضرورة والأمور المعلومة الفساد بالضرورة لا يجب على كل مستدل تقديرها ونفيها وأن هذا لا غاية له وإنما ذكر الإنسان من ذلك ما قد قيل أو خطر بالبال فأما ذهن الصحيح الذي يعلم بالضرورة فساد مثل هذا التقدير فهو لا يورده على نفسه ولا يورده عليه غيره وإنما يقع الإيراد عند الشك والاستنباط قد قدر من الناس من يشك في هذا احتجاج مثل هذا إلى البيان وقد قلنا أن الأصول السوفسطائية ليس لها حد محدود ولا علم مدود وهذا نظير قول القائل أن المحدث الذي كان بعد أن لم يكن لم يحدث نفسه وهذا كما من العلوم الدينية الضرورية الغائبة التي هي من أبن الأمور عند العقلاء ولو احتاج المستدل أن يذكر من الأقسام ما يخطر ببال كل أحد وأن كان فساد معلوما بالضرورة ولقال الممكن إذا لم يوجد بنفسه فاما أن يوجد بمجرد أو بغير موحد وإذا وجد بوجوده فذلك الموحد إما أن يوجد وهو معدوم أو يوجد وهو موجود (١) ثم يريد أن يطل الثاني بأن الموحد لا يوجد وهو معدوم فأفضل ذلك طائفة من أهل

أن يكون بعض المكذبين بالقدر وضع هذه الحكاية ليصطلحها على المشتبه بقدر كما يضعون شعرا على لسان يهودى وغير ذلك فقلنا رأينا كثيرا من القدرية يضعون على لسان الكفار ما فيه حجة على الله ومقصودهم بذلك الكذب بالقدر وأن من صدق به فقد جعل الفلاني حجة على الخالق كما وجدنا كثيرا من الشيعة يضعون على لسان بعض اليهود ليقال لأهل السنة أجيوا هذا اليهودى ويخطب بذلك من لا يحسن أن يبين فساد تلك الحجة من جهال العامة فيوما قالوا القائل أن مثارا الفساد شبهة ليس الاختلاف الواقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فهذا من أظهر الكذب الباطل فله أن كان قصده أن هذا أول ذنب أذنبه هذا باطل ظاهر البطلان وإن كان قصده أن هذا أول اختلاف وقع بعد تلك الشبهة فهو باطل من وجوه أحدها أن شبهة ليس لموقع خلافا بين الملائكة ولا جمعها لا يمتصون منه حتى يقع بينهم خلافا (والثاني) أن الخلاف ما زال بين بني آدم من زمن نوح واختلاف الناس قبل المسلمين أعظم بكثير من اختلاف المسلمين وقد قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم قال ابن عباس كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام ثم اختلفوا بعد ذلك وقال تعالى وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلوا وقال تعالى ولو شاؤم لبطل جعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم وقالت الملائكة ما قال تعالى إني جاعل في الأرض خليفة قالوا اتجعل فيها من يفسد فيها ويقتل الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك وقد أخبر الله تعالى أن ابني آدم قتل أحدهما أخاه وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظلمة إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها فإنه أول من سن القتل وقال تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقد قال تعالى ولا تكفوا ظلالهم يفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات فهذه نصوص القرآن تحجب بالاختلاف والتفرق الذي كان في الأمم قبلنا وقال صلى الله عليه وسلم افرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وافرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وقد أخبر الله من تكذب بغير قوم عاد ونوح

وفرعون

والموحد

لا بد أن يميز عن غيره وإذا قيل المعدوم يتعرفه شيء عن شيء على قول من يقول المعدوم شيء تبين أن المعدوم ليس شيء فيكون إثبات وجوده الصانع موقوف على إبطال قول هؤلاء كأفضل ذلك طائفة من أهل الكلام ومن المعلوم أن إبطال هذا أدق من إبطال كون الشيء الذي لا يكون وجود من نفسه يكون موجودا بنفسه ولا بغيره إذ كان من المعلوم أن لكل أحد ما لم يوجد بنفسه فلا بد أن يكون وجوده

(١) قوله يريد أن يطل الثاني بأن الموحد لا يوجد وهو معدوم فأفضل ذلك طائفة من أهل الكلام تنص على كونه محسوسا

بقوله وأما تقدير موجود لم يجد نفسه ولا يعرفه فهو متعق له لا يعني بكونه موجودا بنفسه أن نفسه أوجدته إذ كان هذا معلوما
المتعاقب يعني أنه لا يحتاج في وجوده إلى غيره بل وجوده واجب بنفسه فهو موجود أزلا وأبدا قطعه رخصة هذا الكلام وطلان نفسه ما بين
كما يستدل به عليه بل يمكن هنا إيراد أسئلة أخرى يطول بها الكلام وقال الرازي أيضا قد كان الواجب على ابن سينا أن يتكلم قبل
هذا الفصل في بيان أن سبب الممكن لا يكون مقدما عليه بتقديم ما ساقاه (٢١١)

التي آخر قوله لا إلى أول وذلك عنده
غير مجتمع فكيف يمكن إبطاء لايات
واجب الوجود وأما إذا قلنا
الدلالة على أن السبب لا بد من
وجوده مع السبب فينبغي أن يحصل
التسلسل لكأن تلك الأسباب
والمسببات بأسرها حاضرة معا وذلك
عند محال والبرهان الذي ذكره في
إبطال التسلسل أيضا مختص بهذه
الصور فكان الأولى بتقديم الكلام
في هذه المسألة لكن لما كان في عزمه
أن يذكر في موضع آخر وهو النقط
الخامس من هذا الكتاب لاجرم
تساهل فيه هنا قلت مثل هذا
الكلام هو الذي أوجب أن يدخل
هذا القسم من أدخله في هذا
الدليل كالأمدى وغيره ولا حاجة
إليه بل ما ذكره ابن سينا كاف
والدليل الذي ذكره على إبطال
التسلسل في العلل واجب إبطال
علل متسلسلة سواء قدرت بمجموعة
أولا كما قد تبين من كلامه وهو
لا يجوز عللا متسلسلة لا متعاقبة
ولا غير متعاقبة وإنما يجوز حوادث
متسلسلة وذلك عند مشروط الحدوث
الحوادث لا علل ولا أسباب بمعنى
العلل ولا يجوز عنده استناد كل
ممكن إلى ممكن قبله أصلا ولكن

وقرر عن لايتيائهم ما فيه عبرة وفي العيصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال زدوني ما ركنكم
فاغسلهم من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلاف فهمهم على أنبيائهم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه
وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وقال تعالى عن أهل الكتاب قبلنا وألفينا بينهم العداوة
والبغضاء اليوم الصيامة كلها وقدواتنا الحرب أطعناها الله وقال تعالى ومن الذين قالوا إننا نصارى
أخذنا مناقهم فسواهم فاعلموا كروا به فاعلموا ما بينهم العداوة والبغضاء وأمثل ذلك ما يعلم
بالاضطرار في الاسم قبلنا من الاختلاف والتنازع واختلاف الواقع في غير أهل الملل أكثر منه في
أهل الملل فكل من كان إلى متابعة الأنبياء أقرب كان الخلاف بينهم أقل فاختلاف المنقول
عن فلاسفة اليونان والهند وأمثالهم أمر لا يحصى الله الله وبعد الخلاف عن أعظم الملل ابتدأ
كالرافضة فينا بعد ذلك الخلاف الذي بين المعتزلة ونحوهم وبعد ذلك خلاف الفرق المنتسبة
إلى الجماعة كالكلابية والكرامية والأشعرية ونحوهم ثم بعد ذلك اختلاف أهل الحديث
وهم أقل الطوائف اختلاف في أصولهم لأن معارفتهم من النبوة أعظم من معارف غيرهم فقصمهم
حبل الله الذي اعتصموا به فقال واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فكيف يقال مع
الاختلاف الذي في الأم قبلنا من الفساد بعد شبهة ألبس الاختلاف الواقع في مرض النبي
صلى الله عليه وسلم وقع من الفساد الاختلاف قبل هذا والتعدي بشبهة ألبس الاختلاف
الواقع في المرض بألبس فأما شبهة ألبس فلا يعرف لها أثر استناد كما تقدم والكذب ظاهرا عليها وأما
ما وقع في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فقد كان يقع قبل ذلك ما هو أعظم منه وقد وقع قتال بين
أهل قبا مع نجر النبي صلى الله عليه وسلم ليصلح بينهم وقد تنازع المسلمون يوم بدر في الانفال
فقال الآخذون هي لنا وقال الذاهبون خلف العدو هي لنا وقال الحافظون رسول الله صلى الله
عليه وسلم هي لنا حتى أنزل الله تعالى بسأولك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتفقوا الله
وأصلها ذات يتكلم وقد كان بين الانصار خلاف في قصة الألف حتى هم الجبان بالقتال فسكنهم
النبي صلى الله عليه وسلم في شخص هل يجوز قتله أم لا يجوز وقد وقع نزاع بين الانصار مرة بسبب
يهودي كان يذبحهم في الجاهلية التي كانت بين الأوس والخزرج حتى اختصموا وهما
بالقتال حتى أنزل الله تعالى بأهل الذين آمنوا أن تطعوا فر يقامن الذين آمنوا والكتاب يردوكم
بعد أيمانكم كافرين وكيف تكفرون وأنت تتلى عليكم آيات الله وفيكم رسولوه ومن يعتصم
بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم وقد ثبت في الصحيح أنهم كانوا في سفر فاقتتل رجل من
المهاجرين ورجل من الانصار فقال المهاجري بالمهاجرين وقال الانصاري بالانصار فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ادعوا إلى الجاهلية وأما بين ظهرانيكم دعوا فاهتممتن وقد كان الصلبة يتنازعون

بمهوران يكون وجوده مشروطا بوجود ممكن قبله وبين العلة والشرط فرق مقرر ومن هنا دخل الفلطي على الرازي في هذا الاعتراض
ولهذا كان صار من تكلم في إبطال العلل المتسلسلة لم ينجح إلى ذكره هذا القسم أصلا لا يقولون إن الممكن أو الحادث الذي يوجد قبل
الممكن أو الحادث هو علة أيضا لا هو مستند وجوده وإنما يقولون هو شرط فيه وأيضا قلنا ذلك يمكن إلى آخر قوله أما إن أراد به أن يستند
لغيره وجوده فيستمر الوجود إلى حين وجود الممكن المنقول وأما أن أراد به أن يكون موجودا قبله وعدم قبله فأن أراد

الاول فقلوبهم انه اذا بطل استناده الى ممكن موجود مع وجوده كان هذا متناولا لما يوجد مع ذلك قبل وجوده ولما لم يوجد احد وجوده فلا حاجة الى تخصيص ما وجد قبل وجوده بل ذكر الحاجة الى تخصيص ما يتبع بعد وجوده بل ذكر الدليل في تناول كل ما كان موجودا عند وجوده سواء وجد قبل ذلك ايضا وبذلك ايضا اول يمكن موجودا لاحين وجوده وامان اريد استناده الى آخره يكون موجودا قبله وبعدم اضافته وهذا هو الذي (٢١٢) اراده الرازي في محتج ايضا الى هذا الوجه (أحدها) انه اذا بطل استناده الى

ممكن موجودا حال وجوده فبطلان استناده الى ممكن بعدم حين وجوده أولى وأحرى فاذا قام التسلسل على بطلان تسلسل العلل الممكنة مع كونها مع الوجود فبطلان التسلسل مع تعاقبها ظهر وأعلى (الثاني) ان الدليل الدال على بطلان التسلسل في العلل هو دليل طلق عام سواء قدرت متناهية أو متعاقبة فان جميع ما ذكر من الالهة الثلاثة على أن مجموع الممكنات مفتقرة الى امر خارج عنها يتناول جميع الأنواع التي بقدرها سواء قدرتها متعاقبة على سبيل الاقتران أو على سبيل التعاقب وسواء قدرت مع التعاقب بعدم الاول عند وجود الثاني أو يتبعه بعد وجوده ولا يكون وجوده الامع وجسوده لاسبقا ولا لاحقا وكذلك اذا قدرت مع الاقتران لا يكون بعضها قبل بعض أو بعد فهم أقدر من التقديرات التي تخطر بالبال في تسلسل المميزات فاذا ذكر من الالهة بطل ذلك كله ويبين امتناعه من أن ما ذكره من سبيل كلف في ذلك لاحتياج الى الزيادة التي زادها الرازي والامدي (الثالث) انه اذا كانت الممكنات محتاجة الى

في مراد النبي صلى الله عليه وسلم في حياته كما ثبت في الصحيحين عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصلين أحد الصلوة الا في بنى قريظة فقدرتهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم نعم صلى ولا ترك الصلاة وقال بعضهم لا نصلى الا في بنى قريظة ففصلوا بعد غروب الشمس فما عفى النبي صلى الله عليه وسلم أحد منهم في الجارية عن ابن الزبير انه لما قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وفد تميم قال أبو بكر أتمر القصفاع من حكم وقال عمر امر الاقرع عن جابس فقال ما أردت الا خلافا فقال ما أردت خلافا فارتفعت أصواتهم فانزل الله تعالى يا أيها الذين آمنوا ارفعوا أصواتكم فوق صوت النبي الا يخاف أن يتبعك من بعد ذلك لا يخافه الا كافي السراور وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمر بشي أو يأذن فيه فاجمع فيه فينبغي أن الله في الامر الاول كآله لما مرهم بكسر الواو التي فيها لفظ الحرق قالوا الا ترى فيها قال أرفعوا هاولا كانوا في سفر استأذون في حجر ظهورهم فأنزلهم حتى جاء عمر فقال يا رسول الله ان أذن في ذلك فقد ظهرهم ولكن اجمع ما معهم وادع الله تبارك وتعالى في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال الله عليه وسلم بقلته وقال اذهب من لقبت وراء هذا الحائط يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فبشره بالجنة فلقبه عمر فقال فبشره في صدره وقال ارجع فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله عمر فلا تفعل فاني أخاف أن يشك الناس عليها فظلمهم بعلون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظلمهم وأمثال ذلك كثير (الوجه الثالث) ان الذي وقع في مرضه كان من أهون الاشياء وبينها وقد ثبت في الصحيح انه قال لعائشة في مرضه ادعي لي أبانا وأخا حتى أكتب لابي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعده ثم قال يا بني الله والمؤمنون الا ابا بكر فلما كان يوم الخميس هم أن يكتب كتابا فقال عمر انه أجهل فترك عمر هذا القول من هجر الحجي أو هو مما يقول على عادته فخاف عمر أن يكون من هجر الحجي فكان هذا مما خفي على عمر كما خفي عليه موت النبي صلى الله عليه وسلم بل أنكره ثم قال بعضهم هاتوا كتابا وقال بعضهم لا تأتوا بكتابكم فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم أن الكتاب في هذا الوقت ما يتبع فيه فائدة لانهم يشكون هل أسلم مع فقيره بالمرض أجمع سلامتهم ذلك فلا يرفع النزاع فتركه ولم تكن كتابة الكتاب بما أوجه الله عليه أن يكسبه أو يبلغه في ذلك الوقت انلو كان كذلك لما تزلزل صلى الله عليه وسلم ما أمره الله به لكن ذلك مما أمره الله برفع النزاع في خلافه أي بكر ورأى أن الخلاف لا بد أن يقع وقد سأل ربه لامت ثلاثا فاعطاه اثنين ومنعه واحد سألته أن لا يهلكهم

خارج عن البس يمكن بل هو واجب الوجود بنفسه فذلك ينتج عدمه ويجب وجوده فكان

نفس اثبات واجب الوجود كافي في انه يستمر الوجود حال وجود الممكن لا يحتاج الى ذلك الواجب (الرابع) أن ما ذكره ومن الممكن يفترق الى الواجب وانما لا يكون افتقاره اليه مختصا ببعض الأزمنة (١) الواجب وقال الرازي أيضا للشرح طريقة ابن سينا في اثبات واجب الوجود وبطل التسلسل فذكر هنا كلام آخر وهو بطلان الدور وهو أن يكون هذا غير مجزأ ذلك غير مجزأ

(١) هكذا يفتي بلام

(قال) وأتم ان الدور باطل والمعتدى باطله أن يقال الصلة متقدمة على المعلول ولو كان كل منهما صلة لا تدخل كل منهما متقدما على الآخر فيكون كل منهما متقدما على المتقدم على نفسه فيلزم تقدم كل منهما على نفسه وهو محال وأورد على هذا ما مضى من أن التقدم ان كان غير كون أحدهما صلة لا آخر فلا نسلم الأولى وان كان هو كون أحدهما صلة لا آخر كان اللازم هو اللازم فيكون المعنى لو كان أحدهما صلة لا تدخل كل منهما على الآخر ثم قال ولا انصاف أن الدور معلوم البطلان (٣١٣) بالضرورة ولعل الشيخ اعترضه كذلك

قلت هذا هو الصواب فان بطلان الدور معلوم بالضرورة ولا جمل هذا لا يخطر لك العقل لا حتى يحتاجوا الى نفسه عن قلوبهم كما لا يخطر لهم أن الفاعل للوجودات يكون معدوما ولا يخطر له عمن أن تكون مفعولات متعاقبة لا فاعل لها وهو تسلسل العلل فيكون معلول مفعول لمعلول مفعول والمعلول المفعول معلول لمفعول آخر لا الى نهاية فأكثر الاذهان الصحيحة لا يخطر لها السكبان هنا حتى يحتاج الى نفسه وكذلك لا يخطر لها أنه يمكن وجود شيئين كل منهما فاعل الآخر بل هم يعلمون ان الشيء لا يقبل نفسه فكيف يفعل فاعل نفسه وقول القائل انه لو كان كل منهما فاعلا لآخر أو مؤثرا في الآخر أو علة في الآخر لكان كل منهما فاعل الآخر كلام صحيح وأما قول المعارض ان أريد بالتقدم تقدم الصلة على المعلول فاللازم هو المزموم وان أريد غيره فانه مجموع فهذا عنه جوابان أحدهما أن يراد بالتقدم المفعول في نفس الناس من تقدم الفاعل على المفعول وهو كونه قبله بالزمان أو تقدير الزمان وعلى هذا جهود العقلاء بل قد يقولون ان هذا معلوم بالضرورة

بينة عامة فأعدها ياها وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فتعه ياها وسأله أن لا يسلط عليهم عدوان غيرهم فأعدها ياها وهذا ثبت في الصحيح وقال ابن عباس الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين أن يكتب الكتاب فاهارزية أي مصيبة في حق الذين شكوا في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وطعنوا فيها وابن عباس قال ذلك لما طهر أهل الأهوا من الخوارج والرافض ونحوهم والأفان عباس كان يضي عمافي كتاب الله فان لم يجد في كتاب الله فمافي سنه رسول الله فان لم يجد في سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمافي أو بكر وعمر وهذا ثابت من حديث ابن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس ومن عرف حال ابن عباس علم أنه كان يفضل أبي بكر وعمر على رضي الله عنهم ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم ترك كتابة الكتاب باختياره فلا يمكن في ذلك نزاع ولو استمر على إرادة الكتاب ما قدر أحدان عنده وشمل هذا النزاع قد كان يقع في حصته ما هو أعظم منه والذي وقع بين أهل قدامه وغيرهم كان أعظم من هذا بكثير حتى أنزل فيه وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما لكن روى أنه كان بينهم قتال بالجر يد والتعال ومن جهل الرافضة أسهم برعون أن ذلك الكتاب كان كتبه بخلافة علي وهذا ليس في القصة ما يدل عليه وجه من الوجوه ولا شيء من الحديث المعروف عند أهل النقل أنه جعل عليا خليفة كافي لأحداث الصفة ما يدل على خلافة أبي بكر ثم يدعون مع هذا أنه قد نص على خلافة علي نصا جليا فأطاعوا العذر فان كان قد فصل ذلك فقد أعني عن الكتاب وان كان الذين سمعوا ذلك لا يطيعونه فهم أيضا لا يطيعون الكتاب فأني فالتلهي في الكتاب ولو ان كما زعموا وهو ما قوفه الخلاف الثاني الواقع في مرضه أنه قال جهزوا جيش أسامة لمن ائتمن تخلف عنه فقال قوم يجب علينا مثل أمره وأسامة قد برز وقال قوم قد اشتد مرضه ولا تسع قلوبنا المضارفة بالجواب ان هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لمن ائتمن تخلف عنه ولا نقل هذا الجسد ثابت بل ليس له استخاف في كتاب أهل الحديث أصلا ولا امتنع أحدهم أصحاب أسامة من الخروج معه ولو خرج بل كان أسامة هو الذي توقف في الخروج لما خاف أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف أذهب وأنت هكذا أسأل عنك الركب فان ذلك النبي صلى الله عليه وسلم في المقام ولو عز على أسامة في الذهاب لأطاعه ولو ذهب أسامة لم يتخلف عنه أحد ممن كان معه وقد ذهبوا جميعهم معه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتخلف عنه أحد بعد موته وأبو بكر رضي الله عنه لم يكن في جيش أسامة باتفاق أهل العلم لكن روى ابن عمر كان فيهم وكان عمر خارجا مع أسامة لكن طلب

وهو كون الفاعل سابقا متقدما على مفعوله وأنه متع أن يكونا متساويين في زمان الوجود وهذا ما يستدل به على ان كل ما سوى الله حادث ليس في الوجودات ما يقارن اتصافا ويكون معه بالزمان ولا يعرف في الوجود مفعول معين قارن فاعله في زمانه أصلا وانما يعرف هذا في الشرط والمشر وطان الشرط قد يعقلون المشر ولفظا لا يوجد قبله ولكن لا بد من وجوده كما ان الحياة اذا كانت شرط في العلم والارادة ما كان أن تكون متخلفة في صفات الله تعالى فان حياته وعلمه وجودان معالي سبق أحدهما الآخر والعلم مشروط

بالحيلة وذلك اذا امتنع الصفات اللازمة لا يوجد أحدهما قبل الآخر بل هما متلازمان ولا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وقد يكون انشراحا سابقا لشرط كالأعراض التي لا توجد إلا بالاجمعل وقد يكون الحمل موجودا قبل وجود الأعراض وكفي أفعال الله الحادثة فاتها مشروطة بوجوده وذاته متقدمة عليها ولما ذكر من أهل الفلسفة والكلام في مسئلة حدوث العالم وغيره لم ين ان التقدم ينقسم إلى تقدم الذات والطية وتقدم

(٢١٤)

وتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين ورفوقها بينهما بأنه في الاول يكون المتقدم فاعلا للآخر وفي الثاني يكون شرطه ومثلا للاول يتقدم حركة البدل على حركة الحائط والكم فانك تقول تحركت يدي فحسرت الحائط فها في زمانها ما وحسعت العلم بأن الاول متقدم على الثاني وينقسم إلى التقدم بالزمان وبالرتبة الحسية أو العقلية وزاد طائفة منهم الشهرستاني والرازي ومن اتبعهما تقدما آخر علق الوجود وجعلوا تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض منه فيصعب عنه من يوافق جمهور العقلاء بأن التقدم المعقول انما هو التقدم بالزمان أو تقدير الزمان على الزمان المعروف في هذا الموضع وأما التقدم بالمكان والرتبة فهو تابع لهذا لما كان المتقدم في المكان يتحرك قبل حركة الآخر كتحرك الامام قبل المأموم والامير قبل المأمور وأما التقدم بالطية فان عني به هذا والا فلا حقيقة له فلا يعقل له تامة تكون هي سائر أجزائها مقارنة لمعولها أصلا وقول القائل تحركت يدي فحسرت الحائط ليس هو من تقدم الفعل على المعقول فان حركة البدل هي شرطه فلا توجد حركة الحائط الحركة البدل لا بشرط وجوده كالبذل التي متبوعة بأن حركة الاصابع لا توجد إلا بحركة الكف وان قيل بل أحدهما عقب الأخرى في الزمان كغيره الزمان المتلاخطة بطل قول القائل انهما معاق الزمان وكثيرا ما يشبه على الناس الوجود مع الشيء بالوجود عقيب بل مطلقون انفعال على اللاتينية ويقولون بأعمالهم

منه أو يكر أن يأن في المقام عند مطالعته اليه فأنه مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأت كان أحسن الناس على تجهيز أسامته وأبو بكر وجمهور الصحابة أشاروا عليه بأن لا يجهره خوفا عليهم من العدو فقال أبو بكر رضي الله عنه والله لأحل راية عقده التي صلى الله عليه وسلم وثان التاضمن أعظم المصالح التي فعلها أبو بكر رضي الله عنه في أول خلافته ولم يكن في شيء من ذلك نزاع مستقرا أصلا والشهرستاني لا خبرته بالحدث وأكار الصحابة والتابعين ولهذا نقل في كتابه هذا ما نقله من اختلاف غير المسلمين واختلاف المسلمين ولم ينقل مع هذا مذهب الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين في الأصول الكبار لأنه لم يكن يعرف هذا هو وأمثاله من أهل الكلام وإنما ينقلون ما يجدونه في كتب الفلاس وتلغيفها كاذبين جنس ما في التواريخ ولكن أهل الفرية يزعمون أن الجليش كان فيه أبو بكر وعمر وأن مقصود الرسول كان إخراجهم سلا سلا عن عليا وهذا انما يكذب ويقتره من هو من أجمل الناس بأحوال الرسول والصحابة وأعظم الناس تعدا الكذب والإفلا رسول صلى الله عليه وسلم طول مرضه بأمر أبابكر أن يصلي بالناس والناس كلهم حاضرون ولولم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس من ولده لا طاعوه وكان المهاجرون والانصار يحاربون من نازع أمر الله ورسوله وهم الذين نصره ودينه وأولوا آخره ولوأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخلف عليا في الصلاة هل كان يمكن أحدا أن يرد له ولوأراد تأمير علي الجليش أبي بكر ومن معه هل كان يتنازع أحد ولوقال لاصحابه هذا هو الامير عليكم والامام بعدى هل كان يقدر أحد ان يمتعه ذلك ومعه جاهر المسلمين من المهاجرين والانصار كلهم مطيعون لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فهم من يفيض عليا ولا من قتل علي أحد من أكاره وقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح في عشرة آلاف تسليم ألف ورمية ألف وجهينة ألف وغفارة ألف ونحو ذلك والتي صلى الله عليه وسلم يقول أسلم سألها الله وغفارة الله لها ويقول غفر بي والانصار وأسلم وغفارة وجهينة موالى دون الناس ليس لهم مولى دون الله ورسوله وهو لا م يقتل على أحد منهم ولا أحد من الانصار وقد كان عمر رضي الله عنه أشد عدوا وقتدا أسلم للشركتين على فكافوا بضوضه أعظم من بعضهم سائر الصحابة وكان الناس ينفرون عن عمر لظلمته وشدة أعظم من نفورهم عن علي حتى كره بعضهم تولية أبي بكر له واجتمعوا لفض النقص لعل لانه كان لا تأخذني الله لومة لائم فلم يكن قط سبب يدعو المسلمين إلى تأخير من قدمه النبي صلى الله عليه وسلم ونص عليه وتقدم من يريد تأخير موحده ولوأراد إخراج علي جيش أسامة خوفا منها قال الناس لا يتابعوها فبالتشعري عن كان يخاف الرسول فقد نصر الله وأعز وحوله المهاجرون والانصار الذين

لأوامرهم

الفاعل لحركة الحائط لكن هي شرطه فلا توجد حركة الحائط الحركة البدل لا بشرط

وجوده كالبذل التي متبوعة بأن حركة الاصابع لا توجد إلا بحركة الكف فان قيل الحركة معاق الزمان فالفعل لهذه الفاعل لاخرى وهو متقدم عليها جميعا وان قيل بل أحدهما عقب الأخرى في الزمان كغيره الزمان المتلاخطة بطل قول القائل انهما معاق الزمان وكثيرا ما يشبه على الناس الوجود مع الشيء بالوجود عقيب بل مطلقون انفعال على اللاتينية ويقولون بأعمالهم

يجب أحدهما معاقباً لا حراداً لم يكن بينهما فصل بل يطلعون ذلك مع قرب الآخر فالحدان إذا كان زمانهما واحداً وحدث أحدهما عقب حدوث الآخر بلا فصل كجزء الحركة والزمان لم يمتد أكثر الناس بين هذا وهذا الحس وحيث يقول القائل تحركت بدى فحركت كمن يقال لم لا يجوز أن يكون هذا كجزء الحركة والزمان بعضهما مع بعض والحركت تحدث شيئاً من الفاعل والقابل في حركته سلسلة أو حبل معلق الطرفين فلهذا فإن حركت أحد الطرفين تحركت (٢١٥)

الآخر وهي متعاقبة تتعاقب زمان تلك الحركة وليست أجزاء الحركة كزمن زمانها متقارن في الزمان وإنما يصير لمعاني الزمان ما لا يكون الحركة في أحدهما أسبق من الآخر مثل البدن إذا تحركت متقللاً فإن أجزاء البدن تحركت في آن واحد لا يسبق بعضها بعضاً إلا ما تقدم من الحركة كما تقدم إحدى الرجلين على الأخرى بخلاف خروا الظهر المتصلة تتصل حركتها إذا تحركت بمحرك كجميع أجزائها وما فيها كالثبات وما يتصل بها كالكلمة فيكون حكمها حكم الجسم المتصل إذا تحركت والحركة المنفصلة عن أخرى كحركة الرجل قبل الرجل بعده فيها التقدم بالزمان لوجود الفصل وأما مع الاتصال فتقدمت به المتصل بالمقارن وحيث ذاقى حركة كانت من قبل المتصل فهي متصلة بما قبلها كاتصال أجزاء زمان الحركة فليس هناك اقتران في الزمان وإذا قيل في حركة الكون زمانها زمان حركة البدن كما يقال مثل ذلك في سائر المتحرك كاتصال الزمان فهنا لا نسلم أن إحدى الحركتين فاعلة للأخرى بل غايتهما أن تكون شرطاً

لو أمرهم بقتل آبائهم وأنشأهم لفعلا وقد أنزل الله سورة رامة وكشف فيها حال المنافقين وعزفهم المسلمين وكانوا مدمومين مذمومين عند الرسول وأمه وأبو بكر وعمر كلما أقرب الناس عندهم وأكرم الناس عليه وأجهم إليه وأخصهم به وأكرام الناس له محبة ليلوا ونهاروا وأعلمهم موافقة له ومحبة له وأحرص الناس على امتثال أمره ومواعيدته فكيف يجوز عاقل أن يكون هؤلاء عند الرسول من جنس المنافقين الذين كان أحملهم قد عرفوا أعراضه عنهم وأهانتهم لهم لم يكن يقرب أحداً منهم بعد سورة رامة بل قال الله تعالى لن ينسئ المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنفرنك بهم ثم لا يجاورونك فيها الا قليلاً ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا وقتلوا فأنهوا عن الظهار والتفاق وانقمعوا هذا وأبو بكر عنده أعز الناس وأكرمهم وأجهم إليه وهو أما قوله الخلاف الثالث في قوله فالحجاب لأرب أن عمر خفي عليه موته وأولاً ثم أقرب من الصد وأعتف به كان محطاً في انكار موته فارتفع الخلاف وليس لفظ الحديث كذا كره الشهرستاني ولكن في العصيين عن ابن عباس أن أبابكر خرج وعمر يكلم الناس فقال اجلس يا عمر فاني أن يجلس فأقبل الناس اليه وركعوا فقال أبو بكر أما بعد فمن كان منكم بعد محمد أقرب من محمد أقدمت ومن كان بعد الله فأن الله حي لا يموت قال تعالى وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل أفان مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه الا به قال والله لكان الناس لم يعلموا أن الله قد أنزل هذه الآية حتى تلاها وأبو بكر فقلها الناس كلهم فما أسمع بشرا من الناس الا يتلوا ما خبر في ابن المسيب أن عمر قال والله ما هو الا أن سمعت أبابكر تلاها فغفرت حتى ما تلقى رجلاً حتى أهويت الى الأرض حين سمعته تلاها وعلمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مات وأما قوله الخلاف الرابع في الإمامة وأعظم خلاف بين الامه خلاف الإمامة أما سلم سيف في الاسلام على قاعدة نبوية مثل ما سلم على الإمامة في كل زمان فالحجواب أن هذا من أعظم الغلط فله والله الحمد لم يسلم سيف على خلافة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا كان بين المسلمين في زمنهم نزاع في الإمامة ففضلنا عن السيف ولا كان بينهم سيف مسلول على شيء من الدين والانتصار لكم بعضهم بكلام أنكره عليهم فأفضلهم كاسيد بن حضير وعبد بن بشر وغيرهما هي هو أفضل من سعد بن عبادته فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد نبئت عنه في العصيين من غير وجه انه قال خير دو والانتصار داري بن الصيارف ثم دار بن عبد الأشهل ثم دار بن الحارث بن الخزرج ثم دار بن عبد الأشهل وبن عبد الأشهل وبن الحارث بن الخزرج لم يعرف فأهل الدور الثلاثة المفضلة دار بن الصيارف وبن عبد الأشهل وبن الحارث بن الخزرج لم يعرف

فها هو الشرط يجوز أن يقارن المشروط بخلاف الفاعل فله لا بد أن تقدم على الفعل المعين والمفعول المعين وان قد انفع نوع الفعل لازم له كماذا قد تقدم أني تحرك لم يزل متحركاً فله تقدم على كل جزء من أجزاء الحركة كمن يقارن وجوده شيء من أجزاء الحركة وان كان نوع الحركة لازماً فن جواز وجود جسم قد يزل متحركاً لا يقول ان شيئاً معيناً من الحركة قد يزل وان كان كل منها حدثاً كانا بعد أن لم يكن مسبباً فالعدم والفلسفة القائلون بتقديم شيء من العالم لا دليل لهم على ذلك أصلاً بل غاية ما عندهم

عقب غيرهم يكون مسبباً عنه بل قد يكونان سببين لجلب آخر وإن كان شرطاً فيه ثم الكلام في هذا يضرب إلى الفرق بين السبب وجزمه والشرط وليس هذا موضع استقصائه فإن المقصود حاصل بدون ذلك وإنما نفى صودها أن تقدم العلة الماعلة على المفعول المفعول أمر مفعول عند جاعل العقل من الأولين والآخرين وانما يجوز كون المفعول المفعول مقارناً لفاعله طائفة قليلة من الناس كإن سنا والرأي ونحوهما وقد زعم الرازي في محصلة وغيره أن تلك كليات والفلاسفة يجوزون وجود الممكن القديم عن موجب الذات وهي العلة القديمة لكن المتكلمون يقولون أنه فاعل بالاختيار فلهذا عينون قدم شيء من الممكنات والمنفعة يقولون أنه غير فاعل بالاختيار فلهذا قالوا بقدمه لوله وهذا الذي قاله غلط على الطائفتين ج ما كما قد بطناه في موضع آخر فالتكلمون الذين يقولون باستناعت مفعول قديم يقولون أن ذلك متنع على أي وجه قدر فاعله ويقولون كون الرب فاعلاً لغير الاختيار متنع أيضاً وليس امتناع أحدهما مشروطاً بالعلم باستناعت الآخر والله لا سفة القائلون بفسم الاعلال لهم قولان في الامة الأولى هل هي فاعلة بالاختياراً وموجبة بلا اختيار وقد ذكر القولين عنهم أبو البركات صاحب المعبر وغيره وهو يختار أنه فاعل بالاختيار مع قوله بقدم الفعل وليست سئلة التقديم ملازمة لسئلة الفاعل بالاختيار لا عند هؤلاء ولا عند هؤلاء كإعادة الرازي على الطائفتين وكذلك القول بإمكان مفعول مفعول مقارناً لفاعله هو قول بعض القائلين بقدم العالم لا قولهم كلهم ولا قول واحد من أتباع الرسل ولا من (٣١٧)

وحديثه فالقول بتقديم الفاعل على مفعوله تقدم مفعولاً زمانياً أو ماماً مقدراً تقدير الزمان قول جمهور العقلاء فهذا أحد الجوابين (الوجه الثاني) ان يقال هب أنهم أرادوا بالتقدم تدمر العلة على المفعول من غير تقدم بالزمان ولا تقدير الزمان وكان اللازم هو والمزوم لكن الشيء الواحد اذا عبر عنه بعبارتين يدل كل منهما على وصف غير الوصف الآخر كان تعدد المعاني بالغا وان كانت الذات واحدة ولو لم تقدم الذات بوصف ولا تعلم بوصف آخر فاداً كان ذات التقدم ذات العلة فليس المفهوم من نفس العلة هو المفهوم من نفس التقدم وإن كانا

وعلى كل من والاهما كافر فدعى المدعي أن أول سفر رسول بين أهل القبلة كان مسلولاً على قواعد الامامة التي تنازع فيها الناس دعوى كاذبة ظاهراً الكذب يعرف كذبها بأدنى تأمل مع العلم بما وقع وأما كان القتال فتنة عند كثيرين العلماء وعند كثير منهم وهو من باب قتال أهل العدل والبيعي وهو القتال بتأويل ساذج اطاعة غير الامام لا على قاعدة بينة ولأن عثمان نازعه منازعون في الامامة وقتلهم لكان قتالهم من جنس قتال على وان كان ليس بينه وبين أولئك نزاع في القواعد الدينية ولكن أول سيف مسل على الخلاف في القواعد الدينية سيف الخوارج وقتلهم من أعظم القتال وهم الذين ابتدعوا أقر الأفعال فيها أصحابه وقتلوا عليها وهم الذين توارت النصوص بذكرهم كقوله صلى الله عليه وسلم تفرق مني فرقتان من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وعلى رضى الله عنه لم يقاتل أحد على امامة من قاتله ولا قاتله أحد على امامة نفسه ولا على أحد قط في زمن خلافته أنه أحق بالامامة منه لا عائشة ولا طلحة ولا الزبير ولا معاوية وأصحابه ولا الخوارج بل كل الامة كأول معترفين بفضل على وسابقتها بعد قتل عثمان وأهله بقي في النصب من عائلته في زمن خلافته كما كان عثمان كذلك لم تنازع قط أحد من المسلمين في امامته وخلافته ولتخادم اثنان في أن غيره أحق بالامامة منه فضلاً عن القتال على ذلك وكذلك أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وبالجملة فكل من له خبرة بأحوال القوم

(٣٨ - منهاج ثالث) متلازمين لمعنى العلة أنه اقتضاه وأوجبه ومعنى التقدم أنه قبله وقد يفهم السبق والقبلية من لا يعلم أنه علة بعد فإذا قيل لو كان علة لكان قبله كان هذا صحيحاً ثم العتل يجزم بأن الشيء لا يكون قبل نفسه فضلاً عن أن يكون قبل ما هو قبل نفسه بأي وجه فمفسر معنى سبق والقبلية وحديثه يستدل بهذا على ذلك لم يفهم الامتناع من لفظ العلة وأما من فهم الامتناع من لفظ العلة كما عليه جمهور الفطر السلفية فلا يحتاج إلى هذا ولكن كون الشيء يدل على الشيء معناه أنه يلزم من ثبوته ثبوته الشئان المتلازمان كل منهما يصلح أن يكون دليلاً على الآخر ثم من شأن الانسان أن يستدل بالظاهر على الخفي لكن الظهور والخفاء من الامور النسبية فقد يظهر لهذا ما لا يظهر لهذا وقد ظهر للانسان في وقت ما يخفى عليه في وقت آخر فلهذا يمكن أن يستدل بهذا على ذلك وبذلك على هذا اذا قدر ان هذا أظهر من ذلك فالدالة وذلك أظهر من هذا أخرى ما يحجب تخميناً وما يحجب حاليين وهذه المعاني من تظن لها انحطت عنه شبه كثيرة فيما يورده الناس على الحدود والدالة التي قد يقال أنه لا فائدة فيها ولا حاجة اليها وإن لم يصح وقد يقال بل ينفع بها وهذا أيضاً صحيح لكن من عصر العلم يطرئ عليه عو مثل حدمعين ودليل معين خطأ كثيراً كان من قال أن حدمع ودليله لا يشهد بحال خطأ كثيراً وهذا كما أن الذين أوجبوا التثنية وقالوا لا يحصل العلم إلا به مطلقاً أخطأوا والذين قالوا لا حاجة اليه بحال بل

فانه يجد المعلوم او يرى الواحد اثنين فهذا يعلم عاين بل مرضه والقرآن فيه شفا لما في الصدور من الامراض والتي صلى الله عليه وسلم علم ان وسواس التسلسل في الفاعل يقع في النفوس واما معلوم الفساد بالضرورة فامر عند وروده بالاستعاذة بالله من الالات باعتناء كافى العصمين والعقل لمسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا الحق الحق الخلق في خلق الله فمن وجد من ذلك شيئا فليقل آمنت بالله وفي لفظ يأتى الشيطان أحدكم يقول من خلق السما من خلق الارض يقول الله وزاد فليقل آمنت بالله ورسله وفي آخر يقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك هذا يبلغ ذلك فليست ذاك والله وليته هذا العظم البضاري ونحوه ومضى مسلم عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل ان أمثلك لا يزالون يقولون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خلق الخلق في خلق الله سبحانه وفي البضاري عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرح الناس يتساءلون هذا الله خالق كل شيء في خلق الله وقد سئل بعض السالكين طريقة هؤلاء كالارارى ونحوه فقبل له لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم عده هذا الوسواس بالبرهان المبين لفساد التسلسل والدور بل أمر بالاستعاذة فاجاب باب مثل هذا مثل من عرض له كلب ينزع عليه لؤذبه ويقطع طريقه فتلوه يضربه بصاوتارة يطلب من صاحب الكلب أن يزيهه قال قال البرهان هو الطريق الاول وفيه صغوبه والاستعاذة بالله هو الثاني وهو أسهل واعترض بعضهم على هذا الجواب بأن هذا يقتضى أن طريقة البرهان أقوى وأكمل وليس الامر كذلك بل طريقة الاستعاذة أكمل وأقوى فان دفع الله للوسواس عن القلب أكمل (٢١٩) من دفع الانسان ذلك عن نفسه فيقال

السؤال باطل وكل من حوايه معنى على الباطل فهو باطل وذلك ان هذا الكلام يستأدى على ان هذه الاسولة الواردة على النفس تندفع بطريقين أحدهما البرهان والآخر الاستعاذة وان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالاستعاذة وان المبين لفساد الدور والتسلسل قطعه بطريق البرهان واس طريقة البرهان تنقطع الاسولة الواردة على النفس بدون ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بطريقة البرهان وهذا خطأ من وجوه بل النبي صلى الله عليه وسلم أمر بطريقة البرهان حيث

بأبعه أحد على الامامة ولا نسي بامر المؤمنين ولا سماء أحد بذلك ولا ادعى معاوية ولا به قبل حكم الحكمين وعلى سمي نفسه أمير المؤمنين في مدة خلافته والمسلمون معه بسموه أمير المؤمنين لكن الذين قاتلوه مع معاوية كما كانوا يعرفونه بذلك ولا دخلوا في طاعته مع اعترافهم به ليس في القوم أفضل منه ولكن ادعوا وانع تنههم عن طاعته ومع ذلك فلم يحاربوه ولا دعوه وأجمع له الى أن يبايع معاوية ولا قالوا أنت وان كنت أفضل من معاوية لكن معاوية أحق بالامامة منك فقبل أن تتبعه والاقائل قالوا كما يقول كثير من خيار الشيعة الزيدية ان عليا كان أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان ولكن كانت الحملة الدينية تقتضى خلاف هؤلاء لانه كان في نفوس كثير من المسلمين نفور عن علي بسبب من قتله من أقاربهم فكانت الكلمة تنفق على طاعته فأرؤية المفضل لاجل ذلك فهذا القول بقوله كثير من خيار الشيعة وهم الذين نلتوا أن عليا كان أفضل وعلموا أن خلافة أبي بكر وعمر حق لا يمكن الطعن فيها فجمعوا بين هذا وهذا بهذا الوجه وهوؤلاء عذرهم آثار سموها وأمر نلتوها تنفق فضل على عليهم كما يقع مثل ذلك في عامة المسائل المتنازع فيها بين الامة ليكون الصواب مع أحد القولين ولكن الآخر معهم منغولون نلتوها صدقوا لم يكن لهم خيرة فانها كذب ومهمهم من الآيات والاحاديث الصحيحة تأويلات نلتوها مرادة ومن التصريح لم تكن كذلك ومعهم نوع من القياس والرأى نلتوها حقوا وهو باطل فهذا

يؤمر بها ودل على جماع البراهين التي رجع اليها غاية نظر النظار ودل من البراهين على ما هو فوق استنباط النظار والذي أمر به في دفع هذا الوسواس ليس هو الاستعاذة فقط بل أمر بالايمان وأمر بالاستعاذة وأمر بالانتهاء والاطريق الى النيل المطلوب من الخبا والسعادة الاعا أمر به لا طريق غير ذلك وبیان ذلك من وجوه أحدها أن يقال البرهان الذي نال بالانترفيه السلم لا بد أن ينتهي الى مقدمات ضرورية فطرية فان كل علم ليس ضروري لا بد أن ينتهي الى علم ضروري اذا المقدمات النظرية لو أثبتت بمقدمات نظرية فثابت لزوم الدور والقبلي أو التسلسل في المؤثرات في محل ابتداء وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العقلاء من وجوه فان العلم النظري الكسبي هو ما يحصل بالنظر في مقدمات معلومة بدون النظر اذ لو كانت تلك المقدمات أيضا نظرية لتوقف على غيرهما فيلزم تسلسل العلوم النظرية في الانسان والا انسان حادث كائن بعد أن لم يكن والعلم الحاصل في قلبه حادث فلو لم يحصل في قلبه علم الابدع قبله لزم ان لا يحصل في قلبه علم ابتداء فلا بد من علوم بدئية أولية يتدتها الله في قلبه وعاية البرهان أن ينتهي اليها ثم تلك العلوم الضرورية قد يعرض فيها

شبهات وسواس كالشبهات السوفسطائية مثل شبهات التي وردت على العلوم الحسية والبدنية كالشبهات التي أوردها الرازي في أول محله وقد تكلمنا عليها في غير هذا الموضع والشبهات القادحة في تلك العلوم لا يمكن الجواب عنها بالبرهان لان غاية البرهان ان ينتهي اليها فاذا وقع الشك فيها انقطع طريق النظر والبحث ولهذا كان من أنكر العلوم الحسية والضرورية لم يتأمل بل اذا كان جاحدا معاندا عوقب حتى يصترف بالحق وان كان عالما بالحق ساد عرض لحسه أو عقده ليجزم فهم تلك العلوم واما التصديق فانه يلجأ بما يوجب حصول شروط العلم وانتفاعه وانه غير عزم تلك لفاد في طبيعة عو لج بالادوية الطبيعية أو بالدعاء والرق والتوجه ونحو ذلك والأثر ولهذا اتفق العقلاء على ان كل شبهة تعرض لا يمكن ازالها بالبرهان والنظر والاستدلال وانما يتخاطب بالبرهان والنظر والاستدلال من كانت عند مقدمات علمية وكان من يمكنه ان ينظر فيها فانه يعلم بغيرها فمن لم يكن عند مقدمات علمية أو لم يكن قادرا على النظر لم تكن مخاطبته بالنظر والاستدلال وذاتين هذا الوسوسة والشبهة القادحة في العلوم الضرورية لانزال بالبرهان بل متى فكر العبد وتفرأ زاد ورود دعا على قلبه وقديله الوسواس حتى يجزم عن نفسه كجاءه عن حل شبهة السوفسطائية وهذا يزول بالاستعاذة بالله فان الله هو الذي يعيد العبد ويحرم من شبهات المغلة والشهوات المغوية ولهذا أمر العبد ان يستهدي به في كل صلاة فيقول اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي الحديث الا ابي الصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروى (٢٣٠) عن ربه تبارك وتعالى يا عبدي كلكم ضال الا من هديته فاستهدى

أهدكم وقال تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وقال تعالى واما ينزعك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم وقال تعالى واما ينزعك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه هو السميع العليم وفي القصص عن سليمان بن مرد قل استب رجلا من عند النبي صلى الله عليه وسلم فجعل أحدهما يغضب ويحمر وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني لاعلم كلفوا فالذهب ذاعنه أعوذ بالله من الشيطان الرجيم فأمر الله تعالى العبدان يستعين من الشيطان عند القراءة

أهدكم وما يورث الشبه في ذلك اذا دخلت النفوس عن الهوى وقل أن يخلاوا كثر الناس عن الهوى ان يتبعوا الا التلذذ وماتهم الهوى والنفوس ولقد جاءهم من ربهم الهدى والمقصود ان جواز تولية الفضول لاسباب مانعة من تولية الفاضل هو قول ذهب الطوائف من السنة والشعة ومع هذا فلم يكن الذين مع معاوية يقولون انه الامام والخليفة وان على وعلى وأصحابه مبايعته وطاعته وان كان على افضل لان توليته أصل في هذا لم يكونوا يقولونه ولا يقاتلون عليه وهذا ما هو معلوم لهم أهل العلم والادب وأهلها أصحابه بقتال أصلا ولان انوار ح بدو بذلك فأنهم قتلوا عبد الله بن خباب لما اجتازهم فسأله ان يحدتهم عن أبيه خباب بن الارت فحدثهم حديثا في ترك الفتن وكان قد مرجه الرجوع عنهم عن الفتنة فقتلوه وفي مع مثل الشراف في المعاء فأسل بهم على يقول سلوا البنا فقتل عبد الله بن خباب فقالوا كما قتلتهم ثم أعاروا على سرح الناس وهي الماشية التي أرسلوها تشرح مع الرعاة فلما رأى على أنهم استلوا دماء المسلمين وأموالهم ذكر النصوص التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم في صفته وفي الأمر بقتالهم ورأى تلك الصفة منطبقة عليهم فقاتلهم ونصره الله عليهم وفرح بذلك وصلى الله شكر المجاهد خبير المخرج أنه معهم فانه هو كمال العلامة التي أخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم واتفق الصحابة على قتلهم فقتلوا الخوارج كان بعض من الرسول وباجاع الصحابة وأما قاتل الجبل وصفي فقد ذكر على رضى الله

وعد القضي بل يصرف عنه ثم عند وجود سبب الخير وهو القراءة تلصرف عنه ما يمنع الخير وعند وجود عنه

سبب الشر ليعني ذلك السبب الذي يحذنه عند ذلك وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما من قلب من قلوب العباد الا وهو بين اصبعين من اصابع الرحمن ان شاء ان يقيم مقامه وان يشاء ان يزغنه ازاغه وكانت عين النبي صلى الله عليه وسلم لاومقلب القلوب وكان كثيرا ما يقول والنبي نفس محببته وفي الحديث القلب أشد قلبا من القدر اذا استجمع غلبا وشواهد هذا الاصل تشير مع ما يعرفه كل أحد من حال نفسه من كثرة قلبه من الخواطر التي هي من جنس الاعتقادات ومن جنس الارادات وفيها الحمود والذموم والله هو القادر على صرف ذلك عنه فالاستعاذة بالله طريق مقضية الى المقصود الذي لا يحصل بالنظر والاستدلال (الوجه الثاني) أن يقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاستعاذة وحده بل أمر العبد ان ينتهي عن ذلك مع الاستعاذة اعلاما منه بان هذا السؤال هو نهاية الوسواس فيجب الاتباعه ليس هو من البدايات التي يزولها ما بعده فان النفس تطلب سبب كل

حادث وأول كل شيء حتى تنتهي إلى الغاية والمنتهى وقد قال الله تعالى وإن إلى ربك المنتهى وفي الدعاء المأثور الذي ذكره ماث في الموطأ حسيب الله وكفى جمع الله ن دعائيس وراء الله مرمي وفي رواية ليس وراء الله منتهى فإذا وصل المبدأ إلى غاية الغايات ونهاية النهايات وجبر روقه فإذا طلب بعد ذلك شيئاً أترو جبان ينتهي فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن ينتهي مع استقامته بالله من وسواس التسلسل كما يؤمر كل من حصل نهاية المطلوب بغاية المراد أن ينتهي إذ كل طالب ومريد فلا بد من مطلوب ومريد ينتهي إليه وانما وجب انتهاءه لأنه من المعلوم بالعلم الضروري الفطري لكل من سمع فطرته من بنى آدم سؤال فاسد وأنه ينتفع أن يكون خالق كل مخلوق خالق قاه لو كانه خالق لكان مخلوقاً ولم يكن خالقاً لكل مخلوق بل كان يكون من جملة المخلوقات والمخلوقات كلها لا بد لها من خالق وهذا معلوم بالفطرة وإن لم يخطر ببال العبد قطع الدور والتسلسل فإن وجود المخلوقات كلها بدون خالق معلوم الاختناع بالضرورة وإذا قلنا ينتفع وجود المحدثات كلها بدون محدث كان هذا متضمناً لذلك فإن كل مخلوق محدث فإذا كان كل محدث لابد له من محدث فكل مخلوق لابد له من خالق وأولى وكذلك إذا قلنا كل ممكن لابد له من واجب فلما كان بطلان هذا السؤال معلوماً بالفطرة والضرورة أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن ينتهي عنه كما يؤمر أن ينتهي عن كل ما يلزم فساد من الأسوة الفاسدة التي يعلم فسادها كما لو قيل متى حدث الله أومتي يموت ونحو ذلك وهذا مما عين أن السؤال السائل أين كان ربنا في حديث أبي هريرة لم يكن هذا السؤال فاسداً عند النبي صلى الله عليه وسلم كسؤال السائل من خلق الله فإنه لم يمتد إلى السائل عن ذلك ولا أمره بالاستعانة بالنبي صلى الله عليه وسلم سأل بذلك تغير واحد فعاله أين الله وهو منزه أن يسأل سؤال الفاسد أو مع الجواب عن ذلك وهو منزه أن يقر على (٣٣١) جواب فاسد وسأل عن ذلك أجاب فكان

سأله تارة وبجيباعته أخرى ولو كان المقصود مجرد التمييز بين الرب والصانع علم الرسول أن السؤال والجواب فاسدان للكان في الأسوة العيصية ما نفى غير الرسول عن الأسوة الفاسدة فكيف يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قاه كان يمكن أن يقول من ربك من تعبدن كما قال حصن الخزاعي يا حصن كم تعبد اليوم قال أعبد سبعة آلهة ستة في الأرض وأحد في السماء قال فمن الذي تعبد غنمك ورءك قال الذي في السماء فقال أسلم حتى أعلمك كلمة ينفعك الله بها

عنه أنه لم يكن معه نص من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما كان دأباً أو أكثر العصبية لم يوافقوه على هذا القتال بل أكثر العصبية لم يقاتلوا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء كعبد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وأشملهم من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان مع أنهم مظلومون على بحبونه وألوانه ويقدمونه على من سواه ولا يرون أن أحداً أحق بالأمامة منه في ذمته لكن لم يوافقوه رأيه في القتال وكان معهم نصوص معهمها من النبي صلى الله عليه وسلم تدلهم على أن ترك القتال والمخول في الفتنة خسر من القتال وفيها ما يقتضي النهي عن ذلك والآثار بذلك كثيرة معروفة وأما معاوية فلم يقاتل معهم من السابقين الأولين المشهورين أحد بل كان مع على بعض السابقين ولم يكن مع معاوية أحدواً أكثرهم اعترفوا بالفتنة وقتل كان مع معاوية بعض السابقين الأولين وإن قاتل عمار بن ياسر هو أبو العادية وكان ممن بايع تحت الشجرة وهم السابقون الأولون ذلك ابن خزم وغيره والمقصود أن علمهم بقاتله أحد على إمامة غيره ولا دعاء إلى أن يكون تحت ولاية غيره ثم الله لم يرفع المصاحف ودعوا إلى التحكيم وانفقوا على ذلك وأجمعوا في العام القابل واتفق الحكمان على عزل على ومعاوية

فلما أسلم ساه عن الله وقال قل اللهم ألهمني رشدي وقبي شر نفسي وراه أحد في السند وغير أحد (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العبد أن يقول آمنت بالله وفي رواية ورسوله فهذا من باب دفع الضد الضار بالضد النافع فإن قرأه آمنت بالله يدفع عن قلبه الوسواس الفاسد ولهذا كان الشيطان يخس عند ذكر الله وسوس عند الفطنة عن ذكر الله ولهذا سوس الوسواس الخناس فله جام على فؤاد ابن آدم فإن ذكر الله خسر والخسوس الاختفاء بالخفاض ولهذا سميت الكواكب الخناس وقال أبو هريرة رقت النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة وأما جاب فاختسنت منه ويقال فاختسنت من فلان وهو اختفاء بسوس عن الانخفاض والقليل فاختسنت من عدو يقاتله لا يقاتل الخسنت منه وإنما يفضي الإنسان من يلهو بظلمه فبدل ويضعف منه في اختفائه فهكذا الشيطان في حال ذكر الله ينزل ويخضع ويخفى وإذا غفل العبد عن ذكر الله وسوس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم العبد أن يقول آمنت بالله وأمنت بالله ورسوله فإن هذا القول إيمان وذكر الله يدفع ما يضاف من الوسوسة الفاسدة في العلوم الضرورية الفطرية يشبه هذا الوسواس الذي يعرض للكثيرين من الناس في العبادات حتى يشككه هل كبراً ولم يكبر وهل قرأ الفاتحة أم لا وهل نوى العبادات أم لا وهل غسل عضو في الطهارة أم لم يغسله فيشككه في علومه الحسية الضرورية وكونه غسل عضو أم لم يغسله بصره وكونه تكلم بالكبير أم لم يكلمه بقلبه

ويجمع بانه وكذلك كونه بقصد الصلوات مثل كونه بقصد الاكل والشرب والركوب والنسي وعلمه بذلك كله على ضروري بقية أولى لا يتوقف على النظر والاستدلال ولا يتوقف على البرهان بل هو مقدمة البرهان وأصوله التي يبنى عليها البرهان، أغنى البرهان النظري المرف من المقدمات وهذا الوسواس يزول بالاستعانة بانه العبدوان يقول اذا قال لم تفعل وجهك في دفعه لوجهي واذ اخطر له لم تنو لم تكبر يقول بقلبه في قدو بت وكبرت فثبت على الحق ويدفع ما عارضه من الوسواس فيرى الشيطان قوته وبنائه على الحق فيدفع عنه والاقتراء فبالا لشكوك والشبهات مستحيلا الى الوسواس والخطرات أو رد عليه من ذلك ما يهز عن دفعه وما رقله مورد لما فوجبه شياطين الانس والجن من زحف القول وانتقل من ذلك الى غيره الى ان يسوقه الشيطان الى الهلكة فقلته ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات ان الذين اتقوا اذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فاذا اصابهم مبصرون واخوانهم يحذونهم في التي ثم لا يقصرون (٢)

وما ينبغي ان يعرف في هذا المقام وان كنا قد نبهنا عليه في مواضع ان كثيرا من العلوم تكون ضرورية فطرية فاذا طلب المستدل ان يستدل عليها خفيت ووقع فيها شك اما لما في ذلك من تطويل المقدمات واما (٣٣٣)

لما في ذلك من خفاها واما لما في ذلك من كلال الامر من المستدل

قد يهز عن نظم دليل على ذلك اما يهز عن تصويره واما يهز عن التعيين فانه ليس كل متصوره الانسان امكن كل احد ان يعبر عنه باللسان وقد يهز المستمع عن فهمه ذلك الدليل وان امكن نظم الدليل وفهمه فقد يحصل الهز عن ازالة الشبهة المعارضة امامه هذا وامن هذا وامنا هذا يقع في التصورات اكثر مما يقع في التعديقات فكثير من الامور المعروفة اذا حبت بحدود تغير بينها وبين المحدودات زادت خفاء بعد الوضوح لكونها أظهر عند العقل بدون ذلك الحد منها بذلك الحد ولكن قد يكون في الأدلة والحدود

وان يكون الامر شورى بين المسلمين وقال أحد الحكمين هذا عزل صاحب وألم أعزل صاحب ومال أو موسى أو ولية عبد الله بن عمر فغضب عبد الله فذلك ولم يكن اتفاقهما على عزل معاوية عن كونه أمير المؤمنين فله لم يكن قل هذا أمير المؤمنين بل عزله عن ولايته على الشام فله كان يقول أو لا وليا في الخليفتان عمر وعثمان فأتاها على ولايته حتى يجتمع الناس على الامام فاتفق الحكمين على أن يعزل علي عن امرأة المؤمنين ومعاوية عن امرأة الشام وكان مقصود أحدهما انصاح صاحبه ولم يظهر ما في نفسه فلما أظهر ما في نفسه تفرق الناس عن غير اتفاق ولم يقع بعد هذا قتال فلو قدر أن معاوية في هذا الحال صار يدي أصحابه أنه أمير المؤمنين دون علي فلم يحكمهم أن يقولوا ان عليا بعد ذلك فحول على امامة معاوية فتبين أن عليا لم يقا له أحد على ان يكون غيره واما ما هو مطيع له فان الذين كانوا يستحقون الامامة أو بكر وعمر وعثمان وكان هو أتق الله من أن يخرج عليهم يقول أو فضل بل عثمان كان على هو أول من يابعه قبل جمهور الناس واما معاوية فتبين المسلمون أعلم وأعدل من أن يقولوا علي يابع معاوية بل يقولوا له يابع طه والزبير وغيرهما من أهل الشورى فعبد الرحمن عرف من في خلافة عثمان وبقي بعد موت عثمان ربيعة فاما سعد فاعتزل الفتنة ولم يدخل في قتال أحد من المسلمين وعاش بعدهم كلهم وهو آخر العشرة موتوا واعتزل بالعقيق ولما مات جل على الاعتناق فدفن بالبيع

من المنفعة ما قد نبه عليه غير مرة ولهذا اتنوع طرق الناس في الحدود والأدلة وتجد كثيرا من الناس يقدح في حدود غيره وأدلتهم ثم يذكر حدوده وأدلة رد عليها البراد من جنس ما رد على ثلثة أو من جنس آخر وذلك لان المقصود بالحدود ان كان التمييز بين المحدود وبين غيره كانت الحدود الجامعة المانعة على أي صورة كانت مشتركة في حصول التمييز بها وان لم تكن جامعة مانعة كانت مشتركة في عدم حصول التمييز وان كان المطلوب بها تعريف المحدود فهذا لا يحصل لها مطلقا لا يتنوع بها مطلقا بل يحصل لبعض الناس وفي بعض الأوقات دون بعض كما يحصل للاسماء فان الحد تفصيل ما دل عليه الاسم بالاجال فلا يمكن ان يقال لا يعرف المسي بحال ولا يمكن ان يقال يعرف به كل أحد كذلك الحد وان قيل ان المطلوب بالحد ان يحدد الحدوي يجب أن استمع له بتمتة وحققة المحدود التي لم تصورهما الا بالفظا الحدوا به تصورهما غير دخول الحد بالظن من نظنه من الناس بعض أهل المنطق وغيرهم فقد اخطأ كخطا من ظن ان الاسماء فوجب معرفة المسي لمن سمع تلك الاسماء بمجرد ذلك اللفظ وقد بسط الكلام على هذا في موضع وبنينا ما عليه جمهور النظار من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والصابئين والمشركيين من أن الحدود مقصودها التمييز بين المحدود وغيره وان ذلك يحصل بالوصف الملازم للحدود ودرا عكس الذي يلزم من ثبوته ثبوت المحدود ومن انتفاءه انتفاءه كالمظهر بقتل المسلمين من جميع الطوائف مثل أبي علي

(٢) هنا يابض متروك بالاصل كتب الكاتب بإزائه سطر من الاصل ورفقة ملحقة بعد قوله يقصرون اكتبه مصحبه

وأى هاتم وأما الهامو مثل أى الحسن الانعري والقاضي أى بكر وأى المعالي الجوينى والقاضى أى يعلى وأى الوفا من عقيل وأما الهام
وأما طريقة أهل المنطق ودعواهم ان الحد التام مقصوده التعريف بالحقيقة وانما الحقيقة مؤتمنة من الصفات الذاتية الداخلة في الحدود
وهي الجنس والفصل وتقسيمهم له. فان اللازمة للموصوف الى داخل في الحقيقة وتخرج عن غير عرضي وجعل العرضي الخارج عنها
اللازم على نوعين لازم للماهية ولازم لوجود الماهية وبنامهم ذلك على ان ماهيات الاشياء التي هي حقائقها ثابتة في الخارج وهي مقابلة
للوجودات المعينة الثابتة في الخارج. وان الصفات الذاتية تكون مقدمة على الموصوف في الذهن والخارج وتكون اجزا سابقة
لحقيقة الموصوف في الوجود في الذهن والخارجي فهذا يتجوز خطأ عند جماهير العقلاء من نظار الاسلام وغيرهم بل الذي عليه نظار
الاسلام ان الصفات تنقسم الى لازمة للموصوف لا تفارقه الا بعد مصاديقه والى عارضة لا يمكن مفارقتها مع بقائه وانه هذه اللازمة منها
ما هو لازم للجنس دون نوعه ومنها ما هو لازم لنوعه وأما تقسيم اللازمة الى ذاتي وعرضي وتقسيم العرضي الى لازم للماهية
ولازم للوجود وغير لازم بل عارض فهذا خطأ عند نظار الاسلام وغيرهم بل طائفة من نظار الاسلام قسموا اللازم الى ذاتي ومعنوي
وعنوا بالصفات الذاتية ما لا يمكن تصوره الذات مع عدمه وعنوا

(٢٢٣)

وفي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في ابنة خذافته عمر فلما
راى سعد قال اعود بالله من شر هذا الراى كبقدر فقال له انزلت في الباطن وغنمك وتركك الناس
يتنازعون في الملك بينهم فضر بسعد في صدره وقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي وابنه عمر هذا كان يحب الرياسة ولحقته على
الوجه المذموم ولهذا الماوى لاية وقيل له لا نوليت حتى تتولى قتال الحسين وأصحابه كان هو
أمير تلك السرية وأما سعدرضي الله عنه فكان محباب الدعوة وكان مسددا في زمنه وهو الذي فتح
العراق وكسر جنود كسرى وكان يعلم أنه لا دين وقوعه بين المسلمين وفي صحيح مسلم عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سألت ربي ان لا يهل أمي بسنة عامة فأعطانيها سألته ان
لا يسلب عليهم عدوا من غيرهم فيستبيح يستهم فأعطانيها سألته ان لا يجعل بأسهم بينهم غضبا
والمقصود ان الصلابة رضوان الله عليهم لم يقتلوا في خلافتهم في قاعدة من قواعد الاسلام أصلا
ولم يحتفلوا في شيء من قواعد الاسلام في الصفات ولا في القدر ولا مسائل الاحكام ولا مسائل
الامامة لم يختلفوا في ذلك بالاختصاص بالاقوال فضلا عن الاقتتال بالسيف بل كانوا متينين لصفات
الله التي أخبر بها عن نفسه نالين عنها غلبا لصفات المخالوفين متينين للقدر كما أخبر الله به ورسوله
متينين الامر وانتهى والوعود والوعيد متينين لحكمة الله في خلقه وأمره متينين لقدره والعباد

كلام ليس هذا موضع بسطه فاهم لم يعنوا بالذاتي ما يلزم الذات اذا لم يجمع لازم الذات ولا عنوا بالذاتي القوم الذات بل مصطلح المنطقين
فان هؤلاء ليس عندهم في النوات ما هو مذهب من الصفات كالجنس والفصل ولا يقسمون الصفات الى حقوق داخل في الماهية وخارج
منها والى عرضي خارج عنها ليس مقوما بل هذا التقسيم عندهم وعند جمهور العقلاء خطأ كما هو خطأ في نفس الامر ان التفرق بين الذاتي
القوم واللازم الخارج تفرق يظل لا يعود الا الى مجرد تحكم تنقسم التفرق بين المتماثلين كما قد بسط في موضعه ولهذا ابصر في هذا
أنهم أهل المنطق كابن سينا وأبو البركات صاحب المعبر وغيرهما بان لا يمكن ذكر فرق مطرد بين هذا وهذا واذكر ان بيننا ثلاثة فروق مع
اعترافه بأنه ليس واحد منها صحيحا واعترض أبو البركات على ما ذكرنا من سينا ما بين فساد الفرق بين الذاتي المقوم والعرضي اللازم وأبو
البركات لما كان معتبرا لما ذكره أئمة المشائين لا يقدمهم ولا يتهمة عليهم كما يفعل غيرهم مثل ابن سينا وأمثاله على أن ما ذكره أرسطو
وأصحابه في هذا الموضع مما يفرق محتم ولا ينفذ. وغير أبي البركات بين فساد مؤتمنة وصف الناس مصنفات في الرذيل أهل المنطق
كالمصنف أبو هاتم وابن النخشى والقاضي أبو بكر بن الطيب وغيرهم وهو لا الكلاية الذين يفرقون بين الصفات الذاتية والمعنوية بهم
أصح نظرا من هؤلاء المنطقين وهم سكر ونكر ما ذكر المنطقين من الفرق فلا يعود تفرق بينهم الى تفرق المنطقين بل تفرق بينهم يعود الى

ما ذكرهم من أن الصفات الذاتية عندهم لا يمكن تصور الذات مع تصور عدها والصفات المعنوية بما يمكن تصور الذات مع تصور عدها كالحياة والعلم والقدرة فانه يمكن تصور الذات مع نفي هذه الصفات ولا يمكن تصور الذات مع نفي كونها قائمة بالنفس وموجودتك ذلك لا يمكن ذلك مع نفي كونها قائمة عندنا أكثرهم وإن كلاب والاشعري في أحد قوليه جعل القديم كالعلم والقدرة والباطني زاعين الاشعري ومن اتبعه كابي علي بن أبي موسى وأمثاله وبين القاضي أبي بكر ومن اتبعه كالقاضي أبي بصير وأمثاله وهؤلاء أيضا تفرقهم باطل فإن قولهم لا يمكن تصور الذات مع نفي تلك الصفة يقال لهم لفظ التصور مجمل يراد به تصور ما هو الشعور بالتصور من طريق الوجود ويراد به التصور التام وما من تصور الاوفاقة تصوراتهم ومن هذا دخل الدخيل على هؤلاء المنطقيين القاطنين وعلى هؤلاء عنوا به التصور التام لذات الثابتة في الخارج التي لها صفات لازمة لها فهذه لا يمكن تصور ما كما هي عليه مع نفي هذه الصفات فاذا عني بالماهية ما يتصوره المتصور في ذهنه فهذه لا يزبدون نقص محسب تصور الاذهان وإن عنوا به ما في الخارج فلا يوجد حتى بدون جميع لوازمه وإن عني بذلك أنه لا يمكن تصور ما هو باوجه من الوجود مع نفي هذه الصفات فهذا يرد عليهم فيما جعلوا ذاتيا متسل كونه قائما بنفسه وكونه قديما ونحو ذلك فانه قد يتصور الذات (٢٣٤)

وإن كان خالفا في نفسها كإل من نفي الحياة والعلم والقدرة كان خالفا في نفسها وإذا قيل لا يمكن وجود الفعل إلا من ذات قائمة بنفسها فعدية قيل ويمكن أن من ذات حية عالة قادرة فإذا قيل هذه يمكن بعض العقلاء أن يتصور كونها فاعلام انتقل هذه الصفات قيل هذا تصور باطل والتصورات الباطلة لا ضابط لها ففسد يمكن ضالا آخر أن يتصور كونها فاعلام مع عدم القيام بالنفس فإن الفرق إذا عاد إلى اعتقاد المعتقدين لا إلى الحقائق موجودة في الخارج كان فرقا ذهنا اعتباريا لا فرقا حقيقيا من جنس فرق أهل

واسطاعته ولفعله مع إتيانهم القدر ثم لم يكن في زهم من يحج العاصي بالقدرة ويجعل القدرة محتمل عصى أو كفر ولا من يكذب بعم الله ومشيئته الشاملة وقدرته العامة وخلقه لكل شيء وينكر فضل الله وأحسانه ومنه على أهل الإيمان والطاعة وأنه هو الذي أتم عليهم بالإيمان والطاعة وخمسهم هذه النعمة دون أهل الكفر والمعصية ولا من ينكر افتقار العبد إلى الله في كل طريقة عجز وأنه لا حول ولا قوة الا بالله في كل دق وجل ولا من يقول إن الله يجوز أن يأمر بالكفر والترك ويؤبى عن عبادته وحده ويجوز أن يدخل إبليس وفرعون الجنة ويدخل الأنبياء النار وأمثال ذلك لم يكن فهمهم يقول يقول القدرية النافية والافقية الجبرية المجهمية ولا كان فيهم من يقول بتخليد أحسن أهل القلة في النار ولا من يكذب بشاعة النبي صلى الله عليه وسلم في أهل الكبار ولا من يقول إيمان الضائق كإيمان الأنبياء بل ثبت عنهم بالنقول العصاة القول بخروج من في قلبه مثقال ذر من إيمان من النار بشاعة النبي صلى الله عليه وسلم وإن إيمان الناس يتفاضل وإن الإيمان يزبدون نقص ومن نقل عن ابن عباس أنه كان يقول بتخليد قاتل النفس فقد كذب عليه كاذ كذا ابن خزم وغيره وأما النقول عن ابن عباس في قوة القاتل لا القول بتخليده وتوبته فيها وإيشان عن أحد كاذب بطل في موضعه فإن هذا من هذا ولا كان في العجلة من يقول إن أب بكر وعمر وعثمان لم يكونوا أغرة ولا كانت خلافتهم مهيبة ولا من يقول

المنطق بين الثاني المقوم والعرضي اللازم فانه يعود إلى الخلق حيث جعلوا الثاني

ان
مالات تصور الماهية بدون تصور العرضي ما يمكن تصور ما بدون تصور وليس هذا بفرق في نفس الامر وإنما يعود إلى ما تقدره الاذهان فانه ما من تصور الاوفاقة تصوراتهم فإن أراد بالتصور مطلق الشعور بالنفي فممكن الشعور بدون الصفات التي جعلوها ذاتية فانه قد يشعر بالإنسان من لا يحيط به بالإنسان مطلق أو جسم تام حساس متحرك بالإرادة مطلق وإن أرادوا التصور التام فنقول القائل حيوان مطلق لا يوجب التصور التام لموصوف بل ما من تصور الاوفاقة تصور أكمل منه فإن صفات الموصوف ليست مخصصة فبما ذكر ودون قالوا ان ربه التصور التام للصفات الذاتية عادت المطالبة بالفرق فيبقى الكلام دورا وهذا كما أنهم يقولون ماهية الشيء المركبة من الصفات الذاتية ثم يقولون الصفات الذاتية هي التي تتوقف تحقق الماهية عليها أو يفت تصور الماهية عليها فلا تعقل الصفة الذاتية حتى تعقل الماهية ولا تعقل الماهية حتى تعقل الصفة الذاتية لها فيبقى الكلام دورا كما يجعلون الصفات الذاتية أجزاء الماهية مقومة لها سابقة لها في الحقيقة في الوجودين الذهني والخارجي مع العلم بأن الذات أسمى بأن تكون سابقة من الصفات إن قدرنا هنالك سبقا ولا فهمنا متلازمان وإذا قيل هي أجزا قيل إن كانت جوهر كالجوهر الواحد جوهر كثيرة وإن كانت أعراف فهي صفات فأننا

فقبل الانسان حيوان ناطق قبل ان كانت الحيوانية والخالقة أعراضها هي صفات الانسان وان كانت جواهرها جواهرها وانسان وجوهره حيوان وجوهره ناطق وجوهره جسم وجوهره حواس وجوهره نام ومعلوم فساد هذا حقيقة الامر (٢٢٥) أم الماتصور في الازدهان وصفات لها هو موجود في الاعيان وان الذات هي الحق بتقوم الصفات من الصفات بتقوم الذات وأيضا فان أرادوا تصور الصفات مفصلة فمعلوم أن قولهم حيوان ناطق لا يوجب تصوير سائر الذات مفصلة فان كونه جسمانيا مباحسا ومتمحرا كإرادة لا يدل عليه اسم الحيوان دلالة مفصلة بل بمجمله وان أرادوا بالتصور تصور سواء كان مجملًا ومفصلا فمعلوم أن لفظ الانسان يدل على الحيوان والناطق كإبدال لفظ الحيوان على الجسم التام الحساس المتمركز بالارادة فيكون اسم الانسان تافيفيا تعريف صفات الانسان مثل ما أن لفظ الحيوان كاف في تعريف صفات الحيوان فاذا كا في تعريف الانسان لا يأتون بالبلفظ يدل على صفاته الذاتية دلالة مجمله وهذا القدر حاصل بلفظ الانسان كما تعرف يفهم من جنس التعريف بالاسماء وكان ما جعلوه حدًا من جنس ما جعلوه مما فان كان أحدهما الاعلى الذات فكذلك الآخر الافلا فلا يجوز جعل أحدهما مقصور الحقيقة دون الآخر غاية ما يقال ان في هذا الكلام من تفصيل بعض الصفات ما ليس في الآخر فان قول القائل حيوان ناطق فيه

(٢٢٥)

الخاص ما ليس في لفظ الانسان فقال وكذلك في لفظ التام من الدلالة على النمو باللفظ الخاص ما ليس في لفظ الحيوان وأنتم لا توجبون ذلك وكذلك لفظ الحساس والمتمركز بالارادة فمعلوم أن كلامهم لا يرجع الى حقيقة موجودة متعقبة وانما يرجع الى مجرد وضع واسطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية وهذا مبسوط في موضعه وكذلك الذين فرقوا بين الصفات الذاتية بين المصنوية واللازمة لذات من الكلاسيكية وأنابعهم بعد تعريفهم الى وضع واسطلاح وتحكم واعتبارات ذهنية لا الى حقيقة ثابتة في الخارج

ان خلافتهم ثابتة بالنص ولا من يقول ان بعد مقتل عثمان كان غيري أفضل منه ولا حق منه بالامامة فهذا القواعد الدينية التي اختلف فيها من بعد العجالة لم يختلفوا فيها بالقول ولا بالخصوصات فضلا عن السيف ولا قاتل أحد منهم على قاعدة في الامامة فقبل خلافة علي لم يكن بينهم قتال في الامامة ولا في ولاية علي قتاله أحد على أنه يكون تابعا لذلك والذين قاتلوا عليا لم يقاتلوا للاختصاص على دون الامعة قبله بوصف بل الذين قاتلوا معه كانوا يقررون بامامة من قبله وشأننا بينهم أن أبكر أفضل منه وقد تواتر عنه نفسه أنه كان يقول ذلك على المنبر ولم تظهر الشبهة الاولى تقدم علي على أبي بكر وعمر فضلا عن الطعن في امامتها وبكل حال في المعلوم للخاصة والعامة أهل السنة وأهل البدعة أن القتال في زمن علي لم يكن لمعاوية ومن معه الا لكونهم لم يبايعوا عليا لم يكن لكونهم يبايعوا أبا بكر وعمر وعثمان وأما الحرب التي كانت بين طليعة والزبير وبين علي فكان كل منهما يقاتل عن نفسه فلما ناله يدفع صول غيره عليه لم يكن له على غرض في قتالههم ولا لهم غرض في قتاله بل كانوا قبل قدوم علي يطليون قتله عثمان وكان القتل من قتالهم من يدفع عنهم فلم يمتكروا منهم فلما قدم علي وعرفوه مقصودهم عرفهم أن هذا أضرار به لكن لا يمكن حو ينتظم الامر فلما علم بعض القتل ذلك حل أحد العسكرين قتل الآخرين المثل أنهم بدؤا بالقتال فوقع القتال بقصد أهل الفتنة لا بقصد السابقين الاولين ثم وقع قتال على المثل

(٣٩ - منهاج ثالث)

ولهذا يضطررون في الفرق بين الصفات الذاتية والمصنوية فهذا يقول له قدم مقدم ما يقبضه وهذا يتنازع في هذا أه في هذا الثاني يقول هو علم بانه قادر بذاته كما يقول هؤلاء ما يقبضه قديم بذاته وإذا أراد ذلك أن علمه من لوازم ذاته لا يفتقر الى شيء آخر فقد أصاب وان أراد أنه يمكن كونه حيا عالما قادرا بدون حيا وعلم وقدر فقد أخطأ وذاته حقيقة تها هي الذات المستلزمة لهذه المعاني فتقدر وجودها بدون هذه المعاني فتقدر باطل لاحقة فتقدر وجود ذات منفكة عن جمع الصفات انما يمكن تقديره في الازدهان لا في الاعيان وهذه الامور مبسوطة في موضعها والمقصود هنا أن التعريف بالحدود والتعريف بالذات قد يتضمن ابضاح الشيء بما هو أخفى منه وقد يكون الخفاء والظهور من الامور النسبية الاضافية فتقدر يتضح لبعض الناس ولا للانسان في بعض الاحوال ما لا يتضح لغيره اوله في وقت آخر فتتبع حيث تدب من الحدود والاذلة لا يتتبع ما في وقت آخر وكلما كانت حاجة الناس الى معرفة الشيء ذكره أكثر كانت معرفتهم به وذكره أعظم وأكثر وكانت طرق معرفته أكثر وأظهر وكانت الاسماء المعروفة أكثر وكانت على معانيه أدل فالخلق الذي يتصوره الناس ويعبرون عنه أكثر من غير مجمله من الاسماء والصفات عندهم ما ليس لغيره

(١) قوله انهم لا يتصور الخ فكذا في الاصل ولعل في ذلك عدم نقصا فخر كنهه

تلاسدوا ذاهية وانحروا السيف ونحو ذلك فكل من هذه المسجلات في القفمن الاسماء أسماء كثيرة وهذا الاسم يدل على معنى لا يدل عليه الآخر كما يقولون صام ومهندوا ويضربونهم وتارة من ذلك أسماء الرسول صلى الله عليه وسلم وأسماء القرآن قال النبي صلى الله عليه وسلم في خمسة أسماء أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله الكفر وأما الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي وأما العاقب وقال أنا النضول القتال أنا بني الرحمة أنا بني الملمعة ومن أسماء المنزل والمدر والرسول والتي ومن أسماء القرآن الفرقان والتنزيل والكتاب والهدى والنور والشفا والبيان وغير ذلك ولما كانت حاجة النفوس إلى معرفة ربهما أعظم الحاجات كانت طرق معرفته أعظم طرق معرفته ما سواه وكان ذكرهم لأسمائه أعظم من ذكرهم لأسماء ما سواه وله سبحانه في كل لغة أسماء وله في اللغة العربية أسماء كثيرة والصواب الذي عليه جمهور العلماء أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة نعمه أن من أحصى التسعة والتسعين من أسمائه دخل الجنة ليس مراده أنه ليس له إلا تسعة وتسعون اسما فله في الحديث الآخر الذي رواه أحمد وأبو حاتم في صحيحه أسماؤه بكل اسم هو في اسميته نفسا وأما قوله في كتابك أو علمته أحد من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي وورده

(٣٢٦)

عليه وسلم كان يقول في صوره اللهم اني أعوذ بك من مضطك وبمعاذك من عقوبتك ومنك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك فاختبرناه صلى الله عليه وسلم لا يحصى ثناء عليه ولو أحصى جميع أسمائه لأحصى صفاته كلها وكان يحصى الثناء عليه لأن صفاته انما يعبر عنها بأسمائه

(فصل) ولما كانت طرق معرفة الله والافراد به كثيرة متنوعة صار كل طائفة من النظائر تلت طريقا إلى إثبات معرفته ويظهر من بطلان أنه لا طريق الاثبات وهذا غلط محض وهو قول بلا علم فانه من أين للإنسان أنه لا يمكن المعرفة

فلم يكن ما وقع قدحا في خلافة الثلاثة تمثل الفتنة التي وقعت بين ابن الزبير وبين يزيد بن مروان وابنه وهؤلاء كلهم كانوا متقين على موالاة عثمان وقتال من قاتله فضلا عن أبي بكر وعمر وكذلك الفتنة التي وقعت بين يزيد وأهل المدينة فتنة الحرة فاما كانت من بعض أهل المدينة أصحاب السلطان من بني أمية وأصحاب يزيد لم تكن لأجل أبي بكر وعمر أصلا بل كان كل من بالمدينة والشام من الطائفتين متقين على ولايته أبي بكر وعمر والحسين رضي الله عنه لما خرج إلى الكوفة اتما كان يطلب الولاية فكان يزيد يكره أن يقاتل على خلافة أبي بكر وعمر وكذلك الذين قتلوه لم يكن هو حين قتل طالبا للولاية ولا كان معه جيش يقاتله وإنما كان قد جمع منصرفا وطلب أن يرادى يزيد ابن عمار وأن يراد إلى الحزبه بالمدينة وأن يسرع إلى التفرقة وأثنى الظالمين الثلاثة حتى يتأسر لهم فلم يقتل رضي الله عنه وهو يقاتل على ولايته بل قتل وهو يطلب الدفع عن نفسه فلا يؤسر ويظلم والحسن أخوه قد كانت معه الجيوش العظيمة ومع هذا فقد نزل عن الأمر وسلم إلى معاوية وقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أنفى عليه بذلك وقال ابن أبي هذا أسد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ثم لما قتل الحسين فاهم من يطلب دمه مع المختار بن أبي عبيد الثقفي وقتلوا عبيد الله بن زياد ثم لما قدم مصعب بن الزبير قتل المختار فانه كذب وادعى أنه يوحى إليه وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سيكون من نقيض

كذاب

الاجزاء الطريق فان هذا في علم لا يعلم بالشر وبقلا بدم دليل عليه وليس مع الثاني دليل يدل على

هذا الثاني بل الموجود يدل على أن للفرقة طرقا أخرى وان غالب العارفين بالله من الاتيابه وغير الاتيابه بل من عموم الناس عرفوه بدون تلك الطريق المعتبر وقد تنهانا في هذا الكتاب عما تنهنا عليه من طرق أهل النظر وتنوعها على ما يأتي وان الطرق تنوع تارة بتنوع أصل الجليل وتارة بزيادته فمما فيه يستغنى عنها آخرون فهذا يستدل بالامكان وهذا بالحدوث وهذا بالآيات وهذا يستدل بحدوث الذوات وهذا بحدوث الصفات وهذا بحدوث المعين وهذا بحدوثه وحدوث غيره فظنوا أنه لا بد من العلم بحدوث كل موصوف تقوم به الصفات وقد يعبر عنه بلفظ الجسم والجوهر والمحدود والمركب وغير ذلك من العبارات وآخرون يستدلون بحدوث ما قام به الحوادث ويقولون كل ما قام به الحوادث فهو محدث وليس كل ما قام به الصفات محدثا والفلاسفة لم يسلكوا هذا الطريق في اعتقادهم ان من الاجسام ما هو قديم تحله الحوادث والصفات فكونه جسما ومحدودا وعما تحله الصفات والحوادث ليس هو مستلزما لكونه محدثا بل وليس ذلك مستلزما عنده اسطر كونه ممكنا قبل الوجود والعدم وكذلك لم يسلكها كثير من أهل الكلام كالهشامية والكرامية وغيرهم بل ولا يسلكها سلف الامة وأمتها كما يحدب في موضعه ولم يسلكها آخروا أهل الكلام الذين ركبوها طريقهم من قول الفلاسفة وقول أسلافهم المتكلمين

كالارز والتمد والطمس ونحوهم بل سلكوا طريقة ابن سينا التي ذكرها في اثبات واجب الوجود وطريقة ابن سينا في سلكها سلفه
 الفلاسفة كرسطو وأصحابه بل ولا سلكها باجهاير الفلاسفة بل كثير من الفلاسفة ينزعونه في نفيه لقيام الحوادث والصفات بذات
 واجب الوجود ويقولون انه تقوم به الصفات والارادات وان كونه واجبا بنفسه لا ينافي ذلك فلا ينافي عندهم جميعا كونه قدما على ولكن
 ابن سينا وأتباعه لما شاركوا الجمجمة في نفي الصفات شاركوا سلفهم الدهرية في القول بقدم العالم سلكوا في اثبات رب العالمين طرقا غير
 طريقة سلفه المشايخ كرسطو وأتباعه الذين أثبتوا العلة الاولى بحركة الفلك الارادية وان لها محركا كحركة المعشوق لعاشقه وهو
 يحرك الفلك المنسوب بالعلة الاولى فعند ابن سينا عن تلك الطريقة الى هذه الطريقة التي سلكها من طريقة أهل الكلام الذين يحبسون
 بالحدث على المحدث وهو لا يقول بمحدث العالم قبل طريقة الاستدلال بالممكن على الواجب ورأى أولئك المتسككين في حق الوجود الى
 قدم ومحدث فقسمة هو الى واجب وممكن وأثبت الواجب بهذا الطريق ولكن هذا يساعى ان القدم يمكن وله ماهية تقبل الوجود والعدم
 وهذا مما خالفه فيه جمهور العقلاء من الفلاسفة والمتسككين وغيرهم حتى انه هو تناقض في ذلك فوافق سلفه وجيع العقلاء موصرا بان
 الممكن لا يكون الا ما يقبل الوجود والعدم ثم تناقض هنا كاذب بطي غير هذا (٢٢٧) الموضوع ونحن ننبه عليه هنا نقوله

كل موجود اذا التفت اليه من حيث
 ذاته من غير التفات الى غيره فاما ان
 يكون بحيث يحجب الوجود في
 نفسه او لا يكون فان وجب فهو
 الحق بذاته الواجب وجوده من ذاته
 وهو القيسوم وان لم يحجب لم يجر ان
 يقال هو مختص بذاته بعد ما فرض
 موجودا بل ان قرن باعتبار ذاته
 شرط مثل شرط عدم علته صار
 ممتنعا او قرن شرط وجود علته صار
 واجبا واما ان لم يقرن بها شرط
 لا حصول علته ولا عدمها بقي
 له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان
 فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي

كذاب ومبسر وكان الكذاب هو الذي سعى المختار ولم يكن المختار والمبسر هو الحاجب عن وصف الشيء
 والفتنة التي وقعت في زمنه فتنة ابن الاشعث خرج عليه ومعه القراء كانت نظفه وعسفه فلم يكن
 شيء من هذه لاجل خلافة أبي بكر وعمر بل كل هؤلاء كانوا متفقين على خلافة أبي بكر وعمر
 وانما كانت على ولاية سلطان الوقت فاذا جاء قوم ينزعونه قام معه ناس وقام عليه ناس وهكذا
 كانت الفتنة التي وقعت بعد هذا في زمن بني أمية فان يزيد بن علي بن الحسين لما خرج في خلافة
 هشام وطلب الامر لنفسه كان ممن يتولى أبي بكر وعمر فلم يكن قتله على قاعدته من قواعد الامامة
 التي يقولها الرافضة ولما خرج أبو مسلم وشيعة بني هاشم على بني أمية انما كانوا من كان متوليا
 في ذلك الوقت وهو من وان لم يحدوا وانصار وما زال بنو العباس مشتقين لخلافة العباس مقدمين
 لا أبي بكر وعمر وعثمان على المنابر فلم يقتل أحد من شيعة ولا من شيعة بني أمية قد حاق في خلافة
 الثلاثة والذين خرجوا عليهم مثل محمد بن عبد الله بن الحسن بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة
 انما خرجوا من مهم على المنصور لا على من يتولى أبي بكر وعمر بل الذين كانوا معهم بالمدينة
 والبصرة كلهم كانوا يقولون أبي بكر وعمر فهذه أمثالها الفتنة الكبرى التي كانت في الخلف وكذلك
 لما صار عبد الرحمن الداخل الى الاندلس ودامت ولايته مدة طويلة لم يكن النزاع بينه وبين
 العباسيين على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان فهذه الولايات الكبرى التي كانت في الاسلام القاطعون

لا يجب ولا يمنع فكل موجودا ما واجب الوجود بذاته واما يمكن الوجود بحيث بذاته فيقال اما كون الموجود ينقسم الى واجب وهو
 الواجب بنفسه والى يمكن وموجود بغيره وان الموجود بغيره لا بد له من موجود بنفسه فهذا كالحق وهي قضايا صادقة واما كون الممكن
 بنفسه ذات يقتضيه عليها الوجود والعدم وانها مع ذلك قد تكون قدعية اذ ليس الواجب بغيرها كما يقوله ابن سينا وما وافقوه فهذا باطل عند
 العقلاء قاطبة من الاولين والآخرين حتى عند ابن سينا مع تناقضه والاعتراض على هذا من وجوه أحد ما قوله ان قرن باعتبار ذاته
 شرط صار ممتنعا او واجبا وان لم يقرن بها شرط بقي له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان يقتضي اثبات ذات لهذا الممكن تكون تارة
 وليجة وتارة مختصة وهذا يقتضي أن لكل ممكن ذاتا مختارا لوجوده وان تلك الذات يمكن ان تصاف بالموجود تارة وبعدم أخرى وهذا باطل سواء
 أريد به قول من يحصل العدم شيئا من العترة ونحوهم وقول من يجعل الماهيات النوعية في الخارج مغايرة للوجود في الخارج كما يقوله
 من يقوله من المتسلف والكلام على فساد هذا من مبسوط في غير هذا الموضوع وهو لم يذكر هذا لدلالة على صحة ذلك ويجرد ما ذكر من
 التقسيم لا يدل على وجود الاقسام الثلاثة في الخارج فيبقى بديه غير مقرر القدمات هذه اعلم بسلكه أمثال هؤلاء الذين كرون أقساما
 مقدرة تقدير اندهيلا ولا يتعين للتليل على امكان كل من الاله املا لوجوده وانما يذكره مجرد تقديره ونفاه ينون على ذلك التقدير

بناحن قد أثبت في الخارج وهم لم يثبتوا في الخارج كذا كذا نظرنا في مواضع والمقصود هنا أن قول القائل كل موجود إذا التفت إليه من حيث ذاته من غير التفت إلى غيره فالواجب وأما نحن إنما نصح إذا علمنا أن الموجود في الخارج له ذات يمكن أن لا يلتفت معها إلى غيره يقال إن تلك الذات إما واجبة وأما ألي يجب لها الوجود وأما أن لا يجب وأما إذا كان لا شيء في الخارج إلا الموجود ما بنفسه وأما بغيره الموجود بغيره إذا التفت إليه من غير التفت إلى غيره فلا ذاته يمكن الالتفات إليها يقال إنها يمكنه قابلة لتوجوده والعدم بل هذا الذي قدرناه موجود بغيره إذا لم يلتفت إلى غيره فلا حقيقة أصل لا وجود ولا غيره ولا هناك ما يكون يمكن الوجود أصلا بهذا التفسير لا يصح الاستدلال به إلا بعد إثبات ذات حقيقة في الخارج بمقارنتها في الخارج من الوجود ولما لم يثبت هذا القسم كالاستدلال بالخلافاً قبل قد قرر هذا في غير هذا الموضع قبل الجواب من وجهين أحدهما أنه قد بين أن إضافة غيره هذا الموضع فساد ما ذكره الثاني أنه يتقدرون أن يقرروا بغيره لأن هذه المقدمة مما ينافي فيه كثير من العقلاء بل أكثرهم وهي مقدمة خفية تحتاج إلى بيان ومتسلسلة الأشعرية كالرازي والأمدى (٢٣٨) حارون فيها وأرازي فيها قولنا ولا مدى متوقفها وأهل الإثبات

قابلة كالأشعرية وغير مستقون على بطلانها فكيف تكون مثل هذه المقدمة في إثبات واجب الوجود الذي وجوده أظهر وأعرف من هذه المقدمة وهي الاستدلال على القوى بالضعف لا كتحديد الجلي بالنقي وهذا إذا كان في الحدود مردود أفهوه في الأدلة أولى بل رد (الوجه الثاني) أن هذا ما حل على كل قول أماغلى قول تشار السنة الذين يقولون وجود كل شيء في الخارج عن حقيقته فظاهر وأما على قول القائلين بأن المعدوم شيء المفرقين بين الوجود والنبوت فإنهم لا يقولون ذلك إلا في المعدوم لا يقولون

فها والخارجون على الولاء لم يكن قتالهم فيها على قاعدة الإمامة التي يختلف فيها أهل السنة والرافضة وأما دعاهن ظهر إلى الرافضة وتسمى بأمير المؤمنين وأظهر القتال على ذلك وحصل لهم ملك وأعوان مدة بنوعيد الله الفداح الذين أقاموا المغرب مدة بصرته وماتت سنة وهذا باتفاق أهل العلم والدين ملاحدة ونسبهم باطل فلم يكن لهم بالرسول اتصال نسب إلى الباطن ولا دين وإنما أظهر والتب الكاذب وأظهر والتشيع لتوسلوا بذلك إلى متابعة الشيعة إذ كانت أقل الطوائف عقلا ودينا وأكثرها جهلا والأفامر هؤلاء العبيدة المنسبين إلى أهل ابن جعفر أظهر من أن يخفى على مسلم ولها جميع المسلمين الذين هم مؤمنون بطوائف الشيعة يتبرون منهم فلا يديده والامامية تكفرهم وتبتر عنهم وأما نسب إليهم الأسعيلية الملاحدة الذين فهم من الكفر فالس للهود والصارى كان الصاح (١) الذي خرج لهم السكين وشربهم قرامطة الجبرين أصحاب أبي سعيد الجاني فإن أولئك لم يكونوا يتظاهرون بدين الإسلام بالكلية بل قتلوا الخراج وأخذوا الحرا السود فهذه أمثالها الملاحم الفتن التي كانت في الإسلام ليس فيها حاو قع القتال فيه حقيقة على قاعدة الإمامة التي تدعيها الرافضة وإن ذكر بعض الخارجين ببعض البلاد من يدعو إلى نفسه ومعه من يقاتل فهو لا من جنس سكان الجبال وأهل البوادي والامصار الصغار من الرافضة وهم طائفة قليلة متفردون مع جمهور المسلمين ليس لهم سيف

مسؤل

إن الموجود القديم بثبوته يقبل الوجود والعدم بل قديرون أن ماهية القديم مقابلة

لوجود الممكن لا يقولون أنها تقبل الوجود والعدم في الجملة لا تصور عندهم ماهية مستلزمة للوجود تقبل الوجود والعدم وأما على قول متأخري الصلافة الذين يجعلون وجود الممكنات زائدا على ماهياتها فتلك الماهيات إنما تحقق في حال الوجود لا يمكن تجرد هاءن الوجود فلا تصور أن يكون عندهم ماهية هي نفسها تقبل الوجود والعدم فإثبات ماهية تقبل الوجود والعدم وهي مع ذلك مستلزمة للوجود وليس قول أحد من الطوائف (الوجه الثالث) أن هذا باطل فإنها إذا كانت مستلزمة للوجود امتنع أن تقبل العدم وإن كان عندها يمكن امتنع أن تستلزم الوجود فدعوى المدعي أنها يمكن وجودها وعدمها وإثباتها يمكن ذلك تستلزم الوجود لا يمكن عندها جمع بين المتناقضين وإذا قيل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها وأما باعتبار سببها له يجب وجودها قيل قول القائل هي باعتبار ذاتها يمكن وجودها وعدمها ليس معناه أنه يجب وجودها وعدمها بل معناه أنها باعتبار ذاتها لا تستلزم وجودها ولا عدمها بل لا بد لها من أحدهما باعتبار غيرها والتقدير أنها موجودة فيكون الوجود لها من غيرها واجبا والوجود الواجب ولو بغيره لا يمكن عدمه فهذه الذات الواجبة

بغيره لا يمكن عدمها بوجه من الوجوه وبها نلوا السبب الموجب لها العدمت لكن هذا تقدير متع فان السبب واجب الوجود بذاته
وهي من لوازمه ولازم الواجب بذاته متع عدمه لان عدمه لازم وجوب عدم المازم وفلو عدم لازم الواجب لعدم الواجب وعدمه متع
فعدمه لازم متع فكان عدم هذه الذات متعافلا يكون عدمها ممكنا فان الممكن نقيض المتع وإذا كان عدمها متعافلا يمكن
(الوجه الرابع) أن يقال معلوم انه لو لا وجود الفاعل لكانت معدومة بنفسها لم يكن عدمها معلول عنه منفصلة عنها وقول القائل
عنه العدم عدم الله ان اراد به ان عدم العلة يستلزم عدمها وبطل عليه فهذا صحيح وان اراد ان نفس عدم العلة هو الذي جعل المعلول
معدوما فهذا معلوم البطلان بصرح العقل فان العدم المحض لا يكون له تأثير في شيء أصلا ولا مالا يوجب عدمه اذ الموجد العرف هو
باق على العدم مستمر على ما كان عليه والعدم المستمر الباقي لا يكون له علة أصلا ولا قدور أن لكل معدوم علة لعدمه لازم تقدير على لا تنافي
لان ما بقدر عدمه لا ينشأه وكل هذا باطل فان العدم في محض ليس بشيء أصلا حتى بقدره على ومعلولاته اذا كان كذلك والممكن
لا يضطر الى المأثر الا اذا قدر وجوده والاف قد قدر عدمه لا يتقرر الى شيء أصلا فاذا قدر وجوده واجبا بغيره وجوبا قدما أزليا لم يكن هناك
ما يقبل العدم ولا يمكن أن يقرن بذاته شرط عدمه وهذه الاعتراض (٢٢٩) يمكن ابراده على قوله كل موجود اذا

التفت اليه من حيث ذاته من غير
التفات الى غيره فهو اما واجب
واممكن فيقال ان قيل بان الذات
هي نفس الوجود المحقق في الخارج
فذلك اذا قيل ليس له حقيقة بدون
الموجود بنفسه فاذا انظر اليه مجردا
عن غيره بطلت حقيقته وكان نفيها
محصلا يمكن له حقيقة يلتصق
القلب بها البتة وان قيل انه
ذات ما فبارة لوجوده فذلك الذات
سواء قدرا مكان متحققا دون
الوجود كما يقوله من يقول المعدوم
شيء أو فرض انه لا يمكن تحقها
بدون الوجود فعلى التقدير بر اذا
التفت اليها من غير التفت الى غيرها

مسؤول على الجمهور حتى يقول القائل أعظم خلاف وقع بين الأمة خلاف الامامة أو ماسل في
الاسلام سيف مثل ماسل على الامامة في كل زمان وان كان صاحب هذا القول يعني به أنه انما
يقتل الناس على الامامة التي هي ولاية تخص في ذلك الزمان فقوم يقاوتون معه وقوم يخرجون
عليه فهذه الشيعة من مذهب السنة والثلاثة في شيء أو ليس من المعلوم ان الناس الذين دينهم واحد
وبينهم واحد اذا اختلفوا فلا بد ان يكون لهؤلاء من يقدمونه فيصالحونه متوليا ولهؤلاء من يقدمونه
فيصالحونه متوليا فيقتل كل قوم على امارتهم جلوه هم امامهم لكن هؤلاء لا يقاوتون على القاعدة
الدينية من كون الامامة ثابت بالوص ولا ان خلافة الثلاثة باطلة بل عامة هؤلاء لا يعرفون بالامامة
الثلاثة ثم قد بين ان اصحابه لا يقتلوا على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان والتزاع بينهم فبين ان
خلافتهم كانت بلا سيف مسلول أصلا وانما كان السيف مسلول في خلافة علي فان كان هذا
قد حالفه قدح يخص بمن كان السيف في زلمته بين الأمة وهذه حجة الخوارج وبجنتهم أقوى من
حجة الشيعة كما أن سيوفهم أقوى من سيوف الشيعة ودينهم أصح وهم صادقون لا يكذبون ومع
هذا فقد ثبت بالسنّة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم واتفاق اصحابه أنهم مبتدعون
مخطئون خلال فكيف بالرافضة الذين هم بعد منهم عن العقل والعلم والدين والصدق والتجاعة
والورع وعامة خصال الخير ولم يعرف في الطوائف أعظم من سيف الخوارج ومع هذا فلم يقاتل

لم تكن موجود بل معدومة وان قد فرضتم وجوده فهذا جمع بين النقصين أو يضاف في مع عدم الالتفات الى غيرهما متع الوجود
لا جارة الوجود فاعين وجوده اذا التفت اليه من غير التفت الى ما يقتضي وجوده كان متع الوجود سواء فرض عدم ما يوجد أو لم يفرض
لا وجوده ولا عدمه فهو لا يكون موجودا الامع ما يوجد فاذا التفت اليه مجردا عما يوجد امتنع وجوده وان قال القائل فرق بين التفت
بشرط لا ولا بشرط أو قال بشرط عدم الموجد ولا بشرط وجوده فله متع في الاول ويمكن في الثاني قبله بل هو متع في التسعين فاذا
أخذ لا بشرط كان متع الوجود وكذلك اذا أخذ لا مع وجود الفاعل وذلك انه لا يمكن وجوده بالفاعل وجوده بدون الفاعل لا مع
فاذا التفت اليه لا مع لازم وجوده كان وجوده متعافلا للمتع أعظم من أن يكون متعافلا بنفسه أو بغيره كان الموجود أعظم من أن يكون
موجودا بنفسه أو بغيره والامتناع لا يضطر الى أن يقرن به بشرط وهو عدمه بل اذا لم يقرن به بسبب وجوده كان متعافلا والعقل يعقل
امتناعه بدون ما يوجد وان لم يخطره انه قرن به عدمه فهو في مجردة عن الاقتران بما يوجد متع كما هو في الاقتران فعدم العلة متع
يبين ذلك أن عدم العلة لا شيء فافترا به عدم العلة اقتران بعدمه محض فلم يختلف حاله بين تقدير عدم هذا الاقتران وانتفاءه الا اذا قرن به
ما يقتضي وجوده والاف هو بدون القرن المقتضي لوجوده متع معدوم وسبب هذا أن هذا الاقتران ليس هو الموجب لعدمه في نفس

الامر بل هو دليل على العدم والادلة متعددة الدليل لا ينكس فلا يلزم من عدمه عدم الدلول الا اذا كان ملازما قال شي اذا اُخضع منه
كان محتما ومع عدم فاعله كان محتما وكل من الامر ين على استناعه وكذلك اذا اخذ بدون شرطه كان محتما وبدون لازمه كان محتما
والمقتضى الممكن ان الزم الوازبه وأعظم الشرط ولا فرق بين أن يقدم انتفاء اللازم أو بقدر لاعم ثبوت اللازم فالامر ان سوا هو في
كلامه محتتم الاعم اللازم فان وجوده لا يلزم بدون اللازم محتتم ولهذا كل ما يقدر في الخارج فاما واجب بنفسه أو بغيره واما محتتم بنفسه
أو بغيره فاذا قيل هو باعتبار نفسه لا واجب ولا محتتم قبل ليس في الخارج شيء لا واجب ولا محتتم وانما ذلك شيء يقدر في ذهنه فيقدر
في ذهن ذات يمكن وجوده واما هو ان لم تكلم فيما يقدر في الاذهان بل قلت كل موجود فخلعت التقسيم وادع اعلی الامور الموجود في
الخارج وتلك امام موجوده بنفسها واما بغيرها وليس فيما يمكن الالتفات اليه مع كونه غير موجود الا اذا كان في الذهن مع أنه في الذهن
موجود وجودا ذهنيا (الوجه الخامس) قوله ان قرن باعتبار ذاته شرط صلو واجبا ومحتما وان لم يقترن به شرط لاحصول علة ولا
عدمه باق له من ذاته الامر الثالث وهو الامكان فيكون باعتبار ذاته الشيء الذي لا يجب ولا يتع فيقال هذا التفسير يتضمن رفع النقيضين
قوله لا يبدان يقترن بها حصول (٢٣٠) العلة أو عدمها لا يمكن رفع النقيضين جميعا وهو حصول العلة وعدمها معا

فالتقدير المحال لهذين وهو ان لا
يقترن بها حصول العلة ولا عدمها
فهو تقدير سلب النقيضين وهو رفع
وجود العلة وعدمها معا وهذا
محتتم وحيث فلا يثبت الامكان
الاعلى تقدير محتتم وما لا يثبت
الاعلى تقدير محتتم فهو محتتم فيكون
الامكان الذي أثبتوه هو أنه لا يجب
ولا يتع لا يحصل الابتدير محتتم
وهو رفع النقيضين فيكون محتما
وهذا اوضح أن هذا الامكان امر
لاحقيقته في الخارج ولا يعقل
الامكان الا في شيء يكون موجودا
تارة ومعدوما أخرى واما ما يكون
موجودا لا يقبل العدم البتة فليس

القوم على خلافة أبي بكر وعمر بل هم متفقون على امامتهم واموالهمها وقوله الخلاف الخامس
في فقهنا والتواريخ وواعن النبي صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
صدقة فيقال هذا ايضا اختلاف في مسئلة شرعية وقد زال اختلاف فيها والخلاف في هذه دون
الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد وميراث الجد مع ابناها وحجب الام الاخرين وجعل الجد مع
الام كالأب وأما ذلك فمن مسائل الفرائض التي تنازعوا فيها فالخلاف في هذا أعظم لوجوه
أحدها انهم تنازعوا في ذلك ثم لم يمتنعوا على قول واحد كما اجتماعي ان النبي صلى الله عليه
وسلم لا يورث الثاني انهم لم يرو لهم من التصوص الصريحة في هذه المسائل ما روى لهم في ميراث
النبي صلى الله عليه وسلم الثالث الخلاف هنا في قصة واحدة لا يتعدد النزاع في هذه المسائل
من جنس متعدد وعلمة النزاع في تلك هي نزاع في قليل من المال هل يخص به ناس معينون
وأولئك القوم قد أعطاهم أبو بكر وعمر من مال الله بقدر ما خلفه النبي صلى الله عليه وسلم أضعافا
مضاعفة وقد قواها كانت ميراثا مع ارب هذا باطل فانما اخذ منهم قربة ليست كبيرة بأخذ
منهم مديته ولا قربة عظيمة وقد تنازع العلماء في مسائل الفرائض وغيرها يكون النزاع في
موايرت الهاشميين وغيرهم من أضعاف أموال فلهذا ولا ينسب للتنازع فيها الى ظلم اذا كانوا
قائلين باحتدادهم فلو قدر ان خلفاء اجتهدوا فأعطوا الميراث من لا يتحققه كان أضعاف هذا

يمكن ان كان المعدوم الذي لا يقبل الوجود البتة فليس يمكن مثل نقيض صفات كمال الباري فان الهجر والجهل
وتجوز ذلك أمور معدومة لا تقبل الوجود البتة كان حاشاه وقدرته وعلمه من لوازمه لانه لا تقبل العدم البتة بل يجب وجودها ويتع
عدمها وليست من الممكن الذي يقبل الوجود والعدم بين هذا الوجه السادس وهو قوله وان لم يقترن به شرط لاحصول علة ولا عدمها
بقي له من ذاته الامر الثالث يقتضى ان هذا الامر الثالث انما يكون له من ذاته اذا لم يقترن بها أحد الامرين ومعلوم انه لا بد ان يقترن
بها أحد الأمرين فاذا لم يكن لها الامكان الا في حال تجردها عن الاقتران وهي لا تجرد عن الاقتران لم يكن لها من ذاتها امكان أصلا فانه
جعل ما لا يمكن عدمه واجبا سواء كان واجبا بنفسه أو بغيره وما كان واجبا لم يمكن ممكنه وانما يكون ممكنه اذا لم يقترن به لاسبب وجوده
ولاسبب عدمه يقرر هذا الوجه السابع وهو ان هذا الكلام يقتضى انها في حال اقترانها بشرط حصول العلة واجبة ليس لها من ذاتها
الامكان والتقدير انها لم توجد وان الموجود اما واجب واما ممكن وفي حال وجوده فاقترن بها حصول العلة فلا يكون في حال وجودها
لها من ذاتها الامكان وحيث تدفع صفها بالامكان في حال الوجود الواجب محتتم فبطل تقسيم الوجود الواجب الى واجب وممكن بهذا
الاعتبار بخلاف تقسيم من قسمه الى واجب وممكن وفسر الممكن بما يوصف بالوجود تارة والعدم أخرى فيكون تارة موجودا وتارة معدوما

متعاقبة لأول لها تنتهي إليه قلت هذا السلك أضعف من مسئلة الحركة والسكون فان هذا يقتضي ما يقتضي اليه الذم من غير عكس
اذا كلاهما يقتضي ان بيان امتناع حوادث متعاقبة دائمة وقد عرف ما فيه وهذا يزعم بواجبنا الى بيان أن الجسم لا يتخلو عن صفات
حادثه غير الحركة والسكون وهذا يخالفه جمهور العقلاء وهذا مبني على مقدمات على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو اقتران وان ذلك
لا يكون الا بمقتضى وان كان لا بالبدن من محض فهو محدث وأما المقدمة الاولى فجمهور العقلاء سلوا أنه لا بد من قدر وأما كونه لا بد
له من اجتماع واقتران فهو مبني على مسئلة الجوهر الفرد أو كثر العقلاء من ملوثة المسلمين وغيرهم ينكرون الجوهر الفرد حتى
الطوائف الكبار من أهل الكلام بالصورية والفرازية والهشامية والكلابية وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة وان كان القول
بتركيب الجسم من المادة والصورة كما يقوله من يقوله من المتفلسفة أيضا فلسفة دعوى تركبهم الجواهر الفردة فكذلك القولين ضعيف
ونحن في هذا المقام مقصودنا التنبيه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ما قد يقتضي محض فهذا فيه نزاع مشهور وذلك
ان القدر مضمّن صفات القدر كونه أو كونه وسائر ما يمكن أن يصف به الجسم من الحياة والعلم والقدر والكلام والسمع
والبصر وغير ذلك فان صفاته نوعان منها ما يختص بالاجسام مثل هذه (٣٣٣) الصفات ومنها ما يشترك فيه الحي

وغيره كالا كوان والقدر والطعم
والريح فاذا قال القائل كل شيء قد
يمكن أن يكون قدره على خلاف
ما هو عليه كان عنده أن يقول
كل ما وصف يمكن أن يكون موضوعا
بخلاف صفته فاذا عرضنا على
عقولنا ما نعلم من الموجودات
التي لها أقدار وصفات كان يجوزنا
لكونها على خلاف أقدارها
كجوزنا لها أن تكون على خلاف
صفاتها بل القدر من الصفات
ولهذا المتكلام الفقهاء في مفهوم
الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم
في الابل السائمة ان كل تكلم
بعضهم في مفهوم القدر كقوله اذا

فتألفنا والجواب أن يقال (١) جعل مثل هذا خلافا فقد كان مثل هذا على عهد أبي
صلى الله عليه وسلم قطعين بعض العصابة في امارق زيد بن حارثة وبعضهم في امارق أسامة ابنه
وقد كان غير واحد يطمعن فين يولي أبو بكر وعمر ثم ان القائل لها كان طلبة وقد رجع عن ذلك وهو
من أشد الناس (٢) تعظيما كان الذين طعنوا في امارق زيد وأسامة رجوعا عن طعنهم
طاعة لله ورسوله (٣) وقوله ان الخلاف الثامن في امرة الشورى والتفقوا بعد الاختلاف على
امامة عثمان والجواب ان هذا من الكذب الذي اتفق أهل النقل على أنه كذب فانه لم يختلف
أحد في خلافة عثمان ولكن بني عبد الرحمن يشاور الناس ثلاثة أيام وأخير الناس لا يعدلون
بعثمان وانه شاور حتى العذارى في خدودهم وان كان في نفس أحد كراهة لم ينقل أو قال
أحد شيئا ولم ينقل الناقل هذه الامور والامر الذي يشاور فيه الناس لا ينفك من كلام لكن
لا يمكن الجزم بذلك بمجرد الحزب فلما علمنا ان خلاصته ما كان اختلاف في ولاية عثمان ولان
طائفة من العصابة قالت لولا عليا أو غيره كما قال بعض الانصار من أمير وشكم أمير ولو وجدني
من ذلك لكان مما تنفر الهمم والدواعي على نفسه لاعتزل زاع بعض الانصار في خلافة أبي بكر
فالذي في ذلك مقرر ولهذا قال الامام أحمد لم يتفق الناس علىبيعة كما اتفقوا علىبيعة عثمان
ولامسالمون بعد ثلثي يوم وهم مؤثقلون مستفقدون متهاون متوادون معتمدون

(٣٥ - مناج ثالث) بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث فقال آخرون القدر من جملة الصفات ولهذا كان
عما احتج به من أهل الكلام على الفلاسفة في مسئلة حدوث العالم ان العالم له صفات وأقدار يمكن أن يكون على خلافها فهو
مقتضي محض لان العالم يمكن بالاتفاق والمقتضى لا يكون موجبا لذات وقد سلكت هذه الطريقة والمعالج في النظامية فالكوهذه
الطريقه منازعهم بل يفرقوا بين القدر وسائر الصفات في امكان القبول وعدمه والقدر للعين أقرب الى الذات المعينة من الصفات
الطولية كالأصناف المخصوصة ألزمه من جنس القدر فان نفس الجسم التعلي (٢) الذي يقدر في ذهن الاول قد يمكن فرضه خاليا
عن جميع الصفات لانه فرض جسم شامل لجميع الاجسام فلذلك قد مر دواعي جميع الصفات كما يفرض عدد مجرد عن جميع المددوات

- (١) قوله جعل مثل هذا خلافا كذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا فنظر كتبه محصيه
- (٢) قوله تعظيما كذا في الاصل والبارت فيها سقط واضح ولعل وجه الكلام تعظيما لم تكتبه محصيه
- (٣) قوله الذي يقتضي ذهن الاول قد مر كذا في الاصل والوجه الكلام الذي لا يقتضي ذهن الاول قد مر كذا في آخره ككتبه محصيه

وكذلك ما يتخيله الانسان من الاجسام بعد رؤيته كتحيله الانسان والفرس والشجر والدار والمدينة والجبل ونحو ذلك يمكنه تخيله مع عدم تخيل شيء من صفاته كالوأنه وغيره ولا يمكنه تخيله مع نفي قدره واختصاص جنس الجسم بجنس القدر كاختصاص جنس الموصوفات بجنس الصفات واختصاص الجسم العيني بقدره كاختصاصه بصفته المعينة بحقيقته المخصوصة ذلك على مثله حقيقة شخصه وقدر وصفه تقويمه فهنا ثلاثة أشياء المقدار والحقيقة وصفات الحقيقة فقول القائل كل ذي قدر يمكن أن يكون بخلاف ذلك القدر كقول كل موصوف يمكن وجوده على خلاف تلك الصفات وهو أقرب من قوله كل ماله حقيقة فيمكن وجوده على خلاف تلك الحقيقة ولكن في هذا المقام يمكن أن يجعل حكم المقدار حكم سائر الصفات فلا ريب أن كيفية الموصوف وصفاته الزم من قدره فكيفيته أحق به من كينته واختصاصه بقدر دون اختصاصه بصفته فالتلو والماء والهواء يلزمها كيفياتها المخصوصة أعظم مما يلزمها المقدار المعين فقال ان أمكن أن يقرر أن كل جسم يقبل من الصفات خلاف ما هو عليه وما كان كذلك فهو ممكن أو يحدث كان هذا ادليلا عاما لا يختص بالمقدر وان لم يكن ذلك فلا فرق بين القدر وغيره وأحد الطرق التي ذكرها الرازي وغيره في اثبات الصانع تعالى الاستدلال بإمكان صفات الجسم أو حدوثها بقرى السالكون فيه بين القدر وغيره ثم نقول أن وصف يمكن أن يكون بخلاف ذلك الوصف ونحو ذلك أثره بالامكان الذهني والخياري والفرق بينهما ان الامكان الذهني معناه عدم العلم بالامتناع فليس في ذهنه ما يمنع ذلك والامكان الخياري معناه العلم بالامكان في الخارج والامكان في الخلق والامكان في الانسان يقدر في نفسه أشياء كثيرة يجوزها ولا بد انهم لا يمتنع مع ذلك افسى مجتمع في الخلق لا موار أخرى قال أريبه الامكان الذهني لم ينفعه ذلك لان غاية عدم العلم بالامتناع كون تلك الصفة واجبة وان قال أريد الامكان الخياري وهو أني أعلم أن كل موصوف بصفة أو كل ذي

(٢٣٤)

يجعل الله جمعا وقد أظهرهم الله وأظهرهم ما بعينه نبيه من الهدى ودين الحق ونصرهم على الكفر وفتح لهم بلاد الشام والعراق وبعض خراسان فلم يعدوا بعثمان غيره كما أخبر بذلك عبد الرحمن بن عوف ولهذا يابيه عبد الرحمن كآبث هذا في الاثبات الصحيحة وأما ما ذكره بعض الناس من أنه اشترط على عثمان سيرة الشيعين فلم يجب اما لغيره عن مثل سيرتها واما لان التقليد غير واجب وغير جاز وانه اشترط على علي سيرة الشيعين فأجاب له لا يمكن متابعتها أو جواز تقليدها فهذا النقل ليس له استناد ثابت وأنه يخالف النقل الثابت في الصحيح الذي فيه ان عبد الرحمن بن ثلثة أيام لم يمتنع في لبسها بكثير فوم في ذلك يشاور المسلمين ولم يهرم يعدلون بعثمان غيره بل رأوه أحي وأبشع بالامر من غيره وان عبد الرحمن لم يشترط على علي الا العدل فقال لكل منهم ما الله عليه ان وليت لعدلين وان وليت عليك لسمع ولتطيعن فيقول نعم فشرط على المتولي العدل وعلى المتولي عليه السمع والطاعة وهذا حكم الله ورسوله كادل عليه الكتاب والسنة وأما قوله ووقعت اختلافات كثيرة منها رده الحكم بن أمية الى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسى طر يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كان يشفع الى أبي بكر وعمر أيام خلافتهم انما أجابوا الى ذلك ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرضا فيقال مثل هذا ان جعله اختلا فاجعل كلها حكم خليفة بحكم ونزعه فيه قوم اختلا فاوعد كان

ذكر

قدر يمكن أن يكون بخلاف ذلك كان مجاز في هذا الكلام لان هذه قضية كلية

تناول من الافراد اما لا يحصى الا الله تعالى وليس معه دليل يدل على امكان ذلك في الخلق يتناول جميع هذه الافراد غاية أمر أي بعض الموصوفات والمقدورات يقبل خلاف ما هو عليه فاذا فاس القائب على الشاهد كان هذا من أسند القياس لاختلاف الحقائق ولان هذا انعكس عليه فيقال له ان الامالة صفة وقد فاس القائب على الشاهد يقال كل قائم بنفسه فله صفة وقدرة وهذا الى العقول أقرب من قياسهم فان هذا لا يعلم انتقاضه وأما قول القائل كل ماله صفة وقد فقبل خلاف ذلك فلا يعلم المراد فان القياس الذي لا يعلم انتقاضه من القياس الذي لا يعلم المراد والناس متفقون على أنهم لم يروا موجودا الا الله صفة وقد وليسوا متفقين على أن كل مارا ويمكن وجوده على خلاف صفاته وقد مر مع بقا حقيقة هو بها هو ولكن مع استحالة حقيقة فاقباله قدره وصفاته أولى ثم ان ما شاهدته من السموات انما علم حواز كونها على خلاف هذه الصفات بل لا تعلم ذلك ضرورة ولا حسا ولهذا نازع في ذلك كثير من العقلاء الذين لا يجمعهم مذهب معين لقاعد بعضهم عن بعض ولو كان هذا الجواز معلوما بضر ودم نازع فيه طوائف العقلاء الذين لم يتوكلوا على قول فان هؤلاء لا يشقون على جحد الضروريات ثم يقال هذا ابيته معارض بالحقائق في نفسها وصفاتها اللازمة لاهلها يمكن أن يقال

كل موجوده حقيقة فخصه بمتازم لمن غيره فاختصاص ذلك الموجد بتلك الحقيقة دون غيرها من الحقائق يقتصر الى محض وبقا أيضا كل موجوده صفات لازمة لخصه فاختصاصه بتلك الصفات دون غيرها يقتصر الى محض ومن المعلوم أنه قد علم ضرورة العقل واتفاق العقلاء أنه لا بد من موجود واجب بنفسه قديم وموجود يمكن محدث فإنا شاهد حدوث الحوادث والحادث يمكن والما وجد وليس واجب بنفسه والالم بعدم ويعلم بالضرورة أن طبيعة الحادث لا تكون الا بقديم وطبيعة الممكن لا تكون الا بواجب كما قد بسط في غير هذا الموضع فلذا كانت الموجودات منقسمة الى قديم ومحدث وواجب ويمكن فمن المعلوم أنها يشتركان في معنى الوجوه والماهية والذات والحقيقة وغير ذلك ويختص الواجب عما لا يشركه فيه غير بل من المعلوم بالضرورة أن الواجب حقيقة تخصه لا يشركه فيها غيره فان كان كل محتص يقتصر الى محض ميان له افتقر حقيقة الواجب بنفسه الى محض ميان له فلا يكون في الموجودات قديم ولا واجب فيلزم حدوث الحوادث بلا محدث وجود الممكنات بلا واجب وهذا كما أنه معلوم القضا بالضرورة وقد ذهب اليه أحد من العقلاء بل غاية الدهري المعلن الكافر أن يقول العالم قديم واجب الوجود بنفسه لا يقول له يمكن محدث ليس له مبدع وأنا قال الدهري ان العالم واجب الوجود بنفسه لزمه أن الواجب بنفسه مختص عن غيره بصفات (٢٣٥)

والثابت والمعدن في الجله كل عاقل مضطر الى ان يتل موجود واجب بنفسه حقيقة يختص بها عما سوا من غير محض ميان له خصه بتلك الحقيقة ومن قال ان واجب الوجود هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق ولا بشرط فيقال له هذا القول وان كان فاده معلوما بالاضطرار كما بين في موضعه قول متناقض وهو مستزم أنه مختص عن غيره بما يخصه وذلك أن المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا ولا يوجد الا مقيدا بقديم الصود فاذا قبل موجود واجب

ذ كر ذلك لما اختلفوا فيه من الموارب والطلاق وغير ذلك أصح وأنفع فان الخلاف في ذلك ثابت منقول عند أهل العلم ينتفع الناس بذلك كره والمناظر فيه وهو خلاف في أمر كل يصلح أن تقع فيه المناظرة وأما هذه الامور فقائها جزئية ولا تجعل مسائل خلاف فيناظر فيها الناس هذه اذع أن فيباد كره كذا كثيرا منه ما ذكره من أمر الحكم وأنه طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طرد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنه استنفع الى أبي بكر وعمر أيام خلافتهما فاجابوا الى ذلك وان عمر نفعه من مقامه يمين أو بعين فرضا فمن الذي نقل ذلك وأن اسناده وحق ذهب هذا الى اليمين وما الوجه انفيه الى اليمين وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على ما يدعيه بالطائف وهي أقرب الى الحكمة المذنب من اليمين فاذا كان الرسول أقره قريبانته فما الوجه انفيه بعد نبوته الى اليمين وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ان نبي الحكم بالمثل فان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينعه الى الطائف بل هو ذهب بنفسه وذكر بعض الناس أنه نفيه لم يذكر اسنادا صحيحا بكيفية القصة وسببها وعلى هذا التقدير فليس فمن يجب نفيه في الشرع من يستحق النفي الاثم بل ما من ذنب يستحق صاحبه النفي الا لا يمكن أن يستحق بعد ذلك الاعانة الى وطنه فان النفي امام وقت كنى الزاني البكر عند جمهور العلماء عنقه هذا بعد السنة واماني مطلق كنى الخنثى فهذا يبيح الى أن يتوب وكذلك نفي عرق في رجليه وانجر وحينئذ فلا يمكن أن يقال ان ذنب

قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا وان قال ليس واجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وان ادعى وجود موجود لا واجب ولا غير واجب لم يعرف التقيضين جميعا وهو أظهر الامور المستتعة في بدية العقل ثم انه يقتضيه بكونه مبد الشيره وكونه عاقل ومعقولا وعقلا وعاقلا ومعقولا وعقلا وغير ذلك من الامور المفيدة المخصصة التي عتاز بها عن غير ولا يكون وجودا مطلقا ثم ان قال هو مطلق لا بشرط لزمه ان يصدق له على كل موجود كما أن الحيوان المطلق لا بشرط يصدق عليه جله على الانسان والفرس وغيرهما من الحيوانات وهذا متفق عليه بين العقلاء فيلزم حينئذ أن يكون كل موجود واجب الوجود ان كان واجب الوجود هو الوجود المطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القوي ومثله من الملاحدة الباطنية الباطنية الصوفية ومعلوم أن هذا مكاره للناس والعقل وهو مستحي الحاد في الدين وان قال هو مطلق بشرط الاطلاق كما يقوله طائفة من ملاحدة الطائفتين بمن رفع عنه التقيضين فهم قد قدر وافي منقطعهم ان المطلق بشرط الاطلاق لا يكون الا في الازمان لا في الاعيان بلزمنها ان لا يصحوا بالوجوب ولا بكونه علة ولا عقلا ولا معقولا ولا عاقل ولا معقولا فان هذه كلها تخرج الوجود عن أن يكون مطلقا بشرط الاطلاق وتغني عما ليس كذلك والمطلق لا بشرط ليس فيه اختصاص ولا امتياز وان قالوا مطلق بشرط سلب سائر الامور التبوئية عنه وهو الموصوف بالسلب والاضافه والاثبات كما يقوله

ان سبنا وطائفة فهذا ماعلم له باطل من وجوه كثيرة ليس هو مطلقا بل موجود مقيد بشروط سلسلة واضافة وذلك لخصص امتاز عن سائر الموجودات فلا يمكن تقدير وجود واجب ولا يمكن الا وهو مختص بما عينه عن سائر الموجودات على أي وجه قدر ثم يقال كل ما اشار اليه العقل من الامور فلا بد من حقيقة مختص به يتميز بعساؤه كقضا كان وكل ما هو موجود في الخارج فلا بد من وجود مختص به يتميز بعساؤه فان كان كل ما اخصص باخر مختص يجب ان يكون مختصا من خارج امتنع ان يكون في الوجود موجود بنفسه وان تكون حقيقة من الحقائق موجودة بنفسها وان يكون ثم وجود واجب ثم يلزم التناقض والدور المتع واللسلسل المتع فانه اذا افترق كل مختص الى مابين مختصه فذلك الثاني اما ان يفترق الى مختص واما ان لا يفترق فان لم يفترقا انتقض القضية الكلية وهو المطلوب وان افترقا الى الاول لزم الدور القبلي وان افترقا الى غير ذلك التسلسل في العلل وكلاهما متع باضافا العقلاء ولوقدر مقدار يلزم الدور المعنى وهو ان يكون كل من المختصين موجودا مع الآخر فقال فكل منهما مختص باخر فهو متوقف على ما اخصصه نفسه وعلى ما اخص به الآخر فيلزم ان يكون هنالك اختصاص بالقول وفي ذلك الاختصاص كالقول في الاول وبالجملة اختصاص الشيء بما هو عليه من خصائصه كاختصاصه بنفسه (٢٣٦)

من مختص مابينه كقوله كل موجود فلا بد من موجود مابين له وكل حقيق فلا بد له من حقيق مابين لها وكل قائم بنفسه فلا بد من مقوم مابينه وامثال ذلك فانه مامن امر من هذه الامور الا ويمكن الذهن ان يقدره على خلق ما هو عليه ويجرد نفسه ارباكان ذلك في الذهن لا يوجب امكان ذلك في الخارج ج (١) فاذا كان قد علم انه لا بد من موجود بنفسه مختص بخصائص لا يشتركه فيها غيره ولا يحتاج فيها الى مابين له كان توهم المتوهم ان كل مختص فلا بد من مختص مابينه توها

بالاشطيات فانهم من جنس ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لما قال يا ايها الشيطان اهدكم فيقول من خلق كذا فيقول الله فيقول من خلق الله فذا وجد احد كم ذلك فليستعذ بالله وليتته وفي حديث آخر لا يزال الناس يتسولون حتى يقولوا هدا الله خلق كل شيء في خلق الله وهذا الكون السواس الشيطان الباطل لا يقف عند حد الموجودات بل هو القديم الخالق وهذا المقام ضل فيه طوائف من الناس صاروا يتوهم ما يجب اثباته لله تعالى من الصفات لعدم علمهم بما يوجب اختصاصه بذلك ثم انهم يتناقضون للعقبة فترقبوا في كونه عالما وقادرا وكونه متكلما مريد بان العلم عام يتعلق فانه سبحانه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير والكلام خاص فانه يتكلم بشئ دون شيء فانه لا يتكلم الا بالصدق والارادة خاصة فانه يريد بشئ لا يريد الا عاملا ان يكون فقال لهم الناس هب الامر كذلك لكن ما الموجب لتكلم بعض الكلام دون بعض ولا رادة بعض الامور دون بعض فلا بد من سبب يوجب التخصيص فلا بد حيث تدان يكون هو المختص من العوم باليس في القدرة وفي الضر من العوم باليس في الارادة والتخلقة فهو الاختصاص حتى اثبتوا وجودا مطلقا مجردا ثم اثبتوا

٤ من القوازم ما هو حب الاختصاص مثل كونه وجودا واجباً وذلك عين عن الوجود الممكن وجعلها متافلاً ومعتقداً عقلاً غائفاً
 ومعتقداً وعشاقاً ومتدبلاً ومتذاهباً وأواع ذلك مما هو حب اختصاصه بهذا الامر عن ليس هو موصوفاً بها ليس الجادات وتوابعها واصدعته
 العالم المخصص بحاله من الصفات والاقدار من غير محجب فخصه فهل في الوجود أعظم من هذا التناقض وهو أن يكون وجوده متافق
 لا اختصاص فيه وجب لكل اختصاص في الوجود من غير سبب وجب التخصيص وهو لا شكر ولا عي من أنت من أهل الكلام
 الحوادث بلا سبب حادث ثم يمتنع الحوادث بلا محدث ثم يمتنع التخصيصات في الموجودات بلا محض أصلاً وهو شبه يقول من يجعل
 الممكن الذي ليس له من نفسه وجودي وجبلا واجب بنفسه ومن وافق هؤلاء من الكلايين في بعض الأمور ثبتت صفات معدودة
 مختص بها ويجعلها اختصاصاً ثم يطلب المخصص لتعريف الصفات ولهذا كان متنتهى من ذلك هذا السبيل إلى أن يثبت وجوده لمطلقاً
 يتناقض أعظم من تناقض غيره وذلك لأن كل موجود فخصه بمعلوم خاصه سواء كان واجباً أو ممكناً فطلب الفهم شيئاً مطلقاً
 لا اختصاص به يميز عن غيره مطلب ما هو متع لانه في وصف الواجب بذلك فقد وصفه بصفة المتع وهذا نهاية هؤلاء وهو
 الجمع بين التقيضين ثم يقول من يقول من منصوصهم أنه يجوز (٢٣٧) الجمع بين التقيضين وأنه يثبت في

الكشف ما ينقض صريح العقل
والشهر ستالما اعتنق مناظرته
القائل بالعلو والمباينة والصفات
الضلعية ونحوه لا على هذه
الطريقة أو رد على نفسه من الوازم
ما عرفت فسمه بلغة فلا احتج بأن
الاختصاص بالقدر يقتضي محضاً
والاختصاص بالجهة يقتضي
محضاً قال فإن قيل من تنكرون
على من يقول القدر للشيء اختصاص
به نهاية وحده أو جبهته فلا
يحتاج إلى تخصيص بخلاف مقادير
الخلق فانها تحتاج إلى ذلك لانها
جائزة وذلك لأن الجواز في الحائزات
أما صريح بقدر القدرة عليها

كانت المقادير المطلوبة مقدرة وعرف جوازها واحتياجها للجواز إلى مخرج هذا المكان فوق البري تعالى فلا بد بقدر علمه يمكن إضافة الجواز إليه وإثبات الاحتياج له ألسنا متفقين على أن الصفات ثمان فهي واجبة على هذا العدد أم جاز أن توجد صفة أخرى فلن قلتم يجب الاختصاص في هذا العدد كذلك نقول الاختصاص بالحد المذكور واجبة إذا لفرق بين مقدار في الصفات أو مقدار في الذات حد أو ان فتم جاز أن توجد صفة أخرى فالجواب أن الاختصاص في هذا العدد والحد فصاعدا إلى الشخص حاصر ثم قال قلنا المقادير من حيث أنها مقادير طولها وعرضها وما عداها لا يختلف ما عدا أولها غائبا في تطرق الحواجز إلى عقلها واستدعاء محض فقوله هذا الذي قلته هو أول المسئلة فان المقادير من حيث هي لا توجد لها في الخارج كأن الصفات والذوات من حيث هي لا توجد لها في الخارج وإنما يوجد في الخارج ج ذات مخصوصة به ذاتها المخصوصة والقول فيما اختص به من المقدار كالقول فيما اختص به من سائر الصفات وما اختص به من الحقيقة الموصوفة بتلك الصفات ثم قال وأما الصفات والخصائص فإن فقدت اختلاف جواب الأصابعه بوجوب نسبتها إليهم فنعموا الخلاق لهذا العدد على أفضلها من الثمانية وقالوا قد قيل الفعل وقوعه على كون الفاعل قادرا وبخاصة بعض الجازات على كونه مبداءا وحكما على كونه حالاً وعلى الضرورية أن القضاء لا يختلف ويرد في الشرع أخلاق العبد والضرورة

والارادوا لاسدلول سوى مادل الفعل عليه أو ورد في الشرع الملاقة ولهذا اقتصر على ذلك فلو سئل هل يجوز ان يكون له صفة أخرى اختلف الجواب عنه فقبل لا يتطرق اليه الجواز قائم ثبت الصفات الابدليل الفعل والفعل مادل على ذلك وقيل يجوز عقلا الآن الشرع لم يرد به فتوقف ذلك ولا يضر الاعتقاد اذا لم يرد به تكليف (قال) ومنها اتهم فروقا في الشاهدين الصفات الذاتية التي تلتزم منها حقيقة الشيء وبين المقادير العرضية التي لا مدخل لها في تحقيق حقيقة الشيء فان الصفات الذاتية لا تثبت للشيء مضافة الى الفاعل بل هي له من غير سبب والمقادير العرضية تثبت للشيء مضافة الى الفاعل فان جعلها له بسبب ومنها أنه لو قد رصفه زائدة على الثمان لم يعمل اما ان تكون مضافة مدح وكمال أو مضافة نهم ونقصان فان كان مضافة كمال فعندها في الحال نقص وان كان مضافة نقص فعندها واجب واذا بطل القسمان نعين أنه لا يتصف بز باده على الثمانية (قال) ويترتب على ما ذكرناه هل يجوز ان يكون للبارئ تعالى أخص وصف لاسمركه وافرقت بين هذا السؤال والسؤال الاول فان السائل الاول سأل هل يجوز ان تزيد صفاته على الصفات الثمانية والسائل الثاني هل له أخص وصف غير هذه عن المخالفات واختلف جواب الاصحاب عنه ايضا فقال بعضهم ليس له أخص وصف ولا يجوز ان يكون لانه بدأه وصفاته غير عن (٢٣٨)

والا تقبل الانقسام فعلا ووهما بخلاف ذوات المخالفات وصفاته غير متناهية في التعلق بالمتعلقات ولو كان الغرض ان يتحقق أخص وصف به يقع التبريق قد وقع التبريق بما ذكرناه فلا أخص سوى ما عرفناه وقال بعضهم لا بل له أخص وصف في الالهة لاندركه وذلك ان كل شئين لهما محققان معقولتان فانهما يتبايران باخص وصفهما وجيع ما ذكرنا من ان لاحد ولا نهاية ولا انقسام لهذه ولا تنامي التعلق في الصفات كل ذلك اوب وصفاتني وبالنسبة لا يتبرق اشي عن الشيء بل لا يسمي صفة

الصدق الذي كانوا يعدون وقوله ومنها ابوا أو عبد الله من سعد بن أبي سرح بعد ان أهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه وتولته مصر والجواب ان كان المراد أنه لم يزل مهبط الدم حتى ولاد عثمان كما يفهم من الكلام فهذا لا يقوله الا بقره في الجهل باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة فان الناس كلهم متفقون على أنه في عام فتح مكة بعد ان كان النبي صلى الله عليه وسلم أهدر دم جماعة منهم عبد الله بن سعد بن أبي عثمان بن النبي صلى الله عليه وسلم وبايعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما بدر اربعة عثمان في ذلك وحقق دمه وسلم من المسلمين المعصومين ما لهم وعليه ما عليهم وقد كان هو (١) من اعظم معاداة النبي عليه الصلاة والسلام واسلم وحسن اسلامه وانما كان صلى الله عليه وسلم أهدر دمه كما أهدر دما قوم يفظ كفرهم اما بردهم فظن كتمس ابن صباية وعبد الله هذا كانا بالوحى فارتدوا قري على النبي صلى الله عليه وسلم فهدر دمه ثم اقدمه عثمان فعاقبه صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله بايع عبد الله فاعرض عنه مرتين أو ثلاثا ثم بايعه فقال اما فيكم رجل رشيد يتلاني وقد أعرضت عن هذا فيضرب عنقه فقال رجل من الانصار يا رسول الله هلا أومضت الى فقال ما ينبغي ان تكون له حانة الا عن ثملها يايعه حسن اسلامه ولم يعلم به بعد ذلك الا الخبر وكان محمودا عند رعيته في مغازيه وقد كانت عداؤه غير من الطلقاء أسد من عداوته مثل صفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل

انما يتابع التبرق لا ترفع الحقيقة ساء اذا ثبت أخص وصف فهل يجوز ان يدركه وسهيل

قال امام الحرمين لا يجوز ان يدركه أصلا وقال بعضهم يجوز ان يدركه وقال ضارب بن عمرو يدرك ذلك عند الرؤية بحاسة داسة ونفس المسئلة من محارات العقول ونصورا الاخص من محارات العقول فيقال هذا وما أشبهه هو الذي يقال في هذا المقام من جهة من يفرق بين بعض الصفات وبعض كما يفرق بين الصفوة والقدوسين تدر علم أنه لا يمكن الفرق وذلك من وجوه أحدها ما ذكره ليس فيه جواب عن الالتزام والمعارضة فانهم عارضوه بان صفات متعدده سواء كانت غائبية أو أكثر أو أقل فان اختصاص الصفات بعدد من الاعداد اختصاص الذات بقدر من الاقدار واذا كان المسي لا يسمي ذلك عددا فاذن لا يسمى الاخر قدرا وليس الكلام في الاطلاقات العقلية بل في المعاني العقلية وما زاد على ذلك سواء في نبوته أو في العلم به لا يضر فان السؤال قائم الان ثبت التثبت صفات لانهاية لعددها وهذا ينقض قاعدتهم بقول أنه لا يوجد لاهية ولا اخفا اثبت الصفات متناهية كانت المعارضة متوجهة سواء عرف عددها ولم يعرف وتفرق

(١) قوله من اعظم معاداة النبي هكذا في الاصل وهي عبارة غير مستقيمة والسجدة التي بيدها كثيرة التصرف مستقيمة ولعل أصل العبارة وقد كان هو من اعظم الناس معاداة النبي الخ فقرر كنهه محسمة

من فرق بين الصفات الثابتة والعرضية بان هذه تنفخر الى فاعل دون الاخرى لا يصح لان هذا انما يحى على قول من يقول بالماهيات غير مقبولة ولا بجعله كما يقول ذلك من بقوله من المخلصة ونحوه والاهل السنة وسلكوهم متفقون على ان حقائق جميع المخلوقات مخلوقة مصنوعة بل ليس لها حقيقة في الخارج الا ما هو موجود في الخارج وما سوى ذلك فاعمالها والصورة العلية وما في الانهات من ذلك فاقه تعالى هو الذي خلقه فيها والله سبحانه هو الذي خلق نسوة وهو الذي قدره في هو الذي خلق خلق الانسان من علق وهو الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وهو الذي خلق الانسان على البيان فقوله الصفات الذاتية ثابتة لشيء مضافة الى الفاعل قول باطل بل صفة كل موصوف مخلوق مضافة الى الله تعالى فانه مخلوق كل موصوف بصفاته وليس في المخلوق شيء لا من ذاته ولا من صفاته الله تعالى خلقه وابتدعه وايضا فكل صفة لازمة لموصوفها لا يكون الموصوف الابهاف ان كان منتفرا الى الفاعل والفاعل فعله بصفاته وان كان غنيا عن الفاعل استغنى بصفاته عن الفاعل وتسمية اهل المنطق لبعضها ذاتيا وبعضها عرضيا لا يمنع اشتراكها في هذا الحكم وقول القائل لو قدر صفرا زاد على الثمن ان كان صفة كمال أو نقص انما يفيدني ما زاد على الثمن وهذا الاضرار المعارض بل بقوى معارضته فان تخصيص الصفات باثبات ثمان دون ما زاد ونقص تخصيص (٢٣٩) بقدر وعد فان كان كل شخص

يفتقر الى شخص مبان للموصوف فاسأل قائم فان قال القائل هذه الصفات على هذا الوجه من لوازم الذات لا تنفقر الى موجب غير الذات قيل له فكذلك مورد النزاع وبطل ما ذكرته من ان اختصاص كل موصوف بصفات ومقدار يفتقر الى شخص منفصل عنه (الوجه الثاني) ان ما ذكره من الكلام في اخص وصف هو ايضا لازم لهم كما ان ما ذكره في الصفات هو ايضا لازم لهم فان هذا معارضة باختصاص الحقيقة في نفسها والمعارضة باختصاصها ببعض الصفات دون بعض وبعضها ببعض الصفات دون

وسهيل بن عمرو وأبي سفيان بن حرب وغيرهم وذهب ذلك كله كما قال تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة والله غفور رحيم فحصل بين أولئك وبين النبي صلى الله عليه وسلم مودة متعجب تلك العداوة واقه قدر على قلب القلوب وهو غفور رحيم غفر لهم ما كان من السيئات بما بذلوا من الحسنات وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات ويعلم ما تفعلون ﴿ وأما قوله كان عامل جنوده معاوية بن أبي سفيان عامل الشام وعامل الكوفة سبعين العاص وبعد عبد الله بن طاهر والوليد بن عتبة عامل البصرة فقال امام معاوية فولد عمر بن الخطاب لمات أخوه يزيد بن أبي سفيان ككلمة ثم ولد عثمان رضى الله عنه الشام كله وكانت سيرته الى أهل الشام من أحسن السير وكانت رعيته من أعظم الناس محبة له وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خبار أئمتكم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وكان معاوية يتحبه رعيته وتدعوه وهو يحبها ويدعولها وأما قوله لسعد ابن العاص فاهل الكوفة ربما كانوا يشكون من ولايتهم ولحقهم سعد بن أبي وقاص وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر والمغيرة بن شعبه وهم يشكون منهم وسرعهم في هذا مشهورة ولا شك أنهم كانوا يشكون في زمن عثمان أكثر وقد علم أن عثمان وعليا رضى الله عنهما كل منهما لولى أثاره وحصل له بسبب ذلك من كلام الناس وغير ذلك ما حصل ﴿ وأما قوله الخلاف التسع

ما زاد وسواء قيل بآيات اخص وصف أو لم يقل فانه لا بد من ذات متبصرة بنفسها عما سواها (الوجه الثالث) أن يقال أهل الابتن بالصفات لهم بما زاد على الثمانية ثلاثة أقوال معروفة أحدها ثابت صفات أخرى كالرضا والغضب والوجه واليدين والاستواء وهذا قول ابن كلاب والجارح الحاسي وأبي العباس القلانسي والأشعري وقدماء أصحابه كعبد الله بن مجاهد وأبي الحسن ابن مهدي الطبري والقاضي أبي بكر بن الطيب وأمثالهم وهو قول أبي بكر بن فروك وقد حكى إجماع أصحابه على إثبات الصفات الغريبة كالوجه واليد وهو قول أبي القاسم الشيرازي وأبي بكر السيقي كما هو قول القاضي أبي يعلى وابن عجيل والثريفي وأبي وان الزاغوني وأبي الحسن التيمي وأهل بيته كآبى الفضل ورزق الله وغيرهم كما هو قول سائر المنتسبين الى أهل السنة والحديث وليس للأشعري نفسه في إثبات صفة الوجه واليد والاستواء وتأويل تصورها قولان بل لم يختلف قوله انه ينبغي ألا يقف فيها بل يطل تأويلات من ينقيا ولكن أبو المعالي وأمثاله ينقضونهم في التأويل والتفويض قولان فأول قول أبي المعالي التأويل كاذ كرم في الارشاد وأخرهما التفويض كاذ كرم في الرسالة النظامية وقد كرر إجماع السلف على المنع من التأويل وأنه محرم وأما أبو الحسن وقدماء أصحابه فهم من المنبئين لها وقد عد القاضي أبو بكر في التهذيب والابتن بالصفات القديمة خمس عشرة صفة ويسمون هذه الصفات الزائدة على الثمانية

الصفات الخيرية وكذلك غيرهم من أهل العلم والسنة مثل محمد بن جرير الطبري وأمثاله وهو قول أئمة أهل السنة والحديث من السلف
وابنائهم وهو قول الكرامة والسادة وغيرهم. وهذا القول هو القول المعروف عن متكلمي الصفاتية لم يكن يظهر بينهم غير حتى جامع
وافق المعتزلة على بعضها وافرق طريقتهم هؤلاء وأصل مؤلدا أنهم يثبتون الصفات بالسمع والبال بخلاف من اقتصر على الثانية فانه لم
يثبت حصة الابل بالقل وقد أثبت طائفتهم بعضها بالقل كما أثبت أبو إسحق الاسفرايني حصة الد بالقل وكما ثبت كثير من المحققين
حصة الحب والغنى والرضا والغضب بالقل (القول الثاني) قول من ينفى هذه الصفات كذا كمال الشهرستاني وغيره وهو أضعف الأقوال
فان عدته انه لو كان الله حصة غير ذلك لوجب أن ينصب عليها دليلان له ولم ينصب فلا حصة وكذا المتقدمين باطله فان دعوى المدعي انه
لا بد أن ينصب الله تعالى على كل صفته من صفاته دليلا باطلا ودعواه انه لم ينصب دليلا الا انطه هو أيضا باطل كقوله بطل الكلام على هذا في
غير هذا الموضوع فان هذه القاعدة تأمها في معتدل المقاصد والثالث قول الواقعة الذين يجوزون اثبات صفات زائدة لكن يقولون بل يقيم
عندنا دليل على نفي ذلك ولا يثبت هذه طريقتهم حتى من لم يثبت الصفات الخيرية وهذا اختيار الرازي والأشعري وغيرهما وأئمة أهل السنة
والحديث من أصحاب الأئمة (٢٤٠) الاربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخيرة فلهن منهم من يقول

لا تثبت إلا ما في القرآن والسنة
 المتواترة وما لم يقبل دليل قاطع على
 إثباته فخصه بما يقوله ابن عقيل
 وغيره أحياناً ومنهم من يقول بل
 فثبتها بالخبر إلا أحاد المتفقة القبول
 ومنهم من يقول تثبت بها الأخبار
 الصحيحة مطلقاً ومنهم من يقول
 نفى كل دليل حقه ما كان قاطعاً
 في الإثبات قطعي ما جبه وما كان
 واجداً لقاطع قلنا جبه فلا
 تقطع في النفي والإثبات إلا بالدليل
 بوجوب القطع وإذا قام دليل يرجح
 أحد الجانبين ينزاح عن أحد
 الجانبين وهذا أصح الطرق وكثير
 من الناس قد نظن صحة أحاديث

في زمن أمير المؤمنين عليه السلام بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة فأولاً خروج طلحة
 والزبير إلى مكة ثم جعل عائشة إلى البصرة ثم نصب القتال معه ويعرف ذلك بحرب الجمل
 والخلاف بينه وبين معاوية وحرب حنين ومقادة عمر بن العاص بأمر موسى الأشعري وكذا
 الخلاف بينه وبين النضر التمارين بالثر واثم بالهجرة كان على الحق والخ مع طهر في زمانه
 الخوارج عليه مثل الأشعث بن قيس وسعد بن مالك التميمي وزير بن حسن الطائي وغيرهم
 ونظر في زمانه الضلالة كعبدة الله بن سبأ ومن الفرقتين ابتدأت الضلالة والبدع وصدق فيقول
 النبي صلى الله عليه وسلم هل قبلنا اثنتين يحب عال وبغض قال فاطر بعين الانصاف الى الكلام
 هذا الرجل هل خرج موجب الفتنة عن الشايخ أو قد دام والجواب أن يقال هذا الكلام عما
 بين تحامل النهر ساق في هذا الكتاب بعين الشيعة كما تقدموا الانقذ كذا أبابكر وعمر وعثمان ولم
 يذكر من أحوالهم أن الحق معهم دون من خالفهم ولما ذكر علينا قال وبالجملة كان
 الحق مع علي وعلى مع الحق والناسل الذي لا غرض له اما أن يحكي الامور بالامانة واما أن يعطى
 كل ذي حق حقه فاما دعوى المذمى أن الحق كلهم على وعلى مع الحق وتخصيصه بهذا
 دون أبي بكر وعمر وعثمان فهذا لا يقوله أحد من السليين غير الشيعة ومما بين فساد هذا
 الكلام قوة ان الاختلاف وقع في زمن علي بعد الاتفاق عليه وعهد البيعة ومن المعلوم أن

فلما أنبأوا قولهم مثل غيرهما من الأخبار وتكون باطلا عندنا الحديث ومن الأخبار ما يكون كثيرا
ظاهريين المراد به الاحتجاج بالدليل بصره عن ظاهره ولكن بطلان قومه عما يشغرون التأويل كقوله الحر الأسودين الله في الأرض
فمن صافه وقبه فكانت صافه الله وقبل عينه فهذا الخبر لو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهره أن الحر صفة قبل هو
صريح في أنه ليس صفة لله لقوله بين الله في الأرض فصدق في الأرض وقوله فمن صافه فكانت صافه الله والمشبه ليس هو المشبه وإذا
كان صريحاً في أنه ليس صفة لله لم يتجوز التأويل بخلاف ظاهره وتظاهر هذا كثيرة مما يكون في الآية والحدس بما بين أنه لم يردبه المعنى
بالمل فلا يحتاج في ذلك إلى دليل منفصل ولأن التأويل يخرج الظن عن موجب مقتضاه وإذا كان كذلك فالعارضة بالصفات تابعة على
كل قول من الأقوال الثلاثة إذ لا بد فيها من اختصاص فان كان كل شخص يقتصر بالخصوص ما بين لزم افتقار صفات الله تعالى إلى ما بين
فهو رأيت بالجنس لا مدعى فقد كرهه البليل الذي كرهه النهر ستافون من منصف في كتابه المسي بضاة المرام في علم الكلام فقال
في مسئلة في العلون وادع ذلك وقدس بعض الأصحاب في ادعي هؤلاء طرقتا مثلما لا فضل لكان الباري سبحانه بقدر تصور الصورة

متناها بعد نهاية مختصاصة

متغيرا بصفة حادثة في ذاته لكن
محددا اذا العقل الصريح (١) بان
المقادير في تجويز العقل متساوية
فليس بمقدار وشكل بقدر في العقل
الاويجور ان يكون مخصوصا بغيره
فالتخصص بهما الاختصاص به من مقدار
أو شكل أو غيره يستدعي تخصصا ولو
استدعي تخصصا كان الباري محدثا
قال الامام مدى لكن هذا المسلك
على الايقوى وذلك انه وان سلم ان
ما يفرض من المقادير والجهات
وغيرها ممكنة في أنفسها وان
ما وقع بها لا يلهي من تخصص لكن
انما يلزم ان يكون الباري حادثا ان
لو كان التخصص خارجا عن ذاته
ونفسه ولعل صاحب هذا القول
لا يقول به وعند ذلك فلا يلزم ان
يكون الباري تعالى حادثا ولا محجوبا
الى غيره أصلا فان قيل ان ما اقتضاه
بذاته ليس هو اولى من غيره لتساوي
الجميع بالنسبة اليه في جهة
الاقتضاء فهو نحو الخلاف وأهل
الحكم قد لا يلزم تساوي النسبة في
جهة الاقتضاء الا ان يقدر أنه
لا اختلاف بين هذه الممكنات ولا
محالة ان بيان ذلك متعذر جدا
كف وأنه يحتمل ان ينتج الحكم
في تخصص هذه الصفات الثابتة
لذات منهج أهل الحق في تخصص
سائر الممكنات وبه دلالة الامام ثم
استدل على هذا المسئلة عما هو
أضعف من هذا وهو ان البناء على
ذلك مستلزم لكونه جوهر

(١) قوله بان المقادير أى يحكم بان

المقادير وأهل يحكم بما قلته كتبه

مصححه

كثيرا من المسلمين لم يكونوا يابوهوه حتى كثير من أهل المدينة ومكة الذين رأوا لم يكونوا
يابوهوه دعى الذين كانوا يبعدين كاهل الشام ومصر والغرب والعراق وسراسر وكيف يقال
مثل هذا في بيعة علي ولا يقال في بيعة عثمان التي اجتمع عليها المسلمون كلهم ولم ينشأ عن
فيها انتان وكذلك ما ذكر من التعريض بالطمع على طلبة والزبير وعائشة من غير ان يذكر
لهم عذرا ولا رجوعا وأهل العلم يقولون ان طلبة والزبير لم يكونوا قاصدين قتل علي ابتداء وكذلك
أهل الشام لم يكن قصدهم قتله وكذلك علي لم يكن قصد قتله هؤلاء ولا هؤلاء ولكن حرب
الجل بغير اختياره ولا اختيارهم فانهم كانوا قد اتفقوا على الصلحة واقامة الحدود على قتلة عثمان
فتواطأت القتل على اقامة الفتنة آخر كما قاموها أولا ولا حولا على طلبة والزبير وأصحابها فلو
دفع عنهم وأشعروا على انما جعل عليه فحل على دفعه عن نفسه وكان كل منهم قصد دفع الصلح
لا ابتداء القتال هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسيرة فان كان الامر قد جرى على وجه
لا ملام فيه ولا كلام كان قد وقع خطأ وذنوب من أحدهما أو كليهما فقد عرف ان هذا
لا يقع ما دل عليه الكتاب والسنة من أنهم من خيار أولياء الله المتقين وخزرة المؤمنين وعباده
الصالحين وأنهم من أهل الجنة وقول هذا الرافضي انظر بعين الانصاف الى كلام هذا الرجل
هل خرج موجب الفتنة عن المشايخ أو تعداهم فالجواب ان يقال اما الفتنة فانما ظهرت
في الاسلام من الشيعة فانهم أساس كل فتنة وشروهم قطب رحا الفتنة فان أول فتنة كانت
في الاسلام قتل عثمان وقدرى الامام أحمد في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
ثلاث من نجاب منهن فقد نجبا موتى وقتل خليفة منطبه بغير حق والدجال فمن استقرأ أخبار
العالم في جميع الفرق تبين له انه لم يكن قطا فتنة أعظم اتفقا على الهدى والرشد أو أبعد عن
الفتنة والتفرق والاختلاف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين هم خير الخلق
بشهادة الله لهم بذلك يقول تعالى كنتم خيرا مرة أخرجه تقي الدين تلمس تأمر من المعروف وتهون عن
المنكر وتؤمنون بالله كالم يكن في الامم أعظم اجتماعا على الهدى والبعد عن التفرق والاختلاف
من هذه الامة لانهم اكمل اعتصاما بحبل الله الذي هو كتابه المنزل وما جاء به المرسل وكل من
كان أقرب الى الاعتصام بحبل الله وهو اتباع الكتاب والسنة كان اولى بالله هدى والاجتماع
والرشد والصلاح والبعد عن الضلال والافتراق والفتنة واعتبر ذلك بالامم فاهل الكتاب اكثر
اتفقا وعلموا وخبروا من الخارجين عن الكتب والمسلمون اكثر اتفقا وهدى وروحة وخبروا من
اليهود والنصارى فان أهل الكتابين قبلنا تفرقوا وبدلوا ما جاء به الرسل وأظهروا الباطل
وعادوا الحق وأهله وان كان يوجد في امتنا تفرقا ما وجد في الامم قبلنا كما ثبت في الصحيحين
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لتبين سنن من كانت لكم حذو الفتنة والفتنة حتى لو دخلوا
بحر ضربوا لختموه قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال في الناس وفي الصحيحين عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال لتأخذن امتي ما أخذ الامم قبلنا بشرا وبشر وذراعا بذراع قالوا فارس
والروم قال فين الناس الا اولئك لكن امتنا لاتزال فيها طائفة طاهرة على الحق لا يضرهم من
خالفتهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة ولهذا لا يسلط الله عليهم عدوا من غيرهم فيناهم كما
ثبت هذا وهذا في الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا انه لاتزال طائفة من أمته
ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم الى يوم القيامة وأخبرنا انه لا يسلط عليهم عدوا

من غيرهم فأعطاه ذلك وسأله أن لا يهلكهم بسنة عامة فأعطاه ذلك وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم
شددا فدفعه ذلك ومن قبلنا كان الخلف يغلب فيهم (١) حتى لا تقوم طائفة تظاهرة
منصورة ولهذا كان العدو يسلط عليهم ففتحهم كسلط على بني إسرائيل وخرب بيت
المقدس مرتين ولم يبق لهم ملك ونحن والله المجد لم يزل لامتيازهم منصور بقية دون على الحق
فيكونون على الهدى ودين الحق الذي بعث الله به الرسول فلهذا المزل ولا تزال وأبعد الناس
عن هذه الطائفة المهديّة المنصورة هم الرافضة لانهم أجعلوا وأسلم طوائف أهل الأهواء
المنسبين إلى القبلة وخيار هذه الأمة هم الحنابلة فلم يكن في الأمة أعظم اجتماعا على الهدى
ودين الحق ولا أبعد عن التفرق والاختلاف منهم وكل ما يدكر عنهم عافيه نقص فهذا إذا
قبس إلى ما وجد في غيرهم من الأمة كان قليلا من كثير وإذا قبس ما يوجد في الأمة إلى
ما وجد في سائر الأمم كان قليلا من كثير وأما ما نعلم من غلط آية بطر إلى السواد القليل في الثوب
الابيض ولا يطر إلى الثوب الاسود الذي فيه بياض وهذا من الجهل والظلم بل ووزن هؤلاء
بغيرهم فيظهر الفضل والرحمة وأما ما يقره كل أحد في نفسه محال يخطئ فهذا الاعتبار به
فهذا يفتخر بمصوم من الأمة وهذا يفتخر حما هو كالصوم وان لم يسمعه مصوم فافتخر
في العالم الشيخ والامير والملك ونحو ذلك مع كثرة علمه ودينه وعبادته وكثرة ما فعل الله على يده
من الخير يفتخر جمع ذلك أن لا يكون قد خفي عليه شيء ولا يخطئ في مسألة وأن يخرج عن حد
البشرية فلا يغضب بل كثير من هؤلاء يفتخر فيهم ما لا يفتخر في الانبياء وقد أمر الله تعالى
توما وعمدان يقولان أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول أني ملك فريد
الجهال من المتوهم أن يكون عالما بكل ما يسأل عنه فادعوا كل ما يطلب منه غيبا عن الحاجات
البشرية كاللائكة وهذا الاقتراح في ولادة الامر كافتراح الخواص في عموم الأمة أن لا يكون
لأحدهم ذنب ومن كان له ذنب كان ذنبهم كافرا فاختلجوا النار وكل هذا باطل خلاف ما خلقه
الله وخلاف ما شرعه الله فافتراح هؤلاء فيمن وليه كافتراح أولئك عليه فيمن يرسله وكافتراح
هؤلاء فيمن يرجه ويفقره والبدع مشتقة من الكفر فاسم قول مبتدع الاوفه شعبة من شعب
الكفر وكأما لم يكن في القرون أكمل من قرن الحجابة فليس في الطوائف بمدتهم أكمل من
أتباعهم فكل من كان للحديث والسنة آثار الحجابة أتبع كان أكمل وكانت تلك
الطائفة أولى بالاجتماع والهدى والاعتصام بحبل الله وأبعد عن التفرق والاختلاف والفتنة
وكل من بعد ذلك كان أبعد من الرحمة وأدخل في الفتنة فليس الضلال والضيقة في طائفة من
طوائف الأمة أكثر منه في الرافضة كأن الهدى والرشاد والرحمة ليس في طائفة من طوائف الأمة
أكثر منه في أهل الحديث والسنة الحقة الذين لا يتقصرون عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم
فاسم خامسة وهو امامهم المطلق الذي لا يغضبون لقول غيرهم الا اذا اتبع قوله ومقصودهم نصر
اقتور حوله وان كان الحجابة ثم أهل الحديث والسنة الحقة أولى بالهدى ودين الحق أبعد
الطوائف عن الضلال والضيقة فرافضة بالعكس وقد تبين أن هذا الكلام الذي ذكره هذا الرجل
فيه من الباطل ما لا يخفى على عاقل ولا يتحجج بالامن هو جاهل وأن هذا الرجل كان له بالشيعة
الميام واتصال وانه دخل في هواهم عاذر في هذا الكتاب مع أنه ليس من علماء النقل والآثار
واعتماهم من جنس نقله التواريخ التي لا يعتمد عليها أولوا البصائر ومن كان علمه بالحجابة

هذين الاصليين المنزعات
القبضية والمعنوية في غير هذا
الموضع والآدمي نفسه قد بين
بطلان قول من جعل الجواهر
متناهية وما ينبغي أن يعرف في
مثل هذه المسائل المنزعات القنبية
فان القائل اذا قال التخصص
يفتقر إلى التخصص والتقدير إلى
مقدر كان غيره من يقول البحر يك
يفتقر إلى بحر وأما ذلك وهذا
لا ريب فيه فان التخصص مصدر
خصص تخصص تخصصا وكذلك
التقدير والتكليم ونحو ذلك ومصدر
الفعل المتعدي لا بد من فاعل
يتعدى فعله فإذا قدر مصدر
متعديا فاعل يتعدى فعله كان
متناقصا بحسب لاف ما انما قيل
الاختصاص يفتقر إلى التخصص
والمقدار إلى المقدر ونحو ذلك فان
هذا ليس في الكلام ما يدل عليه لان
المذكور امام مصدر فعل لازم
كالاختصاص ونحوه واسم ليس
بمصدر كالمقدار وكل من هذين
ليس في الكلام ما يوجب افتقاره
إلى فاعل يتعدى فعله فإذا قيل
الموصوف الذي له صفة وقد ردد
اختص بصفة وقد فلا بد من
مخصص لم يكن في هذا الكلام
ما يدل على افتقاره إلى مخصص
مباين له بمخصصه بذلك بخلاف
ما اذا قيل اذا خص بصفة أو قدر
فلا بد من مخصص فان هذا كلام
صح والتالطون من أهل النظر

(١) قوله حتى لا تقوم طائفة تظاهرة
المعلوم من الحديث قبل كاهن تظاهرة

وأحوالهم مثل هذا الكتاب فقد خرج عن حجة أولى الآيات (١) ومن الذي يدع
كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمقولات على صحتها ويدع ما توار به النقل في كتب الحديث
على نفسها كالصاح والسنن والمسانيد والمجتهب والاسماء والمعضل وكتب أخبار العصابة وغير
ذلك وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك وكتب التفسير والسنة وغير ذلك من الكتب
التي من نظر فيها علم بالتواتر النضى صدق ما في النقل الباطل وعلم أن العصابة رضى الله عنهم
كأول أئمة الهدى ومصابيح الدجى وإن أصل كل فئة ولبية هم الشيعة ومن أنصوى إليهم وكثير
من السبوف التي ملئت في الإسلام إنما كانت من جهتهم وعلم أن أصلهم وما دلتهم منافقون
اختلقوا كاذباً وابتدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الإسلام ويستزلوا بها من ليسوا بأول
الاحلام فسروا في قتل عثمان وهو أول الفتن ثم تزووا على لأحبابه ولا في أهل البيت لكن
ليضربوا سوق الفتنة بين المسلمين ثم هؤلاء الذين سعوامعة منهم من كفر بعد ذلك وقاله كما فعلت
الخوارج وسيقتلهم أول سيف مسل على الجماعة ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة كما
فعلت الرافضة وهم نستمر إلى زمانه كالغالية من التصرية وغيرهم ومن القرامطة الباطنية
والاسماعيلية وغيرهم فهم منشأ كل فتنة والعصابة رضى الله عنهم منشأ كل علم وصلاح وهدى
ورحمة في الإسلام ولهذا تجد الشيعة ينتصرون لأعداء الإسلام المرتدين كبنى خيفة أتباع
مسئلة الكذاب ويقولون أنهم كانوا مظلومين كان كرم صاحب هذا الكتاب ينتصرون لأبي
لولؤة الكافر الجحوس ومنهم من يقول لهم أراض عن أبي لؤلؤة واحشرفه ومنهم من
يقول في بعض ما ينقله من محاربهم وأثرات أبي لؤلؤة كما يفضله في الصورة التي يصدرون
فيها صورة عمر بن الجيس أو غيره وأبو لؤلؤة كافر باتفاق أهل الإسلام كان نجوساً من عباد
النيران وكان مملوكاً للقيصرين شعبة وكان يصنع الأرحام عليه خراج للقيصر كل يوماً وبعد تدارهم
وكان قد رأى ما عمله المسلمون بأهل الفتنة وإذا رأى إليهم يقدم المديته في نفسه من ذلك
وقدرى أنه طلب من عمر أن يكلمه بولاه في خراجهم فتوقف عمر وكان من نيته أن يكلمه فقتل
عمر بنضاض الإسلام وأهله وجبال الجوس وانتقاماً للكفار لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم وقتل
رؤسائهم وقسم أموالهم كأخبار التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الصحيح حيث يقول
إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لمتنقن
كنوزهما في سبيل الله وعمر هو الذي اتفق كنوزهما وهذا الحديث الصحيح مما يدل على
صحة خلافته وأنه كان ينطق هذين الكلمتين في سبيل الله الذي هو طاعته وطاعة رسوله وما
يقرب إلى الله ينطق الأموال في أمواله أو أمواله في الجاهة فضلاً عن المحرمة فهل ينصرون لأولؤة
مع هذا الأمن هو أعظم الناس كفراً بالله ورسوله وبنضاض الإسلام ومفرط الجهل لا يعرف حال
أبي لؤلؤة ودع ما يسمع وينقل عن خلافته نظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه وما يقرب من زمانه
من الفتن والشرو والفساد في الإسلام فاهم بمحدثهم ذلك من قبل الرافضة وتجدهم من أعظم
الناس فتلو شرا وانهم لا يعقدون عابكهم من الفتن والشرو وأبواق الفسادين الأمم ونحن نعرف
بالعبان والتواتر العام ما كان في زماننا من حين خرج جشكرخان ملك التركة الكفار وما جرى
في الإسلام من الشر فلا يشك عاقل أن استيلاء الكفار المشركين الذين لا يقرون بالشهادتين ولا

(١) قوله ومن الذي يدع النقل التي اتفق أهل العلم بالمقولات على صحتها ويدع ما توار به النقل في كتب الحديث على نفسها كالصاح والسنن والمسانيد والمجتهب والاسماء والمعضل وكتب أخبار العصابة وغير ذلك وكتب السير والمغازي وإن كانت دون ذلك وكتب التفسير والسنة وغير ذلك من الكتب التي من نظر فيها علم بالتواتر النضى صدق ما في النقل الباطل وعلم أن العصابة رضى الله عنهم كأول أئمة الهدى ومصابيح الدجى وإن أصل كل فئة ولبية هم الشيعة ومن أنصوى إليهم وكثير من السبوف التي ملئت في الإسلام إنما كانت من جهتهم وعلم أن أصلهم وما دلتهم منافقون اختلقوا كاذباً وابتدعوا آراء فاسدة ليفسدوا بها دين الإسلام ويستزلوا بها من ليسوا بأول الاحلام فسروا في قتل عثمان وهو أول الفتن ثم تزووا على لأحبابه ولا في أهل البيت لكن ليضربوا سوق الفتنة بين المسلمين ثم هؤلاء الذين سعوامعة منهم من كفر بعد ذلك وقاله كما فعلت الخوارج وسيقتلهم أول سيف مسل على الجماعة ومنهم من أظهر الطعن على الخلفاء الثلاثة كما فعلت الرافضة وهم نستمر إلى زمانه كالغالية من التصرية وغيرهم ومن القرامطة الباطنية والاسماعيلية وغيرهم فهم منشأ كل فتنة والعصابة رضى الله عنهم منشأ كل علم وصلاح وهدى ورحة في الإسلام ولهذا تجد الشيعة ينتصرون لأعداء الإسلام المرتدين كبنى خيفة أتباع مسئلة الكذاب ويقولون أنهم كانوا مظلومين كان كرم صاحب هذا الكتاب ينتصرون لأبي لؤلؤة الكافر الجحوس ومنهم من يقول لهم أراض عن أبي لؤلؤة واحشرفه ومنهم من يقول في بعض ما ينقله من محاربهم وأثرات أبي لؤلؤة كما يفضله في الصورة التي يصدرون فيها صورة عمر بن الجيس أو غيره وأبو لؤلؤة كافر باتفاق أهل الإسلام كان نجوساً من عباد النيران وكان مملوكاً للقيصرين شعبة وكان يصنع الأرحام عليه خراج للقيصر كل يوماً وبعد تدارهم وكان قد رأى ما عمله المسلمون بأهل الفتنة وإذا رأى إليهم يقدم المديته في نفسه من ذلك وقدرى أنه طلب من عمر أن يكلمه بولاه في خراجهم فتوقف عمر وكان من نيته أن يكلمه فقتل عمر بنضاض الإسلام وأهله وجبال الجوس وانتقاماً للكفار لما فعل بهم عمر حين فتح بلادهم وقتل رؤسائهم وقسم أموالهم كأخبار التي صلى الله عليه وسلم عن ذلك في الحديث الصحيح حيث يقول إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لمتنقن كنوزهما في سبيل الله وعمر هو الذي اتفق كنوزهما وهذا الحديث الصحيح مما يدل على صحة خلافته وأنه كان ينطق هذين الكلمتين في سبيل الله الذي هو طاعته وطاعة رسوله وما يقرب إلى الله ينطق الأموال في أمواله أو أمواله في الجاهة فضلاً عن المحرمة فهل ينصرون لأولؤة مع هذا الأمن هو أعظم الناس كفراً بالله ورسوله وبنضاض الإسلام ومفرط الجهل لا يعرف حال أبي لؤلؤة ودع ما يسمع وينقل عن خلافته نظر كل عاقل فيما يحدث في زمانه وما يقرب من زمانه من الفتن والشرو والفساد في الإسلام فاهم بمحدثهم ذلك من قبل الرافضة وتجدهم من أعظم الناس فتلو شرا وانهم لا يعقدون عابكهم من الفتن والشرو وأبواق الفسادين الأمم ونحن نعرف بالعبان والتواتر العام ما كان في زماننا من حين خرج جشكرخان ملك التركة الكفار وما جرى في الإسلام من الشر فلا يشك عاقل أن استيلاء الكفار المشركين الذين لا يقرون بالشهادتين ولا

بغير هادن المباقي الخس ولا يصومون رمضان ولا يحجون البيت العتيق ولا يؤمنون بالله ولا
 ملائكته ولا بكتبه وورثه واليوم الآخر وأعلم من فهم وأدين مشرك يعبد الكواكب والأوثان
 ونغايته أن يكون ساراً أو كاهن له رقي من الجن . وفيهم من التبرك والقواحش ماهيه شر من
 الكهان الذين يكونون في العرب فلا يشك عاقل أن استيلا مثل هؤلاء على بلاد الاسلام وعلى
 آحاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى هاشم كذرية البساس وغيرهم بالقتل وسفك الدماء
 وسبي النساء واستحلال فروجهن وسبي الصبيان واستعبادهم واخراجهم عن دين الله الى
 الكفر وقتل أهل العلم والدين من أهل القرآن والصلاة وتعميق بيوت الاصنام التي يسمونها
 بالذخائن والبيع والكنايس على المساجد ورفع المشركين وأهل الكتاب أعظم عزاً وأفض
 كلمة وأكثر حرمة من المسلمين الى أمثال ذلك مما لا يشك عاقل أن هذا أضر على المسلمين من قتال
 بعضهم بعضاً وان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رأى ما جرى على أمته من هذا كان كراهيته
 له وغضبه منه أعظم من كراهيته لاثنتين من تقاتلا على المالك وبأس أحدهما حرم الآخر ولا
 نفع لكافر أو لا بطل شيأ من شرائع الاسلام المتواترة وشعاره الظاهرة . فبهم هذا الرافضة
 يعاونون أولئك الكفار وينصرونهم على المسلمين كما قد قال شاهدته الناس لما دخل هولاء كرو
 ملك الكفر القرلة الشامسة ثمان وخمسين وسماً فان الرافضة الذين كانوا بالشام بالمدائن
 والعوام من أهل حلب وماحولها ومن أهل دمشق وماحولها وغيرهم كانوا من أعظم الناس
 أنصاراً وأعواماً على إقامة ملكه وتنفيذ أمره في زوال ملك المسلمين وهكذا يعرف الناس عامة
 وخاصة ما كان بالعراق لما قدم هولاء كرو الى العراق وقتل الخليفة وسفك دمه من الدماء
 ما لا يحصىه الا الله فكان وزير الخليفة ابن العظمى والرافضة هم طائفة الذين عاونوه على ذلك
 بأنواع كثيرة باطنة وظاهرة بطول وصفها وهكذا كرا أنهم كانوا مع جنكزخان وقدرتهم
 المسلمون بسواحل الشام وغيرها اذا اقتتل المسلمون والنصارى هو اجمعهم النصارى
 ينصرونهم بحسب الامكان ويكرهون فتح مدائنهم كما كروا فتح عكا وغيرها ويختارون ادايتهم
 على المسلمين حتى انتهوا انكسر عسكر المسلمين سنة غزاة سنة تسع ونهين وخمسائة وخت
 الشام من جيش المسلمين عاتوا في البلاد وسعوا في أنواع من الفساد من القتل وأخذ الاموال
 وجعل راية الصليب وتفضيل النصارى على المسلمين وحل السي والاموال والسلاح من
 المسلمين الى النصارى أهل الحرب بغير وس غيرهما فهذا أمشاله قد عاينه الناس وتوارعند من لم
 يعاينه . ولولا كرت انما سمعته ورايته من أن لا ذلك لطال الكذب وعند غيري من أخبار ذلك
 وتفاضله ما لا أعلمه هذا أمر مشهور من معاونتهم الكفار على المسلمين ومن اختيارهم لظهور
 الكفر وأهله على الاسلام وأهله . ولقد قرأت المسلمين طائفة فسقة ومظهرون لأنواع من البعد
 التي هي أعظم من سب على عثمان لكان العاقل يتفرق خير الخيرة من شر الشرين الأخرى
 أن أهل السنة وان كانوا يقولون في الخوارج والرافض وغيرهم من أهل البدع ما يقولون
 لكن لا يهونون الكفار على دينهم ولا يختارون ظهور الكفر وأهله على ظهور بدعتهم ذلك
 والرافضة اذا تمكروا لا يتقون وانظر ما حصل لهم في دولة السلطان خدا بند الذي حمله هذا
 الكتاب كيف ظهر فهم من الشر الذي لودام وقوى أبطلوه عامة شرائع الاسلام لكن يريدون
 أن يطفوا نور الله بقواهم هو دأب الله الان يتورمون لكره الكافرون وأما الخلفاء والعصاة

مختص خصمه بذلك والناس قد
 يحسون عن اختصاص الشيء
 بأمور قبل بحثهم هل هي من نفسه
 أو من غيره وعلون ويقولون أنه
 مخصوص بذلك وقد خص بهذا
 واختص به ونحو ذلك ونظر ذلك
 ما ذكره أبو حامد في تهافت
 الفلاسفة لما رد عليهم مذهبه في
 نفي الصفات وبين أنه لا دليل لهم على
 نفيها وتكلم في ذلك بكلام حسن
 بين فيه ما أحصوه له من اللفاظ
 الجملة المهمة كلفظ التركيب
 فانهم جعلوا اثبات الصفات تركيباً
 وقالوا متى أنشأنا معنى يز يدعى
 مطلق الوجود كان تركيباً وأدخلوا
 في معنى التركيب خمسة أنواع
 أحدها ليس له حقيقة الوجود
 المطلق فلا يكون مركباً من وجود
 ومادة والثاني ليس له صفة ثلاث
 يكون مركباً من ذات وصفات
 والثالث ليس له وصف مختص
 ومشترك فلا يكون مركباً بماله
 الاشتراك وماله الامتياز كتركيب
 النوع من الجنس والفصل أو من
 الخاصية والعرض العام الرابع أنه
 ليس فوق العالم فلا يكون مركباً
 من الجواهر المنفردة وكذلك
 لا يكون مركباً من المادة والصورة
 فلا يكون مركباً تركيباً حياً
 كتركيب الجسم من الجواهر
 المنفردة ولا عقلياً كتركيب من
 المادة والصورة وهذا نوعان هما
 نصير خمسة وهذه الطريقة هي

فكل خبيثه المسلمين الى يوم القيامة فمن الايمان والاسلام والقرآن والعلم والمعارف والعبادات ودخول الجنة والجا من النار واتصروهم على الكفار وعلموا كلمة الله فاعلموا بركة مافعله العصابة الذين بلغوا الدين وجاهدوا في سبيل الله وكل مؤمن آمن بالله فله العصابة رضى الله عنهم عليه فضل الى يوم القيامة وكل خبيثه الشيعة وغيرهم فهو بركة العصابة وخير العصابة تبع غير الخلفاء الراشدين فهم كانوا أقوم بكل خبيثه الدين والدين من سائر العصابة فكيف يكون هؤلاء ممنع الشر ويكون أولئك الرافضة ممنع الخير ومعلوم أن الرافضي والى أولئك الرافضة ويعادى العصابة فهل هذا الامن شر من أعي الله بصيرته فانها لاتعصى الا بأمر ولكن تعصى القلوب التي في الصدور وإذا قال القاتل الجهور الذين يتولون الثلاثة فهم من الشر والفتن مالم ينقل مثله عن علي فلا يقابل بين الرافضة والعصابة والجهور فقول الجوابين وجهين (الاول) أن أئمة كرهذا للقبالة بل رد على من زعم أن الفتنة لم تخرج الا عن الخلفاء الراشدين ونحن قد علمنا المعانيعة والتواريخ والفتن والشرور العظيمة التي لاتشاهم هاتين اثنتين عن طائفة التي يتولاها ويرزعم أنهم هم المؤمنون أهل الجنة وعلمنا أن انبياء العظيم الذي لا يوازيه خيرا عما ظهر عن العصابة والخلفاء الراشدين لتبين عظيم افتراء هذا المقتري وان مثله في ذلك مثل من قال من أتباع اخوانه من الكذابين الذين يعظهون غير الانبياء على الانبياء كافة العبيدين وغيرهم من الملاحدة وأتباع مسيلة الكذاب والى هؤلاء قاتل عرو ونحوهما نحن يعظمه هذا المقتري إذا قال انظر هل ظهرت الفتنة الا من موسى وعيسى ومحمد فماله بل الفتنة انما ظهرت عن أصحابك واخوانك الذين يقترون على الله الكذب ويعظمون الكذابين المقتريين كتعظيم العبيدين الملاحدة وتعظيم مسيلة الكذاب وتعظيم الطوسي المحدث وأمثالك وقد رأيتك وأمثالك تعظمون هؤلاء الملاحدة (١) علمهم على أتباع الانبياء فلكم وأفر نصيب من قوله تعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا أولئك الذين لعنهم الله ومن يلحن الله قلن تجده نصيرا فان مسيلة الكذاب من أكبر الآفة الذين كفروا وكذلك أمثاله من الملاحدة العبيدين وأمثالهم الذين كانوا يدعون الالهية والنسبة أو يدعي أن الفيلسوف أعظم من الانبياء ونحو ذلك من مقالات الذين كفروا فدان المبتدعة من الجهمية والرافضة وغيرهم الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يقولون للذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا فيصق عليهم ما وعد الله حيث قال أولئك الذين لعنهم الله ومن يلحن الله قلن تجده نصيرا ومن هؤلاء من يعظم الشرك والهر والاحوال الشيطانية معاهومين الايمان بالجبت والطاغوت فان الجبت هو السر والطاغوت الشيطان والاولان (الوجه الثاني) أنا نوفرنا المقابلة بين الجهور والرافضة فابن خير الطائفتين وشرهما نسبة فاننا لا نذكر أن في الجهور شرأ كثيرا الصكن اذا باحت المقابلة فلا بد من العادلة كما اذا قابلنا بين المسلمين والنصارى واليهود لم نذكر ما في المسلمين من الشرك لكن يجب العدل فان الله أمر بالقسط والعدل وهو ما انفقت العقول والشرائع على وجوبه وحسنه فنقول ما من شر وحدث في الجهور والاولى الرافضة من جنسها ما هو أعظم منه كما أنه ما من شر يكون في المسلمين الا وفي اليهود والنصارى من جنسها ما هو أعظم منه وما من خير يكون في الشيعة الا وفي الجهور من جنسها ما هو أعظم منه كما أنه ما من خير يكون في بعض أهل الكتاب الا وفي المسلمين من

طريقة ابن سينا فانه زعم أن نفس الوجود اذا كان يستلزم وجودا واجبا فالوجود الواجب له هذه الخصائص النافقة لهذه الصفات ويقول ليس له أجزأ احدولا اجزاءكم وهذا امراده وأما قدماء الفلاسفة فلم يكونوا يثبتون واجب الوجود بهذه الطريقة بل بطريقة الحركة فلما جاء ابن رشد الحفص يتعرض على أبي حامد فيبذل كرهه يمكنه الانتصار لابن سينا بل أن هذه الطريقة التي سلكتها مشيئة كما ذكر أبو حامد وأخرج هرو بطريقة أخرى ظن انها أقوى وهي أنصف من طريقة ابن سينا فان أبو حامد لما ذكر القول المضاف الى الفلاسفة كان سينتوا أمثاله وذكر أنهم ينفون تلك الأنواع الخمسة قال ومع هذا فانهم يقولون للبارئ تعالى انه مبدأ أو أول وموجود وجوه واحد وقديم ولاق وعالم وعقل ومعقول ومعقول وفاعل وخالق ومريد وفادروحي وعاشق ومعشوق ولذيد ومبتدووجودا وخبر محض وعوا أن كل ذلك عبارة عن معنى واحد لا كثر فيه (قال) وهذا من الهائب وهم يقولون ذات المبدأ الاول واحد وأما ذكر الاسماء مضافته الى شيء أو إضافة شيء اليه أو سلب (١) قوله علمهم هكذا في الاصل ويظهر أن فيه تحريفا لما حذر كتبه

كثرة في ذات السلب عنه ولكن
الشان في رده عنه كماله الى السلب
والاضافات وكثرة قولهم قال
أبو حامد فيقال لهم عرفتم استضافة
الكثرة من هذا الوجه وأنتم
مخالفون من جمع السلبين سوى
المعرفة فالبرهان عليه فان قول
القائل الكثرة محال في واجب
الوجود مع كون الصفات الموصوفة
واحدة يرجع اليه فيستحيل كثرة
الصفات فيه وفيه التزاع وليس
استحالته معلوما بضرورة ولهم
مسلكان أحدهما أن كل واحد من
الصفة والموصوف ان كان مستغنيا
عن الآخر فهو واجب الوجود وان
كان مقترا اليه فلا يكون واحد
منهما واجب الوجود وان احتاج
أحدهما الى الآخر فهو معلول
والآخر هو الواجب اليهما كان
معلولا اقتصر الى سبب فيؤدي الى أن
ترتبط ذات واجب الوجود بسبب
(قال أبو حامد) المختار من هذه
الاقسام هو الاخير ولكن ابطالكم
القسم الاول لادليل لكم عليه فان
برهانكم عليه انما يتحقق في الكثرة
في هذه المسئلة فكيف يتحقق هذه
المسئلة على تلك قلت الجواب عن
هذه المسئلة يمكن بوجوه أحدها أن
يقال قولكم ما أن يكون أحدها
مختصا بالآخر وما أن يكون
مستغنيا عنه تريدون الاحتياج
حاجة المفعول الى فاعله أو مطلق

(١) قوله بعضهم تعلمه الخ هكذا في
نسخة الاصل وهي سقيمة جدا وفي
الكلام هنا نقص ظاهر لا ارتباط
معه الكلام بخبر كسبه معصية

جنسه ما هو خير منه وأمهات الفضائل العلم والدين والشجاعة والكرم فاعتبر هذا في هؤلاء
وهؤلاء فالجمهور فيهم العلم بالقرآن ومعانيه وعلمه ما لا يوجد من شيء عند الشيعة (١) بعضهم
تعلمه من أهل السنة وهم مع هذا مقصرون فنصف منهم تفسير القرآن فن تفسير أهل السنة
ياخذ كائنا من الطوسي والموسوي في تفسير من علم يستاد هو ما خول من تفسير أهل السنة
وأهل السنة في هذا الموضوع من بقر خلافة الثلاثة فالعقيدة داخلون في أهل السنة وهم انما
يستعينون في التفسير والمنقولات بكلام المعتزلة وكذلك يحوهم العقيدة فان فيها صوابا
فانما أخذوا من أهل السنة والذين يتنازرون به هو كلامهم في ثبوت الصلبة والجمهور ودعوى
النص ونحو ذلك مما هم به أخلق وهو بهم أشبه وأما الحديث فيهم أن بعد الناس عن معرفته
لا استدامة لامتته ولا يعرفون الرسول وأحواله ولهذا اذا نقلوا شيئا من الحديث كانوا من أهل
الناس به وأى كتاب وجدوا فيه ما وافق هواهم نقلوه من غير معرفة بالحديث كالحديث هذا
المصنف وأمثاله ينقلون ما يجدونه موافقا لأهوائهم ولو أنهم ينقلون ما لهم وعلمهم من الكتب التي
ينقلون منها مثل تفسير التلعي وفضائل الصلبة لأحد من جنس من فضائل الصلبة لا ينعيم وما
في كتاب أحمد من زيادات القطيبي وزيادات ابن أحمد لا تصف الناس منهم لكم بل لا يصدقون
الابحار وافي قلوبهم وأما الفقه فيهم من بعد الناس عن الفقه وأصل دينهم في التبرع في
مسائل ينقلون ما عن بعض علماء أهل البيت كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر محمد وجعفر بن
محمد وهؤلاء رضى الله عنهم من أئمة الدين وسادات المسلمين لكن لا ينظرون في الاسناد اليهم هل
ثبت النقل اليهم أم لا فانه لا معرفة لهم بصناعة الحديث والاسناد ثم ان الواحد من هؤلاء اذا
قال قولا لا يلبس عليه من الكتاب والسنة ولا ما يعارضه ولا يردون ما تنازع فيه المسلمون الى
الله والرسول كما أمر الله به ورسوله بل قد أمروا بهم ثلاثة أصول أحدها أن هؤلاء معصومون
والثاني ان كل ما يقولونه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والثالث ان أجماع العقيدة حجة
وهؤلاء هم العقيدة فصاروا بذلك لا ينظرون في دليل ولا تعليل بل خرجوا عن الفقه في الدين كترجوع
الشعر عن المعين واذا صنف واحد منهم كتابا في الخلاف وأصول الفقه كالموسوي وغيره فان
كانت المسئلة فيها راجعين الى العلماء أخذوا بحجهم ووافقهم واخصوا بما احتج به أو نكروا ما جابوا
عما يعارضهم بمحسبه أو تلافيل الجاهل أن هذا اقتصر في كتابا غلب في الخلاف
والفقه والاصول ولا يدري الجاهل أن علمته استعار من كلام علماء أهل السنة الذين يكفرهم
وبعادتهم وما انفردوا به فلا يسوي ما انفردوا به ولا يضره ولا ينفع ولا يضره ولا ينفع وان
كانت المسئلة مما انفردوا به اعتمدوا على تلك الاصول الثلاثة التي فيها من الجمل والضللال
مالاتني وكذلك كلامهم في الاصول والزهدي والرقائي والعبادان والدعوات وغيرها وكذلك
اذا نظرت ما فيهم من العبادة والاخلاق المحمودة تجد حرا ما عليه الجمهور

(فصل) قال الرازي الفصل الثالث في الادلة الدالة على امامة أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب بعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الادلة في ذلك كثيرة لا تحصى لكن نذكر كالمهم
منها ونظم أربعة منها في الاول في الادلة العقلية وهي خمسة الاول أن الامام يجب أن يكون
معصوما وفي ذلك كان الامام هو علي عليه السلام أما القسمة الاولى فلأن الانسان

مطلق بالطبع لا يمكن أن يعيش منفردا لا تقارن في بقائه إلى ما بآكل ويشرب ويلبس ويسكن ولا يمكن أن يفعل ما بنفسه بل يفقر إلى المساعدة غيره بحيث يفرغ كل واحد منهم إلى ما يحتاج إليه صاحبه حتى يتم قيام النوع ولما كان الاجتماع في معنلة التغالب والتغلب بأن كل واحد من الأشخاص قد يحتاج إلى ما في يد غيره فقد عرفت قوة الشهوانية التي أخذها وقهره عليه وظلمه فيه فيؤدي ذلك إلى وقوع الهرج والمرج وإنارة الفتن فلا بد من نصب امام معصوم يصونهم عن الظلم والتعدي ويعتصمهم عن التغالب والقهر وينصف المظلوم من الظالم ويوصل الحق إلى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا العصية ولا الافتقار إلى امام آخر لان العلة الموحدة التي نصب الامام هي جواز الخطأ على الامة ولو جاز الخطأ عليه لاحتاج إلى امام آخر فان كان معصوما كان هو الامام والازم التسلسل والامام القديمة الثانية قطاهرة لان أبابكر وعمر وعثمان لم يكونوا معصومين انضافا وعلى معصوم فيكون هو الامام **ج** والجواب عن ذلك ان نقول قلنا المقدسين بالعلم اما الاولى فقوله لا بد من نصب امام معصوم يصونهم عن الظلم والتعدي ويعتصمهم عن التغالب والقهر وينصف المظلوم من الظالم ويوصل الحق إلى مستحقه لا يجوز عليه الخطأ ولا السهو ولا العصية فيقاله نحن نقول بموجب هذا الدليل ان كان معصيا فان الرسول هو المعصوم وطاعته واجبة في كل زمان على كل أحد وعلامة بامر من وجهه أنهم من علم آحاد الرعية بأمر الامام القائب كالمنظر ونحوه بامر من وجهه فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم امام معصوم والامة تعرف امر من وجهه ومعصومهم ينتهي إلى القائب المنتظر الذي لو كان معصوما لم يعرف أحد لا امره ولا وجهه بل ولا كانت رعية على تعرف امره من وجهه كما تعرف الامة امر نبيا من وجهه بل عندامة محمد صلى الله عليه وسلم من علم امره من وجهه أعظم من معرفة آحاد رعية المعصوم ولوقدر وجوده بامر من وجهه لم ينزل على الناس ظاهرا من ادعى له العصبة الاعلى ونحن نعلم قطعا انه كان في رعيته باليمن وخراسان وغيرهما من لا يدري بما ذا امر ولا عماذا انتهى بل قوله كانوا ينصرفون عما لا يعرفوه وأما الورثة الذين رزوا على محمد صلى الله عليه وسلم فهم يعرفون امره من وجهه ويصدقون في الاخبار عنه أعظم من علم نواب على بامر من وجهه ومن صدقهم في الاخبار عنه وهم اغنياء يدون أنه لا بد من امام معصوم حتى نقول هذا الكلام باطل من وجوه (أحدها) أن هذا الامام الموصوف لم يوجد بهذه الصفة أما في زماننا فلا يعرف امام معروف يدعي فيه هذا ولا يدعي لنفسه بل مفقود غائب عند متبعيه ومعصوم لا حقيقة عند العقلاء ومثل هذا لا يحصل به شيء من مقاصد الامامة أصلا بل من وعلى الناس ولو كان فيه بعض الجهل وبعض الظلم كان أنفع لهم من أن يقع جهلهم من الوجوه وهو لا يتسبون إلى الامام المعصوم لا يوجد من مستعين في أمورهم الا بغيره بل هم يتسبون إلى المعصوم وانما يستعنون بكفوا وأظلم فاذا كان المصدقون لهذا المعصوم المنتظر لم ينتفع به أحد منهم لا في دينه ولا في دنياه لم يحصل به شيء من مقاصد الامامة وإذا كان المقصود لا يحصل منه شيء لم يكن شاحبا إلى اثبات الوسيلة لان الوسائل لا تراد الا لمقاصدها فاذا جرت متابعتها المقاصد كان الكلام في الوسيلة من السبي الفاسد وكان هذا بمنزلة من يقول الناس يحتاجون

التلازم وهو كون أحدهما لا يوجد الا بالآخر أقسم ثالث فان أردتم الاول لم يكن أحدهما يحتاج إلى الآخر بل يغني عن كونه فاعلله ولا يلزم أن يكونا واجبي الوجود بمعنى أن كلامهما هو الواجب بنفسه المبدع للمكانات وان قيل ان كلامهما واجب الوجود بمعنى أنه لا بد له قيل نعم ولا نلزم امتناع تعدد معصومين واجب الوجود بهذا التفسير وانما يتبع تعدد بالتفسير الاول فان الادلة قامت على أن المكانات بواحد لم تنقسم على نفي صفاته بل كل من صفاته اللازمة قديم أزلي متعبد عنه ليس له فاعل فاذا عر عن هذا المعنى بأنه واجب الوجود فهو حق وان عني بواجب الوجود ما ليس ملازما للغير فليست الذات وحدها واجبة الوجود ولا الصفات بل الواجب الوجود هو الذات المتصفة بصفات اللازمة لها لا سيما وهم يقولون انها مستلزمة لاقول فامتنع ذلك على أصلهم وأبلغ وقد عرف أن كلام الصفات الذاتية ملازمة للآخرى والصفات ملازمة للذات وليس كل منها مبدا لا آخر وان قائل كل منهما محتاج إلى الآخر بمعنى أنه ملازم له يلزم من كونه ملازما أن يكون معلولا وهذا الجواب الثاني وهو ان يقال ما عني بواجب الوجود أعني به المفاعل له أو عني به القائم بنفسه الذي لا فاعل له فان عني

الذين يطعمهم ويستقيمون ينفى أن يكون الطعام مسفته كذا والشراب مسفته كذا وهذا عند الطائفة الصلانية وتلك الطائفة قد علم أنها من أقر الناس وانهم معروفون بالافلاس وأي فائدة في طلب ما يلزم عدمه واتباع ما لا ينفع به أصلا والامام يحتاج اليه في شئين اما في العلم لتبليغه وتعليمه واما في العمل به ليعين الناس على ذلك بقوته وسلطته وهذا لا يتقرر لا ينفع لاجهنا ولا بهذابل ما عندهم من العلم فهمون كلام من قبله ومن العمل ان كان عواما ففهم عليه المسلمون استعانوا بهم والاستعاوا بالكلية والملاحدة ونحوهم فهم أغبر الناس في العمل وأجهل الناس في العلم مع دعواهم أنهم بالمعصوم الذي مقصود العلم والقدرة ولم يحصل لهم لعل ولا قدرة فعلم انتفاع هذا عواما بدعونه وأيضا فالأئمة الاثنا عشر لم يحصل لأحد من الأمة بأحد منهم جميع مقاصد الامامة أمان دون على فاعلموا كان يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه وكان على بن الحسين وابنه أبو جعفر وابنه جعفر بن محمد يقولون الناس ما علمهم الله كما علمه علماء زمانهم وكان في زمنهم من عواما علمهم وانفع لامة وهذا معروف عند أهل العلم ولو قدر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوي الولاية من القوة والسلطان والزام الناس بالحق ومنعهم بالبدع الباطل وأمان بهـ الثلاثة كالسكرين فهو لا لم يظهر عليهم علم تستفيد الامة ولا كان لهم يدنست من الامة بل كانوا كما قالهم من الهاشمين لهم حرمة ومكانة وفهم من معرفة ما يحتاجون اليه في الاسلام والدين ما في أمثالهم وهو عواما يعرف كثير من عوام المسلمين وأما ما يخص به أهل العلم فهذا لم يعرف عنهم ولهذا لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة ولو وجدوا ما يستفاد لأخذوا ولكن طلب العلم لم يعرف مقصود وان كان الانسان نسب بشرى وكان ذلك مما يهينه على قبول الناس منه ألا ترى أن ابن عباس لما كان كثير العلم عرف الامة ذلك واستغفرت منه وشاع كره ذلك في الخاصة والعامة وكذلك الشافعي لما كان عنده من العلم والفقه ما يستفاد منه عرف المسلمون ذلك واستفادوا ذلك منه وتطهروا به العلم والفقه ولكن اذا لم يجد الانسان مقصود في عمل لم يطلبه منه ألا ترى أنه لو قيل عن أحد أنه طيب أو نجس وعظم حتى جاء اليه الأطباء أو الخافق جده لم يعرف من الطب والنحو ما يطلبون أعرضوا عنه ولم ينفعه مجرد دعوى الجهالة وتقليد منهم وهذا الامامية أخذوا عن المعتزلة أن الله يجب عليه الاقدار والتكليف والظف بما يكون الممكن عنده اقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد فمكنه في الحالين ثم قالوا والامامة واجبة وهي أوجب عندهم من النبوة لانهم الطغافا التكليف قالوا انما نعلم شيئا بالعبادات واستمرار الاوقات أن الجماعة (١) متى كان لهم رئيس وقع الهرج والمرج بينهم وكاوتاعن الصلاح أبعدون الفساد اقرب وهذا الحال مشعرة بفساد العقل معلومة لا ينكرها الا من جهل المعدات ولم يعلم استمرار القاعدة المستمرة في العقل قالوا واذا كان هذا الطغافا التكليف لزوم وجوبه ثم ذكر واصفاته من العصمة وغيره هاتم أو رطائفة منهم على أنفسهم مؤاخذة قالوا انهم انما الامام لظف وهو غائب عنكم فابن الظف الحاصل مع غيبته وانما يمكن لظفه حاصل مع الفسوة وجاز التكليف بطل أن يكون الامام لظف في الدين

الاول لم يتنع أن يكون كل من الصفات والذات واجب الوجود بهذا التفسير ولم يدل على امتناع تعدد الواجب بهذا التفسير دليل كالم يدل على امتناع تعدد القديم بهذا التفسير دليل واتحاد الدليل على أنه لا اله الا الله وأن اقرب العالمين واحد لا شريك له وهو التوحيد الذي يدل عليه الشريعة والعقل فاما في الصفات وتسمية ذلك توحيدا فهو مخالف للشريعة والعقل وان أراد واجب الوجود القائم بنفسه الذي لا فاعل له كانت الذات واجبة الوجود وهي بالصفة واجبة الوجود ولم تكن الصفة وحدها واجبة الوجود وان أريد بحاجة كل من الصفة والموصوف الى الآخر فاللزام اخترايا ثبت ذلك ولم يلزم من ذلك كون أحدهما معلولا للآخر فان المتضايفين متلازمان وليس أحدهما معلول الآخر وان أريد بدينك كون أحدهما قاعلا اختير في الحاجة بهذا التفسير وهو القسم الاول وهو أنه ليس أحدهما محتاجا الى الآخر وان أريد أن أحدهما محل للاخترا اختير جواب القرأني وهو أن الصفة محتاجة الى الذات من غير عكس وعلى هذا أقول القائل ان أحدهما

(١) قوله متى كان لهم رئيس الخ هكذا في الاصل وفي الكلام مغلط واضح ولعل وجه الكلام متى لم يكن لهم رئيس الخ كتبه مصححه

لايجب من قيام الصفة بالموصوف
أن يكون الموصوف فاعلا للصفة
بل الامر بالعكس فان المفعول يتبع
أن يكون من باب الصفات اللازمة
للموصوف وان اراد بذلك أن يكون
أحدهما قابلا لاخر فلا متنازع في
ذلك وان قيل بل ان الحمل على الحال
واعلم أن هذا الحق ومثاله انما شأت
الشبهة فهم من جهة أن العاطلها
بجمله تلفظ العلة يراد به العلة الفاعلة
والعلة القابلة واطل الحاجة الى
غير يراد به الملازم للغير ويراد به
حاجة المشرط الى الشرط ويراد به
حاجة المفعول الى فاعله واذا
عرف هذا فالصفات اللازمة مع
الذات متلازمة وليس أحدهما
فاعلا لاخر بل خبر بل الذات محصل
للمصفات وليس الواحد منهما
علة فاعلة بل الموصوف قابل
لصفات وهذا الامتناع فيه بل هو
الذي يدل عليه صريح المقول
وصحيح النقول لكن الغرض اني لم
يجب الاجواب واحدا ومضمون
كلهم أهم في جميع كلامهم في
نفي الصفات ينتهي أمرهم الى ان
هذا تركيب والمركب مفتقر الى
جزئته والمفتقر الى غيره لا يكون
واحدا بنفسه لانه يحتاج فقال لهم
أبو حامد نحن نختار أن يقال الذات
في قولها غير محتاجة الى الصفات
والصفات محتاجة الى الموصوف

وحينئذ يفسد القول بامامة المعصوم وقالوا في الجواب عن هذا السؤال ان تقول ان لطف الامام
حاصل في حال القسبة للعارفين به في حال الظهور وانما فاعل اللطف لمن لم يتل بامامته كما ان لطف
المعرفة لم يحصل لمن لم يعرف الله تعالى وحصل لمن كان عارفا به قالوا وهذا يسقط هذا السؤال
ويوجب القول بامامة المعصومين فقبل لهم لو كان اللطف حاصل في حال القسبة كحال الظهور
لوجب أن يستفوت عن ظهوره وينعوى الى أن عتوا وهذا خلاف ما يذهبون اليه فأجابوا باننا
نقول ان اللطف في غيبته عند العارفين به من باب التسفير والتباعد عن القبايح مثل حال الظهور
لكن نوجب ظهوره لشي غير ذلك وهو رفع أيدي المتفليين عن المؤمنين وأخذ الاموال ووضعها
في مواضعها (١) من أيدي الجبابرة ورفع مالك الظلم التي لا يمكن ارفعها الا بطريقه وجهاد الكفار
الذي لا يمكن الامع ظهوره فيقال لهم هذا كلام ظاهر البطلان وذلك ان الامام الذي جعلوه
لطفه اهو ما شهدته العقول والصادقات وهو ما ذكرتموه قلتم ان الجماعة متى كان لهم رئيس مهيب
مطاع متصرف منبسط اليد كانوا بوجوده أقرب الى الصلاح وأبعد عن الفساد واشترطتم فيه
العصمة قلتم لان مقصود الانزعاج لا يحصل الا بهيول من المعلوم أن الموجودين الذين كانوا قبل
المنتظر لم يكن أحد منهم بهذه الصفة لم يكن أحد منهم منبسط اليد ولا متصرفا وعلى رضى الله عنه
تولى الخلافة ولم يكن تصرفه وانسياطه تصرف من قبله وانسياطهم وأما السابقون فلم تكن أيديهم
منبسطة ولا تصرفون بل كان يحصل بأحدهم ما يحصل بتناظره وأما الغائب فلم يحصل به شيء
فان المعترف بوجوده ادعاه أنه غائب من أكثر من أربع مائة سنة وستين سنة وأنه خائف لا يمكنه
الظهور وفصلان اقامة الحدود ولا يمكنه أن يأمر أحد اوليائه بل يزل الهرج والفساد بهذا
ولهذا يوجد طوائف الراضية أكثر الطوائف هرجا وفسادا واختلافا بالاسن والأيدي ويوجد
من الاقتتال والاختلاف وظلم بعضهم لبعض ما لا يوجد جديف لهم متول كافر فاضلاع متول
مسلم فأى لطف حصل لشيء به واعتبر المدائن والقرى التي يقرأ عليها بامامة المنتظر مع القرى
التي لا يقرن به تجده هؤلاء أعظم انتظاما وصلاحا في المعاش والمعاد حتى ان الخبير بأحوال العالم
يجد بلاد الكفار لو جود رؤسائهم يقيمون مملكة دنياهم أكثر انتظاما وصلاحا في المعاش والمعاد
(٢) حتى ان الخبير بأحوال العالم يجد بلاد الكفار من كثير من الارض التي ينسبون فيها الى متابعت
المنتظر لا يقيم لهم يسلمين مملكة دنياهم ودينهم ولقد ران اعترف لهم بوجوده يخافون معه ان
يظفروا قبايقهم على الذوب كان من المعلوم ان خوف الناس من ولادة أمورهم المشهور من أن
يعاقبهم أعظم من خوف هؤلاء من عقوبة المنتظر فلم ثم الذوب قسما من مذابح ظاهرة كظم
الناس والفواحش الظاهرة فهذه تخاف الناس فيها من عقوبة ولادة أمورهم أعظم مما يخافه
الامامية من عقوبة المنتظر فلم ان اللطف الذي وجبه لا يحصل بالمنتظر أصلا لعارفيه ولا لغيره
وأما قولهم ان اللطف به يحصل للعارفين به كما يحصل في حال الظهور فهذه مكاره ظاهرة فانه اذا
ظهر حصل به من اقامة الحدود والوعود وغير ذلك ما وجب أن يكون في ذلك لطف لا يحصل مع
عدم الظهور وتبنيهم معرفته بجمرة الله في باب اللطف وان اللطف به يحصل للعارف دون
غيره قياس فاسد فان المعرفة بان الله موجود حتى قادر يأمر بالطاعة وينيب عليها وينهى عن

(١) قوله من أيدي الجبابرة متعلق
بأخذ كما هو ظاهر
(٢) قوله حتى ان الخبير كذا في
الاصل وفي الصابرة يحتاج الى
تأمل كتيب معصمه

كأن حقائق قولكم ان المحتاج الى غيره لا يكون واجب الوجود فيقال ان أردتم بواجب الوجود انه ليس له علة فاعلة فلم قلتم ذلك ولم استحال ان يقال كأن ذات واجب الوجود قد تم لا فاعله فكذلك صفة قدعية معه ولا فاعل لها وان أردتم بواجب الوجود ان لا يكون له علة قابلية فهو ليس بواجب الوجود على هذا التأويل ولكنه قد تم مع هذا ولا فاعل له فما المحيل لذلك فان قيل واجب الوجود المطلق هو الذي ليس له علة فاعلة ولا قابلية فاذا سلم انه علة قابلية فقد سلم كونه معلولا قلنا تسمية الذات القابلة علة قابلية من اصطلاحكم الدليل لم يدل على ثبوت واجب الوجود بحكم اصطلاحكم اغمال على اثبات طرف ينقطع به تسلسل العلل والمعالوات لم يدل على هذا التقدير وقطع التسلسل يمكن بواجده صفات قدعية لا واعل لها كما لا فاعل ذاته ولكنها تكون متفرقة في ذاته (قال ابن رشد) يريد انه اذا وضع لهم هذا القسم من الاقسام التي استعملوا في ابطال الكثرة الالامر معهم الى ان يتبينوا واجب الوجود ليس يمكن ان يكون مركبا من مفقود وموصوف ولان تكون ذاته ذات صفات كثيرة وهذا شئ ليس بقدره عليه بحسب اصولهم ثم اخذ يبين ان المحال الذي راموا

المعصية وما يعاقب عليها من اعظم الاسباب في الرغبة والرهبة منه فتكون هذه المعرفة داعية الى الرغبة في توبه بفعل الامر ورزق المحذور والرهبة من عقابه اذا عصى لعل العبد بانه عالم بقادرواته قد جرت سنته بآثابه الطيعين وعقوبة العاصين واما من خص يعرف الناس بانه مفقود من اكثر من وجهات سنته وله لم يعاقب احد او لم ينسب احد بل هو خائف على نفسه اذا ظهر فضلا عن ان يأمر وينهى فكيف تكون المعرفة داعية الى فعل ما أمر ورزق ما حذر بل المعرفة بهجزة وخوفه توجب الاقدام على فعل القبائح لاجتماع طول الزمان وتوالي الاوقات وقته بعد وقت وهو لم يعاقب احد ولم ينسب احد بل لو قدر انه يظهر في كل مائة سنة مرة فيعاقب بل يمكن ما يحصل به من اللطف مثل ما يحصل بالحد والامر بل ولو قيل انه يظهر في كل عشرين بل ولو ظهر في السنة مرة قلته لا تكون منفعة كمنفعة ولا الامور الظاهرة في الناس في كل وقت بل هو لا يسمع ذنوبهم وظلمهم في بعض الامور شرع الله بهم وما يعلونه من العقوبات وما يبدون من الرغبات في الطاعات انعاما ما يقيم عن ظهر بعد كل مدة فضلا عن هو مفقود يعلم جهور العقلاء انه لا وجود له والمقررون به يعلمون انه عاجز عما في فعل قط ما يفعله احد الناس فضلا عن ولادة امرهم واي شيء لهذا واي طاعة واي تصرف واي يد منبسطه حتى اذا كان للناس رئيس مهيب مطاع متصرف منبسط اليد كالواقيف الى الصلاح وجوده ومن تدبر هذا علم ان هؤلاء القوم في غاية الجهل والمكابرة والسفطة حيث جعلوا اللطف في حال عجز ومغيبته مثل اللطف به في حال ظهوره وان المعرفة مع عجزه وخوفه وقد ملطف كماله كان ظاهرا فادرا أمنا وان يحجز هذه المعرفة لطف كمال معرفة الله لطف (الوجه الثاني) ان يقال قولكم لا بد من نصب امام معصوم بفعل هذه الامور اريدون انه لا بد ان يخلف الله بغيرهم من يكون متصفا بهذه الصفات ام يجب على الناس ان يبايعوا من يكون كذلك فان اردتم الاول فانه لم يخلف احدا متصفا بهذه الصفات فان غاية ما عندكم ان تقولوا ان عليا كان معصوما لكن الله لم يكنه ولم يؤيده لانفسه ولا يجند خلقهم حتى يفعل ما ذكرتموه بل انتم تقولون انه كان عاجزا مقهورا مظلوما في زمن الثلاثة ولماصوله جند قاه جند آخرون قاتلوه حتى لم يتمكن ان يفعل ما فصل الذين كانوا قبله الذين هم عندكم طاعة فيكون الله قاهيا وثلث الذين كانوا قبله حتى تمكنوا من فعل ما فعلوه من المصالح ولم يؤيده حتى يفعل ذلك وحسبنا خلق الله هذا المعصوم المؤيد الذي اقتدره على الله وان قلتم ان الناس يجب عليهم ان يبايعوه بعهودنا ايضا فان الناس لم يفعلوا ذلك سواء كانوا مطيعين او عصاة وعلى كل تقدير فما حصل لاحد من المعصومين عندكم كما تأيد لامن الله ولامن الناس وهذه المصالح التي ذكرتموها لا تحصل الا بتأييد فلذا لم يحصل ذلك لم يحصل ما به تحصل المصالح بل حصل اسباب ذلك وذلك لا يفيد المقصود (الوجه الثالث) ان يقال اذا كان لم يحصل مجموع ما به تحصل هذه المطالب بل فان كثيرا من شر وطها لم لا يجوز ان يكون الفاتح هو العصبة واذا كان المقصود فالتايماء بعصبة واما بهجزة المعصوم فلا فرق بين عدمها بهذا او بهذا فمن أين يعلم بدليل العقل انه يجب على الله ان يخلف اماما معصوما وهو انما يحلقة ليحصل به مصالح عباده وقد خلقه عاجزا لا يقدر على تلك المصالح بل حصل به من

أن يلزمه على تقدير هذا القسم

ليس يلزم قال فقال لهم أن أردتم واجب الوجود أنه ليس له علة فاعلموا فلم قلتم ذلك أي فلم قلتم بامتناع كونه موصوفاً بالصفات ولم استحال أن يقال كان ذات واجب الوجود قد يملك لأفعاله بل فكذلك صفاته قد يملك لأفعاله قال ابن رشد وهذا كله معانٍ تدل على أن في الصفات طريقة أرسينية إثبات واجب الوجود بذاته وذلك أنهم يفهمون في الممكن الوجود الممكن الحقيقي ويرون أن كل ما دون المبدأ الأول هو هذه الصفة وخصوصهم من الأشعة يعلون هذا ويرون أن كل ممكن فاعل وان التسلسل ينقطع بالانتهاء إلى ما ليس بممكن في نفسه فإذا سلم لهم هذه ظن بها أنه يلزم عنها أن يكون الأول الذي انقطع عنده المكان ليس بممكن فوجب أن يكون بسيطاً غير مزم كبلكن للأشعة يذات يقولون أن الذي ينتج عنه الامكان الحقيقي ليس يلزم أن يكون بسيطاً وإنما يلزم أن يكون قد يملك لأفعاله فاعلموا فذلك ليس عند هؤلاء برهان على أن الأول بسيط من طريقة واجب الوجود (قال أبو حامد) فأن قيل فإذا أثبتنا توصفة وحاولنا لصفة الذات فهو مركب

(١) قوله إذا كان وجوده الخ فكذلك في الأصل وليس على نقمة من جهة العبار ما نظر كتبه معصيه
(٢) قوله وكما يشهد الخ هكذا في الأصل ويظهر أن في الكلام تنكراً ومغزى خافئاً بل ومغزى كتبه معصيه

الفساد ما يحصل الوجود وهذا اثنين بالوجه الرابع وهو أنه لو لم يخلق هذا الموصوم لم يكن يجري في الدنيا من الشرأ كقوله جاري (١) إذا كان وجوده لم يدفع شيأ من الترحق في قال وجوده دفع كذا بل وجوده واجب أن كذبه الجهو ووطدوا شيعته وتخلوه وتعلموا أصحابه وحصل من الشر ورائق لا يعلم إلا الله بتقدير أن يكون موصوفاً بتقدير أن لا يكون على رضى الله عنه موصوماً ولا بقية الثاني عشر ونحوهم لا يكون ما وقع من قوله الثلاثة وبني أمية وبني العباس فيمن الظلم والشر ما فيه بتقدير كونهم معصومين إنما حصل به الشر لا لتغير فكيف يجوز على الحكيم أن يخلق شيأ ليعمل به الخير وهو لم يحصل به إلا الشر لا لتغير وإذا قيل هذا الشر حصل من ظلم الناس له قبل فاعلمكم الذي خلقه إذا كان خلقه لدفع ظلمهم وهو يعلم أنه إذا خلقه زاد ظلمهم لم يكن خلقه حكماً بل سفهاً وصار هذا تسليم إنسان وله إلى من يأمره بإصلاحه وهو يعلم أنه لا يطيعه بل يسفده فهل يفعل هذا حكيم ومثل أن ينفى إنسان خالف الطريق لتأوى إليه القوافل ويصعقوا به من الكفار وقطاع الطريق وهو يعلم أنه إذا ابتلاه أخذ الكفار حصناً والطاع ماوى لهم ومثل من يعطى رجلاً ما لا ينفعه في القرأة والمجاهدين وهو يعلم أن إنما ينفعه في الكفار والمجاهدين أعداء الرسول ولا ريب أن هؤلاء الرافضة القدرية أخذوا هذه الحجج من أصول المعتزة القدرية علماً كان أو ثلث وجوبه على الله أن يفعل بكل مكلف ما هو الأصل في دينه ودينه هو أصل فأسدوان كان الرب تعالى يحكمته ورجته يفعل بحكمته خلقه ما يصلحهم في دينهم ودينهم والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال قالوا قدرية يقولون يجب على الله رعاية الأصل أو الإصلاح في كل شخص معين ويجب لولن ذلك الواجب من جنس ما يجب على الإنسان فخلقوا حيث شبهوا الله بالواحد من الناس فيما يجب عليه ويحرم عليه وكانوا أهم مشبه الأفعال فخلقوا من حيث يفرقوا بين المصلحة العامة الكلية وبين مصلحة أحد الناس التي تكون مستلزمة لمصلحة عامة ومضادة لمصلحة عامة والمقدرة المحيرة الجهمية لا يثبتون له حكمه ولا رجة بل عندهم يفعل عيشة مخضعة لاله الحكمه ولا رجة والجهنم من صفوان رأى هؤلاء كان يخرج إلى المستلين من الجذى وغيرهم فيقول أرحم الراجين يفعل هذا برأيه ليس له رجة فهو لا وثلث في طرفين متقابلين والثالث قول الجمهور أن الله علم حكيم رسيم قائم القسط طواه سبيله نفسه الرجة وهو أرحم بعلمين الوالدة ولها كانت في ذلك نصوص الكتاب والسنة (٢) وكما يشهد الكتاب والسنة الاعتبار حساو غفلا وذلك واقع من بحكمته ورجته وبحكم أنه كتب على نفسه الرجة وحرم على نفسه الظلم لا لأن الخلق يوجبون عليه ويحرمون ولا لأنه يشبه الخلق فيما يجب ويحرم بل كل نعمة من فضل كل نعمة منه عدل وليس لخلق عليه حق إلا ما أحقه هو على نفسه المقدسة كقوله كتب بكم على نفسه الرجة وقوله وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره وهذا متفق عليه بين المسلمين وبحكم كتابه على نفسه وحكمته ورجته وذلك فيه تفصيل وزاعمة كور في غير هذا الموضع ثم القدرية القائلون برعاية الأصل يقولون إنما خلقهم لنعمتهم لثواب فإذا قيل لهم فهو كان يعلم أن هذا الذي عزمه لا يتحقق مما خلقه بل يفعل ما يضرب فكان لمن يعطى شخصاً ما لا ينفعه في سبيل الله وسبيل القتال بل الكفار وهو يعلم أنه ينفعه في حرب المسلمين وقتالهم قالوا

ولذلك لم يحز أن يكون الاول حسما
لانه مركب فلناقول القائل كل
مركب يحتاج الى مركب كقوله كل
موجود يحتاج الى موجود فيقال له
الآن قد بينا وجوده ولا علة له ولا
موجد فكذلك يقال موصوف
قديم ولا علة لذاته ولا صفته ولا
لقيام صفاته بذاته بل الكل قديم
بلا علة وأما الجسم فانه لم يحز أن
يكون هو الاول لانه حادث من
حادث انه لا يخلو عن الحوادث ومن
لم ينشأ حدوث الجسم لزمه أن
تكون العلة الاولى جسما كما
سنلزمه عليكم فيما بعد (قال ابن
رشد) معترضا على أبي حامد
التركيب ليس هو مثل الوجود
لان التركيب هو مثل التصريف
أعني صفة انفصاله زائدة على
ذات الاشياء التي قبلت التركيب
والوجود هو صفة هذه الذات بعينها
وايضاً المركب ليس ينقسم الى
مركب من ذاته ومركب من غيره
فلزم أن ينتهي الامر الى مركب
قديم كمنتهى الامر في الموجودات
الى موجود قديم وايضاً فاذا كان
الامر كقولنا ان التركيب امر
زائد على الوجود فقلنا أن يقول
ان كان يوجد مركب من ذاته
فسبب وجوده محض من ذاته وان

(١) قوله عالم يكن الخ هكذا في
الاصل وفي الكلام ما يحتاج الى نظر

فاظفر
(٢) قوله ليدفع الخ كذا في الاصل ولعل
في الكلام محرفاً وسقط الاصل
ليدفع أمر الشيطان الخ كتبهم

المكلف انما أتى من جهة نفسه فهو الذي فرط ترك الطاعة أجابهم أهل السنة بجوابين
أحدهما مبني على اثبات العلم والثاني مبني على اثبات الشبهة والقدرة التامة وأنه خالق كل شيء
فقالوا على الاول اذا كان هو يعلم ان مقصوده بالفعل لا يحصل لم يكن فعله حكمة وان كان ذلك
بغير بطعمه والثاني انه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهو خالق كل شيء وهو يعلم انه لا يشاء ويخلق
ما لم يكن مذكراً ومن المطلوب فيجتمع مع هذا أن يكون مذكراً وهو المطلوب بالخلق وكل جواب
للقدرية فهو جواب لرافضة ويجاوبون بأجوبة أخرى نجيبهم بها القدرة وان وافقوهم على
قاعدة التعليل وانجوز فيقولون انما يجب خلق امام معصوم اذا لم يكن قد خلق لهم ما يغنيهم
عنه وبالجملة فحقيقة هذه الحجة أنها استدلال بالواجب على الواقع فيقولون يجب عليه كذا
فلا بد أن يكون قد فعل الواجب وليس هذا الا هكذا والعلم بالواقع بل طرق كثيرة قطعية يقينية
تبرهن انتفاء هذا الذي ذكرناه واقع فاذ علمنا انتفاء الفاعلية المطلوبة قطعاً يمكن اثبات لازمها
وهو الوسيلة فان استدلال على اثبات اللازم باثبات المزموم فاذا كان المزموم قد علمنا انتفاء قطعاً يمكن
اثبات لازمه ثم بعد ذلك أن أن نقصد في الإيجاب جملة وتنه صيلاً أو نقول الواجب من
الجملة لا يتوقف على ما ادعوه من المعصوم (١) عالم بأن مثله في جواب معاوية وقول الرافضي من
جنس قول التصاري ان الاله تجدد وزل وأنه أنزل ابنه ليصلح ويكون الصلب مغفر فذهب آدم
(٢) ليدفع الشيطان بل كلفهم فقل لهم اذا كان قوله وصلبه وتكذيبه من أعظم الشر والمعصية
فيكون قد أرا أن يزبل ذنباً صغيراً يستب هو أكبر منه وهو مع ذلك يغير الشر بل زاد على
ما كان فكيف يفعل شيئاً المقصود والحاصل انما هو ضد المقصود (الوجه الخامس) اذا كان
الانسان مذنباً بالطبع وانما واجب نصب المعصوم ليزيل الظلم والشر عن أهل المدينة فهل يقولون
انه لم يزل في كل مدينة خلقها الله معصوم يدفع ظلم الناس أم لا فان قلتم الاول كان هذا مكابرة
ظاهرة فهل في بلاد الكفار من المشركين وأهل الكتاب معصوم وهل كان في الشام عند معاوية
معصوم وان قلتم بل نقول هو في كل مدينة واحدة فواب في سائر المدن قيل فكل معصومه
واب في جميع مدائن الارض أم في بعضها فان قلتم في الجميع كان هذا مكابرة وان قلتم في البعض
دون البعض قيل فالفرق اذا كان ما ذكرتموه واجباً على الله وجميع المدائن حاجتهم الى
المعصوم واحدة (الوجه السادس) أن يقال هذا المعصوم يكون وحده معصوماً وكل من وابه
معصوماً وهم لا يقولون بالثاني والقول به مكابرة فان زواب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا
معصومين ولا زواب على بل كان في بعضهم من الشر والمعصية عالم يكن مثله في زواب معاوية
لا يبرهم فأن العصمة وان قلت بشرطه وحده قيل فالبلاد التابعة عن الامام لا سبب اذا لم يكن
المعصوم قادراً على قهر زواب بل هو عاجز ماذا ينتفعون بعصمة الامام وهم يسألون خلف غير معصوم
ويحكم بينهم غير معصوم ويطعون غير معصوم ياخذوا أموالهم غير معصوم فان قيل الامور ترجع
الى المعصومين قيل لو كان المعصوم قادراً اساطن كما كان عمرو عثمان ومعاوية وغيرهم لم يكن
أن يوصل الى كل من رعيته العدل الواجب الذي يعلمه هو غاية ما يقدر عليه أن يولي أفضل من
يقدر عليه لكن اذا لم يجد الا عاجزاً أو ظالماً كيف يمكنه تولية قادر عليه فان قالوا اذا لم يخلق الله الا
هذا سقط عنه الكليف قيل فاذ لم يجب على الله أن يخلق قادراً عادلاً مطلقاً بل أوجب على الامام

أن يفعل ما يقدر عليه فكذلك الناس عليهم أن يولوا الصلح من خلقه الله تعالى وإن كان فيه نقص
 إمام من قدرته وإمام من عدله وقد كان عمر رضي الله عنه يقول اللهم اليك أشكو وأجلد العاجز، عجز
 الثقة وما ساس العالم أحد مثله عرفك في التفتن بغيره هذا إذا كان المتولى نفسه قادرا عادلا
 فكيف إذا كان المعصوم عاجزا بل كيف إذا كان مفقودا من الذي يوصل الرعية إليه حتى يتغيروه
 بأحوالهم ومن الذي يلزموا إطاعته حتى تطعوه وإذا أظهر بعض قوايه طاعته حتى يوليه ثم
 أخذ ما شاء من الأموال وسكن في مدائن الملوك فأى حيلة للعصوم فيه فعمل من المعصوم الواحد
 لا يحصل به المقصود إذا كان ذا سلطان فكيف إذا كان عاجزا قهورا فكيف إذا كان مفقودا
 غائبا لا يمكنه مخاطبة أحد فكيف إذا كان معدوما لا حقيقة له (الوجه السابع) أن
 يقال صدغ غيره عن الظلم وانصاف المظالم منه وإصال حق غيره إليه فرع على منع ظلمه واستيفاء
 حقه فإذا كان عاجزا مقهورا لا يمكنه دفع الظلم عن نفسه ولا استيفاء حقه ولا به ومال
 ولا حق امرأته من ميراثها فأي ظلم يدفع وأي حق يوصل فكيف إذا كان معدوما أو غائبا
 لا يمكنه أن يظهر في قرية أو مدينة خوفا من الظالمين أن يقتلوه وهو دأبهم على هذه الحال أكثر من
 أربعمائة وستين سنة والارض مملوءة من الظلم والفساد وهو لا يقدر أن يعرف بنفسه فكيف
 يدفع الظلم عن الخلق أو يوصل الحق إلى المستحق وما أخلق هؤلاء بقوله تعالى أم تحسبان أكثرهم
 يسمعون أو يعقلون إنهم إلا كالانعام بل هم أضل سبيلا (الوجه الثامن) أن يقال الناس
 في باب ما يقع من الله على قولين منهم من يقول الظلم ممتنع عنه وفعل القبيح مستحيل ومهما فعله
 كان حسنا فهو لا يمتنع عندهم أن يقال يحسن منه كذا فاضلاع القول بالجواب والقول
 الثاني قول من يقول أنه يجب عليه العدل والرحمة بل يجب عليه نفسه كما قال تعالى كتب بكم على
 نفسه الرحمة ويحرم الظلم بغيره على نفسه كما قال في الصحيح يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي
 وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا ويقول إن ذلك واجب بالعدل وعلى كل قول فهو سبحانه لم
 يرفع منه ظلم ولم يحل واجب فقد فعل ما يجب عليه وهو مع هذا المخلق ما تحصل به هذه
 المصالح المقصودة من المعصوم فإن كانت هذه المصالح تحصل بمجرد خلقه وهي لم تحصل لزم
 أن لا يكون خلقه واجبا وهو المطلوب وإن كانت لا تحصل إلا بخلق من غير خلقه فخلق من غير خلقه
 يحصل بالمجموع المطلوب فهو لم يخلق ذلك المجموع سواء كان لم يخلق شيئا منه أو لم يخلق بعضه
 والاخلال بالواجب ممتنع عليه في القابل والكثير فزعم على التقديرين أنه لا يجب عليه خلق
 الموجب لهذه المطالب وإذا لم يجب عليه ذلك فلا فرق بين أن يخلق معصوما لا يحصل به ذلك وبين
 أن لا يخلق له فلا يكون ذلك واجبا عليه وحيث فلا يلزم أن يكون موجودا فالقول بجواب
 وجوده باطل على كل تقدير وإن قيل إن المطلوب يصل بخلق من بخلق المعصوم في قيل إن
 كانت طاعة المكلف مقدورة لله ولم يخلقها فلم يخلق المصلحة المطلوبة بالمعصوم فلا تكون
 واجبة عليه وإن لم تكن مقدورة لم تمنع الوجوب بدونها في حق المكلف فكيف في حق الله
 ومالائمه الوجوب إلا بفليس واجب إلا ترى أن الإنسان لا يجب عليه تحمل مصالحة لا تحصل
 بدون فعل غيره إلا إذا أعانه ذلك الغير كالجمعة التي لا يجب الاخلاء إمام أرفع عدد فلا يجب

وبعد متحرك من ذاته فسيوجد
 المعصوم من ذاته لأن وجود
 المعصوم هو خروج ما بالقوة إلى
 الفعل وكذلك الأمر في الحركة
 والحركة (قال) والفصل في هذه
 المسئلة أن المركب لا يتخول من أن
 يكون كل واحد من جزأيه
 أو أجزائه التي تركب منها شرطا
 في وجود صاحبه بحيث يتخلفين
 أولا لا يكون شرطا أو يكون أحدهما
 شرطا في وجود الثاني والثاني ليس
 شرطا في وجود الأول فاما الأول فلا
 يمكن أن يكون قدما لأن التركيب
 نفسه شرط في وجود الأجزاء
 فلا يمكن أن تكون الأجزاء علته
 في التركيب ولا التركيب علته
 نفسه إلا لو كان الشيء علته نفسه
 وأما الثاني إذا لم يكن واحدا منهما
 شرطا في وجود صاحبه فإن أمثال
 هذه إذا لم يكن في طباع أحدهما
 أن يلزم الآخر فقام ليست تتركب
 إلا بمركب خارج عنها وإن كان
 أحدهما شرطا في وجود الآخر
 من غير عكس كالحال في الصفة
 والموصف في الفرجوهرية فإن كان
 الموصوف قدما ومن شأنه أن
 لا تشاركه الصفة فلا تركب قدما وإذا
 كان هذا هكذا فلا فليس يصح أن يجوز
 يجوز وجوده كقدما أن يبين
 على طريق الأشعرية أن كل جسم
 محدث لأنه أن وجوده مركب قدما
 وجئت أعراض قدما أحدها
 التركيب لأن أصل ما يتنوع عليه

وجوب حدوث الاعراض أنه لا تكون
الاجزاء التي تركب منها الجسم الا
بعد الافتراق فاذا جوز وامر كبا
قدعما أمكن أن يوجد اجتماع لم
يتقدمه افتراق وحركة لم يتقدمها
سكون واذا جاز هذا أمكن أن
يوجد جسم ذو اعراض قديمة ولم
يصح لهم أن لا يتخلو عن الحوادث
حادث قلت ماذا كره أبو حامد
مستقيم بطل لقول الفلاسفة
وما ذكره ابن رشد انما شأمن
جهة ما في القسط من الاجال
والاشترار وكلامه في ذلك أكثر
مغلطة من كلام ابن سينا الذي أفر
بفساده وضغفه وذلك ان هؤلاء
قالوا لا يحدو المتيقن اذا أتيته
ذات اوصفة وحاولا المصلحة بالذات فهو
مركب وكل مركب يحتاج الى
مركب قال لهم قول القائل كل
مركب يحتاج الى مركب كقول
القائل كل موجود يحتاج الى
موجود مقصود بذلك ان هذا
المعنى الذي يمتنع تركيب الـ
معنى كونه مركبا لا كون الذات
موصوفة بصفات قائمة به ليس
معناه انه كان هنالك شيء متفرق
قربه مركب بـس ولا هنالك شيء
يقبل التفرق فان الكلام انما هو
في اثبات صفات واجب الوجود
اللازمة كالحياة والعلم والقدرة
واذا كانت هذه الصفات لازمة
لوصف القديم الواجب الوجود
بنفسه لم يمكن أن تفرقه ولأن

على الانسان أن يصليها الا اذا حصل الامام وسائر المدد والنج الذي لا يجب عليه السفر اليه الا
مع رفقة يأمن معهم أو مع من يكره دابته فلا يجب عليه اذ لم يحصل من نفسه معه ذلك ودفع
الظلم عن المظلوم اذ لم يكن الا باعوان لم يجب على من لا أعوانه فاذا قالوا ان الرب يجب عليه
تحصيل هذه المصالح لعياده المصلحة لخلق المصوم وهي لا تحصل الا بوجود من يطعمه والله
تعالى على هذا التقدير لا يمكنه أن يجعل الناس يطعمونه لم يكن خلق المصوم واجبا عليه لعدم
وجوب ما لا يحصل الواجب الا به وعدم حصول المطلوب بالمصوم وان قيل يلحقه لعل بعض
الناس يطعمه قيل أولا هذا لا يمنع من يعلم عواقب الامور وقيل ثانيا اذا كان شرط المطلوب قد
يحصل وقد لا يحصل وهو في كثير من الاوقات وأغلبها وأجمعها لا يحصل أمكن أن يخلق غير
المصوم يكون عادلا في كثير من الامور ويظلم في بعضها اذا كانت مصلحة وجوده أكثر من
مضده خيره من لا يقدر على أن يعدل محال ولا يدفع شأمن الظلم فان هذا المصلحة فيه محال وان
قالوا الرب فعل ما يجب عليه من خلق المصوم ولكن الناس فوق المصلحة بمصنئتهم قيل أولا اذا
كان يعلم أن الناس لا يعاونونه حتى تحصل المصلحة بل يصرون فيخذلون لم يكن خلقه واجبا بل ولا
حكمة على قولهم ويقال ثانيا ليس كل الناس عصاة بل بعض الناس عصوه ومنعوه وكثير من
الناس تؤثر طاعته ومعرفة ما يقوله فكيف لا يمكن هؤلاء من طاعته فاذا قيل أولئك الظلمة
منعوا هؤلاء قيل فان كان الرب قادرا على منع الظلمة فلما منعهم على قولهم وان لم يكن ذلك
مقدورا فهو يعلم أن حصول المصلحة غير مقدور فلا يفعله فلم قلتم على هذا التقدير انه يمكن
خلق مصوم غير نبي وهذا لا زلهم فانهم ان قالوا ان الله خالق افعال العباد أمكنه صرف دواعي
الظلمة حتى يتمكن الناس من طاعته وان قالوا ليس خالق افعال العباد قيل فالعصاة انما تكون
بان يريد الفاعل الحسنات ولا يريد السيئات وهو عندكم لا يقدر أن يغير ارادة أحد فلا يقدر
على جعله معصوما وهذا أيضا دليل مستقل على ابطال خلق أحد معصوما على قول القدرة
فان العصاة انما تكون بان يكون العبد مریدا الحسنات غير مرید السيئات فاذا كان هو المحدث
للارادة والله تعالى عند القدرة لا يقدر على احداث ارادة أحد امتنع منه أن يجعل أحدا
معصوما واذا قالوا يخلق ما قيل به ارادته الى الخير قيل ان كان ذلك جلبا لزال التكليف وان لم يكن
الجلبا لنفع وان كان ذلك مقدورا عندكم فلا فله بجميع العباد فله اصلح لهم اذا أوجبتم
على الله أن يفعل الاصلح بكل عبد وذلك لا يمنع التواب عندكم كما لا يمنع في حق المصوم (الوجه
التاسع) أن يقال حاجة الانسان الى تدبير بدنه بنفسه أعظم من حاجة المدينة الى تدبيرها واذا
كان الله تعالى لا يخلق نفس الانسان معصومة فكيف يجب عليه أن يخلق رئيسا معصوما مع
أن الانسان يمكنه أن يكفر بباطنه ويصفي بباطنه وينفرد بأمره وكثير من الظلم والفساد
والمصوم لا يملكها وان علمها لا يقدر على ازالها فلم يجب هذا فكيف يجب ذلك (الوجه العاشر)
أن يقال المطلوب من الائمة أن يكون الصلاح هم أكثر من الفساد وأن يكون الانسان
مهم أقرب الى المصلحة وأبعد عن المفسدة مما لو عدموا ولم يقم مقامهم أم المقصود بهم وجود
صلاح لا ناسد معه أم مقدار معين من الصلاح فان كان الاول فهذا المقصود حاصل لغالب ولا

توجدونه ولا وجد الا به انفس
هناك شيان كما متفرقين فركبهما
مركب ولقد المركب في الاصل
اسم مفعول لقول القائل ركبته
فهو مركب كما تقول فرقته فهو
مفروق وجعته فهو مجمع والفتة فهو
مؤلف وحر كته فهو محرك قال الله
تعالى في آي صورته ما نشره كبد يقال
ركبت الباب في موضعه هذا هو
المركب في الفقه لكن صار في
اصطلاح المتكلمين والفلاسفة
يقع على عديمين غيرهما كان
مفترقا فاجتمع كما يقول أحدهم
الجسم اما بسيط واما مركب
يعنون بالبسيط الذي تشبهه
أجزاءه كالماء والهواء والمركب
ما اختلفت كالانسان وقد يقولون
كل جسم مركب من أجزائه لان
هذا الجزء غير هذا الجزء وان كانوا
يعتقدون انه لم يتفرق قط وانه لم
يزل كذلك ينتزعون هل الجسم
مركب من الجواهر المتفرقة أو من
الهيولى والصورتا لم ليس مركبا
من واحد منهما مع اتفاقهم على أن
من الاجسام ما لم تكن أجزاء ومفترقة
فتركت وقد يعنون بالمركب
المركب من الصفات كما يقولون
الانسان مركب من الجنس والفصل
وهو الحيوان الناطق وهاتين الصفتان
لم تفرق احدهما الاخرى ولا يمكن
وجود الناطق الا مع الحيوان
ولا يمكن وجود الحيوان الا مع
أو ما يقوم مقامه كالصاهل

(١) قوله فاعلم أن اثبات العصمة أي
لجماعة المسلمين كما هو ظاهر من سابق

الكلام كتبه مصححه

الامور وقد حصل هذا المقصود على عهد أبي بكر وعمر وعثمان اعظم ما حصل على عهد علي
وهو حاصل خلفه بنو امية وبنو العباس اعظم ما هو حاصل بالاثني عشر وهذا حاصل بخلاف
الروم والترك والهندا كتر ما هو حاصل بالنظر للمقرب صاحب الزمان فانه ما من امير يتولى ثم
يقدر عدمه بلا تنقيب الا كان الفساد في عدمه اعظم من الفساد في وجوده لكن قد يكون
الصلاح في غيره أكثر منه كما قد قل ستون سنة من امام جابر بن عمر من ليله واحدة بلا امام وان قيل
بل المطلوب وجود صلاح لا فساد معه قيل فهذا لا يقع ولا يخلق الله ذلك ولا خلق اسبابا لو جب ذلك
لا محالة فن أوجب ذلك وأوجب لازماته على الله لان اماما كابر العقول واما ما لربه وخلق
ما يمكن معه وجود ذلك لا يحصل به ذلك ان لم يخلق ما يكون به ذلك ومثل هذا يقال في افعال العباد
لكن القول في المعصوم اشد لان صلته تتوقف على اسباب خارجة عن قدرته بل عن قدرة الله
عنده هؤلاء الذين هم معتزة رافضة ولا يجاب ذلك على الله افسد من يجب خلق مصلحة كل عبده
(الوجه الحادي عشر) أن يقال قوله لو لم يكن الامام معصوما لاقتصر الى امام آخر لان العلة
الموجبة الى الامام هي جواز الخطا على الاله فلو جاز الخطا عليه لاحتاج الى امام آخر فيقال له لم
لا يجوز أن يكون اذا اخطأ الامام كان في الامنة من ينه على الخطا بحيث لا يحصل اتفاق المجموع
على الخطا لكن اذا اخطأ بعض الامة تنبه الامام وانابه أو غيره وان اخطأ الامام أو تنبهه به آخر
كذلك وتكون العصمة ثابتة لمجموع الالك واحد من الافراد كما يقوله أهل الجماعة وهذا كما
أن كل واحد من أهل خير التواتر يجوز عليه الخطا وربما جاز عليه تعدد الخطا لكن المجموع
لا يجوز عليهم ذلك في العادة وكذلك الناظر في الحساب والهندسة يجوز على الواحد منهم الخطأ
في مسئلة أو مسئلتين فاما اذا كثرا هل المعرفة بذلك امتنع في العادة غلطهم ومن المعلوم أن ثبوت
العصمة لغرض ان تنفك عنهم اقرب الى العقل والوجود من ثبوت الواحد فان كانت العصمة لا تمكن
للعهد الكثير في حال اجتماعهم على الشيء المعين فان لا تمكن للواحد اولى وان أمكنت للواحد
مفردا فلا تمكن له ولا مثاله مجتمعين بطريق الأولى والأخرى (١) فاعلم أن اثبات العصمة يحصل
المقصود المطلوب من عصمة الامام فلا تنعص عصمة الامام من جهل الرافضة أنهم وجوب عصمة
واحد من المسلمين ويجوزون على مجموع المسلمين الخطا ان لم يكن فيهم واحد معصوم والمقول
الصريح يشهد أن العلماء الكثيرين مع اختلاف اجتهداتهم اذا اتفقوا على قول كان اولى
بالصواب من واحد ان اذا أمكن حصول العلم بخبر واحد خصوصه بالاخبار المتواترة اولى ومما
يبين ذلك أن الامام شريك الناس في المصالح العامة اذا كان هو وحده لا يشهد أن يفعلها الا أن
يشترط هو وهم فيها لا يمكنه أن يقيم الحدود ويتوقف الحقوق ولا يوفها ولا يجاهد عدوا الا أن
يعينه بل لا يمكنه أن يصلي بهم جمعة ولا جماعة ان لم يصلوا معه ولا يمكن أن يفعلوا ما امر به
الابواهم وارايتهم فاذا كانوا مشاركين في الفعل والقدرة لا يفردهم بذلك فكذلك العلم
والرأي يجب أن يشاركهم فيه فيعانونهم ويعاونونه وكان قدرته تهجر الاعبائهم فكذلك علمه
يهجر الاعبائهم (الوجه الثاني عشر) أن يقال العلم الديني الذي يحتاج اليه الامة والامة نوعان
علم كل كالعقائد الصلوات الخمس وصيام شهر رمضان والزكاة والجهاد والسرقة والغير

ونحو ذلك وعلم حتى كوجوب الزكاة على هذا وجوب إقامة الحد على هذا ونحو ذلك فأما الأول
فالشريعة مستقلة به لا يحتاج فيه إلى إمام فإن النبي إنما أن يكون قد نص على كليات الشريعة
التي لا بد منها وتركها منها يحتاج إلى القياس فإن كان الأول ثبت المقصود وأن كان الثاني فذلك
القدر يحصل بالقياس (١) بل بمجرد قول المصوم كان هذا المصوم مشركا في النبوة ولكن
فإنه إذا كان وجوب ويجزى من غير استناد إلى نصوص التي كان مستقلا يمكن متبعها وهذا
لا يكون الإنبياء فأمّا من لا يكون إلا خليفة لنبي فلا يستقل بدونه وأيضا فالقياس إن كان حجة
جاء حالة الناس عليه وإن لم يكن حجة وجب أن ينص النبي على الكليات وأيضا فقد قال تعالى
اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً وهذا نص في أن الدين
كامل لا يحتاج معه إلى غيره والناس في هذا الأصل على ثلاثة أقوال منهم من يقول النصوص
قد انتمت في جميع كليات الشريعة فلا حاجة إلى القياس بل لا يجوز القياس ومنهم من يقول
بل كثير من الحوادث لا يتناولها النصوص فالحاجة داعية إلى القياس ومن هؤلاء من قد يدعي أن
أكثر الحوادث كذلك وهذا سرف منهم ومنهم من يقول بل النصوص تناولت الحوادث
بطرق جليلة وأخفية فمن الناس من لا يفهم تلك الأدلة أولا يبلغه النص فيحتاج إلى القياس وإن
كانت الحوادث قد تناولها النص أو يقولون كل واحد من عموم النص القطعي والقياس المعنوي
حجة وطريق بـسـالـتـهـمـا أمكنه وهما متفقان لا يتناقضان إلا عند أحدهما وهذا
القول أقرب من غيره وأما الجزئيات فهذه لا يمكن النص على أعينها بل لا بد فيها من الاجتهاد
المسمى بتحقيق المناط كما لا يخفى لا يمكن أن ينص لكل مفصل على جهة التيسير في حقه
ولكل حاكم على عدالة كل شاهد وأمثال ذلك وإذا كان كذلك فإن ادعاء عصمة الإمام
في الجزئيات فهذه مكارم لا بدعها أحد فان عبارتي صلى الله عليه وآله كان ولي من بينه خيانتة
وعجز وغير ذلك وقد قطع رجال بشهادة شاهدين ثم قالوا خطأ فقال لا أعلم أنكم تعمدتم القطع
أيديكم وكذلك كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصحبة عنه أنه قال أنكم تحتسمون إلى ولعل
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وإنما أقضى بصوماً سمع من قضيت له من حق أخيه
شيئاً فلا يأخذ فاعلم أن قطع قطعة من النار وقد ادعى قوم من أهل الخبر على ناس من أهل
الشرية يقال لهم بنو أريق أنهم سرقوا لهم طعاماً وادّروا فجاء قوم فقروا وأولئك المتهمين فظن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم صدق أولئك المؤمنين لهم حتى أزل الله تعالى ما أزلت البك الكتاب بالحق
أحكم بين الناس بما أريد الله ولا تكن الفاتنين خبيثاً واستغفر الله أن الله كان غفوراً رحيماً
ولا تجادل عن الذين يختلون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خفواً أنبياءاً بات وبالجملة
الأمور نوعان كلية علمية وجزئية خاصة فأمّا الجزئيات الخاصة كالخرف الذي يمنع تصور من
أوقع الشك فيه مثل ميراث هذا الميت وعدل هذا الشاهد ونفقة هذه الزوجة ووقوع الطلاق
بهذا الزوج وإقامة الحد على هذا المفسد وأمثال ذلك فهذا مما لا يمكن لا نبي ولا إماماً ولا أحداً
من الخلق أن ينص على كل فرد فرمته لأن أفعال بني آدم أعيانهم بمنزلة معرفة أعيانها
الجزئية علم واحد من البشر وعبارته لا يمكن بشر أن يعلم نبي كل محتاط بالله وإثابة المكنة
ذكر الأمور الكلية العامة كما قال صلى الله عليه وآله وسلم بحثت بجموع الكلام فإمام لا يمكنه الأمر
والنهي لجميع وعينه إلا بالقضاء الكلية العامة وكذلك إذا ولي نائباً لا يمكنه أن يعهد إليه إلا

(١) قوله بل بمجرد قول المصوم المخ
هكذا في الأصل وهو غير متبع بما قبله
وتدرب الكلام غير مستقيم فلعل فيه
نحوه يقولون تصدوا ليرد ركبته محصيه

بقواعد كلية عامة ثم النظر في دخول الاعيان تحت تلك الكليات ودخول نوع خاص تحت
أعم منه لا بد فيه من نظر للتولي واجتهاد وقد يصيب تارة ويخطئ أخرى فان اشترط عصمه الدواب
في تلك الاعيان فهذا مستغيب بالضرر ورواياتنا في العقلاء وانما كسفي بالكليات فالتبي
يمكنه ان ينص على الكليات كما جاءه نبينا صلى الله عليه وسلم انذ كرميا يحرم من النساء وما يحل
لجميع أقارب الرجل من النساء حرام عليه الا نساء عمه وبنات عمه وبنات خاله وبنات خالته
كما ذكره في سورة الاحزاب وكذلك في الاثر به حرم ما يكرهون ما لا يسكر وما مثل
ذلك بل قد حصر المهرمات في قوله قل انما حرم في الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبنى
بغير الحن وان نشر كوا الله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فكل ما حرم تحريما
مطلقا عاملا لا يباح في حال فيساح في أخرى كالحكم والميتة والحمل الخنزير وجميع الواجبات
في قوله قل أمرني بالفسق وأقموا وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصينه الذين الآية
فالواجب كله محصور في حق الله وحق عباده وحق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به
شيئا وحقوق عباده العدل في حق الصبي عن معاذ رضي الله عنه قال كنت ردي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا معاذ أئدرى ما حق الله على عباده قلت الله ورسوله أعلم قال حق الله على عباده
أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا يا معاذ أئدرى ما حق الصبي على الله اذا فعلوا ذنبا قلت الله ورسوله
أعلم قال حقهم على الله ان لا يعذبهم ثم له سبحانه فصل أنواع الفواحش والبنى وأنواع حقوق
العباد في مواضع أخر ففصل الموارث بين من يرث من الارث ومن لا يرثه وما يستحق الوارث
بالفرض والتعصيب وبين ما يحل من المناكح وما يحرم وغير ذلك فان كان يقدر على نصوص كلية
تتناول الأنواع فالرسول أحق بهذا من الامام وان قيل لا يمكن فالامام أعجز من هذا من الرسول
والمهرمات المعينة لا سبيل الى النص عليها فالرسول والامام بل لا بد فيها من الاجتهاد والمجتهد فيها
يصيب تارة ويخطئ أخرى كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران
وان اخطأ فله اجر وكما قال سعد بن معاذ وكان حاكما في قضية معينة يؤمر فيها الحاكم ان يختار
الاصح فلما حكم بقتل المقاتلة ونسي الذرية من بني قريظة قال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت
فهم يحكم الله من فوق سبعة أرقعة وكما كان يقول ابن ربه له أصر على سرية أو جيش اذا
حاصرت أهل حصن فقلوا انك تنزلهم على حكمك فانك لا تدرى ما حكم الله فيهم ولكن أنزلهم
على حكمك وحكم أصحابك والاحاديث الثلاثة تاتى في الصحيح فتبين بذلك أنه لا مصلحة في
في عصمة الامام الا وهي حاملة بعصمة الرسول والله الحمد والمنة والواقع يوافق هذا وانما يشاكل من
كان الى اتباع السنة والحديث واتباع العصبية أقرب كان مصطنع في الدنيا والدين أو كمل وكل
من كان أبعد من ذلك كان بالعكس ولما كانت الشيعة أبعد الناس عن اتباع المعصوم الذي
لارب في عصمته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسله بالهدى ودين الحق بشيرا ونذيرا
وداعيا الى الله بانه وسرا منيرا الذي اخرج به الناس من الظلمات الى النور وهداهم الى
صراط العزيز الحيد الذي فرق بين الحق والباطل والهدى والضلال والتي والارشاد والنور
والظلمة وأهل السعادة وأهل الشقاوة وجعل العاقبة الذي قسم به عباده الى شقي وسعيد فاهل
السعادة آمن به وأهل الشقاوة آمن بكذبه وتولى عن طاعته قال الشيعة القائلون بالامام

بين الذات والصفات وان عتبت
الثاني فسلم ولا دليل لاني ان
الذات القدوة الواجبة المستلزمة
للصفات تنفقر الى من يركب
صفاتهما فلهذا قال أبو حامد
هذا كقول القائل كل موجود
يفتقر الى وجوده لولاه الى واحد
لكان أقرب الى مطابقة اللفظ وهذا
صح فان الموجود اسم مفعول
من وجب وجوده وواجب فاذا قال
القائل كل موجود يفتقر الى واحد
أو موجود فنظر الى اللفظ كان كقوله
كل مركب يفتقر الى مركب نظرا
الى اللفظ ولكن لفظ الموجود انما
يراد به ما كان متحققا في نفسه
لا يقضي به ما وجد أو وجد غيره
كما أنهم يعنون بالمركب هاتما كان
متصفا بصفة قائمة وما كان فيه
معان متعددة وكثرة لا يعنون
به ما ركب غيره فالتى جرى لهؤلاء
المغالطين في لفظ التاليف والتركيب
كما جرى لاشباههم في لفظ التخصيص
والقدر يروا الباب واحد فليفتقن
الغيب لهذا فانه يحل عن شمبات
كثرة وأما اعتراض ابن رشد على
أبي حامد فقوله ليس المركب مثل
الموجود بل مثل التصريل بخوابه
من وجودا أحدها ان يقال ليس
الكلام في الموازاة اللفظية بل
في المعاني العقلية والمقصود ههنا ان
الذات القدوة الواجبة للموصوفة
بصفات لا يجب أن يكون لها جامع
منفصل جمع بين الذات والصفات

موجود غير نفسه بل قد يكون موجودا بنفسه لا يفتر إلى فاعل كذلك اتصافها بالصفات لا يفتر إلى فاعل الثاني أن يقال وهب أن هذا مثل العبريت في اللفظ فهو في هي صفة اتصالية زائدة على ذات الأشياء التي قبلت التركيبان عنت انهما زائدة على الذات والصفة وقيام الصفة بالذات فهذا المثل وان عنت أنها هي قيام الصفة بالذات أو هي الصفة القائمة بالذات فليس في ذلك ما يجزى كونها اتصالية لها فاعل ما بين الموصوف الثالث أن التخصيص أن عني به تحريك الشيء لغيره فليس هذا نظير مورد النزاع فإن أحدنا لم يسل أن في الذات القدسية الموصوفة بصفات اللازمة شيا ركه أحد وان عني به مطلق الحركة صاعدا في الكلام أن اتصاف الذات بالصفات كاتصافها بالحركة وليس في واحد منهما ما يقتضي احتياج الموصوف إلى متباینه وأما قوله ليس ينقسم إلى امر كسب من ذاته و امر كسب من غيره حتى ينتهي الأمر إلى مركب قديم كما ينتهي الأمر في الموجودات إلى موجود قديم فيقال به بل هؤلاء المسلمون كما جسدوا مثله لما خاطبوك (١) بالصلاحيهم وأنتم جعلتم قيام الصفة بالموصوف

(١) قوله بالصلاحيهم كذا في الأصل ولعل الصواب بالصلاحيكم (٢) قوله فإن الأمر الذي يشترط الخ كذا في الأصل ولعل في العبارة نقصا أو تحريفا فراجع إلى الأصول السليمة كتبه معصية

المعصوم ونحوهم من أبعاد الطوائف عن اتباع هذا المعصوم فلا جرم تجددهم من أبعاد الناس عن مصلة دينهم وديانهم حتى يوجد عن هو تحت سياسة الظلم الملوك وأعلمهم هو أحسن حالهم ولا يكون في غير الانحسار سياسة من ليس منهم ولهذا كانوا يشبهون اليهود في أحوال كثيرة منها هذا أنه ضرب عليهم الله أن يما تفتقوا إلى الجبل من الله وحبل من الناس وضربت عليهم المسكنة فلا يعيشون في الأرض إلا بأن يسكنوا بجبل بعض ولادة الأمور الذي ليس معصوم ولا بد لهم من نسبة إلى الإسلام فظهرون بها خلاف ما في قلوبهم فاجابه الكتاب والسنة يشهد له ما رينا الثمن الآيات في الآفاق وفي أنفسنا قال تعالى سترهم أي آتاني الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق وعما رأوا أبارأنا نار سبل التبعية لرسول الله صلى الله عليه وسلم المعصوم أصح في دينهم وديانهم من سبل الأمام المعصوم بزعمهم وإن دعوا أنهم يتبعون للرسول فهم من أجهل الناس بأقواله وأفعاله وأحواله وهذا الذي ذكرته كل من استقرأ في العالم وجدته وقد حدثني الثقات الذين لهم خبرة بالبلاد الذين خبروا حال أهلها بما بين ذلك ومثال ذلك أنه هو جدي في الحجاز وسواحل الشام من الرافضة من يتبعون المعصوم وقد رأينا حال من كان بسواحل الشام مثل جبل كسروان وغيره وبلغنا أخبار غيرهم فأرأينا في العالم طائفة أسوأ من حالهم في الدين والدنيا ورأينا الذين هم تحت سياسة الملوك على الإطلاق خيرا من حالهم فمن كان تحت سياسة ملوك الكفار حالهم في الدين والدنيا أحسن من أحوال ملاحدهم كالتصريح بالاسلام اعطيه ونحوهم من الفلاس الذين يدعون إلى الهدى والنسوة في غير الرسول أو يتبعون عن هذا كما يعتقدون دين الاسلام كالامامة والزيادة فكل طائفة كانت تحت سياسة ملوك السنة ولو الامم الملك كان الظلم الملوك في الدين والدنيا خيرا من حالهم (٢) فان الأمر الذي يشترط فيه أهل السنة ويمتازون به عن أهل السنة فلا تقوم به مصلة دينية واحدة ولا قرية ولا نجد أهل مدينة ولا قرية يطبع عليهم الرضا ولا بد لهم من الاستعانة بغيرهم امامين أهل السنة وامان الكفار والافراضة وحدهم لا يقوم أمرهم قط كأن اليهود وحدهم لا يقوم أمرهم قط بخلاف أهل السنة فان مدائن كثيرة من أهل السنة يقومون بدينهم وديانهم لا يجوزهم الله سبحانه وتعالى إلى كافر ولا رافضي والخلفاء الثلاثة فتحو الامصار وأظهروا الدين في مشارق الأرض ومغاربها ولم يكن معهم رافضي بل نواصة تمدهم مع انحراف كثير منهم عن على وببعضهم غلبوا على مدائن الاسلام كلها من مشرق الأرض إلى المغرب وكان الاسلام في زمنهم أعز منه فيما بعد ذلك بكثير ولم يتقدم بعد انقراض دولتهم العامة لمجاهاتهم الدولة العباسية صار إلى القرب عبد الرحمن بن هشام الذي دخل إلى المغرب الذي يسمى مقرر قريش واستولى هو ومن بعده على بلاد المغرب وأظهروا الاسلام فيها وأقاموا قعودا من يليهم من الكفار وكان لهم في السياسة في الدين والدنيا ما هو معروف عند الناس وكانوا من أبعاد الناس عن مذهب أهل العراق فضلا عن أقوال أهل الشيعة وانما كانوا على مذهب أهل المدينة وكان أهل العراق على مذهب الايزي وأهل الشام كانوا يظنون مذهب أهل الحديث ونصرة بعضهم في كثير من الأمور وهم من أبعاد الناس عن مذهب الشيعة وكان فيهم من الهاتمين للحسينين كثير ومنهم من صار من ولادة الأمور على مذهب أهل السنة والجماعة ويقال

ان فيهم من كان يسكت عنى ولا يرفع يده في الخلافة لان الامة لم تجتمع عليه ولا يسبونه كما كان بعض الشيعة يسبه وقد صنف بعض علماء القرب كتابا كبيرا في الفتوح فذكر فتوح النبي صلى الله عليه وسلم وفتوح الخلفاء بعده ابي بكر وعمر وعثمان ولم يذكر عليهم حجة وموالاة له لانه لم يكن في زمنه فتوح وعلماء السنة كلهم مالوا واصحابه والا وازاعى واصحابه والشافعي واصحابه واحدين حبل واصحابه وبأوحية واصحابه وغير هؤلاء كلهم بحسب الخلفاء ويتولاهم ويعتقد امامتهم وينكر على من يذكر احدا منهم بسوء فلا يستميزون ذكر على ولا عثمان ولا غيرهما بقوله الرافض والخوارج وكان صاروا الى المغرب طوائف من الخوارج والرافض كان هؤلاء في المشرق وفي بلاد كثيرة من بلاد الاسلام ولكن قواعد هذه المذاهب لا تستر على شيء من هذه المذاهب بل اذا ظهر فيها شيء من هذه المذاهب منه اقام اقامه بعينه بمحمد صلى الله عليه وسلم من الهدى ودن الحق الذي يظهر على اطلهم وسوء عيدين تظاهرون بالشيعة واستولوا من المغرب على ما استولوا عليه وبنوا المهدي ثم جاؤا الى مصر واستولوا عليها ثم سنة واستولوا على الجاز والشام نحو ما تمسك وملكو ابدا في فتنة الباسيرى وانضم اليهم الملاحدة في شرق الارض وغربها واهل البدع والاهواء تعجب ذلك منهم ومع هذا كانوا يحتاجون الى اهل السنة ويحتاجون الى مصانعتهم والتقية لهم ولهذا راس مال الرافضة التقية وهي ان يظهر خلاف ما يبطن كما يفعل المنافق وقد كان المسلمون في اول الاسلام في غاية الضعف والقلة وهم يظهرون دينهم لا يكتمونه والرافضة يزعمون أنهم يعملون بهذا الآية قوة تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله فشي الا ان تنقوا منهم فقاتلهم يخذلهم الله نفسه ويزعمون أنهم هم المؤمنون وسائر اهل القبلة كفار مع ان لهم في تكفير الجمهور وقولين لكن قدرا يتغير واحدا من انهم يصرحون في كتبه وفتاويه بتكفير الجمهور وانهم مردون ودارهم دار ردي يحكم بحجاسة ما هم اهلها وان من انتقل الى قول الجمهور منهم ثم تاب لم تقبل توبته لان المرتد الذي ولا على الفطرة لا يقبل الرجوع الى الاسلام وهذا في المرتد عن الاسلام وقول بعض السلف وهو رواه عن الامام احمد قالوا لان المرتد من كان كافرا فاسلم ثم رجع الى الكفر بخلاف من ولد مسلما فجعل هؤلاء في هذا في سائر الامة ففهم عندهم كفار فرفض منهم الى مذهبهم كان مرتدا وهذه الآية حجة عليهم فان هذه الآية تخو بعبادتها ولا من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من المؤمنين تقبل لهم لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين وهذه الآية مدنية باتفاق العلماء فان سورة آل عمران كلها مدنية وكذلك البقرة والنساء والمائدة ومعلوم ان المؤمنين بالمدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن احد منهم يكم اعيانه ولا يظهر الكفارة منهم كانت قطعه الرافضة مع الجمهور وقد اتفق المفسرون على انها تزلت بسبب ان بعض المسلمين اراد اظهار موتة الكفار فها نحن ذلك وهم لا يظهرون الموتة للجمهور وفي رواية الفضائل عن ابن عباس ان عباد بن الصامت كان له خطامن اليهود فقال يا رسول الله ان معي خمسة من اليهود وقد رأيت أن أستظهر بهم على العدو فتركت هذه الآية وفي رواية أبي صالح ان عبد الله بن أبي واصحابه من المنافقين كانوا يتولون اليهود وياتونهم بالانخبار يرجون لهم التفرغ على النبي صلى الله عليه وسلم فنهى الله المؤمنين عن مثل فعلهم وروى عن

تركيباتهم يقولون بحسب اصطلاحكم انه ينقسم الى مركب من ذاته ومركب من غيره وحقيقة الامر ان ثبوت الصفات ان مستومه تركيبا لم ينقسم لكم عدم انقسام المركب الى قدم واجب ومحدث ممكن وان لم تسجد تركيبا بطل أصل كلامكم ولكن انتم حينئذ تركيبا وتقومون بطله فانتم لا ينقسم المركب فكان كلامكم محسوسا بل باطلا وامافوه ان لقاتل ان يقول ان كان يوجد مركب من ذاته فسوجب محسرك من ذاته وان يوجد محسرك من ذاته فسوجب محسرك من ذاته فلو لم يكن من وجهه احد ما منع المقدمة الاولى فما الدليل على انه اذا وجدت ذات موصوفة بصفات لازمة له يلزم أن توجد ذات مضره بحركتها ليس معه في ذلك الا مجرد الموازنة العقلية الثانية حقيقة قوله ان افتقار التركيب الى مركب كافتقار الصريك الى المحرك فان أخذ ذلك على انه فاعلا فكل منهما فاعل وان أخذ مجرد التركيب أخذ مجرد الصريك قيل فعلى هذا يكون المعنى اذا وجد متصف بصفة بنفسه وجد فاعل متحرك بنفسه واذا كان حقيقة كلامه انه اذا كان متصفا بالصفات من ذاته فسوجب متصفا بالافعال من ذاته فيقال له اما ان تكون هذه اللازمة حقيقة واما ان لا تكون فان لم تكن

جميعه فليس بحجة وان كانت
 حجة كانت دلالة على ثبوت أفعال
 الله تعالى وكان حقيقتها أنه يلزم من
 ثبوت الصفات القائمة به ثبوت
 الأفعال القائمة به فأى محذوري
 هذا اذا كانت الملازمة حجة
 (الثالث) قوله وان وجد متحرك من
 ذاته فيسجد المعلوم من ذاته لان
 وجود المعلوم هو خروج ما هو بالقوة
 الى الفعل وكذلك الامر في الحركة
 والمتحرك وليس كذلك الوجود
 لانه ليس صفته انه على الذات فكل
 موجود لم يكن وقتما وجوده بالقوة
 ووقتما وجوده بالفعل فهو موجود
 بذاته والمتحرك وجوده انما هو مع
 القوة المحركة فلذلك احتاج كل
 متحرك الى محرك فقال انفسى
 يقول فيسجد المعلوم من ذاته
 أى نفس ما كان معدوما ووجد من
 الذات المعلومه أم نعتى به أن
 الحركة المعلومه توجد من الذات
 المتحركة أما الاول فغير معقول
 فان المعلوم ليس له وجودا اصلاحى
 يعقل أن يوجد منه ذاته أو غير ذاته
 ووجوده موجود من غير وجود
 محتج بضرورة العقل وكون المعلوم
 يوجد بنفسه معلوم البطالان
 بالديه وان عتبت الثاني فاللازم
 والمزوم واحد وان المتحرك من
 ذاته توجد حركته المعلومه من ذاته

ابن عباس أن قوما من اليهود كانوا يسلطون قوما من الانصار ليشتوههم عن دينهم قهرا هم قوم
 من المسلمين عن ذلك وقالوا اجتنبوا هؤلاء ماوايتمزلت هذه الآية وعن مقاتل بن حيان
 ومقاتل بن سليمان أنها نزلت في حاملين أبي بلعة وغيره كانوا يظهرون المودة لكفار مكة
 فنهاهم الله عن ذلك والرافضة من أعظم الناس اظهار المودة أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه
 حتى انهم يحفظون من فضائل الصحابة والقصاصا الذين في مدحهم وجهاء الرافضة ما يتودون
 به الى أهل السنة ولا يظهر أحد منهم دينه كما كان المؤمنون يظهرون دينهم للمشركين وأهل الكتاب
 فصل انهم من أبعد الناس عن العمل بهذه الآية وأما قوله تعالى الان تنقوا انفسهم نقاة
 قال بجاهد لا مصانعة والتقليد يبان كذب وأقول بلسان ماليس في قلبي فان هذا اتفاق
 ولكن أفعال ما أقدر عليه كإلى الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده وإن لم يستطع فليسلمه فإن لم يستطع فليقلبه وذلك أضعف الايمان فالؤمن اذا كان
 بين الكفر والظهار لم يكن عليه أن يجاهد مبدع يدمع عجز ولكن ان أمكنه بلسانه والافق به مع
 أنه لا يكذب ويقول بلسانه ماليس في قلبه اما ان يظهر دينه واما أن يكتم وهو مع هذا الاوافقهم
 على دينهم كله بل غايته أن يكون كمؤمل آل فرعون وامرأة فرعون وهو لم يكن موافقا لهم
 على جميع دينهم ولا كان يكذب ولا يقول بلسانه ماليس في قلبه بل كان يكتم ايمانه وكتبان الدين
 شئ والظهار الذين الباطل شئ آخر فهذا ما يبعه الله قطا لان كرم بحيث أبيع له النطق بكلمة
 الكفر والله تعالى قد فرق بين المنافق والمكره والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين لامن
 جنس حال المكره الذي كرم على الكفر وقلبه مطمئن بالايمان فان هذا الاكراه لا يكون عاما
 من جمهور بني آدم بل المسلم يكون أسيرا في بلاد الكفر ولا أحد يكفره على كلف الكفر ولا يقولها ولا
 يقول بلسانه ماليس في قلبه وقد احتج الى أن يبين ناس من الكفار لظنوه منهم وهو مع هذا
 لا يقول بلسانه ماليس في قلبه بل يكتم ما في قلبه وفرق بين الكذب وبين الكتمان فكتمان ما في
 النفس يستعمله المؤمن حيث يعذره الله في الاظهار كمؤمن آل فرعون واما الذي يتكلم بالكفر
 فلا يعذره الا اذا كرمه والمنافق الكذاب لا يعذر بحال ولكن في المعروض مندوحة عن الكذب
 ثم ذلك المؤمن الذي يكتم ايمانه يكون بين الكفار الذين لا يعلون دينه وهو مع هذا مؤمن عندهم
 يحبونه ويكرمون لان الايمان الذي في قلبه واجب ان يعاملهم بالصدق والامانة والصحة وارادة
 اخير جهوان لم يكن موافقا لهم على دينهم كما كان يوسف الصديق يسرى أهل مصر وكانوا كفارا
 وكان مؤمن آل فرعون يكتم ايمانه ومع هذا كان يعظم موسى ويقول لا تقولون جلانا يقول
 رب الله واما الرافضي فلا يعاشر أحد الا استعمل معه التفائق فان دينه الذي في قلبه دين فاسد
 يحمله على الكذب والخيانة وغش الناس وارادة السوء بهم فهو لا يؤلفهم خبالا ولا يتردد شررا بشد
 عليه الا فقههم وهو محموت عن عدم لا يعرفه وان لم يعرف أنه رافضي تظهر على وجهه سميا
 التفائق وفي لحن القول ولهذا تعبد بنافق ضعفاء الناس ومن لا حاجته اليه للمنافق قلبه من التفائق
 الذي يصف قلبه والمؤمن معه غيره الايمان فان العزقة ورسوله والمؤمنين ثم هم يدعون الايمان
 دون الناس ولقنه قهرا كرمها في سائر الطوائف من المسلمين وقد قال تعالى ان تنصروا رسلنا

وقول القائل أنه إذا كان هذا باطلاً
وجود المعلوم من الذات المعلومه
ممنوع بل باطل معلوم باطلان
وقوله لان وجود المعلوم هو خروج
ما بالقوة الى الفعل وكذلك الامر
في الحركة والمتحرك فيقال له غاية
هذا أنها ليست كان في أمر من
الامور في أين يلزم اذا اشترى كافي
أمر ما أن يشترى كافي غير مع ظهور
الفرق فان قوله وجود المعلوم هو
خروج ما بالقوة الى الفعل لا يجوز
أن يراد به أن نفس المعلوم كان فيه
قوته مبدأ وجوده فان المعلوم
ليس في شيء ولا في شيء وإنما يقال
ايمانته وجد المعلوم كان فيه قوة
وجوده كأي النطفة فوما أن تصير
علقت في الحية فوما أن تصير نطفة
وفي النواة فوما أن تصير نطفة فالتى
فيه القوة ليس هو المعلوم وما
الحركة والمتحرك فنفس المتحرك
فيه قوة هي مبدأ الحركة فظهر
المتحرك المحل الذى يوجد فيه ما كان
معدوما من الاعراض كما يوجد
القرن في السلوانات والعظم في
الطعومات والحياة في الاحياء
فكذلك الحركة في المتحركات
فعل هذه الصفات والحركات كان
قابلاً لها وفيه قوة القبول
والاستعداد لها وأما نفس هذه
الامور التي كانت معدومة فوجدت
فليس فيها من القوة ولا غير هاتئ

(١) قوة وأيضاً ثواب المصوم
الخ هكذا في الاصل وفي العبارة
خلل ولعل الصواب وأيضاً يقال
المصوم الخ كسبه مصححه

والذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الاشهاد وهم أيعطوا ثأف أهل الاسلام عن النصرة
وأولاهم بالخذلان فلم أنهم أقرب طوائف أهل الاسلام الى التفاق وأبعدهم عن الايمان وآية
ذلك أن المنافقين حقيقة الذين ليس فيهم ايمان من الملاحة فيقولون الى الرابضة والرافضة تميل اليهم
أكثر من سائر الطوائف وقد قال صلى الله عليه وسلم الارواح جتود بجنتها ما عارف منها انتفوسها
تناكر منها اختلف وقال ابن مسعود رضي الله عنه اعتبروا الناس بأخذاتهم فسلم أن بين أرواح
الرافضة وأرواح المنافقين اتفاقاً بعضها قد امشترى كونه سائها وهذا لما في الرافضة من التفاق فان
التفاق شعب كافي الصحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربع من كن فيه كان منافقاً
خالصاً من كانت فيه خصلة منهن كانت فيه شعب من التفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذ
أوتى خان واذ اعاهد غدروا اذا خامر غفروا في الصبح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال آية المنافق
ثلاث اذا حدث كذب واذ وعد أخلف واذ أوتى خان وفي رواية لمسلم وان صام وصلى وزعم أنه
مسلم والقرآن يشهد لهذا فان الله وصف المنافقين في غير موضع بالكذب والغدر والحياة وهذه
الانصاف لا توجد في طائفة أكثر منها في الرافضة ولا بعد منها عن أهل السنة المحضة المتبعين
للهصبة فهو لا ما أولى الناس بشبب التفاق وأبعدهم عن شعب الايمان وسائر الطوائف غيرهم الى
الايمان وبعدهم عن التفاق بحسب سبب تباعدتهم وهذا كله مما يبين أن القوم أبعد
الطوائف من اتباع المصوم الذي لا شئ في عصمته وهو خاتم المرسلين صلوات الله وسلامه عليه
وعلى آله وما يدكرونه من خلاف السنة في دعوى الامام المصوم وغير ذلك فاما هو في الاصل
من ابتداء مناقق زنديق كقائد كركف أهل العلم كغير واحد منهم أن أول من ابتدع الرفض
والقول بالنص على علي وعصمته كان سافهاً زنديقاً أراد فساد دين الاسلام وأراد أن يصنع
بالسليمان ما صنع ولص بالنصارى لكن لم يأت له ما أتى بالبوص لضعفين التصارى وعقلهم فان
المسيح صلى الله عليه وسلم رفع ولم يتبعه خلق كثير يعلون دينه ويقيمونه علموا وعملوا
ابتدع بوص ما ابتدعه من الغلو في المسيح اتبعه على ذلك طوائف وأحبا الغلو في المسيح ودخلت
معهم ملوك فقام أهل الحق خالقهم وأنكروا عليهم فقتلت الملوك بعضهم وداهن الملوك بعضهم
وبعضهم اعترلوا في الصوامع والديارات وهذه الامة والله الجدل ايزال فيها طائفة ظاهرت على
الحق فلا يمكن ملحد ولا مبتدع من افسادهم بطلوا وانتصار على الحق ولكن يضل من يتبعه على
ضلاله (١) وأيضاً ثواب المصوم الذي يدعونه غير مصوم في الجزئيات واذ كان كذلك
فيقال اذا كانت العصمة في الجزئيات غير واقعة وانما الممكن العصمة في الكلليات فانه تعالى قادر
أن ينصر على الكلليات بحيث لا يحتاج في معرفتها الى الامام ولا غيره وقادر أيضاً أن يجعل نص
الشيء أكمل من نص الامام وحينئذ فلا يحتاج الى عصمة الامام لافي الكلليات ولا في الجزئيات
(الوجه الثالث عشر) أن يقال العصمة الثابتة للامام هي فعله الطاعات باختياره ورتبه كالمعلمي
باختياره ومع أن الله تعالى عندكم لا يخلق اختياراً ما هي خلق الارادة أو سلمه القدرة على
العصية فان قلت بالاول وعندكم أن الله لا يخلق اختياراً فالتعاليق لم يكن أن الله لا يقدر على
خلق معصوم وان قلت بالثاني بطل أمركم الذي ذهبتم اليه في القدرة وان قلتم سلب القدرة على

المعصية فله عندكم هو العاجز عن الذنب كما بهز الاعي عن نطق المصاحف والمقصود من المني
والعاجز عن الشيء لا ينهي عنه ولا يؤمر به وإذا لم يؤمر به لم يتحقق ثوابه على الطاعة فيكون
المعصوم عندكم لا ثوابه على ترك معصية ولا على فعل طاعة وهذا غاية النص وحيث نقضى
مسلم فرض كان خيرا من هذا المعصوم إذا ذنب ثم لا نه بالثبوت بحيث لا يه بل بدل بكل
شيء حسنة مع حسنة المقدمة فكان ثواب المكلف خيرا من المعصوم عند هؤلاء وهذا
يناقض قولهم غاية المناقضة **في** وأما المقدمة الثانية فلو قلنا أنه لا يضمن معصوم بقولهم ليس
بمعصوم غير على اتفاقنا مع نوع بل كثير من الناس من عبادهم وصفونهم وحينئذ يسمو عاصمهم
يعتقدون في كثير من شيوخهم العصمة من جنس ما تعتقده الرافضة في الاثنى عشر وربما
عبروا عن ذلك بقولهم الشيخ محفوظ وإذا كانوا يعتقدون هذا في شيوخهم مع اعتقادهم أن
العصبة أفضل من غيرهم فاعتقادهم ذلك في الخلفاء من العصبة أولى فكثير من الناس فهم من الخلفاء
في شيوخهم من جنس ما في الشبهة فمن الخلفاء في الأئمة وأيضاً لا اسماعيلية يعتقدون عصمة
أئمتهم وهم غير الاثنى عشر وأيضاً فكثير من أتباع نبي أمية أو كثرهم كانوا يعتقدون أن الامام
لا حساب عليه ولا عذاب وان الله لا يؤاخذهم على ما يطيعون فيه الامام بل يحب عليهم طاعة
الامام في كل شيء والله أمرهم بذلك وكلامهم في ذلك معروف كثير وقد أراد يزيد بن عبد الملك
أن يسير بسيرة عمر بن عبد العزيز فإياه الجعاعة من شيوخهم خلفوه بالله الذي لا اله الا هو
أما إذا ولي الله على الناس اماما تقبل الله منه الحسنات وتجاوز عنه السيئات ولهذا تجد في كلام
كثير من كبارهم الامر بطاعة ولي الامر طفاوا من أن طاعه فقد أطاع الله ولهذا كان يضرب
بهم المثل يقال طاعة شامية وحينئذ فهو لا يعقلون أن امامهم لا يأمرهم إلا بما أمر الله الله
وليس فيه شيء بل كثير منهم يفيض على يديه ومن كان اعتقاده كل ما أمر الامام به فانه
مما أمر الله به وأنه يحب طاعته وان الله ينسب على ذلك ويعاقبه على تركه لم يجمع مع ذلك إلى
معصوم غير امامه وحينئذ فالجواب من وجهين أحدهما أن يقال كل من هذه الطوائف إذا قيل
لهما أنه لا يضمن امام معصوم تقول يكفي عصمة الامام الذي اتهمته لا احتياج إلى عصمة الاثنى
عشر لا على ولا غيره ويقول هذا شيء وقد وفي هذا يقول امامي الاموي والاسماعيلي بل كثير
من الناس يعتقدون ان من طيع المولى لا ذنب في ذلك كاتنامن كان ويتأولون قوله الميعوا
الله والطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان قيل هؤلاء لا يعتد بخلافهم قيل هؤلاء من
الرافضة الاسماعيلية وأيضاً فان اتهم هؤلاء بشيوخهم خيرا من معدوم لا ينفع به حال فهم بكل
حال خيرا من الرافضة فبطلت حجة الرافضة بقولهم تدع العصمة الا في على وأهل بيته فان قيل لم
يكن في العصمة من يدعي العصمة الا في بكر وعمر وخمسة قيل ان لم يكن فيهم من يدعي العصمة
لعل يطل قولكم وان كان فيهم من يدعي العصمة لعل لم يمتنع أن يكون فيهم من يدعي العصمة
لثلاثة بل يدعي العصمة لهؤلاء الأولى فأنتم لم يبقا من جمهور العصبة كانوا يفضلون أبا بكر وعمر
بل على نفسه كان يفضلهم عليه كانوا رتبه وحينئذ فدعواهم عصمة هذين الأولين من دعوى
عصمة على فان قيل فهذا لم يتقل عنهم قيل لهم ولا تقل عن واحد منهم القول بعصمة على
وغيره لأن ثبت عصمة لا هذا ولا هذا لكن نقول ما يمكن أحد أن ينقل أحد منهم عصمة أحد

فقد امر الناس وجود المعلوم من ذاته وجود الحركة من المتحرك في غاية الفساد والعلة تكون فاعلة وتكون فاعلة فلو قال القائل الموجود أو الجسم أو القائم بنفسه أو نحو ذلك يقبل الصفات والأعراض كالحركة كان محمولا وفيه قولنا ذلك فوجب أن يكون المعلوم فيه قولنا لقيام الصفات والحركة كاتبه لكان قوة في غاية الفساد فكيف إذا قال إذا كان المتحرك فاعلا بنفسه لم يزل له وجب أن يكون المعلوم فاعلا لأنه بل يقال الفاعل يمكن أن يفعل غيره وأما فعله لنفسه ففتح فلو قال إذا كان المتحرك بفعل حركة وجب أن يفعل المعلوم حركة لكان باطلا فكيف إذا قال وجب أن يفعل نفسه وقوله فكل موجود لم يكن وقته وجودا بالقوة ووقته بالفعل فهو موجود بذاته والمتحرك وجودا مع القوة المحركة فلهذا احتاج كل متحرك إلى المحرك فيقال له ب أنه سلم أن المتحرك وجوده مع القوة المحركة فلم قلتم ان الحركة محتاج إلى المحرك منفصل عنه ثم يقال هل يجوز أن يتحرك المتحرك بنفسه بعد أن لم يكن متحركا أم لا فان أجرت هذا بطل قولنا حاز وجود المتحرك بنفسه قبل الحركة وقبل القوة المحركة وان قلت لا يجوز قيل فخر كما حنننا اماما تكون من نفسه وامام غيره فان كانت من نفسه كانت الحركة من

في تواتر النص على امامته وحيث فلا يكون لهم مستند آخر (الجواب السابع) ان يقال الاجماع عندهم ليس بحجة الا ان يكون قول المعصوم فيه فان لم يعرفوا ثبتت المعصوم الابتناء الدور فانه لا يعرف انه معصوم الا بقوله ولا يعرف ان قوله حجة الا اذا عرف انه معصوم فلا يثبت واحد منهما (١) فعلم بطلان حجتهن على اثبات المعصوم وحده والحجة بهما لا تكون حيث لا العلم بالمتخصص المستقبل حتى يعلم ان قوله حجة فاذا احتجوا بالاجماع لم تكن الحجة عندهم في الاجماع الا قول المعصوم فيصير هذا مصادرة على المطلوب ويكون حقيقة قولهم فلان معصوم لانه قال اني معصوم فاذا قيل لهم بم عرفتم انه معصوم وان من سواي ليسوا معصومين قالوا بانه قال انه معصوم ومن سواي ليس معصوم وهذا مما يمكن كل أحد ان يقوله فلا يكون حجة وصار هذا كقول القائل انا صادق في كل ما أقوله فان لم يعلم صدقه بغير قوله لم يعلم صدقه فيما يقوله وحجتهن هن من جنس حجة اخوانهم الملاحدة الاسمية فاتهم بدعون الامام المعلم المعصوم ويقولون ان طرق العلم من الادلة السبعة والعقيدة لا يعرف حجتها لا يتعلم المعلم المعصوم وكانهم أخذوا هذا الاصل القاسد عن اخوانهم الرافضة فلما ادعت الرافضة انه لا بد من امام معصوم في حفظ الشريعة وأقرب بالنسبة ادعت الاسمية ما هو ابلغ فتناولوا لا بد في جميع العلوم السبعة والعقيدة من المعصوم واذا كان هؤلاء ملاحدة في الباطن يقولون بالنسبة في الظاهر والشرايع يدعون ان لها تاتوا ولا تباطئة تخالف ما يعرف الناس منها ويقولون بسقوط العبادات وحل المحرمات لقوا في الواصفين فان لهم طبقات في الدعوة تلس هذا موضعها وانما المقصود ان كلاً من الطرفين تدعي الحاجة الى معصوم غير الرسول لكن الاتني عشرية يجهلون المعصوم أحد الاتني عشر ويجهلون الحاجة اليه في حفظ الشريعة وتبليغها وهو لا ملاحدة كفار والامامية في الجهة يعتقدون صحة الاسلام في الباطن الامن كان منهم لمجد اغان كثير من شيوخ الشيعة هو في الباطن على غير اعتقادهم امام متكلف لهذوا ما غير ذلك ومن الناس من يقول ان صاحب هذا الكتاب ليس في الباطن على قولهم وانما احتاج ان يتظاهر بهذا المذهب لله في ذلك من المصلحة الدنيوية وهذا يقوله غير واحد ممن يحب صاحب هذا الكتاب ويعظمه والانشاء انه وامثله حارون بين أقوال الملاحدة وأقوال سلفهم المتكلمين وسابحهم تدلي في كتبهم على الحيرة والاضطراب ولهذا صاحب هذا الكتاب يعظم الملاحدة كالطوسي وابن سينا وأمثالهما ويعظم شيوخ الامامية ولهذا كثير من الامامية ينتمونه وتب وتقول ليس على طريق الامامية وهكذا أهل كل دين يجتهدون في الغالب اما ان يدخلوا في دين الاسلام الحق واما ان يصيروا ملاحدة مثل كثير من علماء التصاري هي في الباطن زنادقة ملاحدة وفيهم من هو في الباطن يميل الى الدين الاسلام وذلك لما ظهر لهم من فساد دين التصاري فاذا اقدار الحاجة الى المعصوم ثابتة فالكلام في تعيينه فاذا طولب الاسماعيلى بتعيين معصومه وما الدليل على أن هذا المعصوم دون غيره لم يأت بحجة أصلاً وتناقضت أقواله وذلك الراضى أخس من القدرة كلامهم في وجوب رعاية الاصم وبني عليه انه لا بد من معصوم وهى أقوال فاسدة ولكن اذا طولب بتعيينه لم يكن له حجة أصلاً لا مجرد قول من لم يثبت الا بعد عصمته اني معصوم فان قيل اذا ثبت بالفعل انه لا بد من معصوم فاذا قال اني معصوم لم يكن معصوماً له لم يدع هذا

الذي يريد التشبيه أو واجب الوجود الذي يطلب الفلك التشبيه به خارج ما فهم من الايون والاضواء وتحرك الواجب والعقل فالفلك أولت نفس الفلك كتحريك المحبوب للعب الشئى للشئى والمعشوق للعاشق ليس من جهة التحرك فعل أصلاً بل ذلك محبة فيتحرك تشبهه وبهذا أثبت ارسطو واتساع العلة الاولى وأن فوق الافلاك ما يجب تحريك الافلاك والكلام على هذا من وجوه ليس هذا موضع بسطها لكن يقال كون المات يتحرك لتشبه بالواجب أو اخراج ما فهم من الايون والاضواء كلام لا دليل عليه بل الادلة القاطنة على فسادة كثير من هذا موضعها فنقول هب أن الأمر كذلك فهذا اعنا فيه أنه أثبت العلة الغائية للحركة فيقال أن السبب الفاعل للحركة الفلك فان الحركة وان افترقت الى غاية مقصودة فتفتقر الى مبدأ فاعل بالضرورة فاذا قالوا انفسه تحركه قبل لهم فما الفاعل لما يحدث في النفس من أسباب الحركة كالتصورات والارادات فان هذه كانت معدومة ثم وجدت بعد العدم فما السبب الفاعل لهذه الحركة فان قالوا انفسه هي الفاعلة لهذه الحركة فتعقد فعلها متحركة من نفسها وهذا خلاف ما قاله وان قالوا غير ما قيل لهم الكلام

(١) قوله فعلم بطلان حجتهن الى اخر العبارة هكذا في الاصل ويظهر ان في الكلام نقصاً فامل وحرر كنه

مصححه

فيه كالكلام في النفس فانه ان حدث فيه ما لم يحدث سئل عن سبب ذلك وان قيل بل المحدث حركة النفس على حال واحدة ازلًا وأبدًا
فيلزم فقد لم يكن حدوث حادث بلا سبب وقيل لكم ذلك المحدث (٣٦٥) النفس ان كان علمه تامًا في الازل وجب

وجوده ماله في الازل فيجب وجود
ما حدث للنفس من التصورات
والارادات في الازل وهذا جامع بين
التقيضين وان قيل بل حدث
له امر به صار فاعلاما يحدث في
النفس سئل عن سبب حدوث ذلك
واذا قيل الحادث استعداد النفس
لان يقضي عليها من العقل ما تصور
به ويرد قبل فذلك الاستعداد
حادث والقول في سبب حدوثه
كالقول في سبب حدوث غيره فلا بد
من احد امرين اما حدوث الحوادث
بلا سبب حادث واما حدوث الحوادث
عن محذور وأيهما كان بطل قولهم
والاول يقولون انه معلوم البطلان
بالضرورة فيلزمهم الثاني فقد اُزِمَ
مناظر به ما يلزمه هو استلزامه
وبينه ان قول اخوانه اشد فسادا
فانه قال والذي لا يخلص للاشعرية
منه هو ازال فاعل اول وازال فعل
له اول لاهم لا يمكنهم ان يصفوا ان
حالة الفاعل من المفعول المحدث
تكون في وقت الفعل هي بعينها
حاله في وقت عدم الفعل فنهالك
ولا بداحة متعبدية ونسبة لم تكن
وذلك ضرورة اما في الفاعل اوفى
المفعول اوفى كليهما واذا كان
كذلك فقلنا الحال المتعبدية اذا
أوجبت لكل حال متعبدية فاعلا
لابدان يكون الفاعل لها اما فعلا
آخر فلا يكون ذلك الفاعل هو الاول
ولا يكون مكتسبا بفعله بنفسه بل

غيره فلو قدر ثبوت معصوم في الوجود لم يكن مجرد قول شخص ان المعصوم مقبول لا يمكن
كون غيره هو المعصوم وان لم نعلم مجرد دعوا وان لم يظهر دعواه بل يجوز ان يسكت على دعوى
العصمة واظهرها على أصلهم كما يجوز للتقاضي في نفسه خوفا من الطلبة وعلى هذا التقدير
فلا يتحقق ان يكون في الارض معصوم غير الثاني عشر وان لم يظهر ذلك ولم تعلمه كادعوا مثل ذلك
في المتقاضي يثبت معهم دليل على التحين لاجتماع ولا دعوى ومع هذا كله بتقدير دعوى على
العصمة فانما يقبل هذا لو كان على قال ذلك وحاشا من ذلك وهذا جواب خامس وهوانه اذالم
تكن الحجة على العصمة الا قول المعصوم اني معصوم فحين ارضون بقول على في هذه المسئلة فلا
يمكن احدا ان ينقل عنه بلسان ثابت انه قال ذلك بل القول المتواتر عنه تنفي اعتقاده في نفسه
العصمة وهذا جواب سادس فان اقراره لمقتضاه على ان يحكموا بخلاف رأيه دليل على انه لم يعد
نفسه معصوما وقد ثبت بالاسناد الصحيح ان عليا قال اجتمع رأي ورأي عرف في أمهات الاولاد ان
لا يبعن وقد رأيت الان ان يبعن فقال له عبيدة السلماني فاضه رأيه لمع عمر في الجماعة أحب
الياسم رأيه وحديث في الفرقه وكان شرح يحكموا باحتجاده ولا يشاروه وعلى يقره على
ذلك لو كان يقول اقضوا كما كنتم تقضون وكان يفتي ويحكم باحتجاده ثم يرجع عن ذلك باحتجاده
كأمثاله من العصبية وهذه أقواله المنقولة عنه بالاسناد الصحيح موجودة ثم قد وجد من أقواله
التي تخالف التصور كتر مما وجد من أقوال عمر وعثمان وقد جمع الشافعي من ذلك كتابا
فيه خلاف على وابن مسعود لما كان أهل العراق يناظرونه في المسئلة فيقولون قال على وابن
مسعود ويحبون بقولهما جامع الشافعي كتابا ذكر فيه ما تروى من قول على وابن مسعود وجمع
بعده محمد بن نصر المروزي كتابا (١) أكثر من ذلك كبير في مسئلة رفع اليدين في الصلاة
احتج عليه فيها بقول ابن مسعود وهذا كلامهم علماء محققون بالادلة الشرعية من أهل الكوفة
كأصحاب أبي حنيفة محمد بن الحسن وأمثاله فان أكثر مناظره الشافعي كانت مع محمد بن الحسن
وأصحابه لم يدركوا ما يوسف واناظره ولا مع من به توفى أبو يوسف قبل أن يدخل الشافعي العراق
توفي سنة ثلاث وعثمان بن وقعة الشافعي العراق سنة خمس وعثمان بن وهب هذا انما يذكر في كنه أقوال
أبي يوسف عن محمد بن الحسن عنه وهو لا اراضة في احتجاجهم على ان عليا معصوم يكون
غيرهم بنى العصمة عن غيره احتجاج لقولهم بقولهم واثبت الجهل بالجهل ومن توابع ذلك
ما رأيت في كتب شيوخهم انهم اذا اختلفوا في مسئلة على قولين وكان أحد القولين يعرف فآله
والآخر لا يعرف فآله فالصواب عندهم القول الذي لا يعرف فآله قالوا الان فآله اذا لم يعرف
كان من أقوال المعصوم فهل هذا الامن اعظم بالجهل ومن أين يعرف ان القول الآخر وان
لم يعرف فآله انما قاله المعصوم ولو قدر وجوده ايضا لم يعرف فآله كالم يعرف انه قاله الآخر
ولم لا يجوز ان يكون المعصوم قد قال القول الذي يعرف وان غيره قاله كانه يقول أقوالا كثيرة
يوافق فيها غيره وان القول الآخر قد قاله من لا يدري ما يقول بل قاله شيطان من شياطين
الجن والاس ففهم يحملون عدم العلم بالقول وصحت مدليلا على صحته كما قالوا انما ندعم القول بعصمة

(٣٦ - منهاج ثالث) بغيره واما ان يكون الفاعل لتلك الحال التي هي شرط فعله هو نفسه فلا يكون ذلك الفعل

(١) قوله أكثر من ذلك الخ كذا وقع في الاصل ولا يخلو الكلام من تحريف لما علمناه على النسخة من السقم فخر رتبته معصمه

الذي فرض صادر عنه ألا وأبلا بل يكون فعله تلك الحال التي هي شرط في المفعول قبل فعله المفعول (قال) وهذا لازم كما ترى ضرورة ألا أن يجوز يجوز أن من الأحوال الحادث في (٣٦٦) القائلين ما يحتاج إلى تحديث وهذا بعيد الأعلى قول من يجوز أن ههنا أشياء

غيره دليل على عصمته وكما جعلوا عدم العلم بالقائل دليلا على أنه قول المعصوم وهذا حال من أعرض عن قوله التي بعث الله بها رسوله فله يقع في ظلمات البعث ظلمات بعضها فوق بعض (فصل) قال الرافضي الوجه الثاني أن الإمام يجب أن يكون منصوفا عليه لما بنا من بطلان الاختيار وأنه ليس ببعض المختار من بعض الأمة الأولى من البعض المختار لا سيما ولا أدى إلى التنازع والتشاجر فيؤدي نصب الإمام إلى أعظم أفاع الفساد التي لاحل إعدام الأقل منها أو جينا نصبه وغيره على من أئمتهم لم يكن منصوفا عليه بالإجماع فتعين أن يكون هو الإمام (و) والجواب عن هذا جع المقدمتين أيضا لكن النزاع هنا في النسبة أظهر وأبين فانه قد ذهب طوائف كثيرة من السلف والخلف من أهل الحديث والفقهاء والكلام إلى النص على أبي بكر وذهب طائفة من الرافضة إلى النص على العباس وحيد في قوله غير على من أئمتهم لم يكن منصوفا عليه بالإجماع كذب متيقن فانه بالإجماع على نفي النص عن غيره على وهذا الرافضي المصنف وإن كان من أفضل بني جنسه ومن المبرزين على طائفته فلا ريب أن الطائفة كلها جهال والآخر في معرفة عمالات الناس كيف يدعي مثل هذا الإجماع (١) ونجبه الجواب هنا بجواب ثالث مر كب وهو أن نقول لا يتخلو ما أب يعتبر النص في الإمامة وأما أن لا يعتبر فإن اعتبر متعنا. فعدة الثانية أن قلنا أن النص ثابت لا يكره وإن لم يعتبر بطلت الأولى (وهنا جواب رابع) وهو أن نقول الإجماع عندكم ليس بحجة وإنما الحجة قول المعصوم فيعود الأمر إلى إثبات النص بقول الذي يدعي العصمة ولم يثبت بعد لأصل والعصمة بل يكون قول القائل لم يعرف حجة قوله أن المعصوم وأما النصوص على أمانتي حجة وهذا من أبلغ الجهل وهذا الحجة من جنس التي قبلها (وجواب خامس) وهو أن يقال ما تعني بقول يجب أن يكون معصوما منصوفا عليه (٢) لانه لا بد من أن يقول هذا هو الخليفة من بعدي فاسموا له وأطيعوا فيكون الخليفة بمجرد هذا النص أم لا يصير هذا ما ما حتى يعقده الإمامة مع ذلك فان قلت الأول قيل لا نسلم وجوب النص بهذا الاعتبار والزيادة مع الجماعة تكره هذا النص وهم من الشيعة الذين لا يهتمون علما وأما قوله انه اذا لم يكن كذلك أدى إلى التنازع والتشاجر فيقال النصوص التي تدل على استحفاظه الإمامة وتعلم دلالتها بالنظر والاستدلال بحملها المقصود في الأحكام فليست كل الأحكام منصوفا نصاحبا يستوي في فهمه العام والخاص فاذا كانت الأمور الكلية التي تجب معرفتها في كل زمان يكتفي فيها بهذا النص فلا يكتفي بذلك في القضية الجزئية وهو قوله امام معين بطريق الأولى والأخرى فان قد بينا أن الكليات يمكن نص الانبياء عليها بخلاف الجزئيات وأيضا في هذا كانت الأدلة ظاهرة في بعض الجماعة أحق بهمن غير ما استغنى بذلك عن اختلافه والدلائل الدالة على أن أبا بكر كان أحقهم بالإمامة ظاهرة رتبة لم ينزع فيها أحد من الصحابة ومن نازع عن الانصار لم ينزع أحد في أن أبا بكر أفضل المهاجرين وإنما طلب أن يولي واحدا من الانصار مع واحد من المهاجرين فان قيل ان كان لهم هوى متعونا ذلك بدلالة النصوص قيل واذا كان لهم هوى متعونا

تحدث من تلقاها وهو قول الأوائل من القدماء الذين انكروا الفاعل وهو قول بين سقوطه بنفسه فيقال له أنت الزمت مناظر يلزم من أهل الكلام حدوث حادث بلا سبب حادث وذكر أن هذا مجتمع بالضرورة وهذا هو المقام المعروف الذي استطالته المتألفة الدهرية على مناظر يهيم من أهل الكلام المأخوذ في أصل عن الجهمية والتعزية فيقال له أنت يلزم ما هو أشد من هذا وهو حدوث الحوادث بلا فاعل فقد تزمتك هذا القول وإن قلت لها فاعل قيل لك أفعله بعدد لم تكن من غير حدوث شيء في أنه أم لم يفعلها حتى حدث شيء في ذاته فان قلت بالاول قيل لك لشيء دائما أو لها ابتداء فان قلت لها ابتداء فهذا قول متنازع على وإن قلت لا ابتداء لها فقد صارت الحوادث كلها تحدث عن فاعل من غير حدوث شيء فيه وقد قلت انه لا يمكن أن يكون حال الفاعل في المفعول المحدث وقت الفعل هي بعينها حاله وقت عدم الفعل فلزم من أن لا يكون حاله عند وجود حوادث الطوفان هي حاله عند حدوث الحوادث التي قبله فان الحوادث مختلفة فان أمكن أن يكون حاله واحدا مع حدوث

الحوادث المختلفة أمكن أن يكون حاله واحدا مع تحدثا لحوادث لان الحادث الثاني كالطوفان فيه تلك الأمور ما يمكن له قبل ذلك نظير تلك حوادث لا نظير لها ولا فرق بين أحداث هذا وأحداث غيره وإذا جعل المقتضى لذلك تغيرات تحدث في ذلك كان الكلام في حدوث تلك التغيرات العلوية كالكلام في حدوث التغيرات السفلية وإن قلت بل حدث أمر واجب هذا لحوادث

- (١) قوله ونجبه هذا الجواب الخ كذا في الأصل ولعل نجيب بحرف عن تجيز وقوله بجواب ثالث لم تقدم جوابا فيما يظهر فحرف
- (٢) قوله لانه لا بد لفاعل هنا سقطا ونحرفوا الوجه ان تعني به أنه لا بد لفاعل فتأمل كتبه محصه

قيل ان الفاعل له ان كان هو الاول عاد الازام جفعا وان كان غير ملزم حدثت الحوادث بلا فاعل وان التزم انه ما فعلها حتى حدث فيه شيء فقد رزكت قولنا ايضا ما فاعل المستكمل لشروط الفعل اما ان يجوز (٢٦٧) حدوث المفعول عنه بعد ان لم يكن بلا سبب

حدث واما ان لا يجوز فان جازفهو

قول من ازال الذي ادعى انه فاسد بالضرورة وان لم يجوز ان يكون مفعوله مقفوله فاقارنا له لا يتأخر عنه منه شيء فلا يجوز ان يحدث عن الفاعل شيء كما تقول أنت واخوانك له علة تامة وموجب تام والعلة التامة لا يتأخر عنها مفعولها ولا شيء من مفعولها فاذا علم ما تأخر عن الاول ليس مفعولا للعلة التامة ولا مفعولا للفاعل الاول ولا يجوز ان يكون مفعولا لغيره اذا القول في ذلك الغير كالقول فيه فلزم ان تكون الحوادث كلها حادثة بلا محدث وهذا لازم لهؤلاء الفلاسفة الالهيين كما يلزم اخوانهم الطبيعيين وهو القول الذي هو من المظهر المعارف الضرورية فسادا وقد بسط الكلام على هذه المواضع في غير هذا الموضع واعما كان المقصود هنا التنبيه على جنس ما يعالط به هؤلاء واما ما هم من الاساطير المجهلة كلفظ المركب ونحوه كما في الطون لفظ التخصيص والتخصيص وان كلام أبي حامد واما ما في من اطلعتهم خبير من كلامهم واقوم واما قول ابن رشد لا يتخلوا ما ان يكون كل من جزأيه شرطيا في وجود الآخر ولا يكون أو يكون الواحد شرطا في الآخر من غير عكس وقوله القسم الاول لا يكون قد عاود ذلك ان التركيب نفسه هو شرط في وجود الآخر

تلك النصوص وأعرض عنها كما دعيت أنتم عليهم فتح قصدهم القصد الحق يحصل المقصود بهذا وجه اذ وقع الضاد لا ينفع هذا ولا هذا (وجواب سادس) أن يقال النص على الاحكام على وجهين نص جلي عام يشتمل على أعمها ونص على الجزئيات فانها لم لا من النص على الامام ان أردتم النص العام الكلي على ما يشترط للامام وما يجب عليه وما يجب كالتص على الحاكم والمفتين والشهود وأئمة الصلوات والمؤذنين وأمراء الجهاد وغير هؤلاء ممن يتقلد شأمن أمور المسلمين فهذه الأمور ثابتة وبقية الحد كثيرة كلها ثابتة على سائر الاحكام وان قلتم لا بد من نص على أعيان من يتولى قبل قد تقدم أن النص على جزئيات الاحكام لا يجب بل ولا يمكن والامامة حكم من الاحكام فان النص على كل من يتولى على المسلمين ولاية مما لا قيام الساعة غير ممكن ولا واقع والنص على معين دون معين لا يحصل به النص على كل معين بل يكون نصا على بعض المعينين وحينئذ اذا قيل يمكن النص على امام ورفض اليه النص على من يستخلفه الامام وعلى من يتقدموز برأوا النص على ذلك ابلغ في المقصود وأيضاً فالامام المنصوص على عينه هو معصوم فممن وليه أو ليس بمعصوم فان كان معصوماً لم يكن نوابه كلهم معصومين وهذا كله باطل بالضرورة وتوابعه ان يمكن أن يستخلف غير معصوم فلا يحصل المقصود في سائر الازمنة بوجود المعصوم فان قيل هو معصوم فممن يستخلفه بعد مدون من يستخلفه في حياته قيل الحاجة داعية الى العسبة في كل ما وعلمه بالخاصة أعظم من علمه بالمستقبل فكيف يكون معصوماً فيما يأتي وليس معصوماً في الحاضر فان قيل فالنص ممكن فلو نص النبي صلى الله عليه وسلم على خليفة قبل قمته على خليفة بعده كتولية واحد في حياته ونحن لا نشترط العسبة في هذا ولا في هذا (وجواب سابع) وهو ان يقال أنتم أوجبتم النص لثلاثين في التاجر المفضي الى أعظم أنواع الفساد التي لاجل اعدام الاقل منها أوجبتم نصبه فيقال الامر بالعكس فان أبابكر رضى الله عنه تولى بدون هذا الفساد وعمر وعثمان تولى بدون هذا الفساد فاعظم هذا الفساد في الامام الذي ادعيت أنه منصوص عليه دون غيره فوقع في ولايته من أنواع التشاجر والفساد التي لاجل اعدام الاقل منها أوجبتم نصبه فكان ما جعلتموه وسيلة انما حصل معه نقض المقصود بدون وسيلكم فبطل كون ما ذكرتموه وسيلة الى المقصود وهذا انهم أوجبوا على الله ما لا يجب عليه وأخبروا عالم يكن فلزم من كذبهم وجهلهم هذا التناقض (وجواب ثامن) وهو أن يقال الذي يزعم هذا الفساد يكون على وجهه أحدها أن يخبر النبي صلى الله عليه وسلم بولاية الشخص ويشئ عليه في ولايته حينئذ تعلم الامة أن هذا ان تولى كان محمودا مريفا فرفع النزاع وان لم يقل لوله وهذا النص وقع لأبي بكر وعمر الثاني أن يخبروا بأمور تستلزم صلاح الولاة وهذه النصوص وقعت في خلافة أبي بكر وعمر الثالث أن يأمر من يأتيه بعد موته شخصاً يقوم مقامه فيدل على أنه خليفة من بعده وهذا واقع لأبي بكر الرابع أن يريد كتابة كتاب ثم يقول ان الله والمؤمنين لا يولون الا فلانا وهذا واقع لأبي بكر الخامس أن يأمر بالاعتداء بعدد شخص فيكون هو الخليفة بعده السادس أن يأمر بإتباع سنة خلفائه الراشدين المهديين ويجعل خلافتهم الى مدتهم فيدل على ان

فليس يمكن أن تكون الاجزاء هي علة التركيب والتركيب علة تفه الا لو كان الشيء علة تفه فيقال له اولاً تسمية هذا تركيبا وأجزاء ليس هو من لغات بني آدم المعروفة التي يتخاطبون بها فانه ليس في لغتهم لغات التسمين ان الموصوف بصفت يقال له مركب منها

وأجزائه وإذا خاطبناكم بمصطلح حكم فقد علمتم أنه ليس المراد بالتركيب الانصاف الذي انصفنا لازمة لها أو وجود معاني فيها واجتماع معاني وأمور ونحو ذلك ليس المراد أن هنالك (٣٦٨) مركباً كبيره غيره حتى يقال أن المركب يقتصر على مركب فان من وافقكم

على اصطلاحكم في تسمية الذات الواجبة الموصوفة بصفات لا لازمة تركيباً لم يرد بذلك أن هنالك مركباً كبيراً كان هذا الاقوله عاقل ولا أنتم أيضاً تدعون أب مجرداً فقط الدال على هذا المعنى يقتضى أن يكون له فاعل ولكن تدعون ثبوت ذلك إما بطريقه ابن سينا ونحوه الذي قد تقدم إبطالها وإما بطريقه المعتزلة التي اختارها ابن رشد واعترف بفساد طريقه ابن سينا وإذا كان المراد بلفظ التركيب ما قد عرف من المعاني أن الذات الموصوفة بصفات لازمة لها والتي فيها معاني لازمة لها لا يقال فيها أن انصاف الذات بالصفات أمر معلول مفقود في فاعل حتى يقال أن الأجزاء هي علم التركيب أو يقال التركيب علم نفسه بل هذا المعنى الذي سميت تركيباً هو من لوازم الواجب بنفسه لا يمكن أن يكون الواجب إلا موصوفاً بالصفات اللازمة ثابتة له المعاني اللازمة له وليس لذلك فاعله كما تقدم وما قوله أن التركيب شرط في وجود الأجزاء فيقال له لا ريب أنه لا يمكن وجود الذات إلا موصوفة بأجزاءها ولا يمكن أن توجد معانيها إلا بوجودها فاجتماع الذات بالصفات واجتماع الأمور المتلازمة شرط في وجود كل منها وهي أيضاً شرط في وجود ذلك الاجتماع وليس شيء من ذلك معالفاً للفاعل ولا مفقوداً في المبدأ وتوقف أحد هما على الآخر هو من باب الله والادعاء الذي لا من باب الله

الترتيب في تلك المدة ثم تلحقه الردود السالفة أن يخص بعض الأشخاص بأمر يقتضى أنه هو المقدم عند في الاستخلاف وهذا موجود لا يكر (وهنا جواب تاسع) وهو أن يقال تركب النص على معنى أو ليس الرسول فإن كان النص ليكون معصوماً فلا معصوم بعد الرسول وإن كان بدون العصمة فقد يمتنع بالنص على وجوب اتباعه في كل ما يقول ولا يمكن أحد بعد موت الرسول أن يرجع الرسول في أمر يارده أو يعزله فإن كان لا ينص على معينين أو على من النص وهذا بخلاف من ولىه في حياته فإذا أخطأ وأذنب أمكن الرسول بيان خطئه ورد منه وبعد موته لا يمكن ذلك ولا يمكن الامتناع من ولىه الرسول إياه فكان عدم النص على معين مع علم المسلمين بدنيهم أصح للامة وكذلك وقع وأيضاً لو نص على معين ليرحمه الدين منه كما تقولوا الرافضة بطلت حجة الله فإن ذلك لا يفرجه شخص واحد غير الرسول إلا معصوماً لا هو ومن تدبر هذه الأمور وغيره اعلم أن ما اختاره الله ل محمد صلى الله عليه وسلم وأتمه أكمل الأمور (جواب عاشر) وهو أن النص على الجزئيات لا يمكن والكليات قد نص عليها فلو نص على معين وأمر بطاعة في تعيين الكليات كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعته في الجزئيات أو وافقت الكليات وألغيتها كان هذا باطلاً وإن أمر بطاعة في الجزئيات إذا طاعت الكليات فهذا حكم كل منقول وأيضاً لو نص على معين لكان من يتولى بعده إذا لم يكن منصوباً عليه يظن الثاني أنه لا يجوز طاعته إذ طاعة الأول إنما وجبت بالنص والنص معه وإن قيل كل واحد بنص على الآخر فهذا أنما يكون إذا كان الثاني معصوماً والعصمة متفتحة عن غير الرسول وهذا مما يبين أن القول بالنص فرع على القول بالعصمة وذلك من أفند الأقوال فكذلك هذا النص الذي تدعيه أغنى الرافضة وهو الأمر بطاعة المتولي في كل ما يقول من غير رد ما يقوله إلى الكتاب والسنة إذا توزع وأما إذا كان يرد ما تنوزع فيه إلى الكتاب والسنة إذا توزع لم يمتنع حينئذ أن نص عليه لحظ الدين فالدين يحفظون بدونه وبالجملة فالنص على معين أن أورد به أنه يطاع كما يطاع الرسول في كل ما يأمره وينهى عنه ويصحه وليس لأحد أن ينزاعه في شيء كالنص أنه أن ينزع الرسول وأنه يستنبذ بالحكم والامتناع كما كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم فهذا لا يكون لأحد بعد الرسول ولا يمكن هذا الفرية فإن أحدًا بعده لا يأمره الحي كما كان يأمره ولم يعرف أحد كل ما عرفه الرسول فلم يبق سبيل إلى مخالفة لأمته لوجهه ولا من جهة الرب تعالى وإن أريد بالنص أنه يبين لامة أن هذا أحق بأن يتولى عليكم من غير مولاه هذا أحب إلى الله ورسوله وأصلكم لكم في دينكم ودنياكم ونحو هذا مما يبين أنه أحق بالتمسك في خلافة النبي فلا ريب أن النصوص الكثيرة بهذه المعاني حلت على خلافة أبي بكر وإن أريد أنه أمرهم أن يتابعوه كما أمرهم أبو بكر أن يتابعوا عمر وبعد اليهم في ذلك فهذا إذا علم أن الامة تفسطه كان تركب خبر من فعله وإن خاف أن لا تفعله إلا بأمره كان الأمر وأوليه ولهذا لما خشي عليهم أبو بكر رضي الله عنه أن يحتفلوا بعده بعد أبي عمر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم سيأمنون بأبي بكر لم يأمرهم بذلك كافي المصنفين أنه قال لعائشة ادعي لي بأبي

وأخذك

السبق القلي والأول جائز والثاني ممتنع فإن الأمور المتلازمة لا يوجد بعضها إلا مع بعض وليس بعضها فاعلاً لبعض بل إن كانت واجبة

الوجود بنفسه والافتقار كلها الى فاعل والذات التي لا تقبل العدم عما هي علم من الصفات اللازمة هي الحق الواجب الموجود بنفسه
واما مجرد وجوده مطلق في الخارج ج وذات لا صفة لها فذلك مجتمع نفسه فضلا (٣٦٩) عن أن يكون واجب الوجود واتصاف

الذات الواجبة بصفاتها اللازمة

سوامسى تركيا ولم يسم لا واجب

افتقاره ولا افتقار الذات ولا شيء

من صفاته الى فاعل ولا علة فاعلة

ولا ما يتببه ذلك واما كون بعضها

مستلزما لبعض ومشرطاً له ولا

يوجد الامعة وثبوته متوقف عليه

ومحذوف فليس في هذا ما يقتضي

افتقار ذلك الى فاعل مدع لكن يعلم

أن الذات لا تكون الا بصفتها

اللازمة وصفاتها لا تكون الا بها

واذا سمى المحسى هذا افتقاراً وسمى

هنا مجرداً وسمى هذا الاجتماع

تركيباً لم يكن في هذه التسمية ما

يوجب أن يكون هذا الموصوف

مقتراً الى فاعل وما جعله افتقاراً

ليس هو افتقار المفعول الى الفاعل

والمعلول الى العلة الفاعلة وانما هو

تلازم ومن سماه افتقاراً لا يمكنه أن

يفسر الا بافتقار المشروط الى

التشرط والتشرط الى المشروط ومثل

هذا المعنى لازم لوجود الواجب

لا يمتنع عليه وانما الممتنع أن يفتر

الى ما بينه فيكون وجود الواجب

متوقفاً على وجود ما بينه فلا يكون

الباب علة له لم يكن موجوداً بنفسه

بل يمكنه فاعل وعلة وان قدر أنه

شرط فيه وهو غرض عنه وما كان

مشرطاً عما هو غرض عنه لم يكن

موجوداً بنفسه فلا يجوز أن يكون

الرب الله تعالى الذي له الذات

الموصوفة بصفات الكمال متوقفاً

على شيء ما بينه بل ولا على شيء غرضي

عنه برسمه من الوجود لا على فاعل ولا شرط وهذا هو الذي يقوم عليه القليل فان الممكنات التي لا وجود لها من نفسها لا توجد الا بشيء هادى

وأحال حتى أكتب لا يكر كتاباً لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال يا بني الله والمؤمنون
الآباء بكر فعلم أن الله لا يولى الآباء بكر والمؤمنون لا يسيرون إلا بأب بكر وكذلك سائر الأحاديث
الصحيحة تدل على أنه علم ذلك وانما كان ترك الأمر مع علمه أفضل كما فضل النبي صلى الله عليه
وسلم لأن الامة اذا ولته وطوعنا منهم انفسهم التزموا وكان هو الذي رضاه الله ورسوله كان أفضل للامة
ودل على علمها ودينها فانها لو ائتمت بذلك لم يعاقبل انها كرهت على الحق وهي لا تختاره كما
كان يجري ذلك لبني اسرائيل وبنو القبطان أنه كان في الامة بقايا جاهلية من التقديم بالانساب
فانهم كانوا يريدون أن لا يتولى الا من هو من بني عدنان كما كان أبو سفيان وغيره يختارون
ذلك فلو ائتمروا المهاجرون والانصار بهذا الظن القلبي لكانت الامة كآفة من جنس أبي سفيان وأما ما
وكانوا يعرفون اختصاص الصديق بالنبي صلى الله عليه وسلم أولاً وآخره وما وافقته باطننا
وظاهرنا (١) فقد يقول القائل انهم كانوا في الباطن كانوا في أمرهم مثل ما أمرهم به الرسول لكن
لما أئتمهم بذلك احتاجوا الى التزامة لم يقدم فيهم بذلك لم يجدوا الا مجرد الطاعة للامر فإذا
كانوا برضاهم واختيارهم اختاروا واما رضاه الله ورسوله من غير الزام كان ذلك أعظم لقدرة
وأعلى ادرجتهم وأعظم في يومئذ وكان ما اختاراه الله ورسوله للمؤمنين به هو أفضل الامور له ولهم
الآثرية أنه صلى الله عليه وسلم أمر يزيد بن حارثه وبعده أسامة بن زيد وطعن بعض الناس في أصل
ولا يثبت ما احتاجوا مع ذلك الى الزوم طاعتها فلو أئتمهم واحداً لمكانهم أن مثل هذا كان
نفسهم وليس الصديق عندهم ملزماً التي لا يتكلم فيه أحد فلو انفقوا على بيعته ولم يقل قط
أحد في حق هذا الأمر منه لا قرشي ولا أنصاري فان من نازع أولاً من الانصار لم تكن منازعته
لصديق بل طلبوا أن يكون منهم أمير ومن قرشي أمير وهذا منازعة علمة لقرش فلبس فيهم
أن هذا الامر في قرش فطعنوا المنازعة وقال لهم الصديق رضيتم لكم أحد هذين الرجلين عمر
ابن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح قال عمر فكنت والله أن أقدم فتضرب عني لا يفرقني من ذلك
الى اني أحب الي من أن أأمر على قوم فيهم أبو بكر وقاله بعضهم الباقي أنت خيرنا وأفضلنا
وأحبنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة ثم يبعوا الآباء بكر من
غير مطلب منه ولا رغبة بذلتهم ولا رغبة فيا به الذين يأمروا الرسول تحت الشجرة والذين يأمروهم
ليلة العقبة والذين يأمروهم كانوا مهاجرون واليه الذين يأمروهم كانوا باسلون من غير هجرة
كالطلقاء وغيرهم ولم يقل أحد قط أن حق هذا من أبي بكر ولا له أحد قط أحد بيته أن فلاناً
أحق بهذا الأمر من أبي بكر وانما فلان من فله أثر جاهلية عربية وأفراسه ان بيت الرسول أحق
بالولاية لأن العرب في جاهليتها كانت تقدم أهل بيت الرثبة وكذلك الفرس يقدمون أهل بيت
المكث فنقل عن نقل عنه كلامه يشير به الى هذا كما نقل عن أبي عثمان وصاحب هذا الرأي لم يكن له
غرض في نقله بل كان العباس عندهم يحكم رأيه أولاً من على وان قدر أنه رجح علياً (٢) فعلم بان
الاسلام يقدم الايمان والتقوى على التسبب فأراد أن يجمع بين حكم الجاهلية والاسلام فأما الذين
كانوا لا يحكمون الا بحكم الاسلام المفضل وهو التقديم بالايمان والتقوى فلم يختلف منهم اثنين في

(١) قوله فقد يقول القائل التي قوله لا يتكلم فيه أحد كذا في الأصل وفي المصنف (٢) قوله فعله لعل الصواب فعله وحركته معصية

كان خارجا عما يمكن وجوده الانفسه ونفسه هي الذات الموصوفة بصفات الام لا تملك لنفسه مجرد وجود مطلق ولا ذات مجردة ومن ادعى انما كان وجوده بنفسه لا يكون (٢٧٠) الوجود مجردا وذا مجردة لان الذات الموصوفة مفترقة الى الصفة فلا تكون

موجودة بنفسها قبل له الممكنات والمحدثات لم تفترق الى ذات مجردة حتى يقال اذا قبل انهما موصوفتان لمزج الانقسام قبل افتقرت الى ما هو خارج عنها كاهلها والتعريف عن هذه المعنى يكون بعبارة وانما قبل ما لا يقبل العدم او قيل موجود بنفسه او واجب الوجود بنفسه ونحو ذلك كان المقصود واحدا ومن المعلوم ان ما لا يقبل العدم اذا كان تاما موصوفا بصفات الكمال لم يجز ان يقال انصافها بصفات الكمال وجب اقتضائها الى الصفات فقبل العدم فان فساد هذا الكلام ظاهر وهو بمنزلة ان يقال قولكم موجود بنفسه او واجب الوجود بنفسه يقتضى افتقاره الى نفسه والمفتقر لا يكون واجب الوجود بنفسه بل يكون قابلا للعدم واذا كان هذا فسادا فالاول افسد فان صفات كاله داخله في مسمى نفسه فاذا كان قول القائل هو مفترق الى نفسه لان عدم وجوده مفقوده انه مفترق الى صفاته اولى بان لا ينسج وجوب وجوده وكذلك اذا سمي ذلك اجزا وقال هو مفترق الى اجزائه فان جزء الشيء وبهضه وصفته ونحو ذلك داخل في مسمى نفسه فاذا لم يكن قول القائل هو مفترق الى نفسه ما نعلم وجوب وجوده ففقره هو مفترق الى جزئه وصفته ونحو ذلك اولى وتسمية

مثل هذا افتقار الفظفة تليس وتليس بشرها لاجل بقريه هذا كالأقول هو غنى بنفسه

(١) قوله وايضا فان كثر الناس الخ كذا في السجدة ولعل في الكلام تحريف واسقاطا لغير رتبته معصية

أبي بكر ولا خالف أحسن هؤلاء ولا من هؤلاء في أن ليس في القوم أعظم إيماناً وتقوى من أبي بكر فقدموا مختارين له مطيعين فدل على كمال إيمانهم وتقواهم واتباعهم لم يبعث الله به نبيا منهم من تقديم الاتقي فالأقنى وكان ما اختاره الله عليه صلى الله عليه وسلم ولهم أفضل لهم والحمد لله على أن هدى هذه الأمة وعلى أن جعلنا من أتباعهم

(فصل)

قال الرافضي الثالث ان الامام يجب أن يكون حافظا للشرع لا قطع الوحي بحوت النبي صلى الله عليه وسلم وقصور الكتاب والسنة عن تفصيل الاحكام الجزئية الواقعة الى يوم القيامة فلا بد من امام معصوم من الله تعالى معصوم من الزلل والخطأ لا ينزل بهض الاحكام أو يزي فيها عمدا أو سهوا وغيره على لم يكن كذلك بالاجماع إجماع الجوابين من وجوه (أحدها) انما لا نسلم أنه يجب أن يكون حافظا للشرع بل يجب ان تكون الامة حافظا للشرع وحفظ الشرع يحصل عمود الامة كالحصول بالوحد بل الشرع اذا نقله أهل التواتر كان خيرا من أن ينقله واحد منهم واذا كان كل طائفة تقوم به الحجة ينقل بصحة حصل المقصود وعصمة أهل التواتر في نقلهم اعظم عند بني آدم كله من عصمتهم ليس بنبي فان أبي بكر وعمر وعثمان وعليه ولوقيل انهم معصومون فخانته المهاجرون والانصار ابلغ مما خافه هؤلاء (١) وايضا فان كثر الناس يطعنون في عصمة السابقين لم يحصل المقصود فكيف اذا كان كثير من الامة بكفرة والتواتر يحصل باخبار المخبرين الكثيرين وان لم تعلم عدالتهم (الوجه الثاني) أن يقال آريه من كان حافظا للشرع وان لم يكن معصوما ومن يكون معصوما فان اشترط العصمة فهذا الوجه الاول وقد ذكرته وتقدم الجواب عنه وان اشترط مجرد الحفظ فلا نسلم أن عليا كان حافظا للكتاب والسنة واعلم بهما من أبي بكر وعمر بل هما كائنا ما علم بالكتاب والسنة فقبل ما دلت على الاجماع (الوجه الثالث) أن يقال انتمى بكونه حافظا للشرع معصوما ولا يعلم عصمة من من الشرع الابتداء ثم يمكن أن يعلم عصمة من من الشرع بدون نقله ان قلت بالناسي بل يحتاج الى حفظه ولا الى عصمته فاذا لم يكن حفظ من من الشرع بدونه امكن حفظ الآخر حتى يحفظ الشرع كله من غير حاجة اليه وان قلت بل معناه أنه لا يمكن معرفة من من الشرع لا يحفظه فيقال حينئذ لا تقوم حجة على أهل الأرض الابتداء ولا يعلم عصمة نقله حتى يعلم أنه معصوم ولا يعلم أنه معصوم الا بالاجماع على نفي عصمته من سواء فان كان الاجماع معه وما امكن حفظ الشرع به وان لم يكن معصوما لم تعلم عصمته (الوجه الرابع) أن يقال فدا ثبت نبوة محمد صلى الله عليه وسلم عن من لم يقرب نبوته فان قيل بعانته الامام من مجزاه قيل من لم يقرب نبوته محمد لم يقرب اماما على طريق الاول بل يقدح في هذا وهذا وان قيل بعانته الامة نقله تواترا من مجزاه كقولنا وغيره قيل فاذا كان نقل الامة المتواتر حجة يثبت بها اصل نبوته فكيف لا يكون حجة يثبت بها فروغ شريعته (الوجه الخامس) أن الامام هل بعثه بتبليغ الشرع الى من ينقله عنه بالتواتر او لايزال منقولنا نقل الاحكام من امام الى امام فان كان الامام بعثه بذلك فالتبليغ صلى الله عليه وسلم بعثه بذلك بطريق الاول وحينئذ فلا حاجة الى نقل الامام وان قيل لا يمكن ذلك لزم أن يكون

فانه قد يقول القائل فهو فقير الى نفسه فصفاة داخله في نفسه وهو غنى صفاة بنفسه عن كل مساواة وكل مساواة فقير الى هذه المعاني بسبب طوعه غير هذا الموضع وقد قال ابن رشد هذا الذي يعبر على من قال (٣٧١) بنى تعدد الصفات هو ان تكون الصفات

المختلفة ترجع الى ذات واحد حتى يكون مفهوم العلم مثلا والارادة والقدرة مفهوما واحدا وانها ذات واحدة وان يكون ايضا العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة والمريد معي واحدا والذي يعبر على من قال ان ههنا ذاتا وصفات زائدة على الذات (١) ان تكون الصفات شرفا في جود الصفات والصفات شرفا في كمال الذات ويكون المجموع من ذلك شأ واجب الوجود أي موجودا واحدا ليس فيه علة ولا معلول (قال) لكن هذا لاجواب عن في الحقيقة اذا اوضح ان ههنا شأ واجب الوجود ذاته فانه يجب أن يكون واحدا من جميع الوجوه وغير مركب أصلا لان شروطه وطولها من علة ومعلول لان كل موجود بهذه الصفة فاما أن يكون تركبه واجبا واما أن يكون ممكنا فان كان واجبا كان واجبا بغيره لابتدائه لانه يسر ازاله مركب قديم من ذاته أعني من غير أن يكون له مركب وبخاصة على قول من ازاله عن كل عرض حادث لان التركيب فيه يكون عرضا قديما وان كان ممكنا فهو محتاج الى ما يوجب اقتران العلة بالمعلول (قال) وما هل يوجد شيء مركب من ذاته على أصول الفلاسفة وان جازوا وأعرضا قديمة فقير ممكن وذلك ان التركيب شرطي وجودها وكذلك أجزاء كل مركب من الامور الطبيعية اذا

دين الاسلام لا ينقله الا واحد بعد واحد والنقل لا يكون الا من الامن أو ارب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين يكن القادح في نبوته أن يقول (٢) انهم عليه ملأوا وبصيرين المسلمين شرا من دين التصاري واليهود الذين يدعون ان انهم يختصون بعلة ونقله (الوجه السادس) ان ما ذكره ينقص من قدر النبوة (٣) فانه اذا كان النبي يدعي العصمة فيه وحفظ من عصمته كان ذلك من اعظم التهم التي توجب القدح في نبوته ويقال ان كان طالب ملك آثاره لا ياربه وعهد اليهم ما يحفظونه الملك وان لا يعرف ذلك غيرهم فان هذا باهر الملك أشبه منه بأمر الاتباع (الوجه السابع) أن يقال الحاجة ثابتة في المعصوم في حفظ الشرع ونقله فلما ذا لا يجوز ان يكون العصاة الذين حفظوا القرآن والحديث ببقوهم المعصومين الذين حصل بهم مقصود حفظ الشرع وتبليغه ومعلوم أن العصمة اذا حصلت في الحفظ والتبليغ من النبوة حصل المقصود وان لم يكونوا هم الائمة (الوجه الثامن) أن يقال لماذا لا يجوز ان تكون العصمة في الحفظ والتبليغ ثابتة لكل طائفة تحب ما حلت من الشرع والقرا المعصومون في حفظ القرآن وتبليغه والمحدثون معصومون في حفظ الحديث وتبليغه والفقهاء معصومون في فهم الكلام والاستدلال في الاحكام وهذا هو الواقع المعلوم الذي أعني به الله عن واحد معدوم (الوجه التاسع) أنه اذا كان لا يحفظ الشرع وتبليغه الا واحد بعد واحد معصوم عن معصوم وهذا المنتزعه اكثر من اربعة وستين سنة لم يأخذ عنه أحد شأ من الشرع فمن أين علم القرآن من أكثر من اربعة وستين سنة ولم لا يكون هذا القرآن الذي تقرؤن ليس فيه شيء من كلام الله وكذلك من أين لكم العلم بشيء من احوال النبي صلى الله عليه وسلم وأحكامه وانتم لم تسعوا شيئا من ذلك من معصوم لان المعصوم اما قد قودا ما معدوم فان قالوا توارد ذلك عندنا معهما ينقلهم عن الائمة المعصومين قبل فاذا كان نقل اصحابكم عن الائمة يوجب حفظ الشرع ونقله فلماذا لا يجوز ان يكون توارد الامة كلها عن نبيا أولى بحفظ الشرع ونقله من غير احتياج الى نقل واحد عن واحد وهم يقولون ان ما يابدهم عن قبل المنتزح فينبغي عن أخذ شيء من المنتزح فلماذا لا يكون ما يابدي الامة عن نبيا فينبغي عن أخذ شيء من بعده واذا كانوا يدعون أن ما ينقلونه عن واحد من الاني عشر ثابت فلماذا لا يكون ما تنقله الامة عن نبيا ناسوا من المعلوم ان مجموع الامة اضعاف اضعاف الائمة بكثير وانهم احرص على دين نبهم وتبليغه واقدر على ذلك من الائمة على حفظ ما يقوله هؤلاء ونقله وهذا مما لا يخفى على من له أدنى معرفة بالامور (الوجه العاشر) أن يقال فويل لا نطاع الوحي وقصور النصوص عن تفاصيل الاحكام أريد به قصورها عن بيان جزئ جزئ بعينه أو قصورها عن البيان الكلي المتناول للبريات فان ادعت الاول قيل لا كلام الامام وكل أحد بهذه المنزلة فان الامر اذا ناخط الناس فلا بد أن يخاطبهم بكلام عام يعم الاعيان والافعال وغير ذلك فانه من المتع أن يعين بخطاه كل فعل من كل فاعل في كل وقت فان هذا غير ممكن فاذا لا يمكنه الا الخطب العام الكلي والخطب العام الكلي يمكن من الرسول وان ادعت أن نفس نصوص الرسول ليست عامة كلية قيل لا هذا ممنوع وينقد بر أن

انحلت لم يكن الاسم المقول عليها بالاشترار مثل اسم اليد المقولة على التي هي جزء من الانسان والى واليد المقطوعة بل كل تركيب عند لعل الصواب ان تكون الذات وانظر (٢) قوله انهم عليه ملأوا وما يحتاج الى تأمل (٣) فانه اذا كان الخ كلام غير مستقيم فمر

ارسطو ما ليس فهو كائن فاستفصلنا عن أن يكون لاعتقده وأما هل تنقض الطريقة التي سلكتها من مبادئ واجب الوجود إلى نفي مركب قديم فليس تنقض ذلك لأنه إذا فرضنا (٢٧٢) أن الممكن ينشئ الوجود ضرورة والضرورة لا يتخلوا ما أن يكون له لاعتقده

أولاً لاعتقدها وإنها ان كانت له لاعتقده قائم انتهى إلى ضرورة لاعتقده فاعلة لا إلى موجود ليس له علة أصلاً لأنه يمكن أن يكون له علة صورية ومادة الآن بوضع أن كل ماله صورة وما دفع بالجله كل مركب فواجب أن يكون له فاعل خارج عنه وهذا يحتاج إلى بيان ولم يتضمنه القول المخلوق في شأن واجب الوجود مع ما ذكرنا أن فيه من الاختلال ولهذا بعينه لا يفتي دليل الاشعرية وهو أن كل حادث له محدث إلى أول قديم ليس بمركب أو بما يفتي إلى أول ليس بمحدث (قال) وأما أن يكون العالم والعلم شيئاً واحداً فليس مجتمعاً بل واجب أن ينتهي الأمر في أمثال هذه الأشياء إلى أن يتعد المفهوم فيها وذلك أن العالم أن كل عالم عالما بل قال في به العالم عالم أخرى أن يكون عالماً وذلك أن كل ما استفاد صفة من غير تلك الصفة أولى بذلك المعنى المستفاد من تلك أن هذه الأجسام الحسية التي له نبأ ليست حجة من ذاتها بل من قبل حيايتها فلهذا واجب أن تكون تلك الحسية التي استفاد منها ما ليس بمعنى الحياة حجة بذاتها أو بخصي الأمر فيها إلى غير نهاية وكذلك يفرض في العلم وسائر الصفات (قلت) ليتأمل الميب كلام هؤلاء الذين يدعون من المخلق والتخصيص ما يدفون به ما حاشته الرسل كيف يشكون في غاية

حكمته ونهاية فلسفتهم بحاشية كلام الجاني ويجعلون الحق المعلوم بالضرورة مردوداً إلى البطل الذي يعلم طلاله بالضرورة ومقبولاً بكلام فيه تليس وتليس فإنه ذكر ما يلزم من شبهة الصفات وما يلزم فغتها يقال يلزم النفاة أن تكون الصفات

العلماء
حكمته ونهاية فلسفتهم بحاشية كلام الجاني ويجعلون الحق المعلوم بالضرورة مردوداً إلى البطل الذي يعلم طلاله بالضرورة ومقبولاً بكلام فيه تليس وتليس فإنه ذكر ما يلزم من شبهة الصفات وما يلزم فغتها يقال يلزم النفاة أن تكون الصفات

المتخلفة ترجع الى ذات واحد فيكون مفهوم العلم والقدرة والارادة مفهوما واحدا وانها ذات واحدة وأن يكون العلم والعالم والقدرة والقادر والارادة المراد بها واحد وقد قال ان هذا غير قلة بل الواجب أن يقال ان هذا بما جعل فساد بضر ورة العقل فن جعل العلم هو القدرة والقدرة هي الارادة وجعل الارادة هي المراد العلم هو العالم والقدرة هي القادر كان مخالفتها للعلوم الضرورية وسقطت اعظم من سقطت كثير من السوفسطائية وقود هذه المقالة أنه يمكن أن يكون المتكلم هو الكلام والمتحرك هو الحركة والمصلح هو الصلاة والصالح هو الصوم وأمثال ذلك وإن فرق بين الصفات اللازمة وغيرها فلا فرق في الحقيقة بل هذا تحكم ويزعم أن يكون الانسان الناطق نفس النطق والفرس الساهل نفس السهيل والجمار الناهق نفس النبيق والجسم الحساس المتحرك بالارادة نفس الاحساس والحركة الارادية ويزعم ايضا أن يجعل نفس الحرس نفس الحركة ونفس الحيوانية نفس الناطقية ونفس البهائية نفس الناهية وما أحق هؤلاء بدخولهم في قول الله تعالى والذين كذبوا بآياتنا هم وبكم في الظلمات ومن يشا الله يضله ومن يشا الله يرده الى صراط مستقيم وبقوله تعالى ولقد رآنا بهم كثير من الجن والاناس لهم قلوب لا يفقهون (٣٧٣) بهاولهم أعيان لا يصرون بهاولهم آذان لا يصمون بها وأولئك كالانعام

العلماء في حكمة عصمة الامة قالوا لان من كل من الامم قلنا كانوا اذا بدلوا دينهم تمت الله نبيا بين الحق وهذه الامة لا نبي بعدها فبذلك كانت عصمتها تقوم مقام النبوة فلا يمكن أحد منهم أن يبدل شيئا من الدين الا قام الله من بين خداه فيها بدله فلا تجتمع الامة على مثل ما قال صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي على الحق لا يضرمهم خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة وقال الله انا ابرككم على لسان نبيكم أن تجتمعوا على ضلالة الى غير ذلك من الدلائل الدالة على صحة الاجماع (الثاني) ان اريد بلحاجة أحد العالم مع وجوده كمال فلا ريب ان العالم مع عصمة نواب الامام كمال والعالم مع عصمة أنفسهم كمال وليس كل ما تضره الناس كمال لكل منهم يضره الله ولا يجب عليه فعله وان ابرأ منهم عدمه يدخلون النار ولا يعيشون في الدنيا أو يحصل لهم من الاذى فيقال هب أن الامر كذلك فلم قلت ان ازالة هذا واجب ومعلوم ان الامر اضل والهموم والغموم موجودة والمصائب في الازل والمالي والغلام موجود والجوائح التي تصيب النمار موجودة فليس ما يصيب المخلوق من الضرر بأعظم مما يصيب من هذه الاسباب والله تعالى لم يزل ذلك (الثالث) ان قوله عند نبوت القدرة والذات والانتفاء الصارف يجب الفعل يقال له لم قلت ان الذي ثابت والصارف متف وقوله حاجة العالم لدعوة اليه يقال له الذي هو الذي يكون داعيا للفعل فلم قلت ان مجرد الحاجة دعوة عابثة لرب تعالى فيها وكذلك قوله وانتفاء الصارف وانتم تدع الاعداء المفسدة التي ادعيتنا فلم قلت لا مفسدة في ذلك كما يقال ان الواحد من يحتاج الى المال والحمة والقوة وغير ذلك (الرابع) ان قوله ان الله قادر على نصب امام معصوم

لا يصمون بها وأولئك كالانعام بل هم اضل وأولئك هم الصافلون وبقوله تعالى وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير وقول ابن رشد كون العالم والعلم شيئا واحدا ليس بمنع ما بل واجب أن ينتهي الامر في امثال هذه الاشياء الى أن يفسد المفهوم فيها فيقال له هذا من أعظم المكاره والسفطة والبهتان وقوله ان العالم اذا كان علما بل علم فالذي به العالم علم آخرى أن يكون علما الى آخر كلامه كلام في غاية الفساد كما أنه اذا قيل اذا كان الضارب ضار بالضرب بالضرب أولى أن يكون ضاربا والضام اذا كان قائما بقيامه فالقيام أولى أن يكون قائما والناطق اذا كان ناطقا ينتطق فانطق أولى أن يكون ناطقا

(٣٥ - مناج ثالث) والقاتل اذا كان قاتلا يقتل فانطق أولى أن يكون قاتلا والماتى اذا كان مائتا يمتى فائتى أولى أن يكون مائتا واخلاق اذا كان خالق خلق فخلق أولى أن يكون خالق والاراق اذا كان راقا رزق فالرزق أولى أن يكون رازقا والهي المبت اذا كان محيا محيا لمحياء وامانة فالاحياء وامانة أولى أن يكون محيا محيا ولو بالجهة فهذا يلزم نظيره في عامة أسماء الله الحسنى وفي أسماء نبيه صلى الله عليه وسلم وأسماء رسل الموجودات المشتقة يلزم أن يكون المصدر الذي اشتقت منه الاسم أحق بالاسم من الفاعل ويكون سمي المصدر الذي هو الحدث أحق بأسماء الفاعلين والصفات المشتقة بهل نفس الفاعل الموصوف وتصور هذا الكلام كافي في معرفة فساده وانما دخلت الشبهة على من قاله لان قوله اذا كان العالم طالما بل علم فالذي به العالم علم آخرى أن يكون علما كلام اشتمت فيه بالاستعانة بآراء المصلحة فقلن أنه اذا قيل هذا العالم يعلم ان العلم هو الذي أقره العلم والعلم هو الذي أعطاه العلم كما أنه معلوم فكأنه قال اذا كان المتعلم علما فعمله أولى أن يكون علما وليس الامر كذلك بل قولنا هذا العالم يعلم أي هو موصوف بالعلم أي ليس مجردا عن العلم ولا معرى منه بل هو متصف به والعلم نفسه لا يعطيه العلم بل نفس العلم هو الطولان كان العلم قديما من لوازم ذاته فلم يستفده

من أحد وان كان عندنا فقد استفاد من غير ولم يستفد العلم من العلم لكن هل له حال وهو كونه عالما ساعدا بالعلم أم كونه عالما نفس العلم هذا في نزاع بين مثبتة الحال ونفاتها ومن أنبأ بالمثل انهما صفة موجودة وقوله ما استفاد صفة من غير فذلك الصفة بمعنى الاستفادة منها أولى بذلك المعنى الاستفادة كالمثل من الحياة كالا حصة فان العلم يستفد الصفة التي هي العلم من الصفة التي هي العلم بل نفس علمه ونفس الصفة ليس هناك صفة مفيدة توصف الاستفادة الآن يقال العلم أثبت العالمية على رأي مثبتة الحال وعلى هذا التقدير فالعالمية ليست صفة وجودية وهوانا كان عالما بالعلم الموجب للحال لا بل بالحال الموجبة للعلم وإذا كان عالما بالعلم لم يكن العلم حصل من علم آخر وانما العلم عنده هؤلاء أوجب كونه عالما والذي عليه الجمهور ان نفس العلم هو نفس كونه عالما نفس كونه عالما نفس هنئنا أن وعلى القولين فإذا استحق الموصوف بالعلم أن يسمى عالما لم يكن العلم أحق بان يكون عالما فان هذا لا يقول عقل وقوله ان الجسم اذا كانت حياته من قبل حياة تحله فواجب أن تكون تلك الحياة التي استفاد منها ليس بحي الحياة حية بذاتها فيقال هذا باطل من وجهين أحدهما أن الحياة التي حلتها حياة أخرى ما رباحا حتى يقال هنا حياة حلتها حياة جعلتها حياة هي الحياة التي ما رباحا حالي هنا (٣٧٤)

الثاني أن حبيته إذا اقتدرا أنها
مستفادتين حياة أخرى فثلاث
الحياة الأخرى فثلاثة هي هوى
بها لأن تلك الحياة هي الحبيبة بل
الحبي الموصوف بالحياة لأنفس الحياة
فلنظر العاقل فيها باعتبار
هؤلاء الفلاسفة في العلم الأنهي العلم
بالله تعالى وأسماء وصفاته ولنظر
هذا العقول الذي يعارضونه
ارسل على الله عليه وسلم مع أن
هذه أبسط في غير هذا الموضوع
وليس هذا موضوع بسطه والناس
شعوا على أي هذا يدل الخلاف فلما
قال أن الله عالم يعلم وعلمه نفسه
ونسبوا إلى الخرج ومن العقل مع
أن كلامه أقل تناقضاً من كلام
هؤلاء وأما عز أن ما يبرز معتبة
الصفات لاحوا به لأن واحب

الوجود يجب أن يكون غير مركب من شرط ومشروط فيقاله قد تقدم أنكم
أنتم سمعتم هذا تركيا وهو لا يسمى تركيا في نفس القاعات المعروفة بل في آدم بل انما سمعتم تركيا من آخركم كابن سينا وأمثاله وأما
قديما كم فقد ذكرتم عن أرسطو طائفة من تركيب فهو كل عند فاسد السماء عند مليت كانه فاسد فهو لا يسمى السموات
وما فهمان الكواكب مركبة مع أنها اجسام مضمرة متحركة ففهموا الاعراض فكيف يسمى ما كان حيا طائفا قادرا مركبا فاذا
خاطبناكم باصطلاحكم المتدع لنضع شيئا كبحتمناكم بمتعلقا فانكم تدعون أن هذا الامر معلوم بالفضل لا بالسمع والاطلاق
الافعال ونفيا لا نقضون أنتم في معاد الشرع فالواجب على أصولكم انما علم بالفضل ثبوتها وانتفاؤها نابع من غير ما عاتقنا ونحن
نبين فساد ما ذكرتم من المعنى بالفضل الصريح مع مخالفتكم فيقاله لمثل انما كل من مركب من شرط ومشروط لا يكون
واجب الوجود وأما قوله لان تركيبه اذا كان واجبا كان واجبا بغيره لانه لا يصير تقدير مركب قد فهم من غير ما يكونه
مركب فيقاله هذا هو المعنى الغلط الذي ذكرناه الاحوال والتركيب الذي يقتضي مركب هو ما ذكره غيره كمان الحركة التي

يفتقر الى محرك ما حركه غيره ولم يقل أحسن العلام ان واجب الوجود من كبركه غيره وأنتم اذا سمعتم اجتماع الذات والصفات تركبوا
 ثم تريدوا بذلك الاجتماع والتعدد والتألف وكثرة المعاني وبحرفك لم تقصدوا بذلك أن هناك فاعلا لذلك وان أردت ذلك كان بالطلا
 وبطل اللفظ والمعنى جمعان أصل الكلام أن الواجب اذا كان ذا موصوفة بصفات كان من كيا فان أراد المراد كان من ركبته
 من الذات والصفات كان التلازم ممنوعا بل هو باطل ضرورة فاما اذا قدرنا واجب الوجود بنفسه الفنى عن الفاعل موصوفا بصفات
 لازمة امتنع أن يكون الواجب بنفسه المستلزم لصفاته من ركب بينه وبين صفاته فان كونه واجبا بنفسه يمنع أن يكون له فاعل
 وكون صفاته لازمة تمنع جواز مفارقتها وبعث افتقارها الى من يحلها فيه فكيف يقال ان له من كيا كركب حتى يقال ان هذا ركب
 يفتقر الى ركب ويقال بمتنع ثبوت من كيا بقديم أى من ذاته ومن سى هذا تركبوا قال انه قديم فله بقول هو تركب وتألف واجتماع
 ومثل هذا لا يفترق الى ركب مؤلف جامع ولقول على سبيل الفرض ان الذات المستلزمة لصفات هي الموصوفة بذلك فليس هنا
 ما يقتضى افتقارها الى غيرها وأما قوله خاصة على قول من يقول كل (٣٧٥) عرض حادث لان التركيب يكون فيه

عرضا قديما فهذا باطل من وجوه
 أحدها ان القائلين بأن كل عرض
 حادث من الاشعرية ومن وافقهم
 لا يسمون صفات الله أعرافا فاما
 قالوا هو عالم وعلم وهو متصف
 بالعلم لم يقولوا ان علمه وآتسافه بالعلم
 عرض ومن سى صفاته أعرافا
 كالكرامة ونحوهم بل يزعمون أن
 يقولوا كل عرض حادث وما علم
 أحدا من نظار المسلمين بقول كل
 عرض حادث وصفات الله القدوة
 عرض فان هذا تناقض بينهما
 ذكره لا يلزم أحدا من المسلمين فلم
 يقل أحدا ان كل عرض حادث مع
 قوله ان صفات الله اللازمة له
 أعراف (الوجه الثاني) أن
 يقال على سبيل التقدير من

متنع وجودها الامع عدم ذلك فهذا يستلزم الجمع بين الضدين فمن أين علم انتفاء جميع أنواع
 الحكمة التى تنافى ذلك ولولم يكن الاعظم أجرا لطبعين ان لم يكن لهم امام معصوم فان معرفة
 الطاعة والعمل بها حينئذ أسنى فتواه أكثر وهذا التواب يقوت بوجود المعصوم وأينما حفظ
 الناس لتسرع وتفقههم فى الدين واجتهدهم فى معرفة الدين والعمل نقل بوجود المعصوم هذه
 الحكم والمصالح وأيضا جعل غير النبي عمالا للنبي فى ذلك فديكون من أعظم شبهة والقدح فى
 خاصة النبي فانه اذا وجب ان يؤمن بجميع ما يقوله وهذا كالحجب الايمان بما يقوله النبي تظهر
 خاصة النبوة فان الله أمرنا ان يؤمن بجميع ما يقوله النبيون فلو كان ثلثين يساوهم فى العصمة
 لوجب الايمان بجميع ما يقوله فيبطل الفرق (الوجه السادس) أن يقال المعصوم الذى
 تدعوا للحاجة اليه أهو قادر على تحصيل المصالح وازالة المفاسد أم هو عاجز عن ذلك الثانى
 ممنوع فان العاجز لا يحصل به وجود الصلحة ولا دفع المفسدة بل القدرة شرط فى ذلك فان العصمة
 (١) نقل وجود داعية الى الصلاح لكن حصول الداعي بدون القدرة لا يوجب حصول المطلوب وان
 قيل بل المعصوم القادر قيل فهذا لم يوجد وان كل واحد من هؤلاء الاثنى عشر قادرين على ذلك
 ولم يفعلوه كانوا عصاة لا معصومين وان لم يقدر والزم أن يكونوا عاجزين فاحد الامرين لا يزم قطعاً
 أو كلاهما الجبر وانتفاء العصمة واذا كان كذلك فنحن نعلم بالضرورة انتفاء استدلاله على
 وجوده والضرورة بان لا تعارض بالاستدلال (الوجه السابع) أن يقال هذا موجود فى هذا
 الزمان وسائر الأزمنة وليس فى هذا الزمان أحد يمكنه العلم بما يقوله فضلا عن كونه يجب مصلحة

قال كل عرض حادث فانه يقول فى الاعراض السابقة انها محدث شأ بعد شى فانما قدر موصوف قديم بصفات وقيل انها أعراف والعرض
 لا يبق زمانين لم أن يقال انها محدث شأ بعد شى وحينئذ فانما قدر اجتماع أو تألف أو تعدد فى الصفات وبحرفك سمعتم تركبوا
 وقيل انه قديم وانه عرض وان كل عرض فهو حادث لا يبق زمانين كان أولى بتعدد أمثاله من سائر الاعراض فثبوت المعنى الذى سماه
 تركبوا جعله عرضا قديما كسائر الصفات القدوة (الثالث) أن يقال هذا الذى سمعتم عرضا قديما كسائر الصفات قد سمعتم تركبوا
 الصفات فان أقمت دليلا على انتفاء الصفات أمكن فى هذا القول فيه كالقول فى أمثاله وأنت لا دليل على انتفاء الصفات الا انتفاء
 الاجتماع والتعدد الذى سمعتم تركبوا فانما يمكنك فى هذا الاثنى عشر من الصفات ولا يمكنك فى الصفات الاثنى عشر هذا كان هذا وقد اقبلوا
 بالطلا وقد تبين أنه لا يمكنك لاننى هذا ولاننى هذا وان ما ذكرته من لفظ التركيب كلام فيه تليس وهم من لا يفهم حقيقة المقصود ان

مثبتة الصفات أثبتوا الله تعالى ما يقتضيه في مركب مركبه معه وكل عاقل يعلم أن مذهب المسلمين الثنتين للصفات أن صفاته القدسية لازمة لذاته لا يقتضيه في الوجود أحد سواهم من جعل اتصافه بها مقتضى إلى مركب غير فهو كافر عندهم فضلا عن أن يقولوا أنه مقتضى إلى مركب جمع بينه وبينها (ارابع) أن يقال على سبيل الغرض لو نازعنا بعض أخوانك الفلاسفة في امتناع مركب قديم من ذاته لم يكن له عليه حجة فلو قدر أن ذلك يستلزم مركب كقديمان ذاته لم يكن لك على أصول أخوانك الفلاسفة حجة على إبطال هذا فان القائل عندكم جسم قديم وهو مركب بهذا الاصطلاح وأما قولك الفلاسفة وأن حوزوا وعاء اضافته فغير ممكن وجود مركب قديم من ذاته عندهم لأن التركيب شرط في وجوده ولا يمكن أن تكون الأجزاء هي فاعلة التركيب لأن التركيب شرط في وجودها فيقال لك إذا كان التركيب شرطاً في وجودها وهي شرط في وجود التركيب لم يكن أحدهما فاعلاً لا آخر بل أن كالمقتضين إلى الفاعل ففاعل الأجزاء هو فاعل التركيب وإن كانا غنيين عن الفاعل لم يقتض أحدهما إلى الفاعل والكلام على تقدير أن يكون المركب قد عاير كيه بنفسه وقولك مركب من نفسه لا تعني به أن أجزاها فعلت التركيب وإنما تعني به أن نفس الأجزاء والتركيب متلازمان وهما مستغنيين عن غيرهما (٢٧٦)

(الخامس) أن يقال أنت قد اعترفت بفساد طريقة ابن سينا وأنها لا تنفي أن كل مركب فلا بد له من فاعل خارج عنه وهذا الذي قلته في طريقة ابن سينا يلزمك بطريق الأولى فإنه ليس في ذاتك أن كل مركب فلا بد من فاعل خارج عنه إلا ما أخذته من لفظ مركب وهذا ليس قد عرفناه وأما قولك أن دليل الأشعرية أيضا لا يقضي إلى إثبات أول قديم ليس بمركب وإنما يقضي إلى إثبات أول ليس بمركب فهذا أيضا تركيد لإثبات الصفات فإن مرادك بالمركب ما كان موصوفاً بالصفات ولا ريب أن الأدلة الدالة على إثبات الصانع ليس فيها والمجدد ما ينفي إثبات الصفات فإن قلت فهم يتفون

أو دفع مقصده مكان ما ذكره بإطلا (الوجه الثامن) أنه سهله وإن كان قادراً على نصب معصوم فلا نسلم أنه لا مقصود في نفسه وهذا الذي لا بد من دليل ولا يمكن في ذلك عدم العلم بالقدرة فإن عدم العلم ليس علماً بالعدم ثم من المفسد في ذلك أن يكون طاعة من ليس بنبي وتصديقه مثل طاعة النبي مطلقاً وإن بساوى النبي في وجوب طاعته في كل شيء ووجوب تصديقه في كل شيء ونفي كل غلط منه فيقال فأي شيء خاصة النبي التي انفرد بها عنه حتى صار هذا أنبياؤها ليس بنبي فإن قيل ينزل الوحي عليه قبل إذا كان المقصود ينزل الوحي عليه قد حصل له فقد استراح من التعب الذي كان يحصل للنبي وقدرنا كفة في المقصود أو يضاف معصيته إنما تكون بالهام الحق وهذا وحى أيضاً فاما أن يخبر بما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وبأمر بما أمر به أو يخبر بأخبار وأوامر زائدة فإن كان الأول لم يكن له حاجة ولا فائدة فإن هذا قد عرف بأخبار الرسول وأوامره وإن كان غير ذلك وهو معصوم فلهذا فاني قاله ليس يبلغ عن الأول وإذا قيل بل يعرف ما جاء به الرسول قيل يحفظه لنفسه وأولئك من قاله كان لنفسه فلا حاجة بالناس إليه وإن كان للناس فأي شيء يصل إلى الناس ما يحفظه أفيأتوا ثم أخبر الواحد فبأي طريق وصل ذلك منه إلى الناس الغائبين وصل من الرسول إليهم مع فلة الوسائط في الجملة لا ملصقة في وجود معصوم بعد الرسول الأوهي حاصلة بدونه وفيه من الفساد لا ينزل الأبعد من قولهم الحاجة داعية إليه مجموع وقولهم المقصود فيه معدومة مجموع بل الأمر بالعكس فالمقصود معه موجودنا المحلقة معه متفية وإذا كان اعتقاد وجوده قد أوجب من الفساد أوجب فما الظن بتحقيق وجوده

(فصل)

التجسيم بناء على انتفاء التركيب ولادليل لهم على ذلك قيل لك هذه حجة جلية وتعاين أن يلزمهم

التناقض وذلك لا يقتضي صحة قولك الذي نزعوك فيه وهم نازعوك في إثبات الصفات فقلت أن إثبات الصفات يستلزم التركيب وأنت لم تقم لدلائل على نفي هذا التركيب فلم تقم لدلائل على نفي الصفات وقالوا لك أيضاً الدليل على نفي التجسيم فإن عمدتك هو نفي الصفات العائد إلى نفي التركيب وقد ظهر ذلك فإن قلت لهم وأنتم أيضاً لا دليل لكم على ذلك فإن دليل الحدود لا يقتضي ذلك قالوا لك نحن أثبتنا الحدود بحدوث الجسم وهو المراد بقولنا مركب فإن مع دليلهم ثبت نفي ما حوزوا ركيباً وإن لم يصح دليلهم لم يكن في هذا منفعة لك وهذه الطريق هي التي سلكها أوجاف في مناظرته أخوانك وهي طريق محجة وقد تبين أن ما ذكرنا هو جاد عن احتجاجهم بلفظ المركب جواب صحيح وأن احتجاجهم بهذا نظير احتجاج أولئك بلفظ التخصيص حيث قالوا إن التخصيص بشئ لا بد من تخصص وهذا الذي سلكه نفاة الصفات

و يسون في الصفات توحيدا وهذا هو الذي سلمه أبو عبد الله محمد بن تومرت الملقب عند أصحابه بالهدى وأمثله من نفات الصفات المسجون ذلك توحيدا كاذرا من تومرت في كتابه اللبيل والعلم فقال المصاومات على ضرر بين معدوم وموجود والموجود على ضرر بين مطلق ومقيّد فالقيّد هو المخصص والاختصاص على ثلاثة أضرب الاختصاص بزمان دون زمان سواء والشا في الاختصاص بجهة دون جهة غيرها والثالث الاختصاص بخاصة دون خاصة غيرها والموجود المطلق هو الذي ليس بمقيّد ولا بجهة من فلا يختص بزمان دون غيره ولا بجهة دون غيره ولا بخاصة دون غيرها فالواختصاص بشئ لكن من جنسه فلما انتفت عنه الخواص على الإطلاق وجب له الوجود المطلق قال والموجود المطلق هو القديم الأزل الذي استحال عليه القيود والخواص المخصص بمطلق الوجود من غير تقيّد ولا تخصيص وذكر كلاما كثيرا في نفي الاختصاص إلى أن قال وإذا تناقضت المتناهيات في الاختصاص بجهة مقدرة امتنع عليها التخصيص من جهتها ومن مخصص من جنسها وإذا بطل التخصيص من جنسها بطل التخصيص من جميع المخصصات على الإطلاق ثم قال بعد هذا انفرد بالعلم والكمال والحكم والاختيار وانفرد بالقهر والافتقار وانفرد بالمطلق والاختراع وقال مع هذا المخصصات بأسرها يستحيل الكمال عليها وإن تكاملت صفاتها قلت ومعلوم أن هذا تناقض فان نفي الاختصاص بخاصة (٢٧٧) من الخواص ودعوى أنه وجود مطلق لا يختص

وجه من الوجود يمنع أن يختص بعلم أو قدرة أو مشيئة ونحو ذلك من الصفات فان العالم مختص بعلمه متميز به عن الجاهل والقادر مختص بقدرته متميز به عن العاجز والمختار مختص بالاختيار فميزه عن المستكره فان أثبت شيئا من صفات الكمال فقد أثبت اختصاصه بذلك وإن نفي جميع الصفات ولم يثبت الوجود مطلقا تناقض كلامه وقيل له المطلق لا يوجد إلا في ذهن لا في الخارج فلا يتصور أن يكون في الخارج شئ مطلق لا حيوان مطلق ولا إنسان مطلق ولا جسم مطلق ولا موجود مطلق بل كل موجود فله حقيقة

(فصل) قال الرافضي الخامس أن الامام يجب أن يكون أفضل من رعيته وعلى أفضل من أهل زمانه على ما يأتي فيكون هو الامام لصح تقدم المفضل على الفاضل عقلا ونقلا قال تعالى أفن يهدي إلى الحق أحق أن يتبع أم هن لا يهدي إلا أن يهدي قالكم كيف تحكمون وبالحجاب من وجود (أحدها) منع المقدمة الثانية الكبرى فاننا لنسلم أن علما أفضل أهل زمانه بل خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر كآبث ذلك عن علي وغيره وسأني الجواب عما ذكره وتقرير ما ذكرناه (الثاني) أن الجمهور من أصحابنا وغيرهم وإن كانوا يقولون يجب تولية الأفضل مع الامكان لكن هذا الرافضي لم يذكر رجعة على هذه المقدمة وقد نزع عنها كثير من العلماء وأما الآية المذكورة فلا رجعة فيها لأن المذكور فين يهدي إلى الحق ومن لا يهدي إلا أن يهدي والمفضل لا يجب أن لا يهدي إلا أن لا يهديه الفاضل بل قد يحصل له هدى كثير بدون تعلم من المفاضل وقد يكون الرجل يعلم من هو أفضل منه وإن كان ذلك الأفضل قد مات وهذا الحق هو أفضل منه لم تعلم منه شيئا وأيضا فأنى يهدي إلى الحق مطلقا هو الله والذي لا يهدي إلا أن يهدي حقيقة كل مخلوق لا يهدي إلا أن يهديه الله تعالى وهذا هو المقصود بالآية وهي أن عبادة الله أولى من عبادة خلقه كما قال في سياقه قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق قل الله يهدي الحق أفن يهدي

بخصيصها لا بشر كفيها غيره وقيل له هذا الوجود المطلق أو وجود المخلوقات أم غيره فان قال هو بطل إثبات الخلق وإن قال هو غيره فبطل وجوده مثل وجود المخلوقات وليس مثله فان كان الأول لزم أن (١) المقدمة الثانية فهو وجوب تناسخ الأحوال وقد تقدم كلامهم في أفساد جميع ما يستدل به على ذلك والطريقة التي قررناها لا مدى قد تقدم اعتراض الاموي وغيره عليها وإن فسادها فهذا اجله ما احتج به هؤلاء الذين هم يقولون النظر وأئمة الكلام والفلسفة في هذه المسائل وقد تبين بكلام بعضهم في بعض أفساد هذه الدلائل وهذا اجله ما يعارضونه به الكتاب والسنة ويسمون قواطع عقلية ويقولون انه يجب تقديم مثل هذا الكلام على نصوص التنزيل والثابت من أخبار الرسول وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فلو لم يكن في المعقول ماوافق قول الرسول لم يختره ما رتبته على هذا الكلام فضلا عن تقديمه عليه فكيف والمعقول الصريح موافق لما جاءه الرسول كما بين في موضعه (٢) بل هذا الكلام لا يجوز أن يعارضه مثل هذا الكلام الأحكام الثابتة بالمعومات والاقبسة وانظروا هو وأخبارا لا حاد فكيف

يعارض بذلك التصو من الثابتة من
المعصوم بل مثل هذا الكلام لا يصلح
لإفادة ملن ولا يقين وانما هو كلام
طويل يعبارات طويلة وتقسيمات
متنوعة يهاجم من لم يفهمه وعلمة
من وافق عليه وافق عليه تقليدًا
قاله قبله لآعن تحقيق عقلي وإق
نفسه وكلام السلف والائمة في
ذم مثل هذا الكلام الذي احتجوا
فيه بطريقة الاعراض والخواهر
على حدوث الاجسام واثبات
الصانع كثير منتشر قد كتب
في غير هذا الموضوع وكل من آمن
نظروهم حقيقة الامر علم أن
السلف كانوا أعمق من هؤلاء علما
وأبرقوا بأول أقل تكلفا وأهم فهموا
من حقائق الامور ما لم يفهمه
هؤلاء الذين خالفوهم
وقبلوا الحق وردوا
الباطل والله
أعلم

الى الحق أحق أن يتبع أم من لا يهدي الا ان يهدي فافتح الآيات بقوله قل من يرزقكم من
السماء والارض أم من يلك السمع والابصار ومن يخبر الحى من الميت الى قوله قل هل من
شركائكم من يهدي الى الحق وأضاف كثير من الناس يقول ولاية الافضل واجبة اذ لم تكن في
ولاية المفضول مصلحة راجحة ولم يكن في ولاية الافضل مقصد وهذه الصوت بجهتها من يرى عليها
أفضل من أبي بكر كالتزديدية وبعض المعتزلة أو من يتوقف في ذلك كطائفة من المعتزلة وأما أهل
السنه فلا يحتاجون الى منع هذه المقدمة بل الصديق عندهم أفضل الامه لكن المقصود أن ينين
أن الرافضة وان قالوا احق فلا يقدر و أن يدلو عليه بدليل صحيح لانهم يدعوا على أنفسهم كثيرا
من طرق العلم فصاروا عاجزين عن بيان الحق حتى أنه لا يمكنهم تقرير ايمان
على على الحوار ج ولا تقرير امامته على المروانية ومن قائله فإن
ما يستدل به على ذلك قد اطلوا حجه على أنفسهم لانهم
لا يدرون ما يلزم أقوالهم الباطلة من التناقض
والفساد لقوة جهلهم واتباعهم
الفساد والهوى بغير علم
والله أعلم

تم الجزء الثالث وبليه الجزء الرابع وأوله قال الرافضى النهج الثاني في الأئمة المأخوذة
من القرآن والخو أول هامة فصل وان قد عرف ما قاله الناس من جميع الطوائف الخ

